آراء المراجع في الحج
المجلد ١

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء المراجع فی الحج

كاتب:

علی افتخاری گلپایگانی

نشرت فی الطباعة:

مشعر

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
آراء المراجع فی الحج المجلد ۱ ----- ۲۷
اشارة ----- ۲۷
الجزء الأول ----- ۲۷
المقدمة ----- ۲۷
کتاب الحج ----- ۲۷
اشارة ----- ۲۷
الحج الواجب مرّة واحدة ----- ۲۸
وجوب تحصیل المقدّمات ----- ۲۸
إستقرار الحج بسبب التأخیر ----- ۲۹
اشتراط الوجوب بالبلوغ والعقل ----- ۲۹
إستحباب إحرام الصّبی غیر المميّز للولی ----- ۳۰
أمر الصّبی بالوضوء ----- ۳۰
إستحباب إعتمار الصّبی وإحجاجه ----- ۳۰
لا یشترط الإحرام فی الولی ----- ۳۱
الإقتصار علی الولیّ الشّرعی ----- ۳۱
الإستطاعة ----- ۳۱
اشارة ----- ۳۱
المعیار فی الزاد والراحلة ----- ۳۲
الملاک فی الوجوب، الإستطاعة من مکانه ----- ۳۲
لزوم نفقة العود ----- ۳۳
من الشرائط تمکّنه ممّا یحتاج إلیه ----- ۳۳
لزوم إستیفاء الدین ----- ۳۳

لا یجب الإقتراض للحج ۳۴
الحج مع الدین ۳۴
الحج مع الدیون الشرعیة ۳۵
عدم الإستطاعة مع عدم الصحّة ۳۵
عدم جواز التّصرف أوان الخروج ۳۶
قصد الحج الندبی إشتباها ۳۷
هل یکفی الملک المتزلزل فی الإستطاعة؟ ۳۷
لو تلفت الإستطاعة قبل الفراغ ۳۸
کفایة الإباحة فی الإستطاعة ۳۸
تقدیم الحج وإنحلال النذر ۳۹
حکم المتزاحمین ۳۹
الإستطاعة بالبذل ۳۹
الإستطاعة مع تتمیم النفقة ۴۰
الإستطاعة بالهبة ۴۰
عدم تحقّق الإستطاعة مع إعطاء الخمس ۴۱
جواز الرجوع للباذل فی بذله ۴۱
ثمن الهدی علی الباذل ۴۲
الحجّ البذلی مجز ۴۲
إنکشاف عدم کفایة المقدار ۴۲
البذل المغصوب ۴۳
الإستطاعة مع تعهد الدین ۴۳
حصول الإستطاعة مع الإجارة ۴۳
لا یجب قبول الإجارة ۴۳
الإستطاعة مع مال النیابة ۴۴

اشتراط مؤنة العائلة ---- ۴۴
الرجوع إلى الكفاية ---- ۴۵
الحج مع الوجوه الشرعية ---- ۴۵
أخذ المال من الولد والعكس ---- ۴۶
لو حجّ مع مال غيره ---- ۴۶
الإستطاعة البدنيّة ---- ۴۶
الإستطاعة الزّمانية ---- ۴۷
الإستطاعة السربية ---- ۴۷
عدم الإستطاعة مع الخوف ---- ۴۸
عدم الوجوب مع تلف المال ---- ۴۸
إذا استلزم الحجّ ترک واجب أو ارتکاب محرّم ---- ۴۸
ترک الحجّ مع تحقّق الشرائط ---- ۴۹
توقّف الحجّ على القتال ---- ۴۹
انحصار الطريق فى البحر أو الجو ---- ۴۹
لزوم الحجّ على المستطيع مباشرة ---- ۵۰
كفاية الحجّ بعد الإحرام ودخول الحرم ---- ۵۰
إجزاء الحجّ لمن دخل الحرم محرما ---- ۵۱
حجّ المخالف ---- ۵۱
إذن الزوج للزوجة فى الحج ---- ۵۲
حجّ المرأة مع المحرم ---- ۵۲
وجوب الحجّ ولو متسكّعا ---- ۵۲
إقرار بعض الورثة وإنكار بعض الآخر ---- ۵۳
الإستيجار من أقرب المواقيت ---- ۵۳
الوصيّة بالبلدية ---- ۵۴

لو ضاقت التركة عن الحج ---- ۵۴
المبادرة إلى الإستنابة ---- ۵۴
الإختلاف فى التقليد ---- ۵۵
وجوب القضاء ---- ۵۵
الإستيجار بأقلّ الأجرة ---- ۵۶
لو خالف ما استقرّ عليه ---- ۵۶
الحج بالنّذر والعهد واليمين ---- ۵۷
يمين الزوجة والولد ---- ۵۷
نذر الزوجة ---- ۵۷
نذر الحجّ من مكان معين ---- ۵۸
النيابة ---- ۵۸
اشارة ---- ۵۸
شرائط النائب ---- ۵۸
الشرايط فى المنوب عنه ---- ۵۹
من الشرائط أن يكون المنوب عنه ميّتا ---- ۵۹
عدم شرطيّة البلوغ والعقل فى المنوب عنه ---- ۶۰
لا يشترط المماثلة فى النيابة ---- ۶۰
استنابة الصرورة ---- ۶۱
قصد النيابة ---- ۶۱
الإستنابة لمن لم يستقرّ عليه الحج ---- ۶۱
كفاية الإستنابة من الميقات ---- ۶۲
لا تفرغ ذمّة المنوب عنه إلّابالحجّ الصحيح ---- ۶۲
موت النائب وإستحقاق الأجرة ---- ۶۳
لو صدّ الأجير أو أحصر ---- ۶۳

ثمن الهدی علی الأجیر ---- ۶۳
إستحقاق الأجیر الأجرة بالعقد ---- ۶۴
إستیجار من ضاق وقته عن التمتّع ---- ۶۴
عدم جواز النیابة عن اثنین فی الواجب ---- ۶۵
النائب یعمل علی تقلید نفسه أو... ---- ۶۵
العذر الطاری ---- ۶۵
الوصیّة بالحج ---- ۶۶
کفایة الحجّ المیقاتی ---- ۶۶
النیابة عن المیّت والحی فی الطواف ---- ۶۷
لو کان عنده ودیعة ---- ۶۷
العمرة والطواف بعد الفراغ من الحجّ النیابی ---- ۶۷
أقسام العمرة ---- ۶۸
اشارة ---- ۶۸
إجزاء العمرة المتمتّع بها عن المفردة ---- ۶۸
وجوب العمرة لدخول مکّة ---- ۶۹
الفصل بین العمرتین ---- ۶۹
جواز دخول مکّة بلا إحرام ---- ۷۰
أقسام الحج ---- ۷۰
اشارة ---- ۷۰
القول فی صورة حجّ التمتّع إجمالا ---- ۷۱
لزوم نیة نوع الحج ---- ۷۲
من الشرائط وقوع العمرة والحجّ فی أشهر الحج ---- ۷۲
من الشرائط وقوعها فی سنة واحدة ---- ۷۳
من الشرائط أن یکون إحرامه من بطن مکة ---- ۷۳

الشرائط فی حجّ التمتّع ---- ۷۴
عدم جواز الخروج من مکّة بعد العمرة ---- ۷۴
لو رجع فی شهر آخر ---- ۷۵
وقت إحرام الحج ---- ۷۶
نسیان الإحرام فی حجّ التمتّع ---- ۷۷
جواز العدول إلی الإفراد ---- ۷۷
عدم جواز العدول ---- ۷۸
إذا ضاق وقت الحائض عن الطّهر ---- ۷۸
صورة حجّ الإفراد ---- ۷۹
إشتراک العمرة المفردة مع عمرة التمتّع فی الأفعال ---- ۸۰
المواقیت ---- ۸۰
اشارة ---- ۸۰
میقات الشجرة ---- ۸۱
الجنب والحائض ---- ۸۲
محاذاة المیقات ---- ۸۲
أحکام المواقیت، الإحرام قبل المیقات ---- ۸۳
لا یجوز تأخیر الإحرام عن المیقات ---- ۸۴
لو أخّر الإحرام عن المیقات ---- ۸۴
ترک الإحرام مع العذر ---- ۸۵
نسیان الإحرام من العمرة أو الحج ---- ۸۶
الإحرام ---- ۸۶
ما یعتبر فی‌النیّة ---- ۸۷
لا یعتبر قصد ترک المحرمات ---- ۸۸
التلبیات الواجبة ---- ۸۹

لزوم صحّة التلبية ---- ۸۹
المعذور عن التلبية ---- ۹۰
وظيفة الأخرس ---- ۹۰
لا ينعقد الإحرام إلّابالتلبية ---- ۹۱
الإشعار والتقليد ---- ۹۱
نسيان التلبية ---- ۹۱
الواجب من التلبية ---- ۹۲
لبس الثوبين ---- ۹۲
حكم عقد الثوبين ---- ۹۳
لا يجب إستدامة اللبس ---- ۹۳
شرايط الثوبين ---- ۹۴
عدم جواز الإحرام فى الثوب الرقيق ---- ۹۴
حكم ثوب الإحرام للنساء ---- ۹۵
لزوم تطهير الثوبين أو التبديل ---- ۹۵
اشتراط المنسوج فى الثوبين ---- ۹۶
عدم إشتراط الإحرام بالطهارة ---- ۹۶
الخطأ فى النية ---- ۹۷
الإحرام فى الطائرة مع المحاذاة ---- ۹۷
ميقات العقيق ---- ۹۷
ميقات الجحفة ---- ۹۸
ميقات يلملم ---- ۹۸
قرن المنازل ---- ۹۸
وجوب إحراز الميقات ---- ۹۹
مواقيت أخر ---- ۹۹

دویرة الأهل ---- ۹۹
من المواقیت أدنی الحل ---- ۱۰۰
الإحرام فی الثوب المخیط ---- ۱۰۰
تروک الإحرام ---- ۱۰۱
اشارة ---- ۱۰۱
النساء ---- ۱۰۱
التقبیل ---- ۱۰۲
النظر مع الشهوة ---- ۱۰۲
لمس النساء ---- ۱۰۳
الکفّارة مع العلم والعمد ---- ۱۰۴
العقد فی حال الإحرام ---- ۱۰۴
الإستمناء ---- ۱۰۵
الطیب ---- ۱۰۵
الریاحین ---- ۱۰۶
الفواکه ---- ۱۰۶
الرائحة الخبیثة ---- ۱۰۷
کفارة الطیب ---- ۱۰۷
لبس المخیط ---- ۱۰۸
المبتلی بالفتق ---- ۱۰۸
المخیط للنساء ---- ۱۰۹
کفّارة المخیط ---- ۱۰۹
الإکتحال ---- ۱۱۰
النظر فی المرآة ---- ۱۱۰
ستر ظهر القدم ---- ۱۱۱

الفسوق ---- ۱۱۲
الجدال ---- ۱۱۲
کفارة الجدال ---- ۱۱۳
الجدال فی مقام الضرورة ---- ۱۱۳
قتل هوام الجسد ---- ۱۱۴
التّختم والحناء ---- ۱۱۴
لبس الحلّی للزینة ---- ۱۱۵
التدهین ---- ۱۱۶
إزالة الشعر ---- ۱۱۶
إزالة الشعر للضرورة ---- ۱۱۷
تغطیة الرجل رأسه ---- ۱۱۸
رمس الرأس فی المایعات ---- ۱۱۸
تغطیة الرأس عند النوم ---- ۱۱۹
تغطیة الرأس ولزوم الکفارة ---- ۱۱۹
تغطیة المرأة وجهها ---- ۱۲۰
ستر الوجه للنساء بمقدار المقدمة للصلاة ---- ۱۲۱
إسدال الثوب للستر عن الأجنبی ---- ۱۲۱
عدم وجوب الکفارة ---- ۱۲۱
التظلیل للرجال ---- ۱۲۲
الإستظلال الجانبی ---- ۱۲۲
إختصاص الحرمة بحال السیر ---- ۱۲۳
التظلیل فی عرفات ومنی ---- ۱۲۴
التظلیل من التنعیم ---- ۱۲۵
التظلیل فی اللیل ---- ۱۲۵

الإضطرار إلی التظلیل ---- ۱۲۶
کفّارة الإستظلال ---- ۱۲۶
إخراج الدم ---- ۱۲۷
قلم الأظفار ---- ۱۲۷
کفّارة تقلیم الأظفار ---- ۱۲۸
قلع الضرس ---- ۱۲۸
قلع شجر الحرم وقطعه ---- ۱۲۹
لبس السلاح ---- ۱۲۹
یختص وجوب الکفارة بصورة العلم والعمد ---- ۱۳۰
أین یذبح الکفّارة ---- ۱۳۰
مصرف الکفّارة ---- ۱۳۱
الشرائط فی الکفارة ---- ۱۳۱
الطواف ---- ۱۳۲
اشارة ---- ۱۳۲
من أبطل عمرته عمدا ---- ۱۳۳
ترک الطواف سهوا ---- ۱۳۳
العاجز عن الطواف ---- ۱۳۴
السعی قبل الطواف ---- ۱۳۴
شرائط الطواف ---- ۱۳۵
الطهارة ---- ۱۳۵
الحدث فی الأثناء ---- ۱۳۶
العذر عن الطهارة المائیة ---- ۱۳۷
الشک فی الطهارة أثناء الطواف ---- ۱۳۷
الشک فی الطهارة بعد الطواف ---- ۱۳۸

طهارة البدن واللباس ---- ۱۳۸
دم القروح والجروح ---- ۱۳۹
العلم بالنجاسة بعد الطواف ---- ۱۳۹
عروض النجاسة فی أثناء الطواف ---- ۱۴۰
لو علم أنّ النجاسة کانت من أوّل الطواف ---- ۱۴۰
نسیان الطهارة والتذکّر بعد الطواف ---- ۱۴۱
الختان ---- ۱۴۲
إحرام الطفل الأغلف ---- ۱۴۲
ستر العورة ---- ۱۴۳
الموالاة ---- ۱۴۳
الابتداء بالحجر الأسود ---- ۱۴۴
الختم بالحجر الأسود ---- ۱۴۴
لا یجب الوقوف فی کلّ شوط ---- ۱۴۵
الطواف علی الیسار ---- ۱۴۵
جعل البیت علی الکتف الأیسر ---- ۱۴۶
الطواف خلاف المتعارف ---- ۱۴۶
لو سلب عنه الإختیار فی الطواف ---- ۱۴۷
جواز الطواف ماشیاً وراکبا ---- ۱۴۷
إدخال حجر إسماعیل علیه السلام فی الطواف ---- ۱۴۸
الطواف من داخل الحجر (حجر إسماعیل علیه السلام) ---- ۱۴۸
أن یکون الطواف فی الحد ---- ۱۴۹
لا یجوز إدخال المقام فی المطاف ---- ۱۴۹
الحدّ مقابل الحجر (حجر إسماعیل علیه السلام) ---- ۱۵۰
إطافه معذورین با ویلچر در طبقه فوقانی مسجدالحرام ---- ۱۵۰

وضع اليد على الجدار ----- ۱۵۰
الطواف سبعة أشواط ----- ۱۵۱
القران بين طوافين ----- ۱۵۲
النقص فی الطواف سهوا ----- ۱۵۲
التذكّر بالنقص فی الوطن ----- ۱۵۳
لو زاد على السبعة سهوا ----- ۱۵۳
جواز قطع الطواف ----- ۱۵۴
قطع الطواف مع عدم المنافی ----- ۱۵۴
حدوث العذر فی أثناء الطواف ----- ۱۵۵
قطع الطواف حين صلاة الجماعة ----- ۱۵۶
قطع الطواف لتنظيف المطاف ----- ۱۵۶
قطع الطواف لحاجة أو ضرورة ----- ۱۵۷
الشک فی الزيادة بعد الإنصراف ----- ۱۵۷
الشک فی صحة الطواف بعد الفراغ ----- ۱۵۸
الشک فی الزيادة عند الحجر الأسود ----- ۱۵۸
الشک فی عدد الأشواط ----- ۱۵۸
كثير الشک ----- ۱۵۹
الظنّ فی عدد الأشواط ----- ۱۵۹
العلم بترک الطواف حال السعی ----- ۱۶۰
العلم بنقصان الطواف فی حال السعی ----- ۱۶۱
التكلّم والضحک حال الطواف ----- ۱۶۱
جواز الميل إلى اليمين واليسار والخلف ----- ۱۶۱
تقبيل البيت حال الطواف ----- ۱۶۲
صلاة الطواف ----- ۱۶۲

اشارة ----- ۱۶۲
الشک فی صلاة الطواف ----- ۱۶۳
الصلاة خلف المقام ----- ۱۶۳
ولو تعذّر الخلف ----- ۱۶۴
الصلاة فی طرفی المقام ----- ۱۶۴
نسیان صلاة الطواف ----- ۱۶۵
عدم لزوم الإعادة ----- ۱۶۶
لو مات قضی عنه ولده ----- ۱۶۷
لو لم یتمکّن من القرائة الصحیحة ----- ۱۶۷
السعی ----- ۱۶۸
اشارة ----- ۱۶۸
الإبتداء بالجزء الأول من الصفا ----- ۱۶۸
جواز السعی راکبا ----- ۱۶۹
عدم اعتبار الطهارة فی السعی ----- ۱۷۰
السعی بعد الطواف ----- ۱۷۰
السعی من الطریق المتعارف ----- ۱۷۰
السعی بین الجبلین ----- ۱۷۱
إستقبال المقصد ----- ۱۷۱
جواز الاستراحة والنوم فی السعی ----- ۱۷۲
السعی فی حال النوم ----- ۱۷۲
جواز تأخیر السعی إلی اللیل ----- ۱۷۳
السعی عبادة وهو من الأرکان ----- ۱۷۳
الزیادة فی السعی سهوا ----- ۱۷۴
وجوب إتمام الناقص ولو بالاستنابة ----- ۱۷۴

لو أحلّ سهواً قبل وقته لزمه الكفارة ----- ۱۷۵
الشک بعد التقصیر والفراغ فی العدد والزیادة ----- ۱۷۶
لو شک فی النقصیة بعد الفراغ ----- ۱۷۶
الشک فی الصّحة بعد الفراغ ----- ۱۷۷
الشک فی الزیادة وهو فی المروة ----- ۱۷۷
الشک فی العدد فی الأثناء ----- ۱۷۸
الشک فی إتیان السعی بعد التقصیر ----- ۱۷۸
التقصیر ----- ۱۷۸
اشارة ----- ۱۷۸
لزوم النیّة فی التقصیر ----- ۱۷۹
ترک التقصیر عمدا ----- ۱۸۰
نسیان التقصیر ----- ۱۸۰
التحلیل بعد التقصیر ----- ۱۸۰
لیس فی العمرة التمتع طواف النساء ----- ۱۸۱
الخروج من مکّة بعد عمرة التمتع ----- ۱۸۱
الرجوع إلی مکّة بلا إحرام ----- ۱۸۲
الإختلاف فی ثبوت الهلال ----- ۱۸۲
الإحرام بالحج والوقوف بعرفات ----- ۱۸۳
اشارة ----- ۱۸۳
المراد من الوقوف بعرفات ----- ۱۸۴
الوقوف واجب والرکن منه مسمّاه ----- ۱۸۵
لو نفر من عرفات قبل الغروب ----- ۱۸۵
لو نفر من عرفات سهوا ----- ۱۸۶
لو نفر قبل الغروب ثم ندم فرجع ----- ۱۸۶

ترک الوقوف مع العذر ----- ۱۸۷
ترک اضطراری عرفة بغیر عذر ----- ۱۸۷
ترک الإختیاری والإضطراری مع العذر ----- ۱۸۸
الوقوف بالمشعر الحرام ----- ۱۸۸
اشارة ----- ۱۸۸
إستحباب الإفاضة من المشعر الحرام قبل طلوع الشمس ----- ۱۸۹
الرکن من الوقوف فی المشعر الحرام ----- ۱۸۹
الإفاضة من المشعر قبل طلوع الفجر ----- ۱۹۰
الإحتیاط أن لا ینفروا قبل نصف اللیل ----- ۱۹۰
جواز الإفاضة قبل انتصاف اللیل للمعذورین ----- ۱۹۱
من ترک الوقوف بالمشعر فعلیه الحج من قابل ----- ۱۹۱
عدم إدراک الوقوفین فی المشعر عذرا ----- ۱۹۲
أقسام الوقوف بعرفات والمشعر ----- ۱۹۲
إدراک الاختیاری من الوقوفین ----- ۱۹۳
فوت الاختیاری والاضطراری معا ----- ۱۹۳
فوت الوقوفین من غیر تقصیر ----- ۱۹۴
درک إختیاری عرفة واضطراری المشعر النهاری ----- ۱۹۴
درک اختیاری المشعر مع اضطراری عرفة ----- ۱۹۴
درک اختیاری عرفة مع اضطراری المشعر اللیلی ----- ۱۹۵
درک اضطراری عرفة واضطراری المشعر اللیلی ----- ۱۹۵
درک اضطراری عرفة واضطراری النهاری من المشعر ----- ۱۹۶
درک اختیاریّ عرفة فقط ----- ۱۹۶
درک اضطراری عرفة فقط ----- ۱۹۷
درک اختیاری المشعر فقط ----- ۱۹۷

اضطراری المشعر النهاری فقط ---- ۱۹۷
اضطراری المشعر اللیلی فقط ---- ۱۹۸
واجبات منی ---- ۱۹۸
رمی جمرة العقبة ---- ۱۹۸
شرائط الحصی ---- ۱۹۹
وقت الرمی ---- ۱۹۹
یجب فی رمی الجمار أمور ---- ۲۰۰
من واجبات الرمی، الرمی بالید ---- ۲۰۰
وصول الحصاة إلی المرمی ---- ۲۰۱
أن یکون وصولها برمیه ---- ۲۰۱
العدد ---- ۲۰۱
تلاحق الحصیات ---- ۲۰۲
الشک فی أنّها مستعملة أم لا ---- ۲۰۲
الشک فی صدق الحصاة ---- ۲۰۳
الشک فی العدد ---- ۲۰۳
الشک فی الرمی بعد الذبح ---- ۲۰۳
الشک فی الرمی من جهة العدد بعد الانصراف ---- ۲۰۳
الشک فی الصحة بعد الفراغ ---- ۲۰۴
عدم اعتبار الطهارة فی الحصی والرامی ---- ۲۰۴
الإستنابة فی الرمی ---- ۲۰۴
عدم وجوب الإعادة بعد تمامیة الرمی من النائب ---- ۲۰۵
المعذور من الرمی یوم العید یرمی فی اللیل ---- ۲۰۵
الرمی ماشیاً وراکبا ---- ۲۰۵
الرمی من الجوانب الأربع ---- ۲۰۶

الرمی فی الطابق العلوی ---- ۲۰۶
الهدی ---- ۲۰۶
اشارة ---- ۲۰۷
الهدی الواحد لا یجزی عن إثنین ---- ۲۰۷
اعتبار السّن فی الهدی ---- ۲۰۷
اعتبار السلامة فی الهدی ---- ۲۰۸
عدم الکبر ---- ۲۰۸
تام الأجزاء ---- ۲۰۹
حکم مقطوع العضو ---- ۲۰۹
العماء العین والعرج البیّن ---- ۲۱۰
حکم الهدی المهزول ---- ۲۱۰
إذا لم یوجد غیر الخصی ---- ۲۱۰
الناقص غیر الخصی ---- ۲۱۰
اعتقد بالسمن ثم انکشف الخلاف ---- ۲۱۱
تخیل الهزال ---- ۲۱۱
الذبح بعد رمی جمرة العقبة ---- ۲۱۲
إذا أخر الذبح عن یوم العید لعذر أو غیره ---- ۲۱۲
الذبح فی منی ---- ۲۱۳
جواز الذبح فی اللیل ---- ۲۱۳
الذبح من العبادات ---- ۲۱۴
یجوز النیابة فی الذبح ---- ۲۱۴
یعتبر کون النائب شیعیا ---- ۲۱۵
فروع الذبح والنیابة ---- ۲۱۵
الشک فی صحّة عمل النائب ---- ۲۱۵

إذا عمل النائب على خلاف المشروع ---- ۲۱۶
يقسّم الهدى ثلاثا ---- ۲۱۶
الصيام مع عدم القدرة على الهدى ---- ۲۱۶
إذا قدر على الاقتراض ---- ۲۱۷
لا يجب بيع اللباس لاشتراء الهدى ---- ۲۱۷
لا يجب الكسب لثمن الهدى ---- ۲۱۷
يجب صوم ثلاثة أيام فى ذى الحجة ---- ۲۱۷
عدم جواز الصيام فى أيام التشريق ---- ۲۱۸
لو صام يوم الثامن ---- ۲۱۸
صيام الثلاثة بعد الرجوع من منى ---- ۲۱۹
جواز صيام الثلاثة فى حال السفر ---- ۲۱۹
عدم وجوب الهدى بعد الإتيان بالصيام ---- ۲۱۹
لزوم كون صيام السبعة بعد الرجوع إلى وطنه ---- ۲۲۰
من قصد الإقامة فى مكّة ---- ۲۲۰
لو لم يتمكّن من الصيام فى الحج ---- ۲۲۰
لو لم يصم حتى مات يقضى عنه ---- ۲۲۱
الحلق أو التقصير ---- ۲۲۱
اشارة ---- ۲۲۱
كفاية التقصير بقصّ شىء من الشعر والظفر ---- ۲۲۲
من لم يكن على رأسه شعر ---- ۲۲۲
جواز التقصير بشعر العانة والإبط محل إشكال ---- ۲۲۳
الحلق والتقصير يوم العيد ---- ۲۲۳
الحلق والتقصير بعد الذبح ---- ۲۲۳
الحلق والتقصير قبل الذبح ---- ۲۲۴

جواز الحلق والتقصير فی الليل ---- ۲۲۴
طواف الحج والسعی بعد التقصير ---- ۲۲۴
لو خالف فی الترتيب لزم تحصيل الترتيب ---- ۲۲۵
حليۀ المحرمات بعد الحلق والتقصير ---- ۲۲۵
الحلق مع الإدماء ---- ۲۲۶
جواز الذبح قبل الحلق والتقصير ---- ۲۲۶
ما يجب بعد أعمال منی ---- ۲۲۶
اشارۀ ---- ۲۲۶
استحباب الرجوع إلی مكّۀ يوم العيد ---- ۲۲۷
تقديم مناسک مكۀ علی الوقوفين ---- ۲۲۷
انكشاف الخلاف ---- ۲۲۸
مواطن التحلّل ثلاثۀ ---- ۲۲۹
حلّيۀ المحرمات بعد الحلق ---- ۲۳۰
وجوب طواف النساء علی كلّ محرم ---- ۲۳۰
طواف النساء ليس من الأركان ---- ۲۳۱
لزوم الترتيب فی طواف الزيارۀ والسعی وطواف النساء ---- ۲۳۱
جواز تقديم طواف النساء عند الضرورۀ ---- ۲۳۲
ترک طواف النساء سهوا ---- ۲۳۲
لو نسی الطواف وجامع النساء ---- ۲۳۳
ترک الطواف الواجب جهلا ---- ۲۳۳
المبيت بمنی ---- ۲۳۴
اشارۀ ---- ۲۳۴
وجوب المبيت ليلۀ الثالثۀ عشرۀ ---- ۲۳۴
لا يجب المبيت علی أشخاص ---- ۲۳۵

العبادة فی مکّة ----- ۲۳۶
إذا لم یدرک المبیت أوّل اللیل ----- ۲۳۶
البیتوتة من العبادات ----- ۲۳۷
لزوم الکفارة علی من ترک المبیت ----- ۲۳۷
یکفی فی الکفارة مطلق الشاة ----- ۲۳۸
لزوم الکفارة علی ترک المبیت ----- ۲۳۸
النفر بعد الزوال ----- ۲۳۸
رمی الجمار الثلاث ----- ۲۳۹
اشارة ----- ۲۳۹
وجوب الرمی بسبع حصیات ----- ۲۳۹
وقت الرمی بین طلوع الشمس وغروبها ----- ۲۴۰
جواز الرمی فی اللیل لصاحب العذر ----- ۲۴۰
الترتیب فی رمی الجمار ----- ۲۴۱
جواز رمی کل جمرة بأربع حصیات ثم الإتمام ----- ۲۴۱
لو نسی الرمی قضاه فی الیوم اللاحق ----- ۲۴۲
الترتیب بین القضاء والأداء ----- ۲۴۲
لو خالف الترتیب ----- ۲۴۲
لو نسی رمی الجمار تدارکه فی أیام التشریق ----- ۲۴۳
لو تذکّر بعد أیام التشریق ----- ۲۴۳
قضاء ما فات منه فی العام القابل ----- ۲۴۴
المعذور من الرمی یستنیب ----- ۲۴۴
النائب یؤخّر الرمی إلی الیأس ----- ۲۴۵
حمل المعذور إلی الجمرة ----- ۲۴۵
عدم وجوب الإعادة بعد رفع العذر ----- ۲۴۵

النيابة فى الرمى من غير إذن ---- ۲۴۵
الرمى وقاعدة الفراغ والتجاوز ---- ۲۴۶
الرمى والشک فى النقصان ---- ۲۴۶
الشک فى الجمرة المتقدمة ---- ۲۴۶
الرمى والشک فى الأربع ---- ۲۴۶
اليقين بترک إحدى الجمرات ---- ۲۴۶
اليقين بنقص الرمى لإحدى الجمرات ---- ۲۴۷
الرمى واليقين بنقصان الأربع ---- ۲۴۷
اليقين بترک رمى يوم من الأيام ---- ۲۴۷
الصدّ والحصر ---- ۲۴۷
اشارة ---- ۲۴۷
المصدود فى العمرة ---- ۲۴۸
المصدود عن العمرة بعد دخول مكّة المكّرمة ---- ۲۴۸
حكم المصدود من الطواف أو السعى ---- ۲۴۹
المحبوس من مصاديق الصد ---- ۲۴۹
من لم يقدر على مال يدفع إلى الظالم فهو بحكم المصدود ---- ۲۴۹
لو وجد طريقاً غير طريق الصد ---- ۲۴۹
ما يتحقق به الصد ---- ۲۴۹
المصدود من أعمال منى أو مكّة المعظّمة ---- ۲۵۰
الممنوع من المبيت والرمى ---- ۲۵۰
التحلل المذكور لا يكفى عمّن استقر عليه الحج ---- ۲۵۱
جواز التحلل مع رجاء رفع الصد ---- ۲۵۱
المحصور ---- ۲۵۲
المحصور فى الحج ---- ۲۵۲

لو کان علی المحصور حج واجب ---- ۲۵۳
لو انکشف عدم الذبح فی الیوم الموعود ---- ۲۵۳
ما یتحقق به الحصر ---- ۲۵۳
برء المریض ---- ۲۵۴
المحصور وعدم درک المشعر ---- ۲۵۴
إلحاق المعلول والضعیف بالمریض ---- ۲۵۴
یوم المیعاد فی العمرة والحج ---- ۲۵۵
تعریف المرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ---- ۲۵۵

آراء المراجع فی الحج المجلد ۱

اشارة

سرشناسه : افتخاری گلپایگانی،علی، گردآورنده عنوان و نام پدیدآور : ملحقات آراء المراجع فی‌الحج/باشراف علی الافتخاری . مشخصات نشر : تهران: مشعر، ۱۳۸۶. مشخصات ظاهری : ۳۱۲ ص. شابک : ۲۰۰۰۰ ریال ۹۷۸-۹۶۴-۵۴۰-۰۴۱-۳ وضعیت فهرست نویسی : فیپا یادداشت : عربی موضوع : حج -- رساله عملیه. موضوع : فقه جعفری -- رساله عملیه. رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۹/الف۶۷م۸ ۱۳۸۶ رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲۲ شماره کتابشناسی ملی : ۱۰۵۲۳۸۵

الجزء الأول

المقدمة

۱- إنّ هذه المسائل الفقهیّة (حول مسائل الحج) المنظّمة بهمّة جمع من فضلاء الحوزة المقدّسة، وبإشراف سماحة آیةاللّه الشیخ علی الإفتخاری- أیّده اللّه تعالی- قد جمعت لإفادة العلماء والفضلاء المبعوثین فی قوافل الحج والعمرة. ۲- إنّها فتاوی عدّة من الفقهاء العظام أعلی اللّه کلمتهم منضمّة إلی فتاوی الإمام‌الخمینی قدس سره علی ماتعرّض فی مبحث الحج من کتاب تحریر الوسیلة. ۳- بما أنّ متن مناسک بعض الفقهاء العظام مطابق لمتن (تحریر الوسیلة) للإمام ومناسک المغفور له آیةاللّه العظمی الخوئی أکتفی بنفس المتن فی النقل. ۴- لقد صرفنا النظر عن بعض الفروع التی لم یکن فیها کثیر ابتلاء. ۵- لقد بذل سماحة حجّة الإسلام والمسلمین الشیخ محمّدعلی مقدادی جهده الوفیر فی تصحیح هذا الکتاب ومقابلته وإعداد التنظیم النهائی له، من هنا نقدّم شکرنا له وتقدیرنا لجهوده. ۶- لهذه المجموعة ملحقات هامّة، تحتوی علی آراء جمیع الفقهاء قدیماً وحدیثاً، ستنشر قریباً إن شاء اللّه تعالی. ۷- ولتتمیم هذه المجموعة وإصلاح معایبها ورفع نقائصها نرجو من العلماء الأفاضل التکرّم علینا بإبداء مقترحاتهم وانتقاداتهم علی العنوان التالی: ایران، طهران، شارع آزادی، منظّمة الحجّ والزیارة- الطابق ۲، صندوق البرید: ۵۸۵۶/ ۱۴۱۵۵ مرکز أبحاث الحج- قم المقدّسة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷

کتاب الحج

اشارة

الإمام الخمینی قدس سره فی التحریر: وهو من أرکان الدین وترکه من الکبائر وهو واجب علی کل من استجمع الشرائط الآتیة. السید الخوئی: والحج رکن من أرکان الدین ووجوبه من الضروریات وترکه مع الإعتراف بثبوته معصیة کبیرة کما أنّ إنکار أصل الفریضة إذا لم تکن مستنداً إلی شبهة کفر «۱». السید الگلپایگانی: الحج من أرکان الدین ووجوبه علی المستجمع لشرائطه ضروری بین المسلمین «۲». السید الخامنئی: وجوب الحج من ضروریات الدین الثابت قطعاً بالکتاب الکریم والسنة الشریفة وإنکار أصل هذه الفریضة لا بشبهة موجب للکفر «۳». السید السیستانی: والحج رکن من أرکان الدین ووجوبه من الضروریات وترکه مع الإعتراف بثبوته معصیة کبیرة کما أنّ إنکار أصل الفریضة إذا لم یکن مستنداً إلی شبهة کفر «۴». السید الشبیری: قوله‌تعالی: «وَلِلَّهِ عَلَی النَّاسِ حِجُّ الْبَیْتِ مَنِ‌اسْتَطاعَ إِلَیْهِ سَبِیلًا» «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸ الشیخ البهجة: والحج رکن من أرکان الدین ووجوبه من الضروریات وترکه مع الإعتراف بثبوته معصیة کبیرة کما أنّ إذا لم یکن مستنداً إلی شبهة کفر «۱». الشیخ التبریزی: یجب الحج علی کل مکلّف جامع للشرائط ووجوبه ثابت بالکتاب والسنّة القطعیّة، والحج رکن من أرکان الدین ووجوبه من الضروریات وترکه مع

الإعتراف بثوبته معصیة کبیرة... «۲». الشیخ الصافی: الحج هو من أرکان الدین ووجوبه علی من توفّرت فیه الشروط ضروری بین المسلمین وقد صرّح به الکتاب المبین ومنکره فی سلک الکافرین وتارکه مستخفّاً به بمنزلة الکفّار وترکه من غیر استخفاف من الکبائر «۳». الشیخ الفاضل: وهو من أرکان الدین وترکه من الکبائر وهو واجب علی کلّ من استجمع الشرائط «۴». الشیخ المکارم: الحج من أرکان الإسلام المهمّة ومن أکبر الفرائض الدّینیة ویجب فی العمر مرّة واحدة مع الشروط «۵». الشیخ الوحید: یجب الحج علی کلّ مکلّف جامع للشرائط (الآتیة) ووجوبه ثابت بالکتاب والسنّة القطعیّة وبضرورة من الدین وإجماع المسلمین «۶». الشیخ النوری: والحج رکن من أرکان الدین ووجوبه من الضروریات... «۷».

الحج الواجب مرّة واحدة

فی التحریر م ۱: لا یجب الحجّ طول العمر فی أصل الشرع إلّامرّة واحدة ووجوبه مع تحقق شرائطه فوری... السید الخوئی: واعلم أنّ الحج الواجب علی المکلّف فی أصل الشرع إنّما هو مرّة واحدة ویسمّی ذلک ب «حجة الإسلام» «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹ السید الگلپایگانی: یجب الحج فی أصل الشرع فی العمر مرّة ولا یجب بالوجوب العینی أکثر من ذلک ولو علی أهل الجدة «۱». السید السیستانی: واعلم أنّ الحجّ الواجب علی المکلّف فی أصل الشرع إنّما هو مرّة واحدة ویسمّی ب «حجّة الإسلام» «۲». السید الشبیری: یجب الحج علی المستطیع مرّة واحدة فی العمر ویسمّی الحج الواجب من هذه الجهة ب «حجة الإسلام» «۳». *** الشیخ البهجة: واعلم انّ الحج الواجب علی المکلّف فی أصل الشرع إنّما هو لمرّة واحدة ویسمّی ذلک ب «حجة الإسلام» «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور وهو المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الصافی: یجب الحج فی أصل الشرع فی العمر مرّة ولا یجب بالوجوب العینی أکثر من ذلک حتّی علی أهل الجدة «۶». الشیخ الفاضل: لا یجب الحج فی تمام العمر فی أصل الشرع إلّامرّة واحدة «۷». الشیخ المکارم: یجب الحج فی العمر مرة واحدة بالشروط التالیة: ۱- البلوغ والعقل... «۸». الشیخ الوحید: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره. الشیخ النوری: واعلم أنّ الحج الواجب علی المکلّف فی أصل الشرع إنّما هو مرّة واحدة ویسمّی ذلک ب «حجة الإسلام» «۹».

وجوب تحصیل المقدّمات

التحریر م ۲: لو توقف إدراکه علی مقدّمات بعد حصول الإستطاعة من السفر وتهیئة أسبابه وجب تحصیلها علی وجه یدرکه فی ذلک العام... آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۰ السید الخوئی: إذا حصلت الإستطاعة وتوقف الإتیان بالحج علی مقدّمات وتهیئة الوسائل وجبت المبادرة إلی تحصیلها «۱». السید الگلپایگانی: یجب علی المستطیع المبادرة إلی تهیئة ما یتوقف علیه إدراک الحج فی عام الإستطاعة «۲». السید الخامنئی: إذا توقّف إدراک الحج فی عام الإستطاعة علی مقدّمات کالسفر وتهیئة وسائله وأسبابه وجبت المبادرة إلی تحصیلها «۳». السید السیستانی: إذا وجب الخروج إلی الحج وجب تحصیل مقدّماته وتهیئة وسائله علی وجه یتمکّن من إدراکه فی وقته «۴». السید الشبیری: یجب علی المستطیع تحصیل المقدّمات الّتی یتوقف علیه الحجّ کتسجیل الإسم فی مؤسسة الحج والحصول علی مجوّز للعبور (فیزا) عند الحاجة إلیهما «۵». *** الشیخ البهجة: إذا حصلت الإستطاعة وتوقّف الإتیان بالحج علی مقدّمات وتهیئة الوسائل وجبت المبادرة إلی تحصیلها... «۶» وهذا المتن نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره. الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: یجب علی المستطیع المبادرة إلی تهیئ ما یتوقف علیه إدراک الحج فی عام الإستطاعة من الزاد والراحلة وغیرهما ولو ببیع أو شراء بحیث یتمکّن من أدائه فی وقته «۸». الشیخ الفاضل: لو توقف إدراکه علی مقدّمات بعد حصول الإستطاعة من السفر وتهیئة أسبابه وجب تحصیلها علی وجه یدرکه فی ذلک العام. وهذا المتن نفس المتن المذکور عن السید الإمام قدس سره «۹». الشیخ المکارم: الرابع الإستطاعة وهی تحصل بعدّة أمور... «۱۰» آراء

المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۱ الشیخ الوحید: إذا حصلت الإستطاعة وتوقف الإتیان بالحج علی مقدّمات... وهذا المتن نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره. الشیخ النوری: نفس المتن المذکور «۱».

إستقرار الحج بسبب التأخیر

التحریر م ۳: لو لم یخرج مع الأولی (الرفقة) مع تعدّد الرفقة فی المسألة السابقة أو مع وحدتها واتّفق عدم التّمکن من المسیر أو عدم إدراک الحج بسبب التأخیر استقرّ علیه الحج وإن لم یکن آثماً... السید الخوئی: إذا أمکنه الخروج مع الرفقة الأولی ولم یخرج لوثوقه بالإدراک مع التأخیر ولکن اتّفق أنّه لم یتمکّن من المسیر أو أنّه لم یدرک الحج بسبب التأخیر استقرّ علیه الحج وإن کان معذوراً فی تأخیره «۲». السید الگلپایگانی: لو ترک الخروج مع الأولی واتّفق عدم تمکّنه من السفر أو عدم إدراکه الحج للتأخیر فإن علم أنّه لو سافر مع الأولی أدرک الحج استقرّ علیه وإن لم یکن آثماً فی تأخّره مع وثوقه بالإدراک مع الأخیرة «۳». السید الخامنئی: إذا توقّف إدراک الحج فی عام الإستطاعة علی مقدّمات وجبت المبادرة إلی تحصیلها فإن قصّر فی ذلک ولم یأت بالحج عصی واستقرّ وجوب الحجّ فی ذمّته «۴». السید السیستانی: إذا تأخّر فی الخروج للوثوق بإدراکه مع التّأخیر أیضاً ولکن اتّفق أنّه لم یدرکه بسبب ذلک کان معذوراً فی تأخیره ولا یستقرّ علیه الحج علی الأظهر «۵». السید الشبیری: فإن قصّر فی إعداد المقدّمات فی حینه فنتج عن ذلک عدم تمکّنه من الإتیان بالحجّ فی أوّل عامه استقرّ الحج فی ذمّته «۶». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۲ الشیخ البهجة: إذا أمکنه الخروج مع الرفقة الأولی ولم یخرج معهم لوثوقه بالإدراک مع التأخیر ولکن اتّفق أنّه لم یتمکّن من المسیر أو أنّه لم یدرک الحج بسبب التأخیر استقرّ علیه الحج وإن کان معذوراً فی تأخیره «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الصافی: لو ترک الخروج مع الأولی واتّفق عدم الّتمکن من المسیر أو عدم الإدراک استقرّ علیه للتّمکن من المسیر وإن لم یأثم بالتأخیر مع الوثوق بالإدراک مع الأخیرة «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من السید الإمام قدس سره إلّافی تعلیقه مدّظلّه علی قول الإمام: (استقرّ علیه الحج)، قوله: فی الإستقرار إشکال کما یأتی إن شاء اللّه «۴». الشیخ الوحید: إذا أمکنه الخروج مع الرفقة الأولی ولم یخرج معهم لوثوقه بالإدراک مع التأخیر ولکن اتّفق أنّه لم یتمکّن من المسیر أو أنّه لم یدرک الحج بسبب التأخیر فهو معذور فی تأخیره وفی إستقرار الحج علیه إشکال «۵». الشیخ النوری: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۶».

اشتراط الوجوب بالبلوغ والعقل

فی التحریر:... شرائط وجوب حجّة الإسلام- وهی أمور: أحدها: الکمال بالبلوغ والعقل فلا یجب علی الصبیّ وإن کان مراهقاً ولا علی المجنون وإن کان أدواریاً إن لم یف دور إفاقته بإتیان تمام الأعمال... السید الخوئی: الشرط الأوّل البلوغ فلا یجب علی غیر البالغ وإن کان مراهقاً «۷». السید الگلپایگانی: الأوّل البلوغ فلا یجب علی الصّبی وإن کان مراهقاً ولو حجّ عشر حجج «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۳ السید الخامنئی: الشرط الأوّل العقل فلا تجب علی المجنون- الشرط الثانی البلوغ فلا تجب علی غیر البالغ ولو کان مراهقاً «۱». السید السیستانی: الشرط الأوّل البلوغ فلا یجب الحج علی غیر البالغ وإن کان مراهقاً «۲». الشرط الثانی العقل فلا یجب الحج علی المجنون نعم إذا کان جنونه أدواریاً ووفی دور إفاقته بالإتیان بمناسک الحج... «۳». السید الشبیری: تجب حجة الإسلام بإجتماع شروط فلا تجب بفقدها أو بعض منها وهی البلوغ والعقل والحرّیة والإستطاعة «۴». *** الشیخ البهجة: الشرط الأوّل البلوغ فلا یجب علی غیر البالغ وإن کان مراهقاً ولو حج الصبیّ لم یجزیه عن حجة الإسلام وإن کان حجّه مشروعاً «۵». الشیخ التبریزی: الأوّل البلوغ... إلی قوله مدّ ظلّه: وإن کان حجّه صحیحاً علی الأظهر «۶». الشیخ الصافی: الأوّل البلوغ فلا یجب علی الصّبی وإن کان مراهقاً وإن حج عدّة مرات لم یجز عن حجة الإسلام وإن قلنا بشرعیة عباداته وصحّتها «۷». الشیخ الفاضل: وهی أمور: أحدها الکمال بالبلوغ والعقل... «۸». الشیخ المکارم: یجب الحج فی العمر مرة واحدة بالشروط التالیة: ۱- البلوغ ۲- العقل «۹». الشیخ الوحید:

الشرط الأوّل البلوغ فلا يجب على غير البالغ وإن كان مراهقاً ولو حجّ الصّبى لم يجز عن حجة الإسلام وإن كان حجّ الصّبىّ المميّز صحيحاً «۱۰». الشيخ النورى: المتن المذكور عن الشيخ التبريزى مدّ ظلّه «۱۱».

إستحباب إحرام الصّبى غير المميّز للولى

فى التحرير م ۱: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبى غير المميّز فيجعله محرماً ويلبسه ثوبى الإحرام وينوى عنه ويلقّنه التلبية إن أمكن وإلّا يلبّى عنه- ويجنّبه عن محرمات الإحرام ويأمره بكلّ من أفعاله وإن لم يتمكّن شيئاً فيها ينوب عنه ويطوف به ويسعى به ويقف به فى عرفات ومشعر ومنى ويأمره بالرّمى ولو لم يتمكّن يرمى عنه ويأمره بالوضوء وصلاة الطواف وإن لم يقدر يصلّى عنه... السيد الگلپايگانى: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبى غير المميّز وكذا الصّبية وأمّا المجنون ففيه إشكال «۱». السيد الخوئى: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبى غير المميّز ذكراً كان أم أنثى «۲». السيد السيستانى: يستحب للوليّ إحجاج الصّبى غير المميّز وكذا الصبية غير المميّزة «۳». وفى الملحق الثالث: لا يبعد بطلان إحرام الصّبيّ المميّز من دون إذن الوليّ «۴». *** الشيخ البهجة: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبى غير المميّز ذكراً كان أم أنثى... ويلقّنه إياها إن كان قابلًا للتلقين وإلّا لبّى عنه ويجنّبه عمّا يجب على المحرم الإجتناب عنه ويجوز أن يؤخّر تجريده عن الثياب إلى فخ... والأحوط فى حال التّمكن أن يكون كلاهما طاهرين وأن يؤدّيا صلاة الطواف كلاهما «۵». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره إلى قوله مدّ ظلّه: ويجب عندما يطوف به أن يوضأه ولو بصورة الوضوء «۶». الشيخ الصافى: يجوز للوليّ الإحرام بالصّبى وإن كان نفسه محلّاً «۷». الشيخ الفاضل: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبى غير المميّز «۸». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۳۵ الشيخ المكارم: رفتن به حج براى كودك ممیّز مستحب است و حج او حتى بدون اجازه وليّش صحيح است... «۱». الشيخ الوحيد: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبى غير المميّز ذكراً كان أو أنثى... والظاهر جواز الإحرام به مطلقاً وإن ورد فى بعض النصوص التحديد بالإثغار «۲». الشيخ النورى: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئى قدس سره «۳».

أمر الصّبى بالوضوء

السيد الإمام قدس سره فى التحرير م ۱:... ويأمره بالوضوء وصلاة الطواف وإن لم يقدر يصلّى عنه وإن كان الأحوط إتيان الطفل صورة الوضوء والصلاة أيضاً وأحوط منه توضؤه لو لم يتمكّن من إتيان صورته. السيد السيستانى: س: هل يجب على الوليّ أن يوضئه للطواف، وهل يجب عليه أن يراعى تحقق شروط الطواف؟ ج: لا يجب عليه أن يؤضئه للطواف وكذلك لا يعتبر رعاية بعض الشروط الأخرى فى الطواف كالطهارة من الخبث والختان وأمّا مثل كون الشروع من الحجر الأسود وكونه من خارج حجر إسماعيل عليه السلام فلا بدّ من رعايته وكذلك كون الشروع فى السعى من الصفا ونحو ذلك «۴». السيد الگلپايگانى: ولا بدّ أن يكون الصبىّ طاهراً ومتوضئاً فى الطواف والصلاة وإن لم يقدر عليهما فيطوف ويصلى عنه الوليّ والجمع بين الطواف والصلاة عنه وبين توضئه وأمره بالطواف والصلاة أحوط «۵». *** الشيخ البهجة: والأحوط فى حال التّمكّن أن يكون كلاهما طاهرين وأن يؤدّيا صلاة الطواف كلاهما «۶». ويجب عندما يطوف به أن يوضّئه ولو بصورة الوضوء «۷». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۳۶ الشيخ التبريزى: س: هل يعتبر فى الطواف الواجب بالصّبى مراعاة الطهارة الحدثية والخبثية أم لا؟ ج: لا يعتبر ذلك ولكن يتوضّأ به بصورة الوضوء كما قلنا فى المناسك «۱». الشيخ الفاضل: س: هل يعتبر الطواف الواجب بالصّبى مراعاة الطهارة الحدثية والخبثية أم لا؟ ج: نعم يعتبر ذلك ويتوضأ به بصورة الوضوء على الأحوط «۲».

إستحباب إعتمار الصّبى وإحجاجه

س: همان‌طور كه احجاج صبى و صبيه بر ولى مستحب است اعتمار آنها هم استحباب دارد يا نه؟ لطفاً به دليل هم اشاره كنيد. السيد

الشبیری: با ذوق فقاهتی بعید است که با حج فرق داشته باشد و بعید نیست که اطلاقات شامل عمره هم بشود. (شفاهی) *** الشیخ البهجة: فرقی بین حج و عمره نیست. الشیخ التبریزی: بلی مستحب است و دلیل آن اطلاقات است که دلالت بر رجحان احرام می کند مانند حدیث ۷ و ۸ باب ۱۷ از ابواب اقسام الحج- وسایل الشیعة (مهر شخصی) «۳». الشیخ الصافی: بلی مستحب است و دلیلش شمول دلیل است نسبت به عمره. (مهر شخصی) الشیخ الفاضل: بلی اعتمار آنها نیز مستحب است همان‌طور که اعتمار آنها نسبت به عمره تمتع مستحب است و احتمال اختصاص منتفی است مضافاً به وجود بعضی روایات مطلقه در وسایل باب ۱۸ حدیث ۲ از ابواب مواقیت- حدیث به‌خوبی اطلاق دارد (مهر دفتر) «۴». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷ الشیخ المکارم: فرقی بین حج و عمره نیست. (مهر شخصی) أقول: أثبتنا هذا الفرع سؤالًا وجواباً کما سئلناه باللغة الفارسیة.

لا یشترط الإحرام فی الولی

فی التحریر م ۲: لا یلزم أن یکون الولیّ محرماً فی الإحرام بالصّبیّ بل یجوز ذلک وإن کان محلًا. السید الگلپایگانی: یجوز للولیّ الإحرام بالصّبیّ وإن کان محلًا «۱». السید السیستانی: لا بأس بأن یحرم الولیّ بالصّبیّ وإن کان نفسه محلًا «۲». *** الشیخ الصافی: یجوز للولیّ الإحرام بالصّبی وإن کان نفسه محلًا «۳». الشیخ الفاضل: نفس عبارة السید الإمام قدس سره فی التحریر... لا یلزم أن یکون الولیّ فی الإحرام بالصّبیّ محرماً... «۴».

الإقتصار علی الولیّ الشّرعی

فی التحریر م ۳: الأحوط أن یقتصر فی الإحرام بغیر الممیّز علی الولیّ الشّرعی من الأب والجدّ والوصیّ لأحدهما والحاکم وأمینه أو الوکیل منهم والأمّ وإن لم تکن ولیاً. السید الگلپایگانی: بعد عبارة الفوق: وأمّا غیره ممّن یتکفل حاله مثل العم والخال والأخ ففیه إشکال نعم لا إشکال فی الأمّ للنصّ الخاص «۵». السید السیستانی: الأظهر أنّ الولیّ الّذی یستحب له إحجاج الصّبیّ غیر الممیّز هو کلّ من له حق حضانته من الأبوین أو غیرهما بتفصیل مذکور فی کتاب النکاح «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸ *** الشیخ الصافی: المتیقّن من الولیّ فی إحرام الصّبی غیر الممیّز هو الولیّ الشرعی أی الأب والجد والوصی لأحدهما والحاکم والفقیه ووکیل أحدهم وأمّا غیره ممّن یتکفّل حاله مثل العمّ والخال والأخ ففیه إشکال... نعم لا إشکال فی الأم للنصّ الخاص... «۱». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۹

الإستطاعة

اشارة

فی التحریر: (ثالثها) الإستطاعة من حیث المال وصحّة البدن وقوّته- وتخلیة السرب وسلامته وسعة الوقت وکفایته. السید الخوئی: (الشرط الرابع الإستطاعة) ویعتبر فیها أمور: السعة فی الوقت، الأمن والسلامة (الثالث الزاد والراحلة) الرابع... الرجوع إلی الکفایة «۱». السید الگلپایگانی: الثالث من شرائط وجوب الحج (الإستطاعة) من حیث المال وصحّة البدن وقوّته وتخلیة السرب وسلامته وسعة الوقت وکفایته «۲». السید الخامنئی: الشرط الثالث الإستطاعة، وتشتمل علی الأمور التالیة: الإستطاعة المالیة- الإستطاعة البدنیّة- الإستطاعة السّربیة- الإستطاعة الزمانیة «۳». السید الشبیری: یعتبر فی الإستطاعة أمور (الإستطاعة المالیة) (الإستطاعة البدنیّة) (تخلیة السرب والأمن فی السفر) (سعة الوقت) (عدم أداء الحج إلی إختلال شؤون حیاته) (عدم أدائه إلی مهانته وهتک حرمته) «۴». السید السیستانی: الشرط الرابع الإستطاعة، ویعتبر فیها أمور: السعة فی الوقت، صحة البدن وقوته، تخلیة السرب، النفقة، الرجوع إلی الکفایة

«۵». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰ الشیخ البهجة: یعتبر فی الإستطاعة أمور: ۱- السعة فی الوقت ۲- الأمن والسلامة ۳- الزاد والراحلة ۴- الرجوع إلی الکفایة «۱». وقال فی ص ۶۴: الإستطاعة المعتبرة فی وجوب الحجّ إنّما هی الإستطاعة من مکانه لا من بلده... الشیخ التبریزی: ویعتبر فیها أمور: ۱- السعة فی الوقت ۲- الأمن والسلامة ۳- الزاد والراحلة ۴- الرجوع إلی الکفایة. أقول: المتن للسید الخوئی قدس سره مع التلخیص «۲». الشیخ الصافی: الثالث: الإستطاعة من حیث المال وصحة البدن وقوّته وتخلیة السرب وسلامته وسعة الوقت وکفایته «۳». الشیخ الفاضل: نفس عبارة السید الإمام قدس سره «۴». الشیخ المکارم: الإستطاعة، وهی تحصل بعدّة أمور، هی: ۱- أن یکون عنده ما ینفقه فی السفر ۲- أن یکون عنده جواز سفره ولا یکون هناک مانع فی الطریق ۳- أن یکون قادراً بدنیاً علی الإتیان بالأعمال ۴- أن یکون هناک وقت کاف للوصول إلی مکّة والإتیان بأعمال الحج ۵- أن یکون عنده ما ینفق علی زوجته وأولاده ومن تجب نفقتهم علیه شرعاً أو عرفاً ۶- أن یکون عنده مال أو عمل أو شغل یستطیع أن یدبّر به معیشته بعد العود من الحجّ «۵». الشیخ الوحید: الرابع: الإستطاعة ویعتبر فیها أمور: ۱- السعة فی الوقت ۲- تخلیة السرب ۳- الزاد والراحلة ۴- الرجوع إلی الکفایة «۶».

المعیار فی الزاد والراحلة

فی التحریر م ۱۰: لا یشترط وجود الزاد والراحلة عنده عیناً بل یکفی وجود ما یمکن صرفه فی تحصیلها من المال نقداً کان أو غیره من العروض. السید الخوئی: ومعنی الزاد هو ما یتقوت به فی الطریق أو وجود مقدار من المال یصرفه فی سبیل ذلک ومعنی الراحلة هو وجود وسیلة یتمکّن بها من قطع المسافة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۱ ذهاباً وإیاباً «۱». السید الگلپایگانی: لا یشترط وجود الزاد والراحلة عیناً بل یکفی وجود ما یمکن صرفه فی تحصیلها من النقود أو شیء آخر من الأملاک المنقولة أو غیر المنقولة... «۲». السید الخامنئی: ویقصد بالزاد کل ما یحتاج إلیه فی السفر من المأکل والمشرب وغیرهما ویراد بالراحلة وسیلة النقل التی تقطع بها المسافة- ولا یشترط أن یکون لدی المکلّف أعیان الزاد والراحلة بل یکفی أن یکون لدیه نقود أو غیرها مما یمکن صرفه فی سبیل تهیئها «۳». السید الشبیری: لا یلزم وجود عین الزاد والراحلة لدیه فإن کان عنده من النقود ما یمکنه تحصیلهما به أو شیء من الأعیان یمکنه بیعه والإنفاق منه کفی «۴». السید السیستانی: ولا یشترط وجود أعیانهما بل یکفی وجود مقدار من المال (النقود أو غیرها) یمکن أن یصرف فی سبیل تحصیلهما «۵». *** الشیخ البهجة: لیست العبرة فی الزاد والراحلة بوجودهما فعلًا فیجب الحج علی الأظهر علی من کان قادراً علی تحصیلهما بالإکتساب المناسب لشأنه دون مانع... «۶» الشیخ التبریزی: العبرة فی الزاد والراحلة بوجودهما فعلًا فلا یجب علی من کان قادراً علی تحصیلهما بالإکتساب ونحوه... «۷» الشیخ الفاضل: لا یشترط وجود الزاد والراحلة عنده عیناً.... الشیخ النوری: العبرة فی الزاد والراحلة بوجودهما فعلًا فلا یجب علی من کان قادراً علی تحصیلهما بالإکتساب ونحوه «۸». الشیخ الوحید: العبرة فی الزاد والراحلة بوجودهما فعلًا فلا یجب الحج علی من کان قادراً علی تحصیلهما بالإکتساب ونحوه «۹».

الملاک فی الوجوب، الإستطاعة من مکانه

فی التحریر م ۱۲: لا یعتبر الإستطاعة من بلده ووطنه فلو استطاع العراقی أو الإیرانی وهو فی الشام أو الحجاز وجب وإن لم یستطع من وطنه... السید الخوئی: الإستطاعة المعتبرة فی وجوب الحج إنّما هی الإستطاعة من مکانه لا من بلده... «۱» السید الگلپایگانی: الإعتبار بالإستطاعة من مکان المکلّف دون بلده... «۲» السید الخامنئی: لا یشترط فی الإستطاعة المالیة أن یتحقق فی بلد المکلّف بل یکفی تحقّقها ولو فی المیقات... «۳» السید السیستانی: الإستطاعة المعتبرة فی وجوب الحج إنّما هی الإستطاعة من مکانه لا من بلده... «۴» *** الشیخ البهجة: الإستطاعة المعتبرة فی وجوب الحجّ إنّما هی الإستطاعة من مکانه لا من بلده «۵». الشیخ التبریزی: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره. الشیخ الفاضل: نفس عبارة السید الإمام قدس سره. الشیخ النوری: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره «۶».

الشیخ الوحید: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره.

لزوم نفقة العود

فی التحریر م ۱۴: یعتبر فی وجوب الحج وجود نفقة العود إلی وطنه إن أراده أو إلی ما أراد التوقّف فیه... السید الخوئی: وأمّا إذا لم یرد العود وأراد السکنی فی بلد آخر غیر وطنه فلابد من وجود النفقة إلی ذلک البلد «۱». السید الگلپایگانی: کذلک یشترط وجود نفقة العود إلی وطنه- نعم لو لم یرد العود إلیه فلا یشترط... «۲» السید الخامنئی: یشترط أن یکون لدیه نفقة الإیاب إن کان عازماً علیه «۳». السید الشبیری: وکذا نفقة العود إن کان محتاجاً إلیه «۴». السید السیستانی: وأمّا إذا لم یرد العود وأراد السکنی فی بلد آخر غیر وطنه فلابدّ من وجود النفقة إلی ذلک البلد «۵». *** الشیخ البهجة: إنّما یعتبر وجود نفقة العود (الإیاب) فی وجوب الحج فیما إذا أراد المکلّف العود إلی وطنه وأمّا إذا لم یرد العود وأراد السکنی فی بلد آخر غیر وطنه فلا بد من وجود النفقة إلی ذلک البلد... «۶» الشیخ التبریزی: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الفاضل: نفس عبارة السید الإمام قدس سره إلّافی قوله: (إلّا إذا ألجأته الضرورة إلی السکنی فیه) فقال مدّ ظلّه فی التعلیقة: بل إلی العود إلیه للسکنی لا مجرّد السکنی فیه «۸». الشیخ النوری: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور. الشیخ الوحید: نفس عبارة السید الخوئی فی المقدار المذکور «۹».

من الشرائط تمکّنه ممّا یحتاج إلیه

فی التحریر م ۱۵: یعتبر فی وجوبه وجدان نفقة الذهاب والإیاب زائداً عمّا یحتاج إلیه فی ضروریات معاشه فلا تباع دار سکناه اللائقة بحاله ولا ثیاب تجمّله ولا أثاث بیته... آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۴ بحسب حاله وزیّه وشرفه... السید الخامنئی: یشترط أن یکون لدیه ضروریات الحیاة وما یحتاج فی معیشته اللائقة بشأنه عرفاً «۱». السید الگلپایگانی: یشترط فی الإستطاعة وجود الزاد والراحلة زائداً علی ما یحتاج إلیه فی معاشه «۲». السید الشبیری: من شروط الإستطاعة المالیة عدم کون الحج مستلزماً لاختلال حیاته المعاشیة وحاجاته الإقتصادیة بحیث تصبح الحیاة حرجیّة علیه إذا صرف ماله فی الحج... «۳». السید السیستانی: وعلی الجملة لا یکون الإنسان مستطیعاً للحج إذا کان یملک فقط ما یحتاج إلی حیاته وکان صرفه فی سبیل الحج موجباً للعسر والحرج «۴». السید الخوئی: قال فی الشرط الرابع- یلزم أن یکون المکلّف علی حالة لا یخشی معها علی نفسه وعائلته من العوز والفقر بسبب صرف ما عنده من المال فی سبیل الحج وعلیه فلا یجب علی من یملک مقداراً من المال یفی بمصارف الحج وکان ذلک وسیلة لإعاشته وإعاشة عائلته... «۵» *** الشیخ البهجة: فی الشرط الرابع- نفس عبارة السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۶». الشیخ التبریزی: نفس العبارة «۷». الشیخ الفاضل: نفس عبارة السید الإمام قدس سره فی المقدار المذکور «۸». الشیخ المکارم: السادس- أن یکون عنده مال أو شغل یستطیع أن یدبّر به معیشته بعد العودة من الحج ولا یجب الحج علی من لا ترتفع حاجته من دون منزل ومسکن شخصی إلّابعد أن یملک ثمن المسکن... «۹» الشیخ النوری: الرجوع إلی الکفایة بحیث یقدر علی إمرار معاشه اللائق بحاله بعد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵ الرجوع ویصدق أنّه من أهل الیسار والسعة فی المال کما فی الأخبار «۱». الشیخ الوحید: فی الشرط الرابع مع التلخیص: یشترط أن یکون عنده بالفعل أو بالقوة کل ما یحتاج إلیه الإنسان فی هذا السفر ولم یقع فی صرفه فی سبیل الحجّ فی العسر والحرج «۲».

لزوم إستیفاء الدین

فی التحریر م ۱۸: لو لم یکن عنده ما یحج به ولکن کان له دین علی شخص بمقدار مؤنته أو تتمیمها یجب اقتضاؤه إن کان حالًا ولو بالرجوع إلی حاکم الجور... السید الخوئی: إذا کان ما یملکه دیناً علی ذمة شخص وکان الدین حالًا وجبت علیه المطالبة... «۳». السید

السیستانی: إذا کان ما یملکه دیناً علی ذمّة شخص وکان محتاجاً إلیه فی تمام نفقة الحج أو فی بعضها فإن کان الدین حالًا والمدین باذلًا عدّ مستطیعاً ووجب علیه أداء الحج «۴». السید الگلپایگانی: لو لم یکن عنده مؤنة الحج لکن کان له بمقدارها أو بما یتممها به دین حال علی أحد وکان المدیون باذلًا یجب علیه الإستیفاء والحج کذا إذا کان مماطلًا «۵». السید الشبیری: فلو فرض کون الدین حالًا أو بلا مدّة وأمکن للمدین أداؤه وإستیفاؤه لا یکون حرجاً علی الدائن فمثل هذا یعد مستطیعاً شرعاً ویجب علیه الحج، ولکن لا تجب علیه مطالبة الدین ویجزئه الحج بأیّ نحو أتی به ولو متسکعاً «۶». *** الشیخ البهجة: إذا کان ما یملکه دیناً علی ذمّة شخص وکان الدین حالًا وجبت علیه المطالبة فإن کان المدین مماطلًا وجب إجباره علی الأداء وإن توقف علی الرجوع إلی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۶ الحاکم العرفیة لزم ذلک... وهذا عبارة السید الخوئی قدس سره. الشیخ التبریزی: نفس العبارة المذکورة عن السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ الفاضل: لو لم یکن عنده ما یحج به ولکن کان له دین علی شخص بمقدار مؤنته أو تتمیمها یجب اقتضاؤه إن کان حالًا ولو بالرجوع إلی حاکم الجور مع فقد حاکم الشرع أو عدم بسط یده... «۲» الشیخ النوری: عبارة السید الخوئی قدس سره بالمقدار المذکور «۳». الشیخ الوحید: ما یقرب من عبارة السید الخوئی قدس سره.... کما تجب المطالبة فیما إذا کان الدین مؤجّلًا ولکنّ المدین یؤدیه لو طالبه... «۴»

لا یجب الإقتراض للحج

فی التحریر م ۱۸:... ولو کان غیر مستطیع وأمکنه الإقتراض للحج والأداء بعده بسهولة لم یجب ولا یکفی عن حجة الإسلام... السید الگلپایگانی: من لم تکن عنده نفقة الحج لا یکون مستطیعاً وإن تمکّن من الإستقراض وکان قادراً علی وفائه بسهولة... نعم لو استقرض والحال هذه وجب علیه الحج لصدق الإستطاعة حینئذ «۵». السید الخوئی: إذا اقترض مقداراً من المال یفی بمصارف الحج وکان قادراً علی وفائه بعد ذلک وجب علیه الحج «۶». السید السیستانی: إذا اقترض مقداراً من المال یفی بمصارف الحج لم یجب علیه الحج وإن کان قادراً علی وفائه بعد ذلک إلّاإذا کان مؤجّلًا بأجل بعید جداً لا یعتنی العقلاء بمثله «۷». السید الخامنئی: کسی که هزینه رفتن به حج را در اختیار ندارد، امّا می‌تواند قرض بگیرد و سپس به سادگی قرض خود را ادا کند، واجب نیست که خود را با آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۷ قرض گرفتن مستطیع کند، امّا اگر بگیرد، حج بر او واجب می‌شود. «۱» السید الشبیری: لا یجب علی غیر المستطیع الإقتراض للحج لکن لو اقترض وهو یعلم بأنّه لو أنفقه فی الحج أمکنه الوفاء بلا حرج علیه فهو مستطیع ویجب علیه الحج «۲». *** الشیخ البهجة: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: نفس العبارة المنقولة عن السید الخوئی قدس سره إلی قوله مدّظلّه: وکان قادراً علی وفائه بعد ذلک من غیر حرج وجب علیه الحج «۴». الشیخ الصافی: مع الإقتراض لم یکن مستطیعاً ولم یجب حجة الإسلام «۵». الشیخ المکارم: لا یجب الحج علی من یمکنه اقتراض نفقة الحج وإن أمکنه دفع دینه فیما بعد «۶». الشیخ الفاضل: نفس عبارة السید الإمام قدس سره فی التحریر إلّافی قوله مدّظلّه فی التعلیقة فلا وجه للحکم بعد الکفایة بنحو الإطلاق «۷». الشیخ النوری: إذا اقترض مقداراً من المال یفی بمصارف الحج لا یجب علیه الحج إلّا إذا کان ما یقابل الدین موجوداً فعلًا وکان قادراً علی وفائه بعد ذلک منه أو من غیره «۸». الشیخ الوحید: لا یجب الاقتراض للحج وإن کان متمکّناً من الأداء بسهولة ولکنّه إذا اقترض مقداراً من المال یفی بمصارف الحج وکان قادراً علی وفائه بعد ذلک من دون مشقة وجب علیه الحج «۹».

الحج مع الدین

فی التحریر م ۱۹: لو کان عنده ما یکفیه للحج وکان علیه دین فإن کان مؤجّلًا وکان مطمئناً بتمکّنه من أدائه زمان حلوله... وجب... آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۸ السید الگلپایگانی: فإن تمکّن من الحج وأداء الدین ولو بأن کان الدین مؤجّلًا مع الوثوق بالتمکّن من‌الأداء عند حلول الأجل فالظاهر صدق الإستطاعة و یجب علیه الحج «۱». السید الشبیری: ولو کان ما عنده ما یکفیه

لأحدهما (أداء الدين أو الحج) فقط يجب صرفه فيما وجب عليه سابقاً... «۲» السيد السيستانی: فإن كان عليه دين مستوعب لما عنده من المال أو كالمستوعب لم يجب عليه الحجّ على الأظهر ولا فرق بين أن يكون حالًا أو مؤجّلًا إلّاإذا كان مؤجّلًا بأجل بعيد كخمسين سنة «۳». السيد الخوئی: إذا لم يكن صرف ما عنده من المال فی الحجّ منافياً لأداء الدين وجب عليه الحج وإلّا فلا ولا فرق فی الدين بين أن يكون حالًا أو مؤجّلًا... «۴» السيد الخامنئی: من كانت عنده نفقات الحج وعليه دين أيضاً فإن كان الدين مؤجّلًا إلى أجل يطمئن بقدرته على أدائه عند حلوله وجب عليه الحج... «۵» *** الشيخ البهجة: إذا كان عنده ما يفی بنفقات الحج وكان عليه دين ولم يكن صرف ذلك فی الحج منافياً لأداء الدين وجب عليه الحج وإلّا فإن كان فيما لو صرف ذلك المال فی الحج لن يتمكّن من أداء دينه فلا يجب عليه الحج... «۶» الشيخ التبريزی: نفس عبارة السيد الخوئی قدس سره «۷». الشيخ الصافی: إن كان المديون لا يفی ما عنده من المال إلّالأحد أمرين: الحج وأداء الدين، لم يكن مستطيعاً ووجب عليه أداء الدين «۸». الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الإمام قدس سره فی المقدار المذكور «۹». أقول: له مدّ ظلّه فی هذا الفرع أربع تعليقات فراجع. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۹ الشيخ النوری: نفس عبارة السيد الخوئی قدس سره فی المقدار المذكور «۱». الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۲».

الحج مع الديون الشرعية

فی التحرير م ۱۹:... وإن كان عليه خمس أو زكاة وكان عنده ما يكفيه للحج لولا هما فحالهما حال الدين مع المطالبة فلا يكون مستطيعاً... السيد الگلپايگانی: حكم الخمس والزكاة ومظالم العباد إذا كانت فی الذمّة حكم الدين فی منع الإستطاعة فلو كان عنده ما يكفی للحج أو لأدائها ولا يكفی للجميع وجب صرفه فيها دون الحجّ لعدم الإستطاعة معها... «۳» السيد الخوئی: وجب عليه أداؤهما ولم يجب عليه الحج ولا فرق فی ذلك بين أن يكون الخمس والزكاة فی عين المال أو يكونا فی ذمّته «۴». السيد السيستانی: إذا كان عليه خمس أو زكاة وكان عنده مقدار من المال ولكن لا يفی بمصارف الحجّ لو أدّاهما، وجب عليه أدائهما ولم يجب عليه الحجّ ولا فرق فی ذلك بين أن يكون الخمس والزكاة فی عين المال أو يكونا فی ذمّته «۵». السيد الشبيری: من كان عنده من الأعيان أو النقود ما تعلّق به الخمس أو الزكاة يكون مستطيعاً إذا بقی عنده ما يكفيه للحج بعد أدائهما وإن يكفی لأحدهما فقط يجب صرفه فی ما وجب عليه سابقاً «۶». *** الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی فی الفرع ۳۵ وقال الشيخ مدّظلّه فی الفرع ۳۳: إذا وجب عليه الحج وكان عليه خمس أو زكاة أو غيرهما من الحقوق الواجبة لزمه أداؤها ولم يجز له تأخيره لأجل السفر إلى الحجّ إلّاأن يكون صاحب الحقّ آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۰ راضياً بالتأخير والبقاء فی الذمّة... «۱» الشيخ التبريزی: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۲». الشيخ الصافی: محصّل كلامه مدّ ظلّه فی الفرع ۷۷ من ألف مسألة: إذا لم يكن قادراً على أداء كلا الأمرين يجب أداء الديون «۳». الشيخ الفاضل: وإن كان عليه خمس أو زكاة وكان عنده ما يكفيه للحجّ لولا هما فحالهما حال الدّين مع المطالبة فلا يكون مستطيعاً «۴» وقال مدّ ظلّه فی التعليقة: أی كان على ذمّته وأمّا لو كان متعلقاً بالعين فلا إشكال فی تقدّمه على الحجّ وكذا على ساير الدّيون وهكذا فی الزكاة- وعلّق على قول الإمام (فلا يكون مستطيعاً): بناءاً على تقدّم الدّين وكون الوجه فيه هو عدم الإستطاعة؛ فلاحظ دقيقاً. الشيخ النوری: نفس المتن من السيد الخوئی قدس سره فی الفرع ۳۲ و ۳۳ من مناسك الشيخ مدّظلّه. الشيخ الوحيد: نفس المتن إلّافی تغيير العبارة فی آخر الفرع: لو كان ما يستر به عورته فی طوافه أو صلاة طوافه أو ثمن هديه من المال الذی تعلق به الحقّ لم يجز له ذلك الطواف والصلاة والهدی «۵» وفی كلام السيد الخوئی: لم يصح حجّه.

عدم الإستطاعة مع عدم الصحّة

فی التحرير م ۲۲: لو كان عنده ما يكفيه للحجّ فإن لم يتمكّن من المسير لأجل عدم الصحّة فی البدن... فالأقوى جواز التصرف فيه بما

یخرجه عن الإستطاعة... أقول: فإذا لم یکن مستطیعاً لم یجب الحج ولم یجب الإستنابة. السید الخوئی: إذا استقر علیه الحجّ ولم یتمکّن من الحجّ بنفسه لمرض أو هرم ولم یرج تمکّنه من الحجّ بعد ذلک وجبت علیه الإستنابة وکذلک من کان موسراً ولم یتمکّن من المباشرة أو کانت حرجیّة ووجوب الإستنابة کوجوب الحج فوری «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱ السید السیستانی: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره مع قوله: ووجوب الإستنابة فوری کفوریّة الحجّ المباشری «۱». السید الگلپایگانی: بل الأحوط ذلک لمن لم یستقر علیه الحجّ أیضاً إن کان موسراً من حیث المال متعذّراً من المباشرة... «۲» (وجب علیه الإستنابة) السید الخامنئی: فإن سلبه المرض القدرة علی مواصلة الطریق کشف ذلک عن عدم تحقق الإستطاعة البدنیّة له ولا یجب علیه الإستنابة لذلک وإن استقر علیه الحج ویئس من القدرة علی الحجّ من دون حرج ولو فی السنوات الآتیة وجب علیه الإستنابة... «۳» السید الشبیری: من کان مستطیعاً مالیاً ولکن یفقد الإستطاعة من بعض النواحی الأخری کالمریض الّذی لیس له الإستطاعة البدنیّة... فإن لم یتوقّع حصول الإستطاعة له فی المستقبل أیضاً وجب علیه الإستنابة... «۴» *** الشیخ البهجة: إذا استقرّ علیه الحجّ... وجبت علیه الإستنابة، وکذلک (وجبت الإستنابة) من کان موسراً ولم یتمکّن من المباشرة أو کانت حرجیة لکن الأظهر عدم فوریة الإستنابة وفی صورة الإستنابة لو رفع المانع علی خلاف الغالب فیجب الإعادة علی الأحوط «۵». أقول: المتن من السید الخوئی قدس سره إلّاقوله مدّظلّه لکنّ الأظهر... الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سره فی المقدار المذکور «۷». الشیخ النوری: إذا استقرّ علیه الحجّ ولم یتمکّن من الحجّ بنفسه لمرض أو حصر أو هرم أو کان ذلک حرجاً علیه ولم یرج تمکّنه من الحجّ بعد ذلک من دون حرج لا یجب علیه الإستنابة، نعم تجب علی من کان موسراً ولم یتمکّن من المباشرة أو کانت حرجیة علی الأحوط لزوماً ووجوب الإستنابة کوجوب الحجّ فوری «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۲ الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله: من لم یستقر علیه الحجّ وکان موسراً ولم یتمکّن من المباشرة أو کانت حرجیّة علیه فوجوب الإستنابة علیه محل إشکال وإن کان أحوط والأحوط إستحباباً إذا کان المنوب عنه رجلًا أن یکون النائب صرورة «۱».

عدم جواز التّصرف أوان الخروج

فی التحریر م ۲۲: لو کان عنده ما یکفیه للحج فإن لم یتمکّن من المسیر... وإن کان لأجل عدم تهیئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا یجوز مع إحتمال الحصول فضلًا عن العلم به وکذا لا یجوز له التّصرف قبل مجیء وقت الحج فلو تصرّف استقرّ علیه... أقول: هذا هو الشقّ الثّانی من المسألة. السید الخوئی: إذا کان عنده ما یفی بمصارف الحجّ وجب علیه الحجّ ولم یجز له التّصرف فیه بما یخرجه عن الإستطاعة... بل الظاهر عدم جواز التّصرف فیه قبل أشهر الحجّ أیضاً «۲». السید السیستانی: (فی نفس المسألة) فلو تصرّف فیه بما یخرجه عن الإستطاعة ولا یمکنه التدارک استقرّ الحجّ فی ذمّته... «۳». السید الگلپایگانی: ولو حصلت له بعد التّمکّن من المسیر وتحقّق سائر الشرائط فلا یجوز له التّصرف المذکور فی أوان خروج الناس فإن أتلفه والحال هذه فقد استقرّ علیه الحج... «۴». السید الخامنئی: لا یجوز للمستطیع أن یخرج نفسه عن الإستطاعة بعد حلول الزمان الّذی یجب فیه صرف المال للذهاب إلی الحج بل الأحوط وجوباً أن لا یخرج نفسه عن الإستطاعة قبل ذلک الزمان أیضاً «۵». السید الشبیری: من کان مستطیعاً مالیاً لا یجوز إزالة الإستطاعة المالیة وتعجیز نفسه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۳ عن الحجّ فی المستقبل «۱». *** الشیخ البهجة: إذا کان عنده ما یفی بمصارف الحجّ یجوز له التصرف فیه قبل تحرّک القافلة بما یخرجه عن الإستطاعة ولا یمکنه التدارک لکن الأحوط ترک التّصرف به بأن یبیعه نسیئة إلی ما بعد زمان الحجّ قاصداً بذلک الفرار من الإستطاعة «۲». الشیخ التبریزی: إذا کان عنده ما یفی بمصارف الحج وجب علیه الحج ولم یجز له التصرف فیه بما یخرجه عن الإستطاعة... ولا فرق فی ذلک بین تصرّفه بعد التّمکن من المسیر وتصرّفه فیه قبله بل الظاهر عدم جواز التصرف فیه قبل أشهر الحجّ أیضاً... «۳». الشیخ الصافی: فی الأوان الّتی یجب فیها

تحصیل مقدّمات سفر الحجّ لا یجوز أن یتصرّف فی المال الّذی استطاع به لا فی العمرة ولا غیر العمرة «۴». الشیخ الفاضل: قال مدّظلّه فی شرحه علی التحریر بعد نقل مختار الجواهر ومن قبله وبعد نقل کلام السید فی العروة: فاعلم أنّه لا مجال للإشکال فی جواز التّصرف قبل إجتماع شروط الوجوب بأجمعها لأنّه لم یتحقق الوجوب بعد علی الفرض فکما أنّه لا یجب تحصیل الإستطاعة المالیة قبل تحقّقها فکذلک لا یجب إبقائها قبل حصول الشروط الأخری لأنّه لا موجب له أصلًا «۵». الشیخ النوری: المتن المذکور من الشیخ التّبریزی مدّظلّه والمتن من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الوحید: إذا کان عنده ما یفی بمصارف الحجّ وجب علیه الحجّ مع إجتماع سایر الشرائط فإن أحرز أنّه متمکّن من المسیر فی أوانه لم یجز له التّصرف فیه بما یخرجه عن الإستطاعة... وأمّا إذا احتمل التّمکن فلا یجوز له التّصرف المخرج علی الأحوط ولو تصرّف وانکشف التّمکن استقر الحجّ «۷».

قصد الحج الندبی إشتباها

فی التحریر م ۲۵: لو اعتقد أنّه غیر مستطیع فحجّ ندباً فإن أمکن فیه الإشتباه فی التطبیق صحّ وأجزء عن حجّة الإسلام لکن حصوله مع العلم والإلتفات بالحکم والموضوع مشکل... السید الخوئی: إذا اعتقد أنّه غیر مستطیع فحجّ ندباً قاصداً الأمر الفعلی ثمّ بان أنّه کان مستطیعاً أجزأه ذلک ولا یجب علیه الحج ثانیاً «۱». السید السیستانی: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره «۲». السید الگلپایگانی: إذا تخیّل أنّه غیر مستطیع مع کونه مستطیعاً فحجّ ندباً فإن قصد الأمر الندبی بنحو التقید فالظاهر عدم إجزائه عن حجةالإسلام وإن قصد الأمر المتعلق به وتخیّل أنّه ندبی فالظاهر إجزاؤه عنها وإن کان الأحوط عدم الإکتفاء به «۳». السید الخامنئی: إذا قصد المستطیع الحج الإستحبابی غفلةً أو عمداً بهدف التمرین أو لاعتقاده بأنّه غیر مستطیع ثمّ تبیّن له أنّه کان مستطیعاً ففی إجزاء حجّه عن حجة الإسلام إشکال فالأحوط أن لا یترک الحج من قابل نعم إذا کان قصد إمتثال الأمر الفعلی للشارع أجزأه ذلک عن حجّة الإسلام «۴». السید الشبیری: من حجّ ندباً بإعتقاد عدم بلوغه ثمّ بان کونه بالغاً لم یجزئه عن حجّة الإسلام نعم لو نوی الأمر الفعلی بحیث قصد المطلوب منه الشارع فعلًا ولکنّ طبقه علی المستحب اشتباهاً أجزأه «۵». *** الشیخ البهجة: إذا اعتقد أنّه غیر مستطیع فحجّ ندباً قاصداً امتثال الأمر الفعلی ثمّ بان أنّه مستطیعاً أجزأه ذلک ولا یجب علیه الحجّ ثانیاً «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۵ الشیخ التبریزی: نفس المتن إلّافی قوله مدّ ظلّه (قاصداً للإتیان بما هو مطلوب منه شرعاً)... «۱» الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور عن الإمام قدس سره «۲». الشیخ النوری: نفس المتن المذکور من الشیخ البهجة مدّظلّهما فی المقدار المذکور «۳». الشیخ الوحید: المتن المذکور تقریباً «۴».

هل یکفی الملک المتزلزل فی الإستطاعة؟

فی التحریر م ۲۶: لا یکفی فی وجوب الحج الملک المتزلزل کما لو صالحه شخص بشرط الخیار إلی مدّة معیّنة إلّاإذا کان واثقاً بعدم فسخه لکن لو فرض فسخه یکشف عن عدم استطاعته. السید الخوئی: لا یعتبر فی الإستطاعة، الملکیة اللازمة بل تکفی الملکیة المتزلزلة أیضاً فلو صالحه شخص ما یفی بمصارف الحجّ وجعل لنفسه الخیار إلی مدّة معیّنة وجب علیه الحجّ وکذلک الحال فی موارد الهبة الجائزة «۵». السید الگلپایگانی: الظاهر أنّه لا یکفی فی الإستطاعة، الملکیة المتزلزلة للزاد والراحلة وغیرهما کما إذا ملّکه أحد بشرط الخیار لأنّه معرض للزوال نعم لو کان واثقاً بعدم الفسخ فالظاهر صدق الإستطاعة ولکن إذا فسخ انکشف عدمها... «۶» السید السیستانی: إذا انتقل إلیه ما یفی بمصارف الحج بملکیة متزلزلة فالظاهر کفایة ذلک فی تحقق الإستطاعة المعتبرة فی وجوب الحجّ... والظاهر أنّه لا یجب الخروج فی هذا النحو من الملکیة المتزلزلة إلّامع الوثوق بعدم طروّ الفسخ ولا یکفی مجرّد إحتماله «۷». *** الشیخ البهجة: یعتبر فی الإستطاعة، الملکیّة اللازمة علی الأحوط وعلیه فلا تکفی الملکیّة المتزلزلة فلو صالحه شخص ما یفی بمصارف الحج وجعل لنفسه الخیار إلی مدّة معیّنة لم یجب علیه الحجّ وکذلک الحال فی موارد الهبة الجائزة «۸». الشیخ التبریزی: لا

یعتبر فی الإستطاعة، الملکیة اللازمة. إلی آخر المتن من آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶ السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من الإمام قدس سره إلّاأنّه دام ظلّه علّق علی قول الإمام: (لا یکفی) الظاهر هو الکفایة ولا یعتبر الوثوق «۲». الشیخ الوحید: لا تکفی الملکیة المتزلزلة فی الإستطاعة إلّاإذا کان واثقاً بعدم الزوال فإنّه حینئذ یجب علیه الحج ظاهراً وأمّا وجوبه واقعاً فمراع بعدم الزوال... «۳» الشیخ النوری: یعتبر فی الإستطاعة، الملکیة اللازمة ولا تکفی الملکیة المتزلزلة «۴».

لو تلفت الإستطاعة قبل الفراغ

فی التحریر م ۲۷: لو تلفت بعد تمام الأعمال مؤونة عوده إلی وطنه أو تلف ما به الکفایة من ماله فی وطنه بناءاً علی اعتبار الرجوع إلی الکفایة فی الإستطاعة لا یجزیه عن حجة الإسلام فضلًا عما لو تلف قبل تمامها سیّما إذا لم یکن له مؤونة الإتمام. السید الخوئی: کما یعتبر فی وجوب الحجّ وجود الزّاد والراحلة حدوثاً کذلک یعتبر بقاءاً إلی إتمام الأعمال بل إلی العود إلی وطنه فإن تلف المال فی بلده أو فی أثناء الطریق لم یجب علیه الحج وکشف ذلک عن عدم الإستطاعة من أوّل الأمر... «۵». السید الگلپایگانی: یشترط فی وجوب الحجّ بعد حصول الإستطاعة بقاؤها إلی آخر الأعمال فلو تلف المال قبل تمام الأعمال انکشف عدم الإستطاعة... لو تلفت مؤونة عودته إلی الوطن أو ما به الکفایة فی وطنه بعد تمام الأعمال فالظاهر إجزاؤه عن حجة الإسلام «۶». السید السیستانی: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله مدّظلّه: إلی إتمام الأعمال فإن تلف المال قبل خروجه أو فی أثناء الطریق لم یجب علیه الحجّ وکشف ذلک عن عدم الإستطاعة من أوّل الأمر... «۷» *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷ الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من الإمام قدس سره إلّاأنّه مدّظلّه علّق علی قول الإمام: (لا یجزیه) محل إشکال «۳». الشیخ النوری: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الوحید: یعتبر فی وجوب الحجّ الزاد والراحلة حدوثاً وبقاءاً فإن تلف المال ولو فی أثناء الطریق کشف ذلک عن عدم الإستطاعة... وإذا تلف بعد تمام الأعمال أو فی أثنائها مؤونة العیال أو تلف ما به الکفایة من ماله فی وطنه لا یضرّ بحجّه وأجزأه عن حجّة الإسلام «۵».

کفایة الإباحة فی الإستطاعة

فی التحریر م ۲۸: لو حصلت الاستطاعة بالإباحة اللازمة وجب الحج... السید الخوئی: الظاهر أنّه لا یعتبر فی الزاد والراحلة ملکیّتهما فلو کان عنده مال یجوز له التصرف وجب علیه الحج إذا کان واجباً بنفقات الحج مع وجدان سائر الشروط «۶». السید الگلپایگانی: الظاهر عدم إشتراط ملکیّة ما یکفی للحج بل لو شرط أحد المتعاملین علی الآخر فی ضمن عقد لازم أن یکون له التصرف فی ماله بمقدار معین یکفی للحج کفی فی الوجوب «۷»،... وإذا تلفت بعد تمام الأعمال أو فی أثنائها مؤونة عودته إلی بلده أو تلف ما به الکفایة من ماله فی بلده فهو لا یکشف عن عدم الإستطاعة ویجزیء بحجّه ولا یجب علیه الحج بعد ذلک «۸». السید السیستانی: الظاهر أنّه لا یعتبر فی الزاد والراحلة ملکیّتهما فلو کان عنده مال أبیح له التصرف فیه وجب علیه الحجّ إذا کان وافیاً بنفقات الحجّ مع وجدان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۸ سائر الشروط «۱». السید الشبیری: لا یلزم فی الحج بذلیاً کان أو غیره کون الشخص مالکاً للنفقة بل یکفی کونها بحیث یباح له التصرف فیها فلو ضمنها شخص علی سبیل الإباحة لا التملیک کما لو اصطحبه فی الحجّ لیکون ضیفاً علیه فقد وجب علیه الحجّ ویکون حجاً بذلیاً «۲». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سره «۵». الشیخ النوری: المتن المذکور «۶». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی إلّاقوله: (الظاهر) فی صدر المسألة «۷».

تقدیم الحج وإنحلال النذر

فی التحریر م ۲۹: لو نذر قبل حصول الإستطاعة زیارة أبیعبداللّه الحسین علیه السلام مثلًا فی کلّ عرفة فاستطاع یجب علیه الحجّ بلا إشکال... السید الگلپایگانی: لو نذر قبل حصول الإستطاعة زیارة الحسین علیه السلام فی کلّ عرفة ثمّ حصلت له الإستطاعة یجب علیه الحجّ لانکشاف عدم تحقّق موضوع النذر فهو بمنزلة ناذر الزیارة بعد حصول الإستطاعة «۸». السید الخوئی: إذا نذر أن یزور الحسین علیه السلام فی کلّ عرفة مثلًا واستطاع بعد ذلک وجب علیه الحجّ وانحلّ نذره «۹». السید السیستانی: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره «۱۰». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۹ أقول: ما وجدت هذا الفرع عیناً فی مناسک السید الخامنئی والسید الشبیری ولا بأس بما ذکره السید الشبیری بنحو الکلّی: (وإن کان الحجّ أهم من الواجب الآخر فهو مستطیع علی أی حال ولهذه المسألة صور مختلفة یطلب تفصیلها من المفصّلات «۱»). *** الشیخ البهجة: إذا نذر أن یزور الحسین علیه السلام فی کلّ یوم عرفة مثلًا واستطاع بعد ذلک وجب علیه الحجّ وانحل نذره وکذلک کلّ نذر یزاحم الحجّ «۲». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۳». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من الإمام قدس سره. الشیخ النوری: إذا نذر أن یزور الحسین علیه السلام فی کلّ یوم عرفة مثلًا واستطاع فی سنة النذر أو کان مستطیعاً قبلها وجب علیه الحج وانحل نذره «۴». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵».

حکم المتزاحمین

فی التحریر م ۲۹:... ولو زاحم الحج واجبٌ أو استلزمه فعل حرام یلاحظ الأهم عند الشارع الأقدس. السید الگلپایگانی: لو کان علیه واجب فوری آخر لا یتمکّن معه من الإتیان بالحج فالظّاهر أنّه یراعی الأهمّ... «۶» والأقوی فی المتزاحمین الإجزاء وإن کان عاصیاً فی ترک الأهم «۷». السید الخوئی: إذا نذر... إلی قوله: وکذلک کل نذر یزاحم الحج «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰ وکذلک قال السید السیستانی مدّظله. السید الشبیری: لو اقتضی السفر إلیالحجّ ترک واجب فتجب ملاحظة الأهم منهما «۱». *** الشیخ البهجة: إذا نذر أن یزور الحسین علیه السلام... وانحلّ نذره وکذلک کلّ نذر یزاحم الحجّ «۲». الشیخ التبریزی: المتن إلی قوله: وکذلک کلّ نذر یزاحم الحجّ. أقول: وله دام ظلّه فروع ذکرها فی الصراط الرابع فی النذر المزاحم للحجّ «۳». الشیخ الفاضل: ولو زاحم الحج واجب أو استلزمه فعل حرام یلاحظ الأهم عند الشارع الأقدس «۴». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵».

الإستطاعة بالبذل

فی التحریر م ۳۰: لو لم یکن له زاد وراحلة ولکن قیل له: حجّ وعلیّ نفقتک ونفقة عیالک أو قال: حج بهذا المال وکان وافیاً لذهابه وإیابه ولعیاله وجب علیه من غیر فرق بین تملیکه للحج أو إباحته له... نعم یعتبر الوثوق بعدم رجوع الباذل... السید الگلپایگانی: لو قیل لفاقد نفقة الحجّ حجّ وعلیّ نفقتک ونفقة عیالک وجب علیه الحجّ ویجزی عن حجّة الإسلام وکذا لو قیل له: حجّ بهذا المال وکان کافیاً... «۶» إن حصل للمبذول له الوثوق بالبذل وعدم الرجوع. السید الخوئی: وإذا عرض علیه الحجّ والتزم بزاده وراحلته ونفقة عیاله وجب علیه الحجّ وکذلک لو أعطی مالًا لیصرفه فی الحجّ وکان وافیاً ولا فرق بین الإباحة والتملیک... «۷». السید السیستانی: نفس العبارة مع قوله: ووثق بجریه علی وفق التزامه وجب علیه الحجّ... «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۱ السید الخامنئی: من لم یکن لدیه الزّاد والراحلة فبذل له شخص ذلک کأن قال له: حج وعلّی نفقتک، صار الحجّ واجباً علیه ویجب علیه قبول ذلک ویسمّی هذا الحجّ بالحجّ البذلی... «۱». السید الشبیری: لو قیل له: حجّ وعلّی نفقتک واطمأنّ بعدم رجوع الباذل عن بذله وجب علیه الحجّ وهذا من أقسام الحجّ البذلی نعم لو کان قبول البذل والسفر للحج مستلزماً لاختلال أمور معیشته لا یکون مستطیعاً «۲». ***

الشيخ البهجة: كما يتحقق الإستطاعة بوجدان الزاد والراحلة يتحقق بالبذل ولا يفرق فى ذلك بين أن يكون الباذل واحداً أو متعدّداً وإذا عرض عليه الحجّ والتزم بزاده وراحلته ونفقة عياله، وجب عليه الحجّ مع الوثوق بالباذل ويستقرّ عليه وجوب الحج فيما لو لم يقبل... «٣». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور «۴» والمتن من السيد الخوئى قدس سره إلّاالجملة الأخيرة. الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام قدس سره إلّاأنّه دام ظلّه علّق على قول الإمام (ولعياله): اعتبار نفقة العيال محلّ إشكال وعلّق على قوله: (نعم يعتبر الوثوق): إعتبار الوثوق محلّ إشكال... «۵». الشيخ النورى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى إلى قوله دام ظلّه: إلّاأن يكون فى قبوله ذلّة ومهانة... «۶». الشيخ الوحيد: كما يتحقق الإستطاعة بوجدان مؤونة الحج يتحقق ببذلها ولا فرق بين بذل الزّاد والراحلة وثمنهما كما لا فرق بين أن يكون البذل بإباحة التصرّف إذا كانت الإباحة لازمة وبالتمليك إذا كانت الملكية لازمة أو حصل الوثوق بعدم الفسخ... «٧».

الإستطاعة مع تتميم النفقة

فى التحرير م ٣٠:... ولو كان عنده بعض النفقة فبذل له البقيّة وجب أيضاً... ولا يشترط الرجوع إلى الكفاية فيه. نعم يعتبر أن لا يكون الحج موجباً لاختلال أمور معاشه فيما يأتى لأجل غيبته. السيد الگلپايگانى: وكذا لو كان له بعض النفقة فبذل له البقيّة ولا يشترط فى الإستطاعة البذلية الرجوع إلى الكفاية «١». السيد الخوئى: نعم لو كان له مال لا يفى بمصارف الحج وبذل له ما يتمّم ذلك وجب عليه القبول ولكن يعتبر حينئذ الرجوع إلى الكفاية «٢». السيد السيستانى: نفس العبارة إلّاقوله مدّظلّه: فالأظهر إعتبار الرجوع إلى الكفاية بالمعنى المتقدّم فى وجوب الحج عليه «٣». السيد الشبيرى: من يملك مقداراً من نفقات الحج وبذل له شخص آخر بقيّة النفقات الأخرى كان مستطيعاً ويجب عليه الحجّ «۴». *** الشيخ البهجة: لا يجب الرجوع إلى الكفاية فى الإستطاعة البذليّة نعم لو كان له مال لا- يفى بمصارف الحجّ وبذل له ما يتمّم ذلك وجب عليه القبول ولكن يعتبر حينئذٍ الرجوع إلى الكفاية «۵». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئى قدس سره «۶». الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام فى هذا الفرع وله دام ظلّه تعليقة فى مسألة الدين. الشيخ النورى: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «٧». الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره فى المقدار المذكور «٨».

الإستطاعة بالهبة

فى التحرير م ٣١: لو وهبه ما يكفيه للحج لأن يحجّ وجب عليه القبول على الأقوى وكذا لو وهبه وخيّره بين أن يحجّ أو لا أمّا لو لم يذكر الحج بوجه فالظاهر عدم وجوبه... السيد الخوئى: إذا أعطى مالًا هبةً على أن يحج وجب عليه القبول وأمّا لو خيّره الواهب بين الحج وعدمه أو أنّه وهبه مالًا من دون ذكر الحج لا تعييناً ولا تخييراً لم يجب عليه القبول «١». السيد السيستانى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «٢». السيد الشبيرى: لو وهبه شخص نفقة الحج فإن لم تكن فى قبول الهبة وأخذ المال الموهوب مشقة فعليه الحجّ بل الأحوط وجوباً الإتيان بالحج ولو كانت مستلزمة لمشقة دون الحرج نعم لو كان القبول أو أخذ المال الموهوب حرجياً عليه لم يجب ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الباذل بذله للحج أو خيّره بين الحج وغيره أو لم يذكر الحج أصلًا «٣». *** الشيخ البهجة: إذا أعطى مالًا هبةً على أن يحج لم يجب عليه القبول ولو قبل يتحقق الإستطاعة البذليّة وكذا لو خيّره الواهب بين الحجّ وعدمه أو أنّه وهبه مالًا من دون ذكر الحجّ لا- تعييناً ولا- تخييراً لم يجب عليه القبول ولو قبل كان له حكم الإستطاعة المالية «۴». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «۵». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام قدس سره فى المقدار المذكور «۶». الشيخ النورى: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره... وكذا لو خيّره الواهب بين الحجّ وعدمه (وجب عليه القبول) وأمّا لو وهبه مالًا من دون ذكر الحج لا تعيّناً ولا تخيّراً لم يجب عليه القبول «٧». آراء المراجع فى الحج، ج١، ص: ۶۴ الشيخ

الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی؛... ولو خیّره الواهب بین الحجّ وعدمه یجب علیه القبول علی الأحوط... «۱».

عدم تحقّق الإستطاعة مع إعطاء الخمس

فی التحریر م ۳۱:... لو أعطاه خمساً أو زکاة وشرط علیه الحج لغی الشرط ولم یجب نعم لو أعطاه من سهم سبیل اللّه لیحجّ لا یجوز صرفه فی غیره ولکن لا یجب علیه القبول ولا یکون من الإستطاعة الماليّة ولا البذلیّة... السید الگلپایگانی: لو أعطی شخص الخمس أو الزکاة للفقیر بشرط أن یحجّ به ففی صحّة الشرط ووجوب الحجّ علیه إشکال نعم لو أعطی الزکاة من سهم سبیل اللّه لکی یحجّ بها وجب علیه الحج ولا یجوز صرفها فی غیره «۲». السید الخوئی: إذا أعطی من الزکاة من سهم سبیل اللّه علی أن یصرفها فی الحج وکان فیه مصلحة عامّة وجب علیه ذلک وإن أعطی من سهم السادة أو من الزکاة من سهم الفقراء واشترط علیه أن یصرفه فی الحجّ لم یصح الشرط فلا یجب علیه الحج «۳». السید السیستانی: نفس العبارة إلّاقوله: (وأذن فیه الحاکم الشرعی علی الأحوط) «۴». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۶». الشیخ الفاضل: ولو أعطاه خمساً أو زکاة وشرط علیه الحجّ لغی الشرط ولم یجب نعم لو أعطاه من سهم سبیل اللّه لیحج لا یجوز صرفه فی غیره... «۷». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۹».

جواز الرجوع للباذل فی بذله

فی التحریر م ۳۲: یجوز للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول فی الإحرام وکذا بعده علی الأقوی... ولو رجع عنه فی أثناء الطریق فلا یبعد أن یجب علیه نفقة عوده، ولو رجع بعد الإحرام فلا یبعد وجوب بذل نفقة إتمام الحجّ علیه. السید الشبیری: العبارة الموجودة فی المورد (وإن رجع فهو کاشف عن عدم استطاعته لو لم یکن له نفقة إتمام سفر الحج فعلًا) «۱». السید الگلپایگانی: یجوز للباذل الرجوع قبل الدخول فی الإحرام وأمّا بعده فالأحوط علیه ترکه... ولکن إن رجع بعد الإحرام واسترجع العین المبذولة فالأحوط علیه تتمیم نفقة الحجّ من غیرها «۲». السید الخوئی: یجوز للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول فی الإحرام أو بعده لکن إذا رجع بعد الدخول فی الإحرام وجب علی المبذول له إتمام الحج إذا کان مستطیعاً فعلًا وعلی الباذل ضمان ما صرفه للإتمام وإذا رجع فی أثناء الطریق وجبت علیه نفقة العود «۳». السید السیستانی: نفس العبارة إلی قوله: وجب علی المبذول له إتمام الحج إن لم یکن فی ذلک حرج علیه وإن لم یکن مستطیعاً فعلًا علی الأظهر وعلی الباذل ضمان ما صرفه للإتمام والعود «۴». *** الشیخ البهجة: یجوز للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول فی الإحرام والأظهر أنّ نفقة الرجوع فی حین إعلامه بذلک الّتی تکون زائدةً عن النفقة فی الوطن علی الباذل والأظهر عدم جواز الرجوع بعد الإحرام «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله: إذا کان مستطیعاً فعلًا... فقال مدّظلّه: بالإستطاعة المعتبرة فی وجوب الحج ولو بضمیمة البذل إلی زمان الرجوع ولیس فی الفرض علی الباذل ضمان ما صرفه للإتمام وإذا رجع الباذل فی أثناء الطریق وجبت علیه نفقة العود فی غیر الفرض المتقدم «۶». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من الإمام قدس سره إلی قوله: (فلا یبعد وجوب بذل نفقة إتمام الحجّ علیه) قال مدّظلّه: علی تقدیر وجوب الإتمام وهو محلّ تأمّل وکذا نفقة العود «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۶ الشیخ النوری: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ الوحید: یجوز للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول فی الإحرام وأمّا بعده فلا یجوز علی الأحوط فإن رجع بعد الدخول فی الإحرام وجب علی المبذول له إتمام الحج إذا کان مستطیعاً فعلًا وعلی الباذل ضمان ما صرفه للإتمام وإن لم یکن مستطیعاً فعلًا وجب الإتمام علی الأحوط إن لم یکن حرجاً علیه والأحوط حینئذٍ التصالح مع الباذل فیما صرفه للإتمام، وإذا رجع الباذل سواء کان قبل الإحرام أو بعده وجبت علیه نفقة العود «۲».

ثمن الهدی علی الباذل

فی التحریر م ۳۳: الظاهر أنّ ثمن الهدی علی الباذل وأمّا الکفارات فلیست علی الباذل وإن أتی بموجبها إضطراراً أو جهلًا أو نسیاناً بل علی نفسه. السید الگلپایگانی: ثمن الهدی علی الباذل... وأمّا الکفارات فإن أتی بموجبها عمداً فعلیه وإن أتی بها نسیاناً أو جهلًا أو إضطراراً فإن کان المبذول له واجداً لها فعلی الباذل ومع عدم تمکّن المبذول له فلا یجب علی الباذل... «۳». السید الخوئی: الظاهر أنّ ثمن الهدی علی الباذل وأمّا الکفارات فالظاهر أنّها واجبة علی المبذول له «۴». السید السیستانی: نفس العبارة «۵». السید الشبیری: لیس علی الباذل ثمن الهدی والکفّارات العمدیّة فإن کان الحاج قادراً علی دفع ثمن الهدی وجب علیه الهدی وإلّا صام بدله نعم لو کان عاجزاًعن الصیام أیضاً لا یجب علیه الحج «۶». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی فی المقدار الّذی ذکرناه فی الفصل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۷ الماضی «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: الظاهر أنّ ثمن الهدی علی الباذل؛ قال الشارح مدّ ظلّه فی توضیح هذه الفقرة من متن الإمام قدس سره: (أی ضمانه علیه بناءً علی وجوب الإتمام وکون نفقته علی الباذل فیما إذا کان رجوعه بعد الإحرام کما مرّ فی المسألة السابقة أو یجب علیه مطلقاً إذا کان البذل واجباً بالنذر أو شبهه أو إذا قال فی مقام البذل: حجّ وعلّی نفقتک لا ما إذا قال: حجّ بهذا المال) «۳». الشیخ النوری: المتن المذکور إلی قوله: وأمّا الکفارات فالظاهر أنّها واجبةٌ علی المبذول له إذا ارتکب موجبها عمداً وإلّا فیجب علی الباذل علی الأحوط لزوماً «۴». الشیخ الوحید: المتن إلی قوله مدّظلّه: إذا کان متمکّناً من شرائه من ماله من دون حرج علیه فحینئذ یکون مستطیعاً بالإستطاعة المرکّبة من الماليّة والبذليّة وأمّا الکفارات فعلی المبذول له عمدیّة کانت أو خطائیة «۵».

الحجّ البذلی مجز

فی التحریر م ۳۴: الحجّ البذلی مجز عن حجّة الإسلام سواء بذل تمام النفقة أو متمّمها ولو رجع عن بذله فی الأثناء وکان فی ذلک المکان متمکّناً من الحجّ من ماله وجب علیه ویجزیه عن حجةالإسلام... السید الگلپایگانی: لو قیل لفاقد نفقة الحج: حجّ وعلیّ نفقتک وجب علیه الحجّ ویجزیء عن حجة الإسلام «۶». السید الخوئی: الحج البذلی یجزیء عن حجّة الإسلام ولا یجب علیه الحج ثانیاً «۷». السید السیستانی: نفس العبارة «۸». السید الخامنئی: یجزیء الحج البذلی عن حجّة الإسلام ولا یجب علیه الحج ثانیاً إذا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۸ استطاع بعده «۱». *** الشیخ البهجة: الحج البذلی یجزیء عن حجّة الإسلام ولا یجب علیه الحجّ ثانیاً إذا استطاع بعد ذلک «۲». الشیخ الفاضل: الحجّ البذلی مجز عن حجّة الإسلام سواء بذل تمام النفقة أو متمّمها؛ علّق مدّ ظلّه علی الجملة الأخیرة بقوله: بشرط أن یکون المتمّم- بالفتح- واجداً لخصوصیة الإستطاعة المالیة وهی أن یکون زائداً علی ما یحتاج إلیه فی معاشه من الدار والثیاب ونحوهما «۳». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۵».

إنکشاف عدم کفایة المقدار

فی التحریر م ۳۵: لو عین مقداراً لیحج به واعتقد کفایته فبان عدمها فالظاهر عدم وجوب الإتمام علیه سواء جاز الرجوع له أم لا... السید الخوئی: لو عیّن له مقداراً لیحجّ به واعتقد کفایته فبان عدمها وجب علیه الإتمام فی الصورة التی لا یجوز له الرجوع إلّاإذا کان ذلک مقیداً بتقدیر کفایته «۶». السید الگلپایگانی: ما ظفرت بنفس هذا الفرع فی مناسک السید قدس سره ولکن الفرع موجود فی العروة کما ذکرناه وله قدس سره حاشیة علی قول السید صاحب العروة (وجب علیه الإتمام) قال السید الگلپایگانی فی التعلیقة: یعنی علی الباذل، لکنّه مشکل «۷». ***

البذل المغصوب

فی التحریر م ۳۵:... ولو بـذل مالًا لیحج به فبان بعـد الحـجّ أنّه کان مغصوباً فالأقوی عدم کفایته عن حجة الإسـلام وکذا لو قال: حجّ وعلیّ نفقتـک فبـذل مغصوبـاً. السـید الخوئی: إذا بـذل له مال فحـجّ به ثم انکشف أنّه کان مغصوباً لم یجزئه عن حجةالإسـلام... «۱». السـید الگلپایگانی: لو بان بعـد الحجّ کون المبذول مغصوباً فالحج صـحیح ولا یبعد کفایته عن حجة الإسـلام لقیام الطریق علی حلّیته ولازمه حصول الإسـتطاعة لکن الأحوط مع ذلک عدم الإکتفاء به «۲». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». *** الشیخ البهجـة: إذا بـذل له مال فحـجّ به ثمّ انکشف أنّه کان مغصوباً فإنّما یجزئه عن حجـة الإسـلام فیما لو أدّی ذلک المـال لصـاحبه، وللمالک أن یرجع إلی الباذل... «۴». الشـیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السـید الخوئی قدس سـره «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المـذکور من الإمام قدس سـره «۶». الشـیخ النوری: نفس المتن من السـید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الوحید: المتن المذکور «۸».

الإستطاعة مع تعهد الدین

فی التحریر م ۳۶: لو قـال: اقـترض وحـجّ وعلیّ دینـک، ففی وجوبه علیه نظر، ولو قـال اقترض لی وحـجّ به وجب مع وجود المقرض کـذلک. السـید الخوئی: قـال: (اقترض وحـجّ وعلیّ دینک) ففی وجوب ذلک علیه نظر لعـدم آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۷۰ صـدق الإسـتطاعة عرفـاً نعم لو قال: اقترض لی وحـجّ به وجب مع وجود المقرض کـذلک «۱». السـید الگلپایگانی: نفس المتن إلّاأنّه رحمه الله علّق علی قول المـاتن (وجب): علی الأـحوط وإن کـان الأـقوی عـدم الوجوب نعم لو اقـترض وجب فی الصورة الثانیـة (فی المتن) ویجزیء عن حجة الإسلام «۲». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سره «۳».

حصول الإستطاعة مع الإجارة

فی التحریر م ۳۷: لو آجر نفسه للخدمـة فی طریق الحـجّ بأجرة یصـیر بها مسـتطیعاً وجب علیه الحجّ... السـید الگلپایگانی: نفس عبارة التحریر مع قوله: ولا یجب طیّ الطریق بتیّـة الحجّ «۴». السـید الخوئی: نعم لو آجر نفسه للخدمة فی طریق الحجّ واستطاع بذلک وجب علیه الحج «۵». السـید السیسـتانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». السـید الشبیری: الأجیر فعلًا للخدمة فی الحجّ بأجرة یسـتطیع بها یجب علیه الحـجّ نعم لا یجب علیه قبول الإجارة ابتـداءاً ولکن لو قبلها صار مسـتطیعاً ووجب علیه الحـجّ لو لم یکن الإتیان بالحـجّ منافیاً لخدمته «۷». السـید الخامنئی: إذا اسـتوجر للخدمـة فی طریق الحجّ بأجرة یصـیر بها مسـتطیعاً وجب علیه الحجّ بعد قبوله للإجارة نعم لا یجب علیه قبول الإجارة. *** آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۷۱ الشیخ البهجة: نعم لو آجر نفسه للخدمة فی طریق الحـجّ واسـتطاع بـذلک وجب علیه الحجّ «۱». الشـیخ التبریزی: نفس المتن المـذکور من السـید الخوئی قـدس سـره «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سـره «۳». الشـیخ النوری: المتن إلی قوله: وجب علیه الحج بشرط اجتماع سایر الشرائط أیضاً کالرجوع إلی الکفایة وغیره «۴». الشیخ الوحید: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۵».

لا یجب قبول الإجارة

فی التحریر م ۳۷:... ولو طلب منه إجارة نفسه للخدمة بما یصیر مستطیعاً لا یجب علیه القبول... السید الخوئی: وکذلک لو طلب منه أن یوجر نفسه للخدمـة بما یصـیر مسـتطیعاً ولو کان الخدمة لائقة بشأنه (لا یجب القبول) «۶». السـید السیستانی: نفس عبارة السید الخوئی قدس سـره «۷». السـید الخـامنئی: قـد مضـی نظره الشـریف فی الفرع السـابق «۸». السـید الشبیری: انظر الفرع الماضـی «۹». السید

الگلپایگـانی: لاـ یجب قبول إجـارة توجب الإسـتطاعة نعم لاـ ینبغی ترک الإحتیـاط فیما إذا کانت عادته وشـغله هـذا لاحتمال صـدق الاستطاعة معه بحسب العادة «۱۰». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۷۲ الشیخ البهجة: لا یجب علی المکلّف تحصیل الإستطاعة باکتساب أو غیره إلی قوله: وکذلک لو طلب منه أن یوجر نفسه للخدمة بما یصیر به مستطیعاً ولو کانت الخدمة لائقة بشأنه «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۲». الشیخ الفاضل: ولو طلب منه إجارة نفسه للخدمة بما یصیر مستطیعاً لا یجب علیه القبول «۳». الشیخ النوری: نفس المتن المذکور «۴». الشیخ الوحید: نفس المتن «۵».

الإستطاعة مع مال النیابة

فی التحریر م ۳۷:... ولو آجر نفسه للنیابـة عن الغیر فصار مسـتطیعاً بمال الإجارة قدم الحجّ النیابی إن کان الإستیجار للسـنة الأولی فإن بقیت الإستطاعة إلی العام القابل وجب علیه الحج لنفسه... السید الگلپایگانی: یجوز لغیر المستطیع إجارة نفسه للحج نیابة عن الغیر فإن حصـلت له الإسـتطاعة به قـدم الحـج عن الغیر إن کان مقیـداً بالسـنة الأولی ویحج لنفسه بعده إن بقیت الإسـتطاعة ومع الإطلاق یقدّم حجة الإسلام «۶». السـید الخوئی: إذا آجر نفسه للنیابة عن الغیر فی الحج واستطاع بمال الإجارة قدم الحجّ النیابی إذا کان مقیداً بالسنة الحالیـة فإن بقیت الإسـتطاعة إلی السـنة القادمة وجب علیه الحجّ وإلّا فلا وإن لم یکن الحجّ النیابی مقیداً بالسـنة الفعلیّة قدّم الحج عن نفسه «۷». السـید السیسـتانی: نفس عبارة السـید الخوئی مع إضافـة جملـة فی آخر الفرع: قدّم الحج عن نفسه إلّاإذا وثق بأدائه فی العام اللاحق «۸». السـید الخامنئی: من لم یکن مسـتطیعاً مالیاً وآجر نفسه للحـج النیابی ثمّ صار بعـد آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۷۳ عقد الإجارة مسـتطیعاً من غیر مال الإجارة فإن کانت الإجارة للحجّ فی نفس السنة بطلت ووجب علیه الإتیان بحجة الإسلام لنفسه «۱». السـید الشبیری: من اسـتوجر للحج من غیره واسـتطاع بمال الإجارة مالیاً فإن کان أجیراً للحجّ عن الغیر فی نفس السنة یجب علیه الحج بمقتضـی الإجارة ویحج عن نفسه فی العام المقبل... «۲». *** الشـیخ البهجة: المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: المتن من السید إلی قوله: إذا کان مقیداً بالسنة الحالیّة (أولم یحرز أنّه لو لم یأت بالحجّ النیابی فی هذه السنة یتمکّن منه بعد ذلک) فإن بقیت الإستطاعة... «۴». الشـیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سـره «۵». الشـیخ النوری: المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره إلی قوله: قدم الحج عن نفسه (إن کان مطمئناً بقدرته علی الحجّ النیابی بعداً) «۶». الشیخ الوحید: نفس المتن عن السید إلی قوله: قدّم الحجّ عن نفسه (إن لم یکن إتیانه مانعاً عن إتیان الحجّ النیابی فی السنین الآتیة) «۷».

اشتراط مؤنة العائلة

فی التحریر م ۳۸: یشترط فی الإستطاعة وجود ما یمون به عیاله حتی یرجع والمراد بهم من یلزمه نفقته لزوماً عرفیاً وإن لم یکن واجب النفقة شـرعاً علی الأقوی. السـید الخوئی: وبعبارة واضحة یلزم أن یکون المکلّف علی حالة لا یخشی معها علی نفسه وعائلته من العوز والفقر بسـبب صـرف ما عنـده من المال فی سبیل الحجّ... «۸». آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۷۴ السـید الگلپایگانی: یشترط فی الإسـتطاعة مؤنـة العیـال حتی یرجع زائـداً علی مؤنـة الحـجّ إیاباً وذهاباً والمراد بالعیال العرفی یعنی من یجب علیه شـرعاً نفقته أو یلتزم بنفقته عرفـاً وإن لم یجب شـرعاً کالأـخ والأخت الصـغیرین بل الکبیرین ومن یشـبههما فیذلک أیضاً «۱». السـید الشبیری: من شروط الإسـتطاعة أن لاـ یکون الحـجّ مسـتلزماً لحصول الإختلال فی مؤنـة عیاله الواجبی النفقـة عرفاً أو شـرعاً... «۲». السـید السیستانی: المتن المذکور عن السـید الخوئی قدس سره «۳». السـید الخامنئی: یشترط فی الإسـتطاعة المالیـة أن یکون لدیه مؤنة عیاله إلی حین رجوعه من الحـج والمراد من العائلـة التی یشترط وجود مؤنتها فی الإسـتطاعة المالیة، هی ما یصدق علیه عنوان العائلة عرفاً وإن لم تکن واجبة النفقة شـرعاً «۴». *** الشیخ البهجـة: نفس الفقرة الـتی ذکرناهـا عن السـید الخوئی قـدس سـره فی ضـمن الشـرط الرابع من شـروط الإستطاعة «۵». الشیخ التبریزی: یلزم أن لا یکون صـرف ما عنـده من المال فی سبیل الحـجّ موجباً لوقوعه فی الحرج بعد رجوعه، من

جهـة إعاشة نفسه وعائلته... «۶» وفی الصـراط الرابع قال: یکفیه حجّه عن حجـة الإسـلام إذا کان لدیه نفقة نفسه وعیاله زائداً علی مال یصرفه فی الحجّ... «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر للسید الإمام قدس سره «۸». الشیخ الوحید: الرابع: الرجوع إلی الکفایة وهو الّتمکن بالفعل أو بالقوّة من إعاشة نفسه وعیاله بعد الرجوع بحسب حاله وشأنه «۹».

الرجوع إلی الکفایة

فی التحریر م ۳۹: الأقوی إعتبار الرجوع إلی الکفایـة من تجارة أو زراعة أو صـنعة أو منفعة ملک... السـید الگلپایگانی: الأقوی إعتبار الرجوع إلی الکفایـة فی الإسـتطاعة... ویکفی کونه قـادراً علی تحصـیل معـاشه بحسب حاله ولو بالقوّة... «۱». السـید الخامنئی: یشترط الرجوع إلی الکفایة ویکفی کونه قادراً علی التکسب اللائق بحاله أو یکون لدیه مصدر للدخل بمقدار یکفی لمعیشته بما یناسب شأنه عرفاً وإن کـان هو الحقوق التی توزع علی طلّاب العلوم الدّینیـة فی الحوزات صانها اللّه تعالی «۲». السـید الخوئی: الرابع: الرجوع إلی الکفایة وهو التمکّن بالفعل أو بالقوّة من إعاشة نفسه وعائلته بعد الرجوع... «۳». السید السیستانی: یقرب من عبارة السید الخوئی قدس سره «۴». السـید الشبیری: لیس من جملـة شـروط الحـج الرجوع إلی الکفایـة أی وجود المـال أو العمـل المناسب الّـذی یؤمّن معاشـه بعدالرجوع منالحجّ نعملو کانالحجّ مستلزماً لاختلال معاشه کما فی من یؤدّی الحجّ إلی إخراجه من عمله الوحید الّذی منه معاشه لم یجب «۵». *** الشیخ البهجة: الرابع: الرجوع إلی الکفایة وهو التمکّن بالفعل أو بالقوّة من إعاشة نفسه وعائلته بعد الرجوع «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المـذکور «۷». الشـیخ الفاضل: المتن المـذکور من الإمام قدس سـره فی المقدار المذکور «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۷۶ الشـیخ النوری: متن السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۱». الشیخ الوحید: المتن فی المقدار المذکور «۲».

الحج مع الوجوه الشرعیة

فی التحریر م ۳۹:... ولاـ یکفی (فی الإسـتطاعة) أن یمضـی أمره بمثـل الزکـاة والخمس و کـذا مـن الاسـتعطاء کـالفقیر... ومناسـک الفارسـی، س ۴۸: بـا وجوه شـرعیه مثـل سـهم امام علیه السـلام وسـهم سادات شـخص مسـتطیع نمی‌شود و کفایت از حجـة الإسـلام نمی‌کند. السـید الخوئی: من کان یرتزق من الوجوه الشرعیة کالخمس والزکاة وغیرهما وکانت نفقاته بحسب العادة مضمونة من دون مشـقة لا یبعد وجوب الحج علیه إذا ملک مقداراً من المال یفی بذهابه وإیابه ونفقة عائلته وکذلک کل من لا یتفاوت حاله قبل الحجّ وبعـده من جهة المعیشة... «۳». السـید السیستانی: نفس المتن «۴». السـید الگلپایگانی: ولا یبعـد وجوب الحجّ علی من کان معاشه من الوجوه اللائقـة به کطلبـة العلم والسادة وغیرهم لو حصل له بمقدار مؤنة حجّه ومؤنة عیاله إلی أن یرجع، وکذا الفقیر الّذی عادته أخذ وجوه البرّ وکلّ من لا یتفاوت حاله بعـد الحجّ وقبله لو صـرف ما عنده فی الحجّ «۵». السید الخامنئی: یکفی (فی الإستطاعة) أن یکون لدیه مصدر للدخل بمقدار یکفی لمعیشته بما یناسب شأنه عرفاً وان کان هو الحقوق الّتی توزّع علی طلّاب العلوم الدّینیة فی الحوزات صانها اللّه تعالی «۶». السید الشبیری: یجب علیهم الحجّ (طلبة العلوم الدینیة) مع تحقّق باقی الشروط إلّا لمن اضطرّه الحجّ إلی الإرتزاق من الرواتب الشـرعیة المعتـادة فی الحوزات العلمیّـة بعـد عوده وکـان ممن لا یناسـبه ذلک ولا یلیق بشأنه «۷». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۷۷ الشـیخ البهجـة: نفس المتن المـذکور من السـید الخوئی إلی قوله: (یجب الحجّ علیه) مکان لا یبعد... «۱». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السـید الخوئی قدس سره «۲». الشـیخ الفاضل: فی مسألة إعتبار الرجوع إلی الکفایة قال الإمام قدس سره: ولا یکفی أن یمضـی أمره بمثل الزکاة والخمس، وکـذا من الاسـتعطاء کالفقیر الّـذی من عادته ذلک، وکـذا من لا یتفاوت حاله قبل الحـجّ وبعـده علی الأقوی قال الفاضل دام ظلّه: الظاهر هو الکفایـة فی الفروض الثلاثة «۳». الشـیخ النوری: من کان یرتزق من الوجوه الشـرعیة کالخمس والزکاة وغیرهما کطلّاب العلوم الدّینیة وغیرهم من أهل العلم لا یجب علیهم الحجّ «۴». الشیخ الوحید: نفس المتن

المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵».

أخذ المال من الولد والعکس

فی التحریر م ۴۰: لا یجوز لکلّ من الولد والوالد أن یأخذ من مال الآخر ویحجّ به ولا یجب علی واحد منهما البذل له... السید الخوئی: لا یجوز للولد أن یأخذ من مال والده ویحجّ به کما لا یجب علی الوالد أن یبذل له وکذا لا یجب علی الولد بذل المال لوالده لیحج به وکذا لا یجوز للوالد الأخذ من مال ولده للحجّ والقول بجواز ذلک أو وجوبه کما عن الشیخ ضعیف وإن کان یدلّ علیه صحیح سعید بن یسار... «۶». السید الگلپایگانی: نفس المتن إلی قوله من مال والده: قال السید الگلپایگانی: یعنی من دون رضاه «۷». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن من التحریر «۸».

لو حجّ مع مال غیره

فی التحریر م ۴۱: لو حصلت الإستطاعة لا یجب أن یحجّ من ماله فلو حجّ متسکّعاً أو من مال غیره ولو غصباً صحّ وأجزأه نعم الأحوط عدم صحّة صلاة الطواف مع غصبیّة ثوبه... السید الخوئی: لا یجب علی المستطیع أن یحجّ من ماله فلو حجّ متسکّعاً أو من مال شخص آخر أجزأه نعم إذا کان ثوب طوافه أو ثمن هدیه مغصوباً لم یجزئه ذلک «۱». السید السیستانی: فلو حجّ متسکّعاً أو من مال شخص آخر ولو غصباً أجزأه نعم إذا کان ساتره فی الطواف أو فی صلاة الطواف مغصوباً فالأحوط أن لا یجتزئ به ولو کان ثمن هدیه مغصوباً لم یجزئه إلّاإذا اشتراه بثمن فی الذّمة ووفّاه من المغصوب «۲». السید الگلپایگانی: فلو حجّ فی نفقة الغیر أو متسکّعاً صحّ الحجّ بل وکذا لو حجّ من المغصوب صحّ الحجّ نعم لو صلّی صلاة الطواف فی المغصوب عالماً بالغصب بطلت وکذا لو کان ثوب إحرامه أو مطافه أو مسعاه أو محلّ وقوفه فی الموقفین مغصوباً لم یصحّ منه الطواف والإحرام والسعی والوقوف معالعلم بالغصب منغیر فرق فی المغصوب بین کونه مرکوباً له أو بساطاً وقفعلیه أو نعالًا ولو کان هدیهمغصوباً لمیجز عنهوإن صحّ حجّه «۳». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من السید الإمام قدس سره فی المقدار الّذی ذکرناه «۶». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الوحید: المتن المذکور إلی قوله مدّظلّه: نعم إذا کان ما یستر به عورته فی طوافه أو صلاته أو ثمن هدیه مغصوباً لم یجزئه ذلک الطواف والصلاة والهدی «۸».

الإستطاعة البدنیّة

فی التحریر م ۴۲: یشترط فی وجوب الحجّ الإستطاعة البدنیّة فلا یجب علی مریض لا یقدر علی الرکوب أو کان حرجاً علیه... السید الخامنئی: الإستطاعة البدنیّة، والمراد بها صحة البدن وقدرته فلا یجب الحجّ علی المریض أو الهرم غیر القادرین لذهاب الحجّ أو کان فی الذهاب إلیه حرج ومشقة علیهما «۱». السید الگلپایگانی: کذلک یشترط فیه الإستطاعة البدنیّة بمعنی أن لا یکون مریضاً لا یقدر علی الرکوب وکان حرجاً علیه ولو فی مثل الطائرة والسیارة فمن کان کذلک لا یجب علیه «۲». السید الخوئی: (الثانی) الأمن والسلامة وذلک بأن لا یکون خطراً علی النفس أو المال أو العرض ذهاباً وإیاباً وعند القیام بالأعمال کما أن الحجّ لا یجب مباشرة علی مستطیع لا یتمکّن من قطع المسافة لهرم أو مرض أو لعذر آخر ولکن تجب علیه الإستنابة «۳». السید السیستانی: (الثانی) صحة البدن وقوّته فلو لم یقدر لمرض أو هرم علی قطع المسافة إلی الأماکن المقدسة ولم یقدر علی البقاء فیها بمقدار أداء أعمالها لشدّة الحر مثلًا أو کان ذلک حرجاً علیه لم تجب علیه مباشرة ولکن تجب علیه الإستنابة «۴». السید الشبیری: المریض الّذی لیس له الإستطاعة البدنیّة تسقط فی حقّه فوریة الحج مباشرة وإن لم یتوقع حصول الإستطاعة فی المستقبل أیضاً وجب علیه الإستنابة فی أوّل

عام ممکن... «۵». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۸۰ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سره «۱». الشیخ النوری: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الوحید: الثانی: تخلیة السرب والمراد منها خلوّه عن الموانع کالخطر علی النفس والعرض والمال ذهاباً وإیاباً بل وعند القیام بالأعمال «۳».

الإستطاعة الزّمانیة

فی التحریر م ۴۲:... ویشترط أیضاً الإستطاعة الزّمانیة فلا یجب لو کان الوقت ضیقاً لا یمکن الوصول إلی الحجّ أو أمکن بمشقّة شدیدة. السید الشبیری: لا یجب الحجّ فوریاً علی من حصلت له الإستطاعة فی زمان لا یسعه لإدراک الحجّ نعم لا یجوز له صرف المال... «۴». السید الخامنئی: الإستطاعة الزمانیة والمراد بها تحقّق الإستطاعة فی زمن یمکنه فیه إدراک الحجّ فلا یجب علی من ضاق علیه الوقت بحیث لا یستطیع إدراکه أو کان یستطیع ذلک ولکن بمشقه أو حرج شدیدین «۵». السید الگلپایگانی: الإستطاعة الزمانیة بمعنی اتّساع زمانه لجمیع الأعمال فلو لم یتمکّن من الوصول والإتمام لم یجب... «۶». السید الخوئی: الأوّل: السعة فی الوقت ومعنی ذلک وجود القدر الکافی من الوقت للذهاب إلی مکّة والقیام بالأعمال الواجبة هناک وعلیه فلا یجب الحجّ إذا کان حصول المال فی وقت لا یسع للذهاب والقیام بالأعمال الواجبة فیها أو یسع ذلک ولکن بمشقة شدیدة لا تتحمل عادة وفی مثل ذلک یجب علیه التحفّظ علی المال إلی السنة القادمة ... «۷». السید السیستانی:... فلا یجب الحجّ إذا کان حصول المال أو توفّر سائر الشرائط فی وقت لا یسع للذهاب إلیها أو أنّه یسع ذلک ولکن بمشقة شدیدة... «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۸۱ *** الشیخ البهجة: متن السید الخوئی قدس سره إلی قوله مدّظلّه: وفی مثل ذلک لا یجب علیه التحفّظ علی‌المال إلی السنة القادمة فإن بقیت الإستطاعة إلیها وجب الحج وإلّا لم یجب «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن للسید الخوئی قدس سره إلّاقوله مدّظله: لا یجب علیه التحفّظ علی المال مکان قول الخوئی: یجب التحفظ علی المال «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سره «۳». الشیخ النوری: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الوحید: نفس المتن للسید الخوئی قدس سره إلی قوله مدّظلّه: وفی مثل ذلک یشکل الحکم بوجوب التحفّظ علی المال «۵».

الإستطاعة السربیة

فی التحریر م ۴۲:... والإستطاعة السربیة بأن لا یکون فی الطریق مانع لا یمکن معه الوصول إلی المیقات أو إلی تمام الأعمال وإلّا لم یجب... السید الگلپایگانی: یشترط فی وجوبه أیضاً الإستطاعة السربیة بمعنی أن لا یکون فی الطریق مانع لا یمکن معه الوصول إلی میقات أو إلی الحرم أو إلی الموقفین وإلّا لم یجب... «۶». السید الشبیری: ولکن لیس مخلّی السرب أی لا سبیل له الحجّ کمن لا یتمکّن من الذهاب فی عامه من الناحیة القانونیة... فمثل هذا لا یکون مستطیعاً ولو بعد بلوغه المیقات... «۷». السید الخوئی: (الثانی) الأمن والسلامة وذلک بأن لا یکون خطراً علی النفس أو المال أو العرض ذهاباً وإیاباً وعند القیام بالأعمال... «۸» إذا کان فی الطریق عدوّ لا یمکن دفعه إلّابابذل مال معتد به لم یجب بذله ویسقط وجوب الحج «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۸۲ السید السیستانی: الثالث: تخلیة السرب ویقصد بها أن یکون الطریق مفتوحاً ومأموناً فلا یکون فیه مانع لا یمکن معه من الوصول إلی المیقات أو إلی الأراضی المقدّسة... «۱». السید الخامنئی: الإستطاعة السربیة أی کون الطریق إلی الأماکن المقدّسة مفتوحاً وآمناً فلا یجب الحج علی من سدّ علیه الطریق بحیث لا یمکنه الوصول إلی المیقات أو إلی تمام الأعمال... «۲». *** الشیخ البهجة: الثانی: الأمن والسلامة... «۳». الشیخ التبریزی: الثانی: الأمن والسلامة... «۴». الشیخ الفاضل: والإستطاعة السربیة بأن لا یکون فی الطریق مانع لا یمکن معه الوصول إلی المیقات أو إلی تمام الأعمال وإلّا لم یجب «۵». الشیخ النوری: الثانی: الأمن والسلامة... «۶». الشیخ الوحید:

الثانی: تخلیة السرب والمراد منها خلوّه عن الموانع کالخطر علی النفس والعرض والمال ذهاباً وإیاباً بل وعند القیام بالأعمال «۷».

عدم الإستطاعة مع الخوف

فی التحریر م ۴۲:... وکذا لو کان خائفاً علی نفسه أو بدنه أو عرضه أو ماله وکان الطریق منحصراً فیه أو کان جمیع الطرق کذلک... السید الخامنئی: وکذا لا یجب علی من کان طریقه مفتوحاً إلّاأنّه غیر آمن کأن یکون هناک خطر علی النفس أو المال أو العرض «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۸۳ السید السیستانی: وکذا لا یکون خطراً علی النفس أو المال أو العرض وإلّا لم یجب الحج «۱». السید الخوئی: قد مضی فی الفرع السابق وذلک بأن لا یکون خطراً علی النفس أو المال أو العرض... «۲». السید الگلپایگانی: وکذا لو کان غیر مأمون علی نفسه أو ماله أو عرضه وکان الطریق منحصراً فیه أو کان جمیع الطرق کذلک «۳». *** الشیخ‌البهجة: لو انحصر الطریق بالبحر لم یسقط وجوب الحجّ إلّامع خوف الغرق أو المرض ولو حجّ مع خوف ذلک صحّ حجّه علی الأظهر «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۵». الشیخ الفاضل: وکذا لو کان خائفاً علی نفسه أو بدنه أو عرضه أو ماله. هذا المتن من الإمام قدس سره وقال المحشی دام ظلّه: فی ارتفاع الوجوب بمجرّد الخوف إشکال إلّاإذا کان حرجیاً وبدونه یرتفع فی خصوص صورة الخوف علی النفس «۶». الشیخ النوری: لو انحصر الطریق بالبحر لم یسقط وجوب الحجّ إلّامع خوف الغرق أو المرض «۷». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور «۸».

عدم الوجوب مع تلف المال

فی التحریر م ۴۳: لو استلزم الذهاب إلی الحجّ تلف مال له فی بلده معتدّ به بحیث یکون تحمّله حرجاً علیه لم یجب... السید الگلپایگانی: لو استلزم الذهاب إلی الحجّ تلف مال معتد به فی بلده بلا عوض لم یجب «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۸۴ السید الخوئی: إذا کان له فی بلده مال معتد به وکان ذهابه الی الحج مستلزماً لتلفه لم یجب علیه الحج «۱». السید السیستانی: إذا کان له فی بلده مال یتلف بذهابه إلی الحجّ وکان ذلک مجحفاً بحاله لم یجب علیه الحج «۲». *** الشیخ البهجة: إذا کان له فی بلده مال معتدّ به وکان ذهابه إلی الحجّ مستلزماً لتلفه لم یجب علیه الحجّ (فیما لو کان الضرر مجحفاً)... «۳» الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من السید الخمینی قدس سره «۵». الشیخ النوری: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الوحید: المتن إلی قوله مدّظلّه: وکان تلفه حرجاً علیه لم یجب علیه الحج «۷».

إذا استلزم الحجّ ترک واجب أو ارتکاب محرّم

فی التحریر م ۴۳:... ولو استلزم ترک واجب أهم منه أو فعل حرام کذلک یقدّم الأهمّ، لکن إذا خالف وحجّ، صحّ وأجزأه عن حجّة الإسلام... السید الخوئی: إذا کان هناک مانع شرعی کما إذا استلزم حجّه ترک واجب أهم من الحجّ أو توقّف حجّه علی ارتکاب محرّم کان الإجتناب عنه أهم من الحج «۸». (لم یجب علیه الحجّ) «۹». السید السیستانی: إذا استلزم الإتیان بالحجّ ترک واجب أهم من الحجّ تعیّن ترک الحجّ والإتیان بالواجب الأهم وکذلک الحال فیما إذا توقّف أداء الحجّ علی ارتکاب محرّم آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۸۵ کان الإجتناب عنه أهم من الحجّ «۱». السید الشبیری: لو اقتضی السفر إلی الحجّ ترک واجب فتجب ملاحظة الأهمّ وکذلک إن استلزم الحج فعل حرام تجب ملاحظة الأهمّ «۲». السید الگلپایگانی: وکذا (لم یجب الحجّ) لو استلزم ترک واجب فوری أهم من الحجّ وکذا لو توقّف علی فعل حرام أهم من ترک الحجّ «۳». *** الشیخ البهجة: نفس الفرعین من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ التبریزی: وکذلک (لا یجب الحج) إذا کان هناک ما یمنعه عن الذهاب شرعاً کما إذا استلزم حجّه ترک واجب أهم من

الحجّ کالتحفظ علی أهله وعیاله والدفاع عنهم أو توقف حجّه علی ارتکاب محرّم کان الإجتناب عنه أهم من الحجّ. وقال دام ظلّه فی الفرع اللاحق: إذا حجّ مع استلزام حجّه ترک واجب أهم أو ارتکاب محرّم کذلک فهو وإن کان عاصیاً من جهة ترک الواجب أو فعل الحرام إلّاأنّ الظاهر أنّه یجزیء عن حجة الإسلام... «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سره فی المقدار الّذی ذکرناه «۶». الشیخ النوری: نفس الفرعین من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الوحید: وکذلک (لم یجب علیه الحجّ) إذا کان هناک ما یزاحم الحجّ شرعاً کما إذا استلزم حجّه ترک واجب أهم أو محتمل الأهمیّه من الحجّ أو توقفّ حجّه علی ارتکاب محرّم کان الإجتناب عنه أهم أو محتمل الأهمّیه من الحجّ. وقال دام ظلّه: إذا حجّ مع استلزام حجّه ترک واجب أهم أو محتمل الأهمیّه أو ارتکاب محرم کذلک فلإجزاء حجّه عن حجّة الإسلام وإن کان له وجه إلّاأنّ الأحوط لو لم یکن أقوی عدم الإجزاء «۸».

ترک الحجّ مع تحقّق الشرائط

فی التحریر م ۴۵: لو ترک الحج مع تحقّق الشرائط متعمّداً استقرّ علیه مع بقائها إلی تمام الأعمال... السید الخوئی: إذا وجب الحجّ وأهمل المکلّف فی أدائه حتی زالت الإستطاعة وجب الإتیان به بأی وجه تمکّن ولو متسکعاً ما لم یبلغ حد العسر والحرج وإذا مات وجب القضاء من ترکته «۱». أقول: لم أجد فی فصل الإستطاعة فرعاً أنسب بمتن الإمام من هذا الفرع فراجع. السید الخامنئی: فإن أخّره (بعد تحقّق الإستطاعة) عصی واستقرّ وجوب الحجّ فی ذمّته ووجبت المبادرة إلیه فی العام القادم «۲». السید السیستانی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». السید الشبیری: لو أخّر الحج من أوّل عام تمکّن فیه من الحجّ مع تحقّق شروط الوجوب من الإستطاعة المالیة وغیرها استقرّ الحجّ فی عهدته... فیجب علی المکلّف المبادرة إلی أدائه ولو بالإکتساب أو الإقتراض أو بیع وسایل عیشه فی صورة زوال الإستطاعة المالیة وإن لم یؤدّه حتی مات حجّ عنه... «۴». السید الگلپایگانی: لو ترک الحجّ متعمداً مع تحقّق جمیع الشرائط وبقائها إلی آخر وقت الأعمال استقرّ علیه الحجّ ویجب علیه الإتیان به ولو متسکعاً «۵». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سره فی المقدار الّذی ذکرناه «۸». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۸۷ الشیخ الوحید: إذا استقرّ علیه الحجّ بأن استکملت الشرائط وأهمل حتی زالت الإستطاعة صار ديناً علیه ووجب الإتیان به بأی وجه تمکّن ولو متسکعاً وإن مات وجب القضاء من ترکته ویصحّ التبرع عنه بعد موته «۱».

توقّف الحجّ علی القتال

فی التحریر م ۴۶: لو توقف تخلیة السرب علی قتال العدو لا یجب ولو مع العلم بالغلبة ولو تخلّی لکن یمنعه عدوّ عن الخروج للحج فلا یبعد وجوب قتاله مع العلم بالسلامة والغلبة أو الاطمئنان والوثوق بهما ولا تخلو المسألة عن إشکال. السید الخوئی: لو توقف الحجّ علی قتال العدوّ لم یجب حتی مع ظنّ الغلبة علیه والسلامة وقد یقال بالوجوب فی هذه الصورة لکنّه ضعیف «۲». السید الگلپایگانی: لو کان فی الطریق مانع لا یندفع إلّابالقتال لم یجب حتی مع القطع بالغلبة «۳». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴».

انحصار الطریق فی البحر أو الجو

فی التحریر م ۴۷: لو انحصر الطریق فی البحر أو الجوّ وجب الذهاب إلّامع خوف الغرق أو السقوط أو المرض خوفاً عقلائیاً أو استلزم الإخلال بأصل صلاته لابتبدیل بعض حالاتها... السید الخوئی: لو انحصر الطریق بالبحر لم یسقط وجوب الحجّ إلّامع خوف الغرق أو المرض ولو حجّ مع الخوف صحّ حجّه علی الأظهر «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۸۸ السید الگلپایگانی: لو انحصر الطریق فی البحر أو الجوّ وجب إن لم یستلزم ترک الصلاة الواجبة وأمّا إن استلزم فإنّ الظاهر فیه عدم الوجوب ولکن لو حجّ أجزأ عن الواجب

«۱». السید السیستانی: لو انحصر الطریق فی البحر مثلًا واحتمل فی رکوبه الغرق أو المرض أو نحوهما إحتمالًا عقلائیاً أو کان موجباً للقلق والخوف الّذی یعسر علیه تحمّله ولا یتیسّر له علاجه سقط عنه وجوب الحجّ ولکن لو حجّ مع ذلک صحّ حجّه علی الأظهر «۲». *** الشیخ البهجة: لو انحصر الطریق بالبحر لم یسقط وجوب الحجّ إلّامع خوف الغرق أو المرض ولو حجّ مع خوف ذلک صحّ حجّه علی الأظهر «۳». الشیخ التبریزی: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره مع إضافة قول الشیخ دام ظلّه: مع خوف الغرق أو المرض (الزائد علی المتعارف فی سفر البحر) «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر فی المقدار الّذی مرّ ذکره «۵». الشیخ النوری: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی «۶». الشیخ الوحید: نفس المتن إلّاحذف کلمة (علی الأظهر) فی آخر الفرع «۷».

لزوم الحجّ علی المستطیع مباشرة

فی التحریر م ۴۸: یجب علی المستطیع الحجّ مباشرة فلا یکفیه حج غیره عنه تبرعاً أو بالإجارة نعم لو استقرّ علیه ولم یتمکّن منها لمرض لم یرج زواله أو حصر کذلک أو هرم بحیث لایقدر أو کان حرجاً علیه وجبت الإستنابة علیه... السید الخوئی: یجب علی المستطیع الحجّ بنفسه إذا کان متمکّناً من ذلک ولا یجزیء آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۸۹ عنه حج غیره تبرعاً أو بإجارة «۱». السید السیستانی: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره «۲». السید الگلپایگانی: من استقرّ علیه الحج ولم یتمکّن من المباشرة لمرض لا یرجی زواله أو حصر عن الحجّ کذلک أو هرم أو کان علیه حرجاً وجب علیه الإستنابة بل الأحوط ذلک لمن لا یستقر علیه الحجّ أیضاً إن کان موسراً... «۳». السید الخامنئی: وإن استقر وجوب الحجّ علیه ویئس من القدرة علی الحجّ من دون حرج ولو فی السنوات الآتیة وجب علیه الإستنابة «۴». السید الشبیری: المریض المستطیع المالی الّذی لیس له الإستطاعة البدنیّة أو الّذی لا یتیسّر له الذهاب إلی الحجّ لفقد الإستطاعة السربیّة أو الّذی لا یسعه الوقت لإدراک الحجّ إن علم مثل هذا الشخص أو احتمل حصول الإستطاعة فی المستقبل تسقط فی حقه فوریّة الحج... وإن لم یتوقّع حصول الإستطاعة فی المستقبل وجب علیه الإستنابة فی أوّل عام ممکن «۵». *** الشیخ البهجة: یجب علی المستطیع الحجّ بنفسه إن کان متمکّناً من ذلک ولا یجزی عنه حجّ غیره تبرعاً أو بإجارة «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور وهو من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلی قول الإمام قدس سره: وجبت الإستنابة، ولو لم یستقر علیه لکن لا یمکنه المباشرة لشیء من المذکورات ففی وجوبها وعدمه قولان لا یخلو الثانی من قوة... الشیخ النوری: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ الوحید: المتن المذکور من الخوئی قدس سره «۹».

کفایة الحجّ بعد الإحرام ودخول الحرم

فی التحریر م ۴۹: لو مات من استقرّ علیه الحجّ فی الطریق فإن مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأه عن حجة الإسلام؛ وإن مات قبل ذلک وجب القضاء عنه وإن کان موته بعد الإحرام علی الأقوی؛ کما لا یکفی الدخول فی الحرم قبل الإحرام... السید الخوئی: من استقرّ علیه الحجّ إذا مات بعد الإحرام للحجّ فی الحرم أجزأه عن حجة الإسلام سواء فی ذلک حج التّمتع والقران والإفراد وإذا کان موته فی أثناء عمرة التّمتع أجزأه عن حجّه أیضاً وإن مات قبل ذلک وجب القضاء عنه والظاهر اختصاص الحکم بحجة الإسلام فلا یجری فی الحجّ الواجب بالنذر أو الإفساد بل لا یجری فی العمرة المفردة أیضاً «۱». السید السیستانی: نفس العبارة «۲». السید الگلپایگانی: من مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأه عن حجة الإسلام وإن کان قد استقرّ علیه الحجّ وإن مات قبل ذلک فلا یجزی وإن کان بعد الإحرام علی الأقوی کما أنّ الأقوی عدم الإجزاء فیمن مات بعد دخول الحرم قبل الإحرام کالناسی له أو الجاهل «۳». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله: إختصاص الحکم بحجّة الإسلام؛ فقال الشیخ مدّ ظلّه: ومن مات بعد الإحرام مع عدم استقرار الحجّ علیه فإن کان موته بعد دخول الحرم فلا إشکال فی إجزائه عن حجّة الإسلام وأمّا إذا کان قبل دخول

الحرم فالظاهر سقوط القضاء عنه أيضاً «۴». أقول: قال السيد الخوئی: فالظاهر وجوب القضاء عنه أيضاً فراجع. الشيخ التبريزی: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی بطوله «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۹۱ الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير من الإمام قدس سره «۱». الشيخ النوری: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره بدواً وختماً «۲». الشيخ الوحيد: نفس المتن من السيد الخوئی إلى الجملة الأخيرة فإنّه مدّ ظلّه قال: وأمّا إذا كان قبل ذلك فالأظهر وجوب القضاء عنه وإن كان لعدم الوجوب وجه «۳».

إجزاء الحجّ لمن دخل الحرم محرما

فی التحرير م ۴۹:... ولا فرق فی الإجزاء بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الحل كما إذا مات بين الإحرامين ولو مات فی الحلّ بعد دخول الحرم محرماً ففی الإجزاء إشكال والظاهر أنّه لو مات فی أثناء عمرة التّمتّع أجزأه عن حجّه... السيد الگلپايگانی: والظاهر عدم الفرق بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الإحلال كما إذا مات بين الإحرامين بل القول بعدم الفرق بين كون الموت فی الحل أو الحرم لو أحرم ودخل الحرم ثمّ خرج منه لحاجة لا يخلو من وجه «۴». السيد الشبيری: إذا مات من استقرّ عليه الحجّ بعد الإحرام ودخول الحرم كفاه عن حجّة الإسلام... «۵» السيد الخوئی: والظاهر عدم الفرق بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الإحلال كما إذا مات بين الإحرامين. وقد يقال بعد الفرق أيضاً بين كون الموت فی الحلّ أو الحرم بعد كونه بعد الإحرام ودخول الحرم وهو مشكل لظهور الأخبار فی الموت فی الحرم «۶». السيد الخامنئی: من مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأ ذلك عن حجّة الإسلام... «۷». *** الشيخ البهجة: المتن المذكور فی الفرع السابق «۸» وفی الجامع: هل فرق بين الموت فی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۹۲ الحرم بعد التلبس بالإحرام والدخول فی الحرم والموت فی خارج الحرم بعد حصول الأمرين أم لا؟ الأحوط الإقتصار على المتيقّن. ثمّ قال: الإحتياط يقتضی القضاء فی صورة الإستقرار والموت خارج الحرم والأظهر جريان حكم الإجزاء فی العمرة المفردة «۱». الشيخ التبريزی: نفس المتن المذكور فی الفرع الماضی «۲». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير «۳». الشيخ النوری: المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۴». الشيخ الوحيد: نفس المتن إلى قوله: فالأظهر وجوب القضاء عنه وإن كان لعدم الوجوب وجه «۵».

حجّ المخالف

فی التحرير م ۵۱: لو حجّ المخالف ثمّ استبصر لا تجب عليه الإعادة بشرط أن يكون صحيحاً فی مذهبه وإن لم يكن صحيحاً فی مذهبنا من غير فرق بين الفرق. السيد الخوئی: إذا حجّ المخالف ثمّ استبصر لا تجب عليه إعادة الحجّ إذا كان ما أتی به صحيحاً فی مذهبه وإن لم يكن صحيحاً فی مذهبنا «۶». السيد السيستانی: إذا حجّ من يتّبع بعض المذاهب الإسلامية غير مذهبنا ثمّ تبع مذهبنا لم يجب عليه إعادة الحجّ إذا كان ما أتی به صحيحاً فی مذهبه أو كان صحيحاً فی مذهبنا مع تمشی قصد القربة منه «۷». السيد الگلپايگانی: لو حجّ المخالف ثمّ استبصر لا يجب عليه الإعادة بشرط أن يكون حجّه صحيحاً فی مذهبه من غير فرق بين الفرق الإسلامية لإطلاق الأخبار لكن فی شمولها لمثل الغلاة المحكوم بكفرهم إشكال «۸». *** الشيخ البهجة: إذا حجّ المخالف ثمّ استبصر لا تجب عليه إعادة الحج... إلى آخر المتن آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۹۳ من كلام السيد الخوئی قدس سره «۱». الشيخ التبريزی: نفس المتن «۲». الشيخ الفاضل: المتن المذكور من السيد الإمام قدس سره. الشيخ النوری: المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۳». الشيخ الوحيد: إذا حجّ المخالف ولو كان ناصبياً ثمّ استبصر لا تجب عليه إعادة الحجّ إن كان ما أتی به صحيحاً فی مذهبه وإن لم يكن صحيحاً فی مذهبنا أو كان صحيحاً فی مذهبنا ولو لم يكن صحيحاً فی مذهبه إذا تمشّی منه قصد القربة وإن كان الأحوط فی هذه الصورة الإعادة «۴».

إذن الزوج للزوجة فی الحج

السّید الإمام فی التحریر م ۵۲: لا یشترط إذن الزوج للزوجة فی الحجّ إن کانت مستطیعة ولا یجوز له منعها منه... وفی المندوب یشترط إذنه... السید الگلپایگانی: لا یشترط إذن الزوج فی الحجّ الواجب علی الزوجة ولیس له منعها وفی الحجّ المندوب یشترط إذنه... «۵». السید الخوئی: لا یشترط إذن الزوج للزوجة فی الحجّ إذا کانت مستطیعة... «۶». السید السیستانی: لا یشترط إذن الزوج للزوجة فی الحجّ إذا کانت مستطیعة کما لا یجوز للزوج منع زوجته عن غیر حجّة الإسلام من الحجّ الواجب علیها «۷». السید الشبیری: فی جواب السؤال عن امرأة نذرت قبل زواجها أن تحجّ فی سنة معیّنة؟ قال مدّ ظلّه فی الجواب: یجب علیها الوفاء بنذرها ولیس إذن الزوج شرطاً فی مفروض السؤال کما لیس له منعها من أداء الحجّ «۸». السید الخامنئی: لا یشترط إذن الزوج فی الحجّ الواجب فیجب علی الزوجة الحجّ آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۹۴ وإن لم یکن الزوج راضیاً بالسفر إلیه «۱». *** الشیخ البهجة: لا یشترط إذن الزوج للزوجة فی الحجّ إذا کانت مستطیعة کما لا یجوز للزوج منع زوجته عن الحجّ الواجب علیها... والمطلّقة الرجعیّة کالزوجة ما دامت فی العدّة «۲». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۳». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من الإمام قدس سره فی المقدار الّذی نقلناه «۴». الشیخ النوری: المتن المذکور «۵». الشیخ الوحید: المتن المذکور «۶».

حجّ المرأة مع المحرم

فی التحریر م ۵۳: لا یشترط وجود المحرم فی حجّ المرأة إن کانت مأمونة علی نفسها وبضعها... ومع عدم الأمن یجب علیها إستصحاب مَحرم أو من تثق به ولو بالأجرة ومع العدم لا تکون مستطیعة... السید الگلپایگانی: لا یشترط وجود المحرم فی حجّ المرأة المأمونة علی نفسها وعرضها ومع عدم الأمن یجب علیها استصحاب محرم ولو بالأجرة مع التمکّن منها ومع عدمه لا تکون مستطیعة «۷». السید الخوئی: عبارته قدس سره قریبة من عبارة العلمین طاب ثراهم «۸». السید السیستانی: عبارته دام ظلّه مثل عبارات الأعلام المذکورین «۹». السید الشبیری: فی الجواب عن السؤال- لا یجب اصطحاب المحرم فی الصورة الأولی (تمکّنت المرئة بمفردها إلی الحجّ من دون خوف) وأمّا فی الصورة الثانیة (خافت علی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۹۵ نفسها) فیجب علیها اصطحاب من تطمئنّ إلیه من المحارم وغیرها وعلیها نفقة سفر من یصطحبها إذا استلزم نفقة فإن لم یتمکّن من تأمین نفقته مع الحاجة إلیه لا تکون مستطیعة «۱». *** الشیخ البهجة: لا یشترط فی وجوب الحجّ علی المرأة وجود المحرم لها إذا کانت مأمونة علی نفسها ومع عدم الأمن وخوفها علی نفسها لزمها استصحاب محرم لها ولو بأجرة إذا تمکّنت من ذلک من دون إجحاف وإلّا لم یجب الحجّ علیها «۲». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۳». الشیخ الفاضل: لا یشترط وجود المحرم فی حجّ المرأة... إلی آخر المتن من التحریر فی المقدار الّذی ذکرناه «۴». الشیخ النوری: المتن المذکور «۵». الشیخ الوحید: المتن إلی قوله مدّظلّه: ولکن الأحوط وجوباً استصحاب محرم لها مع وجوده ومع عدم التمکّن لم یجب الحجّ علیها «۶».

وجوب الحجّ ولو متسکّعا

فی التحریر م ۵۴: لو استقرّ علیه الحجّ بأن استکملت الشرائط وأهمل حتی زالت أو زال بعضها وجب الإتیان به بأی نحو تمکّن وإن مات یجب أن یقضی عنه إن کانت له ترکة ویصحّ التبرع عنه... السید الخامنئی: إذا ترک الحجّ مع تحقّق شروط الإستطاعة استقرّ وجوب الحجّ فی ذمّته ووجب علیه الإتیان به فیما بعد کیف ما أمکن «۷». السید الخوئی: إذا وجب الحجّ وأهمل المکلّف فی أدائه حتّی زالت الإستطاعة وجب الإتیان به بأیّ وجه تمکّن ولو متسکعاً ما لم یبلغ حد العسر والحرج وإذا مات وجب آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۹۶ القضاء من ترکته ویصحّ التبرّع عنه بعد موته «۱». السید السیستانی: یقرب کلامه بکلام السید الخوئی قدس سره

«۲». السید الشبیری: من استقرّ علیه الحجّ وترکه حتی مات یجب الحجّ عنه ولو لم یوص به... «۳». السید الگلپایگانی: (فی فرض المسألة) وجب علیه الإتیان به بأیّ وجه أمکن وإن مات یقضی من ترکته ویصحّ التبرّع عنه «۴». *** الشیخ البهجة: إذا وجب الحجّ وأهمل المکلّف فی أدائه حتی زالت الإستطاعة إلی آخر المتن من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: إذا وجب الحجّ إلی آخر المتن ممّا ذکرنا عن السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: لو استقرّ علیه الحجّ بأن استکملت الشرائط وأهمل حتی زالت أو زال بعضها وجب الإتیان به بأیّ وجه تمکّن (إلّا مع الحرج وفیه یکون الوجوب مقتضی الإحتیاط) «۷». الشیخ النوری: إذا وجب الحجّ إلی آخر المتن من السید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ الوحید: إذا استقرّ علیه الحجّ بأن استکملت الشرائط وأهمل حتّی زالت الإستطاعة صار دیناً علیه ووجب الإتیان به بأیّ وجه تمکّن ولو متسکّعاً وإن مات وجب القضاء من ترکته ویصحّ التبرّع عنه بعد موته «۹».

إقرار بعض الورثة وإنکار بعض الآخر

فی التحریر م ۵۷: لو أقرّ بعض الورثة بوجوب الحجّ علی المیّت وأنکره الآخرون لایجب علیه إلّادفع ما یخصّه من الترکة بعد التوزیع لو أمکن الحجّ بها ولو میقاتاً وإلّا لا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۹۷ یجب دفعها... السید الخوئی: (فی الفرض) فالظاهر أنّه یجب علی المقرّ الإستیجار للحجّ ولو بدفع تمام مصرف الحجّ من حصّته غایة الأمر أنّ له إقامة الدعوی علی المنکرین ومطالبتهم بحصّته من بقیّة الترکة... نعم إذا لم یف تمام حصّته بمصرف الحجّ لم یجب علیه الإستیجار من ماله الشخصی «۱». السید السیستانی: لم یجب علی المقرّ إلّادفع ما یخصّ حصّته بالنسبة... «۲». السید الگلپایگانی: (فی فرض المسألة) لا یجب علی المقرّ إلّاوضع ما یخصّ حصّته بعد التوزیع فإن وفی بالحجّ ولو المیقاتی فهو وإلّا فإن وجد متمّم من الورثة أو من متبرّع یجب علیه الدفع وإلّا فلا... «۳». السید الشبیری: إن کان سهم المقرّ وافیاً للحجّ ولو للمیقاتی منه یحجّ به عن المیّت وإلّا یصرفه فی سایر الأمور الخیریة للمیت والمقرّ علی حسب إقراره بذلک لم یستحق لهم الإرث بهذا المقدار «۴». *** الشیخ البهجة: من مات وأقرّ بعض ورثته بأن علیه حجّة الإسلام وأنکره الآخرون فالظاهر أنّه لا یجب علی المقرّ إلّادفع مقدار یتعلّق بحصّته، فإن کان وافیاً بمخارج الحجّ ولو بتکمیل نقصانه من تبرّع أو غیره وجب الإستنابة نعم إذا لم یف تمام حصّته بمصرف الحجّ لم یجب علیه الإستیجار به وتتمیمه من ماله الشخصی «۵». الشیخ التبریزی: من مات وأقرّ بعض ورثته بأن علیه حجّة الإسلام... إلی آخر المتن من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: لو أقرّ بعض الورثة بوجوب الحجّ علی المیّت وأنکره الآخرون لا یجب علیه إلّادفع ما یخصّه من الترکة بعد التوزیع لو أمکن الحجّ بها ولو میقاتاً وإلّا لا یجب «۷» وقال الفاضل مدّظلّه متعرضاً بالمتن: لا یجتمع إمکان الحجّ بها ولو میقاتاً مع آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۹۸ توزیع مصرف الحجّ علی السهام... علی‌هذا لا یجب الدفع للحجّ وإن کان اللازم صرفه فی وجوه البرّ عنه «۱». الشیخ النوری: نفس المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الوحید: من مات وأقرّ بعض الورثة بأنّ علیه حجّة الإسلام وأنکره الآخرون لم یجب علی المقرّ إلّادفع ما یخصّه بعد التوزیع فإن لم یف ذلک بالحجّ فلا یجب علیه تتمیمه من حصّته ویجری هذا الحکم فی الإقرار بالدین أیضاً «۳».

الإستیجار من أقرب المواقیت

فی التحریر م ۵۸: الأقوی وجوب الإستیجار عن المیت من أقرب المواقیت إلی مکّة إن أمکن وإلّا فمن الأقرب إلیه فالأقرب، والأحوط الإستیجار من البلد مع سعة المال... ولو أوصی بالبلدی یجب... السید الخوئی: یکفی الإستیجار عن (المیت) من المیقات بل من أقرب المواقیت إلی مکّة إن أمکن والأحوط الأولی الإستیجار من البلد إذا وسع المال «۴» وفی فرع ۸۳: لو أوصی بالإستیجار من البلد وجب ذلک... السید السیستانی: من مات وعلیه حجة الإسلام یکفی فی تفریغ ذمّته أن یحجّ عنه من بعض المواقیت بل من أقربها إلی مکّة

ولا یختص ذلک بالحجّ من البلد وإن کان هو الأحوط «۵». السید الخامنئی: وأمّا المیّت الّذی کان قد استقرّ فی ذمّته وجوب الحجّ فیجزی الحجّ عنه من المیقات نعم لو کان قد أوصی بالحجّ البلدی فیجب تنفیذ الوصیّة «۶» ... هزینه مازاد بر اجرت حج میقاتی از ثلث محاسبه می‌شود. «۷» *** الشیخ البهجة: من مات وعلیه حجّة الإسلام لا یجب الإستیجار عنه من البلد بل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۹۹ یکفی الإستیجار عنه من المیقات بل من أقرب المواقیت إلی مکّة إن أمکن إلّاأن یکون حجّ الشخص النائب متوقفاً علی الحجّ البلدی أو یکون المیّت قد أوصی بالحجّ البلدی حیث تخرج المصارف فی هذه الموارد من أصل الترکة أیضاً... «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲» ولو أوصی بالإستیجار من البلد وجب ذلک «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر فی المقدار المذکور «۴». الشیخ النوری: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الوحید: یکفی الإستیجار عنه المیقات بل من أقرب المواقیت إلی مکّة والأحوط الإستیجار من البلد «۶».

الوصیّة بالبلدیة

فی التحریر م ۵۹: لو أوصی بالبلدیّة أو قلنا بوجوبها مطلقاً فخولف واستؤجر من المیقات وأتی به أو تبرّع عنه متبرّع منه برأت ذمّته وسقط الوجوب من البلد وکذا لو لم یسع المال إلّامن المیقات... السید الخوئی: إذا أوصی بالحجّ البلدی ولکنّ الوصی أو الوارث استأجر من المیقات بطلب الإجارة إن کانت الإجارة من مال المیّت ولکن ذمّة المیّت تفرغ من الحجّ بعمل الأجیر «۷». السید الگلپایگانی: لو أوصی بالبلدی وخولف واستوجر له من المیقات أو تبرّع عنه متبرّع أو لم یسع المال إلّاالمیقاتی برئت ذمّته وسقط الوجوب من البلد «۸». السید السیستانی: نفس المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۹». *** الشیخ البهجة: إذا أوصی بالحجّ البلدی ولکنّ الوصی أو الوارث استأجر من المیقات آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۰۰ تفرغ ذمّة المیّت من الحجّ بعمل الأجیر بناءاً علی الأظهر «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر فی المقدار المذکور «۳». الشیخ النوری: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الوحید: نفس المتن إلی قوله مدّظلّه: وعلی الوصی أو الوارث أجرة المثل للأجیر «۵».

لو ضاقت الترکة عن الحج

فی التحریر م ۶۰: لو لم تف الترکة بالإستیجار من المیقات إلّاالإضطراری منه کمکّة أو أدنی الحلّ وجب... السید الگلپایگانی: لو لم تف ترکة المیت بالحجّ ولو المیقاتی تصرّف فی الدین إن کان، وإلّا فهی للورثة إلّامع إحتمال کفایتها له بعد ذلک أو وجود متبرّع للتتمیم فیجب إبقاؤها إذا کان الإحتمال عقلائیاً «۶». السید الخوئی: من مات وعلیه حجة الإسلام ولم تکن ترکته وافیة بمصارفها وجب صرفها فی الدین أو الخمس أو الزکاة إن کان علیه شیء من ذلک وإلّا فهی للورثة ولا یجب علیه تتمیمها من مالهم لإستیجار الحجّ «۷». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۸». السید الخامنئی: من مات وکان قد استقر وجوب الحجّ فی ذمّته فإن لم یکن له ترکة تفی بالحجّ فلا یجب القضاء عنه... «۹». السید الشبیری: وإن لم‌تکن للمیّت ترکة تفی‌بالحجّ لم یجب علی الوارث الحج عنه «۱۰». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۰۱ الشیخ البهجة: نفس المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ التبریزی: المتن من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: لو لم تف الترکة بالإستیجار من المیقات إلّاالإضطراری منه کمکّة أو أدنی الحل وجب «۳» وعلّق الأستاذ دام ظلّه علی قوله (وجب): إنّه محل إشکال «۴». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور «۶».

المبادرة إلی الإستنابة

فی التحریر م ۶۱: یجب الإستیجار عن المیّت فی سنة الفوت ولا یجوز التأخیر عنها خصوصاً إذا کان الفوت عن تقصیر... السید الگلپایگانی: الظاهر وجوب المبادرة إلی استیجار حجّ المیت فی سنة الفوت خصوصاً إذا کان الفوت عن تقصیر من المیّت... «۷». السید الخوئی: من مات وعلیه حجّة الإسلام تجب المبادرة إلی الإستیجار عنه فی سنة موته فلو لم یمکن الإستیجار فی تلک السنة من المیقات لزم الإستیجار من البلد ویخرج بدل الإیجار من الأصل ولا یجوز التأخیر إلی السنة القادمة ولو مع العلم بإمکان الإستیجار فیها من المیقات «۸». السید السیستانی: من مات وعلیه حجة الإسلام وکانت ترکته وافیة بمصارفها فالأحوط المبادرة إلی تفریغ ذمته ولو بالإستیجار من ترکته، ولو لم یکن الإستیجار فی السنة الأولی من المیقات فالأحوط الإستیجار من البلد وعدم التأخیر إلی السنة اللاحقة ولو مع العلم بإمکان الإستیجار فیها من المیقات.. «۹». السید الشبیری: ویجب أداء الحجّ عنه فی عام الوفاة ولا یجوز تأخیره فإن لم یمکن آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۰۲ الإستنابة فی عام الوفاة إلّامن البلد لزم ذلک... «۱». السید الخامنئی: فی موارد مشروعیة النیابة تجب المبادرة فوراً إلیها سواء کانت عن الحیّ أم عن المیّت... «۲». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر فی المقدار الّذی نقلناه عنه «۵». الشیخ النوری: نفس المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الوحید: نفس المتن إلی قوله مدّ ظلّه: لزم الإستیجار من غیر المیقات علی الأحوط «۷».

الإختلاف فی التقلید

فی التحریر م ۶۲: لو اختلف تقلید المیّت ومن کان العمل وظیفته فی اعتبار البلدی والمیقاتی فالمدار تقلید الثانی ومع التعدّد والإختلاف یرجع إلی الحاکم وکذا... أصل وجوب الحجّ.... السید الخوئی: العبرة فی وجوب الإستیجار من البلد والمیقات تقلید الوارث أو إجتهاده لا تقلید المیّت أو إجتهاده فلو کان المیّت یعتقد وجوب الحجّ البلدی والوارث یعتقد جواز الإستیجار من المیقات لم یلزم علی الوارث الإستیجار من البلد «۸». السید الگلپایگانی: لو اختلف تقلید المیت والمتصدی فی اعتبار المیقاتی والبلدی ولم یوص بأحدهما فالمدار علی تقلید المتصدی وصیاً کان أو وارثاً ومع التعدّد واختلافهم یتعیّن الرجوع إلی الحاکم بمقتضی مذهبه «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۰۳ السید السیستانی: نفس المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۱». السید الخامنئی: یجب علی النائب العمل طبق وظیفة نفسه تقلیداً أو إجتهاداً «۲». السید الشبیری: یجب علی ولیّ المیّت حیث تجب علیه الإستنابة عن المیّت أن یلزم النائب برعایة تقلید المیّت فی أعمال الحجّ وشروطه بل یجب علی النائب مراعاة تقلیدهما، المیّت والولیّ المستنیب فی الأعمال حتی ولو أهمل الوصی هذه الناحیة «۳». *** الشیخ البهجة: المتن من السید الخوئی قدس سره إلی قوله مدّظلّه: إلّاأن یکون قد أوصی بالإستیجار من البلد «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: لو اختلف تقلید المیّت ومن کان العمل وظیفته سواء کان وارثاً أم وصیاً فی اعتبار البلدی والمیقاتی فالمدار علی تقلید الثانی «۶». الشیخ النوری: نفس المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور «۸».

وجوب القضاء

فی التحریر م ۶۳: لو علم استطاعته مالًا ولم یعلم تحقّق سائر الشرائط ولم یکن أصل محرز لها لا یجب القضاء عنه. ولو علم استقراره علیه وشک فی إتیانه یجب القضاء عنه، وکذا لو علم بإتیانه فاسداً. ولو شک فی فساده یحمل علی الصّحة. السید الخوئی: إذا علم استطاعة المیت مالًا ولم یعلم تحقّق سائر الشرائط فی حقّه (ولو کان بالأصل) فلا یجب القضاء عنه لعدم العلم بوجوب الحجّ علیه لإحتمال فقد بعض آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۰۴ الشرائط «۱». وفی المناسک: إذا علم إستقرار الحجّ علی المیّت وشک فی أدائه وجب القضاء عنه ویخرج من أصل المال «۲». السید الگلپایگانی: لو شک فی استطاعة المیت وعدمها فلا یجب القضاء، وکذا لو

شک فی تحقّق سائر الشرائط بعد العلم باستطاعته من جهة المؤونة (ولو علم) إستقرار الحجّ علی المیّت ولم یعلم أنّه أتی به أو لا فالظاهر وجوب القضاء عنه لأصالة بقائه فی ذمّته، ویحتمل عدم الوجوب لظاهر حال المسلم وأنّه لا یترک الواجب الفوری... «۳». السید السیستانی: الموجود فی مناسکه دام ظلّه هو الفرع الثانی الّذی نقلناه عن السید الخوئی قدس سره «۴». السید الخامنئی: إذا علم الورثة أو الوصی باستقرار وجوب الحجّ علی المیّت وشکّ فی أدائه وجب القضاء عنه وأمّا إذا لم یعلم بالإستقرار ولم یوص به فلا یجب علیهم شیء «۵». السید الشبیری: من استقرّ علیه الحجّ وترکه حتّی مات یجب الحجّ عنه ولو لم یوص به «۶». *** الشیخ البهجة: الفرع الموجود فی المناسک: إذا علم استقرار الحجّ علی المیّت وشک فی أدائه وجب القضاء عنه ویخرج من أصل المال «۷». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سره «۹». الشیخ النوری: نفس المتن «۱۰». الشیخ الوحید: المتن المذکور «۱۱».

الإستیجار بأقلّ الأجرة

فی التحریر م ۶۴: یجب استیجار من کان أقلّ أجرة مع إحراز صحّة عمله وعدم رضا الورثة أو وجود قاصر فیهم نعم لا یبعد عدم وجوب المبالغة فی الفحص عنه وإن کان أحوط. السید الخوئی: إذا تعدّد الأجراء فالأحوط إستیجار أقلّهم أجرةً إن کانت الإجارة بمال المیّت وإن کان الأظهر جواز إستیجار المناسب لحال المیّت من حیث الفضل والشرف فیجوز إستیجاره بالأزید «۱». السید الگلپایگانی: الأقوی والأحوط فی صورة تعدّد من یمکن إستیجاره هو استیجار أقلّهم أجرةً مع إحراز صحّة عمله إلّاإذا رضی الورثة ولم یکن فیهم قاصر «۲». السید السیستانی: إذا تعدّد الأجراء تعیّن إستیجار من لا تکون إستنابته منافیةً لشأن المیّت وإن کان غیره أقلّ أجرة حتی إذا لم یکن الإستیجار من الثلث وکان فی الورثة قاصر أو غیر راض بذلک علی الأظهر... «۳». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۶». الشیخ النوری: نفس المتن عن السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الوحید: إذا کانت الإجارة بمال المیّت وتعدّد الأجراء فالأقوی إستیجار أقلّهم أجرة مع إحراز صحّة عمله وعدم رضا الورثة أو وجود قاصر فیهم إلّاأن یکون هتکاً للمیّت فحینئذٍ لابدّ من الإستیجار بما لا یکون هتکاً له «۸».

لو خالف ما استقرّ علیه

فی التحریر م ۶۵: من استقرّ علیه الحجّ وتمکّن من أدائه لیس له أن یحجّ عن غیره تبرعاً أو بالإجارة وکذا لیس له أن یتطوع به فلو خالف ففی صحّته إشکال بل لا یبعد البطلان من غیر فرق بین علمه بوجوبه علیه وعدمه، ولو لم یتمکّن منه صحّ عن الغیر، ولو آجر نفسه مع تمکّن حجّ نفسه بطلت الإجارة وإن کان جاهلًا بوجوبه علیه. السید الگلپایگانی: من استقرّ علیه الحجّ وتمکّن من إتیانه لیس له أن یحجّ عن غیره تبرعاً أو بالإجارة قبل أن یحجّ عن نفسه وکذا لیس له أن یحجّ تطوعاً ولو خالف ففی صحّته إشکال ولا یترک الإحتیاط سواء کان عالماً بإستقراره علیه أو لا وأمّا لو لم یتمکّن من الحجّ لنفسه فلا إشکال فی صحته وجوازه وجواز إجارة نفسه له «۱». ... ولو تمکّن من الحجّ لنفسه بعد ما آجر نفسه للغیر إنکشف بطلان الإجارة إلّاإذا کان التّمکّن بسبب الإجارة. السید الخامنئی: ... ۵- ذمّه نایب در آن سال به حج واجبی مشغول نباشد. امّا اگر نایب از واجب بودن حج خود بی‌خبر باشد، بعید نیست که حج نیابی او صحیح باشد. «۲» السید الشبیری: من وجب علیه الحجّ وتنجّز فی عامه الحالی کان حجّة الإسلام أو غیره... یجب علیه أداؤه فی نفس العام ولو أتی بحجّ آخر غیر ما تنجّز علیه بإجارة أو غیرها صحّ الحجّ وإن کان آثماً بترکه ما تنجّز علیه إلّاأن یکون هو حجّة إسلامه ففی هذه الصورة یحکم بفساد الحجّ المأتی به أیضاً وإن کان الأحوط إستحباباً عدم الإکتفاء بالحجّ المأتی به فی سائر الصور أیضاً «۳». السید الخوئی: فی العروة: مقتضی القاعدة الصحّة وإن کان عاصیاً فی ترک ما وجب علیه «۴». وقال فی مناسکه: ولو حجّ

(عن غیره) والحالة هذه برئت ذمّة المنوب عنه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۰۷ ولکنّه لا یستحقّ الأجرة المسماة بل یستحق أجرة المثل «۱». ووافقه السید السیستانی فی مناسکه؛ الرابع من شرایط النیابة. *** الشیخ البهجة: المتن المذکور فی مناسک السید الخوئی إلی قوله مدّظلّه: فلو حجّ والحالة هذه فالأظهر أنّه یصحّ حجّه وتبرأ ذمّة المنوب عنه وإن کان قد عصی ولکنّه لا یستحق الأجرة المسماة بل یستحقّ أجرة المثل «۲». الشیخ التبریزی: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ الصافی: الخامس: أن لا تکون ذمّة النائب مشغولة بحجّ واجب فلا تصحّ إستنابة المستطیع المتمکّن من الإتیان به قبل أن یحجّ عن نفسه، هذا فی العالم بوجوب الحجّ وأمّا الجاهل والغافل فقد یقال بصحّة نیابتهما لکن فیها وکذا فی صحّة حجّهما إشکال والأحوط عدم الإکتفاء به فی برائة ذمّة المنوب عنه «۴». الشیخ الفاضل: علق دام ظلّه علی متن التحریر فی موضعین: أحدهما قوله: الظاهر الصحة- تعلیقاً علی متن التحریر: لا- یبعد البطلان- وثانیهما قوله: والظاهر الصحة أیضاً. تعلیقاً علی متن التحریر (بطلت الإجارة) فراجع «۵». الشیخ المکارم: لا یجوز لمن وجب علیه الحجّ أن یؤجر نفسه للإتیان بالحجّ ولکن لو فعل ذلک صحّ الحجّ النیابی الّذی أتی به وإن أثم وعصی «۶». الشیخ النوری: نفس ما فی مناسک السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الوحید: نفس المتن إلّاقوله مدّظلّه: وهکذا یشکل فیما إذا کان جاهلًا بالوجوب وکان معذوراً لجهله «۸».

الحج بالنّذر والعهد والیمین

فی التحریر م ۱: یشترط فی انعقادها البلوغ والعقل والقصد والإختیار... السید الگلپایگانی: یشترط فی انعقاده البلوغ والعقل والقصد والإختیار... «۹» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۰۸ السید الخوئی: فی العروة نفس المتن المذکور... «۱». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۲».

یمین الزوجة والولد

فی التحریر م ۲: یعتبر فی انعقاد یمین الزوجة والولد إذن الزوج والوالد ولا تکفی الإجازة بعده ولا یبعد عدم الفرق بین فعل واجب أو ترک حرام وغیرهما... السید الگلپایگانی: الأقوی أنّه یشترط فی انعقاد الیمین من الزوجة إذن الزوج ومن الولد إذن الوالد وفی کفایة الوصی اللاحق وجریان الفضولی فیه إشکال «۳». السید الخوئی: نفس المتن المذکور «۴». *** الشیخ الفاضل: المتن المنقول من التحریر إلّاأنّه دام ظلّه علّق علی قول الإمام: ولا تکفی الإجازة بعده (محل إشکال).

نذر الزوجة

فی التحریر م ۲:... ویعتبر إذن الزوج فی انعقاد نذر الزوجة وأمّا نذر الولد فالظاهر عدم إعتبار إذن والده فیه کما أنّ انعقاد العهد لا یتوقف علی إذن أحد علی الأقوی.... السید الخوئی: وأمّا النّذر فالمشهور بینهم أنّه کالیمین فی المملوک والزوجة فی لزوم الإذن من المولی والزوج «۵». السید الگلپایگانی: ولا یبعد إلحاق نذر الزوجة بالیمین (فی اشتراط انعقاده بإذن آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۰۹ الزوج) «۱». السید السیستانی: لا یصح نذر الزوجة فیما ینافی حقّ زوجها ونذرها فی أموالها بدون إذن الزوج محلّ إشکال «۲». *** الشیخ البهجة: لا ینعقد نذر الزوجة بدون إذن الزوج وصفاً علی الأحوط الوجوبی «۳». الشیخ التبریزی: لو منع الزوج من نذر الزوجة وکان الوفاء بالنذر منافیاً لحق الزوج فلیس لها ذلک النذر «۴». الشیخ الصافی: نذر الزوجة مع منع الزوج عن نذرها أو النذر من دون الإجازة یقع باطلًا «۵». الشیخ الفاضل: یعتبر إذن الزوج فی انعقاد نذر الزوجة علی الأحوط سیّما فی نذر المال «۶». الشیخ المکارم: نذر الزوجة إذا کان مزاحماً لحق زوجها ووقع بدون إجازة الزوج وقع باطلًا «۷». الشیخ النوری: نذر الزوجة بدون إذن الزوج باطل «۸».

نذر الحجّ من مکان معین

فی التحریر م ۳: لو نذر الحجّ من مکان معین فحجّ من غیره لم تبرأ ذمّته... السید الگلپایگانی: لو نذر الحجّ من مکان خاص کالنجف مثلًا بأن یکون المقصود ذلک الفرد من الحج فحجّ من غیره لم تبرأ ذمّته ووجب الإتیان به ثانیاً «۹». السید الخوئی: إذا نذر الحجّ من مکان معین کبلده أو بلد آخر معین فحجّ من غیر آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۱۰ ذلک المکان لم تبرأ ذمّته «۱». السید السیستانی: لو نذر صیام یوم معین مثل الجمعة فصام قبله أو بعده لم یکف «۲». *** الشیخ البهجة: لو جعل فی نذره خصوصیة یجب علیه أن یأتی بنذره مع تلک الخصوصیة ولا یجوز له المخالفة «۳». الشیخ التبریزی: س: إذا نذر أن یحجّ من غیر تقیید بمکان ثمّ نذر نذراً آخر أن یکون ذلک الحجّ الواجب بالنذر من مکان معیّن فإن خالف فحجّ من غیر ذلک المکان هل تبرأ ذمّته من الحجّ المنذور أم لا، وهل تجب علیه الکفارة أم لا؟ ج: إذا کان الحجّ من ذلک المکان راجحاً لم تبرأ ذمّته من النذر الثانی وعلیه الکفارة لو حصل منه الحنث «۴». الشیخ الصافی: یجب الوفاء بالنذر حسب ما نذره فإن نذر أن یصوم یوم الجمعة فلو صام قبله أو بعده لم یکف عن الواجب «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول عن التحریر «۶». الشیخ المکارم: لو نذر أن یطعم الفقراء فی محل خاص یجب الوفاء به مطابقاً لنذره «۷». الشیخ النوری: یجب أن یفی بنذره علی النحو الّذی نذره «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۱۱

النیابة

اشارة

فی التحریر: وهی تصحّ عن المیّت مطلقاً و عن الحی فی المندوب وبعض صور الواجب. السید الشبیری: قد یقوم الإنسان بعمل عن غیره فیسمّی نائباً وعمله نیابة «۱». السید الگلپایگانی: لا إشکال فی صحة النیابة فی الحجّ عن المیّت فی الواجب والمندوب وعن الحیّ فی المندوب مطلقاً وفی الواجب فی بعض الصور «۲». السید الخامنئی: یشترط فی الحجّ الواجب أن یکون المنوب عنه میّتاً أو حیّاً غیر متمکّن من مباشرة الحجّ بنفسه وأمّا فی الحجّ المستحب فتصح النیابة فیه عن الغیر مطلقاً «۳». السید الخوئی: لا إشکال فی صحة النیابة عن المیّت فی الحجّ الواجب والمندوب وعن الحیّ فی المندوب مطلقاً... «۴». وقال فی مناسکه: لا بأس بالنیابة عن الحیّ فی الحجّ المندوب تبرعاً أو بإجارة وکذلک فی الحجّ الواجب إذا کان معذوراً عن الإتیان بالعمل مباشرة ولا تجوز النیابة عن الحی فی غیر ذلک وأمّا النیابة عن المیّت فهی جائزة مطلقاً «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۱۲ السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره ونفس رقم المسألة «۱». *** الشیخ البهجة: لا بأس بالنیابة عن الحیّ فی الحجّ المندوب تبرعاً أو بإجارة وکذلک فی الحجّ الواجب إذا کان معذوراً عن الإتیان مباشرة وأمّا النیابة عن المیّت فهی جائزة مطلقاً... «۲» الشیخ التبریزی: نفس المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ الصافی: نفس المتن المنقول عن السید الگلپایگانی وهو المأخوذ من العروة للسید الطباطبائی الیزدی طاب ثراه «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ المکارم: أمّا النیابة عن الحیّ فیصح الإستیجار لها للحجّ المستحب فقط إلّا إذا کان الحیّ ممّن وجب علیه الحجّ ولکنّه أخّره تقصیراً ثمّ تعذر علیه الحجّ لمرض أو شیخوخة أو عجز ففی هذه الصورة یجب أن یستنیب أحداً لیحج عنه... «۶» الشیخ النوری: المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الوحید: المتن إلی قوله: ولا تجوز النیابة عن الحیّ فی غیر ذلک «۸».

شرائط النائب

فی التحریر م ۱: یشترط فی النائب أمور: الأول: البلوغ... الثانی: العقل... الثالث: الإیمان الرابع: الوثوق بإتیانه... الخامس: معرفته بأفعال الحجّ وأحکامه... السادس: عدم إشتغال ذمّته بحجّ واجب... السابع: أن لا یکون معذوراً فی ترک بعض الأعمال.... السید الگلپایگانی:

یشترط فی النـائب أمور: الأوّل البلوغ علی المشـهور، الثانی: العقل، الثالث: الإیمان، الرابع: معرفته بأفعال الحـجّ، الخامس: أن لا یکون ذمّة النائب آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۱۳ مشغولة بحجّ واجب «۱». السید الخوئی: یعتبر فی النائب أمور: الأول: البلوغ، الثانی: العقـل، الثـالث: الإیمـان، الرابع: أن لاـ یکون النائب مشـغول الذّمـة بحـجّ واجب علیه «۲». السـید السیسـتانی: نفس العبـارة «۳». السید الخـامنئی: الأوّل: البلوغ علی الأحوط... «۴» السـید الشبیری: یشترط فی النـائب فی الحـجّ أو العمرة أمور وهی: الأوّل: الإسـلام بل بناءاً علی المشـهور الإیمـان، الثانی: العقل، الثالث: التمیز، الرابع: معرفـة مناسک الحـجّ والعمرة، الخامس: أن یکون حین عقـد الإحرام ظاناً علی الأقلّ بقدرته علی الإتیان بالحج وبعدم کونه معذوراً عن إتیان بعض النسک، السادس: عدم وجوب حجة الإسـلام عن نفسه علیه منجزاً فی نفس السـنة «۵». *** الشـیخ البهجـة: نفس المتن المنقول عن السـید الخوئی قدس سـره ملخصاً «۶». الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۷». الشـیخ الصافی: المتن المنقول من السـید الگلپایگانی قدس سره «۸». الشـیخ الفاضل: متن التحریر إلّافی جملة: ولا بأس بنیابـة السـفیه، فقال المحشـی: لکن لا تصـحّ اسـتنابته. وإلّا فی جملـة: الرابع، الوثوق بإتیانه، فقال المحشـی: هـذا الشـرط إنّما یعتبر فی الإسـتنابة لا فی أصل النیابة. وإلّا فی جملة: السادس، عدم إشتغال ذمّته بحجّ واجب علیه؛ فقال المحشی: قد مرّ أنّه لا یعتبر ذلک لا فی النیابة ولا فی الإستنابة «۹». الشیخ المکارم: لا یجوز لمن وجب علیه الحجّ أن یؤجر نفسه للإتیان بالحج ولکن لو فعل ذلک صحّ الحجّ النیابی وإن أثم وعصـی «۱۰». آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۱۱۴ وقـال أیضاً: یجب أن یعرف النائب مسائل الحـجّ وأحکامه ولا یشترط أن یکون قـد حـجّ قبل ذلک «۱». الشـیخ النوری: المتن المنقول من السـید الخوئی قدس سـره «۲». الشـیخ الوحید: متن السید الخوئی قدس سره إلّافی جملة: (ولا بأس بإستنابته فیما إذا کان جاهلًا بالوجوب أو غافلًا عنه) فقال الوحید مدّظلّه: ویشکل إستنابته فیما إذا کان جاهلًا بالوجوب وکان معذوراً لجهله «۳».

الشرایط فی المنوب عنه

فی التحریر م ۲: یشترط فی المنوب عنه الإسـلام- ویشترط کونه میّتـاً أو حیـاً عاجزاً فی الحـجّ الواجب ولا یشترط فیه البلوغ والعقل... ولا المماثلـة بین النائب والمنوب عنه فی الـذکورة والأنوثة. السـید الخوئی: یشترط فی المنوب عنه الإسـلام فلا تصحّ النیابة عن الکافر «۴». السید السیستانی: نفس العبارة «۵». السـید الگلپایگانی: یشترط فی المنوب عنه الإسلام فلا تصحّ النیابة عن الکافر لعدم کونه أهلًا للکرامة «۶». السـید الخامنئی: الأول: الإسلام فلا یصحّ الحجّ عن الکافر، الثانی: یشترط فی الحجّ الواجب أن یکون المنوب عنه میتاً أو حیاً غیر متمکّن من مباشرة الحجّ بنفسه لهرم أو مرض أو کان الحجّ حرجیاً علیه... «۷» السید الشبیری: الإسلام، فلا تصحّ النیابة عن غیر المسلم «۸». *** الشیخ البهجة: یعتبر فی المنوب عنه الإسلام، فلا تصحّ النیابة عن الکافر «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۱۵ الشـیخ التبریزی: المتن فی المقـدار المذکور «۱». الشـیخ الصافی: المتن من السـید الگلپایگانی قـدس سـره تقریباً «۲». الشیخ الفاضل: یشترط فی المنوب عنه الإسـلام بل الإیمان کما فی النائب فلا یصحّ من الکافر... «۳» الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور «۵».

من الشرائط أن یکون المنوب عنه میّتا

فی التحریر م ۲... ویشترط کونه میتاً أو حیاً عاجزاً فی الحـجّ الواجب.... السـید الخامنئی: ویشترط فی الحجّ الواجب أن یکون المنوب عنه میّتاً أو حیاً غیر متمکّن من مباشـرة الحـجّ «۶». السـید الگلپایگانی: یعتبر فی النیابـة فی الحـجّ الواجب أن یکون المنوب عنه میتاً أو عاجزاً «۷». السـید الخوئی: لاـ بـأس بالنیابـة عن الحیّ فی الحـجّ المنـدوب تبرعـاً کان أو بإجارة وکـذلک فی الحـجّ الواجب إذا کان معـذوراً عن الإتیـان بالعمل مباشـرة ولا تجوز النیابـة عن الحیّ فی غیر ذلک وأمّا النیابـة عن المیّت فهی جائزة مطلقاً «۸». وفی العروة: ویشترط فیه أیضـاً کونه میّتـاً أو حیاً عاجزاً فی الحـجّ الواجب «۹». السـید السیسـتانی: نفس کلام السید الخوئی قدس سره «۱۰». السید

الشبیری: الشرط الخامس: موت المنوب عنه فی حجة الإسلام فلا تصحّ النیابة عن الحیّ فیها إلّافی موارد خاصّة «۱۱». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۱۶ *** الشیخ البهجة: وأمّا النیابة عن المیّت فهی جائزة مطلقاً... «۱» الشیخ التبریزی: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الصافی: یعتبر فیالنیابة فی الحجّ الواجب أن یکون المنوب عنه میتاً أو عاجزاً ... «۳» الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر فی المقدار المذکور «۴». الشیخ المکارم: یجوز إستیجار أحد للإتیان بالحجّ الواجب نیابةً عن المیّت... «۵» الشیخ النوری: المتن من مناسک السید الخوئی قدس سره «۶» الشیخ الوحید: المتن المذکور. «۷»

عدم شرطیّة البلوغ والعقل فی المنوب عنه

فی التحریر م ۲:... ولاـ یشترط فیه البلوغ والعقل فلو استقرّ علی المجنون حال إفاقته ثمّ مات مجنوناً یجب الإستیجار عنه.... السید الخوئی: لا بأس بالنیابة عن الصبیّ الممیّز کما لا بأس بالنیابة عن المجنون بل یجب الإستیجار عنه إذا استقرّ علیه الحجّ فی حال إفاقته ومات مجنوناً «۸». السید الگلپایگانی: تجوز النیابة عن الصّبی الممیّز والمجنون إن کان له إفاقة فی زمان یسع للحجّ وإلّا ففیه تأمل: نعم یجب الإستیجار عنه إن استقرّ علیه حال إفاقته ومات مجنوناً «۹». السید السیستانی: لا بأس بالنیابة عن الصبیّ الممیّز کما لا بأس بالنیابة عن المجنون بل إذا کان مجنوناً أدواریاً وعلم بمصادفة جنونه لأیام الحجّ دائماً وجبت علیه الإستنابة حال إفاقته کما لا یجب الإستیجار عنه إذا استقر علیه الحجّ فی حال إفاقته وإن مات مجنوناً «۱۰». السید الشبیری: الشرط الثالث: البلوغ، فلا تصحّ النیابة عن الصّبی سواء کان ممیزاً آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۱۷ أو لاـ الشرط الرابع: العقل، فلاـ تصحّ النیابة عن المجنون فی الحجّ الواجب والمندوب نعم للحاکم الإستنابة عمّن جنّ بعد استقرار الحجّ علیه من ماله «۱». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۳». الشیخ الصافی: تجوز النیابة عن الصّبی الممیّز والمجنون إن کانت له إفاقة فی زمان یسع للحجّ وإلّا ففیه تأمّل؛ نعم یجب الإستیجار عنه إذا استقرّ علیه حال إفاقته وإن مات مجنوناً «۴». الشیخ الفاضل: المتن المنقول من التحریر إلّافی جملة: ولا یشترط فیه البلوغ والعقل، فإنّه قال دام ظلّه: محل تأمّل. الشیخ النوری: المتن المنقول من الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الوحید: لا بأس بالنیابة عن الصّبی الممیّز وفی النیابة عن المجنون إشکال إلّا أن تکون رجاءاً ولکنّه یجب الإستیجار عنه إذا استقرّ علیه الحجّ فی حال إفاقته ومات مجنوناً «۶».

لا یشترط المماثلة فی النیابة

فی التحریر م ۲: (ولا یشترط)... ولا المماثلة بین النائب والمنوب عنه فی الذکورة والأنوثة.... السید السیستانی: لا تشترط المماثلة بین النائب والمنوب عنه فتصح نیابة الرجل عن المرأة وبالعکس «۷». السید الگلپایگانی: لا تعتبر المماثلة فی النیابة فیجوز نیابة الرجل عن المرأة وبالعکس لکن لا یبعد أفضیلة الرجل حتی فی النیابة عن المرأة. «۸» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۱۸ السید الخوئی: لا تشترط المماثلة بین النائب والمنوب عنه... فتصح نیابة الرجل عن المرأة وبالعکس «۱». السید الخامنئی: لا تشترط المماثلة بین النائب والمنوب عنه فتصح نیابة المرأة عن الرجل وبالعکس «۲». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره إلّاإضافة قوله مدّظلّه: وإن کانت نیابة المرأة عن الرجل مرجوحة «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: ولا یشترط المماثلة بین النائب والمنوب عنه فی الذکورة والأنوثة وتصح استنابة الصرورة رجلًا کان أو امرأة عن رجل أو امرأة «۶». الشیخ المکارم: یجوز للمرأة أن تنوب عن الرجل وکذا یجوز للرجل أن ینوب عن المرأة فی الإتیان بالحجّ ویعمل کلّ واحد حسب وظیفته فی الحجّة النیابیّة والأفضل أن تنوب المرأة عن المرأة والرجل عن الرجل «۷». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ الوحید: المتن المذکور إلّاقوله مدّظلّه فی آخر الفرع: لکنّ الأحوط الأولی المماثلة «۹».

استنابة الصرورة

فی التحریر م ۲... وتصحّ استنابة الصرورة رجلًا کان أو امرأة عن رجل أو امرأة. السید الخوئی: لا بأس باستنابة الصرورة عن الصرورة وغیر الصرورة سواء کان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۱۹ النائب أو المنوب عنه رجلًا أو امرأة؛ نعم یکره استنابة الصرورة ولا سیّما إذا کان النائب امرأة والمنوب عنه رجلًا ویستثنی من ذلک ما إذا کان المنوب عنه رجلًا حیاً ولم یتمکّن من حجة الإسلام فإنّ الأحوط فیه لزوماً استنابة الرجل الصرورة «۱». السید السیستانی: لا بأس بإستنابة الصرورة عن الصرورة وغیر الصرورة سواء کان النائب أو المنوب عنه رجلًا أم امرأة وقیل بکراهة استنابة الصرورة ولم تثبت بل لا یبعد أن یکون الأولی فیمن عجز عن مباشرة الحجّ وکان موسراً أن یستنیب الصرورة فی ذلک کما أنّ الأولی فیمن استقرّ علیه الحجّ فمات أن یحجّ عنه الصرورة «۲». السید الگلپایگانی: لا بأس بنیابة الصرورة الغیر المستطیعة بنفسها رجلًا کان أو امرأة عن الرجل والمرأة بل لا یبعد عدم الکراهة حتی فی المرأة عن الرجل لو کانت عالمة بأحکام الحجّ «۳». السید الخامنئی: تجوز إستنابة الصرورة عن الصرورة وغیره سواء کان النائب أو المنوب عنه رجلًا أم امرأة «۴». *** الشیخ البهجة: لا بأس بإستنابة الصرورة عن الصرورة وغیر الصرورة إلی قوله مدّظلّه: وإن کان یتقوّی جانب الرّجحان وتخرج عن المرجوحیّة إذا کان واجداً بعض المرجّحات الأخری من قبیل التّقوی والفقاهة ویستثنی من ذلک ما إذا کان المنوب عنه رجلًا حیّاً ولم یتمکّن من حجةالإسلام فإنّ الأحوط لزوماً استنابة الرجل الصرورة «۵». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی «۷». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۸». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۲۰ الشیخ الوحید: نفس المتن إلی قوله مدّظلّه: والأحوط إستحباباً إستنابة الرّجل الصرورة إذا کان المنوب عنه رجلًا حیّاً ولم یتمکّن من حجة الإسلام «۱».

قصد النیابة

فی التحریر م ۳: یشترط فی صحة الحج النّیابی قصد النّیابة وتعیین المنوب عنه فی النیّة ولو إجمالًا.... السید الگلپایگانی: یعتبر فی الحجّ النیابی قصد النیابة بأن یقصد بفعله إمتثال أمر المنوب عنه وأداء ما علیه واجباً أو مندوباً وبهذا الإعتبار یصحّ أن یقال جعل نفسه بمنزلته أو عمله بمنزلة عمله یعنی فی الإمتثال «۲». السید الشبیری: یجب فی الحجّ النیابی قصد النیابة وتعیین المنوب عنه ولو إجمالًا فلو عمل لا بقصد النیابة وقع عن نفسه- ولو قصدها ولم یعیّن المنوب عنه ولو إجمالًا بطل إحرامه «۳». السید الخوئی: یعتبر فی صحة النیابة تعیین المنوب عنه بوجه من وجوه التعیین ولا یشترط ذکر إسمه کما یعتبر فیها قصد النیابة «۴». السید السیستانی: أضاف مدّظلّه المتن المذکور قوله: وإن کان یستحبّ ذلک (ذکر إسمه) فی جمیع المواطن والمواقف «۵». السید الخامنئی: یشترط فی صحة الحجّ النیابی قصد النیابة وتعیین المنوب عنه ولو إجمالًا «۶». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره مع إضافة قوله مدّظلّه: وإن کان مستحباً ذکر اسمه «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۲۱ الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ الصافی: نفس المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۳». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الوحید: النیابة أمر قصدی لا تتحقّق إلّابأن یأتی بالعمل عن الغیر ویعتبر فی صحّتها تعیین المنوب عنه بوجه من وجوه التعیین ولا یشترط ذکر اسمه ولکنّه یستحب أن یسمّیه فی المواطن والمواقف «۵».

الإستنابة لمن لم یستقرّ علیه الحج

فی التحریر م ۴۸:... ولو لم یستقرّ علیه (الحجّ) لکن لا یمکنه المباشرة لشیء من المذکورات (فی الفرع السابق) ففی وجوبها وعدمه قولان لا یخلو الثانی من قوّة... السید الخوئی: إذا استقرّ علیه الحجّ ولم یتمکّن وجبت الإستنابة «۶». ... وکذلک من کان موسراً ولم

یتمکّن من المباشرة أو کانت حرجیة ووجوب الإستنابة کوجوب الحجّ فوری «۷». السید السیستانی: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره ووجوب الإستنابة فوری کفوریة الحجّ المباشری «۸». السید الگلپایگانی: بل الأحوط ذلک لمن لم یستقرّ علیه الحجّ أیضاً إن کان موسراً من حیث المال متعذراً من المباشرة... «۹». السید الشبیری: مضی بعض کلامه مدّظلّه فی الفرع السابق ولا بأس بتکرار الجملة الأخیرة: وإن لم یتوقّع حصول الإستطاعة له فی المستقبل أیضاً وجب علیه الإستنابة فی أوّل عام ممکن «۱۰». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۲۲ السید الخامنئی: فإن کان ذهابه إلی الحجّ فی عام الإستطاعة وسلبه المرض القدرة علی مواصلة الطریق کشف ذلک عن عدم تحقق الإستطاعة البدنیّة ولا یجب علیه الإستنابة لذلک «۱». *** الشیخ البهجة: نفس المتن السید الخوئی قدس سره فی الصورتین صورة إستقرار الحج وعدم الإستقرار. نعم قال السید الخوئی فی آخر الفرع: ووجوب الإستنابة کوجوب الحجّ فوری وقال الشیخ مدّ ظلّه: لکن الأظهر عدم فوریة وجوب الإستنابة «۲». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی فی حالتی الإستقرار وعدمه «۳». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من السید الخمینی فی المقدار الّذی ذکرناه «۴». الشیخ النوری: إذا استقرّ علیه الحجّ ولم یتمکّن منه بنفسه لمرض أو حصر أو هرم أو کان ذلک حرجاً علیه لا یجب علیه الإستنابة نعم تجب علی من کان موسراً ولم یتمکّن من المباشرة أو کانت حرجیّة علی الأحوط لزوماً ووجوب الإستنابة کوجوب الحجّ فوری «۵». الشیخ الوحید: المتن من السید الخوئی قدس سره إلی قوله مدّظلّه: وأمّا من لم یستقرّ علیه الحجّ وکانت موسراً ولم یتمکّن من المباشرة أو کانت حرجیّة علیه فوجوب الإستنابة علیه محل إشکال وإن کان أحوط والأحوط استحباباً إذا کان المنوب عنه رجلًا أن یکون النائب صرورة «۶».

کفایة الإستنابة من المیقات

فی التحریر م ۴۸:... وفی کفایة الإستنابة من المیقات إشکال وإن کان الأقرب الکفایة. السید الگلپایگانی: کما لا یبعد کفایة النیابة المیقاتیة ولو مع التمکّن من البلد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۲۳ ولکن الأحوط خلافه لأنّ القدر المتیقّن من الأخبار نفس الإستنابة من مکانه دون المیقات «۱». السید الشبیری: ویکفی الحجّ المیقاتی ویجب أداء الحجّ عنه فی عام الوفاة ولا یجوز تأخیره... «۲». السید الخوئی: یکفی فی الإستنابة، الإستنابة من المیقات ولا تجب الإستنابة من البلد «۳». السید السیستانی: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره «۴». *** الشیخ البهجة: متی جازت الإستنابة تکفی من المیقات ولا تجب من البلد «۵». الشیخ التبریزی: یکفی فی الإستنابة من المیقات ولا تجب الإستنابة من البلد «۶». الشیخ الفاضل: متن المذکور من التحریر فی المقدار الّذی ذکرناه «۷». الشیخ النوری: نفس المتن الّذی ذکرناه عن الشیخ المیرزا التبریزی «۸». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور «۹».

لا تفرغ ذمّة المنوب عنه إلّابالحجّ الصحیح

فی التحریر م ۴: لا تفرغ ذمّة المنوب عنه إلّابإتیان النائب صحیحاً نعم لو مات النائب بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأ عنه وإلّا فلا وإن مات بعد الإحرام.... السید الگلپایگانی: لو مات النائب قبل تمام الأعمال، فإن کان بعد الإحرام وبعد دخول الحرم فالأقوی الإجزاء عنه من غیر فرق بین حجّة الإسلام وغیرها من أقسام الحجّ «۱۰». السید الخامنئی: إذا مات الأجیر بعد الإحرام ودخول الحرم إستحقّ تمام الأجرة إن آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۲۴ کانت الإجارة لتفریغ ذمّة المنوب عنه کما هو ظاهر حال الإجارة عند إطلاقها وعدم تقیّدها بأنّها للإتیان بالأعمال «۱». السید الخوئی: إن مات النائب بعد الإحرام أجزأ عنه وإن کان موته قبل دخول الحرم علی الأظهر ولا فرق فی ذلک بین حجّة الإسلام وغیرها «۲». السید السیستانی: إن مات النائب بعد الإحرام أجزأ عنه إذا کان موته بعد دخول الحرم علی الأحوط ولا فرق فی ذلک بین حجّة الإسلام وغیرها «۳». السید الشبیری: لا تفرغ ذمّة المنوب عنه ما لم یؤدّ النائب بجمیع المناسک صحیحة نعم لو مات الأجیر فی حجّة الإسلام بعد الإحرام ودخول الحرم کفی عن المنوب عنه «۴». *** الشیخ البهجة: إذا مات النائب قبل أن یحرم لم تبرأ ذمّة المنوب عنه فتجب الإستنابة عنه ثانیة، وإن مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأ عنه، وإن کان

موته قبل دخول الحرم فالأقرب الأظهر عدم کفایته ولا فرق فی ذلک بین حجّة الإسلام وغیرها ولا بین أن یکون النیابة بأجرة أو تبرّع «۵». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۷». الشیخ النوری: المتن إلی قوله: وإن مات بعد الإحرام أجزأ عنه إن کان موته بعد دخول الحرم وأمّا إذا کان موته بعد الإحرام وقبل دخول الحرم فالأظهر عدم الإجزاء... «۸» الشیخ الوحید: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره إلی قوله: أجزأ عنه وإن کان موته قبل دخول الحرم إذا کان أجیراً وأمّا المتبرّع فالأحوط عدم الإجزاء... «۹»

موت النائب وإستحقاق الأجرة

فی التحریر م ۵: لو مات الأجیر بعد الإحرام ودخول الحرم یستحقّ تمام الأجرة إن کان أجیراً علی تفریغ الذمّة کیف کان وبالنسبة إلی ما أتی به من الأعمال إذا کان أجیراً علی نفس الأعمال المخصوصة ولم تکن المقدّمات داخلة فی الإجارة.... السید الگلپایگانی: إن مات الأجیر بعد الإحرام وبعد دخول الحرم إستحق تمام الأجرة سواء کان أجیراً علی تفریغ الذّمّة أو أجیراً علی الأعمال علی الأقوی للتعبّد... وإن مات قبل ذلک وکانت الإجارة بقید المباشرة تنفسخ «۱». السید الخوئی: إذا مات الأجیر بعد الإحرام إستحق تمام الأجرة إذا کان أجیراً علی تفریغ الذّمة وإذا کان أجیراً علی الإتیان بالأعمال إستحقّ الأجرة بنسبة ما أتی به «۲». السید السیستانی: إذا مات الأجیر بعد الإحرام ودخول الحرم إستحقّ تمام الأجرة إذا کان أجیراً علی تفریغ ذمّة المیّت وأمّا إذا کان أجیراً علی الإتیان بالأعمال وکانت ملحوظةً فی الإجارة علی نحو تعدّد المطلوب إستحق من الأجرة بنسبة ما أتی به وإن مات الأجیر قبل الإحرام لم یستحقّ شیئاً... «۳» السید الخامنئی: إذا مات الأجیر بعد الإحرام ودخول الحرم إستحقّ تمام الأجرة إن کانت الإجارة لتفریغ ذمّة المنوب عنه کما هو ظاهر حال الإجارة عند إطلاقها وعدم تقیّدها بأنّها للإتیان بالأعمال «۴». *** الشیخ البهجة: إذا مات الأجیر بعد الإحرام ودخول الحرم إستحقّ تمام الأجرة إذا کان أجیراً علی تفریغ ذمّة المیّت، أمّا إذا کان أجیراً علی الإتیان بالأعمال إستحقّ الأجرة بنسبة ما أتی به وإن مات قبل الإحرام لم یستحقّ شیئاً... «۵» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۲۶ الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر فی المقدار المذکور «۲». الشیخ النوری: إذا مات الأجیر بعد الإحرام استحقّ تمام الأجرة إذا کان أجیراً علی تفریغ ذمّة المیّت... «۳» الشیخ الوحید: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۴».

لو صدّ الأجیر أو أحصر

فی التحریر م ۱۱: لو صدّ الأجیر أو أحصر کان حکمه کالحاجّ عن نفسه فیما علیه من الأعمال وتنفسخ الإجارة مع کونها مقیّدة بتلک السنة ویبقی الحجّ علی ذمّته مع الإطلاق... السید الخوئی: إذا صد الأجیر أو أحصر فلم یتمکّن من الإتیان بالأعمال کان حکمه حکم الحاجّ عن نفسه وانفسخت الإجارة إذا کانت مقیّدة بتلک السنة ویبقی الحجّ فی ذمّته إذا لم تکن مقیّدة بها «۵». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۶». السید الگلپایگانی: لو صدّ الأجیر أو أحصر فحکمه کالحاجّ عن نفسه فیما علیه من الأعمال وتنفسخ الإجارة إن کانت مقیّدة بتلک السنة ویبقی الحجّ فی ذمّته مع الإطلاق «۷». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره (ویأتی بیان ذلک) «۸». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۹». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۱۰». الشیخ النوری: المتن المذکور «۱۱». الشیخ الوحید: المتن إلی قوله مدّظلّه: وللمستأجر خیار الفسخ إن کان قد اشترط آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۲۷ علیه إتیانه فیها... «۱»

ثمن الهدی علی الأجیر

فی التحریر م ۱۲: ثوبا الإحرام وثمن الهدی علی الأجیر إلّامع الشرط وکذا لو أتی بموجب کفّارة فهو من ماله. السید الگلپایگانی: لو أتی النائب بما یوجب الکفّارة فعلیه من ماله «۲». السید الخوئی: إذا أتی النائب بما یوجب الکفّارة فهی من ماله... «۳» السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۴». السید الشبیری: ثیاب الإحرام وثمن الهدی والکفارات العمدیّة وغیرها علی الأجیر فی الحجّ النیابی إلّاإذا اتفق الطرفان فی ضمن عقد الإجارة أو عقد لازم غیرها علی أن یدفعها المستأجر «۵». *** الشیخ البهجة: متن السید الخوئی قدس سره فی الکفّارة وأنّها من مال الأجیر. الشیخ التبریزی: المتن فی الکفارة. الشیخ الصافی: نفس المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۷». الشیخ النوری: المتن «۸». الشیخ الوحید: المتن «۹».

إستحقاق الأجیر الأجرة بالعقد

فی التحریر م ۱۵: یملک الأجیر الأجرة بالعقد لکن لا یجب تسلیمها إلّابعد العمل لو لم یشترط التعجیل ولم تکن قرینة علی إرادته من إنصراف أو غیره... السید الخوئی: الأجیر وإن کان یملک الأجرة بالعقد ولکن لا یجب تسلیمها إلیه إلّا بعد العمل إذا لم یشترط التعجیل ولکن الظاهر جواز مطالبة الأجیر للحجّ الأجرة قبل العمل فإن الغالب أنّ الأجیر لا یتمکّن من الذهاب إلی الحجّ أو الإتیان بالأعمال قبل أخذ الأجرة «۱». السید السیستانی: الظاهر أنّه یحقّ للأجیر للحجّ أن یطالب بالأجرة قبل الإتیان بالعمل وإن لم یشترط التعجیل صریحاً من جهة وجود القرینة علی الإشتراط وهی جریان العادة بالتعجیل حیث إنّ الغالب أنّ الأجیر لا یتمکّن من الذّهاب إلی الحجّ والإتیان بالأعمال قبل أخذ الأجرة «۲». السید الگلپایگانی: یملک الأجیر الأجرة بمجرّد العقد ونماؤها له إن کان عیناً خارجیّة لها نماء ولا یجب تسلیمها قبل العمل إذا لم یشترط التعجیل ولو بانصراف أو قرینة... ولا یبعد القول بأنّ المتعارف فی الحجّ تقدیم تمام الأجرة أو بعضها فله المطالبة بتقدیم ما هو المتعارف منها التقدیم... «۳» *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۵». الشیخ الفاضل: متن التحریر «۶». الشیخ النوری: المتن «۷». الشیخ الوحید: المتن مع تغییر یسیر فی جملة «۸».

إستیجار من ضاق وقته عن التمتّع

فی التحریر م ۱۶: لا یجوز إستیجار من ضاق وقته عن إتمام الحجّ تمتّعاً وکانت وظیفته العدول إلی الإفراد عمّن علیه حجّ التمتّع ولو استأجره فی سعة الوقت ثمّ اتفق الضیق فالأقوی وجوب العدول والأحوط عدم إجزائه عن المنوب عنه. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۲۹ السید الگلپایگانی: لا یجوز لمن علیه التمتّع إستیجار من ضاق وقته عن التمتّع ووجب علیه العدول إلی الإفراد ولو استأجره مع سعة الوقت ثمّ اتّفق الضیق بعد نیّة التمتّع فالأقوی جواز العدول وإجزاؤه عن المیّت وإستحقاق الأجرة «۱». السید الخوئی: إذا استأجر شخصاً لحج التمتّع مع سعة الوقت واتّفق أنّ الوقت قد ضاق فعدل الأجیر عن عمرة التمتّع إلی حجّ الإفراد وأتی بعمرة مفردة بعده برأت ذمّة المنوب عنه لکن الأجیر لا یستحق الأجرة إذا کانت الإجارة علی نفس الأعمال نعم إذا کانت الإجارة علی تفریغ ذمّة المیّت إستحقها «۲». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۳» وفی العروة: لا یجوز إستیجار من ضاق وقته عن إتمام الحجّ تمتعاً وکانت وظیفته العدول... «۴» السید الشبیری: لا یجوز إستنابة من لا یسعه الوقت للإتیان بأعمال عمرة التمتّع وحجّه... وإن استنابه فی سعة الوقت وأحرم النائب لعمرة التمتّع لکنّه أخّره عذره عن التمتّع إلی أن انقضی وقتها أو أحرم لعمرة التمتّع وهو یظنّ سعة الوقت ثمّ انکشف خلافه فعدل إلی حج الإفراد وأتی بعمرة مفردة بعده یجزی عن المنوب عنه فی الصورتین «۵». السید الخامنئی: لا یصحّ إستیجار من کانت وظیفته العدول إلی حجّ الإفراد بسبب ضیق وقته عن إتمام أعمال حجّ التمتّع نعم لو استأجره واتّفق ضیق وقته وجب علیه العدول وأجزأ عن حجّ التمتّع واستحقّ الأجرة أیضاً «۶». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۸». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلّافی جملة: عن إتمام الحجّ تمتّعاً، فإنّه دام ظلّه قال: أی عن الإتیان به

کذلک لأنّه لا یعقل الإستیجار بعد الشروع؛ وإلّا فی جملة: والأحوط عدم آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۳۰ إجزائه، فإنّه قال: ولا بأس بترکه «۱». الشیخ النوری: المتن المنقول «۲». الشیخ الوحید: نفس المتن «۳».

عدم جواز النیابة عن اثنین فی الواجب

فی التحریر م ۱۸: لا یجوز أن ینوب واحد عن اثنین أو أزید فی عام واحد فی الحجّ الواجب إلّاإذا کان وجوبه علیهما علی نحو الشرکة... ویجوز فی المندوب کما یجوز بعنوان إهداء الثواب. السید الگلپایگانی: لا یجوز نیابة الواحد فی حجّ واحد عن المتعدّد فی الواجب وأمّا فی المندوب فیجوز نیابته کما یجوز إهداء الثواب لهم «۴». السید الخوئی: لا بأس بنیابة شخص عن جماعة فی الحجّ المندوب وأمّا الواجب فلا یجوز فیه نیابة الواحد عن اثنین وما زاد إلّاإذا کان وجوبه علیهما أو علیهم علی نحو الشرکة... «۵» السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۶». السید الشبیری: لا تصحّ فی سنة واحدة نیابة واحد عن عدّة أشخاص فی حجّة الإسلام والحجّ الواجب عقوبةً وکفارةً وأمّا الحجّ الواجب بالنذر أو العهد أو القسم فالمتّبع فیها قصد الناذر وأخویه. وأمّا فی الحجّ الندبی فلا مانع من نیابة واحد عن أکثر من شخص واحد «۷». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۳۱ الشیخ الفاضل: نفس المتن من التحریر إلّافی جملة: (کما إذا نذر کل منهما) فإنّه دام ظلّه قال: صحّة هذا النذر مشکل «۱». الشیخ النوری: المتن المذکور «۲». الشیخ الوحید: نفس المتن «۳».

النائب یعمل علی تقلید نفسه أو...

السید الإمام قدس سره: المیزان العمل بوظیفة نفسه إلّاأن یشترط علیه کیفیّة خاصة فیجب حینئذٍ أن یأتی بالحجّ علی نحو روعی فیه تقلید نفسه وما اشترط علیه من الکیفیة الخاصّة «۴». السید الگلپایگانی: یجب علی الأجیر أن یعمل بوظیفة نفسه نعم لو اشترط علیه مزیداً علی الواجبات والشرائط عنده رعایة بعض الشروط وترک بعض المنافیات عند المستأجر یجب علیه العمل بالشرائط مزیداً علی ما عنده «۵». السید الخامنئی: یجب علی النائب العمل طبق وظیفة نفسه تقلیداً أو إجتهاداً «۶». السید الشبیری: النائب عن غیره لا یجوز له أن یرتکب ما یحرم علیه بحسب فتوی من یقلّده ویجب علیه أن یراعی تقلید نفسه فیما یتعلّق بالنسک وشروط صحّتها إن أراد ترتیب آثار الصحّة علی عمله.. «۷» السید السیستانی: فی جواب السؤال- یعمل علی تقلید نفسه نعم إذا کان أجیراً وفرض تقیید متعلّق الإجارة بالصحیح فی نظر المنوب عنه أو المستأجر صریحاً أو لانصراف إطلاقه إلیه کانت وظیفته حینئذٍ العمل بمقتضاه ما لم یتیقّن بفساد العبادة معه «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۳۲ السید الخوئی: س: عمل النائب فی الحجّ علی تقلید نفسه أم تقلید المنوب عنه؟ ج: علی تقلید المنوب عنه «۱». *** الشیخ البهجة: النائب یعمل بوظیفة نفسه المطابقة لفتوی مرجعه سواء کان المنوب عنه حیاً أم میتاً «۲». الشیخ التبریزی: تجب مراعاة تقلید المنوب عنه إن کان حیاً وأمّا إذا کان میتاً فیراعی علی الأحوط تقلید الورثة والوصی أیضاً إن کان للمیت وصّی واللّه العالم «۳». الشیخ الصافی: یجب علی الأجیر أن یعمل بوظیفة نفسه نعم لو اشترط علیه مزیداً علی الواجبات والشرائط... إلی آخر ما نقل عن السید الگلپایگانی قدس سره «۴». الشیخ الفاضل: فی الجواب: یعمل النائب علی طبق تقلید نفسه «۵». الشیخ المکارم: علی النائب والأجیر الإتیان بأعمال الحجّ ومناسکه وفق إجتهادهم أو تقلیدهم لا اجتهاد المستنیب أو تقلیده «۶». الشیخ الوحید: قال دام ظلّه شفاهاً: رأیی رأی السید الخوئی قدس سره فی الموارد الّتی لم تحصل الفتوی.

العذر الطاری

السید الإمام قدس سره: کفایة حج من صار عاجزاً عن العمل الإختیاری بعد عقد الإجارة وحین العمل عن المنوب عنه محلّ إشکال وإن عمل بوظیفة العاجز فی کلّ مورد «۷». السید الگلپایگانی: إجزاء حج النائب العاجز عنالمنوب عنه غیر بعید إذا کان العذر طارئاً

«۸». السید السیستانی: الظاهر أنّ حال النائب حال من حجّ عن نفسه فیما إذا طرء علیه العجز عن أداء بعض المناسک مطلقاً «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۳۳ السید الشبیری: من لم یکن معذوراً حین الإجارة ثمّ عرض علیه العذر أثناء الحجّ فعمل بوظیفة ذوی الأعذار تصحّ نیابته ویجزی حجّه عن المنوب عنه ویستحق الأجرة المسماة کاملة «۱». السید الخامنئی: إذا أدّی عروض العذر أثناء الحجّ النیابی إلی نقص فی أعمال النائب فلا یبعد بطلان الإجارة والأحوط فی هذه الصورة التصالح علی الأجرة وإعادة الحجّ عن المنوب عنه «۲». السید الخوئی: لا وجه للإکتفاء بنیابة العاجز عن أدائه کاملًا لعدم الدلیل علی ذلک فی فرض التمکّن من إستنابة القادر إلّاإذا فرض أن یصیر جمیع من یقبل النیابة عاجزاً وهذا فرض نادر جداً «۳». *** الشیخ البهجة: إذا کان عذره طارئاً فعمل بالوظیفة الإضطراریة کاف ومجز «۴». الشیخ التبریزی: نعم لا تجوز نیابتهم (المعذورین) إلّاإذا طرء العجز إتفاقاً حین الإتیان بالعمل «۵». الشیخ الصافی: إن کان عذر النائب طارئاً یکون حجّه صحیحاً ومبرءاً لذمة المنوب عنه ویستحقّ الأجرة المسماة «۶». الشیخ الفاضل: العجز عن الإتیان ببعض الأعمال بعد عقد الإجارة لا یضرّ بصحّة النیابة ویحسب من العذر الطاری ولا بأس فی العذر الطاری أثناء الحجّ «۷». الشیخ الوحید: فلا یجوز إستیجار العاجز عن الوقوف الواجب بالمشعر فی ما بین الطلوعین ولا بأس بعجزه الطاری وقت الوقوف «۸».

الوصیّة بالحج

فی التحریر م ۱: لو أوصی بالحجّ أخرج من الأصل لو کان واجباً إلّاأن یصرّح بخروجه من الثلث فأخرج منه.... السید الگلپایگانی: لو أوصی بحجة الإسلام أو النذری أخرجت من أصل الترکة إلّا إذا صرّح بإخراجهما من الثلث «۱». السید السیستانی: وإذا مات من استقرّت علیه حجة الإسلام وجب قضاؤها من أصل ترکته وإن لم یوص بذلک وکذلک إن أوصی بها ولم یقیدها بالثلث وإن قیدها بالثلث وجب إخراجها منه «۲». السید الخوئی: فإن مات تقضی من أصل ترکته وإن لم یوص بذلک وکذلک إن أوصی بها ولم یقیّدها بالثلث وإن قیّدها بالثلث وجب إخراجها منه «۳». وتقدّم علی سایر الوصایا وإن لم یف الثلث بها لزم تتمیمه من الأصل. *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۵». الشیخ الفاضل: متن التحریر بالمقدار المذکور «۶». الشیخ النوری: المتن المذکور «۷». الشیخ الوحید: المتن «۸».

کفایة الحجّ المیقاتی

فی التحریر م ۲: یکفی المیقاتی سواء کان الموصی به واجباً أو مندوباً لکن الأول من الأصل والثانی من الثلث... «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۳۵ السید الگلپایگانی: لو أوصی بالحجّ البلدی ولو بالقرینة أو الإنصراف یستأجر له من البلد واجباً کان أو ندباً ویخرج من الثلث فی الثانی وکذا الزائد من المیقات فی الأوّل وإن لم یوص بالبلدی فیکفی المیقاتی فی الواجب والمندوب... «۱» السید الخوئی: من مات وعلیه حجة الإسلام لا یجب الإستیجار عنه من البلد بل یکفی الإستیجار عنه من المیقات بل من أقرب المواقیت إلی مکّة إن أمکن وإلّا فمن الأقرب فالأقرب... «۲» السید السیستانی: من مات وعلیه حجة الإسلام یکفی فی تفریغ ذمّته أن یحجّ عنه من بعض المواقیت بل من أقربها إلی مکّة ولا یختصّ ذلک بالحجّ من البلد وإن کان هو الأحوط «۳». السید الخامنئی: لا یجب علی الحیّ الإستنابة من البلد بل تکفیه من المیقات وأمّا المیّت الّذی قد استقرّ فی ذمّته وجوب الحجّ فیجزی الحجّ عنه من المیقات وتخرج النفقات من الأصل نعم لو کان قد أوصی بالحجّ البلدی فیجب تنفیذ الوصیّة «۴»... هزینه مازاد بر اجرت حج میقاتی از ثلث محاسبه می‌شود. «۵» السید الشبیری: س: هل تکفی للحیّ الإستنابة للحجّ الواجب عن نفسه من المیقات حیث تکون الإستنابة مشروعة فی حقّه... ج: تکفی من المیقات «۶». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۷». الشیخ التبریزی: المتن إلی قوله مدّ ظلّه: لکن الزائد عن أجرة المیقات لا یجب علی الصغار من الورثة «۸». الشیخ الفاضل: نفس

المتن المذکور من التحریر «۹». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی قدس سره «۱۰». الشیخ الوحید: قریب بالمتن المذکور إلّاقوله دام ظلّه فی آخر الفرع: لکن الزائد عن أجرة الحجّ المیقاتی لا یحسب علی غیر الکامل بالعقل والبلوغ من الورثة «۱۱».

النیابة عن المیّت والحی فی الطواف

فی التحریر م ۱۴: تجوز النیابة عن المیّت فی الطواف الاستحبابی وکذا عن الحیّ إذا کان غائباً عن مکّة أو حاضراً و معذوراً عنه... وأمّا سایر الأفعال فاستحبابها مستقلًا وجواز النیابة فیها غیر معلوم حتی السعی وإن یظهر من بعض الروایات إستحبابه «۱». السید الخوئی: الطواف مستحب فی نفسه فتجوز النیابة فیه عن المیّت وکذا عن الحیّ إذا کان غائباً عن مکّة أو حاضراً فیها ولم یتمکّن من الطواف مباشرة «۲». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۳». السید الگلپایگانی: یجوز النیابة فیه (فی الطواف) عن المیّت والحیّ الغائب والمعذور بنفسه وأمّا سایر الأفعال فاستحبابها مستقلًا غیر معلوم حتی مثل السعی بین الصفا والمروة «۴». السید الشبیری: س: هل تصحّ النیابة فی العمرة والحجّ والطواف والصلاة المستحبة عن الحاضر فی مکّة؟ ج: لا مانع من العمرة والحجّ والصلاة المستحبّة عن الحاضر ولکن لا یصح الطواف المستحب نیابة عن الحاضر فی مکّة وحوالیها إلی مسافة عشرة أمیال (حوالی مکّة ۱۸ کیلومتراً) «۵». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۷». الشیخ الفاضل: متن التحریر، إلی قوله مدّظلّه: (فی جواز النیابة عن الحاضر فی الطواف المستحب ولو کان معذوراً تأمّل وإشکال)... وإلی قول الماتن: وإن یظهر من بعض الروایات إستحبابه فإنّ الشیخ دام ظلّه قال فی التعلیقة: بل لا یظهر منه ذلک «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۳۷ الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور «۲».

لو کان عنده ودیعة

فی التحریر م ۱۵: لو کان عند شخص ودیعة ومات صاحبها وکان علیه حجّة الإسلام وعلم أو ظنّ أنّ الورثة لا یؤدّون عنه إن ردّها إلیهم وجب علیه أن یحجّ بها عنه وإن زادت عن أجرة الحجّ ردّ الزیادة إلیهم والأحوط الإستیذان من الحاکم مع الإمکان... السید الخوئی: من مات وعلیه حجة الإسلام وکان له عند شخص ودیعة واحتمل أنّ الورثة لا یؤدّونها إن ردّ المال إلیهم، وجب علیه أن یحجّ بها عنه فإذا زاد المال من أجرة الحجّ ردّ الزائد إلی الورثة «۳». السید الگلپایگانی: لو کان عند شخص ودیعة ومات صاحبها وکان علیه حجة الإسلام وحصل له العلم أو الظنّ المعتبر شرعاً بأنّ الورثة لا یؤدّون عنه وجب علیه أن یحجّ بها عنه بنفسه أو یستأجر عنه بإذن الحاکم الشرعی... «۴» السید السیستانی: من مات وعلیه حجّة الإسلام وکان له عند شخص ودیعة قیل إنّ الودعی إذا احتمل أنّ الورثة لا یؤدّونها إن ردّ المال إلیهم جاز له بل وجب علیه أن یحجّ بها عنه بنفسه أو بإستیجار غیره لذلک فإذا زاد المال عن أجرة الحجّ ردّ الزائد إلی الورثة ولکن هذا الحکم لا یخلو عن إشکال «۵». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره إلّافی قول الشیخ مدّ ظلّه: وکان هذا الشخص یعلم أو یطمئنّ أنّ الورثة لا یؤدّون حجّة الإسلام إن ردّ المال إلیهم وجب علیه أن یحجّ بها عنه وإلّا فی قوله: وإلحاق الخوف بالإطمینان لا یخلو عن وجه... «۶» الشیخ التبریزی: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۳۸ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلّافی جملة: والأحوط الإستیذان من الحاکم فقال الشیخ مدّظلّه: الأولی... «۱» الشیخ النوری: نفس المتن «۲». الشیخ الوحید: نفس المتن إلّاقوله مدّظلّه: والأحوط الاستیذان من الحاکم الشرعی مع التمکّن منه «۳».

العمرة والطواف بعد الفراغ من الحجّ النیابی

فی التحریر م ۱۶: یجوز للنائب بعد الفراغ عن الأعمال للمنوب عنه أن یطوف عن نفسه وعن غیره وکذا یجوز أن یأتی بالعمرة المفردة

عن نفسه وعن غیره. السید الخوئی: لا بأس للنائب بعد فراغه من أعمال الحجّ النیابی أن یأتی بالعمرة المفردة عن نفسه أو عن غیره کما لا بأس أن یطوف عن نفسه أو عن غیره «۴». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۵». السید الخامنئی: یجوز للنائب بعد الفراغ من أعمال الحجّ النیابی أن یطوف عن نفسه وعن غیره ویجوز له أیضاً أن یأتی بالعمرة المفردة کذلک «۶». السید الشبیری: یجوز للأجیر فی الحجّ أو العمرة أن یطوف أو یسعی أو یرمی أو یذبح عن نفسه أو عن غیره ولو فی أثناء الحجّ کما إذا کان علیه قضاء بعض منها ویجوز له الإتیان بالعمرة المفردة قبل الإحرام بعمرة التمتّع أو بعد أعمال حجّ التمتّع ومضیّ أیام التشریق «۷». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۳۹ الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۲». الشیخ النوری: نفس المتن «۳». الشیخ الوحید: المتن المذکور «۴».

أقسام العمرة

اشارة

فی التحریر م ۱: تنقسم العمرة کالحجّ إلی واجب أصلی وعرضی ومندوب فتجب بأصل الشرع علی کلّ مکلّف بالشرائط المعتبرة فی الحجّ مرة فی العمر وهی واجبة فوراً کالحجّ ولا یشترط فی وجوبها استطاعة الحجّ بل یکفی استطاعتها فیه وإن لم یتحقّق استطاعته کما أنّ العکس کذلک فلو استطاع للحجّ دونها وجب دونها. السید الگلپایگانی: وهی کالحجّ تنقسم إلی واجب أصلی وعرضی ومندوب... «۱» السیّد الخوئی: العمرة کالحجّ فقد تکون واجبة وقد تکون مندوبة وقد تکون مفردة وقد تکون متمتعاً بها... «۲» السیّد السیستانی: نفس المتن المذکور «۳». السیّد الخامنئی: العمرة کالحجّ تارة واجبة وأخری تکون مستحبّة... «۴» السیّد الشبیری: ینقسم العمرة والحجّ إلی ثلاثة أقسام. التمتّع والإفراد والقران (أقسام العمرة والحجّ) «۵». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السیّد الخوئی قدس سره «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۴۲ الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۱». الشیخ الصافی: إعلم أنّ العمرة علی قسمین واجبة ومستحبة والواجبة أیضاً علی قسمین واجبة عرضاً وواجبة أصلًا... «۲» الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر م ۱ القول فی أقسام العمرة. الشیخ النوری: نفس المتن من السیّد الخویی قدس سره «۳». الشیخ الوحید: العمرة کالحجّ فقد تکون واجبة وقد تکون مندوبة، والواجبة تنقسم إلی الواجب بالأصل والواجب بنذر وشبهه وقد تکون مفردة وقد تکون مرتبطة بالحجّ کالعمرة المتمتّع بها «۴».

إجزاء العمرة المتمتّع بها عن المفردة

فی التحریر (م ۲): تجزی العمرة المتمتّع بها عن العمرة المفردة وهل تجب علی من وظیفته حجّ التمتّع إذا استطاع لها ولم یکن مستطیعاً للحجّ؟ المشهور عدمه، وهو الأقوی وعلی هذا لا تجب علی الأجیر بعد فراغه من عمل النیابة وإن کان مستطیعاً... السیّد الگلپایگانی: تجزی العمرة المتمتّع بها عن العمرة المفردة بالإجماع والأخبار ولا إشکال فیه إلی قوله: ویتفرّع علیه عدم وجوب العمرة علی النائب النائی بعد الفراغ عن عمل النیابة وإن کان مستطیعاً لها «۵». السیّد الخوئی: نعم الظاهر عدم وجوبها (العمرة المفردة) علی من کانت وظیفته حجّ التمتّع ولم یکن مستطیعاً ولکنّه استطاع لها وعلیه فلا تجب علی الأجیر للحجّ بعد فراغه من عمل النیابة وإن کان مستطیعاً من الإتیان بالعمرة المفردة لکن الإتیان بها أحوط «۶». السیّد السیستانی: وکلامه مدّظلّه قریب بالمتن المذکور «۷». السیّد الشبیری: لا یجب العمرة المفردة علی البعید من مکّة إن استطاع لها دون الحجّ آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۴۳ نعم الأحوط استحباباً مؤکداً أن یأتی بالعمرة المفردة من استطاع لها دون الحجّ من بلده کما أنّ الأحوط استحباباً علی النائب فی الحجّ عن غیره أن یأتی بالعمرة المفردة عن نفسه إن تمکّن منها «۱». أقول: لم أجد فی مناسکه مدّظلّه فرعاً أنسب بهذا المقام. *** الشیخ البهجة: نعم الظاهر

عدم وجوبها على من كانت وظيفته حجّ التمتّع ولم يكن مستطيعاً ولكنّه استطاع لها... إلى آخر المتن من السيّد الخوئى قدس سره وهو قوله طاب ثراه: وأمّا من أتى بحجّ التمتّع فلا يجب عليه الإتيان بالعمرة المفردة جزماً «۲». الشيخ التبريزى: نفس المتن من السيّد الخوئى قدس سره «۳». الشيخ الصافى: وأمّا غير أهل مكّة ومن بحكمهم فلا تجب عليه العمرة المفردة حتّى لو كان مستطيعاً لها... «۴» الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير م ۲، القول فى أقسام العمرة. الشيخ النورى: المتن المذكور من الخوئى قدس سره «۵». الشيخ الوحيد: متن السيّد الخوئى قدس سره «۶»

وجوب العمرة لدخول مكّة

فى التحرير م ۳: قد تجب العمرة بالنذر والحلف والعهد... وتجب أيضاً لدخول مكّة بمعنى حرمته بدونها فإنّه لا يجوز دخولها إلّامحرماً إلّافى بعض الموارد... السيّد الگلپايگانى: (بعد متن التحرير) تجب العمرة أيضاً لكلّ من يريد دخول مكّة بمعنى أنّه يحرم عليه العبور من الميقات إلّامحرماً بالعمرة المفردة إذا لا يصح منه الحجّ ولو من جهة كونه فى غير موسمه إلى قوله: وأمّا لو صحّ منه الحجّ فمخيّر بينهما إلى قوله: حرمة آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۱۴۴ العبور من الميقات بلا إحرام مخصوص بمن يريد دخول الحرم... «۱» السيّد الخوئى: تجب العمرة المفردة لمن أراد أن يدخل مكّة فإنّه لا يجوز الدخول فيها إلّا محرماً... «۲». السيّد السيستانى: لا يجوز دخول مكّة بل ولا دخول الحرم إلّامحرماً فمن أراد الدخول فيهما فى غير أشهر الحجّ وجب عليه أن يحرم للعمرة المفردة «۳». السيّد الخامنئى: لا يجوز للمكلّف الدخول إلى مكّة المكرّمة إلّامحرماً فمن أراد الدخول فى غير أشهر الحجّ وجب عليه أن يحرم للعمرة المفردة... «۴» *** الشيخ البهجة: تجب العمرة المفردة لمن أرادأن يدخل مكّة فإنّه لا يجوز الدخول فيها إلّا محرماً (نفس المتن من السيّد الخوئى «۵»). الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور «۶». الشيخ الصافى: تجب العمرة المفردة أيضاً لدخول مكّة المكرّمة وذلك لا يجوز لكلّ مكلّف يريد دخول مكّة بل ولا دخول الحرم الشريف أىحدود حرم مكّة لمن أراد النسك أو دخول مكّة إلّابالإحرام من أحد المواقيت التى يمرّ عليها المكلّف، وأمّا غير قاصد النسك ومكّة المكرّمة فدخوله الحرم الشريف بلا إحرام محلّ إشكال فلا يترك الإحتياط «۷». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير، م ۳، القول فى أقسام العمرة. الشيخ المكارم: لا يجوز الدخول فى مكّة من دون الإحرام لأىّ سبب كان ويجب بعد الإحرام أن يأتى بعمرة مفردة ولا يخرج من الإحرام من دون عمرة مفردة «۸». الشيخ النورى: نفس المتن من السيّد الخوئى قدس سره «۹». الشيخ الوحيد: نفس المتن «۱۰».

الفصل بين العمرتين

فى التحرير م ۳:... ويستحب تكرارها كالحجّ واختلفوا فى مقدار الفصل بين العمرتين والأحوط فيما دون الشهر الإتيان بها رجاءاً «۱». السيّد الگلپايگانى: بل يستحبّ تكرارها كالحجّ والأقوى عدم اعتبار الفصل بين العمرتين شىء... «۲». السيّد الخوئى: يستحب الإتيان بالعمرة المفردة مكرراً والأولى الإتيان بها فى كلّ شهر... ولا يجوز الإتيان بعمرتين فى شهر واحد فيما إذا كانت العمرتان عن نفس المعتمر أو عن شخص آخر وإن كان لا بأس بالإتيان بالثانية رجاءاً ولا يعتبر هذا فيما إذا كانت إحدى العمرتين عن نفسه والأخرى عن غيره. ولا يعتبر هذا بين العمرة المفردة وعمرة التمتّع فمن اعتمر عمرة مفردة جاز له الاتيان بعمرة التمتّع فى نفس الشهر... «۳». السيّد السيستانى: يستحب الإتيان بالعمرة المفردة فى كلّ شهر من شهور العام إلى قوله: ولا يجوز الإتيان بعمرتين فى شهر واحد إذا كانت العمرتان عن نفس المعتمر... «۴» السيّد الشبيرى: يستحب تكرار العمرة المفردة ولا يلزم الفصل بين العمرتين بل يمكن أداء العديد من العمرة المفردة فى يوم واحد ولو كان جميعها عن نفسه أو عن شخص واحد غيره. «۵». السيّد الخامنئى: يستحب تكرار العمرة كالحجّ ولا يشترط فاصل معيّن بين العمرتين وإن كان الأحوط أن يفصل بينهما بشهر إن كانتا لنفسه... «۶» *** الشيخ البهجة: يستحب الإتيان بالعمرة المفردة مكرّراً والأظهر عدم الحاجة إلى الفصل بين العمرتين لمن أراد تكرارها، وإن كان الأفضل فى العمرة

الثانیة أن تقع فی شهر آخر... «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۴۶ الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السیّد الخوئی قدس سره وفیه: لا یجوز الإتیان بعمرتین فی شهر واحد إذا کانت العمرتان عن نفس المعتمر... ولا یعتبر هذا بین العمرة المفردة وعمرة التمتّع فمن اعتمر عمرة مفردة جاز له الإتیان بعمرة التمتّع فی نفس الشهر «۱». الشیخ الصافی: ملخّص مسألة ۹۰۱: إذا کانت العمرتان عن نفس المعتمر یأت بالثانیة رجاءاً. «۲» الشیخ الفاضل: ویستحب تکرارها کالحجّ. واختلفوا فی مقدار الفصل والظاهر هو اعتبار الفصل بعنوان الشهر لا بمقداره وبعنوان آخر والأحوط ترک الثانیة إذا کانت فیما دون الشهر. «۳». الشیخ المکارم: تستحبّ فی کلّ شهر عمرة واحدة، ویشکل الإتیان بعمرتین مفردتین فی شهر واحد ولو أراد أن یأتی بعمرتین مفردتین فی شهر واحد أتی بها بقصد رجاء المطلوبیّة (لا بنیّة الأمر القطعی المسلم) «۴». الشیخ النوری: یستحب الإتیان بالعمرة المفردة مکرّراً، والأقوی عدم اعتبار الفصل بین العمرتین فیجوز إتیانها کلّ یوم وأقلّ منه أیضاً کما لا یعتبر الفصل بین العمرة المفردة وعمرة التمتّع فمن اعتمر عمرة مفردة جاز له الإتیان بعمرة التمتّع بعدها بلا فصل... «۵». الشیخ الوحید: یستحب الإتیان بالعمرة المفردة فی کلّ شهر، ولا یجوز الإتیان بعمرتین فی شهر واحد علی الأحوط فیما إذا کانت العمرتان عن نفس المعتمر أو عن شخص آخر ولا بأس بالإتیان بالثانیة رجاءاً ولا إشکال فیما إذا کانت إحدی العمرتین عن نفسه والأخری عن غیره، کما لا إشکال فیما إذا کانت إحداهما العمرة المفردة والثانیة عمرة التمتّع بعدها ولو کانت فی نفس الشهر بلا إشکال «۶».

جواز دخول مکّة بلا إحرام

فی التحریر م ۳:... لا یجوز دخولها (مکّة المکرّمة) إلّامحرماً إلّافی بعض الموارد (منها) من یکون مقتضی شغله الدخول والخروج کراراً کالحطّاب والحشاش وأما استثناء آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۴۷ مطلق من یتکرّر منه فمشکل (ومنها) غیر ذلک کالمریض والمبطون ممّا ذکر فی محلّه.... السیّد الخوئی: ویستثنی من ذلک من یتکرّر منه الدخول والخروج کالحطّاب والحشاش ونحوهما وکذلک من خرج من مکّة بعد إتمامه أعمال الحجّ أو بعد العمرة المفردة فإنّه یجوز له العود إلیها من دون إحرام قبل مضیّ الشهر الذی أدّی نسکه فیه... «۱». السیّد الگلپایگانی: یستثنی من حرمة الدخول بلا إحرام من یتکرّر دخوله وخروجه کالحطاب والحشاش ومن یدخلها فی الشهر الذی أحلّ فیه من إحرامه السابق بعد قضاء نسکه «۲». السیّد السیستانی: ویستثنی من ذلک من یتکرّر منه الدخول والخروج لحاجة کالحطّاب والحشاش ونحوهما إلی آخر المتن من الخوئی «۳». السیّد الخامنئی: ویستثنی من هذا الحکم موردان ۱- من یقتضی عمله کثرةالتردد إلی مکّة الدخول والخروج. ۲- من خرج من مکّة بعد إتمامه حجّ التمتّع أو العمرة المفردة فإنّه یجوز له العود إلیها من دون إحرام قبل مضیّ شهر علی إحرامه للعمرة السابقة «۴». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المنقول من السیّد الخوئی قدس سره. «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۶». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر م ۳. الشیخ المکارم: ولکن یستثنی من ذلک عدّة طوائف: سوّاق السیّارات، وخدمة قوافل الحجیج، وکلّ من یکرّر تردّده وذهابه وإیابه بین مکّة والمدن الأخری مثل جدّة والمدینة «۷». الشیخ النوری: نفس المتن المذکور من السیّد الخوئی قدس سره «۸». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۴۹

أقسام الحج

اشارة

فی التحریر، هی ثلاثة: تمتّع وقران وإفراد. والأوّل فرض من کان بعیداً عن مکّة والآخران فرض من کان حاضراً أیغیر بعید وحدّ البعد ثمانیة وأربعون میلًا من کل جانب علی الأقوی من مکة ومن کان علی نفس الحدّ فالظاهر أنّ وظیفته التمتّع... أقول: اقتصرنا فی

هـذا الفصل بهذا المقدار وأضـربنا عن بعض الفروع التی لیست بها کثیر ابتلاء. السیّد الگلپایگانی: وهی ثلاثة: ۱- حجّ التمتّع ۲- حجّ القران ۳- حجّ الإفراد. الأوّل: یجب علی کلّ مکلّف مستطیع یبعد وطنه عن مکّة المکرّمة ب ۷۸ کیلومتر تقریباً من کلّ جانب، والثانی والثالث: القران والإفراد؛ یجب أحـدهما علی کلّ مکلّف مسـتطیع لم یبعـد ذلک المقـدار أی (۷۸ کیلومتر) «۱». السیّد الخوئی: أقسام الحـجّ ثلاثة: تمتّع وإفراد وقران. والأوّل فرض من کان البعد بین أهله ومکّة أکثر من سـتّة عشـر فرسـخاً، والآخران فرض من کان أهله حاضـری المسجد الحرام... «۲». السیّد السیسـتانی: المتن مع قوله دام ظلّه: والآخران فرض أهل مکّة ومن یکون البعـد بین أهله ومکّة أقل من ستة عشر فرسخاً. «۳». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۵۰ السیّد الخامنئی: التمتّع وهو وظیفة من یبعد وطنه عن مکّة ثمانیة وأربعیـن میلًا أی‌مـا یقـارب تسـعین کیلومـتراً وحـجّ القران والإفراد وهمـا وظیفـة من یسـکن فی مکّة أو یسـکن بین مکّة والمسـافة المذکورة... «۱». السیّد الشبیری: الإفراد والقران حجّتا الإسـلام للقریب فأهالی مکّة المکرّمة وحوالیها إلی مسافة ثمانیة وأربعین میلًا والتمتع وهو حجّة الإسـلام للنائی فمن بعد عن مکّة أکثر من سـتة عشـر فرسـخاً إن حصلت له الاستطاعة وجب علیه... «۲» *** الشیخ البهجة: أقسام الحجّ ثلاثة: تمتّع وإفراد وقران. والأوّل فرض من کان البعد بین‌أهله والمسـجدالحرام أکثرمن ستّةعشـر فرسـخاً والآخران فرض من کان‌أهله حاضـری المسـجد الحرام بأن یکون البعد بین أهله والمسـجد الحرام أقل من سـتّة عشر فرسخاً «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من الشـیخ البهجة. «۴». الشـیخ الصافی: الحجّ ثلاثة أنواع: ۱- حجّ التمتّع ۲- حج القران ۳- حجّ الإفراد؛ فالأوّل وهو حجّ التمتّع یجب علی کلّ مکلّف مستطیع یبعد وطنه عن مکّة المکرّمة بثمانیة وأربعین میلًا من کلّ جانب أی‌یساوی ۷۸ کیلومتراً تقریباً. والآخران فرض من لم یبعد ذلک المقدار... «۵» الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر، القول فی أقسام الحج. الشیخ المکارم: الحـجّ ثلاثـة أقسام حجّ التمتّع وحجّ القران وحجّ الإفراد، حجّ التمتّع وظیفة من یبعد مسـکنه عن مکّة المکرّمة بثمان وأربعین میلًا أو أکثر أی‌ما یقارب سـتّة وثمانین کیلومتراً- والقسم الثانی والثالث وظیفـة أهل مکّة ومن یبعـد مسـکنه عن مکّة بأقلّ من المسافة المذکورة «۶». الشیخ النـوری: نفس المتن من السیّد الخوئی إلّـافی قوله: کـان البعـد بین أهله والمسـجد الحرام أکـثر من سـتّة عشـر فرسخاً... «۷».

القول فی صورة حجّ التمتّع إجمالا

فی التحریر: وهی أن یحرم فی أشـهر الحـجّ من إحـدی المواقیت بالعمرة المتمتع بها إلی الحجّ ثم یدخل مکّة المعظّمة فیطوف بالبیت سبعاً ویصـلّی عند مقام إبراهیم علیه السلام رکعتین ثمّ یسعی بین الصفا والمروة سبعاً ثمّ یطوف للنساء إحتیاطاً سبعاً ثمّ رکعتین له وإن کـان الأقوی عـدم وجوب طواف النسـاء وصـلاته ثمّ یقصّـر فیحـلّ علیه کـلّ ما حرم علیه بالإحرام وهـذه صورة عمرة التمتّع التی هی إحـدی جزئی حجّه «۱». ثمّ ینشـئ إحراماً للحـجّ من مکّة المعظّمـة فی وقت یعلم أنّه یـدرک الوقوف بعرفـة... إلی آخر أفعال الحجّ بتفصیله فراجع. السیّد الخوئی: یتألف هـذا الحـجّ من عبادتین تسـمی أولاهما بالعمرة والثانیـة بالحجّ وقد یطلق حجّ التمتّع علی الجزء الثانی منهما ویجب الاتیان بالعمرة قبیل الحـجّ «۲». السیّد السیسـتانی: نفس المتن، مع قوله دام ظلّه تجب فی عمرة التمتّع خمسة أمور: الإحرام من أحد المواقیت، الطواف، صـلاة الطواف، السـعی بین الصـفا والمروة، والتقصـیر... وأمّا واجبات حجّ التمتّع ثلاثةعشر، وهی کمـا یلی: الإـحرام، الوقـوف فی عرفـات، الوقـوف فی المزدلفـة، رمی جمرة العقبـة، النحر، الحلـق أو التقصـیر، طواف الزیـارة، صـلاة الطواف، السـعی، طواف النساء، صـلاة طواف النساء، المبیت، رمی الجمار... السیّد الخامنئی: حـجّ التمتّع مرکب من عملین أحـدهما: العمرة وهی مقدّمـة علی الحـجّ وثانیهما: الحجّ ولکلّ منهما أعمال خاصّة به... «۳». السیّد الشبیری: یتألّف حجّ التمتّع من عملین عمرة التمتّع وحـجّ التمتّع، تتألّف عمرة التمتّع من خمسـة أعمال ویتألّف حـجّ التمتّع من ثلاثـة عشـر عملًا «۴». *** آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۱۵۲ الشـیخ البهجـة: یتألّف هـذا الحـجّ من عبادتین تسـمی أولاهما بالعمرة والثانیة بالحج «۱» إلی آخر المتن المـذکور من السیّد الخوئی قدس سره. الشیخ التبریزی: یتألّف هذا الحجّ من عبادتین تسمّی أولاهما بالعمرة والثانیة بالحجّ «۲» إلی آخر المتن من

السیّد الخوئی قدس سره. الشیخ الصافی: حجّ التمتّع یتکوّن من عبادتین عمرة التمتّع وحجّ التمتّع. أمّا عمرة التمتّع فواجباتها ستّة: ۱- النیّة ۲- الإتیان بالعمرة والحجّ معاً فی أشهر الحجّ. ۳- الإحرام ۴- الطواف وركعتاه، ۵- السعی ۶- التقصیر «۳»... ثمّ إنّه مدّظلّه شرع فی بیان تفصیل هذه الأمور الستة بنحو التفصیل ألی أن وصل إلی أفعال حجّ التمتّع فی ص ۱۲۸. الشیخ الفاضل: وهی أن یحرم فی أشهر الحجّ من أحد المواقیت بالعمرة المتمتع بها إلی الحجّ إلی قوله: ثمّ یقصّر فیحلّ علیه كلّ ما حرم علیه بالإحرام... ثمّ ینشئ إحراماً للحجّ من مكّة المعظّمة فی وقت یعلم إنّه یدرك الوقوف بعرفة إلی آخر ما نقل عن الإمام قدس سره فی التحریر. الشیخ المكارم: كیفیّة حجّ التمتّع علی نحو الإجمال كالتالی: الأوّل: عمرة التمتّع ویجب فیها الإحرام من المیقات، الطواف حول الكعبة المعظّمة سبعة أشواط، ركعتا صلاة الطواف عند مقام إبراهیم، السعی بین الصفا والمروة، التقصیر. الثانی: حجّ التمتّع عبارة عن الأعمال التالیة: الإحرام، الوقوف فی عرفات، الوقوف فی المشعر الحرام، الإفاضة إلی منی ذبح الأضحیة، التقصیر، الطواف، الإتیان بركعتی صلاة الطواف، السعی، طواف النساء، ركعتا صلاة الطواف، المبیت، رمی الجمار... الشیخ الوحید: یتألّف هذا الحجّ من عبادتین تسمی أولاهما بالعمرة والثانیة بالحج «۴» إلی آخر المتن المذكور عن السیّد الخوئی قدس سره.

لزوم نیة نوع الحج

فی التحریر م ۱: یشترط فی حجّ التمتّع أمور: أحدها النیّة، أیقصد الإتیان بهذا النوع من الحجّ حین الشروع فی إحرام العمرة فلو لم ینوه أو نوی غیره أو تردّد فی نیّته بینه وبین غیره لم یصح. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۵۳ السید الخامنئی: الشرط الأوّل: النیّة، وهی قصد الإتیان بهذا النوع من الحجّ حین الشروع فی إحرام العمرة وإلّا فلا یصحّ «۱». السیّد الخوئی: یشترط فی حجّ التمتّع أمور: ۱- النیّة بأن یقصد الإتیان بحجّ التمتّع بعنوانه فلو نوی غیره أو تردّد فی نیّته لم یصحّ حجّه «۲». السیّد السیستانی: نفس المتن المذكور «۳». السیّد الگلپایگانی: شروط صحّة حجّ التمتّع ستّة، الأولی النیّة، عند إحرامه من المیقات ویكفی فیها أن یكون حال إحرامه من المیقات ناویاً لحجّ التمتّع تفصیلًا أو إجمالًا وذلك بأن یكون ناویاً علی أن یأتی بها علی طبق ما فی الرسالة التی بیده أو ما یعلّمه المعلّم الذی یطمئنّ إلیه ویقطع بصحّة تعلیمه. «۴». السیّد الشبیری: یجب فی إحرام الحجّ ما كان واجباً فی إحرام عمرة التمتّع وهو الغسل- لبس ثوبی الإحرام علی المشهور- وقوع الإحرام عقیب الصلوة- النیّة- التلبیة «۵». *** الشیخ البهجة: یشترط فی حجّ التمتّع أمور: ۱- النیّة بأن یقصد الإتیان بحجّ التمتّع بعنوانه فلو نوی غیره أو تردّد فی نیّته لم یصحّ حجّه «۶». وهذا هو المتن الذی ذكرناه عن السیّد الخوئی قدس سره. الشیخ التبریزی: نفس المتن المذكور عن السیّد الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: أفعال حجّ التمتّع، الأوّل: الإحرام إلی قوله مدّظلّه: وینوی الإحرام لحجّ التمتّع لوجوبه قربة إلی اللّه تعالی «۸». الشیخ الفاضل: ۱- أحدها النیّة، أیقصد الإتیان بهذا النوع من الحجّ حین الشروع فی إحرام العمرة فلو لم ینوه أو نوی غیره أو تردّد فی نیّته بینه وبین غیره لم یصح «۹». وهذا هو المتن المنقول عن الإمام قدس سره. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۵۴ الشیخ المكارم: الأوّل الإحرام من مكّة المكرّمة «۱». الشیخ الوحید: الأوّل من واجبات الحجّ الإحرام، وقال- یتحد إحرام الحجّ مع إحرام العمرة فی كیفیّته وواجباته ومحرّماته، والاختلاف بینهما إنّما هو فی النیّة فقط «۲». وقال مدّظله: یعتبر فی النیة أمور، الثالث من الأمور: تعیین أن الإحرام للعمرة بخصوصیّتها أو للحجّ بخصوصیته ككونه تمتّعاً أو قراناً أو إفراداً... «۳».

من الشرائط وقوع العمرة والحجّ فی أشهر الحج

فی التحریر م ۱: (ثانیهما) أن یكون مجموع عمرته وحجّه فی أشهر الحجّ... وأشهر الحجّ شوّال وذوالقعدة وذوالحجّة بتمامه علی الأصح. السیّد الخوئی: أن یكون مجموع العمرة والحجّ فی أشهر الحجّ... «۴» السیّد السیستانی: نفس المتن المذكور «۵». السید الخامنئی: الشرط الثانی: أن یكون مجموع عمرته وحجّه فی أشهر الحجّ «۶». السیّد الشبیری: زمان عمرة التمتّع أشهر الحجّ، وهی شوّال

وذوالقعدة وذوالحجّة «۷». *** الشیخ البهجة: الثانی: أن یکون مجموع العمرة والحجّ فی أشهر الحجّ فلو أتی بجزء من العمرة قبل دخول شوّال لم تصحّ العمرة «۸». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور وهو المتن الذی ذکرناه عن السیّد الخوئی قدس سره. الشیخ الصافی: الثانی الإتیان بالعمرة والحجّ معاً فی أشهر الحجّ وهی شوّال وذوالقعدة وذو الحجّة فی عام واحد «۹». الشیخ الفاضل: ثانیهما: أن یکون مجموع عمرته وحجّه فی أشهر الحجّ فلو أتی بعمرته أو بعضها فی غیرها لم یجز له أن یتمتّع بها وأشهر الحجّ شوّال وذوالقعدة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۵۵ وذوالحجّة بتمامه علی الأصح «۱». الشیخ المکارم: یجب أن تقع العمرة والحجّ کلاهما فی أشهر الحجّ وعلی هذا إذا وقعت العمرة کلّها أو قسم منها قبل شهر شوّال لم یکف «۲». الشیخ الوحید: الثانی أن یکون مجموع العمرة والحجّ فی أشهر الحجّ فلو أتی بجزء من العمرة قبل دخول شوّال لم تصحّ العمرة «۳».

من الشرائط وقوعها فی سنة واحدة

فی التحریر م ۱، (ثالثها) أن یکون الحجّ والعمرة فی سنة واحدة... السیّد السیستانی: أن یکون الحجّ والعمرة فی سنة واحدة... «۴» السید الشبیری: یشترط أداء عمرة التمتّع وحجّه فی عام واحد علی المشهور «۵». السیّد الخامنئی: الشرط الثالث: أن یکون کل من الحجّ والعمرة فی سنة واحدة «۶». السید الگلپایگانی: الثالث: وقوع حجّ التمتّع وعمرته فی عام واحد «۷». السیّد الخوئی: الثالث: أن یکون الحجّ والعمرة فی سنة واحدة... «۸». *** الشیخ البهجة: أن یکون الحجّ والعمرة فی سنة واحدة «۹». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السیّد الخوئی قدس سره «۱۰». الشیخ الصافی: الثالث: وقوع حجّ التمتّع وعمرته فی عام واحد «۱۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر مضافاً إلی قوله مدّظلّه: أیفیأشهر الحجّ من سنة واحدة «۱۲». الشیخ المکارم: یجب أن یأتی بعمرة التمتّع وحجّه فی سنة واحدة «۱۳». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۵۶ الشیخ النوری: نفس المتن المذکور. «۱». الشیخ الوحید: نفس المتن «۲».

من الشرائط أن یکون إحرامه من بطن مکة

فی التحریر م ۱: (رابعها) أن یکون إحرام حجّه من بطن مکّة مع الاختیار وأمّا عمرته فمحلّ إحرامها المواقیت الآتیة (المعروفة)... ولو أحرم من غیرها جهلًا أو نسیاناً وجب العود إلیها والتجدید مع الإمکان... «۳». وفی مناسک الفارسی: محلّ إحرام الحجّ مدینة مکّة المکرّمة أیّ موضع منها وإن کانت فی المحلّات الجدیدة «۴». السیّد الخوئی: الرابع: أن یکون إحرام حجّه من نفس مکّة مع الاختیار وأفضل مواضعه المقام «۵». وفی ص ۱۵۴، م ۳۶۱: للمکلّف أن یحرم للحجّ من مکّة القدیمة من أیّ موضع شاء... وفی ص ۲۹۰ من الطبع ۱۱: لابدّ من الإحرام فی الموضع المتیقّن أنّه مکّة. أقول: هذه الجملة فی الجواب منه طاب ثراه عن الاستفتاء فی سنة ۱۴۰۶ ه. ق. وفی المناسک الطبع ۲۱، الصفحة ۲۷۵: جواز الإحرام من المحلات الجدیدة غیر بعید لکن الاحتیاط أن یکون الإحرام من مکّة القدیمة. السیّد السیستانی: المحلّات المستحدثة إذا عدّت جزءاً من المدینة المقدّسة فی العصر الحاضر جاز الإحرام منها علی الأظهر. «۶» السیّد الشبیری: الأظهر جواز الإحرام من جمیع مواضع مکّة المکرّمة بما فیها من الأحیاء الملحقة بها حدیثاً والتی تعدّ منها عرفاً «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۵۷ السیّد الخامنئی: یصحّ الإحرام للحجّ فی أیّ مکان من مکّة المکرمة حتّی القسم المحدث منها «۱». السیّد الگلپایگانی: لو صدق عنوان مکّة علی المحلّات الجدیدة عرفاً صحّ الإحرام منها لحجّ التمتّع وقصد الإقامة فیها «۲».. *** الشیخ البهجة: للمکلّف أن یحرم للحجّ من مکّة القدیمة علی الأحوط من أیموضع شاء ویستحب الإحرام من المسجد الحرام «۳». الشیخ التبریزی: الأحوط أن یحرم لحجّ التمتّع من مکّة القدیمة «۴». الشیخ الصافی: وعلی المتمتّع أن یحرم من مکّة «۵»، وفی مناسک الفارسی: الاحتیاط الوجوبی أن یکون الإحرام من مکّة القدیمة «۶». الشیخ الفاضل: محلّ إحرام حجّ التمتّع بلد مکّة المقدّسة ویصحّ الإحرام من المحلّات المستحدثة إذا عدّت عرفاً من مکّة المکرّمة وإن کانت الفاصلة بینها والمسجد الحرام کثیراً «۷». الشیخ المکارم:

ولا فرق بین محلاتها ومناطقها المختلفة فلا إشکال فی أن یقصد الإحرام للحجّ من منزله أو من المسجد الحرام أو حتّی من أزقّة مکّة وأسواقها وشوارعها «۸». وفی المناسک الفارسیة: لا فرق بین مکّة القدیم والجدید حتّی المحلّات التی قربت من منی وعرفات «۹». الشیخ الوحید: والظاهر عدم الاقتصار علی مکّة القدیمة المحدودة فی النص بذی طوی وعقبة المدنیین وإن کان أحوط «۱۰». الشیخ النوری: حتّی من مکّة الجدیدة من أیّ موضع شاء «۱۱».

الشرائط فی حجّ التمتّع

فی التحریر م ۱، خامسها: أن یکون مجموع العمرة والحجّ من واحد وعن واحد.... السیّد الگلپایگانی: السادس: أن تکون العمرة والحجّ من واحد عن واحد... «۱». السیّد الخوئی: أن یؤدّی مجموع عمرته وحجّه شخص واحد عن شخص واحد «۲». السیّد السیستانی: نفس المتن المذکور «۳». السیّد الخامنئی: الشرط الرابع: أن یکون مجموع العمرة والحج من شخص واحد وعن شخص واحد «۴». *** الشیخ البهجة: نفس المتن من السیّد الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۶». الشیخ الصافی: السادس: أن تکون العمرة والحجّ من واحد عن واحد «۷». الشیخ الفاضل: متن التحریر. الشیخ المکارم: الخامس: إذا کانت النیابة لحجّ التمتّع وجب أن یؤتی بالعمرة والحجّ کلیهما بواسطة شخص واحد وعلی هذا لو أتی شخص بالعمرة وأتی شخص آخر بالحجّ لم یکف «۸». الشیخ النوری: المتن المذکور «۹». الشیخ الوحید: المتن «۱۰».

عدم جواز الخروج من مکّة بعد العمرة

فی التحریر م ۲: الأحوط أن لا یخرج من مکّة بعد الإحلال عن عمرة التمتّع بلا حاجة ولو عرضته حاجة فالأحوط أن یحرم للحجّ من مکّة ویخرج لحاجته ویرجع محرماً لأعمال الحجّ لکن لو خرج من غیر حاجة ومن غیر إحرام ثم رجع وأحرم وحجّ صحّ حجّه. السیّد الگلپایگانی: المتن إلی قوله قدس سره: إلّاأن یکون الخروج مع الإحرام حرجیاً علیه فیجوز له الخروج بلا إحرام «۱». السیّد الخوئی: ولا یجوز له الخروج من مکّة لغیر الحجّ إلّاأن یکون خروجه لحاجة ولم یخف فوت أعمال الحجّ فیجب والحالة هذه أن یحرم للحجّ من مکّة ویخرج لحاجته ثمّ یلزمه أن یرجع إلی مکّة بذلک الإحرام... «۲» وقال فی مسألة ۱۵۳: المحرّم من الخروج عن مکّة بعد العمرة إنّما هو الخروج عنها إلی محلّ آخر ولا بأس بالخروج إلی أطرافها وتوابعها وعلیه فلا بأس للحاجّ أن یکون منزله خارج البلد فیرجع إلی منزله أثناء العمرة أو بعد الفراغ منها. السیّد السیستانی: المتن من الخوئی إلی قوله: إلّاأن یکون خروجه لحاجة، وإن لم تکن ضروریة ولم یخف فوات أعمال الحجّ وفی هذه الحالة إذا علم أنّه یتمکّن من الرجوع إلی مکّة والإحرام منها للحجّ فالأظهر جواز خروجه محلًا... «۳». السیّد الشبیری: لا یجوز الخروج من مکّة وحوالیها بعد التحلّل من عمرة التمتّع وقبل الإحرام للحجّ... ولو کان الخروج مع الإحرام حرجیاً علیه جاز له الخروج بدونه أیضاً «۴». السیّد الخامنئی: خروج از مکّه مکرّمه بعد از عمره تمتّع و قبل از اعمال حج برای کسی که مطمئن است که می‌تواند برای انجام حج تمتع به مکّه برگردد جایز است. هر چند احتیاط مستحب آن است که از مکّه مکرّمه خارج نشود. مگر برای نیاز و کار ضروری. کما اینکه در این صورت بنابر احتیاط باید ابتدا در مکّه برای حج محرم شود و بعد خارج شود. و اگر محرم شدن برای او مشقّت داشته باشد، جایز است برای انجام کار خود بدون احرام خارج شود. و افرادی که قصد عمل به این احتیاط را دارند و ناچار هستند یک یا چند مرتبه به مکّه وارد و از آن خارج شوند مانند خدمه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۶۰ کاروان‌ها، می‌توانند برای ورود به مکّه مکرّمه، اوّل عمره مفرده انجام دهند و عمره‌تمتّع را به تأخیر بیندازند تا زمانی که بتوانند در آن وقت عمره تمتّع را قبل از اعمال حج به‌جا آورند، در این صورت باید از میقات برای عمره تمتّع محرم شوند و هنگامی که از عمره تمتّع فارغ شدند از مکّه برای حج محرم شوند. «۱» *** الشیخ البهجة: فی مسألة ۱۵۳: أمّا إذا کان یستطیع الخروج والعود وأدرک الحجّ أو أن یحرم للحج ویخرج بذلک الإحرام ثمّ یعود وقت الأعمال فیجوز له الخروج

والميزان فی جواز الخروج وعدمه عدم تفويته للحجّ وتفويته له «۲». الشيخ التبريزی: لا يخرج من مكّة مطلقاً إلّالعذر وعلی تقديره فيخرج محرماً بإحرام الحجّ «۳» وقال: إذا خرج الحاج من مكّة إلی منی أو عرفات بغير إحرام ورجع إلی مكّة يفعل ذلك عدّة مرّات لا يترتّب عليه إلّاالإثم فقط «۴». الشيخ الصافی: لا يجوز الخروج من مكّة بعد عمرة التمتّع علی الأحوط إلّافی صورة الضرورة فيخرج محرماً بالحجّ إلّاأن يكون الإحرام له حرجياً فيجوز الخروج بلا إحرام «۵». الشيخ الفاضل: لا مانع من خروج المتمتّع من مكّة إذا كان مطمئناً برجوعه إلی مكّة لإتيان الحجّ فی نفس الشهر الذی أتی بعمرته، وعلی هذا لا مانع من خروج عوامل الحجّ وساير الأفراد إلی جدّة وعرفات ومنی وغار ثور فی نفس الشهر الذی أتی بعمرة التمتّع «۶». الشيخ المكارم: الأحوط وجوباً أن لا يخرج بعد الإتيان بعمرة التمتّع من مكّة المكرّمة إلی أن يأتی بالحجّ... عدم جواز الخروج من مكّة لمن أتی بعمرة التمتّع يختصّ بالذهاب إلی النقاط البعيدة وأمّا الخروج إلی المناطق القريبة مثل الخروج إلی فرسخ أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۶۱ فرسخين ومن كان منزله خارج مكّة جاز له الخروج إلی منزله «۱» (مع التلخيص) وفی ص ۱۷۵: يجوز لخدمة القوافل وغيرهم أن يخرجوا من مكّة بعد عمرة التمتّع إلی جدّة والمدينة المنوّرة وغيرها بشرط أن يطمئنّوا إلی أنّهم يعودون فی الوقت المناسب إلی مكّة لأداء مناسك الحجّ... فراجع. الشيخ الوحيد: لا يجوز له الخروج من مكّة لغير الحجّ إلّاأن يكون خروجه لحاجة ولم يخف فوات الحجّ وفی هذه الحالة يجب أن يحرم للحجّ من مكّة ويخرج لحاجته... المحرم من الخروج عن مكّة إنّما الخروج عمّا يصدق عليه أنّه من محلات مكّة وإن لم يكن من مكّة القديمة فلا يضرّ الخروج إلی المحلات المستحدثة ما لم تكن خارجة عن الحرم «۲». الشيخ النوری: يجوز له الخروج من مكّة إذا كان مطمئناً بعدم فوات أعمال الحجّ «۳».

لو رجع فی شهر آخر

العروة م ۲: المشهور أنّه لا يجوز الخروج من مكّة بعد الإحلال من عمرة التمتّع قبل أن يأتی بالحجّ وإنّه إذا أراد ذلك عليه أن يحرم بالحجّ فيخرج محرماً به وإن خرج محلًا ورجع بعد شهر فعليه أن يحرم بالعمرة، وذلك لجملة من الأخبار الدالّة علی أنّه مرتهن ومحتبس بالحجّ والدالّة علی أنّه لو خرج محلًا فإن رجع فی شهره دخل محلًا وإن رجع فی غير شهره دخل محرماً، والأقوی عدم حرمة الخروج وجوازه محلًا حملًا للأخبار علی الكراهيّة... وعلی أیّ حال إذا ترك الإحرام مع الدخول فی شهر آخر ولو قلنا بحرمته لا يكون موجباً لبطلان عمرته السابقة فيصح حجّه بعدها «۴». السيّد الإمام: المتن إلی قول الماتن (والأقوی عدم حرمة الخروج)، قال الإمام: الأحوط عدم الخروج بلا حاجة ومعها يخرج محرماً بالحجّ علی الأحوط ويرجع محرماً لأعمال الحجّ... وقال قدس سره فی حاشيته الثانية: ولهذا (الإشارة إلی أن النهی فی الأخبار آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۶۲ إرشادی) لا يبعد المصير إلی قول الماتن لكن لا يترك الاحتياط المتقدم مع ذلك... وقال فی حاشيته الثالثة: والأحوط أن يأتی بها بقصد ما فی الذمّة- يعنی العمرة الثانية-. السيّد الخوئی: إذا خرج من مكّة بعد الفراغ من أعمال العمرة من دون إحرام وتجاوز المواقيت ففيه صورتان، الأولی أن يكون رجوعه قبل مضیّ شهر عمرته ففی هذه الصورة يلزمه الرجوع إلی مكّة بدون إحرام فيحرم منها للحجّ، الثانية: أن يكون رجوعه بعد مضیّ شهر عمرته ففی هذه الصورة تلزمه إعادة العمرة «۱». السيّد الگلپايگانی: متن العروة إلی جملة: (والأقوی عدم حرمة الخروج وجوازه محلًا) قال المحشی قدس سره: هذا علی فرض الحاجة وأمّا مع عدم الحاجة فالأقوی الحرمة... ولكنّه طاب ثراه وافق المتن فی جملة: إذا ترك الإحرام مع الدخول فی شهر آخر لا يكون موجباً لبطلان عمرته السابقة فيصحّ حجّه بعدها... السيّد السيستانی: نفس المتن المذكور من السيّد الخوئی قدس سره «۲». السيّد الشبيری: من خرج من مكّة بعد الفراغ من عمرة التمتّع عالماً بالحرمة عامداً ومن دون حاجة بطلت عمرته ولو خرج جاهلًا أو ساهياً لا يضرّ الخروج بعمرته «۳». السيّدالخامنئی: اگر بعد از انجام عمره تمتع از شهر مكّه بدون احرام خارج شود، پس اگر در همان ماهی كه عمره انجام داده به مكّه برگردد، نياز به تجديد احرام برای ورود به شهر مكّه ندارد، امّا اگر در ماه بعد از ماه انجام عمره به مكّه برگردد، مثل اينكه عمره را در ذی‌القعده انجام دهد و خارج شود، و در ماه

ذی‌الحجّه به مکّه برگردد، واجب است با احرام جدید برای عمره جهت دخول مکّه محرم شود، و عمره تمتّع وی که متّصل به حج می‌شود همین عمره تمتّع دوّم خواهد بود. «۴» *** الشیخ البهجة: إذا خرج من مکّة بعد الفراغ من أعمال العمرة من دون إحرام وتجاوز المواقیت إلی قوله مدّظلّه: الثانیة أن یکون رجوعه بعد مضی شهر عمرته ففی هذه الصورة تلزمه إعادة العمرة وفی هذه الصورة لا یترتّب حکم عمرة التمتّع علی العمرة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۶۳ السابقة واحتیاجها لطواف النساء موافق للإحتیاط «۱». الشیخ التبریزی: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الصافی: السؤال: أتی بعمرة التمتّع فی شهر ذی‌القعدة وخرج إلی جدّة فی شهر ذی‌الحجّة ثمّ رجع إلی مکّة وأحرم لحجّ التمتّع فهل یصحّ هذا الحجّ أصیلًا کان أو نائباً خرج عامداً أو جاهلًا؟ الجواب: صحّ حجّه فی الفرض سواء کان أصیلًا أو نائباً وإن کان آثماً فی خروجه عن مکّة من غیر عذر «۳». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی قول الماتن: ولکن لو خرج من غیر حاجة ومن غیر إحرام ثمّ رجع وأحرم وحجّ صحّ حجّه. قال المحشّی مدّظلّه: إذا کان رجوعه فی غیر شهر خروجه فیجب أن یحرم ثانیاً لعمرة التمتّع وإلا فصحّة حجّه بعنوان التمتّع مشکلة بل ممنوعة «۴». الشیخ المکارم: إذا خرج من مکّة بعد عمرة التمتّع فإن عاد فی نفس الشهر لم یجب علیه الإحرام وأمّا إذا دخل مکّة فی الشهر اللاحق وجب أن یحرم ویأتی بالعمرة مرّة ثانیة وتعدّ هذه العمرة عمرته الثانیة والأحوط أن یأتی لعمرته السابقة بطواف النساء «۵». الشیخ الوحید: نفس المتن المنقول من السیّد الخوئی قدس سره «۶». الشیخ النوری: إذا فرغ المکلّف من أعمال عمرة التمتّع وجب علیه الإتیان بأعمال الحجّ ویجوز له الخروج من مکّة لغیر الحجّ إذا کان مطمئناً بعدم فوات أعمال الحجّ «۷». أیضاً الشیخ البهجة: بطلان العمرة فی صورة خروجه من مکّة محلًا غیر معلوم سواء خرج عالماً أو جاهلًا أو ناسیاً، نعم الأحوط أن یأتی بعمرة مفردة بعد أن فرغ من حجّه لإحتمال صیرورة حجّه حجّ إفراد «۸». الشیخ الصافی: همان عمره تمتّع که بجا آورده کافی است هر چند عصیاناً خارج آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۶۴ شده باشد «۱» چه اصل باشد یا نائب جهلًا خارج شده یا عمداً. الشیخ التبریزی: س:... فهل تبطل عمرته السابقة لو رجع فی شهر آخر؟ ج: لا تبطل «۲».

وقت إحرام الحج

فی التحریر م ۳: وقت الإحرام للحجّ موسع فیجوز التأخیر إلی وقت یدرک وقوف الاختیاری من عرفة ولا یجوز التأخیر عنه ویستحب الإحرام یوم الترویة بل هو أحوط. السیّد الگلپایگانی: وأمّا المتمتّع فیکون أوّل وقت إحرامه بعد فراغه من مناسک عمرته ویمتدّ إلی الیوم التاسع من ذی الحجّة «۳». السیّد الخوئی: وأفضل أوقاته یوم الترویة ویجوز التقدیم علیه بثلاثة أیّام ولا سیّما بالنسبة إلی الشیخ الکبیر والمریض إن خافا من الزحام... «۴». السیّد السیستانی: المتن المذکور إلی قوله مدّظلّه: ویجوز التقدیم فی غیر ما ذکر أیضاً بثلاثة أیّام بل أکثر علی الأظهر «۵». السیّد الخامنئی: وأفضل أوقاته عند الزوال من یوم الترویة ویجوز الإحرام قبله للشیخ والمریض إن خافا من الزحام... «۶». السیّد الشبیری: فالأفضل الإحرام یوم الترویة بل الأحوط استحباباً ذلک ویجوز تأخیره عن یوم الترویة إلی زمان یمکن معه الإحرام وإدراک‌الوقوف الإختیاری بعرفة «۷». *** الشیخ البهجة: الإحرام ووقته موسع وأفضل أوقاته یوم الترویة ویجوز التقدیم علیه بالنسبة إلی الشیخ الکبیر والمریض... «۸». الشیخ التبریزی: نفس المتن المنقول من السیّد الخوئی قدس سره «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۶۵ الشیخ الصافی: وأمّا المتمتّع فیکون أوّل وقت إحرامه من ثلاثة أیّام قبل یوم الترویة ثم عند وقت الإحرام إلی یوم التاسع من ذی الحجّة وهو الیوم الوقوف بعرفة «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۲». الشیخ المکارم: أفضل وقت للإحرام للحجّ هو الیوم الثامن من شهر ذی‌الحجّة ولکن یجوز الإحرام قبل ذلک بثلاثة أیّام أیضاً والذهاب إلی منی حتی یذهب من هناک إلی عرفات، خاصة الشیوخ والمرضی إذا خافوا من الزحام فإنّه یجوز لهم أن یتحرّکوا قبل هذا أیضاً «۳». الشیخ النوری: نفس المتن من السیّد الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الوحید: المتن من السیّد الخوئی قدس سره إلّافی قوله دام ظلّه: والأحوط عدم التقدیم أکثر من ثلاثة أیّام لغیرهما «۵».

نسیان الإحرام فی حجّ التمتّع

فی التحریر، م ۴: لو نسی الإحرام وخرج إلی عرفات وجب الرجوع للإحرام من مکّة ولو لم یتمکّن لضیق الوقت أو عذر أحرم من موضعه ولو لم یتذکّر إلی تمام الأعمال صحّ حجّه والجاهل بالحکم فی حکم الناسی ولو تعمّد ترک الإحرام إلی زمان فوت الوقوف بعرفة ومشعر بطل حجّه. السیّد الگلپایگانی: ولو نسی الإحرام من مکّة المکرّمة حتّی خرج إلی منی أو عرفات ثمّ تذکّر یجب علیه الرجوع إلی مکّة لأجل الإحرام منها وکذا لو ترک الإحرام جهلًا ولو ضاق علیه وقت الوقوف أو کان رجوعه متعذراً فالأحوط أن یرجع إلی جهة مکّة بقدر ما یتمکّن فإن لم یقدر أن یرجع أصلًا یحرم من مکانه أمّا لو ترک الإحرام عمداً إلی أن فاته وقت الوقوفین بطل حجّه... «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۶۶ السیّد الخوئی: من ترک الإحرام نسیاناً أو جهلًا بالحکم إلی أن خرج من مکّة ثمّ تذکّر أو علم بالحکم وجب علیه الرجوع إلی مکّة ولو من عرفات والإحرام منها فإن لم یتمکّن من الرجوع لضیق الوقت أو لعذر آخر یحرم من الموضع الذی هو فیه، وکذا بعد الوقوف بعرفات، ولو لم یتذکّر ولم یعلم بالحکم إلی أن فرغ من الحجّ صحّ حجّه ومن ترک الإحرام عالماً عامداً لزمه التدارک فإن لم یتمکّن منه قبل الوقوف بعرفات فسد حجّه ولزمه الإعادة من قابل «۱». السیّد السیستانی: نفس المتن مع إضافة قوله مدّ ظلّه فی آخر الفرع: ولو تداراکه قبل أن یفوته الوقوف الرکنی لم یفسد وإن کان آثماً «۲». السیّد الشبیری: لو أخّر الإحرام للحجّ من دون عذر إلی زمان لا یمکن إدراک الوقوف الإختیاری بعرفات بطل حجّه ولو أخّر الإحرام جاهلًا أو ناسیاً ففیها صور: الرابع، لو التفت إلیه بعد الحلق أو التقصیر أو بعد الفراغ من المناسک کلّها صحّ حجّه ولا شیء علیه «۳». السیّدالخامنئی: من نسی الإحرام حتّی خرج إلی منی وعرفات وجب علیه الرجوع إلی مکّة والإحرام منها فإن لم یتمکّن لضیق الوقت أو لعذر آخر أحرم من مکانه وصحّ حجّه والظاهر إلحاق الجاهل بالناسی، ومن نسی الإحرام إلی أن أنهی أعمال الحجّ صحّ حجّه ویلحق الجاهل بالحکم بالناسی، ومن ترک الإحرام عالماً عامداً إلی أن فاته الوقوف بعرفات والمشعر بطل حجّه «۴». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السیّد الخوئی قدس سره مع إضافة قوله مدّ ظلّه فی الترک العمدی: وفی صورة التدارک إذا لم یدرک الوقوف الإختیاری والاضطراری فی عرفة فسد حجّه ولزمته الإعادة من قابل «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن من السیّد الخوئی قدس سره فی الفرعین، أعنی صورة الترک العذری والعمدی «۶». الشیخ الصافی: من ترک الإحرام من المیقات جهلًا منه أو نسیاناً أو کان لا یرید آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۶۷ النسک فتجاوز المیقات ثمّ بداله أن یدخل مکّة أو یحجّ وجب علیه الذهاب إلی المیقات مع التمکّن وإن لم یمکن أحرم من محلّه وصحّت عمرته، وأمّا إن ترک الإحرام متعمداً ثمّ تعذّر علیه الذهاب إلی المیقات ففی المسألة ثلاث صور، الأولی أن یکون قاصداً مکّة بدون النسک فیکون آثماً ولا قضاء علیه، الثانیة: أن یکون عازماً علی العمرة المفردة فیکفیه الإحرام من أدنی الحلّ وإن کان آثماً، الثالثة: أن یکون عازماً علی الحجّ فیجب علیه الإحرام من المیقات وإن لم یمکنه الذهاب إلی المیقات فالأقوی بطلان عمرته أو حجّه «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر. «۲» الشیخ المکارم: إذا اجتاز المیقات من دون إحرام عالماً عامداً وجب أن یعود إلی المیقات ویحرم منه وإن لم یمکنه ذلک بطل حجّه وإذا لم یحرم من المیقات جهلًا أو نسیاناً وجب عند التذکّر أن یحرم من مکانه إذا کان خارج الحرم، وإن کان فی الحرم خرج إلی خارج الحرم مثل التنعیم وأحرم وإن لم یکن، أحرم من مکانه «۳». الشیخ الوحید: إذا ترک المکلّف المرید للنسک الإحرام من المیقات عن علم وعمد وتجاوز المیقات وجب علیه الرجوع وإن لم یتمکّن من الرجوع لضیق الوقت أو لعذر آخر ولم یکن أمامه میقات آخر وجب علیه الإتیان بالحجّ فی السنة القادمة إن کان مستطیعاً وإلّا فلا ومن ترک الإحرام عن نسیان أو إغماء أو ما شاکل ذلک أو ترکه عن جهل بالحکم أو جهل بالمیقات فللمسألة صور أربع... «۴»

جواز العدول إلی الإفراد

فى التحرير، م ۵: لا يجوز لمن وظيفته التمتّع أن يعدل إلى غيره من القسمين الأخيرين اختياراً نعم لو ضاق وقته عن إتمام العمرة وإدراك الحجّ جاز له نقل النيّة إلى آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۱۶۸ الإفراد ويأتى بالعمرة بعد الحجّ وحد الضيق خوف فوات الاختيارى من وقوف عرفة على الأصح.... السيّد الخوئى: من كان وظيفته حجّ التمتّع لم يجز له العدول إلى غيره من إفراد أو قران ويستثنى من ذلك من دخل فى عمرة التمتّع ثمّ ضاق وقته فلم يتمكّن من إتمامها وإدراك الحجّ فإنّه ينقل نيّته إلى حجّ الإفراد ويأتى بالعمرة المفردة بعد الحجّ، وحدّ الضيق المسوّغ لذلك خوف فوت الركن من الوقوف الاختيارى فى عرفات «۱». السيّد السيستانى: المتن المذكور من السيّد الخوئى قدس سره إلى قوله دام ظلّه: وفى حدّ الضيق المسوّغ لذلك خلاف والأظهر وجوب العدول لو لم يتمكّن من إتمام أعمال العمرة قبل زوال الشمس من يوم عرفة وأمّا جواز العدول لو تمكّن من إتمامها قبل ذلك فى يوم التروية أو بعده فلا يخلو من إشكال «۲». السيّد الگلپايگانى: المتن المنقول من التحرير وهو المأخوذ من العروة إلى قول السيّد طاب ثراه: واختلفوا فيه على أقوال، أحدها: خوف فوات الاختيارى من وقوف عرفة، الثانى: فوات الركن من الوقوف الاختيارى وهو المسمى منه... إلى قوله طاب ثراه: والأقوى أحد القولين الأولين... إلى قوله: والقدر المسلّم من جواز العدول صورة عدم إمكان إدراك الحجّ واللازم إدراك الاختيارى من الوقوف... إلى قوله: ومقتضى مرفوع سهل وخبر محمّد بن سرد كفاية إدراك مسمّى الوقوف الاختيارى «۳». السيّد الشبيرى: لا يجوز لمن فرضه التمتّع أن يؤخّر الإحرام لعمرة التمتّع إلى ضيق الوقت والمراد لضيق الوقت التأخير إلى زمان يخاف منه عدم إدراك عرفات إلى غروب الشمس من اليوم التاسع... إلى آخر الفرع «۴» نعم لو سافر إلى الحجّ ثمّ ضاق وقته عن عمرة التمتّع وكان تأخيره عن عذر تبدّل فرضه إلى حجّ الإفراد فيجب أن يأتى بحجّ الإفراد وعمرة مفردة بعده ويجزيه عن حجّة الإسلام. *** آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۱۶۹ الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول من السيّد الخوئى قدس سره «۱». الشيخ التبريزى: نفس المتن «۲». الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى قوله دام ظلّه: وحد ضيق الوقت فوات الجزء الركنى من الوقوف المذكور «۳». الشيخ الوحيد: نفس المتن المنقول من السيّد الخوئى قدس سره «۴». الشيخ النورى: نفس المتن المذكور «۵».

عدم جواز العدول

فى التحرير، م ۶: لو علم من وظيفته التمتّع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدراك الحجّ قبل أن يدخل فى العمرة لا يبعد جواز العدول من الأوّل إلى الإفراد بل لو علم حال الإحرام بضيق الوقت جاز له الإحرام بحجّ الإفراد وإتيانه ثمّ إتيان عمرة مفردة بعده وتمّ حجّه وكفى عن حجّة الإسلام... السيّد الخوئى: إذا علم من وظيفته التمتّع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدراك الحجّ قبل أن يدخل فى العمرة لم يجز له العدول من الأوّل بل وجب عليه تأخير الحجّ إلى السنة القادمة «۶». السيّد السيستانى: من كان فرضه حجّ التمتّع إذا علم قبل أن يحرم للعمرة ضيق الوقت عن إتمامها قبل زوال الشمس من يوم عرفة لم يجزئه العدول إلى حجّ الإفراد أو القران بل يجب عليه الإتيان بحجّ التمتّع بعد ذلك إذا كان الحجّ مستقراً عليه «۷». السيد الگلپايگانى: ولو علم من وظيفته التمتّع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدارك الحجّ قبل أن يدخل فى العمرة هل يجوز له العدول من الأوّل إلى الإفراد، فيه إشكال وإن كان غير بعيد «۸». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۱۷۰ السيّد الشبيرى: مرّ كلامه فى الفرع السابق فراجع. *** الشيخ البهجة: إذا علم من وظيفته التمتّع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدراك الحجّ قبل أن يدخل فى العمرة لم يجز له العدول من الأوّل بل وجبت عليه تأخير الحجّ إلى السنة القادمة «۱». الشيخ التبريزى: نفس المتن المنقول من السيّد الخوئى قدس سره «۲». الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير إلّاما علّقه الشيخ دام ظلّه على جملة: (لا يبعد جواز العدول من الأوّل إلى الإفراد) بقوله: محلّ إشكال بل عدم الجواز غير بعيد «۳». الشيخ النورى: المتن المنقول من السيّد الخوئى قدس سره «۴» الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد طاب ثراه «۵».

إذا ضاق وقت الحائض عن الطّهر

فی التحریر م ۷: الحائض أو النفساء إذا ضاق وقتها عن الطهر وإتمام العمرة یجب علیها العدول إلی الإفراد والإتمام ثمّ الإتیان بعمرة بعد الحجّ... السیّد الگلپایگانی: الأحوط للحائض وإن کانت متیقّنة بعدم الطهر فی وقته أن تقصد الإحرام الذی هو واجب فی حقها... «۶». السیّد الخوئی: وإن لم یسع الوقت فللمسألة صور، الأولی أن یکون حیضها عند إحرامها أو قبل أن تحرم ففی هذه الصورة ینقلب حجّها إلی الإفراد وبعد الفراغ من الحجّ تجب علیها العمرة المفردة إذا تمکّنت منها. الثانیة: أن یکون حیضها بعد الإحرام ففی هذه الصورة تتخیّر بین الإتیان بحجّ الإفراد وبین أن تأتی بأعمال عمرة التمتّع من دون طواف آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۷۱ فتسعی وتقصّر، ثم تحرم للحجّ وبعدما ترجع إلی مکّة بعد أعمال منی تقضی طواف العمرة قبل طواف الحجّ... «۱». السیّد السیستانی: المتن المذکور إلّاقوله مدّظله: الثانیة أن یکون حیضها بعد الإحرام (ففی هذه الصورة الأحوط أن تعدل إلی حجّ الإفراد أیضاً، کما فی الصورة الأولی وإن کان الظاهر أنّه یجوز لها الإبقاء علی عمرتها بأن تأتی بأعمالها...) «۲». السیّد الشبیری: س: ما حکم إمرأة أحرمت ولم تتمکّن من الطواف والصلاة بسبب الحیض أو النفاس وتخاف فوت إدراک الوقوف بعرفات إن صبرت حتّی تطهر؟ ج: لا یجب علیها الصبر والانتظار حتّی یحصل له الیأس من الطهر بل تسعی وتقصّر فإن طهرت فی الزمان المناسب طافت وصلّت ثمّ أحرمت للحجّ وإلّا أحرمت للحجّ وتقضی طوافها وصلاته قبل الخروج إلی منی أو بعده وقبل طواف الحجّ.... «۳». *** الشیخ البهجة: إذا لم یتمکّن المکلّف بحجّ التمتّع من إتیان عمرة التمتّع بسبب ضیق الوقت أو بسبب عروض الحیض بحیث لو انتظرت حتّی النقاء فاتها الوقوف بعرفة فعلی من کان وضعه بهذا النحو إذا کان قد أحرم لعمرة التمتّع أن یعدل بنیّة إحرامه إلی إحرام حجّ الإفراد، وإذا لم یکن قد أحرم أن یعمل احتیاطاً بوظیفة حجّ الإفراد من الإحرام من المیقات أو المنزل أیهما أقرب إلی مکّة وإلّا فلیحرم من مکّة «۴». الشیخ التبریزی: إذا حاضت المرأة فی عمرة التمتّع حال الإحرام أو بعده وقد وسع الوقت لأداء أعمالها صبرت إلی أن تطهر فتغتسل وتأتی بأعمالها، وإن لم یسع الوقت فللمسألة صورتان... إلی آخر ما ذکرناه عن السیّدالخوئی قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۶». الشیخ النوری: المتن المذکور من السیّد الخوئی قدس سره إلی قوله (الثانیة أن یکون حیضها بعد الإحرام) فإن الشیخ مدّظلّه علق علیه بقوله: والأظهر أنّ حکم هذه الصورة أیضاً حکم الصورة الأولی «۷». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السیّد الخوئی تقریباً إلی جملة: الثانیة أن یکون آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۷۲ حیضها بعد الإحرام ففی هذه الصورة وإن قیل تتخیّر بین الإتیان بحجّ الإفراد وبین أن تأتی بأعمال عمرة التمتّع، فقال الشیخ مدّ ظلّه: ولکن الأحوط وجوباً انقلاب حجّها إلی الإفراد «۱».

صورة حجّ الإفراد

فی التحریر، م ۸: صورة حجّ الإفراد کحجّ التمتّع إلّافی شیء واحد وهو أن الهدی واجب فی حجّ التمتّع ومستحبّ فی الإفراد. السیّد الخوئی: أمّا حجّ الإفراد فهو عمل مستقل فی نفسه واجب علی من یکون الفاصل بین منزله وبین المسجد الحرام أقل من ستة عشر فرسخاً... یفترق حجّ الإفراد عن حجّ التمتّع فی أمور: ۱- یعتبر إتصال العمرة بالحجّ فی حجّ التمتّع ولا یعتبر ذلک فی حجّ الإفراد. ۲- یجب النحر أو الذبح فی حجّ التمتّع ولا یعتبر فی حجّ الإفراد. ۳- لا یجوز تقدیم الطواف والسعی علی الوقوفین فی حجّ التمتّع مع الاختیار ویجوز ذلک فی حجّ الإفراد. ۴- إحرام حجّ التمتّع یکون بمکّة وإحرام حجّ الإفراد من أحد المواقیت. ۵- یجب تقدیم عمرة التمتّع علی حجّه ولا یعتبر ذلک فی حجّ الإفراد. ۶- لا یجوز بعد إحرام حجّ التمتّع الطواف المندوب علی الأحوط الوجوبی ویجوز ذلک فی حجّ الإفراد «۲». السیّد السیستانی: نفس المتن تقریباً «۳». السیّد الشبیری: ما یفترق به حجّ الإفراد عن حجّ التمتّع، إلیک جملة من الفوارق: ۱- میقات حجّ التمتّع مکّة المکرّمة بخلاف حجّ الإفراد فإنّه لغیر المکّی وما بحکمه أحد المواقیت المعروفة ۲- یجب الذبح أو الصیام فی حجّ التمتّع ولا یجب فی حجّ الإفراد نعم یستحب. ۳- یجوز اختیاراً فی حجّ الإفراد تقدیم طواف الزیارة والسعی علی الوقوفین ولا یجوز ذلک فی حجّ التمتّع. ۴- یحلّ الطیب فی حجّ الإفراد بعد الحلق أو التقصیر وإن لم یقدم طواف الزیارة

والسعی بخلاف حجّ التمتّع... «۴» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۷۳ السیّد الگلپایگانی: کیفیّة حجّ الإفراد وهی أن یحرم المکلّف للحجّ من المیقات أو من منزله إن کان دون المیقات إلی مکّة ثمّ یمضی إلی عرفات رأساً... إلی آخر ما فصّله طاب ثراه «۱». السیّد الخامئی: لا یختلف حجّ الإفراد عن حجّ التمتّع من ناحیة الصورة سوی أن الهدی واجب فی حجّ التمتّع ومستحبّ فی حجّ الإفراد «۲». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السیّد الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۴». الشیخ الصافی: المتن المشار إلیه من السیّد الگلپایگانی طاب ثراه «۵». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر. «۶» الشیخ النوری: المتن من السیّد الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الوحید: المتن من السیّد الخوئی قدس سره مع تغییر یسیر. (حذف جملة: والمشهور بین الفقهاء).

إشتراک العمرة المفردة مع عمرة التمتّع فی الأفعال

فی التحریر، م ۹: صورة العمرة المفردة کعمرة التمتّع إلّافی أمور، أحدها: أنّ فی عمرة التمتّع یتعیّن التقصیر ولا یجوز الحلق وفی العمرة المفردة تخیّر بینهما. ثانیها: أنّه لا یکون فی عمرة التمتّع طواف النساء وإن کان أحوط وفی العمرة المفردة یجب طواف النساء. ثالثها: میقات عمرة التمتّع أحد المواقیت الآتیة وفی میقات العمرة المفردة أدنی الحلّ وإن جاز فیها الإحرام من تلک المواقیت. السیّد الگلپایگانی: أفعال العمرة المفردة: ۱- النیّة ۲- الإحرام من أحد المواقیت التی یمر علیها والذی لا یمرّ علی المیقات فیحرم من بلده لو کان خارج حدود الحرم ولو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۷۴ کان المکلّف داخل حدود الحرم یحرم من حدود الحرم وهو المیقات السادس ۳- الطواف حول الکعبة الشریفة سبعاً وصلاة رکعتیه ۴- السعی بین الصفا والمروة ۵- الحلق أو التقصیر ۶- طواف النساء ورکعتیه «۱». السید الخوئی: تشترک العمرة المفردة مع عمرة التمتّع فی أعمالها وتفترق عنها فی أمور: ۱- العمرة المفردة یجب لها طواف النساء ولا یجب لعمرة التمتّع ۲- عمرة التمتّع لا تقع إلّافی أشهر الحجّ والمفردة تصحّ فی جمیع الشهور ۳- ینحصر الخروج عن الإحرام فی عمرة التمتّع بالتقصیر فقط ولکن فی العمرة المفردة قد یکون بالتقصیر وقد یکون بالحلق، ۴- یجب أن تقع عمرة التمتّع والحجّ فی سنة واحدة ولیس کذلک فی المفردة ۵- من جامع فی العمرة المفردة عالماً عامداً قبل الفراغ من السعی فسدت عمرته وأمّا فی عمرة التمتّع فی الفساد إشکال والأظهر عدم الفساد «۲». السیّد السیستانی: نفس المتن إلّافی الجملة الأخیرة فإنّه قال: ومن جامع فی عمرة التمتّع فحکمه غیر ذلک «۳». السیّد الشبیری: ذکر فی مناسک السیّد الأستاذ دام ظلّه اثنا عشر فارقاً بین عمرة التمتّع والعمرة المفردة فمن أراد التفصیل فلیراجع. «۴» *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره مع حذف الفارق الخامس «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۷». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ الوحید: المتن المذکور «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۷۵

المواقیت

اشارة

فی التحریر: وهی المواضع الّتی عینت للإحرام وهی خمسة لعمرة الحجّ، الأوّل: ذوالحلیفة وهو میقات أهل المدینة ومن یمرّ علی طریقهم والأحوط الإقتصار علی نفس مسجد الشّجرة... الثانی: العقیق... الثالث: الجحفة... الرابع: یلملم... الخامس: قرن المنازل... السید الگلپایگانی: المواقیت المکانیة وهی ستّة، الأوّل: مسجد الشجرة، الثانی: العقیق، الثالث: الجحفة، الرابع: قرن المنازل، الخامس: یلملم، السادس: أدنی الحلّ «۱». السید الخوئی: وهی عشرة، مسجد الشجرة، وادی العقیق، الجحفة، یلملم، قرن المنازل، مکة القدیمة فی زمان الرسول صلی الله علیه و آله والتی حدّها من عقبة المدنیین إلی ذی طوی وهی میقات حجّ التمتّع «۲»، المنزل الّذی یسکنه

المکلّف وهو میقات من کان منزله دون المیقات إلی مکّة فإنّه یجوز له الإحرام من منزله، الجعرانه وهی میقات أهل مکّة لحجّ القران والإفراد، محاذاة مسجد الشجرة، أدنی الحل «۳». السید السیستانی: وهی تسعة... إلی قوله: مکّة وهی میقات حجّ التمتّع وکذا حجّ القران والإفراد ولأهل مکّة والمجاورین بها... إلی قوله: والأحوط الأولی الإحرام من مکّة القدیمة «۴». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۷۶ السید الخامنئی: المواقیت: مسجد الشجرة، وادی العقیق، الجحفة، قرن المنازل، ما یحاذی المواقیت السابقة؛ هذه المواقیت هی المواقیت الّتی متعیّن علی المتمتّع بالعمرة أن یحرم منها... «۱» السید الشبیری: المواقیت، هی المواضع الّتی وقّتها رسول اللّه صلی الله علیه و آله للإحرام منها لمن یمرّ بها وهی خمسة: ۱- ذوالحلیفة... ۲- الجحفة... ۳- وادی العقیق... ۴- قرن المنازل، ۵- یلملم «۲». *** الشیخ البهجة: هناک أماکن خصّصها الشریعة الإسلامیة للإحرام منها ویجب أن یکون الإحرام من تلک الأماکن ویسمّی کل منها میقاتاً وهی عشرة: مسجد الشجرة، وادی العقیق، الجحفة، یلملم، قرن المنازل، مکّة القدیمة، المنزل الّذی یسکنه المکلّف، الجعرانة، محاذاة المواقیت الخمسة، أدنی الحلّ «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور إلی قوله: محاذاة المواقیت الخمسة، قال مدّظلّه: محاذاة مسجد الشجرة «۴». الشیخ الصافی: المواقیت علی قسمین: زمانیّة ومکانیّة، أمّا المواقیت المکانیّة فهی الحدود الّتی لا یجوز للحاج أن یتجاوزها إلّابإحرام منها أو ممّا یحاذیها فی خصوص مسجد الشجرة، منها: مسجد الشجرة ویسمّی ذوالحلیفة أو أبیار علی، منها: وادی العقیق، ومنها: الجحفة، ومنها: قرن المنازل، ومنها یلملم وهو جبل من جبال تهامة، ومنها: أدنی الحلّ «۵». الشیخ الفاضل: وهی المواضع الّتی عیّنت للإحرام وهی خمسة لعمرة التمتّع: الأوّل: ذوالحلیفة وهو میقات أهل المدینة ومن یمرّ علی طریقهم، الثانی: العقیق وهو میقات أهل نجد والعراق، الثالث: الجحفة، الرابع: یلملم وهو لأهل یمن ومن یمرّ علیه، الخامس: قرن المنازل وهو لأهل الطائف... إلی قوله مدّ ظلّه: ما ذکرنا من المواقیت هی میقات آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۷۷ عمرةالحجّ وهنا مواقیت أخر... «۱» الشیخ المکارم: مواقیت الإحرام عشرة، خمسة منها مواقیت أصلیّة: ۱- مسجد الشجرة ۲- الجحفة ۳- وادی العقیق ۴- قرن المنازل ۵- یلملم هذه هی المواقیت الأصلیة. ۶- مکّة المکرّمة میقات لحجّ التمتّع ۷- منزل الشخص نفسه ۸- الجعرانة ۹- ما یحاذی أحد المواقیت ۱۰- أدنی الحلّ... «۲» الشیخ الوحید: وهی عشرة: ۱- ذوالحلیفة ۲- وادی العقیق ۳- الجحفة ۴- یلملم ۵- قرن المنازل ۶- مکّة المکرّمة ۷- المنزل الّذی یسکنه المکلّف ۸- الجعرانة وهی میقات حجّ القران والإفراد لمن جاور مکّة بعد السنتین ۹- محاذاة مسجد الشجرة ۱۰- أدنی الحلّ... «۳»

میقات الشجرة

فی التحریر: الأوّل: ذوالحلیفة وهو میقات أهل المدینة ومن یمرّ علی طریقهم والأحوط الإقتصار علی نفس مسجد الشجرة.... السید الخامنئی: لا یجزی الإحرام من خارج مسجد الشّجرة، نعم یجزی من جمیع أنحاء المسجد حتی القسم المستحدث منه «۴». السید الشبیری: نعم یکفی الإحرام (فی مسجد الشجرة) من الزیادات المضافة أخیراً حتی ولو کانت حدود المسجد القدیم واضحة «۵». فی جواب السؤال عن المسجد القدیم وفی ص ۵۶: والأحوط وجوباً إیقاع الصلاة والإخطار القلبی بنیّة الإحرام الإنشائی داخل المسجد الواقع فی ذی الحلیفة الّذی یسمّی بمسجد الشجرة. السید الخوئی: ویجوز الإحرام من خارج المسجد محاذیاً له من الیسار أو الیمین والأحوط الإحرام من نفس المسجد مع الإمکان «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۷۸ السید السیستانی: والأحوط الإحرام من مسجدها المعروف بمسجد الشجرة وعدم کفایة الإحرام من خارج المسجد لغیر الحائض ومن بحکمها وإن کان محاذیاً له «۱». السید الگلپایگانی: الأوّل مسجد الشجرة ویسمّی ذوالحلیفة أو آبار علی وهو میقات أهل المدینة ومن کان طریقه علیها وفی الفارسی: می‌توانند در خارج مسجد شجره با فاصله نزدیک محرم شوند «۲». *** الشیخ البهجة: ولا یجوز الإحرام من خارج المسجد محاذیاً له من الیسار أو الیمین والأحوط الإحرام من نفس المسجد مع الإمکان «۳». الشیخ التبریزی: ویجوز الإحرام من خارج المسجد محاذیاً له من الیسار أو الیمین والأحوط الإحرام من نفس المسجد مع الإمکان «۴». وفی الصراط: المیقات هو منطقة ذی الحلیفة لا خصوص

المسجد «۵». الشیخ الصافی: الأولی والأحوط أن یکون الإحرام من داخل المسجد والإحرام من خارج المسجد أیضاً یکفی «۶» الشیخ الفاضل: والأحوط الإقتصار علی نفس مسجد الشجرة لا عنده فی الخارج بل لا یخلو من وجه «۷». الشیخ المکارم: لا یجب الإحرام من داخل مسجد الشجرة بل یکفی الإحرام من جوار المسجد أیضاً ثمّ لا فرق بین المسجد بحدوده السابقة والمسجد الفعلی الّذی وسّع کثیراً «۸». الشیخ الوحید: والأحوط الأفضل الإحرام من مسجدها المعروف بمسجد الشجرة «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۷۹ أیضاً الشیخ البهجة: احرام در مسجد شجره احتیاطاً در مکان مسجد قدیم و اصلی واقع شود و در صورتی که قسمت اصلی معلوم نباشد می‌توانند به نذر محرم شوند یا به ظن اکتفا نمایند «۱». الشیخ النوری: والأحوط وجوباً الإحرام من نفس المسجد مع الإمکان «۲».

الجنب والحائض

فی التحریر م ۲: الجنب والحائض والنفساء جاز لهم الإحرام حال العبور عن المسجد إذا لم یستلزم الوقوف فیه بل وجب علیهم حینئذٍ ولو لم یمکن لهم بلاوقوف فالجنب مع فقد الماء أو العذر عن إستعماله یتیمّم للدخول والإحرام فی المسجد وکذا الحائض والنفساء بعد نقائهما وأمّا قبل نقائهما فإن لم یمکن لهما الصبر إلی حال النقاء فالأحوط لهما الإحرام خارج المسجد عنده وتجدیده فی الجحفة أو محاذاتها. السید الگلپایگانی: وأمّا الجنب والحائض فلا یجوز لهما الدخول فی مسجد الشجرة والإحرام منه إلّاإذا کانا مجتازین ولو لم یمکن الإجتیاز یجب علیهما الإحرام من خارج المسجد قریباً منه «۳». السید الخوئی: ویجوز الإحرام خارج المسجد (وقد مضی فی الفرع السابق). السید السیستانی: س: ذکرتم فی المناسک أنّ المرأة الحائض ونحوها یجوز لها الإحرام من خارج مسجد الشجرة ولکنّها لو دخلت المسجد وأحرمت فیه فهل یصحّ إحرامها؟ ج: إذا أحرمت حال الإجتیاز فیه بالدخول من باب والخروج من باب آخر صحّ بل یصحّ مطلقاً علی الأقرب «۴». السید الخامنئی: یجب علی المرأة ذات العذر الإحرام حال العبور من المسجد إن لم یستلزم المکث فیه فإن استلزم ذلک ولم تتمکّن من تأخیر الإحرام إلی ارتفاع العذر فعلیها الإحرام من الجحفة أو محاذاتها ویجوز لها أیضاً الإحرام من أی مکان معیّن آخر قبل المیقات بالنذر «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۸۰ السید الشبیری: لا یجوز للحائض الدخول فی المسجد إلّااجتیازاً نعم لو أحرمت الحائض فی مسجد الشجرة فی غیر حالة الإجتیاز صحّ إحرامها وإن کانت آثمة إذا ارتکبت ذلک عن علم وعمد واختیار «۱». *** الشیخ البهجة: وظیفة المرأة الحائض وسائر المعذورین إن لم یتمکّنوا من دخول المسجد فعلیهم علی الأحوط الإحرام من خارج المسجد ثمّ یجدّدوا الإحرام فی الجحفة أو ما یحاذیها، وإذا نامت الحائض فی الطریق أو غفلت عن الجحفة ولم تتمکّن من العودة إلی المیقات إکتفت بإحرامها الّذی عقدته خارج مسجد الشجرة، ویجوز لها الإحرام قبل المیقات بالنذر وإن کانت نائبة «۲». الشیخ التبریزی: مضی فی الفرع السابق قوله مدّظلّه: یجوز الإحرام من خارج المسجد محاذیاً له من الیسار أو الیمین والأحوط الإحرام من نفس المسجد مع الإمکان. الشیخ الصافی: وأمّا الجنب والحائض فلا یجوز لهما دخول مسجد الشجرة والإحرام منه إلّاإذا کانا مجتازین کأن یکون الدخول من باب والخروج من باب آخر ویحرمان فی طریقهما وینویان ویلبیان فإذا لم یمکن الإجتیاز وجب علیهما الإحرام من خارج المسجد قریباً منه «۳». وقد مضی فی الفرع السابق: الأولی والأحوط أن یکون الإحرام من داخل المسجد. الشیخ الفاضل: مضی کلامه مدّظلّه فی الفرع السابق- وفی مناسک الفارسی «۴»: حائض و نفساء که هنوز پاک نشده‌اند اگر نتوانند در حال عبور از داخل مسجد محرم شوند باید کنار مسجد محرم شوند. الشیخ المکارم: مضی کلامه مدّظلّه فی الفرع السابق: لا یجب الإحرام من داخل مسجد الشجرة بل یکفی الإحرام من جوار المسجد أیضاً. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۸۱ الشیخ الوحید: والأحوط الأفضل الإحرام من مسجدها المعروف بمسجد الشجرة وقد مضی فی الفرع الماضی.

محاذاة المیقات

فی التحریر م ۴- ۵: من لم یمرّ علی أحد المواقیت جاز له الإحرام من محاذاة أحدها... المراد من المحاذاة أن یصل فی طریقه إلی مکّة إلی موضع یکون المیقات علی یمینه أو یساره بخط مستقیم بحیث لو جاوز منه یتمایل المیقات إلی الخلف. السید الخوئی: وفی التعدّی عن محاذاة مسجد الشجرة إلی محاذاة غیره من المواقیت بل عن خصوص المورد المذکور إشکال بل الظاهر عدم التعدّی إذا کان الفصل کثیراً «۱». السید السیستانی: فإنّ من سلک طریقاً لا یمرّ بشیء من المواقیت السابقة إذا وصل إلی موضع یحاذی أحدها أحرم من ذلک الموضع... «۲» السید الگلپایگانی: ولو حاذی مسجد الشجرة فلا یجوز أن یتعدّی موضع المحاذاة إلّا بالإحرام «۳». السید الخامنئی: من لم یمرّ من أحد المواقیت السابقة ووصل إلی مکان یحاذی أحدها أحرم منه «۴». السید الشبیری: من لم یمرّ علی أحد المواقیت ولا بالقرب منه کفاه الإحرام من أیّ موضع قبل الحرم سواء کان محاذیاً للمیقات أو قبله أو بعده ولا حاجة إلی النذر، نعم إن عیّن موضعاً معیّناً قبل الحرم بالنذر تعیّن «۵». *** الشیخ البهجة: محاذاة المواقیت الخمسة، من کان طریقه إلی مکّة لا یمرّ بأیّ من المواقیت الخمسة، فعلیه الإحرام من محاذاة أوّل میقات قریب له وفی صورة عدم إحراز المحاذاة بالیقین أو الظنّ فالأحوط الذهاب إلی المیقات... «۶» الشیخ التبریزی: محاذاة مسجد الشجرة إلی قوله مدّظلّه: وفی التعدّی عن محاذاة مسجد الشجرة إلی محاذاة غیره من المواقیت بل عن خصوص المورد المذکور إشکال ولکنّه غیر بعید خصوصاً إذا لم یکن الفصل کثیراً «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۸۲ الشیخ الصافی: أمّا المواقیت المکانیة فهی الحدود الّتی لا یجوز للحاج أن یتجاوزها إلّا بإحرام منها أو ممّا یحاذیها فی خصوص مسجد الشجرة أمّا فی غیره فالأحوط ترک کلّ طریق لا یمرّ بالمیقات... أمّا إذا حاذی مسجد الشجرة فلا یجوز أن یتعدّی موضع المحاذاة إلّابالإحرام «۱». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلّاأنّه دام ظلّه علّق علی قول الإمام (علی الأحوط) بقوله: بل علی الأقوی «۲». الشیخ المکارم: من لا یعبر علی المواقیت نفسها إذا عبر من نقطة محاذیة للمواقیت أن یحرم منها ولا یجب حتماً أن یذهب إلی أحد المواقیت الخمسة الأولی لیحرم منها «۳». الشیخ الوحید: محاذاة مسجد الشجرة فإنّ من أقام بالمدینة شهراً أو نحوه وهو یرید الحجّ ثمّ بدا له أن یخرج فی غیر طریق أهل المدینة... إلی آخر الفرع المذکور فی مناسک السیّد الخوئی قدس سره مع تغییر یسیر وهو قوله دام ظلّه: (بل عن خصوص مورد النص إشکال) «۴». الشیخ النوری: بل عن خصوص المورد المذکور (مسجد الشجرة) إشکال بل الظاهر عدم التعدّی إذا کان الفصل کثیراً «۵».

أحکام المواقیت، الإحرام قبل المیقات

فی التحریر م ۱: لا یجوز الإحرام قبل المواقیت ولا ینعقد ولا یکفی المرور علیها محرماً بل لا بدّ من إنشائه فی المیقات ویستثنی من ذلک موضعان أحدهما: إذا نذر الإحرام قبل المیقات فإنّه یجوز ویصحّ ویجب العمل به... ثانیهما: إذا أراد إدراک عمرة رجب وخشی فوتها إن أخّر الإحرام إلی المیقات، فیجوز أن یحرم قبل المیقات وتحسب له عمرة رجب.... السید الگلپایگانی: ولا یجوز الإحرام قبل المیقات إلّاإذا کان قد نذر أن یحرم قبل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۸۳ المیقات أو کان قاصداً العمرة المفردة فی شهر رجب وقد خشی أن یفوته الإحرام لو أخّره إلی المیقات «۱». السید الخوئی: لا یجوز الإحرام قبل المیقات ولا یکفی المرور علیه محرماً بل لابدّ من الإحرام من نفس المیقات ویستثنی من ذلک موردان: ۱- أن ینذر الإحرام قبل المیقات فإنّه یصحّ؛ ۲- إذا قصد العمرة المفردة فی رجب وخشی عدم إدراکها إذا أخّر الإحرام إلی المیقات جاز له الإحرام قبل المیقات «۲». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۳». السید الخامنئی: لا یصحّ الإحرام قبل المیقات إلّاإذا نذر الإحرام من مکان معیّن قبل المیقات «۴». السید الشبیری: وقد مرّ کلامه دام ظلّه فی الفرع السابق فراجع «۵». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۷». الشیخ الصافی: ولا یجوز الإحرام قبل المیقات إلّافی موردین أحدهما: إذا کان المکلّف قد نذر أن یحرم قبل المیقات؛ ثانیهما: لو کان المکلّف قاصداً العمرة المفردة فی شهر رجب وخشی أن یفوته الإحرام إذا أخّره إلی المیقات فإنّه یجوز له الإحرام قبل المیقات وتحسب له عمرة رجب «۸». الشیخ الفاضل: نفس متن التحریر فی المقدار الّذی ذکرناه «۹». الشیخ

المکارم: لا یجوز عقد الإحرام قبل المیقات کما یحرم تجاوز المیقات من دون إحرام فیجب الإحرام فی المیقات فقط إلّافی صورتین: ۱- إذا نذر أن یحرم قبل المیقات ففی هذه الصورة یجب أن یفی بنذره أینما کان؛ ۲- من یرید أن یأتی بعمرة شهر رجب آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۸۴ ویخشی أن ینقضی شهر رجب قبل الوصول إلی المیقات جاز له أن یحرم قبل المیقات حتّی یدرک فضل العمرة الرجبیّة ولا یفوته «۱». الشیخ الوحید: المتن من السید الخوئی قدس سره إلی قوله مدّظلّه: الأوّل: أن ینذر الإحرام قبل المیقات من مکان معیّن فإنّه یصحّ ولا یلزمه التجدید فی المیقات... الثانی: إذا قصد العمرة المفردة فی رجب وخشی عدم إدراکها إذا أخّر الإحرام إلی المیقات جاز له الإحرام قبل المیقات وتحسب له عمرة رجب «۲». الشیخ النوری: لا یجوز الإحرام قبل المیقات ویستثنی من ذلک موردان... «۳»

لا یجوز تأخیر الإحرام عن المیقات

فی التحریر م ۳: لا یجوز تأخیر الإحرام عن المیقات فلا یجوز لمن أراد الحجّ أو العمرة أو دخول مکّة أن یجاوز المیقات إختیاراً بلا إحرام بل الأحوط عدم التجاوز عن محاذاة المیقات أیضاً وإن کان أمامه میقات آخر... السید الگلپایگانی: وکذا لا یجوز أیضاً لمن کان قاصداً دخول مکّة أن یتجاوز المیقات إلّابإحرام صحیح جامع للشرائط «۴». السید الشبیری: من یمرّ بذی الحلیفة أو یمرّ بالجحفة قاصداً الحرم أو مکّة المکرّمة یجب علیه الإحرام من المیقات «۵». السید الخوئی: کما لا یجوز تقدیم الإحرام علی المیقات لا یجوز تأخیره عنه، فلا یجوز لمن أراد الحجّ أو العمرة أو دخول مکّة أن یتجاوز المیقات إختیاراً إلّامحرماً حتی إذا کان أمامه میقات آخر «۶» فلو تجاوزه وجب العود إلیه مع الإمکان. السید السیستانی: فلا یجوز لمن أراد الحجّ أو العمرة أو دخول الحرم أو مکّة أن یتجاوز المیقات إختیاراً إلّامحرماً وإن کان أمامه میقات آخر «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۸۵ السید الخامنئی: لا یجوز تأخیر الإحرام إلی ما بعد المیقات إختیاراً سواء کان بعده میقات آخر أم لا «۱». *** الشیخ البهجة: کما لا یجوز تقدیم الإحرام علی المیقات لا یجوز تأخیره عنه فلا یجوز لمن أراد الحجّ أو العمرة أو دخول مکّة... «۲» الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۳». الشیخ الصافی: وکذلک لا یجوز أیضاً أن یتجاوز المکلّف المیقات مع قصده دخول مکّة إلّابإحرام صحیح جامع للشرائط المعتبرة... «۴» الشیخ الفاضل: له دام ظلّه تعلیقان فی المتن الّذی ذکرناه من التحریر: الأول: التعلیق علی جملة: (فلا یجوز لمن أراد الحجّ أو العمرة) بقوله: فی التفریع ما لا یخفی من المناقشة فإنّ حرمة الإحرام بعد المیقات کحرمة الإحرام قبل المیقات حرمة تشریعیة وحرمة التجاوز عن المیقات من دون إحرام حرمة ذاتیّة کحرمة الدخول فی مکّة بغیر إحرام. الثانی: التعلیق علی جملة: (بل الأحوط) بقوله: بل الأحوط الأولی «۵». الشیخ المکارم: لا یجوز أن یجتاز الإنسان المیقات من دون الإحرام إلّاأن یکون أمامه میقات آخر ففی هذه الصورة فقط یصحّ الإحرام من المیقات الآخر وإن کان الأحوط وجوباً الإحرام من المیقات الأوّل وإذا لم یمکنه ذلک بطل حجّه «۶». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷».

لو أخّر الإحرام عن المیقات

فی التحریر م ۴: لو أخّر الإحرام من المیقات عالماً عامداً ولم یتمکّن من العود إلیه لضیق الوقت أو لعذر آخر ولم یکن أمامه میقات آخر بطل إحرامه وحجّه ووجب علیه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۸۶ الإتیان فی السنة الآتیة إذا کان مستطیعاً... السید الخوئی: إذا ترک الإحرام من المیقات عن علم وعمد حتی تجاوزه ففی المسألة صور (صور أربع): قول حکم بصحة عمله فی الصورة الأولی من دون إشکال وهو یمکنه من الرجوع إلی المیقات والإحرام منه وأمّا الصور الثلاث الأخیرة فقال قدس سره: قد حکم جمع من الفقهاء بفساد العمرة فی الصور الثلاث الأخیرة ولکن الصّحة فیها لا تخلو من وجه وإن ارتکب محرماً بترک الإحرام من المیقات لکن الأحوط مع ذلک إعادة الحجّ عند التمکن منها «۱». السید السیستانی: إذا ترک الإحرام من المیقات عن علم وعمد حتی تجاوزه ولم

یتمکّن من الرجوع إلی المیقات سواء کان خارج الحرم أم کان داخله متمکّناً من الرجوع إلی الحلّ أم لا والأظهر فی هذه الصورة بطلان الحج وعدم الإکتفاء بالإحرام من غیر المیقات ولزوم الإتیان بالحجّ فی عام آخر إذا کان مستطیعاً «۲». السید الشبیری: من یقصد الحرم أو مکّة إذا أخّر الإحرام من المیقات بلا عذر أثم ولیرجع إلی ذلک المیقات فإن لم یمکنه الرجوع فإن کان فی طریقه میقات آخر یحرم منه وإلّا فإن أمکنه الإحرام من بعض المواقیت الأخری یجب الإحرام منها ولو لم یمکنه ذلک أیضاً بطل حجّه أو عمرته ولو کان الحجّ أو العمرة واجباً علیه أعاده «۳». وقال فی ص ۲۱۰: لو أخّر الإحرام للحجّ من دون عذر إلی زمان لا یمکن معه إدراک الوقوف الإختیاری بعرفات بطل حجّه. *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی تقریباً إلی قوله دام ظلّه: (الرابعة: أن یکون خارج الحرم ولم یمکنه الرجوع إلی المیقات) وفی هذه الصورة یلزمه الإحرام من مکانه أیضاً ویقضی العمرة بعد إتیانها فی الصورة الثانیة والثالثة والرابعة «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۸۷ الشیخ الصافی: أمّا إذا کان قد ترک الإحرام متعمداً ثمّ تعذّر علیه الذهاب إلی المیقات لتدارک إحرامه منه ففی المسألة ثلاث صور: الأولی: أن یکون قاصداً مکة فقط بدون نسک فیکون آثماً فقط بترکه الإحرام وبدخول مکّة بدونه ولا قضاء علیه مطلقاً. الثانیة: أن یکون عازماً علی العمرة المفردة فیکفیه الإحرام من أدنی الحلّ وإن أثم بتجاوزه المیقات بدون إحرام. الثالثة: أن یکون عازماً علی الحجّ فیتعیّن علیه الإحرام من المیقات إن أمکنه حتی لو کان أمامه میقات آخر و إذا لم یتمکّن أحرم من المیقات الّذی أمامه وأتمّ حجّه وإن لم یکن أمامه میقات آخر فالأقوی بطلان عمرته أو حجّه «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۲». الشیخ المکارم: إذا اجتاز المیقات من دون الإحرام عالماً عامداً وجب أن یعود إلی المیقات ویحرم منه وإن لم یمکنه ذلک بطل حجّه ویجب أن یأتی بالحجّ فی السنة القادمة «۳». الشیخ الوحید: إذا ترک المکلّف المرید للنسک الإحرام من المیقات عن علم وعمد حتی تجاوزه فإن تمکّن من الرجوع إلی المیقات وجب علیه الرجوع والإحرام منه سواء أکان رجوعه من داخل الحرم أم کان من خارجه؟ وإن لم یتمکّن من العود ولم یکن أمامه میقات آخر وجب علیه الإتیان بالحجّ فی السنة القادمة إذا کان مستطیعاً وإلّا فلا «۴».

ترک الإحرام مع العذر

فی التحریر م ۶ مع التلخیص: لو کان له عذر عن إنشاء أصل الإحرام فی المیقات لمرض أو إغماء أو نسیان أو جهل بالحکم أو الموضوع فتجاوز عنه ثمّ زال وجب علیه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۸۸ العود إلی نحو المیقات بمقدار الإمکان وإن کان الأقوی عدم وجوبه نعم لو کان فی الحرم خرج إلی خارجه مع الإمکان ومع عدمه یحرم من مکانه... وکذا لو ترکه لنسیان أو جهل بالحکم أو الموضوع... السید الخوئی: إذا ترک الإحرام عن نسیان أو إغماء أو ما شاکل ذلک أو ترکه عن جهل بالحکم أو جهل بمیقات فللمسألة صور أربع. أقول: ومحصل الوظیفة فیها إن أمکن الرجوع إلی المیقات فلیرجع وإن لم یمکن لکن أمکن الرجوع إلی خارج الحرم فیجب وإن لم یتمکّن ذلک أیضاً فلیحرم من مکانه «۱». السید السیستانی: المتن إلّاأنّه احتاط فی الصورة الرابعة وقال: والأحوط له فی هذه الصورة أن یرجع بالمقدار الممکن ثمّ یحرم والصورة الرابعة: (أن یکون خارج الحرم ولم یمکنه الرجوع إلی المیقات) فقال السید الخوئی: وعلیه فی هذه الصورة أن یحرم من محلّه- وقال السید السیستانی: والأحوط فی هذه الصورة أن یرجع بالمقدار الممکن ثمّ یحرم «۲». السید الگلپایگانی: ومن ترک الإحرام من المیقات ولم یحرم نسیاناً أو جهلًا أو کان لا یرید النسک ثمّ بدا له أن یدخل مکّة وجب علیه الرجوع إلی المیقات إن أمکن وإن کان أمامه میقات آخر علی الأحوط ولو لم یتمکّن من الرجوع إلی المیقات الأوّل فعلیه الإحرام من المیقات الّذی أمامه وإن لم یکن أمامه میقات یرجع إلی جهة المیقات ما أمکنه ویحرم وإلّا فیحرم من محلّه «۳». السید الشبیری: من یقصد الحرم أو مکّة إذا جاوز المیقات بلا إحرام عن عذر من جهل أو نسیان أو غیرهما فإن أمکن الرجوع إلی ذلک المیقات وجب علیه الرجوع دخل الحرم أو بعده أم لا وإن لم یتمکّن من الرجوع إلی ذلک المیقات ولکن

أمامه ميقات آخر أحرم منه وإن لم يكن فى طريقه ميقات آخر وكان خارج الحرم أحرم من مكانه وإن كان دخل الحرم يخرج من الحرم ويحرم خارجه وإن لم يمكنه الخروج أحرم من مكانه وأجزأه «۴». آراء المراجع فى الحج، ج ١، ص: ١٨٩ السيد الخامنئى: إذا جاوز الميقات من دون إحرام لجهل أو لعذر آخر فإن تمكّن من الرجوع إلى الميقات وجب الرجوع سواء كان داخل الحرم أم خارجه وإن لم يتمكّن وكان داخل الحرم وجب الخروج منه والأحوط وجوباً أن لا يحرم إلّابعد الإقتراب من الميقات... *** الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى فى جميع الصور إلّامع إضافة قوله مدّظلّه فى أوّل الفرع: أو جهل بالميقات (من دون تقصير فى ذلك) «١». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «٢». الشيخ الصافى: من ترك الإحرام من الميقات جهلًا منه أو نسياناً أو جاهلًا بالميقات وجب عليه الذهاب إلى الميقات إن تمكّن منه وإن كان أمامه ميقات آخر على الأحوط وإذا لم يتمكّن من الذهاب إلى الميقات الأوّل فعليه الإحرام من الميقات الّذى أمامه وإن لم يكن أمامه ميقات رجع إلى جهة الميقات ما أمكنه وأحرم وإلّا أحرم من محلّه... «٣» الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير فى المقدار الّذى ذكرناه إلّافى جملة (وإلّا أحرم من مكانه) فإنّه دام ظلّه علّق عليها بقوله: محلّ إشكال وكذا ما بعده من الأحكام فى الإغماء ونحوه «۴». الشيخ المكارم: إذا لم يحرم من الميقات جهلًا أو نسياناً وجب عند التذكر أن يحرم من مكانه إذا كان خارج الحرم وإذا كان قد دخل الحرم خرج إلى خارج الحرم مثل التنعيم وأحرم من هناك وإذا لم يمكنه الخروج من الحرم أحرم من حيث هو فيه «۵». الشيخ الوحيد: إذا ترك الإحرام عن نسيان أو إغماء أو ما شاكل ذلك أو تركه عن جهل بالحكم أو جهل بالميقات فللمسألة كسابقتها صور أربع... إلى آخر ما ذكر فى مناسك السيد الخوئى قدس سره فى هذا الفرع «۶». الشيخ النورى: إذا ترك الإحرام عن نسيان أو إغماء أو ما شاكل ذلك... «٧».

نسيان الإحرام من العمرة أو الحج

فى التحرير م ۶:... ولو نسى الإحرام ولم يتذكّر إلى آخر أعمال العمرة ولم يتمكّن من الجبران فالأحوط بطلان عمرته وإن كانت الصحّة غير بعيدة ولو لم يتذكّر إلى آخر أعمال الحجّ صحت عمرته وحجّه. السيد الخوئى: قال جمع من الفقهاء بصحة العمرة فيما إذا أتى المكلّف بها من دون إحرام لجهل أو نسيان ولكن هذا القول لا يخلو من إشكال... «١». لو نسى الإحرام للحجّ ولم يذكر حتى أتى بجميع أعماله صحّ حجّه وكذلك الجاهل «٢». السيد السيستانى: نفس المتن. «٣» السيد الگلپايگانى: وأمّا إذا لم يتمكّن من الرجوع أصلًا فيجب عليه الإحرام من موضعه وتصحّ عمرته وكذا تصحّ عمرته أيضاً إن نسى الإحرام حتى أتمّ جميع الواجبات وكذا لو ترك الإحرام جهلًا بوجوبه «۴» أو أحرم من مكان غير محاذ للميقات بتوهم أنّه يحاذى الميقات وغير ذلك من الأعذار ففى جميع الصور المتقدمة تصحّ عمرته «۵». السيد الشبيرى: مرّ كلامه دام ظلّه فى الفرع المتقدّم فراجع. *** الشيخ البهجة: قال جمع من الفقهاء بصحّة العمرة فيما إذا أتى المكلّف بها من دون إحرام... «۶» الشيخ التبريزى: نفس المتن فى الفرعين المذكورين أعنى نسيان إحرام العمرة ونسيان إحرام الحجّ «٧». آراء المراجع فى الحج، ج ١، ص: ١٩١ الشيخ الصافى: وأمّا إذا لم يتمكّن من الرجوع أصلًا وجب عليه الإحرام من موضعه وصحّت عمرته وكذلك صحّت عمرته أيضاً إذا نسى الإحرام حتّى أتمّ جميع الواجبات إلى آخر ما ذكرنا عن السيد الگلپايگانى قدس سره «١». الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: (وإن كانت الصحّة غير بعيدة) فإنّه دام ظلّه علّق عليها بقوله: لم يقم دليل على الصحّة بل الظاهر العدول إلى غير حجّ التمتّع «٢». الشيخ المكارم: إذا ترك الإحرام عن جهل أو نسيان والتفت إلى ذلك بعد إتمام الأعمال صحّت أعماله سواء كان فى عمرة التمتّع أو الحجّ أو العمرة المفردة «٣». الشيخ الوحيد: إذا أتى المكلّف بالعمرة مفردة كانت أو تمتّعاً من دون إحرام لجهل أو نسيان فالأحوط الإعادة. وقال: لو نسى إحرام الحجّ ولم يذكر حتى أتى بجميع أعماله صحّ حجّه وكذلك الجاهل «۴». الشيخ النورى: مضى فى الفرع السابق «۵». آراء المراجع فى الحج، ج ١، ص: ١٩٣

الإحرام

فی التحریر: الواجبات وقت الإحرام ثلاثة؛ الأول: القصد لا بمعنی قصد الإحرام بل بمعنی قصد أحد النسک فإذا قصد العمرة مثلًا ولبّی صار محرماً ویترتب علیه أحکامه وأمّا قصد الإحرام فلا یعقل أن یکون محققاً بعنوانه فلو لم یقصد أحد النسک لم یتحقق إحرامه... السید الگلپایگانی: واجبات الإحرام ثلاثة؛ الأوّل: لبس ثوبی الإحرام، الثانی: النیّة، الثالث: التلبیة. النیّة: وهی العزم وقصد الإحرام لعمرة التمتّع أو للحج إمتثالًا لأمر اللّه تعالی وأن یجعل علی نفسه ترک جمیع محرمات الإحرام الخمسة والعشرین محرماً ویلتزم به قربة إلی اللّه تعالی «۱». السید الخوئی: واجبات الإحرام ثلاثة أمور؛ الأمر الأول: النیّة ومعنی النیّة أن یقصد الإتیان بما یجب علیه فی الحجّ أو العمرة متقرّباً إلی اللّه تعالی وفیما إذا لم یعلم المکلّف به تفصیلًا وجب علیه قصد الإتیان به إجمالًا، فإن أحرم من غیر قصد بطل إحرامه «۲». السید السیستانی: الأمر الأول: النیّة ومعنی النیّة أن یعقد العزم علی الإتیان بالحجّ أو العمرة متقرّباً إلی اللّه تعالی... «۳» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۹۴ السید الخامنئی: الأوّل: النیّة ویعتبر فیها أمور: ۱- قصد الإتیان بالنسک من عمرة أو حج، ۲- القربة والإخلاص، ۳- تعیین کون الإحرام للعمرة أو للحجّ «۱». السید الشبیری: واجبات الإحرام خمسة- نیّة الإحرام وهی الواجب الرابع من واجبات الإحرام ویعتبر فیها أمور ثلاثة: ۱- قصد العمل أی ینوی الإتیان بأفعال العمرة أو الحجّ ومنها التلبیة ۲- قصد التعیین أی یعیّن نوع العمرة أو الحجّ الّذی یرید أن یأتی به فی النیّة ۳- قصد القربة «۲». *** الشیخ البهجة: المتن من السید الخوئی إلی قوله دام ظلّه: وجب علیه علی الأحوط حینئذٍ الأخذ بما یجب علیه فعله أو ترکه شیئاً فشیئاً من الرسائل العملیة أو ممّن یثق به من المعلمین لکی یلاحظ فی نیّته عند الإحرام جمیع تکالیفه ولو بنحو الإجمال فلو أحرم من غیر قصد بطل إحرامه «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الصافی: واجبات الإحرام ثلاثة: ۱- لبس ثوبی الإحرام للرجال، ۲- النیّة، ۳- التلبیة؛ النیّة وهی العزم علی الإحرام سواء فی عمرة التمتّع أو فی الحجّ إمتثالًا لأمر اللّه تعالی وأن یجعل الحاج علی نفسه ترک جمیع محرمات الإحرام ویلتزم به قربة إلی اللّه تعالی «۵». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلی جملة: (فلا یعقل) فإنّه دام ظلّه علّق علیها بقوله: (عدم المعقولیة غیر ظاهر نعم لا دلیل علیه فی مقام الإثبات). الشیخ المکارم: الأوّل: النیّة، نیّة الإحرام هی أن یقصد تحریم أمور- سنذکرها فیما بعد- علی نفسه ثمّ یأتی بأعمال العمرة والحجّ بعد ذلک ویکفی أن یقول بلسانه أو فی قلبه احرم لعمرة التمتّع من الحجّ الواجب أو المستحب لنفسی أو بالنیابة عن فلان قربة إلی اللّه ویکون مقصوده من (احرم) هو تحریم الأعمال والأمور المذکورة علی نفسه «۶»... آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۹۵ الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ النوری: واجبات الإحرام ثلاثة أمور؛ الأول: النیّة، الثانی: التلبیة، الثالث: لبس الثوبین «۲».

ما یعتبر فی‌النیّة

فی التحریر م ۱ و ۲ و ۳: یعتبر فی النیّة القربة والخلوص کما فی سائر العبادات... ویجب أن تکون مقارنة للشروع فیه... ویعتبر فی النیّة تعیین المنوی من الحجّ والعمرة وأنّ الحجّ تمتّع أو قران أو إفراد وأنّه لنفسه أو غیره وأنّه حجّة الإسلام أو الحجّ النذری أو الندبی... ولا یعتبر فی الإحرام قصد ترک المحرمات لا تفصیلًا ولا إجمالًا بل لو عزم علی ارتکاب بعض المحرمات لم یضرّ بإحرامه نعم قصد ارتکاب ما یبطل الحجّ من المحرمات لا یجتمع مع قصد الحج. السید الخوئی: یعتبر فی النیّة أمور: ۱- القربة کغیر الإحرام من العبادات، ۲- أن تکون مقارنة للشروع فیه ۳- تعیین أنّ الإحرام للعمرة أو الحجّ وأنّ الحجّ تمتّع أو قران أو إفراد وأنّه لغیره أو لنفسه وأنّه حجّة الإسلام أو الحجّ النذری أو الواجب بالإفساد أو الندبی فلو نوی الإحرام من غیر تعیین بطل إحرامه «۳» ولا یعتبر فی صحّة الإحرام العزم علی ترک محرماته حدوثاً وبقاءاً إلّاالجماع والإستمناء «۴». السید السیستانی: الثالث: ممّا یعتبر فی النیّة تعیین المنوی وأنّه الحجّ أو العمرة... وإذا کان عن غیره فلا بدّ من قصد ذلک ویکفی فی وقوعه عن نفسه عدم قصد الوقوع عن الغیر... «۵» السید الگلپایگانی: ویستحب هنا التلفّظ بالنیّة دون سایر العبادات فیقول بعد نزع المخیط ولبس ثوبی الإحرام احرم لعمرة التمتّع لحجّ الإسلام لوجوبه أداءاً إصالةً قربة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۹۶ إلی اللّه تعالی وإن کان الحجّ ندباً فیقول (لندبه) بدل کلمة لوجوبه

وإن كـان نائبـاً عن غيره قَصَدَ النيابـة عنه... السـيد الخامنئى: مضـى كلامه فى الفرع السابق «۱». السـيد الشبيرى: قال مـدّظلّه فى الفرع السابق يعتبر فى النيّة أمور ثلاثة فراجع. *** الشـيخ البهجة: نفس المتن المنقول من السيد الخوئى قدس سره «۲» وقال مدّظلّه: لا يعتبر فى حقيقة الإحرام العزم على ترك محرماته ومعنى الإحرام كما ذكر البعض أن يجعل على نفسه ترك بعض الأمور الّتى سيأتى بيانها. الشـيخ التبريزى: المتن المذكور «۳» فيما ذكرناه من السـيد الخوئى قـدس سـره. الشـيخ الصافى: وقد مرّ كلامه مدّظلّه فى الفرع السابق «۴». الشـيخ الفاضل: نفس متن التحرير إلى جملـة: (أن تكون مقارنة للشـروع فيه) فإنّه دام ظلّه علّق عليها بقوله: (لا مجال لتصوير عدم المقارنـة بعـد كون النيّـة دخيلـة فى الإحرام) إلى آخر التعليقة بطولها. الشـيخ المكارم: أضف إلى ما مرّ فى الفرع السابق قوله دام ظلّه: المقصود من قصد القربة، هو قصد جلب رضا اللّه تعالى والتقرّب إلى ذاته المقدّسة ويجب أن يقصد فى نفس الوقت الإتيان بمناسك العمرة أو الحجّ «۵». الشـيخ الوحيـد: أضف إلى ما مرّ من السـيد الخوئى من اعتبار أمور ثلاثة فى النيّة قوله دام ظلّه: لا يعتبر فى صـحّة النيّة التلفّظ ولا الإخطار بالبال بل يكفى الداعى كما فى غير الإحرام من العبادات ولا يعتبر فى صـحّة الإحرام العزم على ترك محرماته حـدوثاً وبقـاءاً فيصـحّ الإحـرام حتى مع العزم على ارتكابهـا إلّاإذا كـان عازمـاً من أوّل الإحـرام على الإتيـان بمـا يكون مبطلًا للإحرام كالجمـاع قبـل الفراغ من السـعى فى العمرة المفردة... «۶» الشـيخ النورى: لاـ يعتبر فى صـحّة الإحرام العزم على ترك محرماته حـدوثاً وبقاءاً إلّا الجماع والإستمناء... «۷»

لا يعتبر قصد ترك المحرمات

فى التحرير م ۳: ولا يعتبر فى الإحرام قصد ترك المحرمات، لا تفصـيلًا ولا إجمالًا، بل لو عزم على ارتكاب بعض المحرمات لم يضـرّ بإحرامه، نعم قصد ارتكاب ما يبطل الحجّ من المحرمات لا يجتمع مع قصد الحجّ. السـيد الخوئى: لا يعتبر فى صحة الإحرام العزم على ترك محرماته حدوثاً وبقاءاً إلّا الجماع والإستمناء «۱». السيد السيستانى: المتن مع قوله فيصحّ الإحرام حتى مع العزم على ارتكابها نعم إذا كـان عازمـاً حين الإـحرام فى العمرة المفردة فى ذلـك، فالظـاهر بطلاـن إحرامه وكـذلك الحال فى الإسـتمناء على الأحوط... «۲» السـيد الشبيرى: الأـحوط اسـتحباباً أن ينوى بالتلبيـة تحريم تروك الإـحرام على نفسه وأن يكون عازمـاً على إجتنابها خصوصاً مباشـرة النسـاء وإن كـان العزم على تركهـا أيضـاً غير واجب ولا يضـرّ بصـحة الإحرام بل الأقوى أن لو قصـد ارتكاب المحرمات حتى مباشـرة النساء لا يضرّ بإحرامه، هذا فى غير العمرة المفردة... «۳» السيد الگلپايگانى: النيّة وهى العزم وقصد الإحرام وأن يجعل على نفسه ترك جميع المحرمات الخمسة والعشرين، ويلتزم به قربةً إلى اللّه تعالى «۴»؛ وفى الآداب ص ۱۴۴: الظاهر أن نيّـة الإحرام لا يعتبر فيها العزم على ترك المحرمـات وتوطين النفس عليه، بـل هو إنشـاء التحريم على نفسه، وهو لا ينافى العلم بإرتكاب بعضـها ولو مختاراً.... *** الشـيخ البهجـة: لا يعتبر فى حقيقـة الإحرام العزم على ترك محرماته، ومعنى الإحرام كما ذكر البعض أن يجعل على نفسه ترك بعض الامور. الشـيخ التبريزى: لا يعتبر فى صحة الإحرام العزم على ترك محرماته حدوثاً وبقاءاً إلّا الجماع والإستمناء... «۵» آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۱۹۸ الشـيخ الصافى: النيّـة وهى العزم على الإحرام سواء فى عمرة التمتّع أو فى الحجّ امتثالًا لأمر اللّه تعالى وأن يجعل الحـاج على نفسه ترك جميع المحرمات ويلتزم به قربـةً إلى اللّه تعالى «۱». الشـيخ الفاضل: نفس المتن المذكور عن الإمام قدس سره «۲». الشـيخ المكـارم: نيـة الإحرام هى أن يقصـد تحريم أمور (الخمسـة والعشـرون) على نفسه «فصل الإحرام» وقال دام ظلّه: إذا قصـد ونوى حين عقـد نيّـة الإـحرام أن يرتكب بعض محرمـات الإـحرام (مثـل التظليل فى ذلك الحين فى حال السـفر ويكون تحت سـقف السـيارة أو الطائرة من دون ضـرورة) فإحرامه لا يخلو عن إشكال وأمّا إذا كان فى نيّته من الأول ترك جميع المحرمات ثمّ تغيرت نيّته بعـد عقـد الإـحرام أو ارتكب بعض تلـك المحرمـات لم يضـرّ ذلـك بـإحرامه وان وجبت عليه الكفّـارة فى بعض الموارد «۳». الشيخ الوحيـد: لا يعتبر فى صـحّة الإحرام العزم على ترك محرماته حدوثاً وبقاءاً فيصحّ الإحرام حتى مع العزم على ارتكابها إلّاعازماً من أوّل الإحرام على الإتيان بما يكون مبطلًا للإحرام، كالجماع قبل الفراغ من السعى فى العمرة المفردة... «۴».

التلبیات الواجبة

فی التحریر: الثانی من الواجبات التلبیات الأربع وصورتها علی الأصحّ أن یقول: لبّیک اللّهمّ لبّیک، لبّیک لا شریک لک لبّیک، فلو اکتفی بذلک کان محرماً وصحّ إحرامه، والأحوط الأولی... السید الگلپایگانی: التلبیة الواجبة التی ینعقد بها الإحرام هی التلبیات الأربع وهی... والأحوط أن یضیف إلیها: «إنّ الحمد والنعمة لک والملک لا شریک لک» «۵». السید الخوئی: الأمر الثانی: التلبیة وصورتها... والأحوط الأولی إضافة هذه الجملة: «إنّ الحمد والنعمة لک والملک لا شریک لک لبّیک» «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۱۹۹ السید السیستانی: المتن المذکور إلّاقوله مدّ ظلّه ویجوز إضافة لبّیک إلی آخرها بأن یقول: لا شریک لک لبّیک. السید الخامنئی: الثانی: التلبیة وکیفیتها علی الأصح... والأحوط إستحباباً أن یقول بعد التلبیات الأربع المتقدمة: «إنّ الحمد والنعمة لک والملک لا شریک لک لبّیک» «۱». السید الشبیری: صیغة التلبیة الواجبة هی: «لبیک اللّهمّ لبّیک، لبّیک لا شریک لک لبّیک إنّ الحمد والنعمة لک والملک، لا شریک لک»- ولا یلزم إضافة لبّیک بعد ذلک «۲». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: ووجوب کسر همزة إنّ متّجه والتلبیة الکاملة هی: «لبّیک اللّهمّ لبّیک، لبّیک لا شریک لک لبّیک، إنّ الحمد والنعمة لک والملک لک، لا شریک لک لبّیک» «۳». الشیخ التبریزی: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الصافی: المتن المنقول من السید الگلپایگانی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: والأحوط وجوباً أن یضیف إلیها: إنّ الحمد والنعمة لک والملک لا شریک لک، والأولی أن یقول بعدها: لبّیک «۵». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر فی المقدار الّذی أوردناه «۶». الشیخ المکارم: الثانی التلبیة، یجب التلبیة عند الإحرام وهی أن یقول بالعربیّة الصحیحة، لبّیک اللّهمّ لبّیک لبّیک لا شریک لک لبّیک، إنّ الحمد والنعمة لک والملک لا شریک لک، وهذه الصورة هی الأحوط وجوباً والأفضل أن یجتنب ما زاد عن هذه العبارات إلّاما سیأتی ذکره فی المستحبّات «۷». الشیخ الوحید: الأمر الثانی التلبیة وصورتها أن یقول... وتستحبّ إضافة هذه الجملة: «إنّ الحمد والنعمة لک والملک لا شریک لک لبّیک، لبّیک ذاالمعارج لبّیک»، بل وما آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۰۰ زاد علی ذلک کما فی النّص «۱». الشیخ النّوری: المتن إلی قوله دام ظلّه: والأحوط الأولی إضافة هذه الجملة... «۲».

لزوم صحّة التلبیة

فی التحریر م ۸: یجب الإتیان بها علی الوجه الصحیح بمراعاة أداء الکلمات علی القواعد العربیّة فلا یجزی الملحون مع التمکّن من الصحیح ولو بالتلقین أو التصحیح ومع عدم تمکّنه فالأحوط الجمع بین إتیانها بأی نحو أمکنه وترجمتها بلغته... السید الخامنئی: یجب أداء المقدار الواجب من التلبیة بصورة صحیحة کتکبیرة الإحرام فی الصلاة... «۳». السید الخوئی: علی المکلّف أن یتعلّم ألفاظ التلبیة ویحسن أداءها بصورة صحیحة کتکبیرة الإحرام فی الصلاة ولو کان ذلک من جهة تلقین هذه الکلمات من قبل شخص آخر «۴». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۵». السید الگلپایگانی: ویجب الإتیان بها بالعربیة الفصحی فلا یکفی الملحون مع التمکّن من الصحیح «۶». السید الشبیری: یجب أداء مقدار الواجب من التلبیة والتلفّظ بها بوجه صحیح «۷». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: «فإذا لم یتعلّم تلک الألفاظ ولم یتیسّر له التلقین یجب علیه التلفظ بها بالمقدار المیسور والأحوط فی هذه الصورة الجمع بین الإتیان بالمقدار الذی یتمکّن منه والإتیان بترجمتها والإستنابة لذلک» «۸». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور إلی آخره الذی هو من السید الخوئی قدس سره «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۰۱ الشیخ الصافی: ویجب الإتیان بها علی العربیة الفصحی فلا یکفی الملحون مع التمکّن من التصحیح فیجب علی الحاج أن یقرأها صحیحة وإذا لم یتمکّن من قرائتها صحیحة یقف معه معلّم یلقّنه بها صحیحة ومع العدم فالأحوط أن یجمع بین الملحونة وترجمتها وبین الإستنابة «۱» علی نحو ما مرّت الإشارة إلیها من السید الگلپایگانی قدس سره. الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلی جملة (فالأحوط الجمع) فإنّه دام

ظلّه قال: الأولی وإلّا فالظاهر کفایة الملحون فقط. الشیخ المکارم: إذا لم یمکنه أن یؤدّی بنفسه هذه العبارات بالعربیة الصحیحة یکفیه أن یقرأها أحد بتوءدة ثمّ یکررها هو بعده، وإذا لم یکن قادراً علی التلفظ الصحیح، الأحوط أن یقول و یقرأ ما یقدر علیه ثمّ یقول ترجمته أیضاً ویستنیب شخصاً قادراً علی ذلک لیلّی نیابة عنه أیضاً «۲». الشیخ الوحید: فإذا لم یتعلّم تلک الألفاظ ولم یتیسّر له التلقین یجب علیه التلفّظ بما یصدق علیه التلبیة ولو کان ملحوناً، والأحوط استحباباً فی هذه الصورة الجمع بین الإتیان بما ذکر، والترجمة والإستنابة لها «۳».

المعذور عن التلبیة

فی التحریر م ۸:... ومع عدم تمکنه (من الصحیح) فالأحوط الجمع بین إتیانها بأیّ نحو أمکنه وترجمتها بلغته والأولی الاستنابة مع ذلک... السید الگلپایگانی: ولو لم یتمکن من قراءتها صحیحة یلقّنه إیاها غیره علی النحو الصحیح ولو لم یوجد من یلقّنه فالأحوط أن یجمع بین الملحونة وترجمتها وبین أن یستنیب شخصاً یلبّی بدلًا عنه بعد أن یلبّی هو بنفسه «۴». السید الخامنئی: فإن لم یقدر علی التعلّم ولم یتمکّن من الأداء الصحیح بالتلقین تلفّظ بها کیفما یقدر والأحوط أن یستنیب مع ذلک «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۰۲ السید الخوئی: فإذا لم یتعلّم تلک الألفاظ ولم یتیسّر له التلقین یجب علیه التلفّظ بها بالمقدار المیسور والأحوط فی هذه الصورة الجمع بین الإتیان بالمقدار الّذی یتمکّن منه والإتیان بترجمتها والإستنابة لذلک «۱». السید السیستانی: فإذا لم یتعلّم تلک الألفاظ ولم یتیسّر له التلقین اجتزأ بالتلفّظ بها ملحوناً إذا لم یکن اللحن بحدّ یمنع من صدق التلبیة علیها عرفاً، وإلّا فالأحوط الجمع بین الإتیان بمرادفها وبترجمتها والإستنابة فی ذلک «۲». السید الشبیری: من لم یحسن التلبیة الواجبة ولو بتلقین غیره إذا لم یستطع تعلّمها أولم یسعه الوقت لذلک تلزمه الإستنابة حینئذٍ والأحوط استحباباً أن یأتی بها هو أیضاً بأحسن ما یقدر علیه وإن کان بتلقین غیره «۳». *** الشیخ البهجة: فإذا لم یتعلّم تلک الألفاظ ولم یتیسّر له التلقین یجب علیه التلفّظ بها بالمقدار المیسور الّذی یتمکّن منه والأحوط فی هذه الصورة الجمع بین الإتیان بالمقدار الّذی یتمکّن منه والإتیان بترجمتها والإستنابة لذلک «۴» وقد مضی مثل ذلک. الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الصافی: وإذا لم یتمکّن من قراءتها صحیحة یقف معه معلّم... إلی آخر ما ذکر فی الفرع الماضی «۶». الشیخ الفاضل: ومع عدم تمکّنه من التصحیح ولو بالتلقین فالأولی الجمع بین إتیانها بأی نحو أمکنه وترجمتها بلغته والأولی الإستنابة مع ذلک «۷». الشیخ المکارم: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع السابق «۸». الشیخ الوحید: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع السابق.

وظیفة الأخرس

فی التحریر م ۸:... والأخرس یشیر إلیها بإصبعه مع تحریک لسانه، والأولی الإستنابة مع ذلک ویلبّی عن الصبی غیر المیّز. السید الخوئی: الأخرس یشیر إلی التلبیة بإصبعه مع تحریک لسانه والأولی أن یجمع بینها وبین الإستنابة «۱». السید السیستانی: أمّا الأخرس الأصمّ من الأول ومن بحکمه فیحرّک لسانه وشفتیه تشبیهاً بمن یتلفّظ بها مع ضمّ الإشارة بالاصبع إلیها أیضاً «۲». السید الگلپایگانی: وأمّا الأخرس فإنّه یشیر إلیها بإصبعه مع تحریک لسانه «۳». *** الشیخ البهجة: الأخرس یشیر إلی التلبیة بإصبعه مع تحریک لسانه مترافقاً مع النّیة قلباً وإذا لم یتمکّن من القیام بهذا العمل بنفسه یستنیب شخصاً یلبّی عنه کمثل الصبی غیر القادر علی التلفّظ والنّیة، والأولی أن یجمع بینها وبین الإستنابة «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الصافی: نفس المتن المذکور عن السید الگلپایگانی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر مع إضافة قوله دام ظلّه فی آخر الفرع: (وعن المغمی علیه أیضاً) «۷». الشیخ المکارم: یشیر الأخرس بدل النطق بالتلبیة بیده ویحرّک لسانه حسب المعمول والأفضل مضافاً إلی ذلک الإستنابة فی التلبیة أیضاً ولکن لا یجب ذلک «۸». الشیخ الوحید: الأحوط فی الأخرس أن یجمع بین الإشارة إلی

التلبية بإصبعه مع تحريك لسانه والإستنابة لها «٩». آراء المراجع فى الحج، ج١، ص: ٢٠٤ الشيخ النورى: الأخرس يشير إلى التلبية بإصبعه مع تحريك لسانه، والأولى أن يجمع بينها وبين الإستنابة «١».

لا ينعقد الإحرام إلّابالتلبية

فى التحرير م ٩: لا- ينعقد إحرام عمرة التمتع وحجّه ولا- إحرام حجّ الإفراد ولا إحرام العمرة المفردة إلّابالتلبية... السيد الگلپايگانى: التلبية وهى الّتى لا- ينعقد الإحرام إلّابها فى غير حجّ القران، أمّا فيه... «٢» السيد الخوئى: لا ينعقد إحرام حجّ التمتّع وإحرام عمرته وإحرام حج الإفراد وإحرام العمرة المفردة إلّابالتلبية «٣». السيد السيستانى: المتن المذكور «٤». السيد الشبيرى: فى مسألة ١٦٥: ينعقد الإحرام بالتلبية وبها يصبح الإنسان محرماً فتحرم عليه بالتلبية تروك الإحرام وفى مسألة ١٦٧: لا ينعقد الإحرام إلّابالتلبية «٥». السيد الخامنئى: لا ينعقد إحرام حجّ التمتع وعمرته وحجّ الإفراد والعمرة المفردة إلّا بالتلبية «٦». *** الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى فى المقدار الّذى أوردناه «٧». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور. «٨» الشيخ الصافى: التلبية وهى الّتى لا ينعقد الإحرام إلّابها فى غير حجّ القران... إلى آخر ما ذكر من السيد الگلپايگانى «٩». الشيخ الفاضل: نفس متن التحرير فى المقدار المذكور. «١٠» آراء المراجع فى الحج، ج١، ص: ٢٠٥ الشيخ المكارم: لا يحرم شىء من المحرّمات قبل التلبية وفى الحقيقة تكون التلبية بمثابة تكبيرة الإحرام فى الصلاة الّتى ما لم يقلها المصلّى لا يقال عنه إنّه دخل فى الصلاة «١». الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «٢». الشيخ النورى: لا ينعقد إحرام حجّ الّتمتع وإحرام عمرته وإحرام حجّ الإفراد وإحرام العمرة المفردة إلّابالتلبية... «٣».

الإشعار والتقليد

فى التحرير م ٩:... وأمّا فى حج القران فيتخيّر بينها وبين الإشعار أو التقليد والإشعار مختصّ بالبدن والتقليد مشترك بينها وبين غيرها من أنواع الهدى... لكن الأحوط مع إختيار الإشعار والتقليد ضمّ التلبية أيضاً والأحوط وجوب التلبية على القارن وإن لم يتوقف انعقاد إحرامه عليها فهى واجبة فى نفسها على الأحوط. السيد الگلپايگانى: المتن المذكور «٤». السيد الخوئى: وأمّا حج القران فكما يتحقق إحرامه بالتلبية يتحقق بالإشعار أو التقليد والإشعار مختص بالبدن والتقليد مشترك بين البدن وغيرها من أنواع الهدى والأحوط التلبية على القارن، وإن كان عقد إحرامه بالإشعار أو التقليد «٥». السيد السيستانى: المتن المذكور إلى قوله مدّ ظلّه: (والأحوط الأولى أن يلبّى القارن وإن كان عقد إحرامه بالإشعار أو التقليد) «٦». *** الشيخ البهجة: وأمّا حج القران فكما يتحقق إحرامه بالتلبية يتحقق بالإشعار أو التقليد والإشعار مختص بالبدن والتقليد مشترك بين البدن وغيرها من أنواع الهدى، والتلبية مستحبّة للقارن وإن كان عقد إحرامه بالإشعار أو التقليد «٧». آراء المراجع فى الحج، ج١، ص: ٢٠٦ الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «١». الشيخ الصافى: أمّا فيه (حج القران) فإحرامه بها أو بالإشعار المختص بالبدن أو بالتقليد المشترك بينها وبين سائر النعم ويستحب أن يجمع القارن بين الثلاثة أى التلبية والإشعار والتقليد، ولكن بأىّ واحد بدأ فقد انعقد إحرامه به «٢». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلى جملة: (والأحوط وجوب التلبية على القارن) فإنّه دام ظلّه علق عليها بقوله: بل الأحوط الأولى لعدم الدليل على الوجوب النفسى بوجه «٣». الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى إلى قوله دام ظلّه: والأحوط وجوباً الجمع بين الإشعار والتقليد فى البدن، والأحوط الأولى التلبية وإن كان عقد إحرامه بالاشعار أو التقليد «٤».

نسيان التلبية

فى التحرير م ١٠: لو نسى التلبية وجب عليه العود إلى الميقات لتداركها وإن لم يتمكّن يأتى فيه التفصيل المتقدم فى نسيان الإحرام

علی الأحوط لو لم یکن الأقوی ولو أتی قبل التلبیة بما یوجب الکفّارة لم تجب علیه لعدم إنعقاده إلّابها. السید الگلپایگانی: ولو نسی أن یلبّی فی المیقات وتذکّر بعد أن جاوزه ولو بعد دخول الحرم یجب علیه الرجوع إلی المیقات أن تمکّن من ذلک وإلّا یرجع إلی جهة المیقات بمقدار ما یمکنه وإلّا یأتی بها من مکانه «۵». السید السیستانی: س: شخص نسی أن یلبّی فی المیقات ولم یذکر حتی وصل مکّة المکرّمة؟ ج: إذا أمکنه الرجوع إلی المیقات لزم الرجوع إلی المیقات والإحرام منه وإلّا ففیه صور ذکرناها فی المسألة ۱۶۹ من المناسک فمن أراد فلیراجع «۶». السید الخوئی: إذا نسی التلبیة وجب علیه العود إلی المیقات لتدارکها وإن لم یتمکّن آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۰۷ أتی بها فی مکان التذکّر. أقول: هذا المتن هو الّذی ذکره صاحب العروةالوثقی قدس سره ووافقه السید الخوئی قدس سره. السید الشبیری: من لم یلبّ القدر الواجب من التلبیة لعذر أو غیره لم ینعقد إحرامه فلا یجوز له أن یتجاوز عن المیقات ولا یحرم علیه تروک الإحرام... «۱». السید الخامنئی: فإن نسی التلبیة وتذکّر بعد إتمام مناسک الحج أو بعد الوقوفین أو فی مکان لا یمکنه تدارک الحج صحّ عمله والظاهر إلحاق الجاهل بالحکم بالناسی، والأحوط إستحباباً فی صورة الجهل والنسیان إعادة الحج من قابل «۲». *** الشیخ التبریزی: س: شخص نسی أن یلبّی فی المیقات ولم یذکر حتی وصل إلی مکّة المکرّمة فما حکمه؟ ج: هو ممن ترک الإحرام نسیاناً ومرّ حکمه فی الأجوبة السابقة- الصراط الرابع ص ۱۱۱ وقال مدّظلّه فی جواب من سئل عن شخص لبس ثوبی الإحرام ونوی عمرة التمتّع إلّاانّه ترک التلبیة لنسیانه أو لجهله بالحکم وبعد ما قطع مسافة وابتعد عن مسجدالشجرة التفت إلی جهله أو نسیانه فأجاب دام ظلّه بأنّه: إن ابتعد عن البیداء یرجع إلی ذی الحلیفة ویحرم فیها إن تمکّن وإلّا فمن الجحفة. الشیخ الصافی: امّا إذا نسی التلبیة فی مکان الإحرام وهو المیقات ثمّ تذکّر بعد ذلک وقد تجاوز المیقات فحینئذ یجب علیه الرجوع إلی المیقات لیتدارکها إذا تمکّن من ذلک إلی آخر ما ذکرناه من السید الگلپایگانی قدس سره «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴».

الواجب من التلبیة

فی التحریر م ۱۱: الواجب من التلبیة مرّة واحدة، نعم یستحب الاکثار بها وتکرارها ما استطاع.... السید السیستانی: الواجب من التلبیة مرّة واحدة، نعم یستحب الاکثار منها آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۰۸ وتکرارها ما استطاع «۱». السید الخوئی: الواجب من التلبیة مرّة واحدة، نعم یستحب الاکثار بها وتکریرها ما استطاع... «۲». السید الگلپایگانی: والواجب قراءة التلبیات الأربع مرّة واحدة وبها ینعقد الإحرام ویستحب أن یکررها فی وقت الیقظة من النوم وبعد کل فریضة... «۳». السید الخامنئی: الواجب من التلبیة ذکرها مرّة واحدة ولکن یستحب تکرارها ما أمکن «۴». السید الشبیری: لا تجب التلبیة إلّامرة واحدة ولکن یستحب تکرارها والاکثار منها ما وسعه «۵». *** الشیخ البهجة: مناسک الفارسی الطبع الأخیر ص ۹۱؛ لا یجب التلفّظ بالتلبیة فی عقد الإحرام إلّامرّة واحدة، لکن یستحب التکرار. الشیخ الفاضل: الواجب من التلبیة مرة واحدة، نعم یستحب الاکثار بها وتکریرها ما استطاع... «۶». الشیخ المکارم: یجب فی الإحرام الإتیان بالتلبیة (علی النحو الّذی مرّ) مرّة واحدة ویستحب بعد ذلک تکرار التلبیة فی الحالات المختلفة بقدر الإمکان... «۷».

لبس الثوبین

فی التحریر: الثالث من الواجبات، لبس الثوبین بعد التجرّد عمّا یحرم علی المحرم لبسه یتزر بأحدهما ویتردّی بالآخر والأقوی عدم کون لبسهما شرطاً فی تحقق الإحرام بل واجباً تعبّدیاً... السید الخوئی: الأمر الثالث: لبس الثوبین بعد التجرّد عمّا یجب علی المحرّم اجتنابه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۰۹ وفی مسألة ۱۸۸: لبس الثوبین للمحرم واجب تعبّدی ولیس شرطاً فی تحقق الإحرام علی الأظهر «۱». السید السیستانی: المتن مع قوله مدّظله: لبس الثوبین للمحرم واجب استقلالی ولیس شرطاً فی تحقق الإحرام علی

الأظهر «۲». السید الشبیری: الثانی من واجبات الإحرام لبس ثوبی الإحرام علی الرجال علی المشهور «۳». السید الگلپایگانی: الأوّل لبس ثوبی الإحرام للرجال بعد نزع المخیط والأقوی إلحاق النساء بالرجال فی لزوم لبس الثوبین... «۴». السید الخامنئی: الثالث لبس الثوبین وهما الإزار والرداء... «۵». *** الشیخ البهجة: الأمر الثالث، لبس الثوبین بعد التجرّد عما یجب علی المحرم إجتنابه ویستثنی من ذلک الصبیان فیجوز تأخیر تجریدهم... «۶». الشیخ التبریزی: الأمر الثالث: لبس الثوبین بعد التجرّد إلی آخر ما ذکرنا من عبارات السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: الأول من واجبات الإحرام لبس ثوبی الإحرام للرجال بعد نزع المخیط والأولی بل الأحوط إلحاق النساء بالرجال فی لزوم لبس الثوبین... «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۹». الشیخ المکارم: الثالث لبس ثوبی الإحرام، یجب علی من یرید لبس ثوبی الإحرام أن ینزع قبل ذلک الثیاب الّتی یحرم علی المحرم لبسها ثمّ یلبس ثوبی الإحرام «۱۰». الشیخ الوحید: الأمر الثالث لبس الثوبین بعد التجرّد عمّا یجب علی المحرم إجتنابه إلی قوله مدّ ظلّه: لبس الثوبین للمحرم واجب تعبّدی مستقل ولیس شرطاً دخیلًا فی تحقق آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۱۰ الإحرام، والأحوط أن یکون لبسهما علی الطریق المألوف «۱». الشیخ النوری: الأمر الثالث: لبس الثوبین بعد التجرّد عمّا یجب علی المحرم إجتنابه... «۲».

حکم عقد الثوبین

فی التحریر فی مسألة لبس الثوبین:... الأحوط عدم عقد الثوبین ولو بعضهمابعض وعدم غرزهما بإبرة ونحوها، لکن الأقوی جواز ذلک کلّه... نعم لا یترک الإحتیاط بعدم عقد الإزار علی عنقه... السید الگلپایگانی: والأحوط أن لا یعقد الرداء فی عنقه بل مطلقاً حتی فی غیر العنق ولا یغرزه بإبرة أو نحوها مثل الدبوس والقراضة «۳». السید الخامنئی: لا یجوز عقد الإزار علی العنق ولکن لا مانع من عقده بإبرة وأمثالها أو عقد بعضه بالبعض الآخر ما لم یخرج عن کونه إزاراً وأمّا الرداء فلا مانع من عقده مطلقاً ما لم یخرج عن کونه رداءاً «۴». السید الخوئی: الأحوط أن لا یعقد الإزار فی عنقه بل لا یعقده مطلقاً ولو بعضه ببعض ولا یغرزه بإبرة ونحوها، والأحوط أن لا یعقد الرداء أیضاً ولا بأس بغرزه بالإبرة وأمثالها «۵». السید السیستانی: المتن المذکور «۶». *** الشیخ البهجة: گذاردن سنگ در جامه احرام و بستن آن با نخ و امثال آن مانعی ندارد ولی بنابر احوط از گره زدن جامه احرام خودداری شود «۷». الشیخ التبریزی: زدن سوزن قفلی به لباس احرام مانع ندارد گرچه احتیاط مستحب ترک آن است، امّا گره زدن لباس احرام در گردن بلکه مطلقاً ترک شود بنابر آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۱۱ احتیاط واجب، احتیاط آن است که رداء گره نزند، ولی با سنجاق و یا سنگ قرار دادن، دو طرف آنرا به هم برساند مانعی ندارد «۱». الشیخ الصافی: والأحوط عدم عقد الرداء فی عنقه بل مطلقاً حتی فی غیر العنق ولا یغرزه بإبرة ونحوها مثل الدبوس والچلّاب والقراضة، نعم لا مانع من وضع حجر صغیر لیکون ثقلًا لحفظ الرداء، أمّا شدّ طرفی الرداء علی حجر واحد فوق الصدر لیصیر کالقمیص فلا یجوز ذلک، کما لا یجوز شق الرداء وإدخال الرأس فیه فإنّه یخرج عن کونه رداءاً «۲». الشیخ الفاضل: نفس متن التحریر فی المقدار الّذی ذکرناه عن السید الإمام قدس سره «۳». الشیخ المکارم: الأحوط وجوباً أن لا یعقد الازار وراء الرقبة، أمّا عقده عند الظهر أو الخاصرة فلا مانع منه ولا إشکال فیه وأفضل الطرق هو شدّ حزام فوق الإزار، أمّا عقد الرداء من الجانبین فلا إشکال فیه وهکذا شدّه بواسطة الدُّبوس أو وضع حجر فی جانب من القماش (القطیفة) ثمّ شدّ خیط أو حبل حوله فی الطرف الآخر منه کما یفعله بعض الحجاج وإن کان ترک جمیع هذه الامور أولی «۴».

لا یجب إستدامة اللبس

فی التحریر م ۱۸: لا تجب إستدامة لبس الثوبین بل یجوز تبدیلهما ونزعهما لإزالة الوسخ أو للتطهیر بل الظاهر جواز التجرّد منهما فی الجملة. السید الخوئی: لا تجب الإستدامة فی لباس الإحرام فلا بأس بإلقائه عن متنه لضرورة أو غیر ضرورة کما لا بأس بتبدیله علی أن یکون البدل واجداً للشرائط «۵». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۶». السید الگلپایگانی: ولا یجب علی المحرم استدامة لبس

الثوبین، فیجوز أن ینزعهما أو یبدلهما أو یتجرد منهما ویبقی عاریاً فی مکان یأمن من النظارة، ولا فرق فی ذلک بین آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۱۲ الرجال والنساء «۱». السید الشبیری: لا تجب الإستدامة فی لباس الإحرام فلا بأس بإلقائه عن متنه لضرورة أو غیر ضرورة... «۲». *** الشیخ البهجة: لاتجب الإستدامة فیلباس الإحرام إلی آخر ماذکرهالسید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الصافی: کما لا یجب إدامة لبس الثوبین إلی آخر ما ذکره السید الگلپایگانی قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۶». الشیخ المکارم: لا یجب ارتداء ثوبی الإحرام دائماً بل یجوز نزعهما للغسل أو التبدیل أو لغرض آخر «۷». الشیخ الوحید: لا تجب الإستدامة فیلباس الإحرام إلی آخر ماذکرالسید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ النوری: لا یجب الإستدامة فی لباس الإحرام فلا بأس بإلقائه عن متنه لضرورة أو غیر ضرورة کما لا بأس بتبدیله علی أن یکون البدل واجداً للشرائط «۹».

شرایط الثوبین

فی التحریر م ۲۰: یشترط فی الثوبین أن یکونا مما تصحّ الصلوة فیهما فلا یجوز فی الحریر وغیر المأکول والمغصوب والمتنجّس بنجاسة غیر معفوّة فی الصلاة بل الأحوط للنساء أیضاً أن لا یکون ثوب إحرامهنّ من حریر خالص بل الأحوط لهن عدم لبسه إلی آخر الإحرام. السید الخوئی: یعتبر فی الثوبین نفس الشروط المعتبرة فی لباس المصلّی إلی قوله: آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۱۳ ویلزم طهارتهما کذلک، نعم لا بأس بتنجّسهما بنجاسة معفوة عنها فی الصلاة «۱». السید السیستانی: المتن إلّاقوله مدّظلّه: ولا من أجزاء السباع بل مطلق ما لا یؤکل لحمه علی الأحوط «۲». السید الگلپایگانی: ویشترط فیهما أیضاً أن یکونا ممّا تصحّ الصلوة فیه للرجال «۳». السید الخامنئی: یشترط فی الثوبین الشروط المعتبرة فی لباس المصلّی... «۴». السید الشبیری: یشترط فیما یلبسه المحرم حال الإحرام رجلًا کان أو إمرأة ما یشترط فی لباس المصلّی... «۵» *** الشیخ البهجة: یعتبر فی الثوبین علی الأحوط نفس الشروط المعتبرة فی لباس المصلّی فیلزم أن لا یکونا من الحریر الخالص إلی قوله: ویلزم طهارتهما، نعم لا بأس بتنجّسهما بنجاسة معفوة عنها فی الصلاة «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: ویشترط فیهما أیضاً أن یکونا مما تصحّ الصلاة فیه للرجال، ولا یجوز الإحرام فی المتنجّس ولا فیما لا یؤکل لحمه ولا فی المغصوب ولا فی المذهب، ولا فی الحریر حتی للنساء علی الأحوط «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۹». الشیخ المکارم: کلّما یشترط فی لباس المصلّی یشترط أیضاً فی ثوبی الإحرام وعلی هذا یجب أن یکون ثوبا الإحرام طاهرین وأن لا یکونا من أجزاء الحیوان الحرام اللحم... «۱۰». الشیخ الوحید: یعتبر فی الثوبین ما یعتبر فی لباس المصلّی وجوداً وعدماً... «۱۱» الشیخ النوری: یعتبر فی الثوبین نفس الشروط المعتبرة فی لباس المصلّی... «۱۲».

عدم جواز الإحرام فی الثوب الرقیق

فی التحریر م ۲۱: لا یجوز الإحرام فی إزار رقیق بحیث یری الجسم من ورائه والأولی أن لا یکون الرداء أیضاً کذلک. السید الگلپایگانی: ویشترط فی الإزار والرداء أن لا یکونا خفیفین حاکیین للبشرة «۱». السید الخوئی: یلزم فی الإزار أن یکون ساتراً للبشرة غیر حاک عنها والأحوط اعتبار ذلک فی الرداء أیضاً «۲». السید السیستانی: الأحوط فی الإزار أن یکون جمیعه ساتراً للبشرة غیر حاک عنها ولا یعتبر ذلک فی الرداء «۳». السید الشبیری: فی جواب المسائل- یجب ستر جمیع البدن علی المرأة ما عدا الوجه والکفین لکن الستر لا یکون شرطاً فی صحة أفعال الحج ما عدا صلاة الإحرام، وصلاة الطواف «۴». السید الخامنئی: یشترط فی الإزار أن لا یکون حاکیاً عن البشرة بینهما ولا یشترط ذلک فی الرداء ما لم یخرج عن صدق المسمّی «۵». *** الشیخ البهجة: یلزم فی الازار أن یکون ساتراً للبشرة غیر حاک عنها والأحوط اعتبار ذلک فی الرداء أیضاً «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن

السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: ویشترط فیهما (الإزار والرداء) أن لا یکونا رقیقین حاکیین آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۱۵ للبشرة «۱». الشیخ الفاضل: المتن المذکور عن السید الإمام قدس سره إلّاقوله: والأولی (بل الأحوط) أن لا یکون الرداء أیضاً کذلک «۲». الشیخ المکارم: یجب أن لا یکون الإزار شفافاً یری ما تحته والأحوط أن لا یکون الرداء کذلک أیضاً «۳». الشیخ الوحید: یلزم فی الإزار أن یکون ساتراً للبشرة غیر حاک عنها بمقدار العورة وعلی الأحوط فی الزائد علیه من السرّة إلی الرکبة والأحوط استحباباً اعتبار ذلک فی الرداء «۴».

حکم ثوب الإحرام للنساء

فی التحریر م ۲۲: لا یجب علی النساء لبس ثوبی الإحرام فیجوز لهنّ الإحرام فی ثوبهنّ المخیط. السید الخوئی: یختص وجوب لبس الإزار والرداء بالرجال دون النساء فیجوز لهنّ أن یحرمن فی ألبستهنّ العادیة... «۵». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۶». السید الخامنئی: یختص وجوب لبس الثوبین بالرجل وأمّا المرأة فیجوز لها الإحرام فی ثوبها سواء کان مخیطاً أم لا... «۷». السید الشبیری: لزوم ثوب الإحرام فی ثوب خاص مختصّ بالرجال ویجوز للنساء الإحرام فی ثیابهنّ الإعتیادیة «۸». السید الگلپایگانی: والأقوی إلحاق النساء بالرجال فی لزوم لبس الثوبین لکن یجوز لهنّ نزعهما بعد عقد الإحرام والإقتصار علی الثیاب المتعارفة «۹». *** الشیخ البهجة: یختص وجوب لبس الإزار والرداء بالرجال دون النساء فیجوز لهنّ آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۱۶ أن یحرمن فی ألبستهنّ العادیة علی أن تکون واجدة للشرائط المتقدمة «۱» أقول: هذا هو الذی ذکرناه عن السّید الخوئی قدس سره. الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الصافی: والأولی بل الأحوط إلحاق النساء بالرجال فی لزوم لبس الثوبین لکن یجوز لهنّ نزعهما بعد عقد الإحرام والإقتصار علی ملابسهنّ الإعتیادیة «۳». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلّاأنّه دام ظلّه علّق علی قول الإمام (لا یجب علی النساء لبس ثوبی الإحرام) بقوله: بل مقتضی الإحتیاط اللبس دون ثوبهنّ فی حال التیّة والتلبیة فقط «۴». أقول: الّذی یخطر ببالی أنّه دام ظلّه رجع أخیراً عن هذا الإحتیاط. الشیخ المکارم: هذا الحکم خاص بالرجال ولا یجب علی النساء لبس هذین الثوبین لا تحت لباسهنّ ولا فوق لباسهنّ «۵». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره مع حذف کلمة العادیة «۶». الشیخ النوری: یختصّ وجوب لبس الإزار والرداء بالرجال دون النساء... «۷».

لزوم تطهیر الثوبین أو التبدیل

فی التحریر م ۲۳: الأحوط تطهیر ثوبی الإحرام أو تبدیلهما إذا تنجّسا بنجاسة غیر معفوّة سواء کان فی أثناء الأعمال أم لا والأحوط المبادرة إلی تطهیر البدن أیضاً حال الإحرام ومع عدم التطهیر لا یبطل إحرامه ولا تکون علیه کفّارة. السید الگلپایگانی: ولو تنجّس أحدهما أو کلاهما فالأحوط استحباباً للمحرم تبدیل المتنجّس أو تطهیره وکذا تطهیر البدن لو تنجّس «۸». السید الخوئی: إذا تنجّس أحد الثوبین أو کلاهما بعد التلبّس بالإحرام فالأحوط آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۱۷ المبادرة إلی التبدیل أو التطهیر «۱». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۲». السید الشبیری: ولو تنجّس أحد الثوبین أو کلاهما لزم علی الأحوط الوجوبی المبادرة إلی التبدیل أو التطهیر أو النزع لو لم یجب لبسه «۳». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره مع إضافة قوله دام ظلّه: ولا یجب علی المحرم تطهیر بدنه إذا تنجّس بناءاً علی الأظهر «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الصافی: وإذا تنجّس أحدهما أو کلاهما فالأحوط إستحباباً للمحرم تبدیل المتنجّس أو تطهیره. أقول: هذا متن مناسک السید الگلپایگانی قدس سره وفی متن السید قدس سره إضافة، هی: وکذا تطهیر البدن لو تنجّس، ولکنّ الشیخ دام ظلّه لم یتعرّض لهذه الإضافة «۶». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلی جملة: والأحوط المبادرة إلی تطهیر البدن أیضاً، فإنّه دام ظلّه علّق علیها بقوله: ولازمه إعتبار الطهارة حال الإحرام أیضاً مع أنّه لا دلیل علی شیء من الأمرین سوی الأولویّة ویمکن الخدشة

فیها «۷». الشیخ المکارم: إذا تنجّس لباس الإحرام یجب غسله وتطهیره فوراً وإذا تعذّر ذلک وجب تطهیره متی أمکنه ذلک، وإذا تنجس الرداء جاز رفعه عن بدنه موقتاً «۸». الشیخ الوحید: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره إلّافی قوله: (فالأحوط المبادرة) فإنّ الشیخ دام ظلّه قال: فالأقوی لزوم المبادرة «۹». الشیخ النوری: إذا تنجّس أحد الثوبین أو کلاهما بعد التلبّس بالإحرام فالأحوط المبادرة إلی التبدیل أو التطهیر «۱۰».

اشتراط المنسوج فی الثوبین

فی التحریر م ۲۴: الأحوط أن لا یکون الثوب من الجلود وإن لا یبعد جوازه إن صدق علیه الثوب کما لا یجب أن یکون منسوجاً فیصحّ فی مثل اللبد مع صدق الثوب. السید الخامنئی: لا یشترط فی الثوبین أن یکونا من المنسوج ولذا لا مانع من الإحرام فی ثوب من الجلد أو النایلون أو البلاستیک فیما إذا صدق علیه أنّه ثوب وکان لبسه متعارفاً کما لا مانع من الإحرام فی مثل اللبد کذلک «۱». السید الگلپایگانی: والأحوط فی ثوبی الإحرام أن لا یکونا من الجلود وإن کانت ممّا یؤکل لحمه وأن یکونا منسوجین لا ملبدین «۲». السید الخوئی: الأحوط فی الثوبین ان یکونا من المنسوج ولا یکونا من قبیل الجلد والملبّد «۳». السید السیستانی: الأحوط الأولی فی الثوبین أن یکونا من المنسوج ولا یکونا من قبیل الجلد والملبّد «۴». *** الشیخ البهجة: الأقوی جواز الإحرام فی کلّ ما یجوز الصلاة فیه حتی لو کان من الجلد أو غیر المنسوج «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الصافی: والأحوط إستحباباً فی الثوبین أن یکونا منسوجین مثل (مناشف الحمام) لا ملبّدین «۷». الشیخ المکارم: ولکن لا یشترط نوع أو لون خاص فی ثوبی الإحرام ولکن یجب أن لا یکونا مخیطین علی کلّ حال «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۱۹ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور عن الإمام قدس سره «۱». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ النوری: الأحوط فی الثوبین أن یکونا من المنسوج ولا یکونا من قبیل الجلد «۳».

عدم إشتراط الإحرام بالطهارة

فی التحریر م ۲۷: لا یشترط فی الإحرام الطهارة من الحدث الأصغر ولا الأکبر فیجوز الإحرام حال الجنابة والحیض والنفاس. السید الخوئی م ۱۸۳: لا یشترط الطهارة عن الحدث الأصغر والأکبر فی صحة الإحرام فیصح الإحرام من المحدث بالأصغر أو الأکبر کالجنب والحائض والنفساء وغیرهم «۴». السید السیستانی: المتن المذکور «۵». السید الگلپایگانی: ولا یشترط صحة الإحرام الطهارة من الحدث الأکبر فضلًا عن الأصغر فیصح الإحرام من الجنب والحائض والنفساء غیر المتوضیء ولکن بدون صلاة الإحرام لأنّ الصلاة لا تصحّ إلّابطهور «۶». السید الخامنئی: لا یشترط فی صحة الإحرام الطهارة من الحدث الأصغر والأکبر «۷». السید الشبیری: یجب عقد نیة الإحرام والتلبیة بعد الصلاة ولا ینعقد الإحرام بدونها إلّا إذا صدر عن جهل منه بشرطیته للإحرام ولم یلتفت فی المیقات ولا فرق بین أن تکون هذه الصلاة واجبة أو مستحبة، صلاة واحدة أو أکثر، بل تکفی الصلاة لتحیة المسجد وإن کانالأفضل أنیکون بعد فریضة الظهر کمأنّه یستحبإیقاع الإحرامعندزوال الشمس «۸». أقول: یستفاد من کلامه دامظلّه أنّ الإحرام لا یتحقق بدون الطهارة لأنّه مشروط بالصلاة والصلاة مشروطة بالطهارة ولکنّه دامظلّه رجع أخیراً عن هذه الفتوی إلی الإحتیاط. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۲۰ الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۲». الشیخ الصافی: ولا تجب الطهارة من الحدث حال الإحرام فیجوز الإحرام من الجنب والحائض والنفساء وغیر المتوضیء إلّاالصلاة الإحرام فإنّ الصلاة لا تصح إلّا بطهور «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵».

الخطأ فی النیة

فی التحریر م ۷: لو نوی مکان عمرة التمتّع حجّه جهلًا فإن کان من قصده إتیان العمل الذی یأتی به غیره وظنّ أنّ ما یأتی به أوّلًا اسمه الحج فالظاهر صحته ویقع عمرة، وأمّا لو ظنّ أنّ حجّ التّمتع مقدّم علی عمرته فنوی الحجّ بدل العمرة لیذهب إلی عرفات ویعمل عمل الحجّ ثمّ یأتی بالعمرة فإحرامه باطل یجب تجدیده فی المیقات إن أمکن وإلّا فبالتفصیل الّذی مرّ فی ترک الإحرام. السید الشبیری: لو تلفّظ بحجّ التّمتع بدلًا عن عمرة التّمتع عند عقد الإحرام بها أو أخطره فی ذهنه کذلک، فإن کان من نیّته أن یأتی بما یأتی به أمثاله إلّاأنّه ظنّ أنّ القسم الأوّل منه حج التّمتع ففی مثل ذلک صحّ عمله وکذا یحکم بصحّة عمله لو قصد أداء المطلوب الفعلی للشارع منه فذکر اسم الحج اشتباهاً «۶». *** الشیخ التبریزی: س: إذا نوی حج التّمتع عند الإحرام لعمرة التمتع نتیجة الجهل بالتسمیة أو الغفلة مثلًا هل تصح عمرته و یصح حجّه؟ ج: نعم تصحّ عمرته وحجّه إذا کان قصده الإتیان بالوظیفة الفعلیة «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۲۱ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۱» وفی مناسکه العربی «۲»: إذا نوی لجهل أو غیره حجّ التّمتع بدلًا من عمرة التّمتع فإن کان بقصد تأدیة العمل الّذی یؤدّیه الجمیع وظنّ أنّ جزئه الأوّل یسمّی حجّ التّمتع فالظاهر أنّ عمله صحیح ویقع عمرة التّمتع «۳».

الإحرام فی الطائرة مع المحاذاة

السید السیستانی: فی کفایتها إشکال «۴». آقای شبیری: احرام در مقدار هوایی که عرفاً تابع زمین است مجزی است و در غیر آن مجزی نیست. (کتبی) *** آقای صافی: اگر محاذات را تشخیص بدهد مجزی است (کتبی) و در جواب دیگری فرمودند: محل اشکال است. آقای تبریزی: مجزی نیست (کتبی) آقای بهجت: کفایت احرام در فوق مسجد شجره محل اشکال بلکه محل منع است و حکم کسی را دارد که بدون احرام اعمال را انجام داده است. آقای مکارم: صدق محاذات مشکل است (شفاهی)

میقات العقیق

فی التحریر: الثانی العقیق، وهو میقات أهل نجد والعراق ومن یمرّ علیه من غیرهم وأوّله المسلخ، ووسطه غمرة، وآخره ذات عرق، والأقوی جواز الإحرام من جمیع مواضعه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۲۲ إختیاراً والأفضل من المسلخ.... السید الخوئی: الثانی وادی العقیق، وهو میقات أهل العراق ونجد وکلّ من مرّ علیه من غیرهم وهذا المیقات له أجزاء ثلاثة، المسلخ وهو إسم لأوّله والغمرة وهو إسم لوسطه وذات عرق وهو إسم لآخره والأحوط الأولی أن یحرم المکلّف قبل أن یصل ذات عرق فیما إذا لم تمنعه عن ذلک تقیة أو مرض «۱». السید الگلپایگانی: الثانی: وادی العقیق إلی قوله طاب ثراه: والأفضل أن یحرم الحاج من المسلخ لو کان یعرفه وإلّا فالأحوط تأخیره إلی أن یتحقق عنده الوصول إلی وادی العقیق ولا یؤخّره إلی ذات عرق «۲». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». السید الخامنئی: الثانی: وادی العقیق إلی قوله دام ظلّه: ویجزی الإحرام من جمیع مواضعه «۴». *** الشیخ البهجة: نفس عبارة السید الخوئی قدس سره مع إضافة قوله دام ظلّه بعد المتن المزبور: الحکم بخروج ذات عرق عن العقیق والمیقات خلاف المشهور وضعیف «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الصافی: الثانی: العقیق إلی قوله دام ظلّه: والأفضل أن یحرم الحاج من المسلخ إذا کان یعرفه إلی آخر ما نقلناه عن السید الگلپایگانی قدس سره «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر فی المقدار الّذی نقلناه عنه «۸». الشیخ المکارم: الثالث: العقیق إلی قوله دام ظلّه: ویجوز الإحرام من کل هذه الأقسام وإن کان الأفضل الإحرام من المسلخ وهو القسم الأوّل «۹». الشیخ الوحید: الثانی: وادی العقیق وله أجزاء ثلاثة: المسلخ وهو إسم لأوّله ولا یجوز الإحرام قبله علی الأحوط إلی قوله: والأحوط عدم تأخیر الإحرام من الغمرة فیما

آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۲۳ إذا لم تمنعه من ذلک تقیة أو مرض «۱». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲».

میقات الجحفة

فی التحریر: الثالث: الجحفة وهی لأهل الشام ومصر ومغرب ومن یمرّ علیها من غیرهم. السید الخوئی: المتن المذکور من السید الإمام، مع إضافة قوله طاب ثراه: إذا لم یحرم من المیقات السابق علیها «۳». السید الخامنئی: ما یقرب من المتن المذکور مع إضافة قوله دام ظلّه: ویجزی الإحرام من المسجد وغیره من مواضعها «۴». السید السیستانی: الثالث: الجحفة وهی میقات أهل الشام ومصر والمغرب بل کلّ من یمرّ علیها حتّی من مرّ بذی الحلیفة ولم یحرم منها لعذر أو بدونه علی الأظهر «۵». *** الشیخ البهجة: الثالث: الجحفة بنحو ما مرّ من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: الثالث: الجحفة وهو لأهل الشام ومصر ومن یمرّ علی طریقهم إلی مکّة من أهل الآفاق والأقطار والأمصار الأخری، إذا لم یمّروا بمیقات آخر أو مرّوا بمیقات وتجاوزوه بدون إحرام ولم یمکنهم الرجوع إلیه والإحرام منه فیتعین علیهم الإحرام من جحفة «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۹». الشیخ المکارم: الجحفة وهو میقات کلّ من یعبر من هناک، وفی الجحفة مسجد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۲۴ یجوز الإحرام من داخله أو خارجه والأفضل أن یکون من داخله «۱». الشیخ الوحید: الجحفة وهی میقات أهل الشام ومصر والمغرب وکلّ من یمرّ علیها من غیرهم «۲».

میقات یلملم

فی التحریر: یلملم وهو لأهل یمن ومن یمرّ علیه. السید الخوئی: وهو میقات أهل الیمن وکلّ من یمرّ من ذلک الطریق، ویلملم إسم لجبل «۳». السید الخامنئی: المتن مع إضافة قوله دام ظلّه: ویجزی الإحرام من جمیع مواضعه «۴». السید السیستانی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». السید الگلپایگانی: الخامس یلملم وهو جبل من جبال تهامة وهو میقات أهل الیمن ومن عبر من طریقهم إلی مکّة «۶». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ التبریزی: المتن «۸». الشیخ الصافی: قریب المتن مع السید الگلپایگانی قدس سره «۹». الشیخ الفاضل: المتن من التحریر «۱۰». الشیخ المکارم: یلملم إسم جبل یقع فی جنوب مکّة وهو میقات کلّ من یقصد مکّة المکرّمة من جنوب الجزیرة العربیة کالیمن وکذا کلّ من یعبر من هناک «۱۱». الشیخ الوحید: المتن من الخوئی قدس سره «۱۲».

قرن المنازل

فی التحریر: الخامس، قرن المنازل وهو لأهل الطائف ومن یمرّ علیه. السید الخوئی: قرن المنازل وهو میقات أهل الطائف وکلّ من یمرّ من ذلک الطریق ولا یختص بالمسجد فأیّ مکان یصدق علیه أنّه من قرن المنازل جاز له الإحرام منه فإن لم یتمکّن من إحراز ذلک فله أن یتخلّص بالإحرام قبله بالنذر کما هو جائز إختیاراً «۱». السید السیستانی: المتن إلی قوله دام ظلّه: ولا یختص المیقات فی هذه الأربعة الأخیرة بالمساجد الموجودة فیها بل کلّ مکان یصدق علیه أنّه من العقیق أو الجحفة أو یلملم أو قرن المنازل یجوز الإحرام منه... «۲» السید الگلپایگانی: مثل المتن المذکور من التحریر «۳». السید الخامنئی: قریب بما ذکرنا من التحریر «۴». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: المتن «۶». الشیخ الصافی: هو میقات أهل الطائف ومن یمرّ علی طریقهم إلی مکّة «۷». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من الإمام فی التحریر «۸». الشیخ المکارم: هو میقات کلّ من یعبر من هناک بل کلّ من یدخل جدّة یجوز له أن یذهب إلی ذلک المیقات ویحرم منه «۹». الشیخ الوحید: قریب ممّا ذکرنا من التحریر «۱۰».

وجوب إحراز الميقات

فی التحریر م ۳: تثبت تلک المواقیت مع فقد العلم بالبیّنة الشرعیة أو الشیاع الموجب للإطمئنان ومع فقدهما بقول أهل الإطلاع مع حصول الظنّ فضلًا عن الوثوق... السید الخوئی: یجب علی المکلّف الیقین بوصوله إلی المیقات والإحرام منه أو یکون ذلک عن إطمئنان أو حجّة شرعیّة ولا یجوز له الإحرام عند الشک فی الوصول إلی المیقات «۱». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲». السید الخامنئی: تثبت تلک المواقیت أو المحاذاة لها بالبیّنة الشرعیة ولا یجب الفحص وتحصیل العلم وفی صورة عدم العلم أو البیّنة یکفی الظنّ الحاصل من قول العارف بتلک الأمکنة «۳». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله دام ظلّه: ولا یبعد جواز الإکتفاء بالظنّ الحاصل من سؤال أهل الخبرة بالمحل ولا یجوز له الإحرام عند الشک فی الوصول إلی المیقات «۴». الشیخ التبریزی: المتن إلی قوله دام ظلّه: ومنها قول الناس الّذین یعیشون فی أطراف تلک الأماکن... «۵» الشیخ الفاضل: المتن المذکور من الإمام فی التحریر إلّاانّه دام ظلّه علق علی قول الإمام: مع حصول الظنّ بقوله: مشکل. وفی العبارة تشویش «۶». الشیخ المکارم: الوصول إلی المیقات یجب أن یثبت علی نحو الیقین أو الإطمئنان أو بالشهرة بین سکّان المنطقة أو بشهادة شخص واحد عادل علی الأقل ولا یجوز الإحرام آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۲۷ فی صورة الشک إلّاعلی نحو النذر. الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۱».

مواقیت أخر

فی التحریر م ۷: ما ذکرنا من المواقیت هی میقات عمرة الحج وهنا مواقیت أخر. الأوّل مکّة المعظّمة وهی لحجّ التّمتع وفی المناسک الفارسی: اگر مناطق جدیدةالاحداث عرفاً جزء مکّه محسوب شود احرام حج از همه نقاط آن صحیح است «۲». السید الخوئی: للمکلّف أن یحرم للحج من مکّة القدیمة من أی موضع شاء «۳» وفی الصراط ج ۳: الأحوط أن یکون الإحرام من مکّة القدیمة. السید الگلپایگانی: وعلی المتمتع أن یحرم من مکّة «۴»، وفی الفارسی فی المجمع ص ۴۶۳: اگر بر محلات جدیده عنوان مکّه صدق کند قصد اقامت در تمام نقاط مکّه صحیح و احرام حج از آن نقاط کافی است. السید السیستانی: المحلات المستحدثة إذا عدّت جزءاً من المدینة المقدسة فی العصر الحاضر جاز الإحرام منها علی الأظهر إلّاما کان خارجاً منها عن الحرم «۵». السید الخامنئی: یصحّ الإحرام للحج فی أی مکان من مکّة المکرّمة الحالیة «۶». السید الشبیری: الأظهر جواز الإحرام للحج من جمیع مواضع مکّة المکرمة بما فیها من الأحیاء الملحقة بها حدیثاً والّتی تعدّ منها عرفاً. *** الشیخ البهجة: الأحوط الاقتصار علی مکّة القدیمة «۷». الشیخ التبریزی: الأحوط أن یحرم لحجّ الّتمتع من مکّة القدیمة مع التمکّن «۸». الشیخ الصافی: بنابر احتیاط واجب مکّه قدیم. (کتبی) آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۲۸ الشیخ الفاضل: محلّ الإحرام لحجّ التمتع هو مکّة فی أی موضع منها وإن کان فی أحیائها الجدیدة «۱». الشیخ المکارم: میقات الإحرام لحج الّتمتع هو مکّة ولا فرق بین مکّة القدیمة ومکّة الموسعة «۲». الشیخ النوری: للمکلّف أن یحرم للحج من مکّة القدیمة بل ومن مکّة الجدیدة من أی موضع شاء «۳». الشیخ الوحید: للمکلّف أن یحرم للحج من مکّة من أی موضع شاء والظاهر عدم الإقتصار علی مکّة القدیمة المحدودة فی النص بذی طوی وعقبة المدنیین وإن کان أحوط «۴». الشیخ الصافی: من أی موضع من مکّة وإن کان من منازلها وأماکنها الجدیدة «۵».

دویرة الأهل

فی التحریر: (من المواقیت) دویرة الأهل، أی المنزل وهی لمن کان منزله دون المیقات إلی مکّة بل لأهل مکّة وکذا المجاور الّذی انتقل فرضه إلی فرض أهل مکّة وإن کان الأحوط إحرامه من الجعرانة، فإنّهم یحرمون لحج الإفراد والقران من مکّة والظاهر أنّ

الإحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة فيجوز لهم الإحرام من أحد المواقيت «۶». السيد الخوئی: المنزل الّذی يسكنه المكلّف وهو ميقات من كان منزله دون الميقات إلى مكّة، فإنّه يجوز له الإحرام من منزله ولا يلزم عليه الرّجوع إلى المواقيت «۷». السيد الخامنئی: قريب من المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۸». السيد السيستانی: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۹». *** الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۱۰». الشيخ التبريزی: المتن المذكور «۱۱». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۲۹ الشيخ الصافی: من كان منزله أقرب من المواقيت إلى مكّة فميقاته منزله «۱». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلّاأنّه دام ظلّه علّق على قول الإمام: (وكذا المجاور) بقوله: وأمّا المجاور الّذی لم ينتقل فرضه وأراد حجّ القران أو الإفراد فاللازم الخروج إلى الجعرانة «۲». الشيخ المكارم: من كان منزله أقرب إلى الميقات إلى مكّة كان ميقاته هو منزله ولكن يجوز له بل الأفضل أن يحرم من أحد المواقيت الخمسة «۳». الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره إلّاتبديل الميقات بالمواقيت المعروفة «۴».

من المواقيت أدنى الحل

فی التحرير: الثالث: أدنى الحل وهو لكلّ عمرة مفردة سواء كانت بعد حج القران والأفراد أم لا والأفضل أن يكون من الحديبية أو الجعرانة أو التنعيم وهو أقرب من غيره إلى مكّة. السيد الگلپايگانی: السادس، أدنى الحل وهو حدود الحرم، وهو ميقات من لم يعبر إلى مكّة من أحد المواقيت الخمسة أو ما يحاذيها محاذاة غير كثيرة البعد مع عدم التمكّن من المواقيت الأخرى «۵». السيد الخوئی: أدنى الحل وهو ميقات العمرة المفردة بعد حج القران أو الإفراد بل لكلّ عمرة مفردة لمن كان بمكّة وأراد الإتيان بها والأفضل أن يكون من الحديبية أو الجعرانة أو التنعيم «۶». السيد السيستانی: المتن المذكور من السيد الخوئی مع تغيير يسير فی تقديم الكلمات وتأخيرها، ويستثنى صورة واحدة «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۳۰ *** الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئی قدس سره «۱». الشيخ التبريزی: المتن «۲». الشيخ الصافی: المتن المذكور من السيد الگلپايگانی قدس سره إلى آخر الفرع «۳». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام قدس سره «۴». الشيخ المكارم: أدنى الحلّ يعنی أوّل نقطة خارج الحرم وهو ميقات من يأتون بالعمرة المفردة سواء عمرة حجّ القران أو الإفراد أو العمرة المفردة الّتی تؤدّی فی أی وقت من أوقات السنة «۵». الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئی مع إضافة قوله دام ظلّه: إلّامن أفسد عمرته المفردة بالجماع قبل السعی فإنّه لابدّ من الإقامة إلى الشهر الآخر والخروج إلى أحد المواقيت للعمرة المعادة «۶». الشيخ النوری: المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۷».

الإحرام فی الثوب المخيط

فی التحرير م ۲۶: لو لم يلبس ثوبی الإحرام عالماً عامداً، أو لبس المخيط حال إرادة الإحرام عصى لكن صحّ إحرامه ولو كان ذلك عن عذر لم يكن عاصياً أيضاً. السيد الخوئی: لو أحرم فی قميص جاهلًا أو ناسياً نزعه وصحّ إحرامه بل الأظهر صحّة إحرامه حتى فيما إذا أحرم فيه عالماً عامداً «۸». السيد السيستانی: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۹». السيد الخامنئی: إذا لم ينزع الثوب المخيط حين إرادة الإحرام عن عمد وعلم فصحّة إحرامه لا تخلو من إشكال «۱۰». السيد الشبيری: يجب على الرجل عند التلبية لبس الثوبين ولو نوى الإحرام فی ثيابه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۳۱ المعتادة ولبّى بطل إحرامه لبطلان غسله إلّاإذا صدر ذلك عن جهل منه بشرطيته للإحرام ولم يلتفت إلّابعد التجاوز عن الميقات «۱». *** الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۲». الشيخ التبريزی: المتن المذكور «۳». الشيخ الفاضل: إذا لم يلبس ثوبی الإحرام عامداً أو لبس المخيط وهو يريد الإحرام فقد عصى لكن إحرامه صحيح وإذا كان معذوراً لا يعد عاصياً وإحرامه صحيح «۴». الشيخ المكارم: إذا أحرم من دون أن يتجرّد من ثيابه العادية جهلًا أو نسياناً صحّ إحرامه ولكن يجب فوراً نزع ثيابه العادية وارتداء ثوبی الإحرام لا غير، وإذا فعل هذا عالماً

عامـداً فالأحوط أن يجـدّد نيّـة الإحرام والتلبيـة بعـد أن ينزع ثيابه العاديـة ويلبس ثوبى الإحرام «۵». الشـيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «۶». الشيخ النورى: المتن المذكور «۷». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۲۳۳

تروک الإحرام

اشارة

فى التحرير: والمحرمات منه أمور: الأول صـيد البر إصـطياداً وأكلًا- ولو صاده محلّ- وإشارة ودلالـة وإغلاقاً وذبحاً وفرخاً وبيضـةً ولو ذبحه كـان ميتـة على المشـهور وهو أحوط والطيور حـتى الجراد بحكم الصـيد البرى... السـيد الخوئى: الأـول الصـيد البرّى- لاـ يجوز للمحرم سواء كان فى الحل أو الحرم صـيد الحيوان البرّى أو قتله سواء كان محلّل الأكل أم لم يكن كما لا يجوز له قتل الحيوان البرّى وإن تأهّل بعد صيده ولا يجوز صيد الحرم مطلقاً وإن كان الصائد محلًا. «۱» السيد السيستانى: لا يجوز للمحرم إستحلال شىء من صيد البر... والمراد بالصـيد الحيوان الممتنع بـالطبع وإن تأهّـل لعـارض ولاـ فرق فيه بين أن يكون محلل الأكل أم لا على الأظهر «۲». السيد الگلپايگـانى: الأول صـيد الحيوان البرّى حلالًا كان أكل لحمه أم حراماً كالغزال والوعل والثعلب والإرنب وأمثالها والطير والجراد... ما عـدا السـباع الضاريـة لو يخاف منها أو السـباع من الطيور لو آذت حمام الحرم... «۳» السـيد الشبيرى: التاسع عشـر صيد البرّ- صيد البر وإعانة الصائد عليه حرام على آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۲۳۴ المحرم وكذا إمساكه ولو كان لأجل حفظه لمالكه المحل... «۱» *** الشيخ البهجة: إذا أحرم المكلّف حرمت عليه أمور وهى خمسة وعشرون كما يلى: ۱- الصيد البرّى... لا يجوز للمحرم سواء كان فى الحـلّ أو الحرم صـيد الحيوان البرّى أو قتله سواء كان محلل الأكل أم لم يكن «۲». الشيخ التبريزى: إذا أحرم المكلّف حرمت عليه أمور وهى خمسة وعشرون كما يلى: ۱- الصيد البرّى إلى آخر المتن المذكور. «۳» الشيخ الصافى: وهى خمسة وعشرون محرماً يجب على المكلّف أن يحرّم على نفسه فعلها فى نيـة الإحرام وهى كما يلى: ۱- الصـيد، صيد الحيوان البرّى حلالًا كان أكل لحمه أم حراماً كـالغزال والوعـل والثعلب والإـرنب وأمثالهـا وكـذا ذبحه وأكله وإمساكه والإعانـة على صـيده بدلالـة أو إشارة أو الإغلاق عليه... «۴» الشـيخ الفاضل: الأول صـيد البرّ إصـطياداً و أكلًا ولو صاده محل وإشارة ودلالـة وإغلاقاً وذبحاً وفرخاً وبيضـةً فلو ذبحه كان ميتـة على المشـهور وهو أحوط... «۵» الشـيخ المكارم: صـيد الحيوانات البرّيـة يحرم على المحرم صـيد الحيوانات البرّيـة أو ذبحها وهكـذا يحرم صـيد الطيور ولاـ فرق فى الصـيد بين التصـرّد بـذلك وبين المشاركـة مع الآـخرين وإعانتهم على ذلك. «۶» الشـيخ الوحيد: وهى ستة وعشـرون كما يلى... الصـيد، يحرم على المحرم سواء كان فى الحلّ أو الحرم صيد الحيوان البرّى أو قتله سواء كان محلل الأكل أم لم يكن ويحرم عليه قتل الحيوان البرّى وإن تأهّل بعد صيد ويحرم صيد الحرم مطلقاً وإن كان الصائد محلًا... «۷»

النساء

فى التحرير: الثانى النساء وطءاً وتقبيلًا ولمساً ونظراً بشـهوة بل كلّ لذّة وتمتّع منها. السـيد الگلپايگانى: الثانى، النساء تحرم على المحرم مطلقاً وطياً قبلًا أو دبراً بل تقبيلًا ولمساً لو كان بشـهوة وكذا النظر إليها بشهوة ولو كان اللمس والنظر بغير شهوة فلا بأس فى ذلك كما لا بأس بالضمّ مع عدم قصد الإستمتاع... «۱» السـيد الخامنئى: الإسـتمتاع بالنساء وطئاً وتقبيلًا وملاعبةً والنظر بشـهوة بل كل لذّة وتمتّع بهنّ وكذلك إسـتمتاع النساء بالرجال «۲». السـيد الخوئى: مجامعـة النسـاء، تقبيـل النساء، لمس المرأة، النظر إلى المرأة وملاعبتها «۳» يحرم على المحرم، الجمـاع أثنـاء عمرة التمتع وأثنـاء العمرة المفردة وأثنـاء الحـجّ وبعـده قبـل الإتيـان بصـلاة طـواف النسـاء. السـيد السيستانى: الأمور المذكورة «۴». السـيد الشبيرى: الأول الإسـتمتاع من النساء، يحرم حال الإحرام الجماع واللمس والتقبيل إذا كانا عن شهوة والأـظهر أنّ التقبيـل محرم أيضاً إذا علم أدائه إلى الامناء وإن لم يكن عن شـهوة «۵». *** الشـيخ البهجة: مجامعة النساء، يحرم

علی المحرم الجماع أثناء عمرة التمتع بأی شکل من الأشکال وأثناء العمرة المفردة وأثناء الحجّ وبعده قبل الإتیان بصلاة طواف النساء «۶». الشیخ التبریزی: یحرم علی المحرم الجماع أثناء عمرة التمتع إلی آخر ما ذکرناه من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: نفس المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۳۶ الشیخ الفاضل: الثانی، النساء وطئاً وتقبیلًا ونظراً بشهوة بل کل لذّة وتمتّع منها. أقول: هذا متن التحریر إلّاأنّ الشیخ دام ظلّه علّق علی جملة (لمساً ونظراً) بقوله: فی اللمس والنظر یعتبر أن یکون الملموس والمنظور زوجةً أو أمة للرجل المحرم وفی غیرهما تکون الحرمة محل إشکال کما أنّه فی المرأة المحرمة إذا نظرت أو لمست زوجها أو مولاها ولو بشهوة محل إشکال «۱». الشیخ المکارم: لا یجوز للمحرم النظر إلی زوجته أو لمس بدنها أو تقبیلها بشهوة ولکن لا إشکال فی النظر واللمس من دون قصد اللذة والأحوط ترک التقبیل حتی لو کان من دون قصد اللّذة أیضاً «۲» وقال فی رقم ۱۷: المقاربة الجنسیّة، الجماع، یحرم علی المحرم مقاربة زوجته جنسیاً ولهذا ثلاث حالات... «۳» وقال فی رقم ۱۵۲: الکفّارة فی جمع هذه الموارد بناءاً علی الإحتیاط الوجوبی بعیر واحد (بدنة) ولا فرق بین الزوجة الدائمة والموقتة ولا فی إتیانها فی القبل أو الدبر... الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴».

التقبیل

فی التحریر م ۳: لو قبّل امرأة بشهوة فکفارته بدنة وإن کان بغیر شهوة فشاة وإن کان الأحوط بدنة... السید الخوئی: لا یجوز للمحرم تقبیل زوجته عن شهوة فلو قبّلها وخرج منها المنی فعلیه کفّارة بدنة أو جزور وکذلک إذا لم یخرج منه المنی علی الأحوط وأمّا إذا لم یکن التقبیل عن شهوة فکفّارته شاة «۵». السید السیستانی: المتن إلی قوله: وإذا لم یخرج منه المنی فلا یبعد کفایة التکفیر بشاة وإذا قبّلها عن شهوة وجبت علیه الکفّارة أیضاً علی الأحوط وهی شاة- وإذا قبل المحلّ زوجته المحرمة فالأحوط أن یکفّر بدم شاة «۶». السید الخامنئی: إذا قبّل زوجته بشهوة فکفّارته بدنة وبدونها شاة «۷». السید الگلپایگانی: من قبّل إمرأته بشهوة کان علیه بدنة وکذا إن کان بغیر شهوة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۳۷ علی الأقوی «۱». السید الشبیری: لو قبّل المحرم زوجته لا عن شهوة ولکنّه أمنی یجب علیه التکفیر بشاة وأمّا لو لم یمن فلا کفارة علیه ولو قبّلها عن شهوة یجب علیه نحر بدنة سبّب تقبیله الإمناء أم لم یسبّب... «۲» تقبیل المحارم، عن الحسین بن حمّاد قال سئلت أبا عبداللّه علیه السلام عن المحرم یقبّل أمّه قال: لا بأس، هذه قبلة رحمة إنّما تکره قبلة الشهوة «۳». *** الشیخ البهجة: تقبیل النساء... فعلیه کفارة بدنة أو جزور علی الأحوط... والأحوط بل الظاهر جریان هذا الحکم فی تقبیل الأجنبیة «۴». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الصافی: بل تقبیلًا ولمساً لو کانا بشهوة ولا فرق فیما ذکر بین الزوجة وغیرها من المحارم والأجنبیات والمرأة فی ذلک کلّه کالرجل «۶». الشیخ الفاضل: لو قبّل إمرأته بشهوة فکفارته بدنة إن کان متعقباً للإمناء وإن لم یکن کذلک فکفارته شاة وإن کان بغیر شهوة فلیس فیه کفارة لعدم حرمته «۷». الشیخ المکارم: والأحوط ترک التقبیل حتی لو کان من دون قصد اللذة أیضاً... وإذا قبّل زوجته بقصد الإلتذاذ وجب علیه بعیر سواء أمنی أم لم یمن «۸». الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم تقبیل زوجته عن شهوة فلو قبّلها کذلک فعلیه بدنة أو جزور أمنی أو لم یمن، وإن لم یتمکّن منهما فعلیه شاة ومن قبّلها بغیر شهوة فعلیه شاة «۹».

النظر مع الشهوة

فی التحریر م ۳:... ولو نظر إلی أهله بشهوة فأمنی فکفارته بدنة علی المشهور وإن لم یکن بشهوة فلا شیء علیه ولو نظر إلی غیر أهله فأمنی فالأحوط أن یکفّر ببدنة مع الإمکان وإلّا فبقرة وإلّا فبشاة ولو لامسها بشهوة فأمنی فعلیه الکفارة والأحوط بدنة و کفایة الشاة لا تخلو من قوة وإن لم یمن فکفّارته شاة. السید الخوئی: وإذا نظر إلی إمرأة أجنبیة عن شهوة أو غیر شهوة فأمنی وجبت علیه الکفارة وهی بدنة أو جزور علی الموسر وبقرة علی المتوسّط وشاة علی الفقیر وأمّا إذا نظر إلیها ولو عن شهوة ولم یمن فهو وإن کان مرتکباً

لمحرّم إلّانّه لا كفارة عليه «۱». وإذا نظر المحرم إلى زوجته عن شهوة فأمنى وجبت عليه الكفارة وهى بدنة أو جزور وأمّا إذا نظر إليها بشهوة ولم يمن أو نظر إليها بغير شهوة فأمنى فلا كفارة عليه «۲». السيد السيستانى: ولو نظر إليها بشهوة ولم يمن أو نظر إليها بغير شهوة فأمنى فلا كفارة عليه «۳». وإذا نظر المحرم إلى غير أهله نظراً لا يحل له فإن لم يمن فلا كفارة عليه وإن أمنى وجبت عليه الكفارة... «۴» السيد الگلپايگانى: ولو نظر إلى غير زوجته فأمنى كان عليه بدنة إن كان موسراً... ولو نظر إلى زوجته بغير شهوة أو مسّها فأمنى فلا شىء عليه وإن كان بشهوة فبدنة «۵». السيد الشبيرى: لو نظر المحرم زوجته بشهوة فأمنى فعليه نحر بدنة ولو نظر إلى أجنبيّة فأمنى... «۶» السيد الخامنئى: فى مسألة الإستمتاع بالنساء (والنظر بشهوة) «۷». قال مدّظله: الإستمتاع بالنساء وطئاً وتقبيلًا وملاعبة والنظر بشهوة بل كل لذّة وتمتّع بهن وكذلك إستمتاع النساء بالرجال. *** آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۲۳۹ الشيخ البهجة: إذا نظر إلى امرأة أجنبيّة عن شهوة فأمنى فكفارته على الأحوط بدنة أو جزور على الموسر وبقرة على المتوسّط وشاة على الفقير وأمّا إذا نظر إليها ولو عن شهوة ولم يمن فهو وإن كان مرتكباً لمحرم إلّاأنّه لا كفارة عليه على الأظهر «۱». وقال قبل هذا: إذا لاعب المحرم امرأته حتى يمنى لزمته كفارة بدنة والأحوط قضاء الحج فى ذلك. الشيخ التبريزى: إذا نظر إلى إمرأة أجنبيّة عن شهوة أو غير شهوة فأمنى وجبت عليه الكفارة وهى بدنة أو جزور على الموسر وبقرة على المتوسّط وشاة على الفقير.... إذا نظر المحرم إلى زوجته عن شهوة فأمنى وجبت عليه الكفّارة وهى بدنة أو جزور... «۲» الشيخ الصافى: وكذا النظر إليها بشهوة ولو كان اللمس والنظر بغير شهوة فلا بأس فى ذلك، ولا فرق بين الزوجة وغيرها من المحارم والأجنبيات... «۳» الشيخ الفاضل: ولو نظر إلى أهله بشهوة فأمنى فكفارته بدنة على المشهور وعلى الأقوى عندى، وإن لم يكن بشهوة لا يكون محرماً فى حال الإحرام ولا شىء عليه، ولو نظر إلى غير أهله فأمنى فالأقوى أن يكفّر ببدنة إن كان موسراً وببقرة إن كان متوسطاً وبشاة إن كان فقيراً، ولو لامسها بشهوة فأمنى فعليه الكفارة والأحوط وجوباً بدنة... «۴» الشيخ المكارم: إذا نظر إلى زوجته أو لمس بدنها يقصد الإلتذاذ وجبت عليه كفّارة وهى شاة ولو إقترن ذلك بإنزال المنى منه فالأحوط وجوباً وجوب بعير عليه «۵». الشيخ الوحيد: وإذا نظر إلى إمرأة أجنبيّة فأمنى كانت عليه بدنة إن كان موسراً وإن كان وسطاً فعليه بقرة وإن كان فقيراً فشاة وإذا نظر إليها ولم يمن فليتق اللّه ولا يعد وليس عليه شىء، وقال: فإن نظر إلى زوجته عن شهوة فأمنى فعليه على الأحوط بدنة أو جزور وإن لم يتمكّن فعليه شاة، وأمّا إذا نظر إليها بشهوة ولم يمن أو نظر إليها بغير شهوة فأمنى فلا شىء عليه ويستغفر ربّه «۶».

لمس النساء

فى التحرير م ۳:... ولو لامسها بشهوة فأمنى فعليه الكفّارة والأحوط بدنة وكفاية الشاة لا تخلو من قوّة وإن لم يمن فكفّارته شاة. السيد الخوئى: لا يجوز للمحرم أن يمسّ زوجته عن شهوة فإن فعل ذلك لزمه كفارة شاة فإذا لم يكن المس عن شهوة فلا شىء عليه «۱». السيد الخامنئى: مضى كلامه دام ظلّه السيد السيستانى: لا يجوز للمحرم أن يمسّ زوجته أو يحملها أو يضمّها إليه بشهوة فإن فعل ذلك فأمنى أو لم يمن لزمه كفارة شاة فإذا لم يكن المس والحمل والضمّ عن شهوة فلا شىء عليه «۲». السيد الگلپايگانى: ولو مسّ زوجته بغير شهوة فأمنى فلا شىء عليه وإن كان بشهوة فبدنة «۳». السيد الشبيرى: لو لمس المحرم زوجته بشهوة فعليه دم أدناه شاة سواء أمنى أم لم يمن ولو لمسها لا عن شهوة فلا شىء عليه «۴». *** الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول من السيد الخوئى فى المقدار المذكور «۵». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور «۶». الشيخ الصافى: ولو كان اللمس والنظر بغير شهوة فلا بأس فى ذلك «۷». الشيخ الفاضل: ولو لامسها بشهوة فأمنى فعليه الكفارة والأحوط وجوباً البدنة «۸». الشيخ المكارم: إذا نظر إلى زوجته أو لمس بدنها بقصد الإلتذاذ وجبت عليه كفارة وهى شاة ولو اقترن بالإمناء فالأحوط وجوباً وجوب بعير عليه «۹». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۲۴۱ الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم أن يمسّ زوجته عن شهوة فإن فعل ذلك كان عليه شاة أمنى أم لم يمن، ولو مسها بغير شهوة لم يكن عليه شىء وإن أمنى والأحوط لمعتاد الإمناء الإجتناب «۱».

الکفّارة مع العلم والعمد

فی التحریر م ۵: کلّ ما یوجب الکفّارة لو وقع عن جهل بالحکم أو غفلة أو نسیان لا یبطل به حجّه وعمرته ولا شیء علیه. السید الگلپایگانی: لا کفّارة علی الناسی والجاهل وإن کان مقصراً فیما عدا الصید مطلقاً وفی الموارد الّتی سیأتی... «۲» السید الشبیری: لا تجب کفارات الإحرام المتقدمة إلّافی صورة العلم والعمد نعم لا فرق فی کفارة الصید بین العمد والخطأ ولا بین العلم والجهل وتثبت الکفّارة فی التدهین مع الجهل بالحکم أیضاً. «۳» السید الخوئی: قوله طاب ثراه فی مسألة ۲۲۵: وهذا الحکم یجری فی بقیة المحرمات بمعنی أنّ ارتکاب أیّ عمل علی المحرم لا یوجب الکفارة إن کان صدوره منه ناشئاً عن جهل أو نسیان ویستثنی من ذلک موارد: ۱- ما إذا نسی الطواف فی الحج وواقع أهله أو نسی شیئاً من السعی فی عمرة التمتّع فأحلّ لاعتقاده الفراغ من السعی وما إذا أتی أهله بعد السعی وقبل التقصیر جاهلًا بالحکم. ۲- من أمرّ یده علی رأسه أو لحیته عبثاً فسقطت شعرة أو شعرتان. ۳- ما إذا ادهن عن جهل «۴». السید السیستانی: نفس المتن تقریباً مع قوله: الرابع ما إذا ادهن بالدهن الطّیب أو المطیّب عن جهل «۵». السید الخامنئی: فی مسألة مجامعة النساء قال: إذا جامع فی إحرام الحجّ عالماً عامداً إلی قوله: وعلیه الکفّارة فراجع «۶». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۴۲ الشیخ البهجة: إذا جامع المحرم إمرأته جهلًا أو نسیاناً صحّت عمرته وحجّه ولا تجب علیه الکفّارة، وهذا الحکم یجری فی بقیة المحرمات الّتی توجب الکفارة بمعنی أنّ ارتکاب أی عمل علی المحرم لا- یوجب الکفارة إذا کان صدوره منه ناشئاً عن جهل أو نسیان ویستثنی من ذلک موارد... «۱» الشیخ التبریزی: نفس المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر «۳». الشیخ المکارم: قال فی مسألة الجماع: إذا جامع زوجته نسیاناً أو غفلة أو جهلًا بالحکم لم یضرّ ذلک بحجّه أو عمرته کما لا- تجب علیه کفّارة أیضاً «۴». الشیخ الوحید: إذا جامع المحرم إمرأته جهلًا أو نسیاناً صحّت عمرته وحَجّهُ ولا تجب علیه الکفّارة وهکذا إذا ارتکب غیره من المحرمات الّتی توجب الکفارة جهلًا أو نسیاناً ویستثنی من ذلک موارد تأتی فی مواضعها... «۵»

العقد فی حال الإحرام

فی التحریر: الثالث: إیقاع العقد لنفسه أو لغیره ولو کان محلًا، وشهادة العقد وإقامتها علیه علی الأحوط ولو تحمّلها محلًا، وإن لا یبعد جوازها ولو عقد لنفسه فی حال الإحرام حرمت علیه دائماً مع علمه بالحکم ولو جهله فالعقد باطل لکن لا تحرم علیه دائماً والأحوط ذلک سیّما مع المقاربة. السید الخوئی: عقد النکاح، یحرم علی المحرم التزویج لنفسه أو لغیره سواء کان ذلک الغیر محرماً أم کان محلًا وسواء کان التزویج تزوج دوام أم کان تزویج انقطاع، ویفسد العقد فی جمیع هذه الصور «۶». السید الخامنئی: العقد لنفسه أو لغیره سواء کان محرماً أو محلًا وذلک بأن یجری آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۴۳ صیغة عقد النکاح الدائم أو المنقطع «۱». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۲». السید الگلپایگانی: الثالث: عقد النکاح، سواء کان ذلک لنفسه أم لغیره أم کان العقد دائماً أم منقطعاً أم فضولیاً محرماً کان الغیر أم محلًا ففی جمیع هذه الصور یحرم عقد النکاح للمحرم... «۳» السید الشبیری: الثانی: العقد والشهادة علیه، عقد المرأة والشهادة علیه من محرمات الإحرام والعقد الواقع حال الإحرام باطل. ولا فرق فی حرمة العقد والشهادة علیه وبطلانه حال الإحرام بین کونه دائماً أم منقطعاً للمحرم أو غیره محرما کان غیره أم محلًا «۴». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی مع إضافة قوله دام ظلّه: والأقوی حصول الحرمة الأبدیّة من عقد المحرم لنفسه إذا کان عالماً بالحرمة «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الصافی: المتن المنقول من السید الگلپایگانی فی المقدار المذکور «۷». الشیخ الفاضل: متن التحریر مع تعلیقته دام ظلّه علی جملة إیقاع العقد لنفسه، بقوله: والمراد منه أعم من المباشرة والتوکیل بل الإجازة فی الفضولی علی بعض الوجوه التعلیقة بطولها. الشیخ المکارم: لا یجوز للمحرم عقد النکاح سواء کان النکاح

دائماً أو موقتاً وعقده فی هذه الحالة باطل ولو أقدم علی هذا العمل مع العلم بحرمته حرمت علیه تلک المرأة حرمة أبدیّة «۸». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۹».

الإستمناء

فی التحریر: الرابع: الإستمناء بیده أو غیرها بأیّة وسیلة فإن أمنی فعلیه بدنة والأحوط بطلان ما یوجب الجماع بطلانه علی نحو ما مرّ. السید الگلپایگانی: الخامس: الإستمناء وهو طلب خروج المنی بأیّ سبب کان بیده أو بغیرها بالملاعبة أو غیرها فإنّ کلّ ذلک حرام «۱». السید الخامنئی: وأمّا إن کان (الإستمناء) عن علم وعمد فکفارته بدنة فإن عجز عنها فشاة، وإن کان فی إحرام الحجّ وقبل الوقوف بالمزدلفة وأمنی وجب علیه بالإضافة إلی ما تقدّم إتمام حجّه وإعادته من قابل... «۲» السید الخوئی: إذا عبث المحرم بذکره فأمنی فحکمه حکم الجماع... وکفّارة الإستمناء کفّارة الجماع... «۳» السید السیستانی: الإستمناء علی أقسام: ۱- الإستمناء بذلک العضو التناسلی بالید أو غیرها وهو حرام مطلقاً وحکمه فی الحج حکم الجماع... ۲- الإستمناء بتقبیل الزوجة أو مسّها أو ملاعبتها أو النظر إلیها وحکمه ما تقدم فی المسائل السابقة. ۳- الإستمناء بالإستمتاع إلی حدیث إمرأة أو نعتها أو بالخیال أو ما شاکل ذلک وهذا محرّم علی المحرم أیضاً ولکنّ الأظهر عدم ثبوت الکفارة علیه بسببه «۴». السید الشبیری: الإستمناء وهو أن یفعل الإنسان ما یؤدّی إلی الإمناء حرام مطلقاً علی المحرم وغیره- نعم یجوز الإستمناء بالزوجة فی غیر حال الإحرام ویشتد حرمته علی المحرم ویوجب الکفّارة أیضاً «۵». وفی مسألة ۳۱۶: وکفارته (نحر بدنة) وإتمام الحجّ والإتیان بالحجّ فی العام القابل أیضاً. *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۴۵ الشیخ البهجة: الإستمناء طلب نزول المنی بالید أو غیرها حتی لو کان بالخیال أو الملاعبة أو تخیّل زوجته أو شخص آخر واعلم أنّ البعض یری أنّ إنزال المنی بالإستمناء مفسد للحج وهذا القول أحوط... «۱» الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره وفیه: کفّارة الإستمناء کفّارة الجماع «۲». الشیخ الصافی: الخامس: الإستمناء وهو طلب خروج المنی بأیّ سبب کان بیده أو بغیرها بالملاعبة أو غیرها فإنّ کلّ ذلک حرام «۳». الشیخ الفاضل: المتن المنقول من التحریر، إلّاأنّه دام ظلّه علّق علی کلمة الإستمناء بقوله: لم یقم دلیل علی حرمة الإستمناء مطلقاً ولو مع عدم الإمناء بل لم یقع هذا العنوان فی الروایات أصلًا وعلّق علی کلمة والأحوط بقوله: بل الأقوی فی خصوص اللعب بالذکر والأحوط فی غیره. الشیخ المکارم: بل الأحوط وجوباً أنّ له (للإستمناء) جمیع أحکام الجماع الّتی ذکرت فی المسائل السابقة «۴». الشیخ الوحید: نظره دام ظلّه قریب لما ذکره السید الخوئی قدس سره «۵».

الطیب

فی التحریر: الخامس: الطیب بأنواعه حتی الکافور صبغاً وإطلاءً وبخوراً علی بدنه أو لباسه ولا یجوز لبس ما فیه رائحته ولا أکل ما فیه الطیب کالزعفران... السید الگلپایگانی: الطیب بجمیع أقسامه وأنحاء إستعمالاته کالمسک والعنبر والزعفران والکافور وعطر الورد وغیرها من العطور وحتی الهیل والقرنفل وغیرهما فلا یجوز وضع ذلک فی الطعام والشراب أو الثیاب أو التبخریة أو دهن البدن «۶». السید الخامنئی: بنا بر احتیاط واجب، استعمال بوی خوش اگر عمدی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۴۶ باشد، یک گوسفند کفّاره دارد، چه در غذا باشد (مانند زعفران) و یا در موارد دیگر. «۱» السید الخوئی: یحرم علی المحرم إستعمال الزعفران والعود والمسک والورس والعنبر بالشم والدلک والأکل وکذلک لُبس ما یکون علیه أثر منها والأحوط الإجتناب عن کل طیب «۲». السید السیستانی: یحرم علی المحرم إستعمال الطیب شماً وأکلًا واطلاءً وصبغاً وبخوراً وکذلک لبس ما یکون علیه أثر منه والمراد بالطیب کل مادة یطیّب بها البدن أو الثیاب أو الطعام أو غیرها... «۳» السید الشبیری: لا یجوز مطلق الإستمتاع بالمسک والعود والعنبر والزعفران والورس وکلّ مادة معطّرة رائحتها... فلا یجوز الإستمتاع بهذه الأمور لا بالشم ولا بالأکل ولا بالتطیّب ولا بغیرها من أنحاء الإستمتاع حتی لبس الثوب المعطّر بها «۴». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی:

نفس المتن المذکور «۶». الشیخ الصافی: نفس المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۷». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلّاأنّه دام ظلّه علّق علی کلمة الطیب بقوله: (علی الأقوی فی المسک والعنبر والزعفران والعود والورس وعلی الأحوط فی غیرها حتی الکافور) «۸». الشیخ المکارم: یحرم علی المحرم رجلًا کان أو إمرأة استعمال الرائحة الطیبة مثل أنواع العطور والمسک والزعفران وماء الورد وغیر ذلک سواء عن طریق الشم أو بوضعها علی البدن أواللباس أو نشرها فی جوّ الغرفة وفضائها بواسطة رشاشات العطور آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۴۷ (الاسپری) أو أکل الأطعمة المعطرة «۱». الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم الطیب بأقسامه وأنحاء إستعمالاته من الشم والدلک والأکل ولبس ما یکون علیه أثر منه وغیر ذلک «۲».

الریاحین

فی التحریر م ۱۰: یجب الإجتناب عن الریاحین أی کل نبات فیه رائحة طیبة إلّا بعض أقسامها البریّة کالخزامی وهو نبت زهره من أطیب الأزهار علی ما قیل والقیصوم والشیح والإذخر ویستثنی من الطیب خلوق الکعبة وهو مجهول عندنا فالأحوط الإجتناب من الطیب المستعمل فیها. السید الخامنئی: مضی کلامه مدّظلّه فی الفرع الماضی فراجع. السید الشبیری: یحرم علی المحرم علی الأقوی شم أنواع الزهور کالیاس والمحمّدی وشمّ النباتات الطیبة الرائحة کالریحان والنعناع ولکن لا یجب الإجتناب عن النباتات البریّة المعطّرة کالإذخر والقیصوم «۳». ولا یجب الإجتناب عن خلوق الکعبة المکرّمة ومرقد النّبی الشریف بل یجوز شمهما ولمسهما ولا یجب إزالة ما یعلّق منهما ببدنه أو ثیابه ویجوز الإحرام فی الثیاب المعطرة بهما أیضاً... «۴» السید السیستانی: یحرم علی المحرم شم الریاحین وهی نباتات تفوح منها رائحة طیبة وتتّخذ للشم... ویستثنی منها بعض أقسامها البریّة کالشیح والقیصوم والخزامی والإذخر وأشباهها فانّه لا بأس بشمها علی الأظهر «۵». ویستثنی من الطیب خلوق الکعبة وهو طیب یتّخذ من الزعفران وغیره یطلی به الکعبة فلا یجب علی المحرم أن یجتنب شمه وإصابته لثیابه وبدنه وإن أصابهما لم تجب إزالته بغسل ونحوه «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۴۸ السید الگلپایگانی: والأحوط ترک استعمال الریاحین کلّها «۱». السید الخوئی: لا بأس بأکل الفواکه الطیّبة الرائحة کالتفّاح ولکن یمسک عن شمّها حین الأکل علی الأحوط «۲» إلی قوله فی فرع ۲۳۹: ولا بأس بشم خلوق الکعبة وهو نوع خاص من العطر «۳». *** الشیخ البهجة: الأحوط لزوماً أن یمسک علی أنفه من الرائحة الطیّبة فی غیر حال السعی ولا بأس بشم خلوق الکعبة وهو نوع خاص من العطر «۴». الشیخ التبریزی: الأحوط لزوماً أن یمسک علی أنفه من الرائحة الطیّبة وغیرها الحال (حال السعی) ولا بأس بشم خلوق الکعبة وهو نوع خاص من العطر «۵». الشیخ الصافی: والأحوط ترک إستعمال الریاحین کلّها «۶». الشیخ الفاضل: المتن إلی قول الماتن: (وهو مجهول عندنا) فانّه دام ظلّه قال: بل الظاهر أنّه طیب خاص مرکب من أنواع خاصة من الطیب إلی آخر التعلیقة وإلی قول الماتن: (فالأحوط الإجتناب من الطیب المستعمل فیها). فإنّه دام ظلّه علّق علیه بقوله: ظاهره أنّ الإحتیاط وجوبیّ ومتفرع علی جهالة معنی الخلوق مع أنّه علی هذا التقدیر یکون الجاری هو أصل البرائة کما فی نظائره من دوران المقید المجمل مفهوماً بین المتباینین أو أکثر. الشیخ المکارم: لا یجوز للمحرم شم الأزاهیر علی الأحوط وجوباً «۷». الشیخ الوحید: لا یجب علی المحرم أن یمسک أنفه من الرائحة الطیّبة حال سعیه إلی قوله: ویجب الإمساک علی أنفه من الرائحة الطیّبة فی غیر هذا الحال ولا بأس بشم خلوق الکعبة «۸».

الفواکه

فی التحریر م ۱۱: لا یجب الإجتناب عن الفواکه الطیبة الریح کالتفاح والأترج أکلًا واستشماماً وإن کان الأحوط ترک استشمامه. السید الگلپایگانی: لا بأس بأکل التفاح والسفرجل وبقیة الفواکه الّتی توجد فیها الروائح الطیّبة وغایة الإحتیاط أن لا یشمّها «۱». السید الخوئی: لا بأس بأکل الفواکه الطیبة الرائحة کالتفاح والسفرجل ولکن یمسک عن شمها حین الأکل علی الأحوط «۲». السید السیستانی: أمّا الفواکه والخضروات الطیبة الرائحة کالتفاح والسفرجل والنعناع فیجوز للمحرم أکلها ولکن الأحوط الإمساک عن شمها

حین الأکل «۳». السید الشبیری: یجوز للمحرم أکل الفواکه والزهور والنباتات الطیّبة الرائحة کالتفاح والأترج والیاس والمحمدی والریحان، لکن لا یجوز شمها بل یجب إمساک الأنف عنها عند الأکل «۴». السید الخامنئی: الأحوط وجوباً الإجتناب عن شم کلّ ما فیه رائحة طیّبة کالفواکه والریاحین... *** الشیخ البهجة: لا بأس بأکل الفواکه الطیّبة الرائحة کالتّفاح والسفرجل وشمّها «۵». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی أن قال: ولکنّ الأولی أن یمسک عن شمّها حین الأکل «۶». الشیخ الصافی: نفس المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۷». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلی جملة: وإن کان الأحوط ترک إستشمامه، فانّه دام ظلّه قال: الإحتیاط الإستحبابی لا یجتمع مع القول بحرمةالطیب مطلقاً «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۵۰ الشیخ المکارم: لا مانع من أکل الفواکه ذات الرائحة الطیّبة کالتفاح والبرتقال وغیرهما ولکن الأفضل الإجتناب عن شمّها «۱». الشیخ الوحید: لا بأس بأکل الفواکه الطیّبة الرائحة کالتّفاح والسفرجل والأحوط استحباباً الإمساک عن شمّها حین الأکل «۲».

الرائحة الخبیثة

فی التحریر م ۱۳:... لا یجوز إمساک أنفه من الرائحة الخبیثة نعم یجوز الفرار منها والتنحّی عنها. السید الخوئی: یحرم علی المحرم أن یمسک علی أنفه من الروائح الکریهة نعم لا بأس بالإسراع فی المشی للتخلّص من ذلک «۳». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۴». السید الگلپایگانی: کما أنّه یجب علی المحرم أن لا یسدّ أنفه عند ما یشمّ الروائح الکریهة «۵». السید الشبیری: لا یجوز للمحرم إمساک أنفه عن الرائحة الکریهة ولکن یجوز له الإبتعاد عنها بالإسراع فی المشی «۶». *** الشیخ البهجة: یحرم علی المحرم علی الأحوط بل الأقوی أن یمسک علی أنفه من الروائح الکریهة نعم لا بأس بالإسراع فی المشی للتخلّص من ذلک «۷». الشیخ التبریزی: الأحْوط وجوباً علی المحرم أن لا یمسک علی أنفه من الروائح الکریهة نعم لا بأس بالإسراع فی المشی للتخلّص من ذلک «۸». الشیخ الصافی: نفس المتن من السید الگلپایگانی قدس سره «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۵۱ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من السید الإمام قدس سره «۱». الشیخ المکارم: ولکن إذا مرّ علی مکان فیه رائحة کریهة یجب أن لا یکمّ أنفه ولکن له أن یجوز بسرعة من ذلک المکان «۲». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳».

کفارة الطیب

فی التحریر م ۱۵: کفارة استعمال الطیب شاة علی الأحوط ولو تکرّر منه الإستعمال فإن تخلّل بین الإستعمالین الکفّارة تکرّرت وإلّا فإن تکرّر فی أوقات مختلفة فالأحْوط الکفّارة وإن تکرّر فی وقت واحد لا یبعد کفایة الکفارة الواحدة. السید الشبیری: لو أکل المحرم طعاماً یحرم علیه أکله فعلیه التکفیر بشاة وإن حلّ له فعلًا لضرورة فمن أکل طعاماً فیه طیب کالزعفران فعلیه دم شاة وکذلک لو أکل الزیت المعطر ولا تجب الکفارة فی استعمال الطیب بأنحائه الأخری غیر أکل ما فیه الطیب و إن استحب له التصدق بشیء «۴». السید الخوئی: إذا إستعمل المحرم متعمداً شیئاً من الروائح الطیّبة فعلیه کفّارة شاة علی المشهور ولکن فی ثبوت الکفارة فی غیر الأکل إشکال وإن کان الأحوط التکفیر «۵». السید السیستانی: إذا تعمّد المحرم أکل شیء من الطیب أو لبس ما یکون علیه أثر منه فعلیه کفّارة شاة علی الأحوط لزوماً ولا کفارة علیه فی استعمال الطیب فیما عدا ذلک وإن کان التکفیر أحوط «۶». السید الخامنئی: بنا بر احتیاط واجب، استعمال بوی خوش اگر عمدی باشد، یک گوسفند کفّاره دارد، چه در غذا باشد (مانند زعفران) و یا در موارد دیگر. «۷» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۵۲ *** الشیخ البهجة: إذا استعمل المحرم متعمداً شیئاً من الروائح الطیّبة فعلیه کفّارة شاة علی الأحوط «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: المتن المذکور عن التحریر إلّافی قوله: علی الأحوط فی غیر الأکل و علی الأقوی فیه «۳». الشیخ الوحید: إذا أکل المحرم ما فیه الطیب أو لبسه مع بقاء أثره فیه مع العلم بالحکم والموضوع فعلیه کفارة شاة ولا شیء علیه إذا فعل ناسیاً أو جاهلًا ولا دم فی غیر الأکل واللبس وإن کان

أحوط «۴».

لبس المخيط

فی التحریر: السادس: لبس المخیط للرجال کالقمیص والسراویل والقباء وأشباهها بل لا- یجوز لبس ما یشبه بالمخیط کالقمیص المنسوج والمصنوع من اللبد والأحوط الإجتناب من المخیط ولو کان قلیلًا کالقلنسوة والتکّة نعم یستثنی من المخیط شدّ الهمیان المخیط الّذی فیه النقود. السید الخامنئی: لبس المخیط للرجال بأن یلبس القمیص أو الذرع أو السروال أوالزخمة والسترة وأمثالها الّتی تترکب عادة بالخیاطة وکذا الأثواب المزررة... «۵» أمّا إفتراشه والتلحف به ونحو ذلک فلا- إشکال فیه. السید الشبیری: یحرم علی الرجال حال الإحرام لبس القمیص والسروال والجبّة وکلّ لباس یکون کالدرع یغطی عرض الجسم بل الأحوط إستحباباً الإجتناب عن لبس مطلق المخیط حال الإحرام «۶». السید الگلپایگانی: السابع، لبس المخیط للرجال فقط دون النساء کالقمیص آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۵۳ والسراویل والجبّة وغیرها ممّا هو متعارف لبسه بین الناس وکان مخیطاً... «۱» السید الخوئی: لبس المخیط للرجال، یحرم علی المحرم أن یلبس القمیص والقباء والسروال والثوب المزرر مع شدّ أزراره «۲» ویجوز له أن یغطّی بدنه ما عدا الرأس باللحاف ونحوه من المخیط حالة الإضطجاع للنوم وغیره «۳». السید السیستانی: لبس المخیط أو ما بحکمه للرجل- لا یجوز للمحرم أن یلبس ثوباً یزره أی یربط بعضه بالبعض الآخر بأزرار أو ما یفید فائدتها أو یتدرعه... «۴» ویجوز له أن یغطّی بدنه ما عدا الرأس فی حالة الإضطجاع أو غیره باللحاف ونحوه من أقسام المخیط. أیضاً السید الخامنئی: لا یحرم لبس المخیط إذا کان من غیر أنواع الثیاب کالحزام... الأحزمة فی أمثال الید أوالرجل الإصطناعیتین ولا- کفارة فیها أیضاً «۵». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن «۷». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۸». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: (والأحوط الإجتناب) فإنّه دام ظلّه قال: بل الأقوی؛ وإلی جملة فیه النقود فإنّه قال: بشرط عدم وجود الهمیان غیر المخیط کما فی هذه الأزمنة. الشیخ المکارم: الأول، لبس الثوب المخیط، یحرم علی الرجال لبس الألبسة المخیطة فی حال الإحرام بل الأحوط وجوباً الإجتناب عن کلّ ثوب مخیط... «۹» الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۱۰».

المبتلی بالفتق

فی التحریر م ۱۶: لو احتاج إلی شدّ فتقه بالمخیط جاز لکن الأحوط الکفارة... السید السیستانی: کما یجوز له التحزم بالحزام المخیط الّذی یستعمله المبتلی بالفتق لمنع نزول الأمعاء فی الأنثیین «۱». وفی الملحق الثانی هل فی لبس ما یشدّ به الفتق وهو من المخیط کفّارة علی المحرم؟ الجواب: لا کفارة فیه «۲». السید الخوئی: وکذلک لا بأس بالتحزّم بالحزام المخیط الّذی یستعمله المبتلی بالفتق لمنع نزول الأمعاء «۳». السید الگلپایگانی: ویجوز للمحرم أن یلبس الأشیاء الآتیة، وإن کانت مخیطة: الهمیان والمنطقة ورباط الفتق لحفظ نزول الأمعاء فی الأنثیین مع الحاجة إلیه... والأحوط فی رباط الفتق الفداء بشاة «۴». السید الشبیری: یجب علی الأحوط وجوباً إجتناب لبس الهمیان والحزام ورباط الفتق للمحرم نعم لا بأس بلبسها عند الضرورة ولا شیء علیه «۵». السید الخامنئی: لا یحرم لبس المخیط إذا کان من غیر أنواع الثیاب کالحزام أو الهمیان وکذا ما یحتاج إلیه من الأحزمة فی أمثال الید والرجل الإصطناعیتین ولا کفارة فیها أیضاً «۶». *** الشیخ البهجة: ولا- بأس بالتحزم بالحزام المخیط الّذی یستعمله المبتلی بالفتق لمنع نزول الأمعاء فی حال الضرورة لکن الأحوط أن یکفّر لذلک «۷». الشیخ الصافی: والأحوط فی رباط الفتق الفداء بشاة «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۵۵ الشیخ التبریزی: ویستثنی من ذلک الهمیان... وکذلک لا بأس بالتحزم بالحزام المخیط الّذی یستعمله المبتلی بالفتق لمنع نزول الأمعاء فی الأنثیین «۱» إلی قوله فی مسألة ۲۴۵: إذا لبس المحرم متعمداً شیئاً ممّا حرم علیه لبسه فکفارته شاة والأحوط لزوم

الکفارة علیه ولو کان لبسه للإضطرار «۲». الشیخ الفاضل: استفاده از کمربند و همیان و فتق‌بند و سایر اشیاء کوچک دوخته که به آن لباس گفته نمی‌شود اشکال ندارد و کفاره هم ندارد «۳». أیضاً الشیخ الفاضل: ویجوز التحزّم بالحزام المخیط لمنع نزول الأمعاء عند الضرورة والأولی التفدیة وکذلک فی الید والرجل الإصنطاعیین المخیطین اللذین یشد بهما إلی الجسد «۴». الشیخ المکارم: لا إشکال فی لبس حزام الفتق ولا یضرّ کونها مخیطه «۵» إلی قوله فی مسألة ۹۳: من لبس اللباس المخیط عمداً أو عن إضطرار وجبت علیه کفارة وهی شاة... «۶» وقال دام ظلّه: لا إشکال فی شد الحزام فوق الإحرامی مخیطاً أو غیر مخیط ولا فی لبس حزام الفتق ولا یضرّ کونها مخیطه «۷». الشیخ الوحید: ولا بأس بالتحزم بالحزام الّذی یستعمله المبتلی بالفتق وإن کانت من المخیط... وفی ثبوت الکفارة علی المضطرّ إشکال ولا إشکال فی سقوطها عن الجاهل والناسی «۸». أیضاً التبریزی: بستن فتق‌بند دوخته مانعی ندارد وکفاره‌ای بر آن مترتب نیست «۹». الشیخ النوری: لا بأس بالتحزّم بالحزام المخیط الّذی یستعمله المبتلی بالفتق عند الضرورة ومع ذلک تجب علیه الکفارة علی الأحوط «۱۰».

المخیط للنساء

فی التحریر م ۱۷: یجوز للنساء لبس المخیط بأی نحو کان نعم لا یجوز لهنّ لبس آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۵۶ القفازین. السید الگلپایگانی: أمّا النساء فیجوز لهنّ لبس المخیط مطلقاً إلّاالقفازین بالضمّ والتشدید أی الکفوف فلا یجوز للمرأة «۱». السید الخوئی: یجوز للنساء المخیط مطلقاً عدا القفازین وهو لباس خاص یلبس للیدین «۲». السید السیستانی: کلامه مدّظلّه قریب من کلام السید الخوئی قدس سره. السید الشبیری: لا یجوز للنساء لبس القفازین والکفوف «۳» وفی مسألة ۳۱۹ تثبت الکفارة فی موارد، منها لبس المرأة القفازین (الکفوف) وإن کان جائزاً للضرورة. *** الشیخ البهجة: یجوز للنساء لبس المخیط مطلقاً عدا القفازین وهو لباس خاصّ یلبس للیدین «۴» وفی الفرع اللاحق: إذا لبس المحرم شیئاً مما حرم لبسه علیه فکفارته شاة والأحوط لزوم الکفارة علیه ولو کان لبسه للإضطرار «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور وهو المتن الّذی نقل عن السید الخوئی قدس سره «۶» وفی الفرع التالی: إذا لبس المحرم متعمداً شیئاً ممّا حرم لبسه علیه فکفارته شاة والأحوط لزوم الکفارة علیه ولو کان لبسه للإضطرار. الشیخ الصافی: نفس المتن الّذی ذکرناه من السید الگلپایگانی قدس سره «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ المکارم: لا إشکال ولا مانع من لبس المرأة المحرمة کلّ أنواع اللباس المخیط إلّا القفازات فلا یجوز لبسها «۹». الشیخ الوحید: نفس المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۱۰».

کفّارة المخیط

فی التحریر م ۱۸: کفارة لبس المخیط شاة فلو لبس المتعدّد ففی کل واحد شاة ولو جعل بعض الألبسة فی بعض ولبس الجمیع دفعة واحدة فالأحوط الکفّارة لکلّ واحد منها ولو اضطرّ إلی لبس المتعدّد جاز ولم تسقط الکفّارة. السید الخامنئی: کفّارة لبس المخیط شاة وتتعدّد بتعدّده «۱». السید الگلپایگانی: فی لبس المخیط شاة وإن کان لضرورة «۲». السید الخوئی: إذا لبس المحرم متعمداً شیئاً ممّا حرم علیه لبسه فکفّارته شاة والأحوط لزوماً الکفارة ولو کان لبسه للإضطرار «۳». السید السیستانی: ولو تعدّد اللبس تعدّدت الکفّارة وکذا لو تعدّد الملبوس بأن جعل بعض الألبسة فی بعض ولبس الجمیع دفعة واحدة مع اختلافها فی الصنف بل وکذا مع إتحادها علی الأحوط «۴». السید الشبیری: لو لبس المحرم ما یحرم لبسه کفّر بشاة وإن کان له جائزاً لضرورة «۵». *** الشیخ البهجة: إذا لبس المحرم متعمداً شیئاً ممّا حرم لبسه علیه فکفارته شاة والأحوط لزوم الکفارة علیه ولو کان لبسه للإضطرار «۶». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: السابع لبس المخیط... کلّ ذلک یحرم علی المحرم إلّاعند الضرورة فحینئذٍ یجوز مع الفداء «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر وله دام ظلّه تعلیقة علی قول الماتن: فلو لبس المتعدّد (أی

من أنواع متعدّدة) وعلی قول آخر من الماتن (کل واحد شاة) بقوله: قد مرّ الملاک فی التعدّد... «۹» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۵۸ الشیخ المکارم: من لبس اللباس المخیط عمداً أو عن إضطرار وجبت علیه کفّارة وهی شاة أمّا إذا فعل ذلک عن نسیان أو جهل فلا یجب علیه شیء «۱». الشیخ الوحید: إذا لبس المحرم الثوب المخیط وما بحکمه ولو لم یکن مخیطاً عالماً بالحکم عامداً فعلیه شاة وتتعدّد بتعدّد اللبس ولو مع وحدة الملبوس وباختلاف الملبوس صنفاً وإن لم یتعدّد اللبس حتی مع الحاجة إلی لبس ضروب الثیاب إذا لم تصل إلی حدّ الإضطرار ففی ثبوت الکفّارة علی المضطرّ إشکال ولا إشکال فی سقوطها عن الجاهل والناسی «۲». الشیخ النوری: إذا لبس المحرم ما حرم لبسه فکفارته شاة والأقوی لزوم الکفارة ولو کان لبسه للإضطرار «۳».

الإکتحال

فی التحریر: السابع- الإکتحال بالسواد إن کان فیه الزینة وإن لم یقصدها... وفی مسألة ۲۱: لیس فی الإکتحال کفّارة لکن لو کان فیه الطیب فالأحوط التکفیر. السید الگلپایگانی: التاسع الإکتحال بالسواد لو کان زینة للعینین وإن لم یقصد به الزینة... ولو إکتحل فلا کفّارة علیه إلّاالإستغفار «۴». السید الخوئی: الإکتحال علی صور، الرابع الإکتحال بکحل غیر أسود ولا یقصد به الزینة لا بأس به ولا کفّارة علیه بلا إشکال ومحصل قوله فی سایر الصور لزوم الکفارة بشاة علی الأحوط الأولی فراجع «۵». السید السیستانی: ولا کفّارة فی الإکتحال مطلقاً وإن کان الأولی التکفیر بشاة إذا إکتحل بما لا یحل له «۶». السید الخامنئی: لا کفّارة فی الإکتحال «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۵۹ السید الشبیری: لا یجوز الإکتحال بالکحل الأسود للمحرم والمحرمة إلّامن أجل الرمد ونحوه وأمّا الکحل غیر الأسود فلا بأس به إذا لم یعد من الزینة ولم یکن فیه طیب «۱» وفی مسألة ۲۳۱: س: هل یجوز صبغ الشعور بالحناء ونحوها فی حال الإحرام؟ ج: لا یجوز ذلک، نعم لو صبغ قبل الإحرام یجوز الإحرام معه ولا یجب علیه تأخیر الإحرام حتی یزول لونه «۲». *** الشیخ البهجة: الإکتحال علی صور: ۱- أن یکون بکحل أسود مع قصد الزینة وهذا حرام علی المحرم قطعاً... «۳» الشیخ التبریزی: الإکتحال علی صور: ۱- أن یکون بکحل أسود مع قصد الزینة وهذا حرام قطعاً وتلزمه کفّارة شاة علی الأحوط الأولی؛ ۲- أن یکون بکحل أسود مع عدم قصد الزینة؛ ۳- أن یکون بکحل غیر أسود مع قصد الزینة والأحوط الإجتناب فی هاتین الصورتین کما أنّ الأحوط الأولی التکفیر فیهما؛ ۴- ما ذکر من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الصافی: المتن المنقول من السید الگلپایگانی قدس سره «۵» .الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: ولو کان فیه الطیب فالأقوی حرمته، فإنّه دام ظلّه قال: مع وجدان ریحه لا مطلقاً؛ وإلی جملة: فالأحوط التکفیر، فی مسألة ۲۱ فإنّه دام ظلّه قال: بل الأقوی مع وجدان ریحه والأولی مع العدم (السابع). الشیخ المکارم: یحرم الإکتحال فی حال الإحرام علی النساء والرجال إذا کان بقصد الزینة... «۶» الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم الإکتحال بالکحل الأسود للزینة ولا کفّارة فیه علی الأقوی... «۷» الشیخ النوری: الإکتحال علی صور، أحدها أن یکون بکحل أسود مع قصد الزینة وهذا حرام علی المحرم قطعاً ولکن لا کفّارة فیه «۸»

النظر فی المرآة

فی التحریر: الثامن- النظر فی المرآة من غیر فرق بین الرجل والمرأة ولیس فیه الکفّارة لکن یستَحبُّ بعد النظر أن یلبّی والأحوط الإجتناب عن النظر فی المرآة ولو لم یکن للتزیین وفی مسألة ۲۳:... لا بأس بالمنظرة إن لم تکن زینة وإلّا فلا تجوز. السید الگلپایگانی: العاشر: النظر فی المرآة مطلقاً سواء قصد به التزیین أم لم یقصد ولو نظر فیها إستحبّ له تجدید التلبیة... ولو نظر فی المرآة فلا کفّارة علیه إلّا الإستغفار «۱» ولا بأس بلبس المنظرة إن لم تکن زینة. السید الخوئی: یحرم علی المحرم النظر فی المرآة للزینة وکفارته شاة علی الأحوط الأولی- ویُستحبُّ لمن نظر فیها للزینة تجدید التلبیة أمّا لبس النظارة فلا بأس به للرجل أو المرأة إذا لم تکن للزینة وهذا الحکم لا یجری فی سایر الأجسام الشفافة فلا بأس بالنظر إلی الماء الصافی أو الأجسام الصیقلیة الأخری «۲» .

السید الخامنئی: نگاه کردن به آینه کفّاره ندارد، امّا احتیاط واجب آن است که پس از نگاه کردن در آن، لبیک بگوید. «۳» السید السیستانی: لا یجوز للمحرم أن ینظر فی المرآة للزینة ویجوز إذا کان لغرض آخر کتضمید جرح الوجه أو إستعلام وجود حاجب علیه أو کنظر السائق لرؤیة ما خلفه من السیارات... وأمّا النظر عبر النظارة الطبیة فلا بأس به وقال: لا کفّارة فی ذلک حتی لو کان النظر متعمداً نعم لو کان النظر للزینة یستجب تجدید التلبیة «۴» . السید الشبیری: لا یجوز النظر فی المرآة بقصد الزینة وتجمیل البدن أو اللباس وکذا فیما یعدّ من الزینة وأمّا النظر فی المرآة بما لا ربط له بالزینة کنظر السائق فلا بأس به «۵» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۶۱ وفی‌مسألة ۲۴۰: لایجوز للمحرم لبس‌النظارة المتخذة للزینة ویجوز لبس النظارة الطبّیة ... *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی إلّاأنّه دام ظلّه سکت عن التعرض للکفّارة «۱» . الشیخ التبریزی: المتن المذکور تقریباً «۲» . الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۳» . الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر. (الثامن) الشیخ المکارم: النظر فی المرآة، لا یجوز النظر فی المرآة للتزیین وتجمیل الرأس والوجه فی حال الإحرام إلی قوله دام ظلّه: حکم النظر فی الماء الصافی أو شیء صقیل لإصلاح وتجمیل الشعر والوجه حکم النظر فی المرآة فلا یجوز ذلک فی حال الإحرام... «۴» الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم النظر فی المرآة للزینة ولا کفّارة فیه... «۵»

ستر ظهر القدم

فی التحریر: التاسع: لبس ما یستر جمیع ظهر القدم کالخف والجورب وغیرهما ویختص ذلک بالرجال ولا یحرم علی النساء ولیس فی لبس ما ذکر کفّارة ولو احتاج إلی لبسه فالأحوط شق ظهره. السید الخوئی: یحرم علی الرجل المحرم لبس الخف والجورب وکفّارة ذلک شاة علی الأحوط ولا بأس بلبسها للنساء والأحوط الإجتناب عن لبس کل ما یستر تمام ظهر القدم... ولا بأس بستر تمام ظهر القدم من دون لبس «۶» .السید السیستانی: یحرم علی الرجل المحرم أن یلبس ما یغطّی تمام ظهر قدمه کالجورب والخف، ویجوز له لبس ما یستر بعض ظهر القدم کما یجوز له ستر تمامه من دون لبس کأن یلقی طرف ردائه علیها حال الجلوس ولا کفّارة فی لبس الخف وشبهه مطلقاً وأمّا لبس الجورب وما یماثله فتجب الکفارة فیه علی المتعمّد علی الأحوط آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۶۲ والکفارة دم شاة «۱» .السید الگلپایگانی: الثامن: لبس الرجل الخف والجورب ونحوهما ممّا یغطّی ظهر القدم مثل البوتین والجزمة... ولا بأس بتغطیة ظهر القدم بمثل الجلوس علیها أو إلقاء طرف الرداء حال المشی أو الجلوس أو النوم علیها «۲» .السید الخامنئی: لا کفّارة فی لبس ما یستر تمام ظهر القدم «۳» .السید الشبیری: تثبت الکفارة فی الموارد التالیة: منها لبس الرجل الجورب «۴» إلی قوله فی مسألة ۳۵۰: لا کفارة فی تروک الإحرام الّتی لم ترد فیها کفّارة وان کان الأحوط إستحباباً التکفیر بشاة عن کل واحد منها. أقول: مضی فی متن التحریر (لبس فی لبس ما ذکر کفارة) وفی ما نقل عن السیستانی (لا کفّارة فی لبس الخف وشبهه مطلقاً) *** الشیخ البهجة: الأحوط الإجتناب عن لبس کل ما یستر تمام ظهر القدم مع صدق اللبس ولا بأس بستر تمام ظهر القدم من دون لبس «۵» .الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور عن السید الخوئی قدس سره «۶» وفی أوّل الفرع: یحرم علی الرجل المحرم لبس الخف والجورب وکفّارة ذلک شاة علی الأحوط. الشیخ الصافی: لبس الرجل الخف والجورب ونحوهما مما یغطّی ظهر القدم مثل البوتین... «۷» الشیخ الفاضل: یحرم علی الرجل لبس الجورب والبوتین وأمثالهما ممّا یغطّی تمام ظهر القدم وکفارته شاة علی الأحوط الوجوبی «۸» .الشیخ المکارم: إذا لبس الرجل حذاءاً یغطّی ظهر القدم أو جوربا عمداً أو إضطراراً لم یجب علیه کفارة والأحوط إستحباباً أن یشق ظهرهما إذا اضطرّ إلی لبس الجورب أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۶۳ مثل هذا الحذاء «۱» .الشیخ الوحید: یحرم علی الرجل المحرم لبس الخف والجورب إختیاراً وکذلک لبس کل ما یستر ظهر القدم کالشمشک ونحوه علی الأحوط ولا کفارة فی لبس الخف وفی غیره کالجورب والشمشک ونحوهما عالماً بالحکم ذاکراً للإحرام شاة علی الأحوط «۲» .أقول: فی کلام الوحید: (لا کفّارة فی لبس الخف) وفی کلام المکارم: (لم یجب الکفّارة فیما یغطّی ظهر القدم من الحذاء ولو عمداً). الشیخ النوری:

یحرم علی الرجل المحرم لبس الخف والجورب وکفّارته شاة علی الأحوط «۳»

الفسوق

فی التحریر: العاشر: الفسوق، ولا یختصّ بالکذب بل یشمل السباب والمفاخرة أیضاً ولیس فی الفسوق کفّارة بل یجب التوبة عنه ویستحب الکفّارة بشیء والأحسن ذبح البقرة. السید الخوئی: الکذب والسبّ محرمان فی جمیع الأحوال لکن حرمتهما مؤکّدة حال الإحرام والمراد من الفسوق فی قوله تعالی: «فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِی الْحَجِّ» هو الکذب والسبّ، أمّا المفاخرة فهو علی قسمین... «۴» السید السیستانی: ما یقارب کلام السید الخوئی قدس سره مع قوله مدّظلّه: ولا کفّارة فی الفسوق إلّاالإستغفار وإن کان الأحوط التکفیر ببقرة «۵» . السید الگلپایگانی: الفسوق وهو الکذب بأی نحو کان والسباب وکذا المفاخرة وإظهار الفضائل لنفسه وسلبها عن الغیر وإثبات الرذائل للغیر وسلبها عن نفسه... ولا تجب علیه الکفارة بذلک إلّاالإستغفار «۶» . آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۶۴ السید الخامنئی: ولا یختصّ الفسوق بالکذب بل یشتمل السباب والمفاخرة ولو لم یتضمّن إهانة الآخرین وانتقاص منهم «۱» . السید الشبیری: نهی عن الفسوق فی القرآن الکریم حال الإحرام وقد اتّفقت الأخبار علی عدّ الکذب من الفسوق فهو من محرّمات الإحرام قطعاً وبما أنّ بعض الروایات دلّت علی أنّ السباب والمفاخرة أیضاً من مصادیق الفسوق فالأحوط وجوباً الإجتناب عنهما أیضاً حال الإحرام... لکن حرمتها حال الإحرام أشد وأفظع وإن کانت لا توجب الکفّارة «۲». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۴». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: ولا تجب علیه الکفّارة إلّاالإستغفار «۵». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة (والمفاخرة) فانّه قال: سواء کانت مستلزمة لتنقیص الغیر حطاً لشأنه أم لم تکن ولیس فی الفسوق الکفّارة بل یجب التوبة عنه... «۶» الشیخ المکارم: یحرم الکذب والسب مطلقاً وفی کل حال وقد نهی عنه فی خصوص حال الإحرام والأحوط وجوباً الإجتناب عن إظهار التفوّق علی الآخرین أو انتقاصهم أیضاً وهذه الأعمال إجتمعت حسب بعض الروایات الّتی رویت عن المعصومین علیهم السلام فی معنی الفسوق الّذی ورد فی الآیة الشریفة: «فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِی الْحَجِّ» إلی قوله: ولیست لها کفّارة إلّاالإستغفار «۷». الشیخ الوحید: فی کلامه دام ظلّه: وکفّارته أن یتصدّق بشیء علی الأحوط الأولی ویستغفر اللّه ویلبّی «۸».

الجدال

فی التحریر: الجدال وهو قول «لا واللّه» و «بلی واللّه»، وکلّ ما هو مرادف لذلک فی أی لغة کان إذا کان فی مقام إثبات أمر أو نفیه، ولو کان القسم بلفظ الجلالة أو مرادفه فهو جدال والأحوط إلحاق سایر أسماء اللّه تعالی کالرحمان والرحیم وخالق السماوات ونحوها بالجلالة وأمّا القسم بغیره تعالی من المقدسات فلا یلحق بالجدال. السید الگلپایگانی: ما یقرب من کلام السید الخمینی طاب ثراهما «۱». السید الخوئی: قریب من المتن المذکور فی کلام الإمام قدس اللّه سرهما «۲». السید السیستانی: یحرم الجدال علی المحرم ویختصّ بما کان مشتملًا علی الحلف باللّه تعالی فی الأخبار عن ثبوت أمر أو نفیه والأظهر عدم إعتبار أن یکون بأحد اللفظین (بلی واللّه و لا واللّه) بل یکفی مطلق الیمین باللّه سواء کانت بلفظ الجلالة أم بغیره وسواء کانت مصدّرة ب (لا) وب (بلی) أم لا و سواء کانت باللغة العربیة أم بغیرها من اللغات «۳». السید الخامنئی: یحرم الجدال علی المحرم سواء کان رجلًا أم امرأة، ولا یصدق الجدال علی الحلف بالمقدسات الأخری غیر اللّه تعالی وأسمائه، ولا یختصّ الجدال بالیمین الکاذبة بل یشمل الصادقة أیضاً... «۴» السید الشبیری: یحرم الجدال علی المحرم وهو القسم بمثل (بلی واللّه) و (لا واللّه) فی حقّ أو باطل فی نزاع أو غیره والأحوط وجوباً التجنب عن القسم ب (واللّه) مطلقاً والأحوط وجوباً الإجتناب عن القسم بما یرادف لفظ الجلالة فی لغة أخری مثل (خداوند) بالفارسیة وکذا بسایر أسماء اللّه تعالی أیضاً «۵». *** الشیخ البهجة: لا یجوز للمحرم الجدال وهو قول لا واللّه، وبلی واللّه، والظاهر تحقق الحرمة

بلفظ الجلالة مثل واللّه وباللّه... وفی کلامه دام ظلّه: لا کفّارة علی المجادل إذا کان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۶۶ صادقاً فی قوله ولکنّه یستغفر ربه، هذا إذا لم یتجاوز حلفه المرة الثانیة وإلّا کان علیه کفارة شاة... «۱» الشیخ التبریزی: الکذب، لا یجوز للمحرم الجدال وهو قول لا واللّه وبلی واللّه والأحوط ترک الحلف حتی بغیر هذه الألفاظ... «۲» الشیخ الصافی: الجدال وهو قول لا واللّه وبلی واللّه حتی مع عدم الخصومة علی الأحوط والأحوط إلحاق مطلق الیمین باللّه تعالی بهما ویجوز ذلک مع الضرورة لإثبات حق أو دفع باطل أو إظهار مودة أو إکرام مؤمن «۳». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی قول الماتن (وکلّ ما هو مرادف) قال الشیخ دام ظلّه فی المرادف إشکال وله دام ظلّه ثلاث تعلیقات علی باقی المتن فراجع. الشیخ المکارم: والمراد من الجدال هنا الحلف باللّه لإثبات موضوع لشخص آخر بدافع الخصومة والعداء والقول (بلی واللّه) ولنفی موضوع آخر کذلک والقول (لا واللّه)، وله کلام فی الکفارة «۴». الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم الجدال وهو قول: (لا واللّه) و (بلی واللّه) ولو مع عدم الخصومة وتختص الحرمة بما إذا حلف بهما أو بأحدهما وله کلام فی الکفّارة «۵».

کفارة الجدال

فی التحریر م ۲۴: لو کان فی الجدال صادقاً فلیس علیه کفّارة إذا کرّر مرتین وفی الثالث کفارة وهی شاة ولو کان کاذباً فالأحوط التکفیر فی المرّة بشاة وفی المرّتین ببقرة وفی ثلاث مرّات ببدنة بل لا یخلو من قوّة. السید الگلپایگانی: لم یتعرض فی المناسک العربی بهذا الفرع «۶». السید الخوئی: لا کفّارة علی المجادل فیما إذا کان صادقاً فی قوله ولکنّه یستغفر ربّه هذا إذا لم یتجاوز حلفه المرّة الثانیة وإلّا کان علیه کفارة شاة، وأمّا إذا کان الجدال عن کذب فعلیه کفّارة شاة للمرة الأولی وشاة أخری للمرة الثانیة وبقرة للمرّة الثالثة «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۶۷ السید السیستانی: إذا حلف المجادل صادقاً ثلاث مرّات ولاءاً فعلیه کفارة شاة ولو زاد علی الثلاث لم تتکرّر الکفارة... وإذا حلف کاذباً فعلیه کفّارة شاة للمرة الواحدة وشاتین لمرّتین وبقرة لثلاث مرّات... «۱» السید الخامنئی: لم یتعرض لهذا الفرع فی المناسک العربی. السید الشبیری: لا کفارة فی الحلف صادقاً ما لم یبلغ الثلاث مرّات وإن بلغ ثلاثاً فما زاد یجب علیه التکفیر بشاة ولو حلف کاذباً عن عمد والتفات فالأحوط وجوباً التکفیر ببدنة... «۲» *** الشیخ البهجة: لا کفّارة علی المجادل فیما إذا کان صادقاً فی قوله ولکنّه یستغفر ربّه، هذا إذا لم یتجاوز حلفه المرّة الثانیة وإلّا کان علیه کفارة شاة... «۳» الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الفاضل: لو کان فی الجدال صادقاً فلیس علیه کفّارة إذا کرّر مرتین وفی الثالث کفّارة وهی شاة ولو کان کاذباً فالأحوط التکفیر فی المرّة الأولی بشاة وفی المرتین ببقرة وفی ثلاث مرات ببدنة والإحتیاط التام یحصل بالجمع بین الشاة والبقرة فی المرة الثانیة وبین البقرة والبدنة فی الثالثة «۵». الشیخ المکارم: إذا أقسم کذباً کانت کفارته فی المرّة الأولی شاة وإذا کانت صادقة فإن کرّر الیمین ثلاثاً کانت کفارته شاة واحدة... «۶» الشیخ الوحید: الجدال إمّا عن صدق أو عن کذب ففی الصدق منه ثلاثاً ولاءاً فما زاد شاة فإن کفّر بعد ذلک أی بعد الثلاث أو الزائد علیها ثمّ حلف ثلاثاً فما زاد فعلیه کفّارة أخری ولا کفّارة فیما دون الثلاث ولا فیما إذا لم تکن الثلاث متوالیة، وفی الکذب منه مرّة شاة ومرتین شاتان، وثلاثاً فما زاد بقرة... «۷»

الجدال فی مقام الضرورة

فی التحریر م ۲۷: یجوز فی مقام الضرورة لإثبات حقّ أو إبطال باطل القسم بالجلالة وغیرها. السید الشبیری: یجوز القسم حال الإحرام عند الضرورة لإثبات حق أو دفع باطل أو فی مقام إظهار المودة للمؤمن أو تکریمه «۱». السید الگلپایگانی: ویجوز ذلک مع الضرورة لإثبات حق أو دفع باطل أو إظهار مودّة أو إکرام مؤمن «۲». السید الخامنئی: یجوز الجدال عند الضرورة لإثبات حقّ أو إبطال باطل «۳». السید الخوئی: یستثنی من حرمة الجدال أمران: الأول: أن یکون ذلک لضرورة تقتضیه من إحقاق حقّ أو إبطال باطل، الثانی: أن

لاـ یقصـد بـذلک الحلف بـل یقصـد به أمراً آخر کإظهـار المحبّـة والتعظیم کقول القائل لا واللّه لا تفعل ذلک «۴». السید السیستانی: یستثنی من حرمة الجدال کل مورد یتضـرّر المکلّف من ترکه کما لو کان مؤدّیاً إلی ذهاب حقه «۵». *** الشیخ البهجة: یستثنی من حرمة الجدال أمران، علی نحو ما مرّ من السـید الخوئی قدس سره «۶». الشـیخ التبریزی: المتن من السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۷». الشـیخ الصافی: المتن المـذکور من السـید الگلپایگانی قدس سـره «۸». الشـیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملـة (القسـم بالجلالـة وغیرهـا) فإنّه دام ظلّه قال: مجرّد القسم بالجلالـة لیس من الجـدال إلا إذا اشـتمل علی أحـد الکلمتین «۹». آراء المراجـع فی الحج، ج۱، ص: ۲۶۹ الشـیخ المکارم: لا إشـکال فی إظهار البرائة والنفرة من أعداء الإسلام فإنّ ذلک لیس غیر مضر بالإحرام فحسب وبل هو من وظائف المسـلمین تجاه الکفار، وإذا قال بدافع المحبّة لا بدافع الخصومة: واللّه ما فعلت هذا الفعل أو قال: واللّه دعنی أقوم بهـذا العمـل لـک، لم یکن حراماً ولیس فیه کفّارة أیضاً «۱». الشـیخ الوحید: یجوز الجدال لضـرورة تقتضـیه من إحقاق حق أو إبطال باطل «۲».

قتل هوام الجسد

فی التحریر: الثانی عشـر: قتل هوام الجسد من القمّلة والبرغوث ونحوهما وکذا هوامّ جسد سایر الحیوانات ولا یجوز إلقاؤها من الجسد ولا نقلها من مکانها إلی محل تسـقط منه... ولا یبعـد عـدم الکفارة فی قتلها لکن الأحوط الصدقـة بکف من الطعام. السـید الخوئی: لا یجوز للمحرم قتـل القمّـل ولاـ إلقاؤهـا من جسـده ولاـ بـأس بنقله من مکـان إلی مکـان آخر وإذا قتله فالأحوط التکفیر عنه بکف من الطعـام للفقیر أمّا البق والبرغوث وأمثالهما فالأحوط عـدم قتلهما... «۳» السـید السیسـتانی: لا یجوز للمحرم قتل القمّل وکذا لا یجوز له إلقـاؤه من جسـمه أو ثوبه علی الأحوط «۴». السـید الشبیری: لاـ یجوز قتـل القمّـل مطلقاً وأمّا البق والبرغوث فلا یجوز قتلهما مع عـدم التـأذّی ومع التأذّی یجوز والأحوط الإجتناب عن قتل غیرها من هوام الجسـد أیضاً «۵». السید الگلپایگانی: الثالث عشر- قتل ما یتکون فی جسـده من الهوام کالقمّل ولا فرق فی کیفیـة القتل بین ما یکون بفعله مباشـرة أم بـدواء مثلًا... أمّا الّتی لا تتکون من جسده فیجوز قتلها کالقرادة... «۶» *** الشـیخ البهجـة: إنّ حرمة قتل القمّل للمحرم وإلقاؤه من جسده لا تخلو من وجه ولا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۰ بـأس بنقله من مکان إلی مکان آخر فیما لو لم یتسبّب بسـقوطه وإذا قتله فالأحوط التکفیر عنه بکفّ من الطعام للفقیر أمّـا غیر القمّل کالقراد والبرغوث وأمثالهما فقتلهما ودفعهما جائز ظاهراً «۱». الشـیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی إلی أن قـال: فالأحوط عـدم قتلهما إذا لم یکن هناک ضـرر یتوجّه منهما علی المحرم وأمّا دفعهما فالأظهر جوازه وإن کان الترک أحوط «۲». الشـیخ الصافی: المتن المنقول من السید الگلپایگانی قدس سره «۳». الشـیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: ولا یجوز إلقاؤها فإنّه دام ظلّه قال: فی القمّلـة علی الأقوی وفی غیرها علی الأحوط وکـذا فی النقل. وإلی جملـة: (لکن الأحوط الصدقـة) فإنّه قال: لا یترک فی القمّلة قتلًا وإلقاءاً «۴». الشـیخ المکارم: الأحوط وجوباً أن لا یقتل المحرم الحشرات مثل البعوض والبق والذباب وما شابهها بل لا یقتل أی ذی حیاة إلّاإذا کان یوجب أذاه وإلّا الحیوانات الخطرة کالحیّة والعقرب وما شابههما... «۵» الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم تعمّد قتل القمّل ولا شـیء علیه فی قتله ویجوز له إلقاء الـدّواب کلّها عن جسـده إلّاالقمّل فلا یرمیه من ثوبه ولا جسده متعمداً وکفّارة إلقائه کف من الطعام للفقیر... «۶»

التّختم والحناء

فی التحریر: الثالث عشـر: لبس الخاتم للزینة فلو کان للإستحباب أو الخاصیة فیه لا للزینة لا إشکال فیه والأحوط ترک إستعمال الحناء للزینة بل لو کان فیه الزینة فالأحوط ترکه وإن لم یقصدها بل الحرمة فی الصورتین لا تخلو من وجه ولو استعمله قبل الإحرام للزینة أو لغیرها لا إشـکال فیه ولو بقی أثره حال الإحرام ولیس فی لبس الخاتم وإستعمال آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۱ الحناء کفّارة

وإن فعل حراماً. السید الخامنئی: التزین کلبس الخاتم وإستعمال الحناء للزینة ولا فرق فی الحرمة بین الرجل والمرأة ولا کفّارة فی الموردین «۱». أقول: لیس فی لبس الخاتم وإستعمال الحناء کفّارة فی کلام الإمام قدس سره، وکذا فی کلام الخامنئی مدّظلّه. السید الگلپایگانی: الرابع عشر- التختّم، وهو لبس الخاتم للزینة ولا بأس بلبسه للسنّة وتفترقان بالنیّة والأحوط الأولی الإجتناب عن مطلق التزین «۲» الحناء علی الأحوط والأولی ترکه قبل الإحرام لو کان یبقی أثرها إلی وقت الإحرام «۳». السید الشبیری: یحرم علی المحرم التزین بجمیع أنواعه کالخضاب بالحناء والإکتحال فی الجملة واستعمال وسائل التجمیل بلا فرق بین قصد التزیین وعدمه ولا بین المحرم والمحرمة... ولا یجوز للرجال التختّم بقصد الزینة ویجوز لبسه لإستحبابه ولو استعملها قبل الإحرام وکان أثرها باقیاً لم یجز الإحرام علی هذا الحال «۴». السید الخوئی قدس سره: (التزیّن) یحرم علی المحرم التختّم بقصد الزینة ولا بأس بذلک بقصد الإستحباب بل یحرم علیه التزیّن مطلقاً وکفّارته شاة علی الأحوط الأولی ویحرم علی المحرم إستعمال الحناء إذا عدّ زینة خارجاً وإن لم یقصد به التزیّن «۵». السید السیستانی: الأحوط أن یجتنب المحرم والمحرمة عن کل ما یعدّ زینة عرفاً سواء بقصد التزیّن أم بدونه ومن ذلک إستعمال الحناء علی الطریقة المتعارفة ولا بأس إذا لم یکن زینة وکذلک لا بأس بإستعماله قبل الإحرام وإن بقی أثره إلی حین الإحرام. ویجوز التختّم فی حال الإحرام لا بقصد الزینة کما إذا قصد به الإستحباب الشرعی وأمّا لبسه بقصد الزینة فالأحوط ترکه «۶». *** الشیخ البهجة: لا یحرم علی المحرم إستعمال الحناء حتی لو کان لأجل التزیّن «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۲ الشیخ التبریزی: یحرم علی المحرم إستعمال الحناء فیما إذا عدّ زینة خارجاً وإن لم یقصد به التزیّن «۱». الشیخ الصافی: السابع عشر- الحناء علی الأحوط، والأولی ترکه قبل الإحرام لو کان یبقی أثرها إلی وقت الإحرام والأولی الإجتناب عن کل ما ینافی کون المحرم أشعث أغبر «۲». الشیخ الفاضل: یحرم إستعمال الحناء حال الإحرام إذا عدّ من الزینة عرفاً وأمّا استعماله قبل الإحرام لا إشکال فیه وعلی کلّ حال لیس فیه الکفّارة «۳». الشیخ المکارم: ولا إشکال فی صبغ الشعر وإستعمال الحناء قبل الإحرام بحیث یبقی أثره إلی حین الإحرام إلّاأن یکون قصده من البدایة هو التزیین فی حال الإحرام «۴». الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم التزیّن ولبس الخاتم للزینة ویجوز لغیرها کالتختّم به للسنة ولحفظه من الضیاع ولا کفارة فی لبسه للزینة علی الأقوی «۵» یحرم علی المحرم التزیّن بالحناء ویجوز لغیر الزینة... «۶» أقول: لا کفّارة فی لبس الخاتم للزینة علی قول الوحید ولا فی الحناء علی قول الفاضل دام ظلّهما.

لبس الحلّی للزینة

فی التحریر: الرابع عشر: لبس المرأة الحلّی للزینة فلو کان زینة فالأحوط ترکه وإن لم یقصدها بل الحرمة لا تخلو عن قوّة... ولیس فی لبس الحلّی کفّارة وإن فعلت حراماً. السید الخامنئی: لبس الحلّی للمرأة بقصد الزینة والأحوط وجوباً ترک لبس الحلّی إن کان زینة وإن لم تقصد التزیّن به... لا کفارة فی لبس الحلّی وإن فعلت حراماً «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۳ السید الگلپایگانی: ویحرم علی المرأة حال الإحرام لبس الحلّی للزینة إلّاالّذی قد اعتادت لبسه قبل الإحرام بشرط أن لا تظهره لزوجها أو لأحد محارمها إلّا للضرورة «۱». السید الخوئی: یحرم علی المرأة المحرمة لبس الحلّی للزینة ویستثنی من ذلک ما کانت تعتاد لبسه قبل إحرامها ولکن لا تظهرها لزوجها ولا لغیره من الرجال «۲». السید السیستانی: یحرم علی المرأة المحرمة لبس الحلّی للزینة بل الأحوط أن تترک لبسها إن کان زینة وإن لم یقصدها... ولا کفّارة فی التزیّن فی جمیع الموارد المذکورة «۳». السید الشبیری: مضی کلامه مدّظلّه حیث قال: یحرم علی المحرم التزیّن بجمیع أقسامه (منها لبس الحلّی) بلا فرق بین المحرم والمحرمة «۴». أقول: صرّح الإمام قدس سره والسید السیستانی والسید الخامنئی دام ظلّهما بعدم الکفّارة فی لبس الحلّی. *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن فی ص ۱۲۵. الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: لبس المرأة الحلّی للزینة فلو کان زینة فالأحوط الأولی ترکه وإن لم یقصدها ولا بأس بما کانت معتادة قبل الإحرام ولا یجب إخراجه مع عدم قصد الزّینة ولیس فی لبس الحلّی کفّارة وإن فعلت حراماً «۷». الشیخ المکارم: الخامس الزینة، لا یجوز للرجال

وللنساء فی حال الإحرام مطلقاً أمّا الحلّی الّتی اعتادت المرأة علی لبسها قبل ذلک فلا إشکال فیها إذا أخفتها ولم تظهرها للناس حال الإحرام... الأحوط وجوباً إجتناب المحرم عن لبس أی نوع من أنواع الحلّی وآلات الزینة من دون فرق بین الرجال والنساء بل لا یلبس النعال المزیّن... «۸» الشیخ الوحید: یحرم علی المرأة المحرمة لبس الحلّی الّذی یکون مشهوراً غیر مستور آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۴ للزینة بل الأحوط ترکه وإن کان مستوراً ولا یجب نزع ما کان علیها من الحلّی قبل إحرامها ممّا کانت تلبسه فی بیتها ولکنّها لا تظهرها للرجال وإن کانوا من محارمها «۱». أقول: صرّح الشیخ الفاضل دام ظلّه بعدم الکفّارة فی لبس الحلّی.

التدهین

فی التحریر: الخامس عشر: التدهین وإن لم یکن فیه طیب بل لا یجوز التدهین بالمطیب قبل الإحرام لو بقی طیبه إلی حین الإحرام ولا بأس بالتدهین مع الإضطرار، ولا بأکل الدّهن إن لم یکن فیه طیب، ولو کان فی الدهن طیب فکفارته شاة حتی للمضطر به وإلّا فلا شیء علیه. السید الخوئی: لا- یجوز للمحرم الادّهان ولو کان بما لیست فیه رائحة طیّبة ویستثنی من ذلک ما کان لضرورة أو علاج وقال مدّظلّه کفّارة الادّهان شاة إذا کان عن علم وعمد وإذا کان عن جهل فإطعام فقیر علی الأحوط فی کلیهما «۲». السید السیستانی: المتن إلی قوله: نعم یجوز له أکل الدّهن الخالی من الطیب وإن کان ذارائحة طیبة، ویجوز للمحرم إستعمال الأدهان غیر الطیّبة للتداوی وکذا الأدهان الطیّبة أو المطیّبة عند الضرورة، وکفارة الادّهان بالدهن الطیب أو المطیب شاة إذا کان عن علم وعمد وإذا کان عن جهل فإطعام فقیر علی الأحوط فی کلیهما «۳». السید الگلپایگانی: الادّهان بأن یطلی جسده بالسمن أو الزیت أو غیرهما من الأدهان حتی ولو لم تکن فیه رائحة طیبة ویجوز ذلک لضرورة کتشقق الجلد مثلًا أو کان دواءاً لألم فی بدنه ولا کفّارة علیه غیر الإستغفار «۴». السید الشبیری: یحرم علی المحرم رجلًا کان أو امرأة مطلق إستعمال الأدهان والزیوت الطیّبة الرائحة والدهون والمراهم المعطّرة بالأکل والتداوی وغیرهما وفی مسألة ۲۶۲: یحرم علی المحرم التدهین بمطلق الزیت والمراهم وإن لم یکن الطیبة الرائحة إلی قوله مدّظلّه فی مسألة ۲۶۳: لو دعت الحاجة إلی التدهین جاز ولکن یجب علیه مهما آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۵ أمکن التجنب عن الزیوت والدهون المعطرة إلی قوله مدّظلّه: لو تمّ التدهین بما فیه طیب محرّم من عود وعنبر ونحوهما قبل الإحرام لا یجوز الإحرام ما دامت الرائحة الطیبة فی بدنه... إلی قوله مدّظلّه فی مسألة ۳۲۵: من أکل الزیت المعطر فعلیه دم شاة وکذا الحکم لو تدهن عن علم وعمد ولا فرق فی ذلک بین الدهن المعطر وغیره ولو تدهن مع الجهل بالحکم فلیطعم فقیراً. السید الخامنئی: لا یجوز للمحرم تدهین أعضاء بدنه وشعره بقصد الزینة أو تلیین الأعضاء ولا کفّارة فی التدهین إلّااذا کان ذا رائحة طیّبة فالأحوط التکفیر بشاة وإن کان عدم الوجوب هنا أیضاً لیس ببعید «۱». أقول: فی کلام السید الگلپایگانی قدس سره (لا کفارة فی التدهین) وکذا فی کلام السید الخامنئی، وفی الطیب کفارة. *** الشیخ البهجة: لا یجوز للمحرم الادّهان ولو کان بما لیست فیه رائحة طیبة علی الأحوط... کفارة الادّهان شاة إذا کان له رائحة طیبة وهذا حتی فی حال الضرورة أیضاً علی الأحوط «۲». الشیخ التبریزی: کفّارة الادّهان شاة إذا کان عن علم وعمد وإذا کان عن جهل فإطعام فقیر علی الأحوط... «۳» الشیخ الصافی: الخامس عشر- الادّهان ولو لم تکن فیه رائحة طیّبة ویجوز ذلک لو کان لضرورة أو کان دواءاً لألم فی بدنه ولا کفّارة علیه غیر الإستغفار «۴». الشیخ الفاضل: الأقوی حرمة طلی البدن بالدهن وإن لم یکن فیه رائحة طیّبة، نعم لا- کفّارة فیه إذا لم تکن فیه رائحة طیّبة وإلّا ففیه شاة علی الأحوط الوجوبی «۵». الشیخ المکارم: یحرم علی المحرم تدهین بدنه بکل أنواع الدهون سواء المعطرة منها وغیر المعطرة... «۶» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۶ الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم الإدّهان حتی بما لیس فیه شیء من الطیب ولا حرمة فیما اضطر إلیه لعلاج أو غیره، والأقوی عدم الکفارة فی الادّهان والأحوط الأولی التکفیر بشاة إذا کان عن علم وعمد وبإطعام فقیر إذا کان عن جهل «۱». أقول: فی کلام الشیخ الصافی والشیخ الفاضل والشیخ الوحید: لا کفّارة فی التدهین إلّا أن یکون فیه الطیب.

إزالة الشعر

فی التحریر: السادس‌عشر: إزالة الشعر إزالة الشعر کثیره وقلیله حتی شعرة واحدة عن الرأس واللحیة وساير البدن بحلق أو نتف أو غیرهما بأیّ نحو کان ولو بإستعمال النورة سواء کانت الإزالة عن نفسه أو غیره ولو کان محلًا. السید الخامنئی: إزالة الشعر، یحرم علی المحرم إزالة الشعر عن جمیع بدنه أو بدن غیره ولو کان محلًا وتحرم الإزالة بکل أشکالها... «۲» السید الخوئی: لا یجوز للمحرم أن یزیل الشعر عن بدنه أو بدن غیره المحرم أو المحل ویستثنی من ذلک حالات أربع... «۳» السید السیستانی: لا یجوز للمحرم أن یزیل الشعر عن بدن نفسه أو بدن غیره ولو کان محلًا بحلق أو نتف أو غیرهما بلافرق بین قلیل الشعر وکثیره حتی بعض الشعرة الواحدة... «۴» السید الگلپایگانی: إزالة الشعر مطلقاً سواء کان من بدنه أو بدن غیره حتی بعض الشعرة إلّالضرورة... «۵» السید الشبیری: یحرم علی المحرم إزالة الشعر قلیلًا کان أو کثیراً من بدنه أو بدن غیره، محرماً کان غیره أم محلًا بالحلق أو بالنتف أو بالقصّ أو بالدواء المزیل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۷ للشعر وغیرها «۱». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۳». الشیخ الصافی: نفس المتن المنقول من السید الگلپایگانی قدس سره «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر. الشیخ المکارم: لا یجوز للمحرم إزالة الشعر عن بدنه بأیّ وسیلة حتی إزالة شعرة واحدة «۵». الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم أن یزیل الشعر عن بدنه أو بدن غیره المحرم أو المحل حلقاً کان أو نتفاً أو قصاً، قلیلًا کان الشعر أو کثیراً إلّامع الضرورة... «۶»

إزالة الشعر للضرورة

فی التحریر م ۲۸: لا بأس بإزالة الشعر للضرورة کدفع القمّلة وإیذائه العین مثلًا ولا بأس بسقوط الشعر حال الوضوء أو الغسل بلا قصد الإزالة. وفی مسألة ۲۹ و ۳۰: کفارة حلق الرأس إن کان لغیر ضرورة شاة علی الأحوط بل لا یبعد ذلک ولو کان للضرورة إثنی‌عشر مداً من الطعام... أو دم شاة أو صیام ثلاثة أیام... وإذا مسّ شعره فسقط شعرة أو أکثر فالأحوط کف طعام یتصدق به. السید الخوئی: ویستثنی من ذلک حالات أربع: ۱- أن یتکاثر القمّل ویتأذّی بذلک؛ ۲- أن تدعو ضرورة إلی إزالته؛ ۳- أن یکون الشعر نابتاً فی أجفان العین ویتألم المحرم؛ ۴- أن ینفصل الشعر من غیر قصد حین الوضوء أو الإغتسال «۷» وقال: إذا حلق المحرم رأسه من دون ضرورة فکفارته شاة... وقال: ولا کفارة فی حلق المحرم رأس غیره محرماً کان أم محلًا وقال: إذا أمرّ المحرم یده علی رأسه أو لحیته عبثاً فسقطت شعرة أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۸ شعرتان فلیتصدق بکف من طعام... «۱» السید السیستانی: نعم إذا تکاثر القمّل فی رأسه فتأذّی من ذلک جاز له حلقه، وتجوز الإزالة إذا کانت هناک ضرورة، ولا بأس بسقوط الشعر من بدن المحرم غیر قاصد له حال الوضوء أو الغسل ونحو ذلک وقال: إذا حلق رأسه من دون ضرورة فکفارته شاة... وقال: ولا کفارة فی حلق المحرم رأس غیره محرماً کان أم محلًا؛ وقال: لا بأس بحک المحرم رأسه ما لم یقطع الشعر عن رأسه وکذلک البدن وإذا أمرّ یده علی رأسه أو لحیته عبثاً فسقطت شعرة أو أکثر فلیتصدق بکف من الطعام وإذا کان فی الوضوء ونحوه فلا شیء علیه «۲». السید الگلپایگانی: إلا لضرورة مثل کثرة القمّل أو الصداع أو الشعرة المؤذیة فی عینه فحینئذ تجوز الإزالة وتلزمه الفدیة، بخلاف ما لو کان قد أزالها عن غیره فلا فدیة علیه ولکن لا یجوز ذلک ولو کان الغیر محلًا، ولا بأس أن یحک جسده بشرط أن یتحرز من سقوط الشعر بسبب الحک، ولا بأس بما یسقط من الشعر من غیر قصد... «۳» السید الشبیری: لا بأس بما یسقط من الشعر حال الإغتسال «۴» ولا یجوز حک الرأس واللحیة أو المسح علیها أو العبث بهما إذا اطمأن بسقوط شعره بها بل ولو خشی ذلک... وقال مدّظلّه: لا تجوز المصارعة حال الإحرام لو کان المصارع عرضة لخروج الدم أو سقوط الشعر «۵». السید الخامنئی: لا بأس بسقوط الشعر حال الوضوء إن لم یکن بقصد الإزالة، إذا مسّ شعر رأسه أو لحیته فی غیر الوضوء فسقطت شعرة أو أکثر فالأحوط التصدق بکف من الحنطة أو الطحین إلّاأن وجوب هذا الإحتیاط غیر معلوم «۶». *** الشیخ البهجة: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ التبریزی: نفس المتن

المنقول «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۷۹ الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگپایگانی قدس سره إلی جملة: وتلزمه الفدیة فقال دامظلّه: بخلاف ما لو کان قد أزالها عن غیره فلا فدیة علیه ولکن لا یجوز ذلک ولو کان الغیر محلّاً «۱». الشیخ الفاضل: نفس متن التحریر فی الفرع الأوّل وله دام ظلّه تعلیقة علی الفرع الثانی، فإنّه دامظلّه علّق علی قول الإمام قدس سره (إثنا عشر مداً) بقوله: والظاهر عدم تعیّنه بل یتخیّر بینه وبین الصیام ثلاثة أیّام وبین دم شاة. الشیخ المکارم: یجوز إزالة الشعر عن البدن إذا کان بقاؤه علی البدن یوجب مرضاً أو یسبّب أذیً شدیداً ولکن تجب الکفّارة فی ذلک... «۲» الشیخ الوحید: إذا حلق المحرم رأسه من دون ضرورة فکفارته شاة والأحوط عدم إجزاء الصوم والإطعام عنها... «۳»

تغطیة الرجل رأسه

فی التحریر: السابع‌عشر- تغطیة الرجل رأسه بکلّ ما یغطیه حتی الحشیش والحناء والطین ونحوها علی الأحوط فیها بل الأحوط أن لا یضع علی رأسه شیئاً یغطّی به رأسه، وفی حکم الرأس بعضه والأذن من الرأس ظاهراً فلا یجوز تغطیته، ویستثنی من الحکم عصام القربة وعصابة الرأس للصداع. السید الگلپایگانی: تغطیة الرأس للرجل فقط دون المرأة والمراد به منابت الشعر والأذنان ولا فرق بین أن یغطّی کل الرأس أو بعضه وذلک بکلّ ساتر ملاصق له حتی الطین والحناء... السید الخامنئی: تغطیة الرأس للرجل ویستثنی من الحرمة عصام القربة وعصابة الرأس للصداع «۴». السید الخوئی: لا یجوز للرجل المحرم ستر رأسه ولو جزء منه بأی ساتر کان حتی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸۰ مثل الطین بل بحمل شیء علی الرأس علی الأحوط نعم لا بأس بستره بحبل القربة وکذلک تعصیبه بمندیل ونحوه من جهة الصداع ولا یجوز ستر الأذنین «۱» وقال: یجوز ستر الرأس بشیء من البدن کالید والأولی ترکه «۲». السید السیستانی: ما یقارب المتن المذکور إلی قوله: والمراد بالرأس هنا منبت الشعر ویلحق به الأذنان علی الأقرب ویجوز ستر الرأس بشیء من البدن کالید والأولی ترکه «۳». السید الشبیری: السادس تغطیة الرأس للرجال، یحرم علی الرجل تغطیة الرأس بل یجب الإجتناب عمّا لا یعدّ لذلک کالمروحة والطین والحناء والدواء، یجوز له ستر رأسه ببعض أعضاء بدنه کأن یضع یده علی رأسه مثلًا وإن کان الأحوط إستحباباً ترکه إلّاإذا دعت الضرورة إلیه «۴». *** الشیخ البهجة: لا یجوز للرجل المحرم ستر رأسه ولو جزء منه بأی ساتر کان والأحوط لا یستره حتی بمثل الحناء والطین إلی قوله: وکذلک لا یجوز ستر الأذنین والأحوط الأولی ترک ستر الرأس بشیء من البدن کالید فی غیر موارد الضرورة العرفیة أو الشرعیة... «۵» الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: واللصقة والإرتماس فی الماء و مایع آخر والأحوط للنساء عدم الإرتماس والأحوط الأولی ترک ستره بشیء من البدن کالید، وأمّا مسح الرأس بالید عند صب الماء علیه حین الغسل وغیره فلا یکون تغطیة... «۷» الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: وفی حکم الرأس بعضه، فإنّه دام ظلّه علّق علیها بقوله: فی التغطیة علی الأقوی وفی الحمل علی الأحوط وعلّق علی جملة والأذن من الرأس بقوله: (لا دلالة للنص الوارد فی الأذن علی أنّه جزء من الرأس وعلیه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸۱ فالظاهر جواز تغطیة بعضها) وأضاف دام ظلّه إلی جواز عصام القربة وعصابة الصداع، للروایة «۱». الشیخ المکارم: یحرم للرجال تغطیة تمام الرأس حال الإحرام والأحوط وجوباً عدم ستر حتی بعض الرأس إلی قوله دام ظلّه: والأحوط وجوباً عدم تغطیة الأذنین أیضاً، والأحوط وجوباً أن لا یغطّی المحرم رأسه بالطین والحناء وما شاکل ذلک، ولا یجوز للمحرم غمس رأسه فی الماء، ولا إشکال فی صبّ الماء علی الرأس للغسل وغیره ولا إشکال فی الوقوف تحت ماء الدوش... «۲» الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله دامظلّه: ویحرم أیضاً تغطیة الأذنین وفی جواز التغطیة عند النوم إشکال والأحوط العدم، تجوز تغطیة الرأس بشیء من البدن کالید والأحوط ترکه «۳».

رمس الرأس فی المایعات

فی التحریر م ۳۱: لاـ یجوز ارتماسه فی الماء ولاـ غیره من المایعات بل لا یجوز ارتماس بعض رأسه حتی أذنه فیما یغطّیه... السید الگلپایگانی: والارتماس فی الماء أو فی مایع آخر أو حمل شیء علیه ونحو ذلک علی الأحوط والأحوط الأولی ترک ستره بشیء من البدن کالید وإن کان الأظهر جوازه... السید الخامنئی: یحرم رمس تمام الرأس فی الماء وأمّا رمس بعضه فحرمته غیر معلوم ولا بأس بوضع الرأس حال النوم علی الوسادة ولاـ مانع من تجفیف الرأس بمندیل ونحوه ما لم یؤد ذلک إلی تغطیة تمام الرأس «۴». السید الشبیری: لا یجوز للمحرم رمس رأسه فی الماء ولا فی مایع آخر کماء الورد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸۲ والخلّ، ویجوز له الإستحمام تحت رشاش الحمام (الدوش) بل تحت الشّلال أیضاً، ویحرم علیه تغطیة بعض الرأس، والأذنان معدودان من أجزاء الرأس بالنسبة إلی حرمة التغطیة فلا یجوز سترهما ولا ستر بعض منهما أیضاً «۱». السید الخوئی: لا یجوز للمحرم الإرتماس فی الماء وکذلک فی غیر الماء علی الأحوط والظاهر أنّه لا فرق فی ذلک بین الرجل والمرأة «۲». السید السیستانی: لا یجوز للمحرم رمس تمام رأسه فی الماء وکذلک فی غیر الماء علی الأحوط والظاهر أنّه لا فرق فی ذلک بین الرجل والمرأة، والمقصود بالرأس هنا ما فوق الرقبة بتمامه «۳». *** الشیخ البهجة: لاـ یجوز للمحرم الارتماس فی الماء وکذلک فی غیر الماء علی الأحوط «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الصافی: والارتماس فی الماء أو مایع آخر والأحوط للنساء عدم الارتماس «۶». الشیخ الفاضل: لاـ یجوز ارتماسه فی الماء ولا غیره من المایعات علی الأحوط فیه وفی ارتماس بعض الرأس «۷». الشیخ المکارم: لا یجوز للمحرم غمس رأسه فی الماء سواء کان تقیه البدن فی الماء أم لا «۸». الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم الارتماس فی الماء وکذلک فی ماء الورد علی الأحوط ولا بأس بالارتماس فی غیرهما وإن کان الأحوط ترکه ولا فرق فی ذلک بین الرجل والمرأة «۹».

تغطیة الرأس عند النوم

فی التحریر م ۳۱:... ولا یجوز تغطیة رأسه عند النوم فلو فعل غفلةً أو نسیاناً أزاله فوراً ویستحب التلبیة حینئذ بل هی أحوط نعم لا بأس بوضع الرأس عند النوم علی المخدّة ونحوها ولاـ بأس بتغطیة وجهه مطلقاً. السید الگلپایگانی: یجوز للمحرم أن ینام علی رأسه وإن استوجب ذلک تغطیة جهة من رأسه کما یجوز أن یفیض الماء علی رأسه أو یقف تحت الدوش، ولا بأس علیه لو ستر نسیاناً ولکن یجب علیه کشفه حین الالتفات فوراً «۱». السید الخامنئی: الوجه لیس من الرأس فیجوز للرجل تغطیته حال النوم وغیره... ولاـ بأس بوضع الرأس حال النوم علی الوسادة «۲». السید السیستانی: یجوز للمحرم أن یضع رأسه علی الوسادة ویستلزم لامحالة ستر بعض رأسه «۳» ویجوز له أن یغسل رأسه تحت دوش الحمّام ونحوه، وقال: لاـ یجوز أن ینشف رأسه بالمندیل ونحوه وإن کان بنحو المسح والإمرار علی الأحوط وقال: إذا کان برأس المحرم صلع أو تشویة یخجل من کشفه یجوز له تغطیته إذا کان کشفه حرجیاً علیه بالحد الرافع للتکلیف بما لا یعدّ من الثیاب ولا کفّارة علیه حینئذ علی الأظهر وإلّا لم یجز ولو فعل لزمته کفارة دم شاة علی الأحوط وقال: إذا أحرم الرجل مع الشعر المستعار إذا کان لضرورة لا شیء علیه وإلّا فعلیه کفارة دم شاة علی الأحوط «۴». السید الشبیری: یجوز وضع الرأس علی الوسادة عند النوم بلا إشکال وتکره تغطیة الرأس باللحاف والأحوط إستحباباً ترکه «۵». وقال مدّظلّه: لو غطّی رأسه غافلًا وجب إزاحته فوراً بعد الالتفات وأداء التلبیة والأحوط إستحباباً ذکر التلبیات الأربع وإن کان الأظهر کفایة (لبیک) وحده «۶». أقول: فرق الأستاذ مدّظلّه فی تغطیة الرأس بین حالة النوم وغیره. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸۴ *** الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۲». الشیخ المکارم: ولکن ستر الرأس وتغطیته بالید أو فی حال النوم بواسطة المخدّة جائزة «۳». الشیخ الوحید: وفی جواز التغطیة عند النوم إشکال والأحوط العدم «۴». الشیخ النوری: یجوز ستر الرأس بشیء من البدن کالید والأولی ترکه «۵».

تغطیة الرأس ولزوم الکفارة

فی التحریر م ۳۲: کفّارة تغطیة الرأس بأی نحو شاة والأحوط ذلک فی تغطیة بعضه والأحوط تکررها فی تکرّر التغطیة وإن لا یبعد عدم وجوبه حتی إذا تخللت الکفارة. وقال طاب ثراه: تجب الکفارة إذا خالف عن علم وعمد... السید الگلپایگانی: وتجب الفدیة لتغطیة الرأس بشاة وإن کانت لضرورة وتتعدّد الفدیة کما تعدّد الستر خصوصاً بلا عذر وخصوصاً مع تعدّد المجلس «۶». السید الخامنئی: کفارة تغطیة تمام الرأس شاة علی الأحوط وأمّا تغطیة بعضه فلا شیء فیها إلّاإذا صدق علیه تغطیة الرأس عرفاً کما لو وضع قبعة صغیرة علی رأسه فغطت القسم الأوسط منه، إذا رمس تمام الرأس فالأحوط التکفیر بشاة والأحوط تکرار الکفارة بتکرّر تغطیة تمام الرأس مطلقاً «۷». السید الشبیری: لم یذکر دام ظلّه کفّارة لتغطیة الرأس فراجع. السید الخوئی: إذا ستر المحرم رأسه فکفارته شاة علی الأحوط والظاهر عدم وجوب الکفّارة فی موارد جواز الستر والإضطرار «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸۵ السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۱». *** الشیخ البهجة: إذا ستر المحرم رأسه فکفارته شاة والأقوی تعدّد الکفّارة صورة تعدّد الستر وتخلّل التکفیر... «۲» الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ الصافی: قریب من المتن الّذی ذکرناه من السید الگلپایگانی قدس سره «۴». الشیخ الفاضل: کفّارة تغطیة الرأس بأیّ نحو شاة علی الأحوط والأولی من ذلک فی تغطیة بعضه «۵». الشیخ المکارم: کفّارة تغطیة الرأس عمداً للرجال شاة (علی الأحوط وجوباً) ولا کفّارة فی صورة الجهل والنسیان «۶». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی «۷». الشیخ النوری: إذا ستر المحرم رأسه فکفارته شاة علی الأظهر إذا ستر الجمیع وفی ستر بعضه أیضاً علی الأحوط والظاهر عدم وجوب الکفّارة فی موارد جواز الستر والإضطرار «۸».

تغطیة المرأة وجهها

فی التحریر: الثامن عشر: تغطیة المرأة وجهها بنقاب وبرقع ونحوهما حتّی المروحة والأحوط عدم التغطیة بما لا یتعارف کالحشیش والطین وبعض الوجه فی حکم تمامه، نعم یجوز وضع یدیها علی وجهها ولا مانع من وضعه علی المخدّة ونحوها للنّوم. السید الخوئی: لا یجوز للمرأة المحرمة أن تستر وجهها بالبرقع أو النقاب أو ما شابه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸۶ ذلک والأحوط أن لا تستر وجهها بأی ساتر کان کما أنّ الأحوط أن لا تستر بعض وجهها أیضاً نعم یجوز لها أن تغطّی وجهها حال النوم «۱». السید السیستانی: المتن المذکور «۲». السید الگلپایگانی: تغطیة المرأة وجهها بنقاب وغیره ممّا یلصق علی الوجه کلًا أو بعضاً حتی فی حال النوم ویجوز أن تنام علی وجهها وإن استوجب ذلک تغطیته کما یجوز لها أن تستر وجهها برقع (پوشیه) بحیث یکون بعیداً عن وجهها «۳». السید الخامنئی: یحرم علی النساء ستر تمام الوجه نعم لا مانع من ستر أطرافه بحیث لا یصدق معه ستر الوجه سواء کان ذلک فی الصلاة أم فی غیرها وسواء کان ذلک الطرف من الجهة العلیا أو السفلی للوجه أم غیرهما «۴». السید الشبیری: یحرم علی المرأة المحرمة تغطیة وجهها بشیء سواء کان بما أعدّ للحجاب کالنقاب والخمار أو البرقع أو لم یعد کأوراق الأشجار والطّین والمروحة، کما لا یجوز تغطیة جمیع الوجه لا یجوز تغطیة بعضه أیضاً، ویجوز للمحرمة أن تستر وجهها ببعض أعضاء بدنه للوقایة من حر الشمس کأن تستر وجهها بیدها مثلًا والأحوط إستحباباً ترکه، ولا بأس بأن تضع المحرمة وجهها علی الوسادة عند النوم بلا إشکال «۵». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: فی غیر حال الضرورة کالاحتماء من الذباب ونحوه حال النوم... «۶». الشیخ التبریزی: المتن المنقول من السید الخوئی فی المقدار المذکور «۷». الشیخ الصافی: المتن المنقول من السید الگلپایگانی قدس سره فی المقدار المذکور «۸». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلّاأنّه دام ظلّه علّق علی جملة: (وبعض الوجه فی حکم تمامه) بقوله: علی الأقوی بالإضافة إلی الطرف الأسفل أی مارن الأنف إلی الذقن الّذی تحقق تغطیته فقط بالنقاب وعلی الأحوط بالإضافة إلی الطرف الأعلی. وعلّق علی جملة: ولا مانع من وضعه علی المخدّة بقوله: بل لا یبعد الجواز بأیّ نحو فی حال النوم «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸۷ الشیخ المکارم: لا یجوز للمرأة المحرمة تغطیة وجهها سواء کان بواسطة النقاب أو البوشیة أو المروحة أو ما شابه ذلک... لا یحرم تغطیة بعض الوجه بحیث لا یقال إنّ علیه نقاباً أو برقعاً، ولا إشکال فی تغطیة الوجه حال النوم

ووضع الوجه على المخدّة أو ستره بواسطة اليد «۱». الشيخ الوحيد: تحرم على المرأة المحرمة تغطية وجهها من الدفن إلى مارن الأنف بأيّ ساتر كان وفيما زاد على ذلك على الأحوط... «۲».

ستر الوجه للنساء بمقدار المقدمة للصلاة

فی التحریر م ۳۴: یجب ستر الرأس علیها للصلاة ووجب ستر مقدار من أطراف الوجه مقدمة لکن إذا فرغت من الصلاة یجب رفعه عن وجهها فوراً. السید الگلپایگانی: کما یجوز لها ستر بعض الوجه مقدّمة، ستر الرأس فی الصلاة ولابدّ حینئذٍ من کشفه بعد الفراغ من الصلاة فوراً «۳». السید الخامنئی: نعم لا مانع من ستر أطرافه بحیث لا یصدق معه ستر الوجه سواء کان ذلک فی الصلاة أم فی غیرها «۴». السید الخوئی: ولا بأس بستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس فی الصلاة والأحوط رفعه عند الفراغ منها «۵». السید السیستانی: ولا بأس بستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس فی الصلاة إذا لم یتیسّر لها ستره بإسدال ثوبها علیه «۶». السید الشبیری: یجب علی المرأة ستر رأسها ورقبتها فی الصلاة فحینئذٍ لا بأس أن تغطّی المرأة بعض وجهها من أجل ذلک حین الصلاة ولکن یجب علیها المبادرة بإزاحته وکشف ما غطّته من أجزاء الوجه بعد الصلاة «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸۸ *** الشیخ البهجة: نعم لا بأس بستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس فی الصلاة وترفعه عند الفراغ منها «۱». الشیخ التبریزی: المتن المزبور إلی أن قال دام ظلّه: والأحوط رفعه عند الفراغ منها «۲». الشیخ الصافی: کما یجوز لها ستر بعض الوجه مقدّمة لستر الرأس فی الصلاة ولا بدّ حینئذٍ من کشفه بعد الفراغ من الصلاة فوراً «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من الإمام قدس سره «۴». الشیخ الوحید: ویستثنی من ذلک ستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس فی الصلاة، ویجوز تغطیة وجهها حال النوم «۵». الشیخ النوری: نعم یجوز لها أن تغطّی وجهها حال النوم ولا بأس بستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس فی الصلاة والأحوط رفعه عند الفراغ منها «۶».

إسدال الثوب للستر عن الأجنبی

فی التحریر م ۳۵: یجوز إسدال الثوب وإرساله من رأسها إلی وجهها إلی أنفها بل إلی نحرها للستر عن الأجنبی، والأولی الأحوط أن تسدله بوجه لا یلصق بوجهها ولو بأخذه بیدها. السید الگلپایگانی: ویجوز لها إسدال قناع ونحوه علی وجهها إلی ما یحاذی أنفها فقط ولو زادت علی ذلک لزمتها کفارة شاة «۷». السید الخوئی: للمرأة المحرمة أن تتحجب من الأجنبی بأن تنزل أعلی رأسها من الخمار أو نحوه إلی ما یحاذی أنفها أو ذقنها والأحوط أن تجعل القسم النازل بعیداً عن الوجه بواسطة الید أو غیرها «۸». السید السیستانی: المتن إلی قوله: إلی ما یحاذی أنفها بل نحرها والأظهر عدم لزوم آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۸۹ تباعد الساتر عن الوجه بواسطة الید أو غیرها وإن کان ذلک أحوط «۱». السید الشبیری: یجوز للمحرمة إسدال ثوبها أو إزارها أو خمارها علی وجهها وحینئذٍ یجوز لها أن تسدل ثوبها للستر عن الأجنبی والأفضل أن تجعل الثوب المسدل بعیداً عن وجهها بحیث لا یلامس بشرة الوجه بل هو الأحوط إستحباباً «۲». *** الشیخ البهجة: للمرأة المحرمة أن تتحجب مطلقاً بأن تنزل ما علی رأسها من العباءة أو الخمار أو نحوه إلی ما یحاذی أنفها أو ذقنها أو عنقها بل صدق الإسدال علیها یکفی ولا یجب التحفظ عن وصول ذلک الحجاب إلی الوجه «۳». الشیخ التبریزی: المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الصافی: نفس المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۶». الشیخ المکارم: یجوز للمرأة المحرمة أن تتنزل طرف عبائتها بحیث یغطّی نصف الوجه أو تمامه سواء التصق بالوجه أو لا، ولکن الأحوط وجوباً أن تفعل هذا عندما ترید أن تستر نفسها من الرجال فقط «۷». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۸».

عدم وجوب الکفارة

فی التحریر م ۳۶: لا کفارة علی تغطیة الوجه ولا علی عدم الفصل بین الثوب والوجه وإن کانت أحوط فی الصورتین. السید الخوئی: کفارة ستر الوجه شاة علی الأحوط «۹». السید السیستانی: کفارة ستر الوجه شاة علی الأحوط الأولی «۱۰». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۰ السید الشبیری: (لم یتعرض لوجوب الکفارة وعدمه) السید الگلپایگانی: مضی فی کلامه قدس سره انّه ولو زادت إسدال القناع عن محاذی الأنف لزمتها کفارة شاة «۱». السید الخامنئی: لا کفارة علی تغطیة الوجه «۲». *** الشیخ البهجة: کفّارة ستر الوجه للمرأة شاة وإن کان منقولًا عن الشیخ والحلبی إلّا أنّه محل تأمل. الشیخ التبریزی: المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ الصافی: یجوز لها إسدال قناع ونحوه علی وجهها إلی ما یحاذی أنفها فقط ولو زادت علی ذلک لزمتها کفّارة شاة «۴». الشیخ الفاضل: نفس متن التحریر «۵». الشیخ المکارم: کفارة تغطیة الوجه للنساء شاة علی الأحوط إستحباباً «۶». الشیخ الوحید: لا کفّارة فی تغطیة الوجه علی الأقوی وإن کانت أحوط «۷».

التظلیل للرجال

فی التحریر: التاسع عشر: التظلیل فوق الرأس للرجال دون النساء فیجوز لهنّ بأیّة کیفیّة وکذا جاز للأطفال، ولا فرق فی التظلیل بین کونه فی المحمل المغطّی فوقه بما یوجبه أو فی السیارة والقطار والطائرة والسفینة ونحوها المسقفة بما یوجبه... السید الگلپایگانی: التظلیل حال السیر للرجال فوق الرأس بمثل هودج وشمسیة ونحوهما ولا فرق فی ذلک بین الراکب والراجل علی الأحوط «۸». السید الخوئی: لا یجوز للرجل المحرم التظلیل حال مسیره بمظلّة أو غیرها ولو کان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۱ بسقف المحمل أو السیارة أو الطائرة ونحوها ولا فرق فی حرمة التظلیل بین الراکب والراجل علی الأحوط «۱». السید السیستانی: التظلیل علی قسمین: الأول أن یکون بالأجسام السائرة کالمظّلة وسقف المحمل أو السیارة أو الطائرة ونحوها وهذا محرّم علی الرجل المحرم راکباً کان أم راجلًا إذا کان ما یظلّله فوق رأسه کالأمثلة المتقدّمة «۲». السید الخامنئی: التظلیل للرجل فلا یحرم علی المرأة والصبیّ،... لا فرق فی حرمة الإستظلال بین کونه بالمحمل المسقوف أو بالسیارة والقطار والطائرة والسفینة ونحوها من المسقوفات الموجبة له نعم یجوز له الإستظلال بیده «۳». السید الشبیری: لا یجوز للرجل المحرم التنقّل بوسائل النقل المسقّفة بلا فرق بین أن یکون فی اللیل أو النهار کما لا فرق... «۴» بین أن یکون هناک شمس أو مطر أو لم یکن شیء من ذلک... وفی مسألة ۲۲۶: یجوز التظلیل فیما یکون التجنب عنه حرجیاً للمحرم لشدة الحرّ والبرد والمطر الغزیر ومن ظلل عامداً تجب علیه الکفّارة ولو کان معذوراً. وفی مسألة ۲۲۷: إذا کان تجنب رکوب السیارة المسقّفة أو السیر تحت المظلة یتسبّب عن مشقة شدیدة لنوع الحجاج لا یجب تجنبها علیهم مطلقاً ولو لم یکن تجنبه حرجیاً علیه والأظهر عدم الکفارة أیضاً حینئذٍ. *** الشیخ البهجة: المتن المنقول عن السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره مع إضافة ستذکرها بعید هذا «۶». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۷». الشیخ الفاضل: المتن المنقول من التحریر «۸». الشیخ المکارم: لا یجوز للرجل المحرم التظلیل حال السیر والسفر بأن یرفع فوق رأسه مظلّة أو سیر تحت سقف ولهذا لا یجوز للمحرم رکوب ما له سقف کالطائرة أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۲ السیارة المسقّفة وإن جاز ذلک للمرأة «۱». الشیخ الوحید: لا یجوز علی الرجل المحرم التظلیل حال سیره بما یکون سائراً کسقف القبّة والکبیسة والسیارة والطائرة والمظلّة... ولا فرق فی عدم جواز التظلیل بین الراکب والراجل «۲». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳»... ولا فرق فی حرمة التظلیل بین الراکب والراجل علی الأحوط «۴».

الإستظلال الجانبی

فی التحریر: التاسع عشر:... والأحوط عدم الاستظلال بما لا یکون فوق رأسه کالسیر علی جنب المحمل أو الجلوس عند جدار السفینة والاستظلال بهما وإن کان الجواز لا یخلو من قوّة. السید الشبیری: الأظهر عدم إختصاص حرمة التظلیل بما یکون فوق رأس المحرم

بل لا یجوز التظلیل علی ما عدا رأسه من بقیة جسده کما لا یجوز التظلیل بما یکون من أحد جانبیه نعم یجوز للمحرم أن یسیر فی جنب السیارة ویستظلّ لظلّها کما یجوز له أن یستظلّ بظل رفاقه وجدار السیارة التی رکبها أو کراسیها «۵». السید الخوئی: والأحوط بل الأظهر حرمة التظلیل بما لا یکون فوق رأس المحرم بأن یکون ما یتظلّل به علی أحد جوانبه نعم یجوز للمحرم أن یتستّر من الشمس بیده، ولا بأس بالاستظلال بظلّ المحمل حال المسیر «۶». السید السیستانی: وأمّا إذا کان ما یظلّله علی أحد جوانبه فالظاهر أنّه لا بأس به للراجل مطلقاً فیجوز له السیر فی ظلّ المحمل والسیارة ونحوها وأمّا الراکب فالأحوط أن یجتنبه إلّاإذا کان بحیث لا یمنع من صدق الإضحاء عرفاً کأن کان قصیراً لا یستتر به رأسه وصدره کجدران بعض السیارات المکشوفة «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۳ السید الگلپایگانی: والأحوط إجتناب مطلق التظلیل عن أحد جانبیه وإن کان جواز المشی فی ظلّ المحمل وما لا یکون فوق رأسه لا یخلو من قوّة «۱». السید الخامنئی: والأحوط إستحباباً ترک الإستظلال بما لا یکون فوق الرأس کالسیر علی جنب المحمل أو الجلوس عند جدار السیارة... تختص حرمة التظلیل بالرأس فلا یصدق التظلیل علی الکتف وغیرها من مواضع البدن. «۲» *** الشیخ البهجة: والأحوط حرمة التظلیل بما لا یکون فوق رأس المحرم بأن یکون ما یتظلّل به علی أحد جوانبه والاستظلال لظلّ المحمل حال المسیر «۳». الشیخ التبریزی: والأحوط بل الأظهر حرمة التظلیل بما لا یکون فوق رأس المحرم.... إلی آخر ما ذکرناه عن السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الصافی: نفس المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۶» إلی قوله: وإن کان الجواز لا یخلو من قوّة. الشیخ المکارم: وهکذا یجوز التظلیل بظلال جدران السیارات المکشوفة «۷». الشیخ الوحید: والأقوی عدم جواز التظلیل بما لا یکون فوق رأس المحرم، نعم یجوز للمحرم أن یمشی تحت ظلّ المحمل کما یجوز له أن یتستّر من الشمس بیدیه «۸».

إختصاص الحرمة بحال السیر

فی التحریر م ۳۷: حرمة الاستظلال مخصوصة بحال السیر وطی المنازل من غیر فرق بین الراکب وغیره وأمّا لو نزل فی منزل کمنی أو عرفات أو غیرهما فیجوز الاستظلال تحت السقف والخیمة وأخذ المظلّة حال المشی فیجوز لمن کان فی منی أن یذهب مع آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۴ المظلّة إلی المذبح أو إلی محل رمی الجمرات وإن کان الإحتیاط فی الترک. السید الخوئی: لا بأس بالتظلیل تحت السقوف للمحرم بعد وصوله إلی مکّة وإن کان بعد لم یتّخذ بیتاً کما لا بأس به حال الذهاب والإیاب فی المکان الّذی ینزل فیه المحرم وکذلک فیما إذا نزل فی الطریق للجلوس أو لملاقاة الأصدقاء أو لغیر ذلک والأظهر جواز الاستظلال فی هذه الموارد بمظلّة ونحوها أیضاً وإن کان الأحوط الإجتناب عنه «۱». السید السیستانی: ما تقدّم من حرمة التظلیل یختصّ بحال السیر وطیّ المسافة وأمّا إذا نزل المحرم فی مکان سواء اتّخذ منزلًا أم لا کما لو جلس فی أثناء الطریق للاستراحة أو لملاقاة الأصدقاء أو لغیر ذلک فلا إشکال فی جواز الاستظلال له «۲». وهل یجوز له الاستظلال بالأجسام السائرة حال تردّده فی حوائجه فی المکان الّذی ینزل فیه أو لا؟ مثلًا إذا نزل مکّة وأراد الذهاب إلی المسجد الحرام لأداء الطواف والسعی أو نزل منی وأراد الذهاب إلی المذبح ومرمی الجمار فهل یجوز له رکوب السیارة المسقّفة أو وضع المظلّة فوق رأسه أو لا؟ الحکم بالجواز مشکل جداً فالإحتیاط لا یترک «۳». السید الشبیری: یجوز التنقل والسیر تحت السقوف الثابتة مثل الجسور والأنفاق القصیرة المدی وداخل المساجد الموجودة فی ذی‌الحلیفة والجحفة والمنزل الّذی نزل فیه والمسجد الحرام والمسعی وداخل الخیام المنصوبة فی عرفات ومنی «۴». وقال دام ظلّه: لا تختص حرمة التظلیل تحت الظلال المتحرکة بحال قطع المسافة بل لا یجوز للمحرم حتی فی مکّة ومنی وعرفات الاستظلال بالمظلّة أو السیارة المسقّفة عند تردّده من مکان إلی مکان آخر، کرکوب السیارة المسقّفة داخل مکّة عند ذهابه إلی المسجد الحرام حتی بعد نزوله «۵». السید الگلپایگانی: ویجوز التظلیل حال النزول وإن تردّد فی إشغاله وإن کان الأحوط ترک ذلک فی حال التردّد «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۵ السید الخامنئی: احوط آن است که شخص محرم پس از رسیدن به مکّه پیش از انجام مناسک

عمره و همچنین در حال احرام در عرفات و منا، از قرار گرفتن در زیر سایه‌های متحرّک مانند اتوبوس مسقّف و چتر، اجتناب کند. «۱» *** الشیخ البهجة: لا بأس بدخول المحرم البیوت والخیم ونحوها بعد وصوله إلی مکّة وأثناء توقفه فی الطریق... «۲» الشیخ التبریزی: لا بأس بالتظلیل تحت السقوف بعد وصوله إلی مکّة وإن کان بعد لم یتّخذ بیتاً کما لا بأس به حال الذهاب والإیاب فی المکان الّذی ینزل فیه المحرم وکذلک إذا نزل فی الطریق للجلوس أو لملاقاة الأصدقاء أو لغیر ذلک، والأحوط ترک الاستظلال فی هذه الموارد بمظلّة ونحوها أیضاً «۳». الشیخ الصافی: ویجوز التظلیل حال النزول وإن تردّد فی إشغاله ولا یجلس فی مکان وإن کان الأحوط ترک ذلک فی حال التردّد «۴». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر بتمامه إلّاأنّه دام ظلّه علّق علی جملة (بین الراکب وغیره) بقوله: ولکن لا ریب فی جواز السیر علی جنب المحمل والاستظلال به بالإضافة إلی الماشی لورود النص الصحیح فیه. الشیخ المکارم: لا إشکال فی الدخول تحت الخیمة أو فی منزل مسقوف فی منازل الطریق أو فی مکّة وعرفات والمشعر ومنی «۵». الشیخ الوحید: إنّما لا یجوز التظلیل فی الطریق فیجوز التظلیل فی المنزل ولو کان فی حال السیر ذهاباً وإیاباً سواء کان الظلّ ساکناً أو سائراً فلا بأس بالاستظلال بالسیارات المسقّفة بعد وصوله إلی مکّة «۶». الشیخ النوری: لا بأس بالتظلیل تحت السقوف للمحرم بعد وصوله إلی مکّة وإن کان بعد لم یتّخذ بیتاً کما لا بأس به حال الذهاب والایاب فی المکان الّذی ینزل فیه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۶ المحرم، والأظهر جواز الاستظلال فی هذه الموارد بمظلّة ونحوها أیضاً وإن کان الأحوط الإجتناب عنه «۱».

التظلیل فی عرفات ومنی

فی التحریر م ۳۷:... وأمّا لو نزل فی منزل کمنی أو عرفات أو غیرهما فیجوز الاستظلال تحت السقف والخیمة وأخذ المظلّة حال المشی فیجوز لمن کان فی منی أن یذهب مع المظلّة إلی المذبح أو محل رمی الجمرات وإن کان الإحتیاط فی الترک. السید الگلپایگانی: ویجوز التظلیل حال النزول وإن تردّد فی إشغاله ولا یجلس فی مکان وإن کان الأحوط ترک ذلک حین التردّد «۲». السید الخامنئی: احوط آن است که شخص محرم پس از رسیدن به مکّه پیش از انجام مناسک عمره و همچنین در حال احرام در عرفات و منا، از قرار گرفتن در زیر سایه‌های متحرّک مانند اتوبوس مسقّف و چتر، اجتناب کند. «۳» السید السیستانی: السؤال، هل یجوز له الإستظلال حال تردّده فی حوائجه فی المکان الّذی ینزل فیه أو لا؟ مثلًا إذا نزل مکّة وأراد الذهاب إلی المسجد الحرام لأداء الطواف والسعی أو نزل منی وأراد الذهاب إلی المذبح ومرمی الجمار فهل یجوز له رکوب السیارة المسقّفة أو رفع المظلّة فوق رأسه أو لا؟ الجواب: الحکم بالجواز مشکل جداً فالإحتیاط لا یترک «۴». السید الشبیری: بل لا یجوز للمحرم حتی فی مکّة ومنی وعرفات الإستظلال بالمظلّة أو السیارة المسقّفة عند تردّده من مکان إلی مکان آخر کرکوب السیارة المسقفة داخل مکّة عند ذهابه إلی المسجد الحرام حتی بعد نزوله «۵». *** الشیخ البهجة: لا بأس بدخول المحرم البیوت والخیم ونحوها بعد وصوله إلی مکّة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۷ لکن علیه ألّایتظلّل حال الذهاب والإیاب علی الأحوط وجوباً «۱» وفی مناسک الفارسی: الأحوط للمحرم أن لا یستظلّ فی مکّة ومنی وعرفات حین تردّده وإیاب وذهابه فی حوائجه خارج الخیم والمنازل «۲». الشیخ التبریزی: س: هل یجوز للمحرم التظلیل فی مکة المکرمة وفی عرفات والمشعر ومنی ج: الأحوط ترکه حال السیر حتی فی مکّة القدیمة إلّافی جوانب منزله «۳». الشیخ الصافی: لا بأس بالاستظلال للمحرم بعد ما نزل فی مکّة أو عرفات أو منی وإن کان یتردّد فی حوائجه. الشیخ الفاضل: أمّا لو نزل فی منزل کمنی أو عرفات أو غیرهما فیجوز الاستظلال تحت السقف والخیمة وأخذ المظلّة حال المشی فیجوز لمن کان فی منی أن یذهب مع المظلّة إلی المذبح أو محلّ رمی الجمرات «۴». الشیخ الوحید: فیجوز التظلیل فی المنزل مطلقاً ولو کان فی حال السیر ذهاباً وإیاباً سواء کان الظلّ ساکناً أو سائراً فلا بأس بالاستظلال بالسیارات المسقفة بعد وصوله مکة المکرمة «۵». الشیخ النوری: کما لا بأس بالتظلیل حال الذهاب والإیاب فی المکان الّذی ینزل فیه المحرم، والأظهر جواز الاستظلال فی هذه الموارد بمظلّة ونحوها أیضاً وإن کان الأحوط الإجتناب عنه «۶».

التظليل من التنعيم

الإمام الخمینی قدس سره فی مناسکه الفارسی: نظراً إلی أن التنعیم أصبح جزءاً من مکة المکرّمة ومکّة منزل للحاج فلا بأس بالاستظلال من التنعیم إلی المسجد الحرام «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۸ السید الگلپایگانی: حیث أنّ التنعیم یحسب جزءاً من مکة المکرّمة فلا مانع من الاستظلال إلی المسجد الحرام «۱». السید الخامنئی: احوط آن است که شخص محرم پس از رسیدن به مکّه پیش از انجام مناسک عمره و همچنین در حال احرام در عرفات و منا، از قرار گرفتن در زیر سایه‌های متحرّک مانند اتوبوس مسقّف و چتر، اجتناب کند. «۲» السید الشبیری: لا یجوز لمن أحرم من التنعیم للعمرة أن یرکب السیارة المسقفة فی ذهابه إلی المسجد الحرام ولو لیلًا «۳». السید السیستانی: الحکم بالجواز مشکل جداً فلا یترک الإحتیاط «۴». وفی الملحق الأول فی ص ۷۵: إذا دخل المحرم مکة المکرمة فجاء إلی منزله المعیّن لسکناه قبل أن یحل من إحرامه فهل یجوز له رکوب السیارات المسقفة للذهاب إلی المسجد الحرام لأداء نسکه؟ الجواب: لا یجوز له ذلک علی الأحوط لزوماً. *** الشیخ البهجة: الأحوط ترک التظلیل فی النهار لمن أحرم للعمرة من التنعیم «۵». الشیخ التبریزی: هل یجوز للمحرم الّذی أحرم للعمرة من التنعیم أن یتظلّل بالسیارة المسقوفة؟ الجواب: الأحوط ترک التظلیل «۶». الشیخ الصافی: مع أنّ التنعیم یحسب جزءاً من مکة المکرمة عرفاً لا بأس بالاستظلال بعد الإحرام بالعمرة «۷». الشیخ الفاضل: السؤال ۲۱۱: مسجد التنعیم أصبح داخل مکّة بحیث انّ بیوت مکة تجاوزته فهل یجوز للمحرم منه التظلیل والرکوب داخل السیارة؟ الجواب: نعم، یجوز «۸». الشیخ المکارم: لا مانع من الاستظلال من التنعیم حیث صار المحل جزءاً من مکّة عرفاً «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۲۹۹ الشیخ الوحید: یستظهر الجواز من کلامه دام ظلّه (فلا بأس بالإستظلال بالسیارات المسقّفة بعد وصوله إلی مکّة) «۱».

التظليل فی الليل

فی التحریر م ۳۸: جلوس المحرم حال طیّ المنزل فی المحمل وغیره ممّا هو مسقّف إذا کان السیر فی اللیل خلاف الإحتیاط وإن کان الجواز لا یخلو من قوّة فیجوز السیر محرماً مع الطائرة السائرة فی اللیل. السید الگلپایگانی: لا یبعد القول بعدم صدق الاستظلال فی اللیل فالحکم بالجواز غیر بعید «۲». السید الخامنئی: الظاهر اختصاص حرمة التظلیل علی المحرم بالتظلیل أثناء النهار فلا بأس به فی اللیل وإن کان الأحوط ترکه أیضاً ولا یترک هذا الإحتیاط فی اللیالی الممطرة أو الباردة ما لم یکن حرجاً علیه «۳». السید السیستانی: المراد من التظلیل التستر من الشمس ویلحق بها المطر علی الأحوط وأمّا الریح والبرد والحرّ ونحوها فالأظهر جواز التستر منها وإن کان الأحوط ترکه، فلا بأس للمحرم أن یرکب السیارة المسقّفة ونحوها فی اللیل فیما إذا لم تکن السماء ممطرة علی الأحوط وإن کانت تحفظه من الریاح مثلًا «۴». السید الخوئی: ولا فرق فیما ذکر بین اللیل والنهار- بعد قوله طاب ثراه: المراد من الإستظلال التستر من الشمس أو البرد أو الحرّ أو الریح أو المطر ونحو ذلک فإذا لم یکن شیء من ذلک بحیث کان وجود المظلّة کعدمها فلا بأس بها، ولا فرق... «۵» السید الشبیری: لا یجوز للرجل المحرم التنقل بوسائل النقل المسقّفة بلا فرق بین أن یکون فی اللیل أو النهار کما لا فرق بین أن یکون هناک شمس أو مطر أو لم یکن شیء من ذلک «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۰۰ الشیخ البهجة: الظاهر من مجموع الروایات ومقتضی الأصل ممنوعیة الاستظلال من الشمس حال المسیر وعلیه فلا مانع من التظلیل حال السیر لیلًا ولا کفّارة فی ذلک وإن کان أحوط «۱». الشیخ التبریزی: س: هل یجوز التظلیل لیلًا؟ ج: الأحوط وجوباً ترکه؛ واللّه العالم «۲». الشیخ الصافی: السیر مع السیارة المسقّفة لیلًا لا إشکال فیه «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور عن الإمام قدس سره «۴». الشیخ المکارم: لا بأس للمحرم بالسیر حال السفر تحت سقوف لا أثر لها فی الحفظ عن الشمس والمطر والبرد وعلی هذا یجوز للرجل المحرم السفر فی هذه اللیالی أو بین الطلوعین أو فی الأیام الغائمة بالسیارات المسقوفة أو الطائرة «۵». الشیخ الوحید: لا إشکال فی عدم جواز التظلیل فی

النهار وأمّا عمومه للتظليل فی الليل ففيه إشكال وإن كان الاجتناب أحوط «۶» وقال مدّظلّه فی الجواب عن السؤال الشفاهی: الأحوط الاجتناب عن التظليل فی الليل وفقاً للمشهور ولكن وجوب الكفّارة غير معلوم. (المؤلف) الشيخ النوری: نعم تختصّ الحرمة فی جميع ما ذكر بالنهار فلا بأس بالاستظلال فی الليل بجميع أقسامه «۷».

الإضطرار إلی التظليل

فی التحرير م ۳۹: إذا اضطر إلی التظليل حال السير لبرد أو حرّ أو مطر أو غيرها من الأعذار جاز وعليه الكفارة. السيد الخوئی: لا بأس بالتظليل للنساء والأطفال وكذلك للرجال عند الضرورة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۰۱ والخوف من الحرّ أو البرد «۱». السيد السيستانی: لا بأس بالتظليل للنساء والأطفال وكذلك للرجال عند الضرورة «۲». السيد الگلپايگانی: وكذا يجوز التظليل لضرورة كبرد شديد أو حرّ كذلك أو لمطر ولكن يكفّر «۳». السيد الخامنئی: يجوز الإستظلال أثناء طیّ المنازل لعذر من شدة الحرّ أو البرد أو المطر أو لعدم توفّر وسيلة نقل مكشوفة ولكن لا تسقط الكفارة فيه «۴». السيد الشبيری: يجوز التظليل فيما يكون التجنّب عنه حرجياً للمحرم لشدّة الحر والبرد والمطر الغزير ومن ظلل عامداً تجب عليه الكفارة ولو كان معذوراً «۵». *** الشيخ البهجة: لا بأس بالتظليل للرجال عند الضرورة والخوف من الحر أو البرد أو المطر لكن عليهم دفع الكفارة «۶». الشيخ التبريزی: وكذلك للرجال عند الضرورة وقال دام ظلّه: كفّارة التظليل شاة ولا فرق فی ذلك بين حالتی الاختيار والاضطرار وإذا تكرّر التظليل فالأحوط التكفير عن كل يوم وإن كان الأظهر كفّارة واحدة فی كل إحرام «۷». الشيخ الصافی: وكلّما اضطرّ إلی التظليل وجب عليه الفدية وهی شاة ويكتفی بالفدية الواحدة فی الإحرام الواحد وإن تعدّد التظليل وإن كان الأحوط مع التمكّن أن يفدی لكل يوم شاة «۸». الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير «۹». الشيخ المكارم: أمّا إذا فعل ذلك (الاستظلال) عمداً أو لضرورة وجبت عليه الكفارة وهی شاة لكل إحرام «۱۰». الشيخ الوحيد: كفّارة التظليل سائراً شاة ولا فرق فی ذلك بين حالتی الاختيار آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۰۲ والاضطرار وإذا تكرّر التظليل فی إحرام واحد تجزيه كفّارة واحدة إلّاأن يكون السبب متعدداً جنساً كالتظليل بالشمس والمطر فالأحوط عدم الإجتزاء بكفارة واحدة «۱».

كفّارة الإستظلال

فی التحرير م ۴۰: كفّارة الإستظلال شاة وإن كان عن عذر علی الأحوط، والأقوی كفاية شاة فی إحرام العمرة وشاة فی إحرام الحجّ وإن تكرّر منه الاستظلال فيهما. السيد الخوئی: كفّارة التظليل شاة ولا فرق فی ذلك بين حالتی الاختيار والاضطرار وإذا تكرّر التظليل فالأحوط التكفير عن كلّ يوم وإن كان الأظهر كفاية كفّارة واحدة فی كل إحرام «۲». السيد السيستانی: إذا ظلل المحرم علی نفسه من المطر أو الشمس لزمته الكفارة والظاهر أنّه لا فرق فی ذلك بين حالتی الاختيار والاضطرار... والأظهر كفاية كفّارة واحدة فی كلّ إحرام ويجزی فی الكفّارة دم شاة «۳». السيد الگلپايگانی: وكلّما اضطر إلی التظليل وجبت عليه الفدية وهی شاة ويكتفی بالفدية الواحدة فی الإحرام الواحد وإن تعدّد التظليل وان كان الأحوط مع التمكّن أن يفدی لكلّ يوم شاة «۴». السيد الخامنئی: كفّارة الإستظلال شاة سواء كان فی إحرام الحجّ أو العمرة وسواء كان معذوراً أم لا «۵». السيد الشبيری: كفّارة التظليل (دم) أدناه دم شاة ولو كان جائزاً لضرورة نعم فيما إذا كان الإجتناب عن التظليل مستلزماً للحرج لنوع الحجاج جاز التظليل ولا كفّارة فيه فی الحرج النوعی (رجع السيد عن هذه الفتوی) وقال دام ظلّه: من لم يتجنّب عن التظليل فی عمرة التمتّع ولا فی حجّه فعليه التكفير بكفارتين لكلّ إحرام كفّارة مستقلة «۶». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۰۳ الشيخ البهجة: كفّارة التظليل شاة... «۱» الشيخ التبريزی: المتن المذكور «۲» إلی قوله دام ظلّه: وإذا تكرّر التظليل فالأحوط التكفير عن كلّ يوم وإن كان الأظهر كفاية كفارة واحدة فی كلّ إحرام. الشيخ الصافی: وجبت عليه الفدية (للتظليل) وهی شاة «۳». الشيخ الفاضل: كفّارة الإستظلال شاة وإن كان عن عذر علی الأقوی،

والأقوى كفاية شاة فى إحرام العمرة وشاة فى إحرام الحجّ وإن تكرّر منه الاستظلال فيهما «۴». الشيخ المكارم: كفارة التظليل سائراً شاة لكلّ إحرام. وقد مضى كلامه دام ظلّه «۵». الشيخ الوحيد: مضى نظره الشريف فى الفرع الماضى فراجع.

إخراج الدم

فى التحرير: العشرون: إخراج الدم من بدنه ولو بنحو الخدش أو المسواك وأمّا إخراجه من بدن غيره كقلع ضرسه أو حجامته فلا بأس به كما لا بأس بإخراجه من بدنه عند الحاجة والضرورة ولا كفارة فى الإدماء ولو لغير ضرورة. السيد الخوئى: لا يجوز للمحرم إخراج الدم من جسده وإن كان ذلك بحك بل بالسواك على الأحوط ولا بأس به مع الضرورة أو دفع الأذى وكفارته شاة على الأحوط الأولى «۶». السيد السيستانى: المتن إلى قوله: وإن كان ذلك بفصد أو حجامة أو قلع ضرس أو حك أو غيرها نعم الأظهر جواز الاستياك وان لزم منه الإدماء، وكفارة إخراج الدم لغير ضرورة شاة على الأحوط الأولى «۷». السيد الگلپايگانى: إخراج الدم من بدنه لا من بدن الغير، إلى قوله: إلّامع الضرورة ومن الضرورة حك الجرب وشق الدمل وعصرها إن كان يتألّم منها وفدية إخراج الدم شاة على الأحوط «۸». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۳۰۴ السيد الخامنئى: إخراج الدم من البدن وإن كان بالخدش أو المسواك أو غيرهما، ولا يحرم إخراج الدم من بدن غيره ولا كفّارة فى الإدماء ولو لغير ضرورة وإن كان التكفير بشاة أحوط «۱». السيد الشبيرى: لا يجوز للمحرم إخراج الدم من بدنه بلا فرق بين الرجل والمرأة بأىّ وسيلة كان ولو كان يحكّ البدن ولا يجوز قلع الضرس حال الإحرام إذا استلزم خروج الدم، يجوز زرق الإبر حال الإحرام لكن لو أدّى إلى خروج الدم لم يحلّ إلّاعند الحاجة والضرورة، ولا بأس بخروج الدم بحلق الرأس للإحلال ولو فيما لم يكن الحلق متعيناً عليه بل كان مخيراً بين الحلق والتقصير كما فى العمرة المفردة «۲». *** الشيخ البهجة: لا يجوز إخراج الدم من جسده وإن كان ذلك بحك إذا علم أنّ ذلك الحك يوجبه وكذا بالسواك على الأحوط وفى كلتا الحالتين لا كفّارة له «۳». الشيخ التبريزى: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره تقريباً إلى قوله دام ظلّه: (وكفارته شاة على الأحوط) وأمّا السواك فلا بأس به حتى مع العلم بخروج الدم ولا كفّارة فيه «۴». الشيخ الصافى: المتن المذكور من السيد الگلپايگانى قدس سره «۵». الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير «۶». الشيخ المكارم: يكره إدماء البدن سواء بالحجامة أو الجراحة أو السواك أو الحك من غير حاجة أو ضرورة وحيث أنّ جماعة من الفقهاء اعتبروا ذلك من المحرمات كان الأحوط إستحباباً تركه... «۷» الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم إخراج الدم من جسده بالحجامة وغيرها عند المشهور وإن كان الأقوى الكراهة ولا إشكال فيه مع الضرورة أو لدفع الأذى ولا كفّارة فيه على الأقوى وإن كان الأحوط التكفير بشاة «۸».

قلم الأظفار

فى التحرير: الحادى والعشرون: قلم الأظفار وقصّها كلًا أو بعضاً من اليد أو الرجل من غير فرق بين آلاته كالمقراضين والمدية ونحوهما والأحوط عدم إزالته ولو بالضرس ونحوه... السيد الگلپايگانى: تقليم الأظافر ولو ظفراً واحداً أو بعض ظفر إلّامع الأذيّة كما لو انكسر بعض الظفر أو احتاج علاج الإصبع من دمل أو جرح إلى تقليم الظفر فيجوز حينئذٍ تقليمه وعليه فدية مدّ «۱». السيد الخوئى: لا يجوز للمحرم تقليم ظفره ولو بعضه إلّاأن يتضرّر المحرم ببقائه كما إذا انفصل بعض ظفره وتألّم من بقاء الباقى فيجوز له حينئذٍ قطعه ويكفّر عن كلّ ظفر بقبضةٍ من الطعام «۲» إلى قوله: إذا قلّم المحرم أظافيره فأدمى اعتماداً على فتوى من جوزه وجبت الكفارة على المفتى على الأحوط «۳». السيد السيستانى: المتن إلى قوله: إلّاأن تدعو ضرورة إلى ذلك أو يتأذّى ببقائه كما إذا انكسر بعض ظفره وتألّم من بقاء الباقى فيجوز له حينئذٍ قطعه «۴». السيد الشبيرى: لا يجوز للمحرم إزالة أظفار يديه ولا رجليه ولو شيئاً منها بالتقليم أو بالحك وبأى وسيلة كانت، نعم يجوز له إزالة ظفر غيره، لو كان بقاء الظفر حرجياً عليه جاز إزالته وإن وجبت عليه الكفارة بذلك «۵». السيد الخامنئى: تقليم الأظفار أو قصّها كلًا أو بعضاً من اليدين أو الرجلين وسواء كان بالمقراض أم بغيره «۶». *** الشيخ البهجة:

لا یجوز للمحرم تقلیم ظفره ولو بعضه إلّاأن یتضرّر ببقائه... إلی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۰۶ آخر ما مضی من کلام السید الخوئی «۱» وفی کلامه دامظلّه: إذا قلّم المحرم أظافره فأدمی اعتماداً علی فتوی من جوّزه وجبت الکفارة علی المفتی «۲». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: وجبت الکفّارة علی المفتی علی الأحوط «۳». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۴». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة (والأحوط عدم إزالته) فإنّه دام ظلّه قال: بل الأقوی؛ وإلی جملة (وإن لا یبعد) فإنّه دام ظلّه قال: لا فرق بین صورة العلم وعدمه فی أنّ مقتضی الإحتیاط الوجوبی فی کلتیهما هو عدم الجواز «۵». الشیخ المکارم: یحرم علی المحرم تقلیم ظفر الید والرجل حتی ظفراً واحداً وبعض الظفر أیضاً «۶». وقال دام ظلّه: إذا قلّم محرم ظفره بفتوی شخص (أو بفتوی منقولة عن أحد) وأدمی وجبت کفّارة وهی شاة علی المفتی (أو ناقل الفتوی) بل الأحوط دفع مثل هذه الکفارة حتی إذا لم یؤدّ إلی الإدماء. الشیخ الوحید: یحرم علی المحرم تقلیم ظفره ولو بعضه... لو أفتی المحرم مفت بتقلیم ظفره فقلّمه فأدماه لزم المفتی شاة عند المشهور وهو أحوط «۷».

کفّارة تقلیم الأظفار

فی التحریر م ۴۱- ۴۲: الکفّارة فی کلّ ظفر من الید أو الرجل مدّ من الطعام ما لم یبلغ فی کلّ منهما العشرة فلو قص تسعة أظفار من کلّ منهما فعلیه لکلّ واحد مدّ، الکفارة لقص جمیع أظفار الید شاة ولقصّ جمیع أظفار الرجل شاة نعم لو قصهما فی مجلس واحد فللمجموع شاة... السید الخوئی: کفّارة تقلیم کلّ ظفر مدّ من الطعام وکفارة تقلیم أظافر الید جمیعها فی مجلس واحد شاة وکذلک الرجل... «۸» وقال قدس سره: إذا قلم المحرم أظافیره فأدمی اعتماداً علی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۰۷ فتوی من جوّزه وجبت الکفّارة علی المفتی علی الأحوط «۱». السید السیستانی: کفارة تقلیم کلّ ظفر من الید أو الرجل مد من الطعام ما لم یبلغ فی کل منهما العشرة فإذا بلغها ولو فی مجالس متعدّدة کانت کفارته شاة بکل من أظافیر الیدین وأظافیر الرجلین... إذا قلّم المحرم ظفره فأدمی إصبعه اعتماداً علی فتوی من جوّزه خطاءاً وجبت الکفارة علی المفتی علی الأحوط «۲». السید الشبیری: کفّارة تقلیم الظفر الواحد من دون الإضطرار مدّ من الطعام وللظفرین مدان وهکذا إلی تسعة أظفار وفی تقلیم جمیع الأظفار من الید أو الرجل کاملة شاة ولا- شیء علی من قلّم بعضاً من کلّ ظفر وإن ارتکب حراماً «۳». السید الگلپایگانی: فی تقلیم الظفر مد من الطعام وفی یدیه ورجلیه شاة مع إتحاد المجلس ولو تعدّد فشاتان... لو أفتی أحد بجواز تقلیم المحرم فقلّم بقوله فأدماه فعلی المفتی کفارة شاة محلًا کان المفتی أم محرماً، مجتهداً کان أم لا «۴». السید الخامنئی: إذا قصّ جمیع أظفار الیدین وبعض أظفار الرجل وجب التکفیر بشاة لأظفار الیدین وبمدّ من کلّ ظفر من أظفار الرجل وإن عکس فبالعکس «۵». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من السید الإمام قدس سره إلی قوله: (فعلیه لکلّ واحد مدّ) فقال دام ظلّه: بل الظاهر ثبوت کفّارة الدم فی هذه الصورة أیضاً وأنه لا یعتبر المماثلة فی عشر الظفر... الشیخ المکارم: وإذا فعل ذلک عن عمد وجبت علیه کفّارة وهی مدّ طعام عن کلّ ظفر والمدّ أقل من کیلو بقلیل... «۸» الشیخ الوحید: کفّارة تقلیم کلّ ظفر مدّ من الطعام إلّاإذا کان یؤذیه... «۹»

قلع الضرس

فی التحریر: الثانی والعشرون: قلع الضرس ولو لم یدم علی الأحوط وفیه شاة علی الأحوط. السید الگلپایگانی: قلع الضرس إن کان مدمیاً أمّا حال الإضطرار فیجوز ویکفّر علی الأحوط بشاة «۱». السید الخوئی: ذهب جمع من الفقهاء إلی حرمة قلع الضرس علی المحرم وإن لم یخرج به الدم وأوجبوا له کفّارة شاة ولکنّ فی دلیله تأملًا بل لا یبعد جوازه «۲». السید السیستانی: المتن المذکور بعینه «۳». السید الخامنئی: قلع الضرس من دون إدماءٍ علی قول وإن کان الأقوی عدم حرمته علی المحرم ولا کفّارة فیه وإن اضطر إلی قلع

الضرس وخرج معه الدم فالأحوط إستحباباً التكفير بشاة «۴». السيد الشبيرى: لا يجوز قلع الضرس حال الإحرام إذا استلزم خروج الدم ولو لم يستلزم ذلك فالأحوط إستحباباً تركه «۵». *** الشيخ البهجة: يحرم قلع الضرس على المحرم فيما لو سبب خروج الدم لكن لا كفّارة فيه... «۶» الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «۷». الشيخ الصافى: قلع الضرس إن كان مدمياً أمّا حال الإضطرار فيجوز ويكفّر على الأحوط بشاة «۸». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير «۹». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۳۰۹ الشيخ المكارم: حكم قلع السنّ إذا أوجب النزيف الدموى حكم ما ذكر فى المسألة السابقة يعنى أنّ هذا العمل مكروه فى حال الإحرام... «۱» الشيخ الوحيد: الأقوى عدم حرمة قلع الضرس على المحرم ولا كفّارة فيه وإن قيل بهما «۲».

قلع شجر الحرم وقطعه

فى التحرير: الثالث والعشرون: قلع الشجر والحشيش النابتين فى الحرم وقطعهما ويستثنى منه موارد:... لو قطع الشجرة التى لا يجوز قطعها أو قلعها فان كانت كبيرة فعليه بقرة وإن كانت صغيرة فعليه شاة على الأحوط... لو قطع بعض الشجرة فالأقوى لزوم الكفّارة بقيمة وليس فى الحشيش كفّارة إلّاالإستغفار... لا يجوز للمحل أيضاً قطع الشجر والحشيش من الحرم فيما لا يجوز للمحرم «۳». السيد الگلپايگانى: قلع كل نابت فى الحرم وقطعه ويستثنى من ذلك الأذخر والنخل والفواكه وما كان الإنسان قد غرسه... وكفّارة قطع الحشيش الإستغفار... «۴» السيد الخوئى: قلع كلّ شىء نبت فى الحرم أو قطعه من شجر وغيره ولا بأس بما يقطع عند المشى على النحو المتعارف ويستثنى من الحرمة: ۱- الأذخر ۲- النخل وشجر الفاكهة ۳- الأعشاب التى تجعل علوفة للإبل ۴- الأشجار والأعشاب التى تنمو فى دار نفس الشخص... «۵» السيد السيستانى: المتن تقريباً إلى قوله دام ظلّه: كفّارة قلع الشجرة قيمة تلك الشجرة وفى القطع منها قيمة المقطوع على الأحوط فيهما ولا كفّارة فى قلع الأعشاب وقطعها «۶». السيد الشبيرى: يحرم فى الحرم على المحرم والمحل عدة أمور منها: الصيد- قطع الأشجار والأعشاب وقلعهما- الأذخر- قطع الشجر لاستخدامه فى عودى المحالة وهى آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۳۱۰ البكرة التى يستقى بها- قلع الشجرة اليابسة- الشجر الّذى غرسه المحرم- الأشجار والأعشاب التى تنمو فى منزل المحرم أو خيمته بعد اتخاذهما مقراً للسكنى «۱». *** الشيخ البهجة: وهناك ما تعم حرمته المحرم والمحل، وهو أمران: أحدهما: الصيد فى الحرم فانّه يحرم على المحل والمحرم. ثانيهما: قلع كلّ شىء نبت فى الحرم أو قطعه من شجر وغيره... «۲» ولا بأس بما يقطع عند المشى على النحو المتعارف. الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور «۳». الشيخ الصافى: قلع كل نابت فى الحرم وقطعه ويستثنى من ذلك الأذخر والنخل والفواكه وما كان الإنسان قد غرسه هو بنفسه أو كان ثابتاً فى ملكه... «۴» الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير «۵». الشيخ الوحيد: للحرم أحكام خاصّة من لقطته، ومن جنى فيه وغيرهما وما يهمّ ذكره هنا أمران: الأول: الصيد فى الحرم فإنّه يحرم على المحل والمحرم. الثانى: قطع الشجر والحشيش وهكذا قلعهما ونزعهما ولا بأس بما يقطع عند المشى على النحو المتعارف... «۶»

لبس السلاح

فى التحرير: الرابع والعشرون: لبس السلاح على الأحوط... أقول: وهذا هو الآخر من التروك فى متن التحرير ثمّ ترى هذه الجملة (ويكره حمل السلاح إذا لم يلبسه إن كان ظاهراً والأحوط الترك) وقال الأستاذ الفاضل دام ظلّه: لا دليل على الكراهة فى الحمل إذا لم يصدق معه عنوان كونه مسلحاً ومع الصدق يكون محرماً ولا فرق بين صورتى الظهور وعدمه. السيد الخوئى: لا يجوز للمحرم حمل السلاح كالسيف والرمح وغيرهما ممّا يصدق آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۳۱۱ عليه السلاح، كفّارة حمل السلاح شاة على الأحوط «۱». السيد الگلپايگانى: لبس السلاح كالسيف والخنجر والمسدس والبندقية وغيرها ممّا يعدّ سلاحاً على وجه يصدق على حامله أنّه متسلّح... «۲» السيد السيستانى: لا يجوز للمحرم لبس السلاح بل ولا حمله على وجه يعدّ مسلحاً على الأحوط... كفّارة

التسلح لغير ضرورة شاة على الأحوط «۳». السيد الشبيرى: يحرم على المحرم لبس السلاح كالسيف والحربة والبندقية وكلّ ما يعدّ من آلات الحرب إلّاعند الضرورة... «۴» السيد الخامنئى: حمل السلاح كالسيف والرمح والبندقية إلّالضرورة «۵». *** الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «۶». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «۷». الشيخ الصافى: المتن من السيد الگلپايگانى قدس سره «۸». الشيخ الفاضل: مرّ كلامه دام ظلّه فى تعليقة على كلام الإمام قدس سره. الشيخ المكارم: يجب أن لا يحمل المحرم السلاح معه من دون فرق بين الأسلحة النارية أو السلاح الأبيض بل الأحوط عدم استصحاب حتى الأسلحة والآلات الدفاعية كالدرع والترس وما شابه ذلك... كفّارة من يحمل معه السلاح عمداً فى حال الإحرام شاة «۹». الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم حمل ما يصدق عليه السلاح عرفاً كالسيف والرمح وغيرهما... الأقوى عدم الكفّارة فى حمل السلاح ولو مع عدم الضرورة وإن كان الأحوط التكفير بشاة «۱۰».

يختص وجوب الكفارة بصورة العلم والعمد

فى التحرير م ۳۳: من ارتكب محرماً من محرّمات الإحرام نسياناً أو جهلًا بالحكم أو الموضوع أو غفلةً ليس عليه كفّارة إلا الصيد «۱». السيد الخوئى: إذا جامع المحرم امرأته جهلًا أو نسياناً صحت عمرته وحجّه ولا تجب عليه الكفّارة وهذا الحكم يجرى فى بقيّة المحرمات الّتى توجب الكفّارة بمعنى انّ ارتكاب أى عمل على المحرم لا يوجب الكفارة إذا كان صدوره منه ناشئاً عن جهل أو نسيان، ويستثنى من ذلك موارد «۲». السيد الگلپايگانى: لا كفارة على الناسى والجاهل وإن كان مقصراً فيما عدا الصيد وفى الموارد التى سيأتى (فى محله) «۳». السيد السيستانى: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره إلى قوله: ويستثنى من ذلك موارد: ۱- ما إذا نسى الطواف فى الحجّ أو العمرة حتى رجع إلى بلده وواقع أهله؛ ۲- ما إذا نسى شيئاً من السعى فى عمرة التمتّع فأحلّ بإعتقاد الفراغ منه؛ ۳- من أمرّ يده على رأسه أو لحيته عبثاً فسقطت شعرة أو أكثر؛ ۴- ما إذا ادّهن بالدهن الطيب أو المطيب عن جهل. السيد الشبيرى: لا تجب كفارات الإحرام إلّافى صورة العلم والعمد نعم لا فرق فى كفّارة الصيد بين العمد والخطأ ولا بين العلم والجهل وتثبت الكفّارة فى التدهين مع الجهل بالحكم أيضاً «۴». *** الشيخ البهجة: إذا جامع المحرم امرأته جهلًا أو نسياناً صحت عمرته وحجّه ولا تجب عليه الكفّارة وهذا الحكم يجرى فى بقيّة المحرمات التى توجب الكفّارة بمعنى أنّ ارتكاب أىّ عمل على المحرم لا يوجب الكفّارة إذا كان صدوره منه ناشئاً عن جهل أو نسيان إلى آخر ما ذكره السيد الخوئى قدس سره «۵». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۳۱۳ الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور من السيد السيستانى دام ظلّه وهو من السيد الخوئى قدس سره «۱». الشيخ الصافى: الرجل المحرم إذا جامع زوجته فى إحرام الحجّ جهلًا قبل الوقوف بالمشعر فهل يفسد حجّه أم لا وكيف الحكم إن كان الجماع عن جهل؟ الجواب: فى صورةالعلم والعمد يفسد حجّه مسلماً ومع الجهل يكون عمله صحيحاً ولا كفّارة عليه. «۲» الشيخ الفاضل: تجب الكفّارة إذا خالف عن علم وعمد فلا تجب على الجاهل بالحكم ولا على الغافل والساهى والناسى «۳». الشيخ المكارم: إذا جامع زوجته نسياناً أو غفلةً أو جهلًا بالحكم لم يضرّ ذلك بحجّه أو عمرته كما لا تجب عليه كفارة أيضاً وفى آخر كلامه دام ظلّه بعد ذكر فروع فى الكفّارة قال: كلّ هذا فى صورة العمد «۴». الشيخ الوحيد: إذا جامع المحرم امرأته جهلًا أو نسياناً صحت عمرته وحجّه ولا تجب عليه الكفّارة وهكذا إذا ارتكب غيره من المحرمات التى توجب الكفّارة جهلًا أو نسياناً ويستثنى من ذلك موارد تأتى فى مواضعها «۵».

أين يذبح الكفّارة

الإمام الخمينى: الأحوط الوجوبى أن يذبح ما وجب عليه فى عمرة التمتّع فى مكّة وما وجب عليه فى الحجّ فى منى ولكن إذا ترك ذلك ورجع إلى أهله فليذبح فى بلده ويتصدق به «۶». السيد الخوئى: إذا وجبت الكفّارة على المحرم بسبب غير الصيد فالأظهر جواز

تأخیرها إلی عودته من الحج فیذبحها أین شاء والأفضل إنجاز ذلک فی حجّه ومصرفها الفقراء ولا بأس بالأکل منها قلیلًا مع الضمان «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۱۴ السید الشبیری: الأحوط وجوباً ذبح کفارة الصید والجماع الواقعین فی الحج ومنی وفی العمرة المفردة فی مکة وفی عمرة التمتّع فی مکّة أو منی وأمّا سایر الکفارات فیکفی ذبحها حیث کان ولو بعد العود إلی الوطن «۱». السید الخامنئی: محل ذبح کفّارة الصید فی العمرة مکّة وفی الحجّ منی والأحوط أن یعمل علی هذا النحو فی الکفارات الأخری أیضاً «۲». السید الگلپایگانی: ما تجب علیه من کفّارة فإن کان فی إحرام الحج ینحره أو یذبحه بمنی وإن کان فی إحرام العمرة فبمکة بالموضع المعروف به الحزورة إن تمکّن من ذلک وإلّا ففی بلده «۳». *** الشیخ البهجة: إذا وجبت علی المحرم کفّارة لأجل الصید فی العمرة فمحل ذبحها مکّة المکرّمة واذا کان الصید فی إحرام الحجّ فمحلّ ذبح الکفّارة منی إلی آخر ما ذکرنا من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی فی الفرعین «۵». الشیخ الصافی: مع التمکّن یذبح کفّارة العمرة فی مکّة وکفّارة الحجّ فی منی ومع عدم التمکّن یتدارکها فی بلده «۶». الشیخ الفاضل: السؤال: إذا وجبت علی الحاج کفّارة دم فهل یجوز له تأخیرها إلی أن یرجع إلی بلده لغلاء الذبائح فی منی ومکّة أو عدم وجود فقیر مؤمن یمکن التصدّق بها علیه؟ الجواب: إذا کان التکفیر فیهما حرجیاً علیه لغلاء الأسعار جاز له التأخیر إلی حین الرجوع إلی بلده ومتعیّن علی الأحوط التأخیر إذا لم یجد الفقیر المؤمن فی مکّة أو فی منی «۷». الشیخ المکارم: الأفضل أنّ یذبح الکفّارة فی مکة المکرّمة ومنی ولکن یجوز تأخیره إلی العودة إلی الوطن بل الأولی وفی الظروف الحالیة التی یصعب تحصیل المستحق هناک آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۱۵ ذبحها فی الوطن «۱». الشیخ الوحید: الأقوی فی ما یلزم المحرم من کفّارة لغیر الصید ذبحاً کان أو نحراً جواز تأخیرها إلی أن یرجع إلی أهله والأحوط أن یذبحها أو ینحرها بمکّة إن کان معتمراً وبمنی إن کان حاجاً... «۲»

مصرف الکفّارة

السید الإمام الخمینی قدس سره: مصرف الکفارات الفقراء المساکین «۳». السید الگلپایگانی: مصرف الکفّارة هو الفقیر الّذی یستحق الزکاة ویشترط فیه الإسلام بل الإیمان وفی جواز إعطاء غیر الهاشمی إلی الهاشمی قولان: لا یخلو الجواز من رجحان وإن کان الأحوط الإقتصار علی مورد الإضطرار ولا یترک هذا الإحتیاط «۴». السید الخوئی: یعطی جمیعه للفقراء «۵». السید السیستانی: الکفارات التی تلزم المحرم یجب أن یتصدق بها علی الفقراء والمساکین والأحوط أن لا یأکل منها المکفر نفسه ولو فعل ذلک فالأحوط أن یتصدق بثمن المأکول علی الفقراء «۶». السید الشبیری: یجب التصدّق بتمام أجزاء الکفّارة بعد ذبحها حتی الجلد والرأس والأرجل «۷». السید الخامنئی: مصرف الکفارات هو الفقراء «۸». *** الشیخ البهجة: ومصرفها الفقراء «۹». الشیخ التبریزی: ومصرفها الفقراء ولا بأس بالأکل منها قلیلًا مع الضمان «۱۰». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۱۶ الشیخ الصافی: مصرف الکفّارة الفقیرغیر الهاشمی نعم إن کان صاحب الکفّارة هاشمیاً یجوز له أن یعطیها إلی الفقیر الهاشمی والإحتیاط الوجوبی أن یکون الفقیر مؤمناً «۱». الشیخ الفاضل: یجب دفعها إلی الفقیر المؤمن حتی جلدها لکن جاز للمحرم أکل شیء من الکفارة مع دفع قیمة ما أکله للفقیر ولا بأس بتأخیر الذبح ما لم یؤدّ إلی الإهمال «۲». الشیخ المکارم: یجب أن یعطی لحم الشاة التی تجب من باب الکفّارة للفقراء تماماً ولا یجوز له الأکل منها «۳». الشیخ الوحید: ومصرفها الفقراء ولا یأکل منها إلّاشیئاً قلیلًا فإن أکل فعلیه قیمة ما أکل ولا ضمان فی القلیل علی الأقوی وإن کان أحوط «۴».

الشرائط فی الکفارة

الإمام الخمینی: الشرائط المعتبرة فی الهدی فی الحج لا تعتبر شیء منها فی الکفّارة فله أن یذبح الخصی والمعیوب فی الکفارة «۵». السید الخوئی: ما ذکرناه من الشرائط فی الهدی لا تعتبر فیما یذبح کفّارة وإن کان الأحوط اعتبارها فیه «۶». السید الگلپایگانی: لا فرق

فی الشاة الواجبة فی الفداء بین الذکر والأنثی والمعز والضأن ولا یشترط فیه شروط الهدی «۷». السید الخامنئی: لا یشترط فی الکفّارة ما یشترط فی الهدی نعم یشترط فی الذابح الإیمان إلّاأن یکون وکیلًا فی خصوص عملیّة الذبح فقط ویقصد الموکّل بنفسه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۱۷ الکفّارة «۱». السید السیستانی: السؤال: هل یشترط فی الشاة التی تذبح کفارة ما ذکر من الشروط فی الهدی؟ الجواب: لا یعتبر وإن کان رعایتها فیها أحوط «۲». السید الشبیری: یشترط فیما یذبح بعنوان الکفّارة ما یشترط فی هدی حج التمتّع «۳». *** الشیخ البهجة: ما ذکرناه من الشرائط فی الهدی لا تعتبر فیما یذبح کفّارة وإن کان الأحوط اعتبارها فیه «۴». هذا هو المتن الذی ذکرناه من السید الخوئی قدس سره. الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الصافی: یراعی فیما یذبح فی الکفّارات فیما یذبح فی منی علی الأحوط الأولی «۶». الشیخ الفاضل: السؤال: هل یعتبر فی الشاة التی تذبح کفّارة ما ذکر من الشروط فی الهدی؟ الجواب: لا یعتبر وإن کان رعایتها فیها أحوط «۷». الشیخ الوحید: ما ذکرناه من الشرائط فی الهدی لا تعتبر فیما یذبح کفّارة وإن کان الأحوط مراعاتها فیه «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۱۹

الطواف

اشارة

فی التحریر: الطواف أوّل واجبات العمرة وهو عبارة عن سبعة أشواط حول الکعبة المعظّمة بتفصیل و شرایط آتیة وهو رکن یبطل العمرة بترکه عمداً إلی وقت فوته سواء کان عالماً بالحکم أو جاهلًا ووقت فوته ما إذا ضاق الوقت عن إتیانه وإتیان سائر أعمال العمرة وإدراک الوقوف بعرفات. السید الخوئی: الطواف هو الواجب الثانی فی عمرة التمتّع ویفسد الحج بترکه سواء کان عالماً بالحکم أو کان جاهلًا به أو بالموضوع ویتحقّق الترک بالتأخیر إلی زمان لا یمکنه إدراک الرکن من الوقوف بعرفات «۱». السید السیستانی: ویفسد الحج بترکه عمداً سواء کان عالماً بالحکم أم کان جاهلًا به وعلی الجاهل کفّارة بدنة علی الأحوط ویتحقّق الترک بالتأخیر إلی زمان لا یمکنه إتمام أعمال العمرة قبل زوال الشمس من یوم عرفة «۲». السید الگلپایگانی: یجب الطواف فی عمرة التمتّع مرّة واحدة فقط سبعة أشواط، فیجب علی المعتمر عمرة التمتّع أن یطوف حول البیت طواف عمرة التمتّع مع النیّة، ولو ترکه متعمداً بحیث لم یتمکّن من الإتیان به قبل موقف عرفة بطلت عمرته وانقلب حجّه إلی حج الإفراد ویأتی بجمیع مناسک الحج ثمّ یأتی بعمرة مفردة بعد تمام الحج ویقضی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۲۰ حج الّذی فاته فی العام القابل بنفسه علی الأقوی ویلحق الجاهل فی ترک الطواف بالمتعمّد «۱». السید الخامنئی: وأوّل عمل یأتی به فی عمرة التمتّع بعد الإحرام هو الطواف حول الکعبة المعظّمة سبعة أشواط «۲». السید الشبیری: الطواف من أرکان العمرة والحج فیبطلان بترکه عمداً إلی وقت لا یمکن تدارکه سواء کان عالماً بأصل الحکم أم جاهلًا وأمّا الجاهل بتفاصیله وشروطه فلا یجری فی حقّه هذا الحکم «۳». *** الشیخ البهجة: الطواف هو الواجب الثانی فی عمرة التمتّع وتفسد العمرة بترکه عمداً سواء کان عالماً بالحکم أو کان جاهلًا به، ووجوب ذبح جزور مطلقاً حتی فی غیر حال العلم والعمد موافق للإحتیاط... «۴» الشیخ التبریزی: المتن إلّافی قوله: ویفسد الحج بترکه عمداً سواء کان عالماً بالحکم أو کان جاهلًا به أو بالموضوع ویتحقّق الترک بالتأخیر إلی زمان لا یمکنه إدراک الرکن من الوقوف بعرفات... «۵» الشیخ الصافی: ویجب الطواف فی حج التمتّع وحج الإفراد وحج القران وعمرة الإفراد وعمرة القران والعمرة المفردة مرتین وهو رکن إلی قوله مدّظلّه: طواف الحجّ سواء للتمتّع أو الإفراد أو القران وعمرتیهما والعمرة المفردة وهو رکن ویبطل کلّ نسک بتعمّد ترکه «۶». الشیخ الفاضل: وهو رکن یبطل العمرة بترکه عمداً إلی وقت فوته سواء کان عالماً بالحکم أو جاهلًا ووقت فوته ما إذا ضاق الوقت عن إتیانه وإتیان سایر أعمال العمرة وإدراک الوقوف بعرفات... «۷» الشیخ المکارم: وهو واجب فی العمرة والحج علی السواء فی العمرة مرّة وفی الحجّ آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۲۱ مرتان... إذا ترک الطواف عمداً إلی أن ضاق وقت الوقوف فی عرفات فالأحوط وجوباً أن ینوی حج الإفراد ثمّ

یأتی بعد الحج بعمرة مفردة ویعید الحج فی السنة المقبلة... «۱» الشیخ الوحید: ویفسد العمرة والحج بترکه عمداً سواء کان عالماً أم کان جاهلًا بالحکم أو الموضوع ویتحقّق الترک بالتأخیر إلی زمان لا یتمکّن من إتمام العمرة وإدراک الرکن من الوقوف بعرفات... «۲» الشیخ النوری: المتن المنقول من الخوئی فی المقدار المذکور «۳».

من أبطل عمرته عمدا

فی التحریر م ۱: الأحوط لمن أبطل عمرته عمداً الإتیان بحج الإفراد وبعده بالعمرة والحج من قابل. السید الگلپایگانی: ولو ترکه متعمداً بطلت عمرته وانقلب حجه إلی حج الإفراد فیأتی بجمیع مناسک الحجّ ثمّ یأتی بعمرة مفردة بعد تمام الحجّ ویقضی حجّه الّذی فاته فی العام القابل علی الأقوی «۴». السید الخوئی: ثمّ إنّه إذا بطلت العمرة بطل إحرامه أیضاً علی الأظهر والأحوط الأولی حینئذٍ العدول إلی حج الإفراد وعلی التقدیرین تجب إعادة الحج فی العام القابل «۵». السید السیستانی: ثمّ إنّه إذا بطلت العمرة بطل إحرامه أیضاً علی الأظهر ولایجزئ العدول بها إلی حج الإفراد وإن کان ذلک أحوط بأن یأتی بأعمال حج الإفراد رجاءً بل الأحوط أن یأتی بالطواف وصلاته والسعی والحلق أو التقصیر منها بقصد الأعم من حج الإفراد والعمرة المفردة «۶». السید الشبیری: یتحقّق فوت طواف عمرة التمتّع بتأخیره إلی زمان یستلزم تدارکه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۲۲ فوت الوقوف الإختیاری بعرفة کلّه الّذی یمتد وقته إلی قبیل المغرب أی زوال الحمرة المشرقیة فإن أمکنه الإتیان بأعمال عمرة التمتّع بکاملها ثمّ الإحرام بالحج وإدراک الوقوف بعرفة ولو قبیل الغروب وجب علیه الإتیان بها کاملةً وصحت عمرته وصحّ حجّه... «۱» *** الشیخ البهجة: ثمّ إنّه إذا بطلت العمرة تبدّل حجّه ظاهراً إلی حج الإفراد ووجوب القضاء للحج فی السنة القادمة قویّ «۲». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ الصافی: مرّ کلامه فی الفرع الماضی (أحکام الطواف وواجباته). الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴». الشیخ المکارم: إذا ترک الطواف عمداً إلی أن ضاق وقت الوقوف فی عرفات فالأحوط وجوباً أن ینوی حج الإفراد ثمّ یأتی بعد الحجّ بعمرة مفردة ویعید حج التمتّع فی السنة المقبلة «۵» وکذلک من ترک الطواف عن جهل مع استحباب ذبح بعیر کفارةً. الشیخ الوحید: وإذا بطلت العمرة بطل إحرامه أیضاً وتجب إعادة الحجّ فی العام القابل والأحوط الأولی إتمامها بإتیان الأعمال العمرة المفردة «۶». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی قدس سره إلی قوله: والأحوط الأولی فإنّه دام ظلّه قال: والأحوط وجوباً العدول إلی حج الإفراد «۷».

ترک الطواف سهوا

فی التحریر م ۲: لو ترک الطواف سهواً یجب الإتیان به فی أی وقت أمکنه وإن رجع إلی محلّه وأمکنه الرجوع بلا مشقة وجب وإلّا استناب لإتیانه. السید الگلپایگانی: وأمّا الناسی فیقضی طواف عمرة التمتّع متی تذکّر فوراً وإن کان تذکّره بعد أداء المناسک وخروج ذی الحجّة ویعید معه السعی أیضاً هذا إذا کان فی مکّة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۲۳ أمّا لو خرج من مکّة وتذکّر الطواف سواء وصل إلی أهله أم لا- تعیّن علیه الرجوع إلی مکّة للطواف بنفسه إن لم یکن ذلک علیه حرج وإلّا وجب علیه أن یستنیب من یطوف عنه نیابةً ولو فی السنة المقبلة «۱». السید الشبیری: لو ترک الطواف سهواً أو أتی به فاقداً لبعض شروطه فللمسألة صور... أقول: صوّر مدّظلّه خمسة صور «۲». السید الخوئی: إذا ترک الطواف نسیاناً وجب تدارکه بعد التذکّر فإن تذکّره بعد فوات محلّه قضاه وصحّ حجّه والأحوط إعادة السّعی بعد قضاء الطواف وإذا تذکّره فی وقت لا یتمکّن من القضاء أیضاً وجبت علیه الإستنابة والأحوط أن یأتی النائب بالسعی أیضاً بعد الطواف «۳». السید السیستانی: ولو تذکّره بعد فوت الوقت کما لو نسی طواف عمرة التمتّع حتی وقف بعرفات أو نسی طواف الحجّ حتی خرج شهر ذی‌الحجّة وجب علیه قضاؤه ویعید السعی علی الأحوط الأولی، وإذا تذکّره فی وقت لا- یتیسّر له القضاء بنفسه وجبت علیه الإستنابة «۴». السید الخامنئی: إذا ترک الطواف نسیاناً وذکره قبل فوات وقته أتی به

وبصلاته وأعاد السعى بعدهما وإن ذكره بعد فوات وقته وجب عليه قضاؤه وقضاء صلاته فى أى وقت أمكنه وإذا ذكره بعد العود إلى وطنه وجب الرجوع مع الإمكان وإلّا استناب «۵». *** الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «۶». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور «۷». الشيخ الصافى: س: من نسى طواف العمرة أو أتى به ناقصاً ولم يتذكّر إلّافى عرفات فما حكمه؟ ج: إن أمكنه الرجوع إلى مكّة لتدارك الطواف ثمّ إدراك الوقوف بعرفة وجب آراء المراجع فى الحج، ج ١، ص: ٣٢۴ الرجوع وإن لم يمكن ذلك أتى به بعد أعمال منى «١». وفى فرع آخر يعيد معه السعى. الشيخ الفاضل: لو ترك الطواف سهواً يجب الإتيان به فى أى وقت أمكنه والأحوط إعادة السعى أيضاً وإن رجع إلى محلّه وأمكنه الرجوع بلا مشقة وجب وإلّا استناب لإتيانه «٢». الشيخ المكارم: من ترك الطواف عن سهو ونسيان صحّ حجّه وإذا تذكّر أتى بالطواف والأحوط إستحباباً أن يعيد السعى بعد ذلك أيضاً «٣». الشيخ الوحيد: إذا نسى الطواف وتذكّره زمان يمكنه القضاء قضاه وإن كان قد أحل من إحرامه ولا حاجة إلى تجديد الإحرام، نعم إذا كان قد خرج من مكّة ومضى عليه شهر أو أكثر لزمه الإحرام على الأحوط «۴».

العاجز عن الطواف

فى التحرير م ٣: لو لم يقدر على الطواف لمرض ونحوه فإن أمكن أن يطاف به ولو بحمله على سرير وجب ويجب مراعاة ما هو معتبر فيه بقدر الإمكان وإلّا تجب الإستنابة عنه. السيد الخوئى: إذا لم يتمكّن من الطواف بنفسه لمرض أو كسر وأشباه ذلك لزمته الإستعانة بالغير ولو بأن يطوف راكباً على متن رجل آخر وإن لم يتمكّن من ذلك أيضاً وجبت الإستنابة «۵» وكذلك الحال بالنسبة إلى صلاة الطواف. السيد السيستانى: إذا لم يتمكّن من مباشرة الطواف لمرض أو كسر حتى مع مساعدة غيره وجب أن يطاف به بأن يستعين بشخص آخر ليطوّفه... وإذا لم يتمكّن من ذلك أيضاً وجب أن يطاف عنه فيستنيب غيره مع القدرة على الإستنابة ولو لم يقدر عليها كالمغمى عليه أتى به الولى أو غيره عنه وهكذا الحال بالنسبة إلى صلاة الطواف... «۶» السيد الگلپايگانى: والمريض العاجز الّذى لا يستطيع الطواف بنفسه أبداً فإن تمكّن آراء المراجع فى الحج، ج ١، ص: ٣٢۵ من الطواف بواسطة شخص آخر تعيّن عليه ذلك؛ وإن كان بحالة لا يمكن حمله مطلقاً فعليه الإستنابة «١». السيد السيستانى: أيضاً الواجب فى حق العاجز عن الطواف ابتداءً أن يطاف به مراعياً شروط صحّة الطواف ومنها الحد المذكور فإن أمكنه ذلك لزمه وتعيّن وإلّا تجب عليه الإستنابة للطواف... «٢» السيد الخامنئى: من عجز عن مباشرة الطواف بنفسه قبل فوات وقته حتى بالإستعانة بالغير لمرض أو كسر أو غيرهما وجب أن يطاف به محمولًا إن أمكن ذلك وإلّا وجب عليه الإستنابة «٣». *** الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئى قدس سره «۴». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور «۵». الشيخ الصافى: س: من عجز عن إتيان الطواف مباشرة حتى فى خارج المطاف ولم يقدر على اكتراء خشب الطواف لزيادة الأجرة فهل يكفيه الإستنابة من يطوف عنه فى المطاف أم لا؟ ج: إن عجز عن استئجار الطوّافة أيضاً يكفيه النيابة «۶». الشيخ الفاضل: المتن المنقول من التحرير «٧». الشيخ الوحيد: كلامه دام ظلّه قريب من كلام السيد الخوئى قدس سره مع إضافة قوله: ومع عدم القدرة على الإستنابة كالمغمى عليه ومن لا يعقل يطوف عنه وليه أو غيره «٨». الشيخ المكارم: إذا مرض فى أثناء الطواف مرضاً شديداً أفقده القدرة على مواصلة الطواف وإتمامه قطع طوافه... وإذا استمر مرضه ولم يمكنه الإتيان بالطواف بشخصه أطيف به وإذا لم يمكنه ذلك أيضاً استناب أحداً ليطوف عنه «٩». الشيخ النورى: إذا لم يتمكّن بنفسه لمرض إلى آخر متن السيد الخوئى «١٠».

السعى قبل الطواف

فى التحرير م ۴: لو سعى قبل الطواف فالأحوط إعادته بعده ولو قدّم الصلاة عليه يجب إعادتها بعده. السيد الخوئى: محل السعى إنّما هو بعد الطواف وصلاته فلو قدّمه على الطواف أو على صلاته وجبت عليه الإعادة بعدهما «١». السيد السيستانى: نفس المتن المذكور «٢». السيد الشبيرى: يجب أن يكون السعى بعد الطواف وصلاته فإن قدّمه عليهما أو على أحدهما عالماً عامداً أعاده بعدهما «٣».

السید الخامنئی: محل الإتیان بالسعی بعد الطواف وصلاته فلا یصحّ تقدیمه علیهما «۴». السید الگلپایگانی: الترتیب بأن یکون السعی بعد صلاة الطواف فلا یجوز تقدیم السعی علی الطواف إختیاراً لا فی الحج ولا فی العمرة فإن فعل ذلک عمداً بلا ضرورة أعاده وإن کان لضرورة یکفیه ذلک «۵». *** الشیخ البهجة: محل السعی إنّما هو بعد الطواف وصلاته فلو قدّمه علی الطواف أو علی صلاته فالأحوط إعادته بعدهما «۶». الشیخ التبریزی: محل السعی إنّما هو بعد الطواف وصلاته... إلی آخر ما نقل عن السید الخوئی «۷». الشیخ الصافی: الثامن: الترتیب، بأن یکون السعی بعد صلاة الطواف فلا یجوز تقدیم السعی علی الطواف إختیاراً لا فی الحجّ ولا فی العمرة فإذا تعمّد الإنسان تقدیم السعی علی الطواف بلا ضرورة أعاده وإن کان لضرورة أجزأه ویحتمل الإجزاء إن کان عن سهو أیضاً وإن کان الأحوط وجوباً الإعادة وکذلک الجاهل بالمسألة «۸». الشیخ الفاضل: لو سعی قبل الطواف نسیاناً فالأقوی إعادته بعده ولو قدم الصلاة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۲۷ علیه یجب إعادتهما بعده «۱». الشیخ المکارم: إذا کان مشغولًا بالسعی وتذکّر فی الأثناء أنّه لم یقم بالطواف عاد وأتی بالطواف وأدّی صلاته خلف مقام إبراهیم علیه السلام ثمّ واصل السعی من حیث ترک «۲». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله: فعلیه الإعادة بعدهما... «۳»

شرائط الطواف

فی التحریر:... وهی أمور: الأوّل النیة بالشرائط المتقدمة فی الإحرام. السید الخوئی: الأوّل (النیّة) فبطل الطواف اذا لم یقترن بقصد القربة «۴». السید السیستانی: الأول (النیّة) بأن یقصد الطواف متعبداً به بإضافته إلی اللّه تعالی إضافة تذلّلیة مع تعیین المنوی کما مرّ فی الإحرام «۵». السید الگلپایگانی: (النیّة) بأن ینوی الطواف إمتثالًا لأمر اللّه تعالی ولا یشترط فیها أکثر من التعیین... «۶» السید الخامنئی: الأول (النیة) وذلک بأن یقصد الإتیان بطواف العمرة حول الکعبة المعظّمة ویشترط فی النیة قصد القربة والإخلاص للّه‌تعالی فیأتی بالعمل إمتثالًا لأمر اللّه تعالی فإن فعله ریاءً عصی وبطل عمله، ویشترط فی النیة تعیین نوع الطواف من أنّه طواف العمرة المفردة أو عمرةالتمتّع أو أنّه طواف حجةالإسلام أو الحج النذری أو الندبی ... «۷» السید الشبیری: تجب فی النیّة أمور ثلاثة وهی: ۱- قصد العمل بأن ینوی الطواف حول الکعبة سبعة أشواط... ۲- قصد التعیین بأنّه یعیّن نوع الطواف ولو علی سبیل الإجمال... ۳- قصد القربة بأن یقصد أداء الطواف بنیة خالصة للّه‌تعالی... «۸» *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۲۸ الشیخ البهجة: الأوّل النیّة فیبطل الطواف إذا لم یقترن بقصد القربة «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الصافی: السادس النیّة فإنّه ینوی الطواف إمتثالًا لأمر اللّه تعالی ولا یشترط فیها أکثر من التعیین... «۳» الشیخ الفاضل: والمراد من النیّة هی نیّة طواف العمل الّذی أحرم له من حج أو عمرة تمتّع أو عمرة مفردة، ولا یجری فی نیّة الطواف الإشکال الّذی أفاده الماتن قدس سره فی نیّة الإحرام وإن أجبنا عن الإشکال «۴». الشیخ المکارم: الأوّل النیّة لأنّ الطواف عبادة ولا یصحّ من دون قصد القربة «۵». الشیخ الوحید: الأوّل النیّة بأن یأتی بالطواف متقرباً به إلی اللّه تعالی «۶». الشیخ النوری: المتن المذکور من الخوئی قدس سره «۷».

الطهارة

فی التحریر: الثانی: الطهارة من الأکبر والأصغر فلا یصحّ من الجنب والحائض ومن کان محدثاً بالأصغر من غیر فرق بین العالم والجاهل والناسی. السید الگلپایگانی: الأوّل الطهارة من الحدث الأکبر والأصغر لو کان الطواف واجباً... «۸» السید الخوئی: الثانی الطهارة من الحدثین الأکبر والأصغر فلو طاف المحدث عمداً أو جهلًا أو نسیاناً لم یصح طوافه «۹». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۱۰». السید الخامنئی: الثانی الطهارة من الحدث الأکبر والأصغر، الطهارة شرط فی صحة طواف العمرة والحج والنساء... «۱۱» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۲۹ السید الشبیری: الثانی الطهارة من الحدث الأکبر والأصغر، یشترط فی الطواف الواجب الطهارة من الحدث الأصغر سواء کان طواف عمرة أو حج أو طواف النساء بل حتی فی العمرة والحج المستحبین اللذین یجب

إتمامهما بالإحرام لهما فلو طاف محدثاً بطل ولو كان لغفلة أو نسيان أو جهل بالحكم أو إضطرار «۱». *** الشيخ البهجة: الثانی الطهارة من الحدثين الأكبر والأصغر حتى لو كانت طهارة إضطرارية على الأقرب من دون فرق بين الطهارة الترابية وطهارة المستحاضة والمسلوس وفی المبطون يختار النيابة فی الطواف ومن ثم فلو طاف المحدث عمداً أو جهلًا أو نسياناً لم يصح طوافه «۲». الشيخ التبريزی: المتن المذكور من السيد الخوئی «۳». الشيخ الصافی: الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر فيما إذا كان الطواف واجباً... «۴» الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير «۵». الشيخ المكارم: الثانی الطهارة من الحدث يعنی أن يكون على وضوءٍ وأن يكون طاهراً من الجنابة والحيض والنفاس وهذا إذا كان الطواف واجباً... «۶» الشيخ الوحيد: الثانی الطهارة على نحو ما مرّ من السيد الخوئی قدس سره «۷». الشيخ النوری: متن السيد الخوئی قدس سره مع قوله دام ظلّه: إذا كان الطواف واجباً «۸».

الحدث فی الأثناء

فی التحرير م ۱: لو عرضه فی أثنائه الحدث الأصغر فإن كان بعد إتمام الشوط الرابع توضّأ وأتی بالبقيّة وصحّ، وإن كان قبله فالأحوط الإتمام مع الوضوء والإعادة، ولو عرضه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۳۰ الأكبر وجب الخروج من المسجد فوراً وأعاد الطواف بعد الغسل لو لم يتمّ أربعة أشواط وإلّا أتمّه. السيد الخوئی: إذا أحدث المحرم أثناء طوافه فللمسألة صور، الأولی: أن يكون ذلك قبل بلوغه النصف ففی هذه الصورة يبطل طوافه وتلزمه إعادته بعد الطهارة. الثانية: أن يكون الحدث بعد إتمامه الشوط الرابع ومن دون اختياره ففی هذه الصورة يقطع طوافه ويتطهّر ويتمّه من حيث قطعه. الثالثة: أن يكون الحدث بعد النصف وقبل تمام الشوط الرابع أو يكون بعد تمامه مع صدور الحدث عنه بالإختيار والأحوط فی هذين الفرضين أن يتمّ طوافه بعد الطهارة من حيث قطع ثمّ يعيده ويجزی عن الإحتياط المذكور أن يأتی بعد الطهارة بطواف كامل يقصد به الأعم من التمام والإتمام... «۱» السيد الگلپايگانی: إن لم يتجاوز نصف الطواف يتطهّر ويطوف من جديد وإن تجاوز النصف يتطهر ويبنی على الطواف من حيث قطع ويصحّ طوافه «۲». السيد السيستانی: للمسألة صور، الأولی: أن يكون ذلك قبل إتمام الشوط الرابع ففی هذه الصورة يبطل طوافه وتلزمه إعادته بعد الطهارة حتى فيما إذا كان صدور الحدث بعد بلوغ النصف على الأظهر. الثانية: أن يكون الحدث بعد إتمامه الشوط الرابع ومن دون إختياره ففی هذه الصورة يقطع طوافه ويتطهّر ويتمّه من حيث قطعه. الثالثة: أن يكون الحدث بعد تمام الشوط الرابع مع صدور الحدث منه بالإختيار والأحوط فی هذه الصورة أن يتمّ طوافه بعد الطهارة من حيث قطع ثمّ يعيده «۳». السيد الشبيری: للمسألة صور، الأولی: أن يصدر منه الحدث قبل بلوغه النصف ففی هذه الصورة يجب عليه ترك الطواف وتحصيل الطهارة واستيناف الطواف. الثانية: أن يصدر منه الحدث بعد إكماله الشوط الرابع ففی هذه الصورة يجب عليه ترك الطواف وتحصيل الطهارة ثمّ إتمام ما بقی من الأشواط وصحّ طوافه. الثالثة: أن يحصل ذلك بعد بلوغه النصف وقبل إكمال الشوط الرابع فالأحوط وجوباً فی حقه حينئذٍ أن يتمّ ما بقی من الأشواط بعد تحصيل الطهارة ويصلّی ركعتی الطواف له ثمّ يأتی بطواف كامل آخر مع ركعتيه «۴». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۳۱ السيد الخامنئی: ۱- أن يعرض له الحدث قبل بلوغ نصف الشوط الرابع يقطع الطواف ويعيده بعد الطهارة. ۲- أن يعرض له الحدث بعد نصف الشوط الرابع فيقطع الطواف ويعيده بعد الطهارة بقصد ما فی الذمّة. ۳- بعد إتمام الشوط الرابع فيقطع الطواف ويتطهّر ثمّ يتمّ طوافه «۱». *** الشيخ البهجة: إذا أحدث المحرم أثناء طوافه فللمسألة صور، الأولی: أن يكون ذلك قبل بلوغ النصف ففی هذه الصورة يبطل طوافه وتلزمه إعادته بعد الطهارة. الثانية: أن يكون الحدث سهواً وغفلة بعد تجاوز النصف ففی هذه الصورة يقطع طوافه ويتطهّر ويتمّه من حيث قطعه، وفيما كان الحدث عن عمد بعد تجاوز النصف فالحكم بإتمام الطواف بعد قطعه محل تأمّل بل يجب إعادة الطواف من الأوّل «۲». الشيخ التبريزی: المتن المنقول من السيد الخوئی قدس سره فی الصور الثلاث «۳». الشيخ الفاضل: لو عرضه فی أثنائه الحدث الأصغر من غير إختيار فإن كان بعد إتمام الشوط الرابع توضّأ وأتی بالبقية وصحّ وإن كان قبله فإن كان بعد تجاوز النصف وقبل تماميه الشوط الرابع فالأحوط الإتمام مع الوضوء والإعادة وإلّا فالأقوى هو البطلان، وهكذا فی الحدث

الأـکبر بـل لاـ یخلو البطلاـن فی الفرض الأوّل عن قوّة «۴». الشـیخ المکـارم: من کان مشـتغلًا بالطواف الواجب ثمّ بطل وضوؤه جـدّد الوضوء ثمّ عاد فإن کان قد طاف أربعة أشواط علی الأقل أتمّه وإن کان قد طاف أقل من أربعة أشواط أتی بالطواف من جدید، وإذا رأت المرأة العـادة الشـهریة وهی فی حال الطواف کان حکمها بعـد الطهر من الحیض هـذا أیضاً «۵». الشـیخ الوحید: المتن من السید الخوئی قـدس سـره إلی قوله مـدّظلّه: الثالثـة: أن یکون الحـدث بعـد النصف وقبل تمام الشوط الرابع مع صـدور الحدث عنه من دون اختیاره والأحوط فیها أن یتمّ طوافه بعـد الطهارة من حیث قطع ثم یعیـده ویجزی عن الإحتیاط المـذکور أن یأتی بعـد الطهارة بطواف کامل یقصد به الأعم من الإتمام والتمام... «۶»

العذر عن الطهارة المائیة

فی التحریر م ۲: لو کان له عـذر عن المائیـة یتیمّم بدلًا عن الوضوء أو الغسل والأحوط مع رجاء ارتفاع العذر الصبر إلی ضـیق الوقت. السـید الگلپایگانی: الطهارة الترابیـة (التیمّم) تقوم مقام الطهارة المائیـة للمعـذور الذی لا یمکنه الطهارة المائیة لمرض ونحوه فإن کان محـدثاً بالأکبر ولم یسـتطع الغسل لعذر یتعیّن التیمّم للمحدث الأکبر وفیما عدا الجنابة یتعیّن علیه الوضوء أیضاً إن کان یسـتطیع ذلک وإلّا فعلیه تیمّم آخر بدل الوضوء ثمّ یطوف لکن الأحوط للمجنب المتیمّم أن یستنیب شخصاً یطوف عنه بعد أن یطوف هو بنفسه وإن کان الأقوی عـدم وجوبه «۱». السـید الخوئی: إذا لم یتمکّن المکلّف من الوضوء یتیمّم ویـأتی بـالطواف «۲». السـید السیستانی: إذا لم یتمکّن المکلّف من الوضوء لعـذر فمع الیأس من زواله یتیمّم ویأتی بالطواف «۳». السید الشبیری: المعذور من الوضوء أو الغسل ینتظر علی الأحوط حتی یحصل له الیأس ثمّ یجب علیه بعـد الیأس التیمّم بـدلًا عن الوضوء أو الغسل والإتیان بالطواف وصـلاته نعم لو تیمّم بدلًا عن الوضوء رجاءً وطاف وصـلّی ثمّ انکشف استیعاب عذره أجزأه ذلک «۴». السـید الخامنئی: من کان معذوراً فی ترک الوضوء أو الغسـل وجب علیه التیمّم بـدلًا عنهمـا «۵». *** الشـیخ البهجـة: إذا لم یتمکّن المکلّف من الوضوء یـتیمّم ویـأتی بـالطواف واذا لم یتمکّن من التیمّم أیضـاً جری علیه حکم من لم یتمکّن من أصل الطواف فإذا حصل له الیأس آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۳۳۳ من التمکّن لزمته الإسـتنابة للطواف والأـحوط أن یـأتی هو أیضاً بالطواف من غیر طهارة «۱» ومثله فی الحکم الحـائض والمجنب «۲». الشـیخ التبریزی: المتن المذکور من السـید الخوئی قدس سـره «۳». الشـیخ الفاضـل: المتن المنقول من التحریر «۴» الشیخ المکارم: إذا فقـد الماء ولم یتمکّن منه أو لم یمکنه إسـتعماله لعـذر جاز له أن یتیمّم بـدله سواء کان بـدل الوضوء أو بـدل الغسل ثمّ أتی بالطواف «۵». الشـیخ الوحیـد: إذا لم یتمکّن المکلّف من الوضوء وکـان آیسـاً من حصول التمکّن فیمـا بعـد یتیمّم وأتی بـالطواف... «۶» الشیخ النوری: المعذور یکتفی بطهارته العذریة کالمجبور والمسلوس... «۷»

الشک فی الطهارة أثناء الطواف

فی التحریر م ۳: لو شک فی أثناء الطواف أنّه کان علی وضوء فإن کان بعـد تمام الشوط الرابع توضّأ وأتمّ طوافه وصـحّ وإلّا فالأحوط الإتمـام ثمّ الإعـادة، ولو شـک فی أثنـائه فی أنّه اغتسـل من الأـکبر یجب الخروج فوراً فـإن أتمّ الشوط الرابع فشـک أتمّ الطواف بعد الغسل وصحّ والأحوط الإعادة، وإن عرضه الشک قبله أعاد الطواف بعد الغسل... السـید الخوئی: إذا شک فی الطهارة قبل الشروع فی الطواف أو فی الأثناء فإن علم أنّ الحالة السابقة کانت هی الطهارة وکان الشک فی صدور الحدث بعدها لم یعتن بالشک وإلّا وجبت علیه الطهارة والطواف أو استینافه بعـدها «۸». السـید السیسـتانی: وإذا شک فی الطهارة فی الأثناء فإن کانت الحالة السابقة هی الطهارة فحکمه مـا تقـدّم (عـدم الإعتناء بالشک) وإلّا فإن کان الشک قبل تمام الشوط الرابع تطهّر ثمّ اسـتأنف الطواف وإن کان الشک بعـده أتمّه بعـد تجدیـد الطهارة «۹». السـید الگلپایگـانی: ومن شـک فی الحـدث والطهـارة سواء کـان ذلـک قبل الطواف آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۳۴ أم بعـده أم فی أثنائه فإن حکمه حکم الصـلاة فإن کان شـکّه فی الحـدث بعـد یقینه بالطهارة بنی علی الطهارة

مطلقاً وصحّ طوافه، وإن شک فی الطهارة بعد الیقین بالحدث یجب علیه الطهارة ولا یصحّ منه الطواف «۱». السید الشبیری: ولو حصل منه الشک فی أثنائه وقد حکم بصحّة ما أتی به فالجدیر له أن یجدّد الطواف مع إحراز شروط صحّته بعد إکماله والإتیان بصلاته «۲». السید الخامنئی: إذا شک فی الطهارة أثناء الطواف فإن کانت حالته السابقة هی الطهارة بنی علیها ولا یعتنی بشکّه وإلّا وجب علیه تحصیل الطهارة وإعادة الطواف «۳». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۵». الشیخ الفاضل: لو شک فی أثناء العمل أنّه کان علی وضوء ولم تعلم الحالة السابقة علی الشروع فی الطواف فإن کان بعد الشوط الرابع توضّأ وأتمّ طوافه والأحوط الإتمام ثمّ الإعادة وأمّا إن کانت تلک الحالة هی الطهارة فالظاهر جواز الإتمام مطلقاً وعدم لزوم الوضوء للإتمام وکذا عدم لزوم الإعادة، وإن کانت هی الحدث فالظاهر لزوم الإعادة مطلقاً «۶». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ النوری: المتن المنقول فی المقدار المذکور «۸».

الشک فی الطهارة بعد الطواف

فی التحریر م ۳:... ولو شک فی الطهارة بعد الطواف لا یعتنی به ویأتی بالطهور للأعمال اللاحقة. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۳۵ السید الخوئی: إذا شک فی الطهارة بعد الفراغ من الطواف لم یعتن بالشک وإن کانت الإعادة أحوط ولکن تجب الطهارة لصلاة الطواف «۱». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۲». السید الخامنئی: نفس المتن المذکور تقریباً «۳». السید الشبیری: لو شک بعد الإتیان بالطواف الواجب وقبل صلاته أنّه کان متطهراً حین الطواف أم لا فلو احتمل التفاته إلی طهارته حال الطواف یحکم بصحّة طوافه والأحوط فی حقّه الوضوء لرکعتی الطواف ولکن لو کان مطمئناً بعدم التفاته إلی طهارته حال الطواف یحکم ببطلان طوافه ویجب علیه إعادته مع الطهارة... «۴» السید الگلپایگانی: ولو شک فی الطهارة وکان شکّه بعد الفراغ من الطواف فلا یلتفت إلی شکّه وطوافه صحیح «۵». *** الشیخ البهجة: إذا شک فی الطهارة بعد الفراغ من الطواف لم یعتن بالشک ولکن یجب تحصیل الطهارة لصلاة الطواف «۶». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الفاضل: المتن المنقول من التحریر إلی قوله فی آخر الفرع: یأتی بالطهور للأعمال اللاحقة فقال دام ظلّه: حتی لصلاة الطواف «۸». الشیخ المکارم: وهکذا إذا شک بعد الفراغ من الطواف فی أنّه هل أتی بالشرائط اللازمة مثل الوضوء وغیره علی الوجه الصحیح أم لا، لم یعتن بشکّه «۹». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره فی المقدار الّذی نقلناه عنه «۱۰». الشیخ النوری: المتن المذکور «۱۱».

طهارة البدن واللباس

فی التحریر: الثالث: طهارة البدن واللباس والأحوط الإجتناب عمّا هو المعفو عنه فی الصلاة کالدم الأقلّ من الدرهم وما لا تتمّ فیه الصلاة حتی الخاتم... السید الخوئی: الثالث من الأمور المعتبرة فی الطواف الطهارة من الخبث فلا یصحّ الطواف مع نجاسة البدن أو اللباس والنجاسة المعفوّ عنها فی الصلاة کالدم الأقلّ من الدرهم لا تکون معفواً عنها فی الطواف علی الأحوط «۱». السید السیستانی: المتن إلی قوله: وکذا نجاسة ما لا تتمّ الصلاة فیه «۲». السید الگلپایگانی: یجب علی من یرید الطواف أن یطهر بدنه ولباسه عن کل نجاسة حتی المعفوّ عنها فی الصلاة مثل الدم إن کان أقلّ من درهم «۳». السید الخامنئی: خونی که از یک درهم کمتر باشد؛ و نیز خون جراحت‌ها و زخم‌ها که موجب بطلان نماز نمی‌شود، به صحّت طواف نیز خللی وارد نمی‌کند. «۴» السید الشبیری: الثالث: طهارة البدن واللباس، یبطل الطواف الواجب فی الثوب النجس کما یبطل فی البدن النجس علی التفصیل الآتی، والأحوط إستحباباً فی الطواف الواجب الإجتناب عن النجاسة التی یعفی عنها فی الصلاة کدم الأقل من الدرهم من غیر الدماء الثلاثة ونجاسة ما لا یستر العورة کالجورب حتی الخاتم «۵». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله مدّظلّه: کالدّم الأقل من الدرهم من دم الجروح والقروح لا تکون معفواً عنها فی الطواف علی الأحوط «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس

سره «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۳۷ الشیخ الصافی: طهارة البدن واللباس، یجب علی من یرید الطواف أن یطهّر بدنه ولباسه عن کل نجاسة حتی المعفو عنها فی الصلاة کالدم الأقلّ من درهم أو دم القروح والجروح علی الأحوط «۱». الشیخ الفاضل: علّق دام ظلّه علی قول الماتن (والأحوط الإجتناب) بقوله: بل الظاهر، وعلّق علی قول الماتن (حتی الخاتم) بقوله: لا تعتبر طهارة مثله ممّا لا یعد ثوباً وإن کان ملبوساً «۲». الشیخ المکارم: یجب أن یکون بدن الطائف ولباسه طاهرین من کل أنواع النجاسة حتی بعض النجاسات المعفوّ عنها فی الصلاة مثل الدّم الّذی هو أقلّ من درهم فإنّ ذلک غیرمعفو عنه فی الطواف «۳». الشیخ الوحید: الثالث: الطهارة من الخبث علی الأحوط، والنجاسة المعفوّ عنها فی الصلاة کالدم الأقلّ من الدرهم لا تکون معفواً عنها فی الطواف «۴». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵».

دم القروح والجروح

فی التحریر: الثالث: طهارة البدن واللباس... وأمّا دم القروح والجروح فإن کان فی تطهیره حرج علیه لا یجب والأحوط تأخیر الطواف مع رجاء إمکان التطهیر بلا حرج بشرط أن لا یضیق الوقت کما أنّ الأحوط تطهیر اللباس أو تعویضه مع الإمکان. السید الگلپایگانی: یجب أن یطهّر بدنه ولباسه حتی المعفوّ عنها فی الصلاة مثل الدم الأقل من درهم أو دم القروح والجروح علی الأحوط، نعم لو شقّ علیه التجنّب عن دم القروح والجروح یجوز حینئذ معها الطواف بل لا یبعد جوازه أیضاً فیما لا تتمّ فیه الصلاة والأحوط الإستنابة بعد طواف نفسه «۶». السید الخوئی: لا بأس بدم القروح والجروح فیما یشقّ الإجتناب عنه ولا تجب إزالته عن الثوب والبدن فی الطواف وکذلک نجاسة ما لا تتمّ الصلاة فیه «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۳۸ السید السیستانی: لا بأس بنجاسة البدن أو اللباس بدم القروح والجروح قبل البرء إذا کان التطهیر أو التبدیل حرجیاً وإلّا وجبت إزالتها علی الأحوط وکذا لا بأس بکلّ نجاسة فی البدن واللباس فی حال الإضطرار «۱». السید الشبیری: الأحوط إستحباباً فی الطواف الواجب الإجتناب عن النجاسة التی یعفی عنها فی الصلاة کدم القروح والجروح «۲». *** الشیخ البهجة: لا بأس بدم القروح والجروح فیما یشق الإجتناب عنه ولا تجب إزالته عن الثوب والبدن فی الطواف کما لا بأس بالمحمول المتنجس وکذلک نجاسة ما لا تتم الصلاة فیه «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الصافی: نعم إذا شق علیه التجنّب کأن لم یستطع أن یتجنّب دم القروح والجروح جاز معها الطواف بل لا یبعد جوازه أیضاً فیما لا تتمّ فیه الصلاة والأحوط الإستنابة بعد طواف نفسه «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلی قوله: (کما أنّ الأحوط) فإنّه دام ظلّه قال: بل الظاهر. «۶» الشیخ المکارم: ولکن بالنسبة إلی دم الجروح التی یستلزم غسلها مشقة وعسراً وحرجاً لا یضرّ ذلک بالطواف «۷». الشیخ الوحید: لا بأس بدم القروح والجروح فیما یکون الإجتناب عنه حرجیاً کما لا بأس بالمحمول المتنجّس، والأحوط الإجتناب عن نجاسة ما لا تتمّ الصلاة فیه «۸». الشیخ النوری: المتن إلی قوله دام ظلّه: کما لا بأس بالمحمول المتنجّس ویجب الإجتناب عن نجاسة ما لا تتمّ الصلاة فیه علی الأحوط وجوباً «۹».

العلم بالنجاسة بعد الطواف

فی التحریر م ۴: لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه حاله فالأصحّ صحّة طوافه ... السید الخوئی: إذا لم یعلم بنجاسة بدنه أو ثیابه ثمّ علم بها بعد الفراغ من الطواف صحّ طوافه فلا حاجة إلی إعادته وکذلک تصحّ صلاة الطواف إذا لم یعلم بالنجاسة إلی أن فرغ منها «۱». السید السیستانی: نفس المتن إلی قوله: إلی أن فرغ منها إذا لم یکن شاکاً فی وجودها قبل الصلاة أو شک ففحص ولم یحصل له العلم بها وأمّا الشاکّ غیر المتفحّص إذا وجدها بعد الصلاة فتجب علیه الإعادة علی الأحوط وجوباً «۲». السید الگلپایگانی: ولو طاف ثمّ علم بعد الفراغ من طوافه بنجاسة ثوبه أو بدنه صحّ طوافه «۳». السید الشبیری: لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه حین الطواف صحّ الطواف بل الأظهر صحّته مع کونه ناسیاً للنجاسة أیضاً نعم لو صلّی رکعتی الطواف مع النجاسة ناسیاً تجب إعادتها

«۴». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله: صحّ طوافه، فقال دام ظلّه: علی الأظهر... «۵» الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۷». الشیخ المکارم: فإن علم بعد الطواف صحّ طوافه (أی علم بالنجاسة) «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۴۰ الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی قدس سره «۲».

عروض النجاسة فی أثناء الطواف

فی التحریر م ۵: لو عرضته نجاسة فی أثناء الطواف أتمّه بعد التطهیر وصحّ وکذا لو رأی نجاسة واحتمل عروضها فی الحال... السید الخوئی: إذا علم بالنجاسة أثناء الطواف أو طرأت النجاسة علیه قبل فراغه من الطواف فإن أمکن التبدیل بالثوب الطاهر أتمّ طوافه بالثوب الطاهر وإن لم یمکن التبدیل بالثوب الطاهر فإن کان ذلک بعد إتمام الشوط الرابع من الطواف قطع طوافه ولزمه الإتیان بما بقی منه بعد إزالة النجاسة وإن کان العلم بالنجاسة أو طروّها علیه قبل إکمال الشوط الرابع قطع طوافه وأزال النجاسة ویأتی بطواف کامل یقصد الأعم من التمام والإتمام علی الأحوط «۳». السید السیستانی: المتن إلی قوله: فإن تمکّن من إزالتها من دون الإخلال بالموالاة العرفیة ولو بنزع الثوب إذا لم یناف الستر المعتبر حال الطواف أو بتبدیله بثوب طاهر إن تیسّر ذلک أتمّ طوافه بعد الإزالة ولا شیء علیه وإلّا فالأحوط إتمام الطواف وإعادته بعد إزالة النجاسة إذا کان العلم بها أو طروّها علیه قبل إکمال الشوط الرابع وأنّ الظاهر عدم وجوب الإعادة مطلقاً «۴». السید الگلپایگانی: لو رأی نجاسة فی بدنه أو ثوبه أثناء الطواف ترکه وطهّر الموضع بالماء وأتمّ الطواف من حیث قطعه والأظهر کفایة التطهیر والإتمام وإن کانت رؤیته قبل تمام الشوط الرابع واستلزم تطهیره الخروج عن المطاف وفوت الموالاة ولا فرق فی هذا الحکم بین ما کان قد التفت إلی النجاسة حین أصابتها أم بعدها کما لا فرق بین کونه جاهلًا بالنجاسة أو ناسیاً علی الأظهر «۵». السید الخامنئی: إذا عرضت له نجاسة أثناء الطواف فإن تمکّن من تبدیل لباسه فی مکانه والإستمرار علی طوافه وجب علیه ذلک وصحّ طوافه وإلّا فیقطع الطواف ویخرج آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۴۱ لتطهیر بدنه أو لباسه ثمّ یعود فوراً فیتمّ طوافه من حیث قطعه وکذا الحکم فیما لو تیقّن بالنجاسة حال الطواف «۱». السید الشبیری: لو أصابت النجاسة ثوب الطائف أو بدنه أثناء الطواف الواجب ترک الطواف وطهّر الموضع وأتمّ الطواف من حیث ترکه وصحّ طوافه سواء کان ذلک بعد إتمام الشوطالرابع أم قبله، اختلّت به الموالاة العرفیة أم لا، استلزمالخروج عنالمسجد أم لا «۲». *** الشیخ البهجة: إذا علم بالنجاسة أثناء الطواف ذهب جمع إلی أنّه یقطع الطواف ویزیل النجاسة ثمّ یعود فیکمل الطواف والأحوط الاستیناف بعد الإتمام... وکفایة الإتمام هنا أظهر «۳». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر فی المقدار المذکور مع إضافة قوله دام ظلّه: (بعد التطهیر) أو التبدیل «۵». الشیخ المکارم: وإذا علم (بالنجاسة) فی حال الطواف بدّل لباسه وأتمّ طوافه فی لباس طاهر «۶». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله: فإن تمکّن من إزالة النجاسة بما لا ینافی ما یعتبر فی الطواف أزالها علی الأحوط وأتمّ طوافه وإلّا فالأقوی صحّة طوافه... «۷» الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: قطع طوافه علی الأحوط ولزمه الإتیان بما بقی منه بعد إزالة النجاسة وکذا إذا کان العلم بالنجاسة أو طروّها علیه قبل إکمال الشوط الرابع والإحتیاط فی الصورة الثانیة آکد «۸».

لو علم أنّ النجاسة کانت من أوّل الطواف

فی التحریر م ۵:... ولو علم أنّها کانت من أوّل الطواف فالأحوط الإتمام بعد التطهیر ثمّ الإعادة سیّما إذا طال زمان التطهیر فالأحوط حینئذٍ الإتیان بصلاة الطواف بعد الإتمام ثمّ آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۴۲ إعادة الطواف والصلاة ولا فرق فی ذلک الإحتیاط بین إتمام الشوط الرابع وعدمه. أقول: الظاهر أنّ العلم حصل له فی أثناء الطواف... ما نذکر من الأداء فی هذا الفرع قریب ممّا ذکرنا

من السید الإمام قدس سره. السید الشبیری: لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه حینه صحّ طوافه بل الأظهر صحّته مع کونه ناسیاً للنجاسة أیضاً نعم لو صلّی رکعتی الطواف مع النجاسة ناسیا تجب إعادتها «۱»... لو رأی نجاسة فی بدنه أو ثوبه أثناء الطواف ترکه وطهّر الموضع بالماء وأتمّ الطواف من حیث قطعه والأظهر کفایة التطهیر والإتمام... «۲» السید الخامنئی: اگر کسی نجاست بدن یا لباسش را فراموش کند و در حین طواف به یاد بیاورد، چنانچه بدون قطع طواف نتواند آن را تطهیر کند، واجب است طواف را قطع کند و بدنش یا لباسش را تطهیر کند و بلا فاصله بازگردد و طواف را اگر موالات از بین نرفته از جایی که قطع کرده ادامه دهد و طوافش صحیح است. «۳» السید الخوئی: إذا لم یعلم بنجاسة بدنه أو ثوبه وعلم بها أثناء الطواف فإن کان معه ثوب طاهر طرح الثوب النجس وأتمّ طوافه فی ثوب طاهر... «۴». السید الگلپایگانی: ولو کان فی أثناء الطواف وعلم أنّ علی بدنه أو ثیابه نجاسة فإن تمکّن من إزالتها تعیّن علیه ذلک ویتمّ طوافه بعد الإزالة «۵». السید السیستانی: إذا علم بنجاسة بدنه أو ثوبه أثناء الطواف أو طرأت النجاسة علیه قبل فراغه فإن تمکّن من إزالتها من دون الإخلال بالموالاة العرفیة ولو بنزع الثوب أو تبدیله بثوب طاهر إن تیسّر ذلک أتمّ طوافه بعد الإزالة ولا شیء علیه وإلّا فالأحوط إتمام الطواف وإعادته بعد الإزالة إن کان ذلک قبل الشوط الرابع «۶». *** الشیخ البهجة: قد مرّ کلامه دام ظلّه بکفایة الإتمام لو علم بالنجاسة أثناء الطواف فراجع «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۴۳ الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره فی المقدار الّذی اخترناه، وقد مرّ کلامه فراجع «۱». الشیخ الفاضل: ولو علم أنّها کانت من أوّل الطواف فالظاهر الصحّة والأحوط إستحباباً الإتمام بعد التطهیر ثمّ الإعادة... إلی آخر متن التحریر مع إدراج التعلیقة فی المتن «۲». الشیخ المکارم: وإذا علم بالنجاسة فی حال الطواف بدّل لباسه وأتمّ طوافه فی لباس طاهر وقد مرّ فی الفرع السابق. الشیخ الوحید: إذا علم بها أثناء الطواف فإن تمکّن من إزالة النجاسة بما لا ینافی ما یعتبر فی الطواف أزالها علی الأحوط وأتمّ طوافه وإلّا فالأقوی صحّة طوافه... «۳». الشیخ النوری: إذا لم یعلم بنجاسة بدنه أو ثیابه وعلم بها أثناء الطواف أو طرأت النجاسة علیه قبل فراغه من الطواف فإن کان معه ثوب طاهر مکانه طرح الثوب النجس وأتمّ طوافه فی ثوب طاهر وإن لم یکن معه ثوب طاهر فإن کان ذلک بعد إتمام الشوط الرابع قطع طوافه علی الأحوط ولزمه الإتیان بما کفی بعد إزالة النجاسة، وکذا إذا کان العلم بالنجاسة أو طروّها علیه قبل إکمال الشوط الرابع والإحتیاط فی الصورة الثانیة آکد «۴».

نسیان الطهارة والتذکّر بعد الطواف

فی التحریر م ۶: لو نسی الطهارة وتذکّر بعد الطواف أو فی أثنائه فالأحوط الإعادة. السید الگلپایگانی: ولو کان ناسیاً أنّ علی بدنه أو ثیابه نجاسة وطاف بها ثمّ تذکّر بعد الفراغ من الطواف فالأقوی أن یستأنف طوافه من جدید «۵». السید الخوئی: إذا نسی نجاسة بدنه أو ثیابه ثمّ تذکرها بعد طوافه صحّ طوافه علی الأظهر وإن کانت إعادته أحوط وإذا تذکرها بعد صلاة الطواف أعادها «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۴۴ السید السیستانی: المتن إلی قوله مدّظلّه: وإذا تذکرها بعد صلاة الطواف أعادها (علی‌الأحوط) إذا کان‌نسیانه ناشئاً عن إهماله وإلّا فلا حاجة إلی الإعادة علی الأظهر «۱». السید الشبیری: ولا فرق فی هذا الحکم بین ما کان قد التفت إلی النجاسة حین أصابتها أم بعدها کما لا فرق فیه بین کونه جاهلًا بالنجاسة أو ناسیاً لها علی الأظهر «۲». السید الخامنئی: اگر کسی نجاست بدن یا لباسش را فراموش کند و در همان حال طواف کند و بعد از انجام طواف به یاد بیاورد، طوافش صحیح است، امّا اگر نماز طواف را نیز با همان بدن یا لباس نجس به جا آورده، باید نماز را پس از تطهیر اعاده نماید؛ و احوط استحبابی آن است که پس از تطهیر، طواف را نیز تکرار کند. «۳» *** الشیخ البهجة: إذا نسی نجاسة بدنه أو ثیابه ثمّ تذکّرها بعد طوافه فصحّة طوافه لا تخلو من وجه «۴». الشیخ التبریزی: المتن إلی قوله دام ظلّه: صحّ طوافه علی الأظهر وإن کانت إعادته أحوط وإذا تذکّرها بعد صلاة الطواف أعادها «۵». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: فالأحوط الإعادة، فإنّه دام ظلّه قال: إستحباباً نعم لو تذکّر بعد صلاة الطواف أعادها دونه «۶». الشیخ المکارم: إذا تنجّس اللباس أو البدن ولم یعلم بذلک أو علم ولکنّه نسی فإن علم بعد الطواف صحّ

طوافه «۷». الشیخ الوحید: إذا نسی نجاسة بدنه أو ثیابه ثمّ تذکّرها بعد طوافه صحّ طوافه وإن کانت إعادته أولی وإن تذکّرها بعد صلاة الطواف فإن کان نسیانه عن عدم الإهتمام یُعد صلاته عقوبة لنسیانه وإلّا فعلیه الإعادة علی الأحوط «۸». الشیخ النوری: إذا نسی نجاسة بدنه أو ثیابه ثمّ تذکّرها بعد طوافه أو فی أثنائه أعاد طوافه علی الأحوط وجوباً «۹».

الختان

فی التحریر: الرابع: أن یکون مختوناً وهو شرط فی الرجال لا ـ النساء والأحوط مراعاته فی الأطفال... السید الخوئی: الرابع: الختان والأحوط بل الأظهر اعتباره فی الصبی المیّز أیضاً إذا أحرم بنفسه وأمّا إذا کان الصبی غیر میّز أو کان إحرامه من ولیّه فاعتبار الختان فی طوافه غیر ظاهر وإن کان الإعتبار أحوط «۱». السید الگلپایگانی: الثالث: الختان للرجال دون النساء بل یشترط الختان للصبیان أیضاً إن لم یکن مختوناً خلقة فلا یصحّ الطواف من غیر المختون «۲». السید الشبیری: یشترط فی الطواف الواجب أن یکون الطائف مختوناً إذا کان رجلًا أو صبیاً ممیزاً ولا یشترط الختان فی الطواف المندوب مطلقاً وفی الواجب علی النساء مطلقاً والأحوط إستحباباً مراعاة هذا الشرط فی الصبیّ غیر المیّز أیضاً «۳». السید الخامنئی: الرابع: الختان وهو شرط فی صحّة طواف الرجال دون النساء فطواف الأغلف باطل سواء کان بالغاً أم لا «۴». السید السیستانی: الرابع: الختان للرجال والأحوط بل الأظهر إعتباره فی الصبیّ المیّز أیضاً «۵». *** الشیخ البهجة: الرابع: الختان للرجال ویبطل الطواف من دونه والأحوط ثبوت هذا الشرط بالنسبة إلی الأطفال الصغار فإذا طافوا أو طیف بهم من دون ختان فطواف النساء منهم باطل... «۶» الشیخ التبریزی: الرابع: الختان للرجال والأحوط بل الأظهر إعتباره فی الصّبی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۴۶ المیّز أیضاً إذا أحرم بنفسه... «۱» الشیخ الصافی: الثالث: الختان للرجال دون النساء بل یشترط للصبیان أیضاً فی صورة عدم الختان خلقةً فلا یصحّ الطواف من غیر المختون «۲». الشیخ الفاضل: متن التحریر فی المقدار المذکور «۳». الشیخ المکارم: الشرط الرابع: الختان، إذا لم یکن الرجل مختوناً کان طوافه باطلًا والأحوط وجوباً أن یکون الصّبیّ مختوناً أیضاً «۴». الشیخ الوحید: الرابع: الختان للرجال والأقوی إعتباره فی الصبیّ المیّز أیضاً وأمّا الصبیّ غیر المیّز فاعتبار الختان فی طوافه علی الأحوط «۵». الشیخ النوری: الختان للرجال والأحوط بل الأظهر اعتباره فی الصّبیّ المیّز أیضاً إذا أحرم بنفسه بل وکذا إذا کان الصّبیّ غیر میّز أو کان إحرامه من ولیّه فاعتبار الختان فیه أیضاً هو الأقوی «۶».

إحرام الطفل الأغلف

فی التحریر:... فلو أحرم الطفل الأغلف بأمر ولیّه أو أحرمه ولیّه صحّ إحرامه ولم یصح طوافه علی الأحوط فلو أحرم بإحرام الحجّ حرم علیه النساء علی الأحوط وتحلّ بطواف النساء مختوناً أو الإستنابة له للطواف، ولو تولد الطفل مختوناً صحّ طوافه. السید الگلپایگانی: ولو طاف الصبی غیر المختون أو طیف به أی حمله أبوه أو غیره فطاف به بعد أن أحرم به الولیّ فلا یجوز لهذا الصبیّ أن یتزوّج إلّاأن یطوف بعد أن یکون مختوناً طواف الزیارة ویسعی بعده ویقصّر علی الأحوط ثمّ یطوف طواف النساء إن تمکّن من ذلک بنفسه وإن لم یتمکّن یستنیب من یطوف عنه ویتدارک ما فات منه «۷». السید الشبیری: مرّ کلامه فی الفرع السابق فراجع. السید الخامنئی: مضی کلامه دام ظلّه. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۴۷ السید الخوئی: إذا طاف المحرم غیر مختون بالغاً کان أو صبیاً ممیزاً فلا یجزی بطوافه فإن لم یُعده مختوناً فهو کتارک الطواف یجری فیه ما له من الأحکام الآتیة «۱». السید السیستانی: المتن المذکور «۲». *** الشیخ البهجة: بعد ما مضی من کلامه فی الفرع السابق فلا تحلّ لهم النساء بعد البلوغ إلّا أن یتدارکوا الطواف بأنفسهم أو بالنیابة «۳». الشیخ التبریزی: إذا طاف المحرم غیر مختون بالغاً کان أو صبیاً ممیزاً فلا یجزیء بطوافه... «۴» الشیخ الصافی: مرّ کلامه فی الفرع السابق فراجع. الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: (لم یصحّ طوافه علی الأحوط) فإنّه دام ظلّه علّق علیها بقوله: بل علی الأظهر فی المیّز الّذی یحرم لنفسه... «۵» الشیخ المکارم: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع السابق فراجع. الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید

الخوئی قدس سره «۶». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷».

ستر العورة

فی التحریر: الخامس: ستر العورة، فلو طاف بلا ستر بطل طوافه وتعتبر فی الساتر الإباحة فلا یصحّ مع المغصوب بل لا یصحّ علی الأحوط مع غصبیة غیره من سائر لباسه. السید الخوئی: الخامس: ستر العورة حال الطواف علی الأحوط ویعتبر فی الساتر الإباحة والأحوط اعتبار جمیع شرائط لباس المصلّی فیه «۸». السید الگلپایگانی: الرابع: ستر العورة علی نحو ما فی الصلاة علی الأقوی... «۹» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۴۸ السید السیستانی: ستر العورة حال الطواف بالحدود المعتبرة فی الصلاة علی الأحوط، والأولی بل الأحوط رعایة جمیع شرائط لباس المصلّی فی الساتر بل مطلق لباس الطائف «۱». السید الخامنئی: الخامس: ستر العورة، یشترط فی صحة الطواف ستر العورة علی الأحوط وجوباً... إذا لم تستر المرأة تمام شعر رأسها أو کشفت عن بعض المواضع من بدنها أثناء الطواف فطوافها صحیح وإن فعلت حراماً «۲». *** الشیخ البهجة: الخامس: ستر العورة حال الطواف علی الأحوط بل الأقوی ویعتبر فی الساتر الإباحة والأحوط اعتبار جمیع شرائط لباس المصلّی فیه بناءً علی الحدیث المشهور من أنّ الطواف له حکم الصلاة «۳». الشیخ التبریزی: الخامس: ستر العورة حال الطواف علی الأحوط... «۴» الشیخ الصافی: الرابع: ستر العورة علی نحو ما فی الصلاة علی الأقوی... «۵» الشیخ الفاضل: ستر العورة بالأعم من اللباس فیجوز الستر بالید أو بالحشیش أو بالطین ونحوها وعلّق دام ظلّه أیضاً علی قول الماتن: فلا یصحّ مع المغصوب بقوله: علی الأحوط. وله تعلیقة أخری فراجع. الشیخ المکارم: یجب علی الطائف ستر العورة بل یلزم ستر بدنه بنحو لا یقال إنّه عاری البدن «۶». الشیخ الوحید: الخامس: ستر العورة حال الطواف علی الأقوی... «۷». الشیخ النوری: متن السید الخوئی قدس سره «۸».

الموالاة

فی التحریر: السادس: الموالاة بین الأشواط عرفاً علی الأحوط بمعنی أن لا یفصل بین الأشواط بما یخرج عن صورة طواف واحد. السید الخوئی: فإن فاتته الموالاة العرفیة بطل طوافه ولزمته إعادته... لابدّ أن یکون مقداره (الجلوس أثناء الطواف) بحیث لا تفوت به الموالاة العرفیة فإن زاد علی ذلک بطل طوافه ولزمه الإستیناف «۱». السید الگلپایگانی: الموالاة فی الطواف، فإنّها شرط فی طواف الفریضة وهی أن یتابع بین أشواط الطواف ولا یعمل فی خلال الأشواط عملًا ینافی تلک الموالاة ولیست الموالاة شرطاً فی الطواف المستحب «۲». السید الشبیری: الأظهر لزوم مراعاة المولاة العرفیة فی الطواف «۳» وقال فی مسألة ۴۳۶: یجوز قطع الطواف الواجب فی الموارد التالیة: منها: الاستراحة... وفی مسألة ۴۳۷: یجوز الجلوس أثناء الطواف للاستراحة وإن استلزم فوت الموالاة العرفیة فلو أتم الطواف بعد ذلک صحّ طوافه وإن فاتت الموالاة أو کان قطعه له قبل الشوط الرابع أو خرج عن المطاف «۴». السید الخامنئی: تشترط الموالاة العرفیة بین أجزاءالطواف علی الأحوط وجوباً ویستثنی من ذلک ما إذا قطع الطواف بعد تجاوز النصف ثلاثة أشواط ونصف لأجل الصلاة ونحوها «۵». السید السیستانی: أن تکون الأشواط السبعة متوالیات عرفاً بأن یتابع بینها من دون فصل کثیر «۶». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۵۰ الشیخ البهجة: إذا خرج الطائف من المطاف إلی الخارج من دون عذر فإن فاتته الموالاة العرفیة بطل طوافه ولزمته إعادته علی الأحوط وإن لم تفت الموالاة فیجب علیه إکماله «۱». الشیخ التبریزی: نحو ما ذکرناه من السید الخوئی قدس سره فی الفرعین السابقین فراجع. الشیخ الصافی: الموالاة فی الطواف «۲». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۳». الشیخ المکارم: السابع: تشترط الموالاة فی الطواف وتعنی (الموالاة) أن تؤتی بأشواط الطواف السبعة الواحد تلو الآخر من دون تأخیر ولا یکفی أقل من سبعة أشواط ولکن لا تشترط الموالاة فی الطواف المستحب «۴». الشیخ الوحید: إذا أتی ببعض طوافه ثمّ بنی علی عدم الإتیان بالباقی فلا یضرّ ذلک البناء فإن لم تفت الموالاة جاز له الإتمام ما لم یخرج من المطاف «۵»... إذا خرج الطائف من المطاف

فی طواف الفریضة قبل تجاوز الشوط الرابع من دون عذر فإن فاتته الموالاة العرفیة بطل طوافه وإن لم تفته أو کان خروجه بعد تجاوز الشوط الرابع فالأحوط إتمام الطواف ثمّ إعادته ویکفی فی‌الإحتیاط الإتیان بطواف‌تام بقصد الأعم من الإتمام والتمام «۶». الشیخ النوری: ولکنّ لابد أن یکون مقداره بحیث لا تفوت به الموالاة العرفیة فیه فإن زاد علی ذلک بطل طوافه ولزمه الإستیناف «۷».

الابتداء بالحجر الأسود

فی التحریر: القسم الثانی: ما عدّ جزءاً لحقیقته ولکن بعضها من قبیل الشرط والأمر سهل وهی أمور: الأوّل: الإبتداء بالحجر الأسود وهو یحصل بالشروع من الحجر الأسود من أوّله أو وسطه أو آخره. السید الخوئی: الأوّل: الإبتداء من الحجر الأسود والأحوط الأولی أن یمرّ بجمیع بدنه علی جمیع الحجر ویکفی فی الإحتیاط أن یقف دون الحجر بقلیل فینوی الطواف من آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۵۱ الموضع الذی تتحقق فیه المحاذاة واقعاً علی أن یکون الزیادة من باب المقدمة العلمیة «۱». السید السیستانی: الأول والثانی:- الإبتداء من الحجر الأسود والإنتهاء به فی کل شوط والظاهر حصول ذلک بالشروع من أی جزء منه والختم بذلک الجزء وإن کان الأحوط أن یمرّ بجمیع بدنه علی جمیع الحجر فی البداء والختام... إلی آخر ما نقل عن السید الخوئی قدس سره «۲». السید الگلپایگانی: ویکفی فی حصول الإبتداء والختم بالحجر الأسود المحاذاة العرفیّة فی ابتداء الشوط وختامه... «۳» السید الخامنئی: الإبتداء بالحجر الأسود وذلک بأن یبدأ من محاذاته... بل یکفی صدق الإبتداء عرفاً ولهذا یصحّ الإبتداء من أیّ نقطة منه نعم یجب ختمه من حیث بدأ فإن بدأ من الوسط ختم به وهکذا «۴». السید الشبیری: یجب علی الطائف ابتداء الطواف من الحجر الأسود (أی من محاذاته) ولا یلزم الإبتداء من الخطّ الّذی یحاذی بدایته نعم علیه أن یختم الطواف بالخطّ الّذی بدأ منه لیکتمل سبعة أشواط ولا یزید علیها «۵». *** الشیخ البهجة: الأول: الابتداء من الحجر الاسود بنحو یمرّ فیه بجمیع بدنه علی جمیع الحجر ویکفی فی ذلک أن یقف دون الحجر... لکن الأقوی الإکتفاء بالصدق العرفی فی الطواف من حیث الطائف والمطاف «۶». الشیخ التبریزی: ویکفی فی الإحتیاط أن یقف دون الحجر بقلیل فینوی الطواف من الموضع الذی یتحقّق فیه المحاذاة واقعاً... «۷» الشیخ الصافی: یکفی فی حصول البدء والختم بالحجر الأسود المحاذاة العرفیّة فی بدء الشوط وختامه... «۸» الشیخ المکارم: ویکفی أن یقال عرفاً إنّه بدأ بالحجر الأسود وختم به ولا یلزم الدّقة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۵۲ فی محاذاة کل أجزاء البدن لأجزاء الحجر الأسود ولکن الأحوط وجوباً أن یبدأ من قبل الحجر الأسود قلیلًا ویختم بما بعد الحجر الأسود قلیلًا لیحصل له الیقین بأنّه أتی سبعة أشواط تماماً «۱». الشیخ الفاضل: الإبتداء بالحجر الأسود وهو یحصل بالشروع من حجر الأسود من أوّله أو وسطه أو آخره، والإحتیاط التامّ المستحسن یحصل بأن ینوی دون الحجر بقلیل أن یبدء بالطواف من محاذی الحجر فیشرع فیه وهکذا فی ناحیة الختم فیمضی من مقابل الحجر بقلیل لیتحقق الختم به یقیناً مع کون المنوی هو الختم بالمحاذی «۲». الشیخ الوحید: ویکفی فیه الصدق العرفی ولا بدّ من إحرازه، ولا یلزم أن یکون أوّل جزء من الحجر محاذیاً لأوّل جزء من مقادیم بدنه وإن کان الأحوط ذلک... «۳»

الختم بالحجر الأسود

فی التحریر: الثانی: الختم به ویجب الختم فی کلّ شوط بما ابتدأ منه ویتمّ الشوط به، وهذان الشرطان یحصلان بالشروع من جزء منه- والدور سبعة أشواط والختم بما بدأ منه، ولا یجب بل لا یجوز ما فعله بعض أهل الوسوسة وبعض الجهّال ممّا یوجب الوهن علی المذهب الحق بل لو فعله ففی صحّة طوافه إشکال. السید الخوئی: الثانی: الإنتهاء فی کلّ شوط بالحجر الأسود ویحتاط فی الشوط الأخیر بتجاوزه عن الحجر بقلیل علی أن تکون الزیادة من باب المقدّمة العلمیّة «۴». السید السیستانی: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع السابق فراجع. السید الگلپایگانی: الإبتداء بالحجر الأسود والختم به فلا یصحّ أن یبدأ بالطواف من غیره کما لا یصحّ الإختتام بغیره أیضاً. قد مضی بعض کلامه قدس سره فی الفرع السابق «۵». السید الشبیری: الإبتداء بالحجر الأسود والإختتامبه وقد مضی بعض

کلامه فراجع «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۵۳ السید الخامنئی: الثانی: الختم به فی کل شوط، لا یجب التوقف عند کل شوط بل یکفی أن یطوف سبعة أشواط من دون توقف علی أن یختم الشوط السابع من حیث بدأ الشوط الأول... «۱» *** الشیخ البهجة: الثانی: الإنتهاء فی کلّ شوط بالحجر الأسود بل محاذاة معظم البدن أو کلّه لشیء من الحجر الأسود مع مراعاة الوصول إلی محل الإبتداء موافق للإحتیاط، ویحتاط فی الشوط الأخیر بتجاوزه عن الحجر بقلیل علی أن تکون الزیادة من باب المقدّمة العلمیة «۲». الشیخ التبریزی: الثانی: الإنتهاء فی کل شوط بالحجر الأسود... علی نحو ما مرّ من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ الصافی: علی نحو ما مرّ من السید الگلپایگانی «۴». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة (والختم بما بدأ منه) فإنّه دام ظلّه علّق علیها بقوله: هذه العبارة ربّما تدلّ علی أنّه إذا کان الإبتداء من آخر الحجر یلزم أن یکون الختم بالجزء الآخر أیضاً وکذلک بالإضافة إلی الجزء الوسط مع أنّ الظاهر عدم لزومه فإنّ اللازم هو الإبتداء بالحجر عرفاً والختم به کذلک «۵». الشیخ المکارم: مضی کلامه فی الفرع السابق فراجع. الشیخ الوحید: الثانی: الإنتهاء فی کل شوط بالحجر الأسود ویتحقق بالإختتام بأی جزء إبتدأ الطواف منه... «۶»

لا یجب الوقوف فی کلّ شوط

فی التحریر م ۷: لا یجب الوقوف فی کل شوط، ولا یجوز ما فعله الجهّال من الوقوف والتقدّم والتأخّر بما یوجب الوهن علی المذهب. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۵۴ السید الخوئی: مرّ کلامه قدس سره قبل الفرعین الأخیرین فراجع وفیه یکفی فی الإحتیاط أن یقف دون الحجر بقلیل وینوی... السید السیستانی: ویکفی فی تحقّق الإحتیاط أن یقف فی الشوط الأول دون الحجر بقلیل وینوی الطواف... وقد مضی کلامه مد ظلّه. السید الگلپایگانی: ویکفی فی حصول الإبتداء والختم بالحجر الأسود المحاذاة العرفیة إلی قوله قدس سره: ولو وقف محاذیاً للحجر الأسود جاعلًا له علی یساره فی أول شوط ثمّ طاف حتی وصل إلیه فهذا شوط... «۱» السید الشبیری: ینبغی أن یطوف الإنسان کما یطوف عامّة المسلمین ولا داعی لما یتکفّله بعض أهل الوسوسة من التّأتی والتقدّم والتأخّر قبل البدء بکلّ شوط، بل ربّما أدّی ذلک أحیاناً إلی حصول خلل فی الطواف «۲». السید الخامنئی: لا یجب التوقّف عند کلّ شوط ثمّ البدء من جدید بل یکفی أن یطوف سبعة أشواط من دون توقّف... «۳» *** الشیخ البهجة: ویکفی فی ذلک أن یقف دون الحجر بقلیل فینوی الطواف من الموضع الّذی یتحقّق فیه المحاذاة واقعاً... «۴» الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره وفیه: ویکفی فی الإحتیاط أن یقف دون الحجر بقلیل فینوی... «۵» وفی الصراط: الأحوط أن یکون المکلف قبل الحجر الأسود بقلیل وینوی الشروع من بدایة الحجر الأسود. «۶» الشیخ الصافی: ویکفی فی حصول البدور الختم بالحجر الأسود المحاذاة العرفیة فی بداء الشوط وختامه... «۷» الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۵۵ الشیخ المکارم: ولا یلزم الدقّة فی محاذاة کلّ أجزاء البدن الأجزاء الحجر الأسود... «۱» وقد مضی کلامه مدّظلّه. الشیخ الوحید: ویتحقّق هذا الإحتیاط بأن یقف دون الحجر بقلیل فینوی الطواف من الموضع الّذی یتحقّق فیه المحاذاة واقعاً «۲».

الطواف علی الیسار

فی التحریر: الثالث: الطواف علی الیسار؛ بأن تکون الکعبة المعظّمة حال الطواف علی یساره، ولا یجب أن یکون البیت فی تمام الحالات محاذیاً حقیقة للکتف فلو انحرف قلیلًا حین الوصول إلی حجر إسماعیل علیه السلام صحّ وإن تمایل البیت إلی خلفه ولکن کان الدور علی المتعارف وکذا لو کان ذلک عند العبور عن زوایا البیت... السید الگلپایگانی: ویکفی فی تحقق جعل البیت علی یساره الصدق العرفی فلا ینافی الإنحراف الیسیر البسیط «۳». السید الخوئی: الثالث: جعل الکعبة علی یساره فی جمیع أحوال الطواف إلی قوله قدس سره: والظاهر أنّ العبرة فی جعل الکعبة علی الیسار بالصدق العرفی کما یظهر ذلک من طواف النبی صلی الله علیه و آله راکباً والأولی المداقّة «۴». السید السیستانی: المتن إلی قوله دام ظلّه: ولا حاجة إلی المداقّة فی ذلک بتحریف البدن عند فتحتی

حجر إسماعیل علیه السلام وعند الأرکان الأربعة «۵». السید الخامنئی: الثالث: الطواف علی جهة الیسار إلی قوله دام ظلّه: المناط فی کون الکعبة علی جهة الیسار هو الصدق العرفی... «۶» السید الشبیری: یجب فی الطواف کون الکعبة علی یسار الطائف، ویکفی الطواف بالنحو المتعارف وإن استلزم انحراف الکتف الأیسر عن محاذاة البیت عند الأرکان بل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۵۶ لا یضرّه ولو حصل شیء من الإستدبار «۱». الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ التبریزی: کما مضی من کلام السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره تقریباً «۴». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: (وإن تمایل البیت إلی خلفه) فقال دام ظلّه: أو إلی مقابله عند الفتح الآخر من الحجر... «۵» الشیخ المکارم: یجب أن یجعل الکعبة المعظّمة فی طوافه علی یساره کما هو معمول به الآن بین المسلمین «۶». إلی أن قال دام ظلّه: ولا حاجة إلی ما یفعله بعض العوام فی السعی لإبقاء الکتف الیسری محاذیة للکعبة دائماً... «۷» الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: والعبرة فی جعل البیت علی الیسار بالصدق العرفی ولا تجب المداقة فی ذلک ولو عند فتحتی حجر إسماعیل علیه السلام وعند الأرکان «۸».

جعل البیت علی الکتف الأیسر

فی التحریر م ۸: الإحتیاط بکون البیت فی جمیع الحالات علی الکتف الأیسر وإن کان ضعیفاً جداً ویجب علی الجهّال والعوام الإحتراز عنه لو کان موجباً للشهرة ووهن المذهب لکن لا مانع منه لو فعله عالم عاقل بنحو لا یکون مخالفاً للتقیة أو موجباً للشهرة. السید الخوئی: الثالث: جعل الکعبة علی یساره فی جمیع أحوال الطواف... والأولی المداقّة «۹». السید السیستانی: المتن المذکور إلی قوله دام ظلّه: ولا حاجة إلی المداقّة فی ذلک آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۵۷ بتحریف البدن عند فتحتی حجر إسماعیل علیه السلام وعند الأرکان «۱». السید الگلپایگانی: وعلی ما مرّ من کفایة الصدق العرفی فی جعل البیت علی یساره فلا یجب التحفّظ علی التیاسر المذکور عند فتحتی حجر إسماعیل علیه السلام وعند الأرکان... نعم لو جعل البیت عن یمینه أو استقبله بوجهه أو استدبره بظهره ولو بخطوة واحدة عمداً أو سهواً حتی ولو کان إضطراراً بسبب مزاحمة الطائفین لم تصح تلک الخطوة أو الأکثر ویلزمه التدارک ثمّ یطوف «۲». السید الشبیری: مضی بعض کلامه دام ظلّه فی الفرعین السابقین فراجع. السید الخامنئی: الثالث: الطواف علی جهة الیسار وذلک بأن تکون الکعبة علی یسار الحاج حال طوافه، والمقصود من ذلک تحدید جهة سیره «۳». *** الشیخ البهجة: مضی کلامه مدّظلّه فی الفرع الماضی «۴». الشیخ التبریزی: المتن إلی قوله دام ظلّه: والأولی المداقة فی ذلک لاسیما عند فتحتی حجر إسماعیل علیه السلام وعند الأرکان «۵». الشیخ الصافی: مضی کلامه دام ظلّه وکلام السید الگلپایگانی قدس سره فراجع «۶». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: (لکن لا مانع منه لو فعله عالم عاقل) فإنّه دام ظلّه علّق علیها بقوله: یمکن أن یقال إنّ الإحتیاط فی ترکه «۷». الشیخ المکارم: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع الماضی فراجع. الشیخ الوحید: قدعرفت نظره دام ظلّه فی الفرع الماضی.

الطواف خلاف المتعارف

فی التحریر ۹: لو طاف علی خلاف المتعارف فی بعض أجزاء شوطه مثلًا کما لو صار بواسطة المزاحمة وجهه إلی الکعبة أو خلفه إلیها أو طاف علی خلفه علی عکس المتعارف آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۵۸ یجب جبرانه ولا یجوز الإکتفاء به. السید الخوئی: فإذا استقبل الطائف الکعبة لتقبیل الأرکان أو لغیره أو ألجأه الزحام إلی استقبال الکعبة أو استدبارها أو جعلها علی الیمین فذلک المقدار لایعد من الطواف «۱». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۲». السید الگلپایگانی: نعم لو جعل البیت عن یمینه أو استقبله بوجهه أو استدبره بظهره ولو بخطوة واحدة... «۳» السید الشبیری: الأحوط إستحباباً أن لا یطوف خلاف المتعارف کأن یطوف قهقری والظاهر بطلان طواف من استدبر الکعبة فی معظم طوافه ولا بأس بما یحصل شیء من الاستدبار أحیاناً کما یحصل للطائفین فی

الزحام «۴». السید الخامنئی: إذا طاف مقداراً علی خلاف المتعارف کما إذا استقبل الکعبة بتقبیلها أثناء طوافه، أو ألجأه الزحام إلی استقبالها أو استدبارها أو جعلها علی یمینه لم یصح طوافه بل یجب جبران ذلک المقدار «۵». *** الشیخ البهجة: فإذا استقبل الطائف الکعبة لتقبیل الأرکان أو لغیره إلی قوله دام ظلّه: لا یعدّ من الطواف «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۷» وقد مضی کلامه وکلام السید الخوئی قدس سره. الشیخ الصافی: جعل البیت علی الیسار فَلا یصحّ الطواف بعکس ذلک بأن یجعل البیت علی یمینه «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۹». الشیخ المکارم: مضی کلامه دام ظلّه فی الفروع الماضیة فراجع. الشیخ الوحید: فلو جعله علی یمینه أو استقبله بوجهه أو استدبره عمداً أو سهواً ولو من جهة مزاحمة غیره لا یعدّ ذلک المقدار من الطواف «۱۰».

لو سلب عنه الإختیار فی الطواف

فی التحریر م ۱۰: لو سلب بواسطة الإزدحام الإختیار منه فی طوافه فطاف ولو علی الیسار بلا اختیار وجب جبرانه وإتیانه بإختیار ولا یجوز الإکتفاء بما فعل. السید السیستانی: الثامن: أن تکون حرکة الطائف حول الکعبة المعظّمة بإرادته واختیاره فلو سلب الإختیار فی الأثناء لشدّة الزحام ونحوها فطاف بلا إختیار لم یجتزیء به ولزمه تدارکه «۱». السید الشبیری: الثالث عشر: أن یکون طوافه بالإختیار، یشترط فی الطواف أن یسیر الطائف سیراً إختیاریاً ولا بأس بتسبیب الزحام الإسراع فی الطواف حیناً والبطوء حیناً آخر، لو لم یکن سیره حال الطواف إختیاریاً بل یکون قسریاً وقهراً علیه إلی درجة یقال فی حقّه إنّه ما طاف بل إنّما طیف به، بطل طوافه «۲». السید الخوئی: إن شرع الطواف فی بدء الامر مع الإختیار ولم ینصرف عن الطواف فی المقدار الّذی خرج عن الإختیار فی الأثناء صحّ طوافه وإلّا فإن انصرف عن الطواف فی المقدار المذکور لزم أن یستأنف الطواف بقصد الأعم من التمام والإتمام إن کان خرج عن المطاف «۳». *** الشیخ البهجة: یجب أن یکون الطواف مع الإختیار فلو سلب منه الإختیار وحرّکه الآخرون لم یکف ذلک ولزمه التدارک «۴» ولو تیقّن فی الشوط الخامس مثلًا أنّ طوافه فی الشوط الأول وقع بعض أمتاره من دون الإختیار وکذا فی الشوط الثالث یأتی بطواف کامل باحتمال لزومه لإتمام الطواف «۵». الشیخ التبریزی: السؤال: لسبب الزحام ربّما یستدبر الطائف ویتحرّک إلی الأمام قلیلًا بدون إختیار فما حکم طوافه؟ الجواب: المشی إلی الأمام بغیر إختیار مجزیء إذا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۶۰ کانت حرکته بنیّة الطواف ولکن إذا استدبر یجب علیه إعادة المقدار الّذی استدبر فیه «۱». الشیخ الصافی: س: لو دفعه الزحام إلی الأمام ولم یتمکّن من الإختیار فما نظر سماحتکم فی هذه المسألة؟ ج: إن سلب منه الإختیار کلًا فی هذه المسافة فصحة طوافه محل إشکال «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۳». الشیخ المکارم: إذا کانت جماعة الطائفین کبیرة جداً بحیث یتقدّم الإنسان إلی الأمام فی سیره فی المطاف من دون إختیاره وتحت ضغط الطائفین لا یضرّ ذلک بطوافه بل یکفی أن ینوی فی البدایة الطواف ویدخل فی ضمن جماعة الطائفین بهذه النیّة «۴». الشیخ الوحید: السادس: أن یطوف بالبیت باختیاره سبع مرّات بلا زیادة ولا نقیصة... کما أنّه إذا طاف بلا إختیار منه لا یصحّ ولا بدّ من تدارکه «۵».

جواز الطواف ماشیاً وراکبا

فی التحریر م ۱۱: یصحّ الطواف بأی نحو من السرعة والبطء ماشیاً وراکباً لکن الأولی المشی إقتصاداً. السید الشبیری: لا یجب أن یکون الطواف بالسیر المتعارف بل یجوز أن یسیر سریعاً أو بطیئاً کما یجوز أن یطوف راکباً «۶» وقال فی ص ۱۵۳: یجوز الطواف بالوسایل النقلیة کالعربة إختیاراً لکن یجب أن یقودها هو بنفسه مع الإمکان فیطوف بطوافها ولا تصل النوبة إلی وظیفة العاجز ما أمکنه ذلک فإنّه من نوع الطواف الإختیاری شرعاً «۷». السید السیستانی: س: هل یجوز فی حال الإختیار الطواف رکوباً علی العربة أو الدرّاجة أو السریر أو لا؟ ج: اللازم فی حال الإختیار أن یصدق أنّه یطوف بنفسه لا أنّ غیره یطوفه فلا بأس برکوب العربة أو الدرّاجة

إذا کان هو المتصدی لتحریکها أو کان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۶۱ قادراً علی إیقافها متی شاء لا أن یطلب ذلک من الغیر... «۱» السید الگلپایگانی: یجوز الطواف مع العربة والطبق والرکوب علی ظهر شخص آخر فی حال الإختیار ولکن الطواف ماشیاً بنفسه أکثر أجراً وثواباً «۲». *** الشیخ التبریزی: س: ما دلیل عدم جواز الطواف محمولًا للقادر علی المشی بعد طواف النبی صلی الله علیه و آله علی الناقة؟ ج: الدلیل علی ذلک هو أنّ اللازم علی الشخص عند التمکّن أن یطوف البیت بنفسه... نعم طواف الشخص وهو راکب علی الدابّة ونحوها لا بأس به لأنّه من قبیل طواف الشخص بنفسه حیث یسوق الدابّة بنفسه لا من قبیل الإطافة به «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴».

إدخال حجر إسماعیل علیه السلام فی الطواف

فی التحریر: الرابع: إدخال حجر إسماعیل علیه السلام فی الطواف فیطوف خارجه عند الطواف حول البیت، فلو طاف من داخله أو علی جداره بطل طوافه وتجب الإعادة ولو فعله عمداً فحکمه حکم من أبطل الطواف عمداً کما مرّ ولو کان سهواً فحکمه حکم إبطال الطواف سهواً... السید الخوئی: الرابع: إدخال حجر إسماعیل علیه السلام فی المطاف بمعنی أن یطوف حول الحجر من دون أن یدخل فیه «۵». السید السیستانی: الرابع: إدخال حجر إسماعیل فی المطاف بمعنی أن یطوف خارج الحجر لا من داخله ولا علی جداره «۶». السید الشبیری: الثامن: إدخال حجر إسماعیل علیه السلام فی طوافه، یجب أن یکون الطواف خارج حجر إسماعیل علیه السلام ومن حوله «۷». السید الگلپایگانی: ۳- إدخال حجر إسماعیل علیه السلام فی الطواف وهو مدفن النبی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۶۲ إسماعیل علیه السلام وأمّه هاجر وجملة من الأنبیاء علیهم السلام «۱». السید الخامنئی: الرابع: إدخال حجر إسماعیل علیه السلام فی طوافه فیطوف خلفه «۲». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۴». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر فی المقدار المنقول «۶». الشیخ المکارم: الرابع: یجب أن یجعل حجر إسماعیل علیه السلام داخل مطافه، یعنی أن یطوف خارج حجر إسماعیل علیه السلام... «۷» الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۸».

الطواف من داخل الحجر (حجر إسماعیل علیه السلام)

فی التحریر:... ولو تخلّف فی بعض الأشواط فالأحوط إعادة الشوط والظاهر عدم لزوم إعادة الطواف وإن کانت أحوط. السید الخوئی: إذا أدخل الطائف حجر إسماعیل علیه السلام بطل الشوط الذی وقع ذلک فیه فلابدّ من إعادته والأولی إعادة الطواف بعد إتمامه هذا مع بقاء الموالاة وأمّا مع عدمها فالطواف محکوم بالبطلان وإن کان ذلک عن جهل ونسیان... «۹» السید الگلپایگانی: فلو طاف بینه وبین البیت بطل شوطه وأعاده فقط إذا کان شوطاً واحداً وهکذا بعید کل شوط لم یُدخل الحجر فی طوافه لکن لا یترک الإحتیاط بإعادة الطواف من جدید بعد إعادة الشوط وإتمام الطواف وصلاته «۱۰». السید السیستانی: إذا اختصر الطائف حجر إسماعیل فی طوافه ولو جهلًا أو نسیاناً بطل الشوط الذی وقع ذلک فیه، فلا بدّ من إعادته والأحوط الأولی إعادة الطواف بعد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۶۳ إتمامه أیضاً... «۱» السید الخامنئی: اگر از داخل حجر اسماعیل علیه السلام طواف کند و یا از روی دیوار آن بگذرد، طوافش باطل است و باید آن را اعاده کند، و اگر در یکی از دورهای طواف از داخل حجر بگذرد، فقط همان دور باطل است. «۲» السید الشبیری: من اختصر فی طوافه بأن طاف من داخل الحجر بطل تمام الشوط الذی وقع فیه ذلک من دون فرق بین أن یکون عالماً بالحکم أم جاهلًا، بعد الشوط الرابع أم قبله... أعاد ذلک الشوط فقط من دون حاجة إلی الإستیناف وإن کان قد خرج من المطاف بل الأظهر کفایة إعادة الأشواط الباطلة وإن کانت أکثر من النصف «۳». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله: فلابدّ من إعادته سواء دخل عن جهل أو نسیان «۴». لم یتعرّض دام ظلّه لإعادة

الطواف. الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: ولو تخلّف فی بعض الأشواط فالأظهر إعادة الشوط والظاهر عدم لزوم إعادة الطواف وإن کانت أحوط «۶». الشیخ المکارم: فإذا طاف من داخل حجر إسماعیل علیه السلام وجب أن لا یعتبر بذلک الشوط من الطواف... «۷» الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: فلابدّ من إعادته والظاهر عدم بطلان طوافه وإن کان الأحوط إعادة الطواف بعد إتمامه «۸».

أن یکون الطواف فی الحد

فی التحریر: الخامس: أن یکون الطواف بین البیت ومقام إبراهیم علیه السلام ومقدار الفصل بینهما فی سایر الجوانب فلا یزید عنه، وقالوا إنّ الفصل بینهما ستة وعشرین ذراعاً ونصف آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۶۴ ذراع فلابدّ أن لا یکون الطواف فی جمیع الأطراف زائداً علی هذا المقدار. السید الگلپایگانی: کون الطواف بین البیت ومقام ابراهیم علیه السلام علی الأحوط... فلو وقع الطواف خارجاً عن الحد المذکور لزمه تدارک ذلک الطواف «۱» وفی الآداب: «۲» یصحّ الطواف فی الزائد علی هذا المقدار أیضاً فی صورة الزحام مع اتصال الطائفین وراء مقام إبراهیم علیه السلام ولا فرق حینئذٍ بین المضطرّ وغیره «۳». السید الخامنئی: یشترط علی المشهور أن یکون الطواف بین البیت ومقام إبراهیم علیه السلام إلی قوله دام ظلّه: ولکن الأقوی عدم إشتراط ذلک فیجوز الإتیان به فیما وراء ذلک من المسجد الحرام لاسیّما إذا منعه الزحام الشدید «۴». السید السیستانی: اعتبر المشهور فی الطواف أن یکون بین الکعبة ومقام إبراهیم علیه السلام إلی قوله دام ظلّه: ولکن لا یبعد جواز الطواف علی کراهته فی الزائد علی هذا المقدار أیضاً... «۵» السید الخوئی: نفس المتن المذکور إلی قوله قدس سره: ولکن الظاهر کفایة الطواف فی الزائد علی هذا المقدار أیضاً «۶». السید الشبیری: التاسع: أن یطوف فیما بین البیت ومقام إبراهیم علیه السلام... فالمطاف فی جمیع أطراف البیت ۱۲ متراً تقریباً إلّاأنّه فی غیر جهة الحجر... لا یجوز الطواف خارج الحد المذکور حتی ولو عجز عن الطواف بسبب الزحام بل الواجب فی حقه حینئذ تأخیر الطواف إلی زمان یمکنه فیه الطواف ضمنه ولو بالإستعانة بغیره نعم إن تعذّر ولو بالتأخیر استناب من یطوف عنه ضمن الحد المذکور... «۷» *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله مدّظلّه: ورعایة الإحتیاط مع التمکّن متعیّنة. ومع تحرّی أوقات عدم الإزدحام النسبی وعدم التمکّن فی الحدّ اللازم فالأقرب آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۶۵ جواز الطواف من الأقرب للحدّ مع مراعات اختلاف الأطراف فی المانع «۱». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی «۲». وفی الصراط، س: هل یجوز للمختار أن یطوف الطواف الواجب بعد مقام إبراهیم علیه السلام؟ ج: الأحوط وجوباً أن یطوف قبل المقام إذا لم یکن إزدحام حین الطواف وفی موارد الإزدحام یجوز ذلک «۳». الشیخ الصافی: کون الطواف بین البیت ومقام إبراهیم علیهم السلام علی الأحوط وعلیه فلا یصح أن یجعل المقام داخل المطاف، هذا فی حال الإختیار وأمّا فی حال الإضطرار یطوف فی الخارج عن هذا الحد مراعیاً الأقربیّة الممکنة إلی البیت «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ المکارم: السادس: اعتبر المشهور بین الفقهاء... ولکنّ الحقّ هو أنّه یجوز الطواف فی المسجد الحرام کلّه وإن کان الأفضل أن لا یترک الإحتیاط... «۶» الشیخ الوحید: الأحوط أن یکون الطواف بین البیت ومقام إبراهیم علیه السلام مراعیاً ذلک المقدار من البعد فی جمیع جوانب البیت... ولکنّ الأقوی کفایة الطواف فی الزائد علی هذا المقدار علی کراهته للمتمکّن الّذی لا حرج علیه... «۷» الشیخ النوری: لکن الظاهر کفایة الطواف فی الزائد علی هذا المقدار أیضاً ورعایة الإحتیاط مع التمکّن أولی «۸».

لا یجوز إدخال المقام فی المطاف

فی التحریر م ۱۲: لا یجوز جعل مقام إبراهیم علیه السلام داخلًا فی طوافه فلو أدخله بطل ولو أدخله فی بعضه أعاد ذلک البعض والأحوط إعادة الطواف بعد إتمام دوره بإخراجه. السید الگلپایگانی: کون الطواف بین البیت ومقام إبراهیم علیه السلام علی الأحوط

وعلیه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۶۶ فلا- یصحّ أن یجعل مقام إبراهیم داخل المطاف «۱». السید الخوئی: اعتبر المشهور فی الطواف أن یکون بین الکعبة ومقام إبراهیم علیه السلام... ولکن الظاهر کفایة الطواف فی الزائد علی هذا المقدار أیضاً «۲». السید السیستانی:... ولکن لا یبعد جواز الطواف علی کراهته فی الزائد علی هذا المقدار أیضاً «۳». السید الخامنئی: ویشترط علی المشهور أن یکون الطواف بین البیت ومقام إبراهیم علیه السلام... ولکن الأقوی عدم اشتراط ذلک فیجوز الإتیان به فیما وراء ذلک من المسجد الحرام «۴». السید الشبیری: یجب علی الطائف أن یطوف فیما بین البیت ومقام إبراهیم علیه السلام... لا- یجوز الطواف خارج الحد المذکور حتی ولو عجز عن الطواف ضمنه بسبب الزحام... «۵» *** الشیخ البهجة: س: المعلوم وجوب الطواف بین الکعبة ومقام إبراهیم علیه السلام (۵/ ۲۶ ذراعاً) ولکن ذلک فی غایة الصعوبة أثناء إزدحام الناس فما هو التکلیف؟ ج: إذا لم یتمکّن من الطواف ضمن الحدّ المذکور ولو فی أوقات قلّة الإزدحام فلا مانع من الطواف خارج الحدّ مع مراعاة الأقرب إلیه فالأقرب «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷» وفی الصراط: الأحوط وجوباً أن یطوف قبل المقام إذا لم یکن إزدحام وفی موارد الإزدحام یجوز ذلک «۸». الشیخ الصافی: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع السابق فراجع. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۹». الشیخ المکارم: مضی کلامه دام ظلّه فی المسألة الماضیة فراجع.

الحدّ مقابل الحجر (حجر إسماعیل علیه السلام)

فی التحریر م ۱۳: یضیق محل الطواف خلف حجر إسماعیل علیه السلام بمقداره وقالوا بقی هناک ستة أذرع ونصف تقریباً فیجب أن لا یتجاوز هذا الحد ولو تخلّف أعاد هذا الجزء فی الحد. السید الگلپایگانی: ولا یبعد توسعة المطاف فی مسافة ستة وعشرین ذراعاً ونصف ذراع فی جهة الحجر أیضاً «۱». السید الشبیری: فالمطاف فی جمیع أطراف البیت ۱۲ متراً تقریباً إلّاأنّه فی غیر جهة الحجر یحتسب المقدار المذکور من الکعبة وفی جهة الحجر یتمّ احتسابه من خارج جدار الحجر إلی ۱۲ متراً تقریباً لا من جدار الکعبة «۲». السید الخوئی والسید الخامنئی والسید السیستانی: قد عرفت آراءهم الشریفة ممّا تقدّم. *** الشیخ البهجة: وبما انّ حجر إسماعیل داخل فی المطاف فمحل الطواف من الحجر لا یتجاوز ستة أذرع ونصف ذراع «۳». الشیخ التبریزی: ولکن الظاهر کفایة الطواف فی الزائد علی هذا المقدار. الشیخ الصافی: المسافة المحدودة به (۵/ ۲۶) فی الطواف فی جانب الحجر تحتسب من جدار الکعبة علی الأحوط الوجوبی «۴». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلّاأنّه دام ظلّه علّق علی قول الماتن: (یضیق محل الطواف) بقوله: لا یبعد أن یقال بعدم الضیق وإلّا لکان اللازم التعرّض له فی الروایة «۵». الشیخ المکارم: قد عرفت کلامه وإنّه یجوز الطواف فی المسجد الحرام کلّه فراجع. الشیخ الوحید: مضی کلامه وقوله دام ظلّه، بأنّ الأقوی کفایة الطواف فی الزائد علی هذا المقدار مع کراهته.

إطافه معذورین با ویلچر در طبقه فوقانی مسجدالحرام

السید الخامنئی: تکلیف مردّد بین امرین است و احتیاط جمع است بین اطافه بالا و استنابه پایین «۱». السید الشبیری: باید در مطاف پایین نایب بگیرد و احتیاج به استنابه بالا نیست «۲». السید السیستانی: استنابه در پایین کافی است «۳». *** الشیخ البهجة: در طبقه اول کافی است و مجزی است و احتیاج به استنابه پایین ندارد هرچند بهتر است «۴». الشیخ الفاضل: احتیاط جمع است «۵». الشیخ الوحید: احتیاط جمع است. الشیخ التبریزی: احتیاط در جمع است. الشیخ المکارم: اگر راه منحصر باشد به طبقه بالا همان کافی است و در مناسک چنین آمده است: کسانی که مجبورند در طبقه دوم و پشت‌بام مسجدالحرام طواف کنند طوافشان صحیح است و استنابه لازم نیست «۶».

وضع الید علی الجدار

فی التحریر: السادس: الخروج عن حائط البیت وأساسه، فلو مشی علیهما لم یجز ویجب جبرانه کما لو مشی علی جدران الحجر وجب الجبران وإعادة ذاک الجزء، ولا بأس بوضع الید علی الجدار عند الشاذروان والأولی ترکه. السید الخوئی: سؤال ۶۱۸: إذا مدّ یده حال الطواف من جانب الشاذروان إلی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۶۹ جدار الکعبة، تقولون فی المناسک: الأحوط أن لا یمدّ یده فهل هذا الإحتیاط وجوبی أم لا؟ فلو فعل ذلک ورجع إلی بلاده هل یجب علیه تدارکه؟ جواب: لیس علیه شی وصحّ طوافه «۱». السید السیستانی: کما أنّ الأحوط الأولی أن لا یمدّ الطائف یده حال طوافه إلی جدار الکعبة وأن لا یضع یده علی حائط الحجر «۲». السید الشبیری: العاشر: أن یکون الطواف خارج البیت وما بحکمه وقال دام ظلّه: لا بأس بتقبیل الکعبة ووضع الید علی جدار الحجر وعلی جدار البیت فوق الشاذروان حال الطواف کما لا إشکال فی الطواف أثناءه لتقبیل الکعبة «۳». السید الگلپایگانی: بل الأحوط أن لا یمسّ جدار البیت ولا حائط الحجر بیده حال الطواف «۴» قال الاستاذ طاب ثراه: هذا الإحتیاط إستحبابی- فی البحث الشفاهی بعد الرجوع إلی کتاب الجواهر. السید الخامنئی: الخامس: الخروج أثناء الطواف عن الکعبة المعظّمة وعن الأساس فی أسفل حائطها الّذی یسمّی ب (الشاذروان) ولا بأس بوضع الید علی جدار حجر إسماعیل علیه السلام وکذا وضع الید علی جدار البیت «۵». *** الشیخ البهجة: الخامس: خروج الطائف عن الکعبة و عن الصفة التی فی أطرافها المسمّاة بالشاذروان علی الأحوط «۶». وقال فی مناسک الفارسی: الأحوط أن لا یمدّ یده من جانب الشاذروان إلی جدار الکعبة «۷». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور فی لزوم خروج الطائف عن الکعبة و عن الصفّة «۸». وفی الصراط القسم الثانی «۹»: نعم لا یمسّ فوقه حین المشی للطواف علی الأحوط إستحباباً؛ جواباً عن مسّ جدار الکعبة حال الطواف. الشیخ الصافی: خروج تمام بدنه عن البیت وعن حجر إسماعیل وعمّا یحسب من آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷۰ البیت کجدار الحجر أو الشاذروان «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلی جملة: (ولا بأس بوضع الید علی الجدار وإن کان الأولی ترکه) فإنّه دام ظلّه علّق علیها بقوله: بل الأحوط الّذی لا یترک «۲». الشیخ المکارم: یجب أن یکون الطواف خارج الکعبة المعظمة... لا یضرّ بالطواف وضع الطائف یده علی جدار الکعبة أو جدار حجر إسماعیل أو فوقه ولکن الأحوط إستحباباً أن لا یضع یده حال الطواف علی ذلک القسم من جدار الکعبة الّذی یوجد فی أسفله الشاذروان «۳». الشیخ الوحید: کون الطواف حول البیت بمعنی أن یکون أساس البیت المسمّی (بشاذروان) والحجر خارجین من مطافه «۴» وقال مدّظلّه: والأحوط إستحباباً أن لا یضع یده علی حائط الحجر أیضاً «۵». الشیخ النوری: والأحوط أن لا یمدّ یده حال طوافه من جانب الشاذروان إلی جدار الکعبة لاستلام الأرکان أو غیره «۶».

الطواف سبعة أشواط

فی التحریر: السابع: أن یکون طوافه سبعة أشواط م ۱۴: لو قصد الإتیان زائداً علیها أو ناقصاً عنها بطل طوافه ولو أتمّه سبعاً، والأحوط إلحاق الجاهل بالحکم بل الساهی والغافل بالعامد فی وجوب الإعادة. السید الگلپایگانی: العدد أی کون العدد فی الطواف حول الکعبة الشریفة سبعة أشواط من الحجر الأسود إلی الحجر الأسود بلا زیادة ولا نقصان، فلو زاد أو نقص فی ابتداء النیّة أو فی أثنائها بطل طوافه علی کل تقدیر علی الأحوط «۷». السید الخوئی: السادس: أن یطوف بالبیت سبع مرّات متوالیات عرفاً ولا یجزی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷۱ الأقل من السبع ویبطل الطواف بالزیادة علی السبع عمداً کما سیأتی «۱». السید الخامنئی: السابع: الطواف سبعة أشواط «۲». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». السید الشبیری: الحادی عشر: أن یکون الطواف أسبوعاً لا- أقل ولا- أکثر، إذا قصد الزیادة أو النقیصة عن سبعة أشواط عالماً بالحکم عامداً من أوّل الطواف بطل ما طاف... «۴» *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۶». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره إلی قوله: بلا- زیادة ولا نقصان «۷». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلی قوله دام ظلّه: والأحوط الأولی إلحاق الجاهل «۸». الشیخ المکارم: فی مسألة اشتراط الموالاة... ولا یکفی أقلّ من سبعة

أشواط «۹». الشیخ الوحید: أن یطوف بالبیت باختیاره سبع مرّات بلا زیادة ولا نقیصة فلا یجزی الأقل من السبع ویبطل بالزیادة علی السبع عن علم وعمد، ولا بأس بالزیادة علی أن یکون من أجل حصول العلم بتحقّق المأمور به کما أنّه إذا طاف بلا إختیار منه لا یصحّ ولا بدّ من تدارکه «۱۰».

القران بین طوافین

السید الخوئی: لا یجوز القران بین الطوافین فی الفریضة ولکن لا یعدّ الإتیان به آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷۲ إحتیاطاً قراناً «۱». وفی المناسک: الأظهر البطلان وذلک من جهة القران بین الطوافین فی الفریضة. السید السیستانی: نعم قد یبطل من جهة القران أی التتابع بین طوافین بلا فصل بینهما بصلاة الطواف لأنّه غیر جائز بین فریضتین وکذا بین فریضة ونافلة «۲». السید الشبیری: القران المبطل للطواف الواجب هو أن یأتی بالطواف الواجب أولًا ثمّ یلحقه ویقرنه بطواف آخر. واجباً کان الثانی أو مستحباً کما لا فرق بین أن یعزم علی القران من ابتداء الطواف الأول أو أثنائه أو بعد إتمامه، کان عالما بالحکم أم جاهلًا «۳». *** الشیخ الوحید: لا یجوز القران بین الطوافین بأن لا یفصل بینهما بصلاة الطواف فی الفریضتین ولا فی الفریضة والنافلة ویوجب بطلان الطواف الأول علی الأحوط والطواف الثانی علی الأقوی «۴». الشیخ الفاضل: نفس عبارة السید الخوئی: لا یجوز القران بین الطوافین فی الفریضة ولکن لا یعد الإتیان به إحتیاطاً قراناً «۵». الشیخ التبریزی: نفس عبارة السید الخوئی سؤالًا وجواباً «۶». الشیخ المکارم: یحرم القران فی الطواف الواجب... ولکن لا یبطل الطواف الأول إلّا أن یکون هذا قصده من البدایة ففی هذه الصورة تکون صحة الطواف الأول محل إشکال «۷».

النقص فی الطواف سهوا

فی التحریر م ۱۶: لو نقص من طوافه سهواً فإن جاوز النصف فالأقوی وجوب إتمامه إلّا أن یتخلّل الفعل الکثیر فحینئذٍ الأحوط الإتمام والإعادة وإن لم یتجاوزه أعاد الطواف آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷۳ لکن الأحوط الإتمام والإعادة. السید الگلپایگانی: ولو نقص من طوافه بعض الأشواط فإن کان ما زال فی الطواف (حول الکعبة) ولم یعمل عملًا ینافی الموالاة ولم تفته الموالاة المعتبرة فی الطواف فحینئذٍ یکمل ما نقص من طوافه ویکفیه ذلک الإکمال مطلقاً سواء کان النقص عمداً أو سهواً وسواء کان ذلک قبل تجاوز النصف أو بعده وسواء کان الطواف واجباً أو مستحباً «۱». السید الخوئی: إذا نقص من طوافه سهواً فإن تذکّره قبل فوت الموالاة ولم یخرج بعد من المطاف أتی بالباقی وصحّ طوافه وأمّا إذا تذکّره بعد فوت الموالاة أو بعد خروجه من المطاف فإن کان المنسی شوطاً واحداً أتی به وصحّ طوافه أیضاً وإن لم یتمکّن من الإتیان به بنفسه ولو لأجل أنّ تذکّره کان بعد إیابه إلی بلده استناب غیره، وإن کان المنسی أکثر من شوط واحد وأقل من أربعة رجع وأتمّ ما نقص والأولی إعادة الطواف بعد الإتمام، وإن کان المنسی أربعة أو أکثر فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة «۲». السید السیستانی: المتن إلی قوله دام ظلّه: فإن کان المنسی شوطاً أو شوطین أو ثلاثة أتی به وصحّ طوافه أیضاً... وإن کان المنسی أکثر من ثلاثة أشواط رجع وأتمّ ما نقص وأعاد الطواف بعد الإتمام علی الأحوط «۳». السید الشبیری: لو نقص من طوافه الواجب لعذر کالنسیان أو الجهل بالحکم أتمّه حیث التفت أو تذکّر والأحوط إستحباباً الإعادة بعد الإتمام لو لم یکن أتمّ الشوط الرابع «۴». *** الشیخ البهجة: لم یتعرّض لهذا الفرع فی المناسک العربی وما ذکره فی الفارسی فی الطبع الأخیر یقرب ممّا ذکره السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله قدس سره: (رجع وأتمّ ما آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷۴ نقص) فإنّه دام ظلّه قال: فالأحوط إتمام ما نقص ثمّ إعادة الطواف بعد الإتمام، وکذا إذا کان المنسی أربعة أو أکثر «۱». الشیخ الفاضل: لو نقص من طوافه سهواً فإن جاوز النصف فالأقوی وجوب إتمامه سواء کان شوطاً واحداً أو أکثر إلّاأن یتخلّل الفعل الکثیر فحینئذٍ الأولی الإتمام والإعادة، وإن لم یجاوزه أعاد الطواف لکن الأحوط

الإتمام والإعادة «۲». الشیخ المکارم: إذا نقص فی الطواف الواجب عن سهو ونسیان فإن کان بعد أن أتی بأربعة أشواط عاد إلی المطاف وأتمّ طوافه سواء فاتت الموالاة أو لم تفت، وإذا کان ذلک قبل أن یأتی بأربعة أشواط فإن لم تفت الموالاة جاز له تکمیله وإلّا وجب الشروع فیه من جدید «۳». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله قدس سره: استناب غیره فإنّه دام ظلّه قال: وهذا الحکم یجری فی ما إذا کان المنسی شوطین أو ثلاثة أیضاً علی الأقوی، وإن کان المنسی أربعة أو أکثر فالأحوط الإتیان بطواف واحد بقصد الأعم من الإتمام والتمام «۴».

التذکّر بالنقص فی الوطن

فی التحریر م ۱۷: لو لم یتذکّر بالنقص إلّابعد الرجوع إلی وطنه مثلًا یجب مع الإمکان الرجوع إلی مکّة لاستینافه ومع عدمه أو حرجیّته تجب الإستنابة والأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. السید الخوئی: وإن لم یتمکّن من الإتیان بنفسه ولو لأجل أنّ تذکّره کان بعد إیابه إلی بلده إستناب غیره «۵». السید الخامنئی: التارک للطواف سواء کان عامداً أو ناسیاً لا یحل له ما کان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷۵ حلّه متوقفاً علی الطواف ما لم یأت به بنفسه أو نائبه، وکذا من أنقص طوافه سهواً «۱». السید السیستانی: نفس المتن المنقول فی المقدار المذکور «۲». السید الگلپایگانی: ولو نسی بعض أشواط الطواف ولم یتذکّر إلّابعد خروجه عن مکّة المکرّمة فإن حکمه حکم من نسی الطواف کلّه... أمّا لو خرج من مکّة وتذکّر الطواف سواء وصل إلی أهله أم لا، تعیّن علیه الرجوع إلی مکّة للطواف بنفسه إن لم یکن ذلک علیه حرج ومشقة وإلّا وجب علیه أن یستنیب شخصاً یطوف نیابة عنه ولو فی السنة المقبلة «۳». السید الشبیری: مضی کلامه فی الفرع الماضی فراجع. *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی «۴». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره فی هذا الفرع «۵». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی قوله قدس سره: والأحوط الإتمام ثمّ الإعادة فإنّه قال: یجری فیه التفصیل المتقدّم «۶». الشیخ المکارم: وإذا کان قد عاد إلی وطنه أو خرج من مکّة وصعب علیه الرجوع إستناب أحداً لیطوف عنه ولا یحرم علیه شیء فی هذه المدّة والأحوط أن یبعث بشاة إلی مکّة للذبح وإذا لم یمکن له بعث شاة إلی مکة، ذبحها فی وطنه «۷». الشیخ الوحید: وإن لم یتمکّن من الإتیان بنفسه ولو لأجل أنّ تذکّره بعد إیابه إلی بلده إستناب غیره بلا إشکال «۸». الشیخ النوری: فی صورة نقص الطواف سهواً... وإن لم یتمکّن من الإتیان به بنفسه ولو لأجل أنّ تذکّره کان بعد إیابه إلی بلده إستناب غیره... «۹»

لو زاد علی السبعة سهوا

فی التحریر م ۱۸: لو زاد علی سبعة سهواً فإن کان الزائد أقل من شوط قطع وصحّ طوافه، ولو کان شوطاً أو أزید فالأحوط إتمامه سبعة أشواط بقصد القربة من غیر تعیین الإستحباب أو الوجوب وصلّی رکعتین قبل السعی وجعلهما للفریضة من غیر تعیین للطواف الأول أو الثانی وصلّی رکعتین بعد السعی لغیر الفریضة. السید الخوئی: إذا زاد فیطوافه فإن کان الزائد أقل من شوط قطعه وصحّ طوافه وإن کان شوطاً واحداً أو أکثر فالأحوط أن یتم الزائد و یجعله طوافاً کاملًا بقصد القربة المطلقة «۱». السید السیستانی: إذا زاد فی طوافه سهواً فإن تذکّر بعد بلوغ الرکن العراقی أتمّ الزائد طوافاً کاملًا والأحوط أن یکون ذلک بقصد القربة المطلقة من غیر تعیین الوجوب أو الإستحباب ثمّ یصلّی أربع رکعات والأفضل بل الأحوط أن یفرّق بینهما بأن یأتی برکعتین قبل السعی لطواف الفریضة وبرکعتین بعده للنافلة، وهکذا الحال فیما إذا کان تذکّره قبل بلوغ الرکن العراقی علی الأحوط «۲». السید الگلپایگانی: ولو زاد فی الطواف بعد إکمال السبعة أشواط سهواً فإن کانت الزیادة أقل من شوط کامل یجب علیه قطع الطواف وإن کان شوطاً کاملًا أو أکثر فالأحوط له إکمال الطواف سبعاً ویکون ذلک نافلة ویصلّی للطواف الأول قبل السعی وللطواف الثانی بعد السعی «۳». السید الشبیری: لو قصد الزیادة أو النقیصة جاهلًا بالحکم أو غافلًا صحّ ما طاف علی الأظهر بشرط أن لا یتحقّق منه الزیادة عن سبعة أشواط مع قصدها خارجاً،

فلو تحقق منه الزيادة مع القصد بطل طوافه أجمع، وإن اكتفى خارجاً بالسبعة فقط صحّ طوافه أجمع «۴». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷۷ *** الشيخ البهجة: المتن المذكور من الخوئی قدس سره إلى قوله: (فالأحوط) أن يكمل أربعة عشر شوطاً بقصد الوظيفة الفعليّة ويصلّی بعدها أربعة ركعات والأحوط أن يأتی بركعتی الفريضة قبل السعی أمّا ركعتا النافلة فله أن يؤخرها إلى ما بعد السعی «۱». الشيخ التبريزی: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۲». الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحريرإلى قول الماتن: وصلى ركعتين بعد السعی فإنّه دام ظلّه قال: على الأحوط الأولى «۳». الشيخ المكارم: إذا أتى فی الطواف بزيادة عن سبعة أشواط فإن كان أقلّ من شوط قطعه وصحّ طوافه، وإذا كان شوطاً كاملًا أو أكثر من شوط فالأحوط وجوباً أن يضيف إليه حتى تصير سبعة أشواط بقصد القربة ليصير طوافاً كاملًا ثمّ يأتی بركعتی الطواف الواجب ثمّ يسعى ثمّ يأتی بركعتی الطواف المستحب ولا يلزم أن يقصد وينوی أنّ الطواف الأول واجب والطواف الثانی مستحب بل يكفی أن يأتی بذلك بقصد القربة «۴». أقول: الظاهر أنّه دام ظلّه أراد من هذا الفرع صورة السهو والنسيان فإنّه ذكر فی فرع ۱۹۸ حكم الزيادة مع الإلتفات فراجع. الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره إلى قوله: بقصد القربة المطلقة فإنّه دام ظلّه أضاف إلى ذلك: الأعم من الوجوب والندب ثمّ يصلی ركعتين خلف المقام قبل السعی وركعتين بعد السعی وإن كان الأقوى كفاية الركعتين قبل السعی «۵». الشيخ النوری: متن السيد الخوئی قدس سره «۶».

جواز قطع الطواف

فی التحرير م ۱۹: يجوز قطع الطواف المستحب بلا عذر وكذا المفروض على الأقوى، والأحوط عدم قطعه بمعنى قطعه بلا رجوع إلى فوت الموالاة العرفيّة. السيد الگلپايگانی: لا يجوز قطع الطواف الواجب من غير عذر ولا بأس بقطعه فی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷۸ الطواف المندوب ولو من دون عذر «۱». وقال أيضاً: س: هل يجوز رفع اليد عن الطواف والسعی عمداً بعد الإتيان بشوط أو شوطين ثمّ يستأنف من الأوّل أم لا؟ ولو فعل شخص هذا فی طوافه أو سعيه فهل يصحّ طوافه وسعيه أم لا؟ ج: لا يبعد فی الفرض صحة الطواف والسعی «۲». السيد الخوئی: س: هل يجوز قطع الطواف أو السعی إختياراً ثمّ الإبتداء من أوّل العمل؟ ج: لا يجوز ذلك «۳». السيد الخامنئی: يجوز قطع طواف المستحب بل الواجب أيضاً وإن كان الأحوط عدم قطع الطواف الواجب بحيث تفوت معه الموالاة العرفية «۴». السيد السيستانی: يجوز قطع طواف النافلة عمداً وكذا يجوز قطع طواف الفريضة لحاجة أو ضرورة بل مطلقاً على الأظهر «۵». السيد الشبيری: لا يجوز قطع الطواف الواجب مع عدم وجود شیء من الدواعی الموجبة لقطعه التی سنذكرها (وقد ذكر دام ظلّه أحد عشر مورداً لجواز القطع) ثمّ قال دام ظلّه: نعم لا بأس بقطع الطواف المستحب مطلقاً... «۶» *** الشيخ البهجة: لو قطع طوافه من دون عذر فإن فاتته الموالاة فقد بطل طوافه وإن لم تفته الموالاة وجب إكمال المقطوع «۷». الشيخ التبريزی: وافق دام ظلّه السيد الخوئی فيما نقلناه عنه فراجع الصراط القسم الأول «۸». الشيخ الصافی: لا يجوز قطع الطواف الواجب من دون عذر ولا بأس بقطع الطواف آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۷۹ الندبی من دون عذر «۱». الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى قول الماتن (والأحوط عدم قطعه) فإنّه قال: الأولى «۲». الشيخ المكارم: إذا قطع طوافه عمداً ولكن لم يخرج من المسجد وعاد إلى المطاف قبل فوت الموالاة واستمرّ من ذلك الموضع الّذی قطع فيه الطواف صحّ طوافه «۳». الشيخ الوحيد: يجوز للطائف أن يخرج من المطاف سواء كان فی طواف فريضة أم نافلة لعيادة مريض أو لقضاء حاجة لنفسه أو لأحد إخوانه المؤمنين وأمّا حكم طوافه فهو ما مرّ فی المسألة السابقة «۴». الشيخ النوری:... لم يتعرّض دام ظلّه لقطع الطواف صريحاً وإن تعرض له بالخروج عن المطاف «۵».

قطع الطواف مع عدم المنافی

فی التحرير م ۲۰: لو قطع طوافه ولم يأت بالمنافی حتى مثل الفصل الطويل أتمّه وصحّ طوافه، ولو أتى بالمنافی فإن قطعه بعد تمام

الشوط الرابع فالأحوط إتمامه وإعادته. السيد الخوئی: إذا خرج الطائف من المطاف إلى الخارج قبل تجاوز النصف من دون عذر فإن فاتته الموالاة العرفية بطل طوافه ولزمته إعادته وإن لم تفته الموالاة أو كان خروجه بعد تجاوز النصف فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة «۶». السيد السيستانی: إذا قطع الطائف طوافه إعتباطاً فإن كان ذلك قبل إتمام الشوط الرابع بطل ولزمته إعادته وإن كان بعد تمام الشوط الرابع فالأحوط إكمال الطواف ثمّ الإعادة «۷». السيد الگلپايگانی: ولو نقص من طوافه لبعض الأشواط فإن كان ما زال فی المطاف آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸۰ ولم يعمل عملًا ينافی الموالاة فحينئذٍ يكمل ما نقص من طوافه وتكفيه ذلك مطلقاً سواء كان ذلك النقص عمدا أو سهواً وسواء كان ذلك قبل تجاوز النصف أو بعده... «۱» السيد الشبيری: لو ترك الطواف الواجب فی الأثناء ولم يتخلّل عمل تختّل به الموالاة العرفية أتمّه من موضع تركه وصحّ طوافه وإن كان تركه لا عن عذر وقبل إكمال الشوط الرابع وخرج عن المطاف أيضاً «۲». أيضاً السيد الگلپايگانی: لو قطع طوافه من دون عذر فإن قطعه بعد ما أتمّ الشوط الرابع فالأقوى لزوم إتمام الطواف والأحوط الإعادة وهذا فی صورة ما أتی بالمنافی ولو بمثل زمان الطويل بحيث زالت الموالاة «۳». وقال رحمه الله: لو قطع الطواف ثمّ رجع وأتمّ الطواف من حيث قطعه قبل أن يأتی بالمنافی فطوافه صحيح «۴». *** الشيخ البهجة: إذا خرج الطائف من المطاف إلى الخارج من دون عذر فإن فاتته الموالاة العرفية بطل طوافه ولزمه إعادته على الأحوط وإن لم تفت الموالاة فيجب عليه إكماله «۵». الشيخ التبريزی: المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۶». الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى الجملة الأخيرة وهی: (الأحوط إتمامه وإعادته) فإنّ الشيخ دام ظلّه قال: الإعادة مستحبّة «۷». الشيخ المكارم: فإن نقص من طوافه شيئاً عمداً بطل طوافه فإن عاد قبل فوت الموالاة وأتمّ طوافه صحّ وإلّا بطل ووجب إعادته من جديد «۸». الشيخ الوحيد: إذا أتی ببعض طوافه ثمّ بنی على عدم الإتيان بالباقی فلا يضرّ ذلك البناء فإن لم تفت الموالاة جاز له الإتمام ما لم يخرج من المطاف... «۹»

حدوث العذر فی أثناء الطواف

فی التحرير م ۲۱: لو حدث عذر بين طوافه من مرض أو حدث بلا إختيار فإن كان بعد تمام الشوط الرابع أتمّه بعد رفع العذر وصحّ وإلّا أعاده. السيد الخوئی: إذا التجأ الطائف إلى قطع طوافه وخروجه عن المطاف لصداع أو وجع فی البطن أو نحو ذلك فإن كان ذلك قبل إتمامه الشوط الرابع بطل طوافه ولزمته إعادته وإن كان بعده فالأحوط أن يستنيب للمقدار الباقی ويحتاط بالإتمام والإعادة بعد زوال العذر «۱». السيد السيستانی: إذا قطع طوافه لمرض ألجأه إلى ذلك أو لقضاء حاجة لنفسه أو لأحد إخوانه المؤمنين فإن كان ذلك قبل تمام الشوط الرابع فالظاهر بطلان الطواف ولزوم إعادته وإن كان بعده فالأظهر الصحّة فيتمّه من موضع القطع بعد رجوعه، والأحوط الأولى أن يعيده بعد الإتمام أيضاً «۲». السيد الگلپايگانی: س: رجل شرع فی الطواف الواجب فثقل عليه الطواف فی الدور الأول من جهة المرض وكبر السّنّ فخرج من المطاف فاستراح لحظات ثمّ رجع إلى المطاف وأتمّ الطواف من حيث قطعه فهل يصحّ الطواف المزبور مع أنّه خرج من المطاف قبل أن يبلغ أربعة أشواط أم وقع باطلًا؟ ج: إن لم تفته الموالاة فطوافه محكوم بالصحّة «۳». السيد الشبيری: لو أصابه مرض أثناء طوافه يجوز له القطع ثمّ إن كان قطعه قبل بلوغه النصف استأنف الطواف بعد البرء وإن لم يبرأ والحال هذه إستناب للطواف الكامل ثمّ هو يصلّی ركعتی الطواف إن استطاع وإلّا يستنيب لصلاته وإن كان قطعه بعد إتمامه الشوط الرابع إستناب لإتمام ما بقی من الأشواط من دون التأجيل وقد تمّ طوافه... «۴» *** الشيخ البهجة: فإن حدث عذر فی أثناء الطواف من مرض وأمثاله وقطع طوافه فله آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸۲ صورتان: الأولى: أن يكون القطع قبل أن يأتی بأربعة أشواط وزالت الموالاة ففی هذه الصورة بطل طوافه. الثانية: أن يكون القطع بعد الإتيان بأربعة أشواط فإن قدر على الإتمام بعد البرء أتم الطواف وصحّ وإن لم يقدر صبر على الأحوط إلى آخر الوقت ثمّ يطاف به لما بقی من طوافه وإن لم يمكن الإطافة يستنيب نائباً لإتمام الطواف «۱». الشيخ التبريزی: نفس المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره «۲». الشيخ الصافی: الترجمة التی نقلناها عن السيد الگلپايگانی قدس سره فی هذا الفرع «۳». الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى قوله فی الفقرة الأخيرة: (وإلّا أعاده) قال الشيخ دام

ظلّه: فیما إذا لم یتجاوز النصف ومع التجاوز وعدم تمامیة الشوط الرابع الأحوط الإتمام والإعادة «۴». الشیخ المکارم: إذا مرض فی أثناء الطواف وقطعه فإن کان أکمل أربعة أشواط أتمّه بعد العافیة وإن کان أقل من ذلک أتی بالطواف من جدید وکذا إذا قطعه لحاجة لنفسه أو إخوانه «۵». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله: (یستنیب للمقدار الباقی ویحتاط بالإتمام) فإنّ الشیخ دام ظلّه قال مکان یحتاط:- ویأتی بطواف کامل بقصد الأعم من الإتمام والتمام إلّاأن یکون الخروج لقضاء حاجة أخیه المؤمن فإنّه یبنی علی طوافه... «۶» الشیخ النوری: ... إذا التجأ الطائف إلیقطع طوافه وخروجه عن المطاف لصداع ... «۷»

قطع الطواف حین صلاة الجماعة

السید الخوئی: س: هل تخلّل صلاة الجماعة فی المسجد الحرام مبطلة للطواف مع العلم أنّها تستغرق نصف ساعة تقریباً وهل هناک فرق بین کون القطع قبل الأربعة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸۳ أشواط أم بعد؟ ج: لا یضرّه إذا اشتغل به بعد انقضائها «۱». السید السیستانی: إذا قطع الطواف لدرک صلاة الجماعة أتمّه بعد الفراغ من صلاته من موضع القطع مطلقاً وإن کان الأحوط إعادته بعد الإتمام إذا کان القطع قبل تمام الشوط الرابع «۲». السید الشبیری: من قطع طوافه الواجب لدرک الجماعة أو وقت الفضیلة أو لصلاة الوتر یتمّ الطواف من حیث قطعه وإن کان قبل بلوغ النصف وخرج عن المطاف «۳». السید الخامنئی: من قطع طوافه الواجب لأجل صلاة الفریضة فإن کان بعد إتمام النصف أتمّه من حیث قطعه وان کان قبله فإن تخلّل فصل طویل فالأحوط إعادة الطواف وإلّا فلا یبعد عدم وجوب هذا الإحتیاط وإن کان الإحتیاط حسناً علی کل حال ولا فرق فی ذلک بین کون الصلاة فرادی أو جماعة ولا بین ضیق الوقت وسعته «۴». *** الشیخ البهجة: إذا لم یکن ذلک مخلًا بالموالاة العرفیة فلا إشکال، ومع الإخلال بها ولم یتمّ الطائف أربعة أشواط فاللازم مراعاة الإحتیاط بإکمال هذا الطواف ثمّ إعادته، وأمّا السعی فحیث لا یعتبر فیه الموالاة فلا بأس أن یتمّه بعد ارتفاع المانع «۵». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی «۶». الشیخ الفاضل: نفس عبارة السید الخوئی سؤالًا وجواباً «۷». وفی المناسک: یجوز بل یستحبّ قطع الطواف لأجل إدراک صلاة الجماعة وفضیلة الصلاة الواجبة وبعد الصلاة یتمّ طوافه من حیث قطع والأحوط إن لم یتمّ أربعة أشواط إتمام الطواف ثمّ الإعادة «۸». الشیخ المکارم: إذا کان مشتغلًا بالطواف الواجب وحضر وقت صلاة الفریضة أو نافلة الوتر جاز قطع الطواف وإقامة الصلاة ثمّ تکمیل الطواف بعد الصلاة سواء کان قد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸۴ أتی بأربعة أشواط أم لا «۱».

قطع الطواف لتنظیف المطاف

السید الإمام فی مناسکه الفارسی: اگر موالات به هم نخورده استیناف محل اشکال است «۲». السید الخامنئی: لا یبعد إستفادة حکم هذا الفرع ممّا أفاده دام ظلّه فی فرع ۱۹۵ فیمن قطع طوافه الواجب لأجل صلاة الفریضة فراجع. السید الشبیری: من اضطرّ إلی قطع طوافه لمانع خارجی کما إذا صادف أثناء طوافه تنظیف المطاف یتمّ طوافه إن کان قطعه بعد إکمال الشوط الرابع هذا إذا لم یکن زمان التنظیف أکثر من زمان الإستنابة لعروض المرض وقطع الطواف وإلّا بطل طوافه ویلزمه إستینافه بعد زوال المانع وإن قطعه قبل إکمال الشوط الرابع ففی هذه الصورة یأتی بما بقی من الأشواط ولا شیء علیه بشرط أن یکون زمان التنظیف زماناً یسیراً وإلّا ألغی ما طاف واستأنف طوافاً جدیداً «۳». *** الشیخ البهجة: می تواند در کناری قرار گیرد تا بعد از تمام شدن کار آنها از همانجا که قطع کرده ادامه دهد و صحیح است «۴». وفی العربی: إذا أراد الموظفون المسؤولون عن نظافة الحرم الشریف أن ینظفوا محل المطاف... إلی آخر السؤال. وقال دام ظلّه فی الجواب: یتنحّی جانباً حتی إذا أتمّ الموظفون عملهم قام إلی حیث قطع ویتمّه من ذلک الموضع «۵». الشیخ الفاضل: اگر از ادامه طواف به دلیلی معذور شد، مثلا- مأموران حرم مشغول آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸۵ شستشوی مطاف شدند، طبق احکام طواف عمل کند «۱» و در فرع ۵۸۴ فرموده: اگر شخصی بهر علتی طواف خود را قطع کند و

دومرتبه شروع کند، اگر طواف دوم را بهقصد ما فی الذمّة اعم از اتمام و اعاده بهجا آورد صحیح است.

قطع الطواف لحاجة أو ضرورة

السید السیستانی: وکذا یجوز قطع طواف الفریضة لحاجة أو ضرورة بل مطلقاً علی الأظهر «۲»... إذا قطع طوافه لمرض ألجأه إلی ذلک أو لقضاء حاجة لنفسه أو لأحد إخوانه فإن کان ذلک قبل إکمال الشوط الرابع فالظاهر بطلان الطواف ولزوم إعادته وإن کان بعده فالأظهر الصحّة فیتمّه من موضع القطع بعد رجوعه «۳». السید الشبیری: لا یجوز قطع الطواف الواجب مع عدم وجود شیء من الدواعی الموجبة لقطعه «۴»... من قطع طوافه لقضاء حاجة أخیه المؤمن أو لعیادة المریض أو من أجل عمل ندب إلیه الشارع، فإن کان بعد إکمال الشوط الرابع یتمّ ما بقی من الأشواط ولا شیء علیه فإن کان قبله فالأحوط وجوباً أن یتمّ ما بقی من الأشواط ویصلّی رکعتی الطواف ثمّ یأتی بطواف کامل آخر مع رکعتیه «۵». *** الشیخ الفاضل: والأقوی کراهة قطع الطواف الواجب بلا عذر ولمحض هوی النفس فإذا قطع جاز له الإستیناف من دون لزوم فوت الموالاة العرفیة... إذا قطع الطواف بلا عذر فإن کان قد طاف أربعة أشواط أتمّه والأحوط الأولی إعادته «۶». الشیخ الوحید: إذا خرج الطائف من المطاف فی طواف الفریضة قبل تجاوزه الشوط الرابع من دون عذر فإن فاتته الموالاة العرفیة بطل طوافه وإن لم تفته الموالاة أو کان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸۶ تجاوزه بعد تجاوزه الشوط الرابع فالأحوط إتمام الطواف ثمّ إعادته ویکفی فی الإحتیاط الإتیان بطواف تام بقصد الأعم من الإتمام والتمام «۱».

الشک فی الزیادة بعد الإنصراف

فی التحریر م ۲۲: لو شک بعد الطواف والإنصراف فی زیادة الأشواط لا یعتنی به وبنی علی الصحّة، ولو شک فی النقیصة فکذلک علی إشکال فلا یترک الإحتیاط... السید الگلپایگانی: ولو شک فی عدد الأشواط أو فی صحّتها مثل ما لو شک بین الواحد والإثنین أو الإثنین والثلاثة وهکذا أو شک فی صحّة طوافه وهل أنّ طوافه علی الوجه الشرعی أم لا؟ فإن کان شکه بعد الفراغ لم یلتفت فیبنی علی صحّة طوافه... «۲» السید الخوئی: إذا شک فی عدد الأشواط بعد الفراغ من الطواف والتجاوز من محلّه لم یعتن بالشک کما إذا کان شکه بعد دخوله فی صلاة الطواف «۳». السید السیستانی: إذا شک فی عدد الأشواط أو فی صحّتها بعد الفراغ من الطواف أو بعد التجاوز من محلّه لم یعتن بالشک کما إذا کان شکّه بعد فوت الموالاة أو بعد دخوله فی صلاة الطواف «۴». السید الخامنئی: إذا شک بعد الطواف والإنصراف أی بعد الخروج من المطاف فیزیادة الأشواط أو نقصانها لا یعتنی بشکّه ویبنی علی الصحّة «۵». السید الشبیری: لو شک بعد انصرافه من الطواف وحینما یری نفسه فارغاً عنه، لو شک فی زیادته عن السبعة أو شک فی نقصانه عنها فإن احتمل کونه ملتفتاً إلی مراعاة ضبط الأشواط حین الطواف لم یعتن بشکّه وصحّ طوافه ولکن الأحوط إستحباباً الإعادة «۶». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸۷ الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی «۱». لو شک فی عدد الأشواط الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی «۲». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلی قول الماتن قدس سره: علی إشکال، فإنّ الشیخ دام ظلّه علّق علیه بقوله: فیما إذا لم یدخل فی الغیر ومع الدخول فیه کصلاة الطواف لا یعتنی به بل وفیما إذا لم یدخل فیه، الظاهر الصحّة مع الإنصراف «۳». الشیخ المکارم: إذا شک بعد الفراغ من الطواف فی عدد الأشواط لم یعتن بشکّه، وهکذا إذا شک بعد الفراغ من الطواف فی أنّه هل أتی بالشرائط اللازمة مثل الوضوء أو غیره علی الوجه الصحیح أم لا؟ لم یعتن بشکّه «۴». الشیخ الوحید: إذا شک فی الطواف فإن کان الشک فی الصحّة حکم بصحّته إذا کان الشک بعد الفراغ منه وکذلک إذا کان الشک فی الأثناء بالنسبة إلی ما فرغ منه، وإن کان فی عدد الأشواط حکم بصحّته أیضاً إذا کان قد تجاوز محل التدارک کما إذا کان شکّه بعد فوات الموالاة أو بعد دخوله فی ما یترتّب علیه کصلاة الطواف «۵».

الشک فی صحة الطواف بعد الفراغ

فی التحریر م ۲۲:... ولو شک بعده (الطواف) فی صحته من جهة الشک فی أنّه طاف مع فقد شرط أو وجود مانع بنی علی الصحّة حتی إذا حدث قبل الإنصراف بعد حفظ السبعة بلا نقیصة وزیادة. السید الگلپایگانی: ولو شک فی صحة طوافه وهل أنّ طوافه علی الوجه الشرعی أم لا؟ فإن کان شکّه بعد الفراغ من طوافه لم یلتفت فیبنی علی صحة طوافه «۶». السید السیستانی: مرّ کلامه دام ظلّه فی الفرع الماضی وهو قوله: إذا شک فی عدد الأشواط أو فی صحّتها «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸۸ السید الشبیری: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع الماضی «۱». السید الخامنئی: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع الماضی فراجع. *** الشیخ الفاضل: ولو شک بعده فی صحّته (أی فی صحّة الطواف) من جهة الشک فی أنّه طاف مع فقد شرط أو وجود مانع بنی علی الصحّة «۲». الشیخ المکارم: وهکذا إذا شک بعد الفراغ من الطواف فی أنّه هل أتی بالشرائط اللازمة مثل الوضوء وغیره علی الوجه الصحیح أم لا؟ لم یعتن بشکّه «۳». الشیخ الوحید: إذا شک فی الطواف فإن کان الشک فی الصحّة حکم بصحّته إذا کان الشک بعد الفراغ منه «۴».

الشک فی الزیادة عند الحجر الأسود

فی التحریر م ۲۳: لو شک بعد الوصول إلی الحجر الأسود فی أنّه زاد علی طوافه بنی علی الصحة... السید الگلپایگانی: وکذا لو شک فی آخر الشوط السابع عند الإنتهاء هل أنّه سبعة أم ثمانیة مثلًا أو أزید؟ لم یلتفت وطوافه صحیح «۵». السید الخوئی: إذا تیقّن بالسبعة وشک فی الزائد کما إذا احتمل أن یکون الشوط الأخیر هو الثامن لم یعتن بالشک وصحّ طوافه «۶». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». السید الشبیری: لو شک فی نهایة الشوط وبلوغه الحجر الأسود أنّه طاف سبعاً أو أکثر فإن احتمل التفاته إلی مراعاة عدد الأشواط لم یعتن بشکّه وصحّ طوافه «۸». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۸۹ الشیخ البهجة: إذا تیقّن بالسبعة وشک فی الزائد کما إذا احتمل أن یکون الشوط الأخیر هو الثامن لم یعتن بالشک وصحّ طوافه «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۲». الشیخ الفاضل: المتن إلی قوله: بنی علی الصحّة فإنّ الشیخ دام ظلّه أضاف جملة توضیحاً: أی عدم الزیادة فلا یجب علیه ترتیب أحکام زیادة الشوط وما زاد سهواً، المتقدمة «۳». الشیخ المکارم: إذا شک بعد الوصول إلی الحجر الأسود فی أنّه هل طاف سبعة أشواط أم ثمانیة أو أکثر؟ لم یعتن بشکّه وصحّ طوافه، وهکذا إذا شک فی أثناء الشوط هل هذا هو الشوط السابع أم أکثر؟ أکمل ذلک الشوط وصحّ طوافه «۴». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله: صح طوافه فقال الشیخ دام ظلّه: إلّاأن یکون شکّه المذکور قبل تمام الشوط الأخیر فإنّ الأقوی حینئذٍ بطلان الطواف «۵».

الشک فی عدد الأشواط

فی التحریر م ۲۳:... ولو شک قبل الوصول (إلی الحجر الأسود) فی أنّ ما بیده السابع أو الثامن مثلًا بطل، ولو شک فی آخر الدور أو فی الأثناء أنّه السابع أو السادس أو غیره من صور النقصان بطل طوافه. السید الخوئی: الفرع السابق إلی قوله قدس سره: صحّ طوافه إلّاأن یکون شکّه هذا قبل تمام الشوط الأخیر فإنّ الأظهر حینئذٍ بطلان الطواف والأحوط إتمامه رجاءاً وإعادته «۶». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی بدواً وختماً «۷». السید الگلپایگانی: ولو حدث هذا الشک له (الشک بین السبعة والثمانیة عند الرکن) أو شک آخر فی الأثناء مطلقاً سواء کان الشک عند الرکن أم قبله بین الستة والسبعة أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۹۰ بین الخمسة والستة أو دون ذلک مع احتمال الزیادة وعدمها بطل طوافه ووجب الإستیناف فی جمیعها والأحوط الّذی لا ینبغی ترکه أن یبنی علی الأقل ویکمل طوافه ثمّ یستأنف الطواف من جدید «۱». السید الشبیری: وإن شک قبل بلوغه وإکمال الشوط وإن استمرّ به الشک ولم یحصل له الإطمینان بعدم الزیادة أثناء الطواف ولا بعده بطل طوافه «۲»... لو شک فی نهایة الشوط أو أثنائه بین

الستة والسبعة وفی ما کان أحد طرفی الشک النقص فی العمل کالشک بین الخمسة والسبعة وهکذا بطل طوافه مع استمرار الشک «۳». *** الشیخ البهجة: فی الفرع الماضی إلّاأن یکون شکّه هذا قبل تمام الشوط الأخیر فالأحوط حینئذ بطلان الطواف «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر إلّافی کلمة بطل فإنّ الشیخ دام ظلّه قال: محل إشکال بل منع «۶». الشیخ المکارم: مرّ بعض کلامه فی الفرع الماضی فراجع وقال أیضاً: إذا شک فی أثناء الطواف الواجب فی الأقل (أی شک مثلًا بین الستة والسبعة و بین الخمسة والستّة وما شابه ذلک) فالأحوط وجوباً أن یترک ذلک الطواف ویبدأ من جدید... «۷» الشیخ الوحید: مرّ کلامه دام ظلّه فی الفرع الماضی فراجع «۸».

کثیر الشک

فی التحریر م ۲۴: کثیر الشک فی عدد الأشواط لا یعتنی بشکّه والأحوط إستنابة شخص وثیق لحفظ الأشواط والظنّ فی عدد الأشواط فی حکم الشک. السید الخوئی: س ۷۳۶: هل یسری حکم کثیر الشک إلی من یشک کثیراً فی عدد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۹۱ الأشواط فی الطواف الواجب حول الکعبة المشرّفة ومتی یصیر الشخص کثیر الشک فی الطواف؟ ج: لا أثر لکثرة الشک فی غیر رکعات الفریضة إلّاأن تبلغ الوسواس فحینئذٍ لا اعتبار بها مطلقاً «۱». السید الگلپایگانی: من کان کثیر الشک فی عدد أشواط الطواف لا یعتنی بشکّه والأحوط أن یعتمد علی ضابط یحفظ له العدد والظنّ فی الأشواط بحکم الشک والإعتبار بالظنّ «۲». السید السیستانی: فی الجواب عن السؤال ۲۱۲: کثیرالشک فی الطواف لا یعتنی بشکه کما فی الصلاة والمرجع فیه هو الصدق العرفی والظاهر صدقه بعروض الشک علیه أزید ممّا یتعارف عروضه للمشارکین معه فی اغتشاش الحواس وعدمه زیادة معتداً بها عرفاً والظنّ بعد الأشواط تلحق بالشک «۳». السید الشبیری: حکم الظن بعدد الأشواط حکم الشک حیث لا اعتبار به فی المقام «۴»... الوسواس لا یعتنی بشکّه بل یبنی علی ما یصحّ به العمل أقل کان أو أکثر إلّا إذا کان البناء علی الأکثر موجباً لبطلان طوافه فیبنی علی الأقل وأمّا کثیر الشک فیحتاط علی الأحوط وجوباً «۵».... یجوز للطائف أن یعتمد علی غیره فی ضبط عدد الأشواط وإن لم یحصل له الإطمینان بعدّه وضبطه «۶». *** الشیخ البهجة: س: ما حکم کثیر الشک فی عدد أشواط الطواف؟ ج: کثیر الشک فی الطواف ککثیر الشک فی الصلاة ووظیفته کوظیفته. «۷» وفی ص ۳۰۳: یجوز للطائف أن یتّکل علی إحصاء صاحبه فی حفظ عدد أشواط طوافه إذا کان صاحبه علی یقین من عددها. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۹۲ وقال أیضاً فی الفارسی الطبع الأخیر: کفایة الظنّ فی عدد أشواط الطواف وإجزائه لا یخلو من وجه «۱». الشیخ التبریزی: فی الجواب- لا یبعد عدم لزوم إعتناء کثیر الشک بشکّه فی أشواط الطواف، وحدّ کثیرالشک مذکور فی الرسالة العملیة «۲». وفی القسم الثانی من الصراط «۳» وافق السید الخوئی قدس سره فراجع. وفی المناسک: یجوز للطائف أن یتّکل علی إحصاء صاحبه فی حفظ عدد أشواطه إذا کان صاحبه علی یقین من عددها «۴». الشیخ الصافی: س ۵۰۳: ما هو المعیار فی کون الإنسان کثیر الشک؟ ج: موکول إلی العرف... حکم الظنّ فی عدد الأشواط فی الطواف حکم الشک «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلی قول الماتن: (فی حکم الشک) فإنّه دام ظلّه أضاف إلی ذلک: ولو کان سببه هو إخبار الغیر الحافظ لعدد الأشواط «۶». الشیخ المکارم: کثیر الشک الّذی یشک فی طوافه کثیراً یجب أن لا یعتنی بشکه فیأخذ بالجانب الّذی یناسبه «۷» (أکثر أو أقلّ) وقال دام ظلّه: الظنّ فی حکم الشک فی المسائل السابقة وقال مدّظلّه: لا بأس أن یعتمد الطائف علی صدیق له فی عدّ أشواط الطواف وحفظ حسابها إذا کان موضع ثقة «۸». الشیخ الوحید: یجوز للطائف أن یتّکل علی إحصاء صاحبه فی حفظ عدد أشواطه إذا کان صاحبه علی یقین من عددها «۹».

الظنّ فی عدد الأشواط

فی التحریر م ۲۴:... والظنّ فی عدد الأشواط فی حکم الشک. السید السیستانی: فی ملحق مناسکه، السؤال ۲۲۲: هل الظنّ بعدد

الأشواط ملحق آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۹۳ بالشک؟ ج: نعم ملحق بالشک. السید الخوئی: الظنّ فی عدد الأشواط ملحق بالشک «۱». السید الگلپایگانی: لا اعتبار بالظنّ فی عدد الأشواط بل هو ملحق بالشک «۲». السید الشبیری: حکم الظنّ بعدد الأشواط حکم الشک حیث لا اعتبار به فی المقام «۳». *** الشیخ البهجة: کفایة الظنّ فی عدد الأشواط وإجزائه لا یخلو من وجه «۴». الشیخ التبریزی: الظنّ فی عدد الأشواط محکوم بحکم الشک ما لم یبلغ حدّ الإطمینان «۵». الشیخ الصافی: الظنّ فی الطواف محکوم بحکم الشک «۶». الشیخ الفاضل: هل الظنّ بعدد الأشواط ملحق بالشک؟ ج: نعم ملحق بالشک «۷». الشیخ المکارم: الظنّ فی حکم الشک فی المسائل السابقة فلیعمل بحکم الشک «۸».

العلم بترک الطواف حال السعی

فی التحریر م ۲۵: لو علم فی حال السعی عدم الإتیان بالطواف قطع و أتی به ثمّ أعاد السعی... السید الگلپایگانی: مناسب‌ترین فرعی که در مناسک‌های آن مرحوم یافته‌ام، این فرع است: س: اگر کسی طواف عمره را فراموش کرد و یا آن را ناقص انجام داد و در عرفات به‌یاد آورد، تکلیف او چیست؟ ج: اگر امکان مراجعت و انجام اعمال و رسیدن به وقوف را دارد باید برگردد والّا می‌تواند بعد از اعمال منی آن‌را تدارک نماید «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۹۴ وفی المناسک العربی: وأمّا الناسی (للطواف) فیقضی طواف العمرة متی تذکّر فوراً. وإن کان تذکّره بعد أداء المناسک وخروج ذی‌الحجة، یعید معه السعی أیضاً «۱» أقول: لیس الفرعان نفس فرع الامام قدس سره إلّاأنّ هذا هو الّذی وجدته مناسباً للمقام. السید السیستانی: إذا ترک الطواف نسیاناً فإنّ تذکّره قبل فوت الوقت تدارکه وأعاد السعی بعده أیضاً علی‌الأظهر ولو تذکره بعد فوت الوقت کما لو نسی طواف عمرة التمتّع حتی وقف بعرفات وجب علیه قضاؤه ویعید معه السعی علی الأحوط الأولی «۲». السید الشبیری: لو ترک الطواف سهواً أو أتی به فاقداً لبعض شروطه فللمسألة صور:... الصورة الثانیة: أن یکون التفاته أثناء السعی فیترک السعی ویأتی بالطواف وصلاته ثمّ یستأنف السعی من جدید «۳». وقال دام ظلّه: لو ترک شیئاً من الطواف سهواً أو أتی به فاقداً لبعض شروط الصحة فلهذه المسألة أیضاً صور:... الصورة الثانیة: أن یکون قد التفت إلی ذلک حال السعی فیجب علیه قطع السعی وإتمام الطواف والإتیان بصلاته ثمّ إکمال السعی بأن یأتی به من حیث تذکّر نقصان الطواف «۴». السید الخامنئی: إذا ترک الطواف نسیاناً وذکره قبل فوات وقته أتی به وبصلاته وأعاد السعی بعدهما. وإذا ذکره بعد فوات وقته وجب علیه قضاؤه وقضاء صلاته فی أیّ وقت أمکنه «۵». السید الخوئی: إذا نقص من طوافه سهواً فإن تذکّره قبل فوات الموالاة ولم یخرج بعد من المطاف أتی بالباقی وصحّ طوافه... «۶» *** الشیخ البهجة: وإذا ترکه سهواً (الطواف) فعلیه الإتیان به فی أی وقت، وفی حال التعسّر أو تعذّر المباشرة تجب الإستنابة فی قضاء الطواف وإذا کان قد أتی بالسعی فالأحوط له إعادته أیضاً «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۹۵ الشیخ التبریزی: إذا نقص من طوافه سهواً فإن تذکّره قبل فوت الموالاة ولم‌یخرج بعد من المطاف أتی بالباقی وصحّ طوافه وأمّا إذا کان تذکّره بعد فوات الموالاة، أو بعد خروجه من المطاف فإن کان المنسی شوطاً واحداً أتی به وصحّ طوافه أیضاً وإن کان المنسی أکثر من شوط واحد وأقل من أربعة فالأحوط إتمام ما نقص ثمّ إعادةالطواف بعد الإتمام وکذا إذا کان المنسی أربعة أو أکثر «۱». الشیخ الصافی: س: لو نسی طواف العمرة أو أتی به ناقصاً ولم یتذکّر بذلک إلّافی عرفات فماذا یصنع؟ ج: إن أمکنه الرجوع إلی مکّة لإتیان الطواف وإدراک الوقوف بعرفات فلیرجع وإلّا فله أن یأتی به بعد الرجوع من منی «۲». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۳». الشیخ المکارم: من ترک الطواف عن سهو ونسیان صحّ حجّه وإذا تذکّر أتی بالطواف، والأحوط إستحباباً أن یعید السعی بعد ذلک أیضاً «۴». إذا کان مشغولًا بالسعی وتذکّر فی الأثناء أنّه لم یقم بالطواف عاد وأتی بالطواف وأدّی صلاته خلف المقام ثمّ واصل السعی من حیث ترک «۵». الشیخ الوحید: المتن المذکور من الشیخ التبریزی مدّظلّه إلی أن قال الوحید دام ظلّه: وهذا الحکم یجری فی ما إذا کان المنسی شوطین أو ثلاثة أیضاً علی الأقوی، وإن کان المنسی أربعة أو أکثر فالأحوط الإتیان بطواف واحد بقصد الأعم من الإتمام والتمام «۶».

العلم بنقصان الطواف فی حال السعی

فی التحریر م ۲۵:... لو علم (فی حال السعی) نقصان طوافه قطع وأتمّ ما نقص ورجع وأتمّ ما بقی من السعی وصحّ لکن الأحوط فیها الإتمام والإعادة لو طاف أقل من أربعة أشواط وکذا لو سعی أقل منها فتذکّر. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۹۶ السید الخوئی: وإن کان المنسی أکثر من شوط واحد وأقلّ من أربعة رجع وأتمّ ما نقص والأولی إعادة الطواف بعد الإتمام وإن کان المنسی أربعة أو أکثر فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة «۱». السید السیستانی: وإن کان المنسی أکثر من ثلاثة أشواط رجع وأتمّ ما نقص وأعاد الطواف بعد الإتمام علی الأحوط «۲». السید الشبیری: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع السابق ویضیف إلی الصورة التی نقص من طوافه: لو کان السهو أو الخلل قبل إتمام الشوط الرابع من الطواف فالأحوط إستحباباً إعادة الطواف والسعی بعد الإتمام أیضاً إن أخل بالموالاة «۳». السید الخامنئی: مضی کلامه فی الفرع الماضی فراجع. السید الگلپایگانی: ولو فاتته الموالاة وکان الطواف المنسی واجباً وکان النقص عن سهو و کان قد تمّ أربعة أشواط بنی حینئذٍ علی موضع القطع بمجرّد تذکّره ذلک النقص، وإن لم یتمّ أربعة أشواط استأنف الطواف من جدید «۴». *** الشیخ البهجة: إذا نقص من طوافه سهواً فإن تذکّره قبل فوت الموالاة ولم یخرج بعد من المطاف أتی بالباقی وصحّ طوافه وأمّا إذا کان تذکّره بعد فوت الموالاة أو بعد خروجه من المطاف فإن کان المنسی شوطاً واحداً وکان بعد الشوط الرابع أتی به وصحّ طوافه أیضاً وإلّا أعاد الطواف... وإن کان المنسی أکثر من شوط واحد وأقل من أربعة رجع وأتمّ ما نقص وإن کان المنسی أربعة أو أکثر فعلیه إعادة الطواف «۵». الشیخ التبریزی: المتن المذکور إلی قوله: (فإن کان المنسی شوطاً واحداً) أتی به وصحّ طوافه أیضاً، وإن کان المنسی أکثر من شوط واحد وأقلّ من أربعة فالأحوط إتمام ما نقص ثمّ إعادة الطواف بعد الإتمام وکذا إذا کان المنسی أربعة أو أکثر «۶». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۳۹۷ الشیخ المکارم: إذا نقص فی الطواف الواجب عن سهو ونسیان فإن کان بعد أن أتی بأربعة أشواط عاد إلی المطاف وأتمّ طوافه سواء فاتت الموالاة أو لم تفت، وإذا کان ذلک قبل أن یأتی بأربعة أشواط فإن لم تفت الموالاة بعد جاز له تکمیله وإلّا وجب الشروع فیه من جدید «۱». الشیخ الوحید: المتن المذکور إلی قوله دام ظلّه: وإن کان المنسی أربعة أو أکثر فالأحوط الإتیان بطواف واحد بقصد الأعم من الإتمام والتمام «۲».

التکلّم والضحک حال الطواف

فی التحریر م ۲۶: التکلّم والضحک وإنشاد الشعر لا تضرّ بطوافه لکنّها مکروهة ویستحب فیه القرائة والدعاء وذکر اللّه تعالی. السید الگلپایگانی: مکروهات الطواف: ۱- الکلام بغیر ذکر اللّه تعالی والدعاء وقراءة القرآن؛ ۲- الضحک والتمطّی، والتثاؤب وفرقعة الأصابع وکلّ ما یکره فی الصلاة؛ ۳- مدافعة البول والغائط، بل الریح أیضاً؛ ۴- الأکل والشرب «۳». السید السیستانی: س: هل یجوز الأکل والشرب أثناء الطواف. ج: یجوز «۴». *** الشیخ الصافی: مستحبات الطواف: الإشتغال بالذکر والدعاء وقراءة القرآن، ترک کلّ ما یکره فی الصلاة «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۶». الشیخ المکارم: الکلام والضحک وحتی الأکل فی حال الطواف لا یبطل الطواف ولکن الأفضل عدم التکلّم فی حال الطواف واجباً کان أو مستحباً إلّابذکر اللّه والدعاء والإتیان بهذه العبادة الکبیرة مع حضور القلب والإجتناب عن کلّ عمل یقلّل من حضور القلب والتوجه إلی الحقّ سبحانه «۷».

جواز المیل إلی الیمین والیسار والخلف

فی التحریر م ۲۷: لا یجب فی حال الطواف کون صفحة الوجه إلی القدّام بل یجوز المیل إلی الیمین والیسار والعقب بصفحة وجهه... السید الگلپایگانی: ویکفی فی تحقق جعل البیت علی یساره الصدق العرفی فلا ینافی الإنحراف الیسیر البسیط «۱». السید السیستانی:

س ۲۱۷: هل یضر بصحّة الطواف الإلتفات بالرأس والرقبة إلی الکعبة أثناء الطواف مع التحفّظ علی کون یسار بدنه إلی جهة الکعبة؟ ج: إذا کان الإلتفات یسیراً لم یضرّ بصحّته وأمّا الإلتفات الفاحش الموجب للیّ العنق ورؤیة جهة الخلف فی الجملة فالأحوط وجوباً الإجتناب عنه «۲». السید الشبیری: لا یجب أن یکون وجه الطائف حال طوافه إلی الأمام ویجوز له النظر والإلتفات یمیناً وشمالًا بل له أن یلتفت إلی ورائه وینظر إلیه أیضاً والظاهر صحة طوافه إذا سار حول البیت مواجهاً له أیضاً «۳». *** الشیخ التبریزی: اذا کان الإلتفات بالوجه فقط فلا بأس به وصحّ طوافه «۴». وفی ص ۱۵۳ س: الإلتفات بالرأس والرقبة إلی الکعبة أثناء الطواف مع الحفاظ علی التیاسر هل یضرّ بالطواف؟ ج: لا یضرّ ذلک بطوافه. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ الصافی: فلا ینافی الإنحراف الیسیر البسیط إذا لم یکن منافیاً لذلک «۶». الشیخ المکارم: یکفی أن یدور حول الکعبة بصورة متعارفة حتی أنّه إذا واجه الکعبة بوجهه أحیاناً ثمّ واصل سیره لم یکن فیه مانع «۷».

تقبیل البیت حال الطواف

فی التحریر م ۲۷:... جاز قطع الطواف وتقبیل البیت والرجوع لإتمامه، کما جاز الجلوس والاستلقاء بینه (أی بین الطواف) بمقدار لا یضرّ بالموالاة العرفیة وإلّا فالأحوط الإتمام والإعادة. السید الشبیری: لا بأس بتقبیل الکعبة ووضع الید علی جدار الحجر وعلی جدار البیت فوق الشاذروان حال الطواف کما لا إشکال فی الطواف أثناء التقبیل لکعبة المقدّسة «۱». السید السیستانی: س: شخص قبّل الحجر فی أثناء طوافه ثمّ شک بعد فراغه منه فی أنّه هل رجع إلی الموضع الّذی وصل إلیه أو تجاوزه بقلیل فماذا یصنع؟ ج: یتمّ طوافه ولا شیء علیه «۲». وفی الملحق الثالث س: إذا استقبل الطائف الکعبة أو استدبرها لتعدیل ثوب طوافه وشک فی أنّه هل توقّف أثناء استقباله الکعبة أو استدبرها أو أنّه کان ذلک منه فی أثناء السیر فما حکمه؟ ج: مرجع الشک المذکور إلی الشک فی نقصان ذلک الشوط من طوافه بعد الفراغ منه فلا یعتنی به «۳». السید الگلپایگانی: س: رجل قبّل البیت فی أثناء طوافه ثمّ رجع وأدام الطواف ولکنّه یحتمل أنّه مشی خطوات فی تلک الحال فما وظیفته فعلًا وحصل له هذا الإحتمال والشک بعد العمل؟ ج: طوافه محکوم بالصحّة «۴». *** الشیخ البهجة: یجوز الجلوس أثناء الطواف للإستراحة ولکن لابد أن یکون مقداره بحیث لا تفوت به الموالاة العرفیة «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰۰ الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۱». الشیخ الصافی: نفس الترجمة التی أوردناها من السید الگلپایگانی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: وجاز قطع الطواف وتقبیل البیت والرجوع لإتمامه کما جاز الجلوس... إلی آخر المتن المذکور من التحریر. الشیخ المکارم: قوله دام ظلّه فی الفرع الماضی: حتی أنّه إذا واجه الکعبة بوجهه أحیاناً ثمّ واصل سیره لم یکن فیه مانع. أقول: هذا وإن لم یکن نفس الفرع المعنون فی المقام إلّاأنّه قریب بالفرع مع التسامح. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰۱

صلاة الطواف

اشارة

فی التحریر م ۱: یجب بعد الطواف صلاة رکعتین له وتجب المبادرة إلیها بعده علی الأحوط وکیفیتها کصلاة الصبح ویجوز فیهما الإتیان بکلّ سورة إلّاالعزائم، ویستحب فی الأولی التوحید وفی الثانیة الجحد وجاز الإجهار بالقرائة والإخفات. السید الخوئی: صلاة الطواف وهی رکعتان یؤتی بهما عقیب الطواف، مخیّر فی قرائتها بین الجهر والإخفات، ویجب الإتیان بها قریباً من مقام إبراهیم علیه السلام والأحوط بل الأظهر لزوم الإتیان بها خلف المقام... «۱» السید الگلپایگانی: وهی رکعتان مثل فریضة الصبح یتخیّر المکلّف فیها بین الجهر والإخفات یصلّیها بعد الطواف مباشرة ویراعی فیها الفوریة العرفیة بعد فراغه من الطواف علی الأحوط ویصلّیها خلف مقام

إبراهیم علیه السلام بحیث یصدق علیه أنّه صلّاها عنده... «۲» السید السیستانی: وهی رکعتان یؤتی بهما عقیب الطواف... مخیّر فی قرائتها بین الجهر والإخفات ویجب الإتیان بها قریباً من مقام إبراهیم علیه السلام والأظهر لزوم الإتیان بها خلف المقام... «۳» السید الشبیری: یجب بعد الفراغ من الطواف الإتیان برکعتین من الصلاة بعنوان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰۲ صلاة الطواف، وکیفیّتها کصلاة الصبح إلّاأنّ المصلّی یکونمخیراً بین الجهر والإخفات ... «۱» السید الخامنئی: یجب بعد الطواف صلاة رکعتین له ویتخیّر فیها بین الجهر والإخفات ویجب التعیین فی النیّة وکذا القربة والإخلاص، یجب أن لا یفصل بین الطواف وصلاته، وصدق الفصل وعدمه موکول إلی العرف... «۲» *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: والأحوط لزوم الإتیان بها خلف المقام بنحو یصدق معه الصلاة عند المقام لاقربه... «۳» الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره فی المقدار الّذی أوردناه «۴». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره «۵». الشیخ الفاضل: یجب بعد الطواف صلاة رکعتین له، وتجب المبادرة إلیها بعده علی الأقوی... إلی آخر المتن من التحریر. الشیخ المکارم: یجب بعد الطواف الإتیان برکعتین من الصلاة والأحوط وجوباً أن یأتی بهذه الصلاة خلف مقام إبراهیم علیه السلام ولا یجب أن یکون متصلًا به بل یکفی أن یقال عنه إنّه صلّی خلف مقام إبراهیم علیه السلام «۶». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظلّه: والظاهر وجوب الإتیان بها خلف المقام... «۷»

الشک فی صلاة الطواف

فی التحریر م ۲: الشک فی عدد الرکعات موجب للبطلان ولا یبعد اعتبار الظنّ فیه وهذه الصلاة کسایر الفرائض فی الأحکام. السید الشبیری: إذا شک فی رکعات صلاة الطواف بطلت ولا یبعد اعتبار الظنّ فی الرکعات ولکنّه یجب الإحتیاط فی الظنّ فی أفعالها وأمّا أحکامها وشرائطها فهی الأحکام آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰۳ والشرایط العامّة للصلوات الیومیة «۱». السید الگلپایگانی: الشک فی رکعات صلاة الطواف موجب لبطلان الصلاة ولابدّ من الإعادة «۲». *** الشیخ البهجة: وصورتها کصلاة الفجر ولکنّه مخیّر فی قرائتها بین الجهر والإخفات «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور «۴». الشیخ الفاضل: الشک فی عدد الرکعات موجب للبطلان ولا یبعد اعتبار الظنّ فیه (کما فی مثل صلاة الصبح)... «۵» الشیخ المکارم: یجوز الجهر أو الإخفات فی صلاة الطواف ولا أذان فیها ولا إقامة وهی فی الأمور الأخری مثل صلاة الصبح «۶».

الصلاة خلف المقام

فی التحریر م ۳: یجب أن تکون الصلاة عند مقام إبراهیم علیه السلام والأحوط وجوباً کونها خلفه، وکلّما قرب إلیه أفضل لکن لا بحیث یزاحم الناس... السید الخوئی: ویجب الإتیان بها قریباً من مقام إبراهیم علیه السلام والأحوط بل الأظهر لزوم الإتیان بها خلف المقام «۷». السید السیستانی: والأظهر لزوم الإتیان بها خلف المقام «۸». السید الگلپایگانی: ویصلیهما خلف مقام إبراهیم علیه السلام وهو الصخرة التی علیها أثر قدم الخلیل علیه السلام قریباً منها بحیث یصدق علیه أنّه صلّاها عنده إن أمکنه ذلک «۹». السید الخامنئی: تجب الصلاة خلف مقام إبراهیم علیه السلام قریباً منه بشرط عدم آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰۴ مزاحمة الآخرین... «۱» السید الشبیری: یجب الإتیان بصلاة الطواف خلف مقام إبراهیم علیه السلام، ویجب أن یکون المصلّی قریباً منه أیضاً إلی درجة أن یقال إنّه صلّی عند المقام «۲». *** الشیخ البهجة: والأحوط لزوم الإتیان بها خلف المقام بنحو یصدق معه الصلاة عند المقام لا قربه، وفی صورة عدم التمکّن والبعد المفرط یأتی بهما إلی أحد جانبیه وإذا لم یکن ذلک ممکناً أیضاً یراعی الأقرب فالأقرب إلی خلف المقام وجانبیه مع مراعاة الإحتیاط، وفی صورة دوران الأمر بین بعض مراتب الخلف وأحد الجانبین یحتاط بالجمع فی الصلاة بل بالإعادة بعد التمکّن من الصلاة خلف المقام حتی لو کان ذلک فی آخر وقت الإمکان «۳». الشیخ التبریزی: والأحوط بل الأظهر لزوم الإتیان

بهـا خلف المقام «۴». الشـیخ الصافی: یصـلّی هاتین الرکعتین خلف مقام إبراهیم علیه السـلام بحیث یصـدق علیه أنّه صـلّاها عنـده إن أمکنه ذلک. وفی الفارسـی: باید تا آخر مسجدالحرام نماز طواف خلف مقام یا جانبین آن خوانده شود «۵». الشیخ الفاضل: یجب أن تکون الصـلاة عنـد مقام إبراهیم علیه السـلام والأحوط بل الأظهر أن تکون خلفه «۶». الشـیخ المکارم: والأحوط وجوباً أن یأتی بهذه الصـلاة خلف مقام إبراهیم علیه السـلام ولا یجب أن یکون متصـلًا به بل یکفی أن یقال عنه إنّه صـلّی خلف مقام إبراهیم علیه السلام «۷». الشـیخ الوحیـد: والظاهر وجوب الإتیان بها خلف المقام «۸». الشـیخ النوری: یجب الإتیـان بهـا خلف المقام إن لم یکن فیه حرج وإن کان الإتیان بها خلف المقام موجباً للحرج ففی أیّ مکان من المسجد الحرام مجز «۹».

ولو تعذّر الخلف

فی التحریر م ۳:... ولو تعذّر الخلف للازدحام أتی عنده من الیمین أو الیسار، ولو لم یمکنه أن یصـلّی عنده یختار الأقرب من الجانبین والخلف ومع التسـاوی یختـار الخلف... السـید الخوئی: فـإن لم یتمکّن فیصـلّی فی أیّ مکـان من المسـجد مراعیاً الأقرب فالأقرب إلی المقـام علی الأحوط «۱». السـید الخـامنئی: واجب است که نمـاز [طـواف پشت مقـام ابراهیم علیه السـلام و- درصورت عـدم ایجـاد زحمت برای دیگران- نزدیک به مقام اقامه شود؛ و در صورتی که این امر میسّـر نشود، می‌تواند آن را در مسـجد الحرام، پشت مقام و بـا فاصـله از آن، به جـا آورد، هر چنـد بعیـد نیست، که اقـامه نمـاز طواف در هر نقطه از مسـجد الحرام (که نماز پشت مقام بر آن صدق کند) صحیح و مجزی باشد. «۲» السـید الگلپایگانی: وإن لم یتمکن من الصلاة خلف المقام صلّاها عنده من أحد الجانبین وإن لم یتیسّـر له ذلک أیضاً یصـلّیها حیث شاء من المسـجد الحرام ضـمن الحدود التی کانت فی زمن النبی صلی الله علیه و آله مع مراعاة الأقرب فالأقرب إلی خلف المقام «۳». السـید الشبیری: لا تجب مراعاة هذا الشرط فی حال الزحام بل یکفی الإتیان بها فی کل موضع یتفادی به الزحام ولکن بشـرط أن تکون الصلاة خلف المقام بأن یجعل المقام أمامه، ولا تصحّ الصلاة علی یمین المقام أو شماله وإن کان أقرب إلیه «۴». السـید السیسـتانی: فإن لم یتمکّن من ذلک فالأحوط أن یجمع بین الصلاة عنده فی أحد جانبیه وبین الصلاة خلفه بعیـداً عنه ومع تعـذّر الجمع یکتفی بـالممکن منهمـا ومع تعـذّرهما معـاً یصـلّی فی أی مکان من المسـجد مراعیاً للأقرب فالأقرب إلی المقام علی الأحوط الأولی... أما الطواف المستحب فیجوز الإتیان بصـلاته فی أیّ موضع من المسجد اختیاراً «۵». *** الشیخ البهجة: وفی صورة عدم التمکّن والبعد المفرط یأتی بها إلی أحد جانبیه... «۶» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰۶ الشیخ التبریزی: فإن لم یتمکّن (من الخلف) فیصـلّی فی أی مکان من المسجد مراعیاً الأقرب فالأقرب إلی المقام علی الأحوط هذا فی طواف الفریضة أمّا فی الطواف المستحب فیجوز الإتیـان بصـلاته فی أی موضع من المسـجد اختیـاراً «۱». الشـیخ الصـافی: وإن لم یتمکّن من الصـلاة خلف المقام صـلّاها عنـده فی أحد جانبیه «۲» ومضـی کلامه فی مناسـکه الفارسـی فی الفرع الماضـی. الشیخ الفاضل: ولو تعذر الخلف أتی عنـده من الیمین أو الیسـار ولو لم یمکنه أن یصـلّی عنـده یختار الأقرب من الخلف علی الأحوط «۳». الشـیخ المکارم: إذا کان الزحام شدیـداً یجوز الاتیان بهذه الصـلاة علی أحد جانبی المقام أو خلفه مع فاصـلة... ولا ضـرورة إلی ایجاد طوق حول المصـلّی حتی یأتی بصـلاة الطواف قریباً من‌المقام بل لایخلو عن‌اشـکال إذا کان مزاحمة للطائفین أو لسائر المصلین «۴». الشیخ الوحید: ومع عدم التمکّن من الإتیان بها قریباً من المقام یجوز الإتیان بها خلف المقام إلی ما یقرب من ظلال المسجد «۵». الشیخ النوری: مضی کلامه فی الفرع الماضی فراجع.

الصلاة فی طرفی المقام

فی التحریر م ۳:... ولو کان الطرفان أقرب من الخلف لکن خرج الجمیع عن صدق کونها عنده لا یبعد الاکتفاء بالخلف لکنّ الاحوط إتیان صـلاة أخری فی أحد الجانبین مع رعایة الأقربیّة والأحوط إعادة الصـلاة مع الإمکان خلف المقام لو تمکّن بعدها إلی أن یضـیق

وقت السعی. السید الگلپایگانی: وإن لم یتیسّر له (أحد الجانبین أیضاً) حیث شاء من المسجدالحرام مع مراعاة الأقرب فالأقرب إلی خلف المقام «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰۷ السید الخوئی: فإن لم یتمکّن من خلف المقام فیصلّی فی أی مکان من المسجد مراعیاً الأقرب فالأقرب إلی المقام علی الأحوط «۱». وفی الصراط س: هل یشترط القرب من مقام إبراهیم علیه السلام عن خلفه أم لا؟ ج: نعم یصلّی قربه وخلفه مهما أمکن ومراعات الأقرب فالأقرب من خلفه «۲». وفی الجزء الثالث، س: لو لم یتمکّن من الصلاة خلف المقام فصلّی بعیداً ثم أمکنه قبل السعی فهل یجب علیه إعادة الصلاة؟ ج: لا تجب الإعادة. س: بعض الحجاج یعملون حلقة ویصلّون خلف المقام هل یجوز ذلک؟ ج: لا یجوز. س: لو أمکن الحاج أن یصلّی فی الحلقة هل یصلّی داخلها أم لا فی فرض أنّها عملت من غیره؟ ج: یجوز اختیاراً ترک الصلاة فی الحلقة لکفاءة الصلاة خلف المقام اختیاراً وإن کان بعیداً «۳». السید السیستانی: فإن لم یتمکّن من ذلک فالأحوط أن یجمع بین الصلاة فی أحد جانبیه وبین الصلاة خلفه بعیداً عنه... «۴» السید الشبیری: لا تصحّ الصلاة علی یمین المقام أو شماله وإن کان أقرب إلیه «۵». السید الخامنئی: واجب است که نماز [طواف پشت مقام ابراهیم علیه السلام و- درصورت عدم ایجاد زحمت برای دیگران- نزدیک به مقام اقامه شود؛ و در صورتی که این امر میسّر نشود، می‌تواند آن را در مسجد الحرام، پشت مقام و با فاصله از آن، به‌جا آورد، هر چند بعید نیست، که اقامه نماز طواف در هر نقطه از مسجد الحرام (که نماز پشت مقام بر آن صدق کند) صحیح و مجزی باشد. «۶» *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور فی الفرع الماضی فراجع- وفی صورة عدم التمکّن آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰۸ والبعد المفرط یأتی بها إلی أحد جانبیه «۱»-. الشیخ التبریزی: س: هل یجوز إتیان صلاة الطواف طرفی المقام؟ ج: الأحوط ترکه مع تیسر الخلف وإذا لم یتمکّن من الصلاة خلف المقام یصلّی فی أحد طرفیه «۲». الشیخ الصافی: نحو ما مضی من السید الگلپایگانی قدس سره: إن لم یتمکّن من الصلاة خلف المقام صلّاها عنده فی أحد جانبیه فإن لم یتیسّر له ذلک أیضاً یصلّها حیث شاء من المسجدالحرام ضمن الحدود التی کانت فی زمن النبی صلی الله علیه و آله مع مراعات الأقرب فالأقرب إلی خلف المقام «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلّاما علّق علی قول الماتن: (والأحوط إعادة الصلاة) بقوله: أولی. الشیخ المکارم: مضی کلامه دام ظله فی الفرع الماضی فراجع. الشیخ الوحید: وإن لم یتمکّن من ذلک أیضاً صلّی قریباً منه فی أحد جانبیه علی الأحوط، ومع عدم التمکّن منه أیضاً یصلّی فی أی مکان من المسجد «۴». الشیخ النوری:... مضی کلامه دام ظله.

نسیان صلاة الطواف

فی التحریر م ۴: لو نسی الصلاة أتی بها أینما تذکر عند المقام، ولو تذکّر بین السعی رجع وصلّی ثم أتمّ السعی من حیث قطعه وصحّ... السید الخوئی: إذا نسی صلاة الطواف وذکرها بعد السعی أتی بها ولا تجب إعادة السعی بعدها وإذا ذکرها فی أثناء السعی قطعه وأتی بالصلاة فی المقام ثم رجع وأتمّ السعی حیثما قطع... «۵». السید الگلپایگانی: ولو نسی‌صلاة الطواف یجب‌علیه‌الإتیان بهامتی‌ما تذکّر ولا یجب علیه إعادة السعی هذا إذا کان فی مکّة ولو لم یتذکّر إلّابعد خروجه من مکة فالأحوط آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۰۹ أن یرجع لیصلّیها خلف المقام إن لم یستلزم ذلک مشقة وإلّا صلّاها حیث شاء... «۱». السید الشبیری: لو نسی صلاة الطواف أو تبیّن بطلانها کما لو صلّاها فی حجر إسماعیل علیه السلام جهلًا أو سهواً فتذکّر أثناء السعی ترکه و صلّی ثم أتمّ السعی من موضع القطع «۲». السید الخامنئی: وأمّا إذا ترکها سهواً فإن لم یبتعد عن مکّة المکرّمة ولم یکن العود إلیها للإتیان بها فی محلّها شاقاً علیه رجع إلی المسجدالحرام وأتی بها فی محلها وإذا تذکّرها فی أثناء السعی قطع السعی وأتی بها فی محلّها ثم رجع وأتمّ السعی من حیث قطعه «۳». السید السیستانی: إذا نسی صلاة الطوف وذکرها بعد الإتیان بالأعمال المترتبة علیها کالسعی أتی بها ولم تجب إعادة تلک الأعمال وإن کانت الإعادة أحوط «۴». *** الشیخ البهجة: إذا نسی صلاة الطواف وذکرها بعد السعی أتی بها فوراً والظاهر أنه لا تجب إعادة السعی وغیره بعدها وإن کانت الإعادة أحوط وإذا ذکرها فی أثناء السعی، قطعه وأتی بالصلاة فی المقام ثم

أعاد السعی «۵». الشیخ التبریزی: إذا نسی صلاة الطواف حتی مات وجب علی الولّی قضاءها «۶». الشیخ الصافی:... در مناسک فارسی هم متعرّض این فرع نشدند. الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر فی المقدار المذکور «۷». الشیخ المکارم: إذا نسی صلاة الطواف ثم تذکّر فی أثناء السعی، ترک السعی من حیث هو وعاد إلی المسجد وصلّی صلاة الطواف ثم عاد إلی المسعی وأتمّ سعیه من حیث ترک (لا أن یستأنف من جدید) «۸». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره مع إضافة قوله دام ظله: وإن کان للترخیص له فی أن یتمّ سعیه ثم یأتی بالصلاة وجه «۹». الشیخ النوری: إذا نسی صلاة الطواف وذکرها بعد السعی أتی بها ولا تجب إعادة السعی «۱۰».

عدم لزوم الإعادة

فی التحریر م ۴:... لو تذکّر بعد الأعمال المترتبة علیها لا- تجب إعادتها بعدها، ولو تذکّر فی محلّ یشقّ علیه الرجوع إلی المسجدالحرام صلّی فی مکانه ولو کان بلداً آخر، ولا- یجب الرجوع إلی الحرم ولو کان سهلًا والجاهل بالحکم بحکم الناسی فی جمیع الأحکام. السید الخوئی: وإذا ذکرها بعد خروجه من مکة لزمه الرجوع والإتیان بها فی محلّها وإن لم یتمکّن من الرجوع أتی بها فی أیّ موضع ذکرها فیه... «۱». السید الگلپایگانی: فالأحوط أن یرجع إن لم یستلزم ذلک مشقة وإلّا صلّاها حیث شاء... «۲». السید الشبیری: من نسی صلاة الطواف وذکرها بعد الفراغ من الأعمال فإن کان فی مکّة عاد إلی المسجد وصلّاها خلف المقام، وإن کان فی حوالیها وضواحیها فالأحوط وجوباً فی حقّه ذلک وإن ذکرها بعد الابتعاد عن حوالیها أیضاً یکون مخیراً بین أن یعود بنفسه إلی المسجد الحرام ویصلّیها خلف المقام وهو الأفضل، وبین أن یستنیب غیره لیصلّی عنه خلفه وهذا دون الأول فی الفضل وبین أن یأتی بها فی مکانه «۳». وفی مسألة ۵۱۴: إذا ذکرها بعد الأعمال المترتبة أتی بها ولا حاجة إلی إعادة الأعمال اللاحقة علیه «۴». السید الخامنئی: وإن تذکّرها بعد ما ابتعد عن مکة المکّرمة أتی بها فی الموضع الذی ذکرها فیه «۵» السید السیستانی: إذا نسی صلاة الطواف وذکرها بعد الإتیان بالأعمال المترتبة علیها کالسعی أتی بها ولم تجب إعادة تلک الأعمال بعدها، نعم إذا ذکرها فی أثناء السعی قطعه وأتی بالصلاة خلف المقام ثمّ رجع وأتمّ السعی حیثما قطع وإذا ذکرها بعد خروجه من آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۱۱ مکة فالأحوط له الرجوع والإتیان بها فی محلّها إذا لم یستلزم ذلک مشقة وإلّا أتی بها فی أیّ موضع ذکرها فیه ولا یجب علیه الرجوع إلی الحرم وإن کان متمکناً من ذلک، وحکم التارک لصلاة الطواف جهلًا حکم الناسی ولا فرق فی الجاهل بین القاصر والمقصّر «۱». *** الشیخ البهجة: وإذا ذکرها بعد خروجه من مکّة لزمه الرجوع والإتیان بها فی محلّها فإن لم یتمکّن من الرجوع أو کان ذلک شاقّاً علیه أتی بها فی أیّ موضع ذکرها فیه، ویری البعض لزوم الاستنابة فی صورة تعذّر العودة إلی المقام وعلیه فالأحوط الجمع بین قضاءها حیث یتذکرها والاستنابة فی إتیانها عند المقام «۲». الشیخ التبریزی: وإذا ذکرها بعد خروجه من مکّة لزمه الرجوع والإتیان بها فی محلّها وإن لم یتمکّن من الرجوع أتی بها فی أیّ موضع ذکرها فیه نعم إذا تمکّن من الرجوع إلی الحرم رجع إلیه وأتی بالصلاة فیه علی الأحوط وحکم التارک لصلاة الطواف جهلًا حکم الناسی ولا فرق فی الجاهل بین القاصر والمقصّر «۳». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلّاما علق علی قول الماتن: (فی محلّ یشقّ علیه الرجوع) فإنّه علق علیه بقوله: غیر منی وأمّا إذا کان تذکّره بمنی فیتخیّر بین أن یصلّی فیه وبین الاستنابة، وإلّا ما علق علی قول الماتن: (لا یجب الرجوع) فإنّه علق علیه بقوله: نعم هو أحوط «۴». الشیخ المکارم: وإذا شقت علیه العود صلّی حیث هو حتی إذا کان فی وطنه «۵» (فی صورة ترک الطواف سهواً أو جهلًا). الشیخ الوحید: وإذا ذکرها بعد خروجه من مکّة فإن کان الخروج لإتیان بقیّة أعمال الحج وتذکّر الصلاة فی منی فالأقوی التخییر بین الإتیان بمنی والرجوع ثم إتیانها عند المقام وإن کان الثانی أحوط وإن ارتحل من مکّة وتذکّر فإن کان قد مضی قلیلًا فلیرجع ویصلّها عند المقام وإلّا یأت بها فی أیّ موضع ذکرها فیه أو یستنیب «۶»... وحکم التارک لصلاة الطواف جهلًا قصوراً کان أو تقصیراً حکم الناسی «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۱۲ الشیخ النوری: وإذا ذکرها بعد خروجه من مکّة لزمه الرجوع والإتیان بها فی محلّها فإن لم

یتمکّن من الرجوع أتی بها فی أیّ موضع ذکرها... «۱».

لو مات قضی عنه ولده

فی التحریر م ۵: لو مات وکان علیه صلاة الطواف یجب علی ولده الأکبر القضاء. السید الخوئی: إذا نسی صلاة الطواف حتی مات وجب علی الولّی قضاؤها «۲». السید الگلپایگانی: ولو مات قبل أن یقضی هذه الصلاة تعیّن علی الولیّ قضاءها عنه مثل سائر صلواته الفائتة «۳». السید الشبیری: وأما أحکامها وشرائطها فهی الأحکام والشرائط العامّة للصلوات الیومیّة. «۴» أقول: ومن الأحکام قضاءها إذا مات ولم یقضها. السید السیستانی: إذا مات الشخص وعلیه صلاة الطواف فالأحوط وجوباً أن یقضها عنه ولده الأکبر مع توفّر الشرائط المذکورة فی باب قضاء الصلوات «۵». *** الشیخ البهجة: إذا نسی صلاة الطواف حتی مات وجب علی الولّی قضاؤها «۶». الشیخ التبریزی: إذا نسی صلاة الطواف حتی مات وجب علی الولّی قضاؤها «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۸». الشیخ المکارم: وإذا مات ولم یؤدّ صلاة الطواف قضی عنه ولّیه ولو قضاها عنه غیر الولیّ کفی أیضاً «۹». الشیخ الوحید: إذا ترک صلاة الطواف ناسیاً أو جهلًا قصوراً أو تقصیراً حتی مات آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۱۳ وجب علی الولّی قضاؤها «۱». الشیخ النوری: إذا نسی صلاة الطواف حتی مات وجب علی الولی قضاؤها «۲».

لو لم یتمکّن من القرائة الصحیحة

فی التحریر م ۶: لو لم یتمکّن من القرائة الصحیحة ولم یتمکّن من التعلّم صلّی بما أمکنه وصحّت، ولو أمکن تلقینه فالأحوط ذلک والأحوط الاقتداء بشخصٍ عادل لکن لا یکتفی به کما لا یکتفی بالنائب. السید الخوئی: إذا کان فی قرائة المصلّی لحن فإن لم یکن متمکّناً من تصحیحها فلا إشکال فی اجتزائه بما تمکّن منه فی صلاة الطواف وغیرها وأمّا إذا تمکّن من التصحیح لزمه ذلک فإن أهمل حتی ضاق الوقت عن تصحیحها فالأحوط أن یأتی بصلاة الطواف حسب إمکانه وأن یصلّیها جماعة ویستنیب لها أیضاً «۳». السید الگلپایگانی: الفرع بطوله إلی قوله طاب ثراه: وإن لم یتمکّن من الأمرین (التعلّم أو تلقین المعلّم) فالأحوط حینئذٍ أن یجمع بین الصلاة بقرائة الملحونة والاقتداء بمن یصلّی صلاة الطواف من المؤمنین الجامع لشروط الإمام إن أمکنه ذلک وإلّا فیقتدی بمن یصلّی الیومیّة من المؤمنین کذلک برجاء المطلوبیّة والأولی والأحوط أن یضمّ إلی صلاته الاستنابة... «۴». السید السیستانی: فإن لم یکن متمکّناً من تصحیحها أجزأه قرائة الحمد علی الوجه الملحون إذا کان یحسن منها مقداراً معتداً به وإلّا فالأحوط أن یضمّ إلی قرائته ملحونة قرائة شیء یحسنه من سائر القرآن وإلّا فالتسبیح وإذا ضاق الوقت عن تعلم جمیعه فإن تعلم بعضه بمقدار معتد به قرأه وإن لم یتعلّم بعضه أیضاً قرأ من سائر القرآن بمقدار یصدق علیه قرائة القرآن عرفاً وإن لم یعرف أجزأه أن یسبّح؛ هذا فی الحمد وأمّا السورة فالظاهر سقوطها عن الجاهل بها مع العجز عن التعلم ثم إنّ ما ذکره حکم کل من لم آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۱۴ یتمکّن من القرائة الصحیحة وإن کان ذلک بسوء اختیاره «۱». السید الشبیری: من کان فی صلاته لحن وکان قادراً علی تصحیحه کلًا أو بعضاً فإن بنی من أوّل الأمر علی عدم تصحیحه والإتیان بصلاة الإحرام مع هذا اللحن لم ینعقد إحرامه فیبطل جمیع نسکه وأما لو کان بانیاً علی تصحیح قرائته حین الإحرام وکان إحرامه فی آخر أزمنته ثم عدل وتهاون فلم یتعلم صح إحرامه ولکن علیه أن یؤخر الطواف وصلاته والسعی والتقصیر أیضاً إلی آخر أزمنة الإمکان لیصحح قرائته. «۲» وقال دام ظله: بعد فرع طویل: من لا یتیسّر له تصحیح شیء من قرائته حتی ولو أخّر الطواف إلی ضیق وقته لم یجب علیه تأخیر طوافه «۳». *** الشیخ البهجة: من لم یکن یعرف واجبات الصلاة من قرائة وغیرها فعمرته باطلة وکذلک حجّه فلا تبرأ ذمّته إذن من حجة الإسلام، لذا یجب علی المکلّف أن یصحح صلاته فی جمیع الأوقات خصوصاً عند إرادة الحج إلی بیت اللّه الحرام وإذا تمکّن من الجماعة فلیأت بصلاة الطواف فی المقام جماعة لیتخلّص من تشویش قراءة الحمد والسورة «۴». وفی المناسک الفارسی: اگر امکان جماعت نباشد عمل به وظیفه نماز روزانه کافی است «۵».

الشیخ التبریزی: فإن لم یکن متمکّناً من تصحیحها فلا إشکال فی اجتزائه بما یتمکّن منه فی صلاة الطواف وغیرها وأمّا إذا تمکّن من التصحیح لزمه ذلک فإن أهمل حتی ضاق الوقت عن تصحیحها فالأحوط أن یأتی بصلاة الطواف حسب إمکانه وأن یصلّیها جماعة ویستنیب لها أیضاً «۶». الشیخ الصافی: فی الجواب عن السؤال ۵۵۴: اگر در وقت عمل متمکّن از صحیح کردن قرائت نبوده همان نحوی که متمکّن بوده کفایت بعید نیست ولی فعلًا که متمکّن آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۱۵ از صحیح کردن است بعد از تصحیح احتیاطاً نمازهای طواف را در ولایت خود بخواند و اگر فعلًا هم نمی‌تواند صحیح نماید در ولایت خود نایب بگیرد که به نیابت او بخواند «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۲». الشیخ المکارم: ولکن إذا لم یتمکّن من القرائة بصورة صحیحة بسبب الأمّیة أو لأسباب أخری رغم السعی والجهد اللازم کفاه المقدار الذی یقدر علیه، إذا تمکّن من التعلّم ولکنّه قصّر عصی ولکن إذا ضاق الوقت ولم تبق فرصة للتعلّم وجب أن یأتی بصلاة الطواف بالمقدار الذی یقدر علیه ولا حاجة إلی الاستنابة، وفی الاتیان بصلاة الطواف جماعة إشکال «۳». الشیخ الوحید: فإن لم یتمکّن منهما (التصحیح أو التلقین حال فعل الصلاة) حتی ضاق الوقت عن تصحیحها فعلیه أن یأتی بصلاة الطواف بقرائته الملحونة والأحوط وجوباً أن یصلّیها جماعة ویستنیب أیضاً «۴». الشیخ النوری: وأمّا إذا تمکّن من التصحیح لزمه ذلک فإن أهمل حتی ضاق الوقت عن التصحیح فالأقوی أیضاً الإجزاء بصلاة الطواف حسب إمکانه «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۱۷

السعی

اشارة

فی التحریر م ۱: یجب بعد رکعتی الطواف السعی بین الصفا والمروة ویجب أن یکون سبعة أشواط من الصفا إلی المروة شوط ومنها إلیه شوط آخر ویجب البدأة بالصفا والختم بالمروة ولو عکس بطل وتجب الإعادة أینما تذکّر ولو بین السعی. السید الخوئی: السعی أیضاً من الأرکان فلو ترکه عمداً بطل حجّه سواء فی ذلک العلم بالحکم والجهل به «۱». السید الگلپایگانی: والسعی مرّة واحدة فقط سبعة أشواط بین الصفا والمروة بعد صلاة الطواف وهو رکن تبطل العمرة والحج بتعمّد ترکه وإن کان عن جهل «۲». السید السیستانی: السعی سبعة أشواط یبتدأ الشوط الأول من الصفا وینتهی بالمروة، والشوط الثانی عکس ذلک والشوط الثالث مثل الأول وهکذا إلی أن یتم السعی فی الشوط السابع بالمروة «۳». السید الشبیری: الواجب الرابع من واجبات عمرة التمتع، السعی بین الصفا والمروة سبع مرات «۴». السید الخامنئی: یجب بعد رکعتی الطواف السعی بین الصفا والمروة والسعی هو السیر من الصفا إلی المروة علی أن یبدأ بالصفا ویختم الشوط الأول بالمروة ثم یقطع الشوط آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۱۸ الثانی منها إلی الصفا وهکذا إلی سبعة أشواط... «۱». *** الشیخ البهجة: وهو أیضاً من الأرکان، یبدأ بالسعی من أوّل جزء من الصفا ثم یذهب بعد ذلک إلی المروة وهذا یعدّ شوطاً واحداً فیکون الإیاب شوطاً آخر وهکذا یصنع إلی أن یختم السعی بالشوط السابع فی المروة... «۲». الشیخ التبریزی: وهو الرابع من واجبات عمرة التمتع وهو أیضاً من الأرکان فلو ترکه عمداً بطل حجّه سواء فی ذلک العلم بالحکم والجهل به... «۳». الشیخ الصافی: السعی واجب فی عمرة التمتع بل هو واجب فی کل إحرام سواء کان للحج أو العمرة، والسعی عبارة عن سبعة أشواط ذهاباً وإیاباً بین الصفا والمروة بعد صلاة الطواف «۴». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر مع إضافة تعلیقة فی آخر الفرع بقوله: وکذا فی صورة ارتفاع الجهل «۵». الشیخ المکارم: السعی بین الصفا والمروة من واجبات عمرة التمتع «۶». الشیخ الوحید: الرابع من واجبات عمرة التمتع السعی «۷».

الإبتداء بالجزء الأول من الصفا

فی التحریر م ۲: یجب علی الأحوط أن یکون الابتداء بالسعی من أوّل جزء من الصفا، فلو صعد إلی بعض الدرج فی الجبل وشرع کفی ویجب الختم بأوّل جزء من المروة وکفی الصعود إلی بعض الدرج ویجوز السعی ماشیاً وراکباً والأفضل المشی. السید الخوئی: یبدأ بالسعی من أول جزء من الصفا ثم یذهب بعد ذلک إلی المروة وهذا یعدّ شوطاً واحداً ثم یبدأ من المروة راجعاً إلی الصفا إلی أن یصل إلیه فیکون الإیاب شوطاً آخر وهکذا یصنع إلی أن یختم السعی بالشوط السابع فی المروة «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۱۹ السید الگلپایگانی: یجب أن یکون شروع السعی من جبل الصفا ولکن لا یلزم الصعود علی الجبل ویکفی أن یکون من أول جزء من الجبل وفی زماننا هذا مفروش بالحجر الرخام ویجب أن یکون الختم بجبل مروة ولو عکس السعی ولو کان عن سهو بطل سعیه «۱». السید السیستانی: ویعتبر فیه استیعاب تمام المسافة الواقعة بین الجبلین فی کلّ شوط ولا یجب الصعود علیهما وإن کان ذلک أولی وأحوط. وفی الملحق الثانی: س: بدایة الصفا والمروة غیر واضحة بعد أن کسیت بالرخام فهل یکفی البدء من الجبل إلی الجبل مع قصد البدء من أوّل الصفا إلی أوّل المروة واقعاً؟ ج: یکفی «۲». السید الشبیری: مما اعتبر فی السعی أن یکون الابتداء بالصفا والانتهاء بالمروة «۳»... یجب أن یبدأ السعی من جبل الصفا ویختمه بعد سبعة اشواط بالمروة... یجب أن یسعی من مقدمة جبل الصفا ویختم کل شوط بمقدمة الجبل المقابل له ولا ضیر فی الصعود علی الجبل لیحصل له الاطمینان ببلوغه «۴». *** الشیخ البهجة: مضی کلامه دامظلّه فی الفرع الماضی فراجع «۵». الشیخ التبریزی: یبدأ بالسعی من أوّل جزء من الصفا ثم یذهب بعد ذلک إلی المروة وهذا یعد شوطاً واحداً ثم یبدأ من المروة راجعاً إلی الصفا إلی أن یصل إلیه فیکون الإیاب شوطاً آخر... «۶». الشیخ الصافی: الابتداء من الصفا ویتحقق ذلک بإلصاق عقبه به والأحوط إلصاق العقبین والبدن به والختم بالمروة ویتحقق ذلک أیضاً بأن یلصق بها أصابع قدمه والأحوط إلصاق القدمین والبدن کما فی الصفا «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۲۰ الشیخ الفاضل: یجب علی الأحوط أن یکون الابتداء بالسعی من أوّل جزء من الصفا فلو صعد إلی بعض الدرج فی الجبل کفی (ویکفی فی هذا الزمان الذی لا تکون الدرج باقیة، الشروع من أوّل جزء مرتفع من الصفا والختم بأول جزء کذلک من المروة وعلیه فلا إشکال فی السعی مع المراکب النقلیّة المتداولة فی هذا الزمان... «۱». الشیخ المکارم: یبدأ المشی من جبل الصفا متجهاً نحو المروة ثم یعود من المروة إلی الصفا إلی سبع مرات وکلّ ذهاب یعدّ شوطاً وکل عودة شوطاً... «۲». الشیخ الوحید: ویجب فیه البدأ بالسعی من الصفا فیذهب إلی المروة وهذا یعدّ شوطاً واحداً... «۳». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی قدس سره مع قوله دام ظله: علی الأحوط «۴».

جواز السعی راکبا

فی التحریر م ۲:... ویجوز السعی ماشیاً وراکباً والأفضل المشی. السید الخوئی: لا یعتبر فی السعی المشی راجلًا فیجوز السعی راکباً علی حیوان أو علی متن انسان أو غیر ذلک «۵». السید الخامنئی: در صورت توانایی، هر کس باید سعی را شخصاً انجام دهد و انجام سعی به صورت پیاده یا سواره اشکال ندارد، ولی پیاده راه رفتن افضل است، و اگر راه رفتن خودش بر وی متعذر باشد، باید از دیگران کمک بگیرد تا او را با کول کردن یا به نحو دیگر سعی دهند، و اگر آن هم برایش متعذر بود، باید نائب بگیرد. «۶» السید الگلپایگانی: یجوز السعی إختیاراً راکباً و فی المحمل ولکن السعی ماشیاً أفضل «۷». السید السیستانی: لا یعتبر فی السعی أن یکون ماشیاً فیجوز السعی راکباً علی حیوان أو غیره ولکن المشی أفضل «۸». السید الشبیری: ینبغی أن یکون السعی ماشیاً وإن کان السعی بالوسائل النقلیة کالعربة والحیوان صحیحاً أیضاً ولکن یشترط أن یقودها بنفسه مع الإمکان وإلّا بطل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۲۱ السعی علی الأحوط وجوباً «۱». *** الشیخ البهجة: لا یعتبر فی السعی المشی راجلًا فیجوز السعی راکباً علی حیوان أو علی متن انسان أو غیر ذلک... «۲». الشیخ التبریزی: لا یعتبر فی السعی المشی راجلًا فیجوز السعی راکباً علی حیوان أو علی متن انسان أو غیر ذلک «۳». الشیخ الفاضل: ویجوز السعی ماشیاً وراکباً والأفضل المشی «۴». الشیخ المکارم: الثالث من المستحبات: یجوز الإتیان بالسعی راجلًا أو راکباً سواء کان قادراً أو مریضاً وعاجزاً ولکن الأفضل للقادر علی المشی السعی راجلًا «۵». الشیخ الوحید: یعتبر فی

السعی العدد بأن یقطع المسافة التی بین الصفا والمروة سبع مرّات «۶».

عدم اعتبار الطهارة فی السعی

فی التحریر م ۳: لا ـ یعتبر الطهارة من الحدث ولا ـ الخبث ولا ـ ستر العورة فی السعی وإن کان الأحوط الطهارة من الحدث. السید الخوئی: ولا یعتبر فیه ستر العورة ولا الطهارة من الحدث أو الخبث والأولی رعایة الطهارة فیه «۷». السید الخامنئی: لا یشترط فی السعی الطهارة من الحدث والخبث «۸». السید الگلپایگانی: لا یشترط فی السعی الطهارة من الحدث والخبث ولکن یستحب رعایة ذلک «۹». السید السیستانی: ولا ـ یعتبر فیه ستر العورة و الطهارة من الحدث أو الخبث والأولی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۲۲ رعایة الطهارة فیه «۱». السید الشبیری: لا یشترط فی صحة السعی الطهارة من الحدث الأکبر والأصغر ولا الطهارة من الخبث ولا ستر العورة وإن کان الأحوط استحباباً مراعاة الطهارة من الحدث خصوصاً الجنابة «۲». *** الشیخ البهجة: ولا یعتبر فیه ستر العورة ولا الطهارة من الحدث أو الخبث لکنّ الأحوط رعایة الطهارة من الحدث فیه «۳». الشیخ التبریزی: ولا یعتبر فیه ستر العورة ولا الطهارة من الحدث أو الخبث والأولی رعایة الطهارة فیه «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ المکارم: الأفضل أن یکون حال السعی علی وضوء ولکن لا یجب ذلک بل یجوز حتی للمرأة أن تسعی بین الصفا والمروة فی حالة الحیض «۶». الشیخ الوحید: ولا یعتبر فیه ستر العورة ولا الطهارة من الحدث أو الخبث وإن کان الأحوط الأفضل رعایة الطهارة فیه «۷».

السعی بعد الطواف

فی التحریر م ۴: یجب أن یکون السعی بعد الطواف وصلاته فلو قدمّه علی الطواف أعاده بعده ولو لم یکن عن عمد وعلم. السید الخوئی: محلّ السعی إنّما هو بعد الطواف وصلاته فلو قدمّه علی الطواف أو علی صلاته وجبت علیه الإعادة بعدهما وقد تقدم حکم من نسی الطواف وتذکّره بعد سعیه «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۲۳ السید الخامنئی: محل الإتیان بالسعی بعد الطواف وصلاته فلا یصح تقدیمه علیهما «۱». السید الگلپایگانی: یجب الترتیب بین الطواف والسعی فلو قدم السعی علی الطواف نسیاناً أو جهلًا یجب احتیاطاً أن یعید السعی بعد الطواف «۲». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». السید الشبیری: یجب أن یکون السعی بعد الطواف فإن قدمّه علیهما أو علی أحدهما عالماً عامداً أعاد بعدهما «۴». *** الشیخ البهجة: محل السعی إنّما هو بعد الطواف وصلاته... إلی آخر ما مضی من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: محل السعی إنّما هو بعد الطواف وصلاته... علی نحو ما ذکره السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الصافی: الثامن: الترتیب، بأن یکون السعی بعد صلاة الطواف فلا ـ یجوز تقدیم السعی علی الطواف اختیاراً لا فی الحج ولا فی العمرة فإذا تعمد الإنسان تقدیم السعی علی الطواف بلا ضرورة أعاده وإن کان لضرورة أجزأه «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۸». الشیخ الوحید: محل السعی إنّما هو بعد الطواف وصلاته فلو قدّمه علی الطواف أو صلاته فعلیه الإعادة بعدهما «۹».

السعی من الطریق المتعارف

فی التحریر م ۵: یجب أن یکون السعی من الطریق المتعارف فلا یجوز الانحراف آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۲۴ الفاحش... السید الخوئی: یعتبر فی السعی أن یکون ذهابه وإیابه فیما بین الصفا والمروة من الطریق المتعارف فلا یجزی الذهاب أو الإیاب من المسجد الحرام أو أی طریق آخر، نعم لا یعتبر أن یکون ذهابه وإیابه بالخط المستقیم «۱». السید الگلپایگانی: مما یجب فی السعی أن یکون السعی من الطریق المتعارف ولا یصح من غیره «۲». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». السید الشبیری: یجب أن یکون الساعی فی جمیع حالات السعی بین الجبلین... ولا ـ یجب فی السعی السیر علی الخط المستقیم بل

یجوز السیر ملتویاً «۴». السید الخامنئی: یجب أن یکون السعی فی الطریق المتعارف «۵». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی علیه السلام «۶». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: الخامس أن یکون السعی علی الطریق المتعارف وهو المسعی المختص حالیاً... «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر «۹». الشیخ المکارم: یجب أن یکون السعی بین الصفا والمروة من الطریق المتعارف... «۱۰». الشیخ الوحید: یعتبر فی السعی أن یکون ذهابه وإیابه فیما بین الصفا والمروة من الطریق المتعارف «۱۱».

السعی بین الجبلین

فی التحریر م ۵:... نعم یجوز من الطبقة الفوقانیة أو التحتانیة لو فرض حدوثها بشرط أن تکون بین الجبلین لا ـ فوقهما أو تحتهما والأحوط اختیار الطریق المتعارف قبل إحداث الطبقتین. السید الخوئی: س: هل یجوز السعی من فوق فی المکان الذی استحدث فی مکّة بین الصفا والمروة؟ ج: لو أحرز أنه یتم بین الجبلین جاز وإلّا لم یجزئه ولابدّ من الإعادة من تحت «۱». السید الگلپایگانی: السعی فی الطبقة العلیا إن صدق علیه السعی بین الجبلین فلا مانع منه ولکن الأحوط السعی فی الطبقة السفلی «۲». السید السیستانی: س: بدایة الصفا والمروة غیر واضحة بعد أن کسیت بالرخام فهل یکفی البدء من الجبل إلی الجبل مع قصد البداء من أوّل الصفا إلی أوّل المروة واقعاً؟ ج: یکفی «۳». السید الشبیری: لا یصح السعی بین الصفا والمروة من الطبقة العلیا حیث إنّ الساعی فیها لا یبدأ بالجبل ولا ینتهی إلیه وهذا شرط فی صحة السعی کما مرّ «۴». السید الخامنئی: یجب أن یکون السعی فی الطریق المتعارف، یصح السعی فی الطابق العلوی فیما إذا کان واقعاً بین الجبلین لا فوقهما «۵». *** الشیخ البهجة: ویجوز السعی فی الطابق الثانی إذا أحرز أنّ السعی بین الصفا والمروة یصدق علیه السعی فیه «۶». الشیخ التبریزی: مضی کلامه فی الفروع السابقة فراجع. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۲۶ الشیخ الصافی: ولا ـ بأس بالسعی فی الطابق الثانی من السعی إن صدق أنّه سعی بین الجبلین (الصفا والمروة)... السعی بین الصفا والمروة فی الطابق الثانی المبنی حدیثاً صحیح إذا کان الجبلان أعلی من المسعی لیکون السعی بین الجبلین «۱». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۲». الشیخ المکارم: یجب أن یقطع المسافة بین جبلی الصفا والمروة، (وهما جبلان صغیران قریبان من المسجد الحرام) وحیث أنّ قسماً من هذین الجبلین قد غطّیا بالرخام، ولهذا یکفی الصعود علی قسم من المرتفع ولا یجب أن یذهب إلی القسم المکشوف من الجبلین ویمسّ رجله بالجبل ویفعل ما یفعله بعض العوام من الأعمال الموهنة «۳». الشیخ الوحید: والأحوط الأولی الاستیعاب الحقیقی بین الجبلین، ویتحقق بإلصاق العقبین لکلّ من الجبلین عند البدء وبإلصاق أصابع قدمیه عند العود «۴». الشیخ النوری: یعتبر فی السعی أن یکون ذهابه وإیابه فیما بین الصفا والمروة... «۵».

إستقبال المقصد

فی التحریر م ۶: یعتبر عند السعی إلی المروة أو إلی الصفا الاستقبال إلیهما فلا یجوز المشی علی الخلف أو أحد الجانبین لکن یجوز المیل بصفحة وجهه إلی أحد الجانبین أو إلی الخلف... السید الخوئی: یجب استقبال المروة عند الذهاب إلیها کما یجب استقبال الصفا عند الرجوع من المروة إلیه فلو استدبر المروة عند الذهاب إلیها أو استدبر الصفا عند الإیاب من المروة لم یجزئه ذلک، ولا بأس بالالتفات إلی الیمین أو الیسار أو الخلف عند الذهاب أو الإیاب «۶». السید الخامنئی: یجب أثناء السعی استقبال المروة عند الذهاب إلیها واستقبال الصفا کذلک فإن استدبر بأن مشی القهقری لم یصح سعیه نعم لا یضر المیل بوجهه إلی أحد الجانبین أو إلی الخلف «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۲۷ السید الگلپایگانی: یجب أن یکون الوجه حین المشی إلی المروة إلی المروة وحین العود إلی الصفا إلی الصفا ولو سعی قهقری لیس بصحیح «۱». وفی العربی، السادس: استقبال المقصد فإن کان من الصفا استقبل المروة وإن کان من المروة استقبل الصفا «۲» نعم لا ـ بأس بالالتفات بالوجه إلی الیمین أو الیسار مع بقاء مقادیم البدن علی حالة الاستقبال

حین السعی. السید السیستانی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره مع إضافة قوله دام ظله: بصفحة الوجه «۳». السید الشبیری: لا بأس بالنظر یمیناً وشمالًا حال السعی ولا بالإلتفات إلی ورائه حاله بل لا یجب مواجهة المروة بمقادیم بدنه عند السعی من الصفا کما لا تجب مواجهة الصفا عند السعی من المروة فلا بأس بالسعی مقابلًا للجبل بیمینه أو یساره بل حتی بالسیر القهقری أیضاً علی الأظهر وإن کان السیر علی خلاف المتعارف خلاف الإحتیاط الإستحبابی «۴». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: استقبال المروة عند الذهاب إلیها کما یجب استقبال الصفا عند الرجوع من المروة... «۶». الشیخ الصافی: استقبال المقصد فإن کان من الصفا استقبل المروة وإن کان من المروة استقبل الصفا ولا یجوز أن یمشی القهقری أو یمشی عرضاً، نعم لا بأس بالالتفات بالوجه إلی الیمین أو الیسار مع بقاء مقادیم البدن علی حالة الاستقبال حین السعی «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلّاما علّق علی جملة: (کما یجوز الجلوس ولو بلا عذر) بقوله دام ظله: الأحوط أن لا یکون بمقدار یقدح فی الموالاة العرفیة «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۲۸ الشیخ المکارم: السادس: یجب أن یکون متوجهاً إلی المروة عند الذهاب إلیها من الصفا ومتوجهاً إلی الصفا حین الذهاب إلیه من المروة ولو عکس بأن سعی بصورة قهقرائیة أو مشی عرضاً من الجانب الأیمن أو الأیسر کان فی سعیه إشکال... «۱». الشیخ الوحید: یجب استقبال المروة عند الذهاب إلیها کما یجب استقبال الصفا عند الرجوع من المروة إلیه ولا بأس بالالتفات بوجهه إلی الیمین والیسار أو الخلف عند الذهاب أو الإیاب «۲».

جواز الاستراحة والنوم فی السعی

فی التحریر م ۶:... لکن یجوز (فی السعی) المیل بصفحة وجهه إلی أحد الجانبین أو إلی الخلف کما یجوز الجلوس والنوم علی الصفا أو المروة أو بینهما قبل تمام السعی ولو بلا عذر. السید الخوئی: یجوز الجلوس علی الصفا أو المروة أو فیما بینهما للاستراحة وإن کان الأحوط ترک الجلوس فیما بینهما «۳». السید الگلپایگانی: یجوز الجلوس علی الصفا والمروة للاستراحة ورفع التعب وهکذا بین الصفا والمروة خصوصاً مع العذر «۴». السید السیستانی: ولا بأس بالالتفات بصفحة الوجه إلی الیمین أو الیسار أو الخلف عند الذهاب أو الإیاب... لا بأس بالجلوس فی أثنائه علی الصفا أو المروة أو فیما بینهما للاستراحة وإن کان الأحوط ترک الجلوس فیما بینهما إلّالمن جهد... «۵». السید الشبیری: یجوز الجلوس والإستلقاء علی الصفا أو المروة أو بینهما أثناء السعی بقصد الاستراحة وإزاحة التعب وإن أدّی ذلک إلی الإخلال بالموالاة العرفیة فیظل یتابع سعیه بعد الاستراحة ویکمّله «۶». السید الخامنئی: یجوز الجلوس والنوم علی الصفا والمروة أو بینهما للاستراحة أثناء آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۲۹ السعی بل یجوز ذلک بلا عذر أیضاً «۱». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ التبریزی: یجوز الجلوس علی الصفا أو المروة أو فیما بینهما للاستراحة «۳» وقد مضی فی کلام السید الخوئی. الشیخ الصافی: ولا بأس بأن یجلس الساعی فی خلال السعی علی الصفا أو المروة للاستراحة وإن کان لا ینبغی ذلک إلّامن التعب کما لا ینبغی الجلوس مطلقاً أثناء السعی إلّا للراحة «۴». الشیخ الفاضل: کما یجوز الجلوس والنوم علی الصفا أو المروة أو بینهما قبل تمام السعی ولو بلا عذر. أقول: مضی تعلیق الأستاذ فی الفرع السابق فراجع. الشیخ المکارم: لا إشکال فی الاستراحة فی أثناء السعی بین الصفا والمروة للتخلّص من التعب والإرهاق وغیر ذلک سواء کان فی الصفا أو المروة أو فی الوسط بینهما... «۵». الشیخ الوحید: یجوز الجلوس علی الصفا والمروة وفیما بینهما للاستراحة، وإن کان الأحوط ترک الجلوس فیما بینهما إلّالجهد ومشقة «۶». الشیخ النوری: یجوز الجلوس علی الصفا أو المروة أو فیما بینهما للاستراحة «۷».

السعی فی حال النوم

السید الخوئی: لا یصح السعی فی حال النوم «۸». السید الگلپایگانی: اگر مقداری را که خواب بوده با بقیه بجا آورد صحیح است «۹». السید السیستانی: س: من غلبه النوم فی حال السعی فهل یصح سعیه؟ آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۳۰ ج: الظاهر بطلانه

«۱». السید الشبیری: اگر با التفات و قصد در عربانه جلوس کرده اشکال ندارد نظیر وقوف در عرفات و حال روزه «۲». *** الشیخ الوحید: صحیح نیست «۳» وأمّا وقوف در عرفات مورد نص است علاوه بر اینکه وقوف عبارت از بودن در محل است و آن غیر از امر سعی و حرکت است با التفات. الشیخ الفاضل: صحة السعی فی حال النوم محل إشکال «۴» و اگر خواب بعد از شوط چهارم بوده و بعد بیدار شده باید از محلّی که خواب رفته سعی را ادامه دهد «۵». الشیخ التبریزی: س: لو غلبه النوم حال السعی فهل یصح سعیه؟ ج: الأحوط إعادة السعی بقصد الأعم من التمام والإتمام «۶». الشیخ الصافی: صحت سعی در حال خواب معلوم نیست اگر بعد از نصف خواب رفته چنانچه سعی را از جایی که بخواب رفته بجا آورد کافی است و احتیاطاً اصل سعی را اعاده نماید و در غیر اینصورت باید اصل سعی را از سر بگیرد «۷». الشیخ البهجة: علیه إعادة کلّ مقدار نام فیه من السعی «۸». الشیخ المکارم: دلیلی بر عدم صحت نداریم «۹».

جواز تأخیر السعی إلی اللیل

فی التحریر م ۷: یجوز تأخیر السعی عن الطواف وصلاته للاستراحة و تخفیف الحرّ بلا عذر حتی إلی اللیل والأحوط عدم التأخیر إلی اللیل ولا یجوز التأخیر إلی الغد بلا عذر. السید الخوئی: الأحوط أن لا یؤخّر السعی عن الطواف وصلاته بمقدار یعتدّ به من آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۳۱ غیر ضرورة کشدّة الحرّ والتعب وإن کان الأقوی جواز تأخیره إلی اللیل، نعم لا یجوز تأخیره إلی الغد فی حال الاختیار «۱». السید الگلپایگانی: یجوز تأخیر السعی عن الطواف وصلاته لرفع التعب ولعذر آخر ویجوز التأخیر من غیر عذر أیضاً إلی اللیل ولکن الاحتیاط عدم التأخیر «۲». السید السیستانی: الأحوط المبادرة إلی السعی بعد الفراغ من الطواف وصلاته وإن کان الظاهر جواز تأخیره إلی اللیل لرفع التعب أو للتخفیف من شدة الحرّ بل مطلقاً علی الأقوی نعم لا یجوز تأخیره إلی الغد فی حال الاختیار «۳». السید الشبیری: من طاف نهاراً یجوز تأخیر السعی لعذر عرفی کحرارة الجوّ أو التعب إلی اللیل بل الأقوی جواز تأخیره بلا عذر أیضاً، ولا یجوز له تأخیر السعی لغیر ضرورة إلی الیوم الثانی بل الأحوط وجوباً عدم تأخیره إلی ما بین الطلوعین من الیوم الثانی أیضاً «۴». السید الخامنئی: لا یجوز تأخیر السعی عن الطواف وصلاته إلی الیوم التالی إختیاراً وامّا التأخیر إلی اللیل فلا مانع منه «۵». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلّاأنّه دام ظله لم یذکر الجملة الأخیرة «۶». س: من طاف وصلّی فی یوم وأجّل سعیه إلی یوم آخر فهل یجب علیه إعادة الطواف والصلاة؟ ج: لا یجب ذلک «۷». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ الصافی: ولا یجوز تأخیره إلی الغد والأقوی جواز تأخیره إلی اللیل وإن کان الأحوط ترکه. «۹» آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۳۲ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۱». الشیخ المکارم: لا یلزم أن یأتی بالسعی بعد الطواف فوراً ومن دون فاصله بل یجوز إذا کان تعباناً أو کان الهواء حاراً أن یؤخّر سعیه إلی اللیل بل ویجوز تأخیر السعی حتی من دون التعب والحرارة ولکن لا یجوز تأخیره إلی الغد من غیر ضرورة، ولو أخّره إلی الغد من دون ضرورة أثم وعصی ولکن لا یبطل سعیه «۲». الشیخ الوحید: الأحوط المبادرة إلی السعی بعد الفراغ من الطواف وصلاته، ولا بأس بتأخیره لرفع تعب ونحوه کشدّة الحر ولا- یجوز تأخیره إلی الغد بل الأحوط عدم تأخیره إلی اللیل أیضاً من غیر ضرورة «۳». الشیخ النوری: متن السید الخوئی «۴».

السعی عبادة وهو من الأرکان

فی التحریر م ۸: السعی عبادة تجب فیه ما یعتبر فیها من القصد وخلوصه وهو رکن وحکم ترکه عمداً أو سهواً حکم ترک الطواف... السید الخوئی: ویعتبر فیه قصد القربة، ویعتبر فیه النیّة بأن یأتی به عن العمرة إن کان فی العمرة وعن الحج إن کان فی الحج قاصداً به القربة إلی اللّه تعالی «۵». السید الخامنئی: یشترط فی السعی النیّة ویعتبر فیها ما تقدّم فی نیّة الإحرام من القربة والإخلاص والتعیین «۶».

السید الگلپایگانی: یعتبر فی السعی النیّة إمتثالًا لأمر اللّه تعالی ویستحب التلفظ باللّسان «۷». والسعی رکن مثل الطواف فمن ترکه عمداً أو جهلًا یجب علیه التدارک قبل الوقوف بعرفة وإلّا تبدّل متعته بالإفراد وعلیه أن یأتی بالحج فی السنة القادمة «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۳۳ السید السیستانی: ویعتبر فیه قصد القربة والخلوص ویعتبر فی نیة السعی التعیین بأن یأتی به للعمرة إن کان فی العمرة وللحج إن کان فی الحج «۱» والسعی من أرکان الحج فمن ترکه عمداً عالماً بالحکم أو جاهلًا به أو بالموضوع إلی زمان لا یمکنه إتمام أعمال العمرة قبل زوال الشمس من یوم عرفة بطل حجّه... «۲». السید الشبیری: السعی من الواجبات العبادیة فیجب الإتیان به بنیّة خالصة للّه‌تعالی... والسعی کالطواف رکن فتبطل العمرة والحج بترکه عمداً سواء کان عالماً بالحکم أم جاهلًا بأصل الحکم... «۳». *** الشیخ البهجة: یعتبر فی السعی النیّة بأن یأتی به عن العمرة إن کان فی العمرة وعن الحج إن کان فی الحج قاصداً للسعی سبعة أشواط بین الصفا والمروة قربة إلی اللّه تعالی «۴» وهو من أرکان الحج فلو ترکه عمداً عالماً بالحکم أو جاهلًا به أو بالموضوع إلی زمان لا یمکنه التدارک قبل الوقوف بعرفات بطل حجّه ولزمته الإعادة من قابل بعد الإتیان بحج الإفراد لهذا العام «۵». الشیخ التبریزی: ویعتبر فیه قصد القربة ویعتبر فیه النیّة بأن یأتی به عن العمرة إن کان فی العمرة وعن الحج إن کان فی الحج قاصداً به قربة إلی اللّه تعالی «۶». الشیخ الصافی: واجبات السعی ثمانیة: الأول النیّة: أن تکون مقارنة لأوّل السعی مشتملة علی قصد القربة... «۷». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۸». الشیخ المکارم: الواجب الأوّل: النیّة یجب أن یأتی بالسعی مع القصد وابتغاءاً لمرضاة اللّه تعالی «۹». الشیخ الوحید: ویعتبر فیه قصد القربة، تعتبر فی السعی النیّة بأن یقصد السعی متقرّباً به إلی اللّه تعالی وتعیین المنوی بأن یأتی به للعمرة إن کان فی العمرة وللحج إن کان فی الحج «۱۰».

الزیادة فی السعی سهوا

فی التحریر م ۹: لو زاد فیه سهواً شوطاً أو أزید صح سعیه والأولی قطعه من حیث تذکّر وإن لا یبعد جواز تتمیمه سبعاً... السید الخوئی: إذا زاد مع سعیه خطأ صح سیعه ولکن الزائد کان شوطاً کاملًا یستحب أن یضیف إلیه ستة أشواط لیکون سعیاً کاملًا غیر سعیه الأول فیکون انتهاؤه إلی الصفا ولا بأس بالإتمام رجاءً إذا کان الزائد أکثر من شوط واحد «۱». السید الگلپایگانی: س: قال بعض الفقهاء لو زاد فی سعیه شوطاً کاملًا یستحب أن یتمّه سبعاً لیکون سعیاً ثانیاً فما وجه هذه الفتوی؟ ج: وردت فی خصوص المورد روایة عمل بها بعض الماضین من العلماء ولم یفت بها بعض الآخرین لضعف سندها ولکن العمل بها مطابق للاحتیاط «۲». السید الخامنئی: إذا زاد فی السعی شوطاً أو أزید سهواً صح سعیه ولا شیء علیه، وإن فعل ذلک عمداً بطل سعیه والجاهل بالحکم کالناسی «۳». السید السیستانی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظله: یکون انتهاؤه إلی الصفا «۴». السید الشبیری: ولو زاد فی السعی سهواً فللمسألة صور... ثم ذکر دام ظله خمسة صور فراجع. *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظله: وإذا کان الزائد أقل من شوط واحد یطرحه ویکون السعی صحیحاً «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الصافی: نفس المتن الماضی من السید الگلپایگانی قدس سره «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۳۵ الشیخ الفاضل: نفس المتن إلّاما علق علی قول الماتن: (لا یبعد جواز تتمیمه) بقوله: بل استحبابه «۱». الشیخ المکارم: إذا أضاف إلی أشواط السعی سهواً شوطاً واحداً أو أکثر ثم تذکّر ذلک فیما بعد لم یعتن وصحّ سعیه ولا حاجة إلی أن یلحق بذلک الشوط الزائد أشواطاً أخری إلی إتمام السبعة بل الأحوط ترک ذلک «۲». وقال دام ظله: إذا زاد علی الأشواط جهلًا بالمسألة، حکمه حکم العمد ولابدّ من الإعادة «۳». الشیخ الوحید: إذا زاد فی سعیه خطأ صح سعیه... «۴» وقال دام ظله: لا تجوز الزیادة فی السعی ولو زاد عمداً بطل سعیه، ولا یبطل بالزیادة سهواً وکذلک جهلًا بالحکم «۵».

وجوب إتمام الناقص ولو بالاستنابة

فى التحرير م ۹:... ولو نقصه (السعى) وجب الإتمام أينما تذكّر ولو رجع إلى بلده وأمكنه الرجوع بلا مشقّة وجب ولو لم يمكنه أو كان شاقاً استناب، ولو أتى ببعض الشوط الأول وسها ولم يأت بالسعى فالأحوط الاستئناف. السيد الخوئى: وأمّا إذا كان النقص نسياناً فإن كان بعد الشوط الرابع وجب عليه تدارك الباقى حيثما تذكر ولو كان ذلك بعد الفراغ من أعمال الحج وتجب عليه الاستنابة لذلك إذا لم يتمكّن بنفسه من التدارك أو تعسّر عليه ذلك ولو لأجل أن تذكّره كان بعد رجوعه إلى بلده والأحوط حينئذٍ أن يأتى النائب بسعى كامل ينوى به فراغ ذمة المنوب عنه بالإتمام أو التمام وأمّا إذا كان نسيانه قبل تمام الشوط الرابع فالأحوط أن يأتى بسعى كامل بقصد الأعم من التمام والإتمام ومع التعسّر يستنيب لذلك «۶». السيد الگلپايگانى: لو نسى السعى أو نقص منه سهواً يجب عليه أن يأتى بتمامه أو الباقى، ولو رجع إلى بلده يجب عليه الرجوع لإتيان السعى فى محل السعى مباشرة وإن لم يتمكن من الرجوع يستنيب لذلك والأحوط الاستحبابى إتمام الناقص ثم الإعادة إن لم آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۳۶ يأت بأربعة أشواط. السيد الخامنئى: من أنقص السعى سهواً وجب عليه الإتمام متى ما تذكّر فإن تذكّر بعد عودته إلى بلده وجب عليه الرجوع لإتمامه إلّاإذا كان فى ذلك مشقّة وحرج فيستنيب حينئذٍ «۱». السيد السيستانى: وأمّا إذا كان النقص نسياناً فيجب عليه تدارك المنسى متى تذكّر سواء كان شوطاً واحداً أم أزيد على الأظهر ولو كان تذكّره بعد مضى وقته بأن تذكّر وقوع النقص فى سعى عمرة التمتع وهو بعرفات أو التفت إلى وقوع النقص فى سعى الحج بعد مضى شهر ذى الحجة فالأحوط أن يعيد السعى بعد التدارك وإذا لم يتمكّن منه مباشرة أو كان فيه حرج استناب غيره والأحوط أن يجمع النائب بين تدارك الأشواط المنسية وإعادة السعى «۲». السيد الشبيرى: ومن نقص من أشواط السعى شيئاً بتركه أو بالإخلال بشروط صحته نسياناً أو جهلًا بشروط صحته أو جهلًا موضوعياً وجب عليه تدارك الباقى حيث ما ذكر أو التفت... «۳». *** الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «۴». الشيخ التبريزى: المتن المذكور من السيد الخوئى «۵». الشيخ الصافى: س: لو تيقّن بأنّه أتى بسبعة أشواط السعى كاملًا ولكن بعد التقصير علم أنّ المأتى به من السعى خمسة أشواط فما وظيفته؟ ج: يجب عليه إتمام السعى ويحتاط بإعادة التقصير «۶». الشيخ الفاضل: ولو نقصه وجب الإتمام، إذا أتّم الشوط الرابع وإلّا فالأحوط الاستئناف من رأس كما إذا أتى ببعض الشوط الأول على ما ذكر فى ذيل المسألة... «۷». الشيخ المكارم: إذا نقص شيئاً من السعى سهواً ونسياناً سواء كان ذلك قبل تمام آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۳۷ أربعة أشواط أو بعده، أتى بالناقص متى تذكّر، وإذا كان قد خرج عن مكّة أو عاد إلى وطنه وشق عليه الرجوع إلى مكّة لجبران ما فات استناف أحداً ليأتى بالناقص ولا تجب عليه كفارة وإن كان قد أتى بأعمال محرّمة على المحرم «۱». الشيخ الوحيد: إذا نقص شيئاً من السعى فإن كان بعد الشوط الرابع وجب عليه تدارك الباقى حيث ما تذكّر ولو كان ذلك بعد الفراغ من أعمال الحج قبل انقضاء ذى الحجة وأمّا بعده فالأحوط وجوباً الإتمام والإعادة ويتحقق الاحتياط بسعى كامل بقصد الأعم من الإتمام والتمام... «۲».

لو أحلّ سهواً قبل وقته لزمه الكفارة

فى التحرير م ۱۰: لو أحلّ فى عمرة التمتع قبل تمام السعى سهواً بتخيّل الإتمام وجامع زوجته يجب عليه إتمام السعى والكفارة بذبح بقرة على الأحوط بل لو قصّر قبل تمام السعى سهواً وفعل ذلك فالأحوط الإتمام والكفارة والأحوط إلحاق السعى فى غير عمرة التمتع به فيها فى الصورتين. السيد الخوئى: إذا نقص شيئاً من السعى فى عمرة التمتع نسياناً فأحلّ لاعتقاده الفراغ من السعى فالأحوط بل الأظهر لزوم التكفير عن ذلك ببقرة ويلزمه إتمام السعى على النحو الذى ذكرناه (فى الفرع الماضى) «۳». السيد الگلپايگانى: من نقص من سعيه سهواً ولم يأت بسبعة اشواط لم يحل له ما حرم عليه بالإحرام حتى يكمل السعى الناقص وإن باشر النساء بتخيّل خروجه عن الإحرام يجب عليه أن يذبح بقرة كفارة على الأحوط وهكذا مع تقليم الظفر «۴» وفى مناسك العربى: إن قلّم أظفاره ولو سهواً على الأحوط «۵». السيد السيستانى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره إلى قوله دام ظله: فالأحوط لزوم التكفير عن ذلك ببقرة، ويلزمه إتمام السعى على النحو الذى ذكرناه «۶». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۳۸ السيد الشبيرى: من ترك السعى سهواً

وأحلّ من عمرته فإن جامع زوجته وجب عليه بالإضافة إلى إتيان السعى التكفير ببقرة على الأحوط وجوباً «١». *** الشيخ البهجة: إذا نقص شيئاً من السعى فى عمرة التمتع نسياناً فقارب زوجته لاعتقاده الفراغ من السعى فعليه التكفير عن ذلك ببقرة وإن كان قد قلّم أظافره فالأحوط التكفير ببقرة ويلزمه إتمام السعى على النحو الذى ذكرناه «٢». الشيخ التبريزى: نفس المتن المذكور من السيد الخوئى إلّاأنّه دام ظله اقتصر فى الحكم بقوله: فالأحوط «٣». الشيخ الصافى: أمّا إذا ترك السعى عن نسيان فيتعيّن عليه الإتيان به متى تذكّره وإذا خرج من مكّة فالأحوط له الرجوع فى أى وقت تذكّره ويفعله بنفسه إن أمكنه ذلك، وإن شق وصعب عليه فحينئذٍ يستنيب من يسعى عنه ولا يحل من إحرامه من أخلّ به أى الذى لم يأت به على الوجه الأكمل حتى يأتى به كلّاً بنفسه أو نائبه، ولو واقع أهله ولو سهواً برغم الإحلال لزمته الكفارة بعده وكذا تجب عليه الكفّارة أيضاً إذا قلّم أظفاره ولو سهواً على الأحوط «٤». الشيخ الفاضل: متن التحرير إلّاما علّق الشيخ دام ظله على قول الماتن: (بذبح بقرة على الأحوط) بقوله: على الأقوى من دون فرق بين ما إذا طاف ستة أشواط أو أقل... وإلّا ما علّق على قول الماتن: (بل لو قصّر) بقوله: من دون فرق بين تقليم الظفر وقصّ الشعر... وله دام ظله تعليق آخر بقوله: الأولى «٥». الشيخ المكارم: إذا ظنّ أنّه أكمل السعى يجب أن لا يقتنع بهذا الظن ويحقق فإذا لم يتوصل فكره إلى شىء أتى بالمقدار الذى لا يعلم أنه أتى به، وإذا قصّر (أى قصّ شيئاً من شعره أو ظفره) من دون التحقيق وإنّما بمجرد الظن بأنّه أدّى السعى كاملة ثم جامع زوجته بعد ذلك فالأحوط وجوباً أن يذبح بقرة علاوة على تكميل السعى... «٦». آراء المراجع فى الحج، ج١، ص: ٤٣٩ الشيخ الوحيد: إذا نقص شيئاً من السعى فى عمرة التمتع نسياناً فأحلّ لاعتقاده الفراغ من السعى فعليه بقرة يذبحها وإتمام السعى على النحو الذى ذكرناه فى المسألة السابقة «١».

الشك بعد التقصير والفراغ فى العدد والزيادة

فى التحرير م ١١: لو شك فى عدد الأشواط بعد التقصير يمضى ويبنى على الصحة وكذا لو شك فى الزيادة بعد الفراغ عن العمل... السيد الخوئى: لا اعتبار بالشك فى عدد الأشواط بعد التقصير وذهب من الفقهاء إلى عدم الاعتناء بالشك بعد انصرافه من السعى وإن كان الشك قبل التقصير ولكن الأظهر لزوم الاعتناء به حينئذٍ «٢». السيد الگلپايگانى: لو شك فى عدد أشواط السعى بعد انصرافه من السعى لم يعتن بشكه وصح سعيه، نعم إن احتمل أنه لم يأت بسبعة أشواط فالأحوط الإتيان بالسعى ثانياً «٣». السيد السيستانى: لا اعتبار بالشك فى عدد أشواط السعى أو فى صحتها بعد التجاوز عن محلّه كما لو كان الشك فى عمرة التمتع بعد التقصير أو فى الحج بعد الشروع فى طواف النساء «٤». السيد الشبيرى: لا اعتبار بالشك فى عدد الأشواط بعد التقصير «٥». *** الشيخ البهجة: لا اعتبار بالشك فى عدد أشواط السعى الانصراف منه «٦». الشيخ التبريزى: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «٧». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير «٨» آراء المراجع فى الحج، ج١، ص: ٤٤٠ والتعليق قيد توضيحى لأنّ الماتن قدس سره ذكر الشك فى الزيادة. الشيخ المكارم: إذا شك بعد إتمام السعى والتقصير هل أتى بالأشواط السبعة بصورة صحيحة أم لا، أو هل توفرت فيها الشروط المعتبرة أم لا؟ لم يعتن بشكه، وأمّا إذا شك قبل التقصير هل أتى بالسعى بصورة كاملة أو ناقصة وجب إعادة السعى من الأول «١» أمّا إذا شك فى الأكثر صح سعيه ولم يعتن بشكه. الشيخ الوحيد: لا اعتبار بالشك فى صحة السعى بعد الفراغ منه، وكذلك لا اعتبار بالشك فى عدد أشواط السعى بعد التجاوز عن محلّه كما لو كان الشك فيه بعد التقصير فى عمرة التمتع أو العمرة المفردة أو فى الحج بعد الشروع فى طواف النساء. وذهب جمع من الفقهاء إلى عدم الاعتناء بالشك بعد انصرافه من السعى وإن كان الشك قبل التقصير ولكن الأقوى لزوم الاعتناء به حينئذٍ ولو خرج من المسعى إذا كان الشك قبل فوت الموالاة «٢». الشيخ النورى: المتن من السيد الخوئى إلى قوله دام ظله: (وهو الصحيح) مكان قول الخوئى: ولكن الأظهر الاعتناء به حينئذٍ «٣».

لو شك فى النقصية بعد الفراغ

فی التحریر م ۱۱:... ولو شک فی النقصیة بعد الفراغ والانصراف ففی البناء علی الصحة إشکال، فالأحوط إتمام ما احتمل من النقص... السید الگلپایگانی: مضی کلامه فی الفرع الماضی وترجمنا ما ذکره قدس سره فی أحکام العمرة فراجع. السید السیستانی: لو شک فی عدد الأشواط بعد الانصراف من السعی فإن کان شکه فی الزیادة بنی علی الصحة وإن کان شکه فی النقصیة وکان ذلک قبل فوات الموالاة بطل سعیه وکذا إذا کان بعده علی الأحوط «۴». *** الشیخ البهجة: الموجود من کلامه ما مضی فی الفرع الماضی تحت عنوان الشک بعد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۴۱ الانصراف فراجع. الشیخ التبریزی: لا اعتبار بالشک فی عدد الأشواط بعد التقصیر «۱». الشیخ الصافی: لم یتعرّض الأستاذ دام ظله لفروع الشک فی السعی. الشیخ الفاضل: ولو شک فی النقیصة بعد الفراغ والانصراف مع البناء علی الصحة إشکال (حتی بناءً علی اعتبار الموالات کما مرّ أنّه مقتضی الاحتیاط اللزومی) إلی آخر المتن مع التعلیقة. الشیخ المکارم: الذی ظفرت به من کلامه دام ظله هو الذی ذکرته فی الفرع الماضی، فعلیک بالتأمل فیه «۲». الشیخ الوحید: لم أجد نفس الفرع فی مناسکه دام ظله ولکن یمکن الاستفادة من کلامه الماضی وهو قوله: وکذلک لا اعتبار بالشک فی عدد الأشواط بعد التجاوز عن محلّه کما لو کان الشک فیه بعد التقصیر «۳»... وإذا کان الشک فی النقصیة فقط کما إذا کان الشک بین الخمسة والستة أو فی الزیادة والنقیصة کما إذا کان الشک بین الستة والثمانیة بطل سعیه ووجب علیه الاستئناف «۴».

الشک فی الصّحة بعد الفراغ

فی التحریر م ۱۱:... ولو شک بعد الفراغ أو بعد کل شوط فی صحّة ما فعل بنی علی الصّحة وکذا لو شک فی صحّة جزء من الشوط بعد المضی. السید السیستانی: لا اعتبار بالشک فی عدد أشواط السعی (أو فی صحتها) بعد التجاوز عن محلّه کما لو کان الشک فیه فی عمرة التمتع بعد التقصیر أو فی الحج بعد الشروع فی طواف النساء «۵». *** الشیخ البهجة: الموجود فی مناسک الأستاذ دام ظله فقط الشک فی عدد الأشواط بعد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۴۲ الانصراف وقد مضی. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر فی هذا الفرع «۱». الشیخ المکارم: راجع الفرع الماضی الذی صدّر بقوله دام ظله: إذا شک بعد إتمام السعی والتقصیر «۲». الشیخ الوحید: لا اعتبار بالشک فی صحة السعی بعد الفراغ منه «۳».

الشک فی الزیادة وهو فی المروة

فی التحریر م ۱۲: لو شک وهو فی المروة بین السبع والزیادة کالتسع مثلًا بنی علی الصّحة... السید الخوئی: إذا شک وهو علی المروة فی أنّ شوطه الأخیر کان هو السابع أو التاسع فلا اعتبار بشکه ویصح سعیه وإذا کان هذا الشک أثناء الشوط بطل سعیه ووجب علیه الاستئناف «۴». السید الگلپایگانی: إذا کان مشتغلًا بالسعی وهو علی المروة وشک أنّه سعی سبعاً أو أکثر لم یعتن بشکه وبنی علی الصّحة «۵». السید السیستانی: إذا شک فی الزیادة فی نهایة الشوط کما لو شک وهو علی المروة فی أنّ شوطه الأخیر کان هو السابع أو هو التاسع فلا اعتبار ویصح سعیه «۶». السید الشبیری: إذا شک وهو علی المروة فی أنّ شوطه الأخیر کان هو السابع أو التاسع لا یعتنی بشکه ویصح سعیه وإذا کان هذا الشک أثناء الشوط ولم یتبدل إلی الاطمئنان بعده بطل سعیه ووجب علیه الاستئناف «۷». *** الشیخ البهجة: إذا شک وهو علی المروة فی أن شوطه الأخیر کان هو السابع أو التاسع فلا اعتبار بشکه ویصح سعیه وإذا کان هذا الشک أثناء الشوط بطل سعیه ظاهراً آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۴۳ ووجب علیه الاستئناف «۱» مضی فی کلام السید الخوئی. الشیخ التبریزی: إذا شک وهو علی المروة فی أنّ شوطه الأخیر کان هو السابع أو التاسع فلا اعتبار بشکه ویصح سعیه وإذا کان هذا الشک أثناء الشوط بطل سعیه ووجب الاستئناف «۲». الشیخ الصافی: الفرع المبحوث عنه غیر موجود فی المناسک ولکن وجدت فرعاً یناسب ذکره فی المقام وهو: من زاد فی سعیه جهلًا لم یضرّ بسعیه وسعیه صحیح وهکذا الحکم فی صورة النسیان. وأیضاً منه دام ظله فی الجواب عن الزیادة السهویة، هل الزیادة فی السعی جهلًا محکوم بحکم الزیادة السهویة أو العمدیة؟ قال: للزیادة السهویة حکم

السهو «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن من التحریر «۴». الشیخ المکارم: امّا إذا علم أنّه سعی سبعة أشواط کاملة وشک فی الأکثر صح سعیه ولم یعتن بشکه «۵». الشیخ الوحید: إذا کان الشک فی زیادة الشوط علی وجه لا ینافی البدء بالصفا کما إذا کان علی المروة وشک بین السبعة والتسعة فلا اعتبار بشکّه ویصحّ سعیه.

الشک فی العدد فی الأثناء

فی التحریر م ۱۲:... ولو شک فی أثناء الشوط أنّه السبع أو الست مثلًا بطل سعیه وکذا فی أشباهه من احتمال النقیصة وکذا لو شک فی أنّ ما بیده سبع أو أکثر قبل تمام الدور. السید الخوئی: حکم الشک فی عدد الأشواط من السعی حکم الشک فی عدد الأشواط من الطواف فإذا شک فی عددها بطل سعیه «۶». السید الگلپایگانی: لو شک وهو بین الصفا والمروة فی أنّه هل سعی سبعاً أو ثمانیة، آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۴۴ بطل سعیه و لابدّ من الاستئناف «۱». السید السیستانی: وإذا کان هذا الشک أثناء الشوط بطل سعیه ووجب علیه الاستئناف «۲». وقال دام ظله: حکم الشک فی عدد الأشواط فی أثناء السعی حکم الشک فی عدد أشواط الطواف فی أثنائه فیبطل السعی مطلقاً «۳». السید الشبیری: یجب أن یکون الساعی ضابطاً لعدد الأشواط ولو بمستوی الاطمئنان فمن شک فی عدد الأشواط بطل سعیه... «۴». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ التبریزی: حکم الشک فی عدد الأشواط من السعی حکم الشک فی عدد الأشواط من الطواف، فإذا شک فی عددها بطل سعیه «۶». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۷». الشیخ الوحید: الشک فی عدد أشواط السعی فی أثنائه مبطل له کالشک فی عدد أشواط الطواف فی أثنائه «۸». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی قدس سره «۹».

الشک فی إتیان السعی بعد التقصیر

فی التحریر م ۱۳: لو شک بعد التقصیر فی إتیان السعی بنی علی الإتیان، ولو شک بعد الیوم الذی أتی بالطواف فی إتیان السعی لا یبعد البناء علیه أیضاً لکنّ الأحوط الإتیان به إن شک قبل التقصیر. السید الخوئی: س: إذا شک بعد مضیّ یوم علی طوافه أنّه سعی أم لا فما وظیفته؟ آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۴۵ ج: الأحوط لزوماً أن یأتی بالسعی. السید الگلپایگانی: ولا یجب إعادة الطواف وصلاته إلّاإذا احتمل تأخیر السعی عمداً فالأحوط إعادتهما أیضاً فی هذه الصورة. السید السیستانی: س: إذا شک بعد مضیّ یوم علی طوافه أنّه سعی أم لا، فما هی وظیفته؟ ج: الأحوط لزوماً أن یأتی بالسعی ولا یجب إعادة الطواف وصلاته إلّاإذا أحتمل تأخیر السعی عمداً فالأحوط إعادتهما أیضاً فی هذه الصورة «۱». *** الشیخ البهجة: من شک فی إتیان أصل السعی لزم الإتیان به فیما کان محلّ السعی باقیاً «۲». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: لا یبعد البناء علیه، فإنّ الشیخ دام ظله علق علیها بقوله: إن کان المشکوک هو التأخیر علی فرض الترک لا لعذر وأمّا إذا کان المشکوک هو التأخیر علی فرض ترک لعذر فلا مجال للبناء علیه «۳». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۴۷

التقصیر

اشارة

فی التحریر م ۱: یجب بعد السعی التقصیر أی قصّ مقدار من الظفر أو شعر الرأس أو الشارب أو اللحیة والأولی الأحوط عدم الاکتفاء بقصّ الظفر ولا یکفی حلق الرأس فضلًا عن اللحیة. السید الگلپایگانی: وهو آخر واجبات عمرة التمتع ویجب فی العمرة والحج ففی العمرة یکون بعد إکمال السعی وفی الحج یکون بعد الذبح فی منی ویحصل بأخذ شیء من شعر رأسه أو لحیته أو شاربه أو حاجبه،

أو تقليم بعض أظفار يديه أو رجليه بحديدة أو سنّ أو نحو ذلك «۱». السيد الخوئی: وهو الواجب الخامس فی عمرة التمتع ومعناه أخذ شیء من ظفر يده أو رجله أو شعر رأسه أو لحيته أو شاربه ويعتبر فيه القربة ولا يكفی النتف عن التقصير «۲». السيد السيستانی: ويتحقق بقصّ شعر الرأس أو اللحية أو الشارب ولا يكفی فيه النتف بدلًا عن القصّ علی الأظهر، والمشهور تحققه بأخذ شیء من ظفر اليد أو الرجل أيضاً ولكن الأحوط عدم الاكتفاء وتأخير الإتيان به عن الأخذ من الشعر «۳». السيد الشبيری: وهو الواجب الخامس والأخير من واجبات عمرة التمتع وهو أخذ آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۴۸ شیء من شعر رأسه أو لحيته أو شاربه أو من ظفر يده أو رجله والأفضل اختيار الأخذ من الشعر بل هو موافق للاحتياط الاستحبابی، ولا يكفی حلق الرأس عن التقصير بل هو محرّم واذا حلق فعليه دم وأقله شاة... لا يكفی النتف عن التقصير فإنّ المدار علی تقصير الشعر وقطعه ولو باليد... «۱». السيد الخامنئی: وهو الواجب الخامس من واجبات العمرة، والمراد منه قصّ شیء من شعر الرأس أو اللحية أو الشارب أو أخذ شیء من أظفار اليد أو الرجل... «۲» *** الشيخ البهجة: وهو الواجب الخامس فی عمرة التمتع ومعناه أخذ شیء من ظفر يده أو رجله أو شعر رأسه و لحيته أو شاربه... «۳». الشيخ التبريزی: وهو الواجب الخامس فی عمرة التمتع علی النحو الذی ذكرناه عن السيد الخوئی قدس سره «۴». الشيخ الصافی: وهو يشكّ فی نفسه كالتسليم فی الصلاة وبه يفرغ الإنسان ويتحلل من عقد إحرامه، ويحصل بأخذ شیء من شعر رأسه أو لحيته أو شاربه أو حاجبه أو تقليم بعض أظفار يديه أو رجليه بحديدة أو سنّ أو نحو ذلك. وقد مضی مثله فی كلام السيد الگلپايگانی قدس سره «۵». الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير إلی قول الماتن: (ولا يكفی حلق الرأس) فقال الأستاذ دام ظله: كما أنّه لا يكفی نتف الشعر «۶». الشيخ المكارم: الخامس من واجبات العمرة: التقصير يعنی قص شیء من شعر الرأس أو الوجه أو (اللحية أو الشارب) والظفر، ويكفی أن يقص شيئاً من شعر الرأس أو الوجه دون قص شیء من الظفر ولكن الأحوط أن لا يكتفی بقصّ شیء من الظفر فقط «۷». الشيخ الوحيد: وهو عبارة عن أخذ شیء من شعر الرأس أو اللحية أو الشارب أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۴۹ الحاجب أو تقليم ظفر يده أو رجله و لا يجزی النتف عن التقصير «۱». الشيخ النوری: متن السيد الخوئی قدس سره «۲».

لزوم النيّة فی التقصير

فی التحرير م ۲: التقصير عبادة تجب فيه النيّة بشرائطها فلو أخلّ بها بطل إحرامه إلّا مع الجبران. السيد الگلپايگانی: ويجب فی‌التقصير النيّة مقارنة له مشتملة علی التعيين والقربة «۳». السيد الخوئی: ويعتبر فيه قصد القربة «۴». السيد السيستانی: ويعتبر فيه قصد القربة والخلوص «۵». السيد الشبيری: يشترط فی التقصير النيّة ويجب فيها قصد أمور ولو إجمالًا فيجب: ۱- قصد الفعل ۲- قصد التعيين ۳- قصد القربة «۶». التقصير أيضاً من الأعمال العبادية فيجب الإتيان بنيّة خالصة للّه‌تعالی... «۷». السيد الخامنئی: التقصير عبادة تجب فيه النيّة بشروطها المذكورة فی نية الإحرام «۸». *** الشيخ البهجة: ويعتبر فيه قصد القربة ولا يكفی الحلق عن التقصير وينوی بهذا النحو: إنّی أقصّر لأجل الإحلال من عمرة التمتع فی فرض حجة الإسلام إطاعة للّه تعالی «۹». الشيخ الصافی: ويجب فی التقصير النيّة أيضاً مقارنة له مشتملة علی التعيين والقربة فيقول: أقصّر للإحلال من إحرام عمرة التمتع لحجة الإسلام الواجب امتثالًا لأمر اللّه تعالی «۱۰». الشيخ الفاضل: التقصير عبادة تجب فيه النيّة بشرائطها (فلو أخلّ بها) بطل إحرامه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵۰ إلّا مع الجبران. هذا متن التحرير. قال الشيخ فی التعليقة: إن كان المراد هو الإخلال بالنيّة بمعنی وقوع التقصير خارجاً لا عن نية معتبرة فی العبادات فالظاهر أنّه لا وجه حينئذٍ لبطلان الإحرام كما أنّه علی تقدير بطلانه لا يكون قابلًا للجبران بل اللازم الإتيان به مع الشرائط المعتبرة فيه (وإن كان المراد) هو الإخلال بالتقصير رأساً فقد تعرّض له فی المسألة الآتية لكلتا صورتيه العمد والسهو وعليه فلم يعلم المراد من هذه العبارة. الشيخ المكارم: التقصير من العبادات ويجب أن يؤتی به بقصد القربة للّه‌تعالی «۱». الشيخ الوحيد: ويعتبر فيه النيّة بأن يقصد التقصير متقرباً إلی اللّه تعالی «۲».

ترک التقصیر عمدا

فی التحریر م ۳: لو ترک التقصیر عمداً و أحرم بالحج بطلت عمرته والظاهر صیرورة حجّه إفراداً والأحوط بعد إتمام حجّه أن یأتی بعمرة مفردة وحج من قابل... السید الگلپایگانی: ومن ترک التقصیر حتی أحرم بالحج فإن کان عمداً أو جهلًا منه بذلک مع التفات الجاهل فحینئذٍ تبطل متعته وینقلب حجّه إلی الإفراد فیأتی ببقیة مناسک حج الإفراد ویقضی حجّه فی العام القابل علی الأحوط «۳». السید الخامنئی: إذا ترک التقصیر عمداً أو جهلًا وأحرم للحج فالأقوی بطلان عمرته و انقلاب حجّه إلی الإفراد والأحوط وجوباً أن یأتی بعمرة مفردة بعد الحج وإعادة العمرة والحج من قابل «۴». السید الخوئی: إذا ترک التقصیر عمداً فأحرم للحج بطلت عمرته والظاهر أن حجّه ینقلب إلی الإفراد فیأتی بعمرة مفردة بعده والأحوط إعادة الحج فی السنة القادمة «۵». السید السیستانی: إذا ترک التقصیر عمداً فأحرم للحج فالظاهر بطلان عمرته وانقلاب حجّه إلی الإفراد فیأتی بعمرة مفردة إن تمکّن، والأحوط إعادة الحج «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵۱ السید الشبیری: التقصیر من أرکان عمرة التمتع فمن ترکه عامداً عالماً کان بالحکم أو جاهلًا إلی أن أحرم بالحج بطلت عمرته وتبدل حجّه إلی حج الإفراد، ولا یجزیه عن حَجةالإسلام إلّاأن یکون فی تأخیره معذوراً «۱». *** الشیخ البهجة: إذا ترک التقصیر عمداً فأحرم للحج بطلت عمرته والظاهر أنّ حجّه ینقلب إلی الإفراد... «۲» وقد مضی فی کلام الخوئی. الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴». الشیخ المکارم: إذا ترک التقصیر عمداً وبدأ بأعمال الحج بطلت عمرته وتبدّل حجّه إلی حج الإفراد ووجبت علیه إتمام حجّه والأحوط وجوباً أن یأتی بعمرة مفردة بعد إتمام الحج وإن کان الأحوط استحباباً إعادة الحج فی السنة اللاحقة «۵» ومن ترک التقصیر جهلًا، کان حکمه حکم العمد أیضاً «۶». الشیخ الوحید: إذا ترک التقصیر عمداً فأحرم للحج بطلت عمرته والأحوط أن یأتی بوظیفة المفرد من إتمام حجّه والإتیان بعمرة مفردة بعده والإتیان بحج التمتع فی السنة القادمة «۷». الشیخ النوری: متن السید الخوئی قدس سره «۸».

نسیان التقصیر

فی التحریر م ۳:... ولو نسی التقصیر إلی أن أحرم بالحج صحّت عمرته ویستحب الفدیة بشاة بل هی أحوط. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵۲ السید الگلپایگانی: فإن کان سهواً صحت متعته وکفّر بدم شاة علی الأحوط «۱». السید الخوئی: إذا ترک التقصیر نسیاناً فأحرم للحج صحت عمرته والأحوط التکفیر عن ذلک بشاة «۲». السید السیستانی: إذا ترک التقصیر نسیاناً فأحرم للحج صحت عمرته وصح إحرامه، والأحوط الأولی التکفیر من ذلک بشاة «۳». السید الشبیری: ولو نسی التقصیر حتی أحرم للحج صحت عمرته یمضی فی إحرامه ولا قضاء للتقصیر بل لا یجوز فی حال الإحرام نعم الأفضل الأکید أن یریق دماً بل هو الموافق للاحتیاط الاستحبابی الأکید «۴». السید الخامنئی: إذا ترک التقصیر سهواً فأحرم للحج صح إحرامه وصحت عمرته وحجّه ولا شیء علیه وإن استحب له التکفیر بشاة، بل الأحوط عدم ترکها «۵». *** الشیخ البهجة: إذا ترک التقصیر نسیاناً فأحرم للحج صحّت عمرته والأحوط التکفیر عن ذلک بشاة «۶». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الصافی: إذا ترک التقصیر نسیاناً وتوجّه بذلک بعد أن أحرم للحج صحّت عمرته ویکفیه الدم ولا یحتاج إلی التقصیر «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۹». الشیخ المکارم: إذا نسی التقصیر وبدأ بأعمال الحج یعنی أحرم وذهب إلی عرفات صحت عمرته وصح حجّه ولا شیء علیه ولکنّ الأفضل أن یکفّر عن ذلک بذبح شاة «۱۰». الشیخ الوحید: إذا ترک التقصیر نسیاناً فأحرم للحج صحت عمرته والأقوی عدم الکفارة علیه وإن کان التکفیر بشاة أحوط «۱۱». الشیخ النوری: متن السید الخوئی قدس سره «۱۲».

التحلیل بعد التقصیر

فی التحریر م ۴: یحلّ بعد التقصیر کل ما حرم علیه بالإحرام حتی النساء. السید الخامنئی: یحلّ له بعد التقصیر من عمرة التمتع کل ما حرم علیه حتی النساء ما عدا الحلق «۱». السید الگلپایگانی: فإذا قصّر حلّ له کل شیء حرم علیه بالإحرام حتی النساء ولا یجب بل لا یشرع طواف النساء فی عمرة التمتع لکن لو طاف طواف النساء برجاء المطلوبیة فهو أولی «۲». السید الخوئی: إذا قصّر المحرم فی عمرة التمتع حلّ له جمیع ما کان یحرم علیه من جهة إحرامه ما عدا الحلق، أمّا الحلق ففیه تفصیل... «۳». السید السیستانی: إذا قصّر المحرم فی عمرة التمتع حلّ له جمیع ما کان یحرم علیه من جهة إحرامه حتی الحلق علی الأظهر وإن کان الأحوط ترکه بعد مضی ثلاثین یوماً من یوم عید الفطر، ولو فعله عن علم وعمد فالأحوط الأولی التکفیر عنه بدم «۴». السید الشبیری: یحلّ بالتقصیر کلّ ما حرم علیه بالإحرام حتی مباشرة النساء فإنّ حلّیتها فی عمرة التمتع لا یتوقف علی طواف النساء حیث لا یجب فیها ولا بأس بالإتیان به رجاءً «۵». *** الشیخ البهجة: إذا قصّر المحرم فی عمرة التمتع حلّ له جمیع ما کان یحرم علیه من جهة إحرامه ما عدا الحلق ففی حرمته تأملًا «۶». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من الخوئی فی المقدار الذی ذکرناه عنه «۷». الشیخ الفاضل: یحلّ بعد التقصیر کل ما حرم بالإحرام حتی النساء وحتی حلق جمیع الرأس سوی الصید الذی هو من محرمات الحرم أیضاً «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵۴ الشیخ المکارم: بعد التقصیر من عمرة التمتع یخرج من الإحرام ویحل له کلّ ما یحرم علی المحرم إلّاالصید فإنّه یبقی حراماً علیه لحرمة الصید فی الحرم علی الجمیع «۱». الشیخ الوحید: إذا قصّر المحرم فی عمرة التمتع حلّ له جمیع ما کان یحرم علیه من جهة إحرامه ما عدا الحلق... «۲». الشیخ النوری: متن السید الخوئی فی المقدار المذکور «۳».

لیس فی العمرة التمتع طواف النساء

فی التحریر م ۵: لیس فی عمرة التمتع طواف النساء ولو أتی به رجاءً واحتیاطاً لا- مانع منه. السید الخامنئی: لیس من واجبات عمرة التمتع طواف النساء وإن کان الأحوط الإتیان به وبصلاته رجاءً «۴». السید الگلپایگانی: تقدم کلامه قدس سره فی الفرع الماضی فراجع. السید الخوئی: لا یجب طواف النساء فی عمرة التمتع ولا بأس بالإتیان به رجاءً وقد نقل شیخنا الشهید قدس سره وجوبه عن بعض العلماء «۵». السید السیستانی: لا- یجب طواف النساء فی عمرة التمتع ولا- بأس بالإتیان به رجاءً «۶». السید الشبیری: لا یجب طواف النساء فی عمرة التمتع «۷». *** الشیخ البهجة: لا- یجب طواف النساء فی عمرة التمتع ولا- بأس بالإتیان به رجاءً «۸». الشیخ التبریزی: لا- یجب طواف النساء فی عمرة التمتع ولا- مانع من الإتیان به رجاءً «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵۵ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۱». الشیخ المکارم: لا یجب طواف النساء فی عمرة التمتع بل لیس من الضروری الإتیان بطواف النساء حتی بقصد رجاء المطلوبیّة «۲». الشیخ الوحید: لا- یجب طواف النساء فی عمرة التمتع «۳». الشیخ النوری: متن السید الخوئی «۴».

الخروج من مکّة بعد عمرة التمتع

السیّد الإمام الخمینی قدس سره: الأحوط الوجوبی لمن فرغ عن عمرة التمتع أن لا یخرج من مکّة لغیر ضرورة «۵». السید الخوئی: ولا یجوز له الخروج من مکّة لغیر الحجّ إلّاأن یکون خروجه لحاجة ولَمْ یخف فوات الحجّ فیجب والحالة هذه أن یحرم للحج من مکّة ویخرج لحاجته «۶»... المحرّم من الخروج عن مکّة بعد الفراغ من أعمال العمرة وأثنائها إنّما هو الخروج عنها إلی محل آخر ولا بأس بالخروج إلی أطرافها وتوابعها وعلیه فلا بأس للحاج أن یکون منزله خارج البلد فیرجع إلی منزله أثناء العمرة أو بعد الفراغ منها «۷». السید الگلپایگانی: یحرم علی المتمتع أن یخرج من مکّة بعد عمرة التمتع حتی یقضی الحج إلّاإذا اقتضت الحاجة ولم یکن الخروج موجباً لفوات الحج... «۸». السیّد الخامنئی: خروج از مکّه مکرّمه بعد از عمره تمتّع و قبل از اعمال حج برای کسی که مطمئن است که می‌تواند برای انجام حج تمتع به مکّه برگردد جایز است. هر چند احتیاط مستحب آن است که از مکّه مکرّمه خارج نشود. مگر

برای نیـاز و کـار ضـروری. کما اینکه در این صورت بنابر احتیاط بایـد ابتـدا در مکّه برای حـج محرم شود و بعـد خارج شود. و اگر محرم شـدن برای او مشـقّت داشـته باشد، جایز است برای انجام آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵۶ کار خود بـدون احرام خارج شود. و افرادی که قصـد عمل به این احتیاط را دارند و ناچار هسـتند یک یا چند مرتبه به مکّه وارد و از آن خارج شوند مانند خدمه کاروان‌ها، می‌تواننـد برای ورود به مکّه مکرّمه، اوّل عمره مفرده انجام دهنـد و عمره‌تمتّع را به تأخیر بیندازنـد تا زمانی که بتوانند در آن وقت عمره تمتّع را قبـل از اعمال حـج به‌جا آورنـد، در این صورت بایـد از میقات برای عمره تمتّع محرم شونـد و هنگامی که از عمره تمتّع فارغ شدند از مکّه برای حج محرم شوند. «۱» السید السیستانی: إذا فرغ المکلّف من أعمال عمرة التمتع لم یجز له الخروج من مکّة لغیر الحـج إلّاأن یکون خروجه لحاجـة وإن لم تَکُن ضـروریة ولم یخف فوات الحج وفی هذه الحالة إذا علم أنّه یتمکّن من الرجوع إلی مکّة والإحرام منها للحـجّ فالأظهر جواز خروجه محلًا «۲». السـید الشبیری: لا یجوز الخروج من مکّة وحوالیها بعد التحلل من عمرة التمتع وقبـل الإـحرام للحـج نعم لو عرضت له حاجـة جاز له الخروج لکن یجب أن یکون محرماً للحـج ولو کان الخروج مع الإـحرام حرجیاً علیه جاز له الخروج بـدونه أیضاً «۳». *** الشـیخ البهجـة: والأحوط والأولی له عـدم الخروج من مکّة حتی إذا کان عالماً بعدم فوات الحج... «۴» إذا کان المتمتع یعلم أنّه إن خرج بعـد العمرة من مکّة فسوف یفوته الحج فلا یجوز له الخروج- أمّا إذا کان یسـتطیع الخروج والعود وإدراک الحـج.... فیجوز له الخروج والمیزان فی جواز الخروج وعدمه عدم تفویته الحج وتفویته له «۵». الشـیخ التبریزی: فی الجواب: لا یخرج من مکّة مطلقاً إلّالعـذر وعلی تقـدیره فیخرج محرماً بإحرام الحج «۶». الشیخ الصافی: من أدّی عمرة التمتع الأحوط له أن لا یخرج من مکـة المکرّمـة إلّا للضـرورة وإذا اقتضت الضـرورة للخروج فلیخرج محرماً بالحـج إلّاأن یکون الإحرام له حرجیاً فیجوز أن یخرج بغیر إحرام... «۷». الشیخ الفاضل: فی الجواب، یجوز الخروج مع الاطمینان بالرجوع وإدراک الحج ولا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵۷ فرق بین القریب والبعید نعم إذا دخل فی شهر آخر یجب الإحرام جدیداً لعمرة التمتع «۱». الشـیخ المکارم: لا بأس فی الـذهاب إلی غار حری والمناطق المشابهـة لـذلک خارج مکّة بعد إتمام العمرة قبل الحج ولکن لا یذهب إلی نقاط أبعد إلّالضرورة «۲». الشیخ الوحید: المحرّم من الخروج عن مکّة بعد الفراغ من أعمال العمرة أو أثنائها إنّما هو الخروج عمّا یصدق علیه أنّه من محلّات مکّة وإن لم یکن من مکّة القدیمة فلا یضرّ الخروج إلی المحلّات المستحدثة ما لم تکن خارجة عن الحرم «۳».

الرجوع إلی مکّة بلا إحرام

الشـیخ التبریزی: السؤال: إذا خرج المتمتع من مکّة محلًا ثم دخل فی شـهر آخر بلا إحرام فهل تبطل عمرته السابقة؟ الجواب: لا تبطل «۴». الشیخ الصافی: کسـی که بعـد از عمره تمتع بـدون احرام از مکّة خارج شود و پس از گذشت یکماه یا بیشتر عصـیاناً یا جهلًا یا نسیاناً بدون احرام وارد مکّة شده همان عمره اولی که انجام داده است عمره تمتع محسوب است وکافی است «۵». الشیخ البهجة: س: اگر جهلًا یا عمـداً بدون احرام خارج شود و در ماه بعد رجوع کرد بدون احرام آیا عمره تمتع قبلی باطل است؟ ج: بطلان عمره قبلی معلوم نیست، بقصد ما هو الوظیفه محرم به حج شود وحج را تمام کند و بعد از حج احتیاطاً یک عمره مفرده بجا آورد محتمل است که حج او مبدّل به افراد شده باشد. «۶»

الإختلاف فی ثبوت الهلال

فی التحریر م ۷: لو ثبت هلال ذی الحجـة عند القاضـی من العامّة وحکم به ولم یثبت عندنا فإن أمکن العمل علی طبق المذهب الحق بلا تقیـة وخوف وجب وإلّا وجبت التبعیّـة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵۸ عنهم وصـحّ الحج لو لم تتبیّن المخالفة للواقع بل لا یبعـد الصـحّة مع العلم بالمخالفـة ولا تجوز المخالفة بل فی صـحة الحج مع مخالفة التقیة إشـکال ولمّا کان أفق الحجاز والنجد مخالفاً

لآفاقنا سیما أفق إیران فلا یحصل العلم بالمخالفة إلّانادراً. السید الخوئی: إذا ثبت الهلال عند قاضی أهل السنّة وحکم علی طبقه ولم یثبت عند الشیعة ففیه صورتان الأولی: إذا احتملت مطابقة الحکم للواقع فعندئذٍ وجبت متابعتهم والوقوف معهم وترتیب جمیع آثار ثبوت الهلال الراجعة إلی مناسک حجّه من الوقوفین وأعمال منی یوم النحر وغیرها ویجزی هذا فی الحج علی الأظهر... «۱». السید الشبیری: س: إذا ثبت لدی العامّة هلال ذی الحجة وحددّوا الموقف بمقتضاه ولم یثبت عند الشیعة هل یجزی متابعتهم؟ ج: فی مفروض السؤال یجب متابعتهم ویجزی الوقوف معهم ما لم یعلموا بالخلاف «۲». السید الخامنئی: یجزیه العمل علی وفق ثبوت هلال ذی الحجة عند القاضی من العامّة وحکمه به «۳». السید الگلپایگانی: إذا اقتضت التقیة متابعة العامّة فی الوقوف فالأقوی کفایة هذا الحج عن حجة الإسلام ولو کان عالماً بالخلاف وأمّا إن کان متمکّناً من العمل بوظیفة نفسه من غیر خوف فالأحوط متابعتهم رجاءً ثم العمل بوظیفة نفسه حتی مع عدم العلم بالخلاف «۴». السید السیستانی: فی الجواب عن مسألة ۳۷۶: نحن لا نفتی بالإجزاء بالحج معهم إذا کان مخالفاً لما تقتضیه الموازین الشرعیة لثبوت الهلال کما لا نفتی بعدم الإجزاء ویمکن لمقلدینا الرجوع فی هذه المسألة إلی فقیه آخر... «۵». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره قوله دام ظله: نعم مع عدم العلم آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۵۹ بالخلاف وعدم قیام أمارة شرعیة علی الخلاف ومع صدق التقیة بالنحو المعهود المتعارف الأقوی کفایة الموافقة للعامّة کما تدّل علیه السیرة القطعیّة غیر المردوع عنها وعدم مانعیّة العلم بالخلاف من صحة العمل مع الاضطرار والتقیّة لا یخلو من وجه والعمل بالواقع فی جمیع الصور ظاهراً مجزیء... «۱». الشیخ التبریزی: المتن من السید الخوئی قدس سره: الأولی ما إذا احتملت مطابقة الحکم للواقع فعندئذٍ وجبت متابعتهم والوقوف معهم إلی قوله دام ظله، والحاصل أنّه تجب متابعة الحاکم السنّی تقیة ویصحّ معها الحج والاحتیاط حینئذٍ غیر مشروع... «۲». الشیخ الصافی: المتن المذکور من السید الگلپایگانی قدس سره تقریباً وفی کلامه دام ظله فإن کان متمکّناً من العمل بالوظیفة الشرعیة فالأحوط متابعتهم رجاءً ثم العمل بالوظیفة المقررة الشرعیة حتی مع عدم العلم بالخلاف «۳». الشیخ الفاضل: فی الجواب عن السؤال ۴۹۷: نعم، التبعیّة عنهم واجبة والحج صحیح حتی مع العلم بالمخالفة «۴». الشیخ المکارم: یجب التبعیّة معهم ولو مع العلم بالخلاف «۵». الشیخ الوحید: فإن احتملت مطابقة الحکم للواقع وکان الاحتیاط مخالفاً لها فالأحوط الجمع بین ترتیب آثار ثبوت الهلال علی حکمهم والإتیان بوظیفته الأولیة وإن کان الأقوی کفایة ترتیب الآثار علی حکمهم وأمّا إذا فرض العلم بالخلاف للإجزاء وجه ولکن الاحتیاط وجوباً الإتیان بوظیفته الأوّلیة وترتیب الآثار علی حکمهم کالوقوف معهم... «۶». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی فی المقدار المذکور ثم قال دام ظله: هذا إذا لم یمکنه العمل علی طبق مذهب الحق بلا تقیة وخوف وإلّا یجب حتی فی هذه الصورة «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۶۱

الإحرام بالحج والوقوف بعرفات

اشارة

فی التحریر م ۱: یجب بعد العمرة الإحرام بالحج والوقوف بعرفات بقصد القربة کسائر العبادات والأحوط کونه من زوال یوم عرفة إلی الغروب الشرعی ولا یبعد جواز التأخیر بعد الزوال بمقدار صلاة الظهرین إذا جمع بینهما والأحوط عدم التأخیر ولا یجوز التأخیر إلی العصر. السید الخوئی: الأول الإحرام وأفضل أوقاته یوم التروية ویجوز التقدیم علیه بثلاثة أیام ولا سیما بالنسبة إلی الشیخ الکبیر والمریض... یتضیق وقت الإحرام فیما إذا استلزم تأخیره فوت الوقوف بعرفات یوم عرفة... الثانی من واجبات حج التمتع: الوقوف بعرفات بقصد القربة والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات... الأحوط للمختار أن یقف فی عرفات من أوّل یوم التاسع من ذی الحجة إلی الغروب... فما هو الرکن من الوقوف هو الوقوف فی الجملة... «۱». السید السیستانی: الثانی من واجبات حج التمتع: الوقوف بعرفات بقصد القربة والخلوص... یجب الوقوف بعرفات فی الیوم التاسع من ذی الحجة مستوعباً من أوّل الزوال علی الأحوط إلی

الغروب... «۲». السيد الگلپايگانى: الأوّل من واجبات حج التمتع: الإحرام وهو واجب بل هو ركن آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۶۲ يبطل الحج بتعمّد تركه، وأوّل وقت هذا الإحرام للمتمتع بعد فراغه من مناسك عمرته ويمتد إلى اليوم التاسع من ذى الحجة... الثانى: الوقوف بعرفات بمعنى أن يكون حاضراً فيها مستوعباً الوقت كلّه من زوال الشمس إلى غروبها، والركن من الوقوف هو مسمّاه... «۱». السيد الخامنئى: يجب الإحرام (لحج التمتع) قبل زوال اليوم التاسع من ذى الحجة بحيث يتمكّن من إدراك الوقوف الاختيارى بعرفات والوقوف هو الواجب الثانى من واجبات الحج وهو عبادة تجب فيه النيّة بشروطها والأحوط أن يقف من زوال يوم التاسع إلى الغروب الشرعى والوقوف المذكور واجب إلّاأن الركن منه هو مسمّى الوقوف ويتحقق بالدقيقة والدقيقتين... «۲». السيد الشبيرى: الوقوف بعرفات وهو الواجب الثانى من واجبات حج التمتع، يعتبر فى الوقوف كسائر العبادات أن يكون مع النيّة وشأنها شأن النيّة فى جميع المناسك فيعتبر فيها قصد الوقوف وتعيين الوقوف لنوع الحج الذى أحرم له وقصد القربة وزمان الوقوف الاختيارى بعرفة من زوال الشمس من يوم التاسع ويمتد إلى المغرب أى زوال الحمرة المشرقية... الوقوف بعرفات من أركان الحج والمعتبر فى ركنيته مسمّاه... «۳». *** الشيخ البهجة: الأوّل: الإحرام ووقته موسّع ويتحقق وقت الإحرام فيما إذا استلزم تأخيره فوت الوقوف بعرفات يوم عرفة والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات من دون فرق بين أن يكون راكباً أو راجلًا ساكناً أو متحركاً والأحوط للمختار أن يقف فى عرفات من أوّل ظهر التاسع إلى الغروب والركن من الوقوف هو الوقوف فى الجملة «۴». الشيخ التبريزى: الأوّل: الإحرام وأفضل أوقاته يوم التروية ويتحقق وقت الإحرام فيما إذا استلزم تأخيره فوت الوقوف بعرفات يوم عرفة والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات من دون فرق بين أن يكون راكباً أو راجلًا ساكناً أو متحركاً... «۵». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۶۳ الشيخ الصافى: الأوّل: الإحرام وهو واجب فى حج التمتع بل هو ركن يبطل الحج بتعمّد تركه كما تقدم فى العمرة، وأوّل وقت الإحرام للمتمتع من ثلاثة أيام قبل يوم التروية ثم يمتدّ وقت الإحرام إلى اليوم التاسع... يجب الوقوف بعرفة بمعنى أن يكون حاضراً فيها من زوال الشمس إلى غروبها... «۱». الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام قدس سره إلى قوله: بمقدار صلاة الظهرين إذا جمع بينهما، ففى تعليقته مدظله: (بل بمقدار الغسل قبلهما أيضاً) «۲». الشيخ المكارم: الأول: الإحرام من مكّة والثانى: الوقوف (أى الكون) فى عرفات من ظهر اليوم التاسع من ذى الحجة إلى غروب الشمس، وأفضل وقت الإحرام للحج هو اليوم الثامن من ذى الحجة ولكن يجوز الإحرام قبل ذلك بثلاثة أيام والأحوط فى الوقوف بعرفات من أوّل ظهر يوم التاسع الى غروب الشمس «۳». الشيخ الوحيد: الأوّل من واجبات الحج: الإحرام وأفضل أوقاته يوم التروية ويجوز التقديم للمريض والشيخ الكبير إذا خافا من الزحام مطلقاً. الثانى: الوقوف بعرفات والأحوط للمختار أن يقف فى عرفات من زوال اليوم التاسع إلى الغروب كما عليه المشهور، والركن من الوقوف هو الوقوف فى الجملة... «۴».

المراد من الوقوف بعرفات

فى التحرير م ۲: المراد بالوقوف مطلق الكون فى ذلك المكان الشريف من غير فرق بين الركوب وغيره والمشى وعدمه نعم لو كان فى تمام الوقت نائماً أو مغمى‌عليه بطل وقوفه. السيد الخوئى: الثانى من واجبات حج التمتع: الوقوف بعرفات بقصد القربة والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات من دون فرق بين أن يكون راكباً أو راجلًا ساكناً آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۶۴ أو متحركاً «۱». السيد الخامنئى: المراد من الوقوف، مطلق الحضور فى ذلك المكان من دون فرق بين كونه راكباً أو ماشياً أو نائماً أو واقفاً «۲». السيد الگلپايگانى: يجب الوقوف بعرفة بمعنى أن يكون حاضراً فيها مستوعباً الوقت كلّه من زوال الشمس إلى غروبها «۳». السيد السيستانى: المتن المذكور من السيد الخوئى «۴». السيد الشبيرى: الوقوف بعرفات من أركان الحج والمعتبر فى ركنيّته مسمّاه فيكفى الحضور والتواجد فيها ولو كان يسيراً «۵». *** الشيخ البهجة: والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات... «۶». الشيخ التبريزى: والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات... «۷» تقدم فى كلام السيد الخوئى قدس سره. الشيخ الصافى: يجب الوقوف بعرفة بمعنى أن يكون حاضراً فيها

مستوعباً الوقت كلّه من زوال الشمس إلى غروبها «۸». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير «۹». الشيخ المكارم: الثانى من واجبات الحج، هو الوقوف فى عرفات، الأحوط الوقوف فى عرفات من أوّل ظهر اليوم التاسع إلى غروب الشمس، ويجب أن يقترن بالنيّة وقصد القربة «۱۰». الشيخ الوحيد: الثانى من واجبات حج التمتع: الوقوف بعرفات والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات عن قصد متقرباً إلى اللّه تعالى... «۱۱».

الوقوف واجب والركن منه مسمّاه

فى التحرير م ۳: الوقوف المذكور واجب لكن الركن منه مسمّى الوقوف ولو دقيقة أو دقيقتين فلو ترك الوقوف حتى مسمّاه عمداً بطل حجّه ولكن لو وقف بقدر المسمّى وترك الباقى عمداً صح حجّه وإن أثم. السيد الخوئى: الأحوط للمختار، أن يقف فى عرفات من أوّل ظهر التاسع من ذى الحجة إلى الغروب، والوقوف فى تمام هذا الوقت وإن كان واجباً يأثم المكلف بتركه إلّا أنّه ليس من الأركان... نعم لو ترك الوقوف رأساً باختياره فسد حجّه، فما هو الركن من الوقوف هو الوقوف فى الجملة «۱». السيد الخامنئى: الوقوف المذكور واجب إلّاأنّ الركن منه هو مسمى الوقوف ويتحقق بالدقيقة والدقيقتين، فإن ترك مسمّى الوقوف اختياراً بطل حجّه ولو وقف مسمى الوقوف وترك الباقى أو أخّر الوقوف إلى العصر صح حجّه وإن أثم فى صورة العمد «۲». السيد السيستانى: يجب الوقوف بعرفات فى اليوم التاسع من ذى الحجة مستوعباً من أوّل الزوال على الأحوط إلى الغروب والوقوف فى تمام هذا الوقت وإن كان واجباً يأثم المكلّف بتركه اختياراً إلّاأنّه ليس من الأركان... إلى آخر ما فى كلام الخوئى قدس سره. السيد الشبيرى: الوقوف بعرفات من أركان الحج (وقد مضى فى الفرع الماضى) ومن ترك الوقوف الإختيارى بعرفات من دون عذر بطل حجّه فيبطل الحج بتركه فى الموارد التالية، ثم ذكر دام ظله خمس صور «۳». السيد الگلپايگانى: والركن من الوقوف هو مسمّاه وأمّا الزائد على ذلك فهو واجب وغير ركن لا يجوز تركه ولو تركه عمداً إلى أن خرج وقت الوقوف الاختيارى بطل حجّه ولا يجديه إدراك الموقف الإضطرارى ولاإدراك المشعر مطلقاً والموقف الإضطرارى آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۶۶ بعرفة هو مِن مَغيب الشمس إلى طلوع الفجر من يوم النحر «۱». *** الشيخ البهجة: الأحوط للمختار أن يقف فى عرفات من أوّل الظهر التاسع من ذى الحجة إلى الغروب «۲». الشيخ التبريزى: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «۳». الشيخ الفاضل: الوقوف المذكور واجب لكن الركن منه مسمّى الوقوف ولو دقيقة أو دقيقتين... «۴». الشيخ المكارم: وركن الوقوف هو التوقّف فى عرفات فقط مقداراً من الزمان الذى بدايته الظهر ونهايته غروب الشمس، فلو وقف مقداراً من تلك المدة صحّ حجّه... «۵». الشيخ الوحيد: والوقوف فى تمام هذا الوقت (من زوال اليوم التاسع إلى الغروب) وإن كان واجباً إلّاأنّه ليس من الأركان... فما هو الركن من الوقوف هو الوقوف فى الجملة «۶». الشيخ النورى: الأحوط للمختار أن يقف فى عرفات من أوّل ظهر التاسع من ذى الحجة إلى الغروب... فما هو الركن من الوقوف هو الوقوف فى الجملة «۷».

لو نفر من عرفات قبل الغروب

فى التحرير م ۴: لو نفر عمداً من عرفات قبل الغروب الشرعى وخرج من حدودها ولم يرجع فعليه الكفّارة ببدنة يذبحها للّهفى أى مكان شاء والأحوط الأولى أن يكون فى مكّة ولو لم يتمكّن من البدنة صام ثمانية عشر يوماً والأحوط الأولى أن يكون على ولاء... السيد الخوئى: تحرم الإفاضة من عرفات قبل غروب الشمس عالماً عامداً لكنّها لا تفسد الحج فإذا ندم ورجع إلى عرفات فلا شىء عليه وإلّا كانت عليه كفّارة بدنة، ينحرها فى منى... «۸» فإن لم يتمكّن منها صام ثمانية عشر يوماً متواليات... السيد السيستانى: نفس المتن من الخوئى إلى قوله دام ظله: والأحوط أن يكون بمنى دون مكّة فإن لم يتمكّن منها صام ثمانية عشر يوماً بمكّة أو فى الطريق أو عند أهله آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۶۷ والأحوط الأولى أن تكون متواليات «۱». السيد الشبيرى: لا يجوز النفر من عرفات

قبل المغرب فلو نفر بعد إدراك الوقوف عَصى ولكن لا يبطل حجّه... «۲» من غادر عرفات بقصد أن تكون مغادرته نهايته عامداً مختاراً قبل الغروب يجب أن يعود إليها وإن لم يَعُد كان عاصياً ووجب عليه التكفير بل الأظهر وجوب الكفارة عليه ولو لم يمكنه الرجوع... «۳». السيد الخامنئى: يحرم النفر من عرفات قبل الغروب فإن نفر كذلك عامداً أو خرج عن حدوده ولم يرجع عَصى ووجب عليه التكفير ببدنة ولكن حجّه صحيح... «۴». السيد الگلپايگانى: ولو أفاض من عرفة قبل المغرب الشرعى عمداً فإن تاب ورجع قبل الغروب فلا كفارة عليه وإن لم يَتب ولم يرجع فعليه الكفّارة وهى بدنة وإن لم يتمكّن على البدنة يصوم ثمانية عشر يوماً بمكّة أو فى الطريق أو عند أهله، ويصومها على التوالى جميعها ولا يفصل بينها «۵». *** الشيخ البهجة: تحرم الإفاضة من عرفات قبل غروب الشمس عالماً عامداً لكنها لا تفسد الحج «۶». الشيخ التبريزى: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره «۷». الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلّاما أضاف الشيخ دام ظله وهو قوله: (والأحوط أن يكون يوم النحر) وإلّا ما علق على الجملة الأخيرة الأحوط الأولى أن يكون فى مكّة فإنّه قال: بل فى منى... «۸». الشيخ المكارم: إذا خرج من عرفات قبل غروب الشمس فإن كان ذلك عن نسيان أو جهل بالمسألة لم يكن عليه شىء وإن فعل ذلك عمداً عَصى وأثم ويجب أن يذبح بعيراً فى منى... «۹». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۶۸ الشيخ الوحيد: تحرم الإفاضة من عرفات قبل غروب الشمس... نحو ما تقدم من السيد الخوئى قدس سره «۱».

لو نفر من عرفات سهوا

فى التحرير م ۴:... ولو نفر سهواً وتذكّر بعده يجب الرجوع ولو لم يرجع أثم ولا كفّارة عليه وإن كان أحوط. والجاهل بالحكم كالناسى ولو لم يتذكّر حتى خرج الوقت فلا شىء عليه. السيد الخوئى: ويجرى هذا الحكم فى من أفاض من عرفات نسياناً أو جهلًا منه بالحكم (وقد مضى فى الفرع الماضى) فيجب عليه الرجوع بعد العلم أو التذكّر، فإن لم يرجع حينئذٍ فعليه الكفارة على الأحوط «۲». السيد السيستانى: ويجرى هذا الحكم فى من أفاض من عرفات نسياناً أو جهلًا وقد مضى فى كلام الخوئى قدس سره «۳». السيد الشبيرى: ومن غادرها عن جهل أو نسيان أو سهوٍ أو إضطرار يجب عليه أيضاً أن يعود إليها متى التفت ويفيض بعد المغرب، فإن لم يعد كان عاصياً والأحوط استحباباً فى حقه التكفير ولا شىء عليه لو لم يلتفت إلى المغرب «۴». السيد الخامنئى: إن نفر من عرفات قبل الغروب نسياناً أو جهلًا بالحكم وجب عليه الرجوع فيما إذا التفت قبل فوات الوقت فإن لم يرجع عصى ولكن لا كفارة عليه وأمّا إن لم يلتفت حتى خرج الوقت فلا شىء عليه «۵». السيد الگلپايگانى: وإن أفاض قبل المغرب سهواً ولم يتذكّر فى الوقت فلا شىء عليه ولو تذكّر الناسى قبل المغرب يجب عليه الرجوع إلى عرفة والبقاء فيها إلى الغروب فإن لم يفعل ولم يرجع أثم ويلحقه حكم العامد «۶». *** آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۴۶۹ الشيخ البهجة: ويجرى هذا الحكم فى من أفاض من عرفات نسياناً أو جهلًا منه بالحكم فيجب عليه الرجوع... «۱». الشيخ التبريزى: ويجرى هذا الحكم فى من أفاض من عرفات نسياناً... «۲». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير فى هذا الفرع «۳». الشيخ المكارم: تقدم كلامه دام ظله فى الفرع الماضى فراجع. الشيخ الوحيد: ويجرى هذا الحكم أيضاً فى من أفاض من عرفات نسياناً أو جهلًا منه بالحكم فيجب عليه الرجوع بعد التذكّر أو العلم، فإن لم يرجع حينئذٍ ففى ثبوت الكفّارة وبدلها عليه إشكال «۴».

لو نفر قبل الغروب ثم ندم فرجع

فى التحرير م ۵: لو نفر قبل الغروب عمداً وندم ورجع ووقف إلى الغروب أو رجع لحاجة لكن بعد الرجوع وقف بقصد القربة، فلا كفارة عليه. السيد الخوئى: فإذا ندم ورجع إلى عرفات فلا شىء عليه. وقد تقدم، فراجع. السيد السيستانى: فإذا رجع إلى عرفات فلا شىء عليه «۵». السيد الشبيرى: مَضى كلام الأستاذ دام ظله فى الفرعين السابقين مع التلخيص، فراجع. السيد الگلپايگانى: تقدّم كلامه قدس سره وأنّه إن تاب ورجع قبل الغروب فلا كفّارة عليه «۶». *** الشيخ البهجة: فإذا ندم ورجع إلى عرفات فالأحوط ثبوت الكفّارة

علیه... «۷». الشیخ التبریزی: فإذا نـدم ورجع إلی عرفات فلا شـیء علیه وإلّا کانت علیه بدنة... «۸». آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۴۷۰ الشیخ الفاضل: متن التحریر «۱». الشیخ المکارم: إذا عاد إلی عرفات مرّة أخری قبل غروب الشمس وبقی هناک إلی الغروب ثم خرج منها لم تجب علیه الکفّارة «۲». الشیخ الوحید: فإذا رجع قبل الغروب إلی عرفات فلا شیء علیه «۳».

ترک الوقوف مع العذر

فی التحریر م ۶: لو ترک الوقوف بعرفات من الزوال إلی الغروب لعذر کالنسیان وضیق الوقت ونحوهما کفی له إدراک مقدار من لیلة العیـد ولو کان قلیلًا وهو الوقت الاضـطراری للعرفات... السـید الخوئی: من لم یدرک الوقوف الاختیاری لنسـیان أو لجهل یعذر فیه أو لغیرهما من الأعذار لزمه الوقوف الاضطراری (برهة من لیلة العید) وصح حجّه فإن ترکه متعمداً فسد حجّه «۴». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۵». السـید الشبیری: من ترک الوقوف بعرفات من دون عـذر إلی قوله دامظله فی آخر الفرع بقوله: نعم لو کـان فی ترک الوقوف الاختیـاری معـذوراً بمعنی أنّ الترک لم یکن عن سوء اختیاره وترک تحفّظه لا یبطل الحـج بترک الوقوف الإختیاری فیلزمه التدارک بالوقوف الإضـطراری «۶». السـید الگلپایگانی: لو ترک الوقوف سهواً أو عن عـذر آخر فلا إثم علیه وصـح حجّه «۷». *** آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۴۷۱ الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر مع اضافة قیـد توضیحی حیث تجـد فی المتن کلمـة (نحوهمـا) فـإن الشیخ دام ظله قـال: کالجهـل بـالموضوع أو الحکم وکالأعـذار الخارجیـة مثل المرض وشدة الحرّ أو البرد «۳». الشیخ المکارم: من لم یـدرک الوقوف فی عرفات من الظهر إلی الغروب یجب علیه أن یقف فی ذلک المکان مقداراً من لیلة العید وإن قلّ... «۴». الشیخ الوحید: من لم یدرک الوقوف الاختیاری (فی النهار) لنسـیان الحکم أو الموضوع أو الجهـل بـالموضوع أو الحکم عن قصور أو لغیر ذلـک من الأعـذار لزمه الوقوف الاضـطراری (الوقوف برهة من لیلة العید فی عرفات) وصحّ حجّه، فإن ترکه متعمداً فسد حجّه «۵».

ترک اضطراری عرفة بغیر عذر

فی التحریر م ۶:... ولو ترک الاضـطراری عمـداً وبلاـ عـذر فالظاهر بطلان حجه وإن أدرک المشـعر... السـید الخوئی: فإن ترکه (أی الوقوف الاضطراری) متعمداً فسد حجّه «۶» وقد تقدم أیضاً. السـید السیستانی: هذا (الحکم بصحة الحج مع اضطراری عرفة) إذا أمکنه إدراک الوقوف الاضطراری علی وجه لا یفوت معه الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس وأمّا مع خوف فوته فی الوقت المذکور بسبب ذلک فیجب الاقتصار علی الوقوف بالمشعر ویصح حجّه «۷». السید الشبیری: من کان وظیفته الوقوف الإضطراری بعرفات إن ترکه بلا عـذر آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۷۲ بطل حجّه «۱». السـید الگلپایگانی: والموقف الاضـطراری بعرفة هو من المغرب الشرعی إلی طلـوع الفجر وهـو الـذی یکفی الوقـوف فیـه للناسـی ولکـل معـذور عـن إدراک الموقـف الاختیـاری «۲» ولـو وقف بـالموقف الاضـطراری (فی عرفات) ولم یتمکّن من الوقوف بالمشـعر قبل طلوع الشـمس بطل حجّه بتعمد ترک الوقوف بالمشـعر فإن خشـی أن یفوته الوقوف المذکور بالمشـعر بسب الموقف الإضـطراری بعرفة إقتصر علی الوقوف بالمشعر وتمّ حجّه «۳». *** الشیخ البهجة: فإن ترکه (أی الوقوف الاضـطراری) متعمداً فسد حجّه... «۴». الشیخ التبریزی: فإن ترکه (أی الوقوف الاضطراری) متعمداً فسد حجّه «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر فی هذا الفرع «۶». الشیخ المکارم: وإذا لم یوفّق لدرک هذا الوقوف الاضطراری فی عرفـات کفاه أن یـدرک شیئاً من الوقوف فی المشـعر الحرام، وفی هـذه الصورة یصـح حجّه «۷». الشیخ الوحیـد: فإن ترک الوقوف الاضطراری أیضاً فسد حجّه «۸».

ترک الإختیاری والإضطراری مع العذر

فی التحریر م ۶:... ولو ترک الاختیاری والاضطراری لعذر کفی فی صحّة حجّه إدراک الوقوف الاختیاری بالمشعر الحرام... السید السیستانی: مضی کلامه دام ظله فی الفرع الماضی «۹» یمکن استفادة حکم هذا الفرع مما مضی فتأمّل. السید الگلپایگانی: لو فاته الموقف بعرفة کلیاً لنسیان أو غیره ولم یتذکّر إلّابعد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۷۳ خروج وقته ولکنّه تمکّن من إدراک الموقف بالمشعر فی وقته یکفیه ویصح حجّه «۱» والجاهل القاصر یلحق هنا بالناسی أیضاً أمّا المقصر ففیه إشکال وإن کان لا یبعد إلحاقه أیضاً. السید الشبیری: تأخّر المحرم وترک الوقوف بعرفات إلی لیلة العید (التی هی الوقوف الإضطراری) فإن لم یکن معذوراً فی ترکه بطل حجّه وإن کان معذوراً فیه فإن خشی أن یفوته الوقوف الاختیاری بالمشعر حتی قبل طلوع الشمس إن اتّجه إلی عرفات لإدراک الوقوف الاضطراری ترک الوقوف بعرفات واتّجه رأساً نحو المشعر لإدراک وقوفه الإختیاری وإلّا لزمه الوقوف الاضطراری بعرفات ثم إدراک المشعر قبل طلوع الشمس «۲». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن من التحریر «۳». الشیخ المکارم: تقدم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی. الشیخ الوحید: وإن لم یتمکّن من الوقوفین عن عذر وأدرک الوقوف فی المشعر قبل طلوع الشمس أجزأه ذلک وتمّ حجّه فإنّ اللّه تعالی أعذر لعبده «۴».

الوقوف بالمشعر الحرام

اشارة

فی التحریر: یجب الوقوف بالمشعر من طلوع الفجر من یوم العید إلی طلوع الشمس وهو عبادة یجب فیه النیّة بشرائطها والأحوط وجوب الوقوف فیه بالنیّة الخالصة لیلة العید بعد الإفاضة من عرفات إلی طلوع الفجر ثم ینوی الوقوف بین الطلوعین... السید الخوئی: وهو الثالث من واجبات حج التمتع، یجب الوقوف فی المزدلفة من طلوع فجر یوم العید إلی طلوع الشمس لکن الرکن منه هو الوقوف فی الجملة فإذا وقف مقداراً ما بین الطلوعین ولم یقف الباقی ولو متعمداً صح حجّه وإن ارتکب محرماً «۱». السید الگلپایگانی: یجب الوقوف بالمشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات لیلة العید والأحوط المبیت فیه وإذا طلع الفجر ینوبه بأن یقول أقف بالمشعر الحرام إلی طلوع الشمس فی حج التمتع قربة إلی اللّه تعالی «۲». السید الشبیری: یجب علی الحاج الوقوف بالمزدلفة (المشعر الحرام) وواجباته ثلاثة ۱- أصل الوقوف ۲- الذکر ۳- ترک النفر. الوقوف الإختیاری وزمانه ما بین طلوع الفجر إلی طلوع الشمس من یوم العید، والوقوف بالمزدلفة من أرکان الحج فترکه من دون عذر یبطله والمعتبر فی تحقق الرکن مسمی الوقوف ابتداءً من المغرب وانتهاءً إلی طلوع الشمس من یوم العید... «۳». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۷۶ السید الخامنئی: وقت الوقوف الواجب من طلوع الفجر إلی طلوع الشمس من یوم النحر والأحوط الوقوف فیه بنیّته من حین الوصول إلیه لیلًا بعد الإفاضة من عرفات «۱». السید السیستانی: یجب علی الحاج بعد الإفاضة من عرفات أن یبیت شطراً من لیلة العید بمزدلفة حتی یصبح بها، والأحوط أن یبقی إلی طلوع الشمس وإن کان الأظهر جواز الإفاضة منها إلی وادی محسّر قبل الطلوع بقلیل «۲». وقال مدظله: یعتبر فی الوقوف بالمزدلفة نیّة القربة والخلوص کما یعتبر أن یکون عن قصد «۳». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المنقول من السید الخوئی قدس سره مع إضافة قوله دام ظله: ویری البعض التکفیر علیه بشاة «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی «۵». الشیخ الصافی: الثالث من أفعال الحج، الوقوف فی المشعر الحرام، یجب الوقوف بالمشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات لیلة العید والأحوط المبیت فیه... «۶» وتقدم فی کلام السید الگلپایگانی قدس سره. الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر فی المقدار المذکور، القول فی الوقوف بالمشعر الحرام. الشیخ المکارم: ویجب الوقوف فی المشعر الحرام علی من یحج أن یفیض إلیه بعد الوقوف فی عرفات... «۷». الوقوف فی المشعر الحرام من طلوع الفجر إلی طلوع الشمس واجب بل الأحوط وجوباً أن یبیت ویکون فی اللیل هناک أیضاً ویذکر اللّه بعض الذکر

ویجب أن ینوی لجمیع هـذه الأمور ویقصد القربة «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۷۷ الشیخ الوحید: الثالث من واجبات حج التمتع، الوقوف فی المزدلفـة ویعتبر فیه قصـد الوقوف متقرباً به إلی اللّه تعـالی، إذا أفاض الحاج من عرفات فالأحوط الأولی أن یبیت فی المزدلفـة شـطراً من لیلـة العیـد، ویجب الوقوف فی المزدلفـة من طلوع الفجر من یوم العیـد والأـحوط وجوبـاً بقـائه فیها حتی تطلع الشمس «۱». الشـیخ النوری: یجب الوقوف فی المزدلفة من طلوع الفجر (یوم العید) إلی طلوع الشمس لکن الرکن منه هو الوقوف فی الجملة... «۲».

إستحباب الإفاضة من المشعر الحرام قبل طلوع الشمس

فی التحریر:... ویسـتحبّ الإفاضـة من المشـعر قبـل طلوع الشـمس بنحو لاـ یتجـاوز عن وادی محسّـر ولو جاوزه عصـی ولا کفّارة علیه والأحوط الإفاضـة بنحو لا یصل قبل طلوع الشـمس إلی وادی محسّـر... السـید الگلپایگانی: من المسـتحبات فی المشـعر، الإفاضة لغیر الإمام من المشـعر قبل طلوع الشمس بقلیل ولکن لا یجوز أن یتعدی وادی محسّر بل لا یدخل فیه قبل طلوع الشمس علی الأحوط ولو أفاض منه قبل ذلک بمـدّة کثیرة فعلیه شاة علی الأحوط وإن کان الأقوی جواز الدخول فی وادی محسّـر «۳». السید الشبیری: یستحب عند إنتشار الضوء وانکشاف النهار بحیث یسـتبین الطریق ویری موضع الأقدام من دون إنارة، الشـروع فی الإفاضة من المشـعر والإتجاه إلی منی والأحوط عدم النفر منه قبل طلوع الشـمس «۴». السـید السیستانی: والأحوط أن یبقی فیها إلی طلوع الشمس وإن کان الأظهر جواز الإفاضـة منهـا إلی وادی محسّـر قبـل الطلوع بقلیـل نعم لاـ یجوز تجـاوز الوادی إلی منی قبل أن تطلع الشـمس «۵». *** الشیخ الصافی: الثامن عشـر من المسـتحبّات فی المشـعر الحرام، الإفاضـة لغیر الإمام آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۴۷۸ من المشـعر قبل طلوع الشـمس بقلیل ولکن لا یجوز أن یتعدّی وادی محسّر بل لا یدخل فیه قبل طلوع الشمس علی الأحوط «۱» (تقدم فی کلام السید الگلپایگانی قدس سـره). الشیخ الفاضل: ویستحب الإفاضة من المشعر قبل طلوع الشمس بنحو لا یدخل وادی محسّر ولو جاوزه عصی ولا کفّارة علیه... «۲».

الرکن من الوقوف فی المشعر الحرام

فی التحریر:... والرکن هو الوقوف بین طلوع الفجر إلی طلوع الشـمس بمقـدار صـدق مسـمی الوقوف ولو دقیقـة أو دقیقتین فلو ترک الوقوف بین الطلوعین مطلقـاً بطل حجّه بتفصـیل یأتی. السـید الخامنئی: والرکن منه مسـمّی الوقوف ولو بمقـدار دقیقـة أو دقیقتین فإن وقف المسمی وترک الباقی عمداً صح حجّه وإن فعل حراماً وأمّا إن ترک مسمی الوقوف إختیاراً فحجّه باطل «۳». السید الگلپایگانی: ومجموع الوقوف بالمشـعر واجب ومسمّاه رکن فمن ترکه أصلًا فحجّه باطل «۴». السـید الخوئی: الرکن منه هو الوقوف فی الجملة «۵» وتقـدم ذلک. السـید الشبیری: والمعتبر فی تحقق الرکن، صـدق مسـمی الوقوف ابتداءً من المغرب وانتهاءً إلی طلوع الشـمس من یوم العید فمن فاته الوقوف بینهما من دون عذر بطل حجّه حتی ولو وقف المزدلفة بعد طلوع الشـمس... «۶». السید السیستانی: الوقوف فی تمـام الوقت المـذکور وإن کـان واجباً فی حال الإختیار إلّا أن الرکن منه هو الوقوف فی الجملـة «۷». *** الشـیخ البهجة: لکن الرکن منه هو الوقوف فی الجملة «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۷۹ الشیخ التبریزی: لکن الرکن منه هو الوقوف فی الجملة... «۱». الشـیخ الصافی: وإذا طلع الفجر ینویه بأن یقول أقف بالمشعر الحرام إلی طلوع الشمس... «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۳». الشـیخ المکارم: الوقوف فی المشـعر الحرام رکن وکلّ من ترک الوقوف عمـداً بطل حجّه «۴». والوقوف فی المشـعر فی تمام الفاصلة الزمنیّة بین طلوع الفجر وطلوع الشمس وإن کان واجباً حتی بالکون فیه لیلة العید واجب أیضاً علی الأحوط ولکن لو بقی اللیـل هنـاک فقـط کفی فی صـحّة حجه، ولکن لو فعـل ذلـک عمـداً أثم وعصـی ووجبت علیه کفّـارة وهی شاة «۵». الشـیخ الوحید: والرکن منه هو الوقوف فی الجملـة فإذا وقف مقداراً ما بین الطلوعین ولم یقف الباقی ولو متعمداً صح حجّه «۶». الشیخ النوری: المتن

المذکور من السید الخوئی «۷».

الإفاضة من المشعر قبل طلوع الفجر

فی التحریر م ۱: یجوز الإفاضة من المشعر لیلة العید بعد وقوف مقدار منها للضعفاء کالنساء والأطفال والشیوخ ومن له عذر کالخوف والمرض ولمن ینفر بهم ویراقبهم ویمرّضهم والأحوط الذی لا یترک أن لا ینفروا قبل نصف اللیل فلا یجب علی هذه الطوائف الوقوف بین الطلوعین. السید الگلپایگانی: وتجوز الإفاضة من المشعر إلی منی قبل طلوع الفجر للنساء والشیوخ والمرضی الذین تشق علیهم إزدحام الناس وکذا تجوز الإفاضة لمن له شغل ضروری «۸» وفی المناسک الفارسی: یجوز الإفاضة فی اللیل للعمل من المشعر إلی منی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۸۰ للنساء وصاحب العذر ولو کان قبل نصف اللیل «۱». السید الخوئی: یستثنی من ذلک النساء والصبیان والخائف والضعفاء کالشیوخ والمرضی، فیجوز لهم حینئذٍ الوقوف فی المزدلفة لیلة العید والإفاضة منها قبل طلوع الفجر إلی منی «۲». السید الشبیری: یجوز الوقوف اللیلی فی المزدلفة لعدّة أصناف ۱- مطلق النساء ۲- مطلق الصبیان ۳- الضعفاء کالشیوخ إذا کانوا تشق علیهم الوقوف الإختیاری بها ۴- الخائف من التعرض للخطر فی الوقوف الإختیاری ۵- من کان الوقوف بین الطلوعین حرجیاً علیه ۶- المدین الذی لا یستطیع تسدید دَینه ۷- أصحاب المهن والحِرف الذین یلزمهم ممارستها فی النهار کالحطاب والراعی ۸- المرافقون لأحد الأصناف المذکورة کانوا بحیث لا تستغنی عن مرافقتهم ۹- من یلتزم علیهم المبادرة إلی منی لإعداد ما یحتاج إلیه الحجاج، فیکفی بهذه الأصناف الوقوف بالمشعر برهة من لیلة العید ثم الإفاضة إلی منی... «۳». السید السیستانی: متن السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظله: ومن یتوّلی شؤونهم فإنّه یجوز لهؤلاء الإکتفاء بالوقوف فیها لیلة العید والإفاضة منها إلی منی قبل طلوع الفجر «۴» والمقصود ممّن یتوّلی شؤون المعذورین خصوص من لا یسعهم الإستغناء عن مرافقته «۵». س: هل یجتزیء بالوقوف فی المزدلفة داخل الباصات التی تنقل الحجاج من غیر أن یتوقف الباص عن الحرکة؟ ج: نعم، یتحقق به الوقوف الرکنی وإن أفاض قبل طلوع الفجر. *** الشیخ البهجة: ویستثنی من ذلک النساء والصبیان علی النحو الذی ذکرناه عن السید الخوئی قدس سره «۶». أقول: قال الشیخ دام ظله فی جلسة الإستفتاء: یجوز لهولاء الطوائف الإفاضة فی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۸۱ اللیل وإن کان قبل نصف اللیل لصدق الوقوف فی المشعر ببرهة من الزمان وإن کان قلیلًا. الشیخ التبریزی: ویستثنی من ذلک النساء... «۱» إلی قوله دام ظله: والإفاضة منها قبل طلوع الفجر إلی منی، وفی الصراط: یجوز الإفاضة ولو قبل منتصف اللیل «۲». الشیخ الصافی: یجوز الإفاضة من المشعر إلی منی قبل طلوع الفجر بل قبل منتصف اللیل للمضطر والخائف وصاحب العذر والنساء، یجوز وإن کان قبل نصف اللیل «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر، القول فی الوقوف بالمشعر الحرام «۴». الشیخ المکارم: یجوز لعدة طوائف، الوقوف قلیلًا فی المشعر الحرام ثم الإفاضة إلی منی النساء- المرضی- الشیوخ- کل المعذورین، وکل من کان معهم ممّن یقوم بخدمتهم ورعایتهم أو إرشادهم، بعد توقف قلیل وذکر اللّه تعالی فی المشعرالحرام، ولکنّ الأحوط إستحباباً أن لا یتحرکّ من المشعر الحرام قبل نصف اللیل «۵». الشیخ الوحید: یجوز لذوی الأعذار کالنساء والصبیان والضعفاء کالشیوخ والمرضی ومن یتولّی أمر هؤلاء والخائف، الوقوف فی المزدلفة لیلة العید والإفاضة منها إلی منی قبل طلوع الفجر «۶». الشیخ النوری: نفس المتن من السید الخوئی «۷».

الإحتیاط أن لا ینفروا قبل نصف اللیل

فی التحریر م ۱:... والأحوط الذی لا یترک أن لا ینفروا قبل نصف اللیل فلا یجب علی هذه الطوائف الوقوف بین الطلوعین. السید الگلپایگانی: یجوز الإفاضة فی اللیل للنساء وصاحب العذر من المشعر إلی منی وإن کان قبل نصف اللیل. وقد تَقَدَّمَ فی الفرع الماضی. السید الشبیری: یکفی لهذه الأصناف (التسعة) الوقوف بالمشعر الحرام برهة من لیلة العید ثم الإفاضة إلی منی لکن الأفضل

والأحوط إستحباباً مؤكّداً عدم الإفاضة قبل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۸۲ منتصف الليل... «۱». السيد الخامنئی: تجوز الإفاضة من المشعر إلى منى ليلة العيد بعد الوقوف مدة، للنساء والضعفاء والأطفال والشيوخ ومن له عذر كالخوف أو المرض وكذا لمن ينفر بهم ويعتنى بأحوالهم كالممرض والخادم «۲». السيد الخوئی: فيجوز لهم حينئذٍ الوقوف فی المزدلفة ليلة العيد والإفاضة منها قبل طلوع الفجر إلى منى «۳». السيد السيستانی: س: هل الإجتزاء للنساء والضعفاء بالوقوف برهة من ليلة العيد فی المزدلفة وقيامهم برمی الجمرة ليلًا ثم الإنطلاق إلى مكّة المكّرمة مختص بما إذا خافوا الزحام فی يوم العيد أم أعم من ذلك؟ ج: لا يختص بموارد خوف الزحام بل يثبت فی مطلق الموارد «۴» أقول: لا يبعد إستظهار جواز النفر قبل منتصف الليل. فتأمّل. *** الشيخ البهجة: مضى فی الفرع الماضی أنّه دام ظله قال شفاهاً فی مجلس الإستفتاء: ويجوز الإفاضة للمعذورين وإن كان قبل نصف الليل. الشيخ التبريزی: مضى كلامه دام ظله فی الإفاضة بقسميه قبل طلوع الفجر وقبل منتصف الليل، فراجع الفرع الماضی. الشيخ الصافی: مضى كلامه فی الفرع السابق فراجع. الشيخ الفاضل: والأحوط الذی لا يترك أنْ لا ينفروا قبل نصف الليل... «۵». الشيخ المكارم: ولكن الأحوط إستحباباً أن لا يتحرك من المشعر الحرام قبل نصف الليل «۶». الشيخ الوحيد: والإفاضة منها إلى منى قبل طلوع الفجر «۷». الشيخ النوری: والإفاضة منها قبل طلوع الفجر إلى منى «۸».

جواز الإفاضة قبل انتصاف الليل للمعذورين

السيد الخوئی: س: هل يتحقق الوقوف الإضطراری بالوقوف ولو لخمس دقائق مثلًا فی عرفات أو المشعر؟ وكذلك وقوف من يخاف الزحام والنساء والمرضى ليلة العيد فی المعشر؟ ج: نعم، يتحقق بذلك وقوفهم «۱». السيد الگلپايگانی: برای مضطر و خائف و صاحب عذر و زنان، افاضه از مشعر به منی در شب جايز است هر چند قبل از نصف شب باشد «۲». السيد السيستانی: س: هل يكفی للنساء فی المشعر المكث بما يصدق عليه الوقوف ولو قليلًا؟ ج: نعم، يكفی للنساء مسمى الوقوف فی المزدلفة ليلة العيد «۳». السيد الشبيری: يكفی الوقوف بالمشعر برهة من ليلة العيد ثم الإفاضة إلى منى لأصناف: مطلق النساء- الضعفاء كالشيوخ- أصحاب المهن والحرف كالحطاب والراعی- المرافقون لأحد الأصناف المذكورة مع اللزوم- من يلزم عليهم المغادرة إلى منى لإعداد ما يحتاج إليه الحجاج والأحوط إستحباباً عدم الإفاضة قبل منتصف الليل «۴». *** الشيخ البهجة: نفس عبارة السيد السيستانی «۵». وفی مجلس الاستفتاء: يجوز الإفاضة ولو قبل انتصاف الليل لصدق الوقوف. الشيخ التبريزی: نعم، يجوز الإفاضة للنساء ولو قبل منتصف الليل. «۶» الشيخ الصافی: برای مضطر و خائف و صاحب عذر و زنان افاضه از مشعر به منی در شب جائز است هرچند قبل از نصف شب باشد «۷». الشيخ المكارم: احتياط مستحب آن است كه قبل از نصف شب از مشعر حركت نكنند «۸».

من ترک الوقوف بالمشعر فعليه الحج من قابل

فی التحرير م ۲: من خرج قبل طلوع الفجر بلا عذر ومتعمداً ولم يرجع إلى طلوع الشمس فإن لم يفته الوقوف بعرفات ووقف بالمشعر ليلة العيد إلى طلوع الفجر صحّ حجّه على المشهور وعليه شاة لكن الأحوط خلافه فوجب عليه بعد إتمامه الحج من قابل على الأحوط. السيد الخوئی: من ترك الوقوف فيما بين الفجر وطلوع الشمس رأساً فسد حجّه «۱». السيد الگلپايگانی: مجموع الوقوف بالمشعر واجب ومسمّاه ركن فمن تركه أصلًا فحجّه باطل «۲». السيد السيستانی: من لم يدرك الوقوف الإختياری (الوقوف فی الليل والوقوف فيما بين الطلوعين) فی المزدلفة لنسيان أولعذر آخر أجزأه الوقوف الإضطراری (الوقوف قليلًا فيما بين طلوع الشمس إلى زوالها يوم العيد) ولو تركه عمداً فسد حجّه «۳». السيد الخامنئی: وأمّا إن ترك مسمى الوقوف إختياراً فحجّه باطل «۴». السيد الشبيری: الوقوف بالمزدلفة من أركان الحج فتركه من دون عذر يبطله «۵». *** الشيخ البهجة: من ترك الوقوف فيما بين الفجر وطلوع الشمس رأساً فسد حجّه «۶». الشيخ التبريزی: نفس المتن من السيد الخوئی قدس سره «۷». الشيخ الصافی: وإذا أفاض من المشعر قبل طلوع الشمس

وتجاوز وادی محسّر أثم والأحوط أن یکفّر بشاة، الخامس، فوت المشعر فی جمیع أوقاته باطل. «۸» الشیخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحریر إلّافی الجملة الأخیرة وهی قول الماتن: فوجب علیه بعد إتمامه الحج من قابل علی الأحوط فقال الشیخ دام ظله: بل علی الأقوی «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۸۵ الشیخ المکارم: إذا غادر المشعر الحرام قبل طلوع الشمس من دون عذر شرعی وذهب إلی منی فإن کان عن جهل بالمسألة لم یکن علیه شیء وإذا کان عن عمد أثم وعصی وکفّر عن ذلک بشاة ولکن یصح حجّه «۱». الشیخ الوحید: من وقف فی المزدلفة لیلة العید وأفاض منها قبل طلوع الفجر جهلًا منه بالحکم صح حجّه وعلیه کفارة شاة «۲». أقول: هذا إذا کانت الإفاضة عن جهل وأمّا مع العلم والعمد فله حکم ترک الوقوف. الشیخ النوری: من ترک الوقوف فیما بین الفجر وطلوع الشمس رأساً فسد حجّه- ویستثنی من ذلک النساء والصبیان والخائف والضعفاء و... «۳».

عدم إدراک الوقوفین فی المشعر عذرا

فی التحریر م ۳: من لم یدرک الوقوف بین الطلوعین والوقوف باللیل لعذر وأدرک الوقوف بعرفات فإن أدرک مقداراً من طلوع الفجر من یوم العید إلی الزوال ووقف بالمشعر ولو قلیلًا صح حجّه. السید الخوئی: من لم یتمکّن من الوقوف الإختیاری الوقوف فیما بین الطلوعین فی المزدلفة لنسیان أو لعذر آخر أجزأه الوقوف الإضطراری وقتاً ما بعد طلوع الشمس الی زوال یوم العید، ولو ترکه عمداً فسد حجّه «۴». السید الگلپایگانی: ومن لم یدرک الوقوف فی الوقت المزبور یکفیه الوقوف فیه ولو یسیراً قبل الزوال إن أدرک إختیاری عرفات أو إضطراریها «۵». السید السیستانی: فإذا أدرک المکلّف الإختیاری من الوقوفین کلیهما فلا إشکال وإن فاته ذلک لعذر فله صور «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۸۶ وتقدّم منه دام ظله فی الفرع الماضی: لو لم یدرک الوقوف فی اللیل والوقوف بین الطلوعین للعذر أجزأه الإضطراری فیما بین طلوع الشمس إلی زوالها یوم العید «۱». السید الشبیری: من فاته الوقوفان، الإضطراری اللّیلی والإختیاری بالمشعر، عن عذر وجب علیه الوقوف الإضطراری النهاری فیقف برهة من الزمان فیما بین طلوع الشمس إلی زوالها من یوم العید وصحّ حجّه «۲». *** الشیخ البهجة: من لم یتمکّن من الوقوف الإختیاری (الوقوف بین الطلوعین) فی المزدلفة لنسیان أو لعذر آخر أجزأه الوقوف الإضطراری... «۳». الشیخ التبریزی: من لم یتمکّن من الوقوف الإختیاری فیما بین الطلوعین فیالمزدلفة لنسیان أو لعذر آخر... «۴». الشیخ الصافی: فوت المشعر فی جمیع أوقاته، لا یترک الإحتیاط فیه بأن یأتی بالأعمال بقصد ما فی ذمته من العمرة والحج ویأتی بالحج فی العام المقبل إن إستقرّ علیه أو بقیت إستطاعته «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۶». الشیخ المکارم: من لم یدرک أیّ واحد من الوقوفات الإختیاریة والإضطراریة یعنی وصل إلی المشعر بعد ظهر یوم العید بطل حجّه وعلیه أن ینوی العمرة المفردة وبعد الإتیان بأعمال العمرة المفردة یخرج من الإحرام ویجب أن یعید الحج فی السنة القادمة «۷». الشیخ الوحید: من لم یتمکّن من الوقوف الإختیاری فی المزدلفة فیما بین الطلوعین لنسیان أو لعذر آخر أجزأه الوقوف الإضطراری (الوقوف وقتاً ما بعد طلوع الشمس إلی زوال یوم العید «۸»).

أقسام الوقوف بعرفات والمشعر

فی التحریر م ۴: قد ظهر ممّا مرّ أنّ لوقوف المشعر ثلاثة أوقات، وقتاً إختیاریاً وهو بین الطلوعین ووقتین اضطراریین أحدهما لیلة العید لمن له عذر والثانی من طلوع الشمس من یوم العید إلی الزوال کذلک وأنّ لوقوف عرفات وقتاً إختیاریاً هو من زوال یوم عرفة إلی الغروب الشرعی واضطرریاً هو لیلة العید للمعذور فحینئذٍ بملاحظة إدراک أحد الموقفین أو کلیهما اختیاریاً أو اضطراریاً فرداً وترکیباً عمداً أو جهلًا أو نسیاناً أقسام کثیرة نذکر ما هو مورد الإبتلاء... السید الخوئی: الوقوف فی عرفات والوقوف فی المزدلفة ینقسم إلی قسمین: إختیاری وإضطراری «۱». السید الخامنئی: هناک تقسیمات کثیرة بملاحظة إدراک أحد الموقفین أو کلیهما، إختیاراً أو إضطراراً عمداً أو جهلًا أو نسیاناً فرداً أو ترکیباً، موکول ذکرها إلی الکتب المفصّلة «۲». السید الگلپایگانی: ولکلّ من الوقوفین بعرفة و

المشعروقتان، إختیاری وإضطراری «۳». السید السیستانی: تقدّم أنّ کلًا من الوقوفین (الوقوف فی عرفات والوقوف فی المزدلفة) ینقسم إلی قسمین: إختیاری وإضطراری «۴». السید الشبیری: تقدّم أنّ الوقوف بعرفات ینقسم إلی إختیاری وإضطراری، والوقوف بالمزدلفة ینقسم إلی إختیاری وإضطراری لیلی وإضطراری نهاری، فإذا أدرک المتمتع الإختیاری من الوقوفین کلیهما فلا إشکال وإلّا فله صور «۵». *** الشیخ البهجة: تقدّم أنّ کلًا من الوقوفین فی عرفات والمزدلفة ینقسم إلی قسمین: إختیاری وإضطراری «۶». الشیخ التبریزی: الوقوف فی عرفات والوقوف فی المزدلفة ینقسم إلی قسمین: آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۸۸ إختیاری وإضطراری «۱». الشیخ الصافی: ولکلّ من الوقوفین بعرفة والمشعر وقتان: إختیاری وإضطراری... «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۳». الشیخ المکارم: لکلّ واحد من الوقوفات فی عرفات والمشعر الحرام قسمان: ۱- الوقوف الإختیاری ۲- الوقوف الإضطراری «۴». الشیخ الوحید: تقدّم أنَّ کلًا من الوقوفین الوقوف فی عرفات والوقوف فی المزدلفة ینقسم إلی قسمین: إختیاری وإضطراری «۵».

إدراک الاختیاری من الوقوفین

فی التحریر: (الأول) إدراک اختیاریهما فلا إشکال فی صحة حجّه من هذه الناحیة. السید الخوئی: فإذا أدرک المکلّف الإختیاری من الوقوفین کلیهما فلا إشکال وإلّا فله حالات «۶». السید الگلپایگانی: إدراک الوقوفین صحیح «۷». السید السیستانی: فإذا أدرک المکلّف الإختیاری من الوقوفین کلیهما فلا إشکال، وإن فاته ذلک لعذر فله صور (المتن الخوئی). السید الشبیری: مضی فی الفرع الماضی أنّه إذا أدرک المتمتع الإختیاری من الوقوفین کلیهما فلا إشکال «۸». *** الشیخ البهجة: فإذا أدرک المکلّف الإختیاری من الوقوفین کلیهما فلا إشکال «۹». الشیخ التبریزی: فإذا أدرک المکلّف الاختیاری من الوقوفین کلیهما فلا إشکال وإلّا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۸۹ فله حالات «۱». الشیخ الصافی: درک عرفات من الظهر إلی الغروب مع درک ما بین الطلوعین فی المشعر صحیح «۲». الشیخ الفاضل: الأوّل إدراک إختیاریهما فلا إشکال فی صحّة حجّه من هذه الناحیة. (متن التحریر) «۳». الشیخ المکارم: من أدرک الوقوفین الإختیاریّین فی عرفات والمشعر الحرام أی من الظهر إلی الغروب من الیوم التاسع فی عرفات ومن طلوع الفجر إلی طلوع الشمس من یوم العید فی المشعر الحرام صح حجّه قطعاً «۴». الشیخ الوحید: فإذا أدرک المکلّف الإختیاری من الوقوفین کلیهما فلا إشکال وإلّا فله صور «۵».

فوت الاختیاری والاضطراری معا

فی التحریر: (الثانی) عدم إدراک الاختیاری والاضطراری منهما فلا إشکال فی بطلانه عمداً کان أو جهلًا أو نسیاناً فیجب علیه الإتیان بعمرة مفردة مع إحرامه الذی للحج، والأولی العدول إلیها، والأحوط لمن کان معه الهدی أن یذبحه... السید الخوئی: أن لا یدرک شیئاً من الوقوفین الإختیاری منهما والإضطراری أصلًا ففی هذه الصورة یبطل حجّه ویجب علیه الإتیان بعمرة مفردة بنفس إحرام الحج ویجب علیه الحج فی السنة القادمة... «۶». السید الگلپایگانی: لا إشکال فی البطلان «۷». السید السیستانی: نفس المتن الذی ذکرناه عن السید الخوئی قدس سره «۸» إلی قوله: بنفس إحرام الحج. السید الشبیری: (الأولی) أن لایدرک شیئاً من الوقوفین الإختیاری منهما آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۹۰ والإضطراری أصلًا ففی هذه الصورة یبطل حجه بلا إشکال وإن کان ذلک لنسیان أو جهل أو إضطرار «۱». *** الشیخ البهجة: الأولی أن لا یدرک شیئاً من الوقوفین الإختیاری منهما والإضطراری أصلًا ففی هذه الصورة یبطل حجّه ویجب علیه علی الأحوط الإتیان بعمرة مفردة بنفس إحرام الحج... وقد تقدم فی کلام الخوئی «۲» الشیخ التبریزی: الأولی أن لا یدرک شیئاً من الوقوفین... علی نحو المتن الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظله، علیه الحج فی السنة القادمة فیما إذا کانت إستطاعته باقیة أو کان الحج مستقراً فی ذمته «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن من التحریر فی المقدار الذی ذکرناه «۴». الشیخ المکارم: من لم یدرک أیّ واحد من الوقوفین الإختیاری والإضطراری المذکورین أعلاه لا فی المشعر ولا فی عرفات بطل حجه قطعاً «۵». الشیخ

الوحیـد: الأولی أن لا یـدرک شیئاً من الوقوفین الإختیاری منهما والإضـطراری أصـلًا ففی هذه الصورة یبطل حجّه ویجب علیه الإتیان بعمرة مفردة بنفس إحرام الحـجّ ویجب علیه الحـجّ فی السـنة القادمة فیما إذا کانت إسـتطاعته باقیة أو کان الحج مسـتقراً فی ذمّته «۶». الشیخ النوری: متن السید الخوئی قدس سره «۷».

فوت الوقوفین من غیر تقصیر

فی التحریر (فی القسم الثانی)... ولو کان عدم الإدراک من غیر تقصیر لا یجب علیه الحج إلّامع حصول شـرائط الاسـتطاعة فی القابل وإن کان عن تقصیر یسـتقر علیه الحج ویجب من قابل ولو لم یحصل شرائطها. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۹۱ السید الخوئی: ویجب علیه الحج فی السنة القادمة فیما إذا کانت إستطاعته باقیة أو کان الحج مستقراً فی ذمّته «۱». السید الگلپایگانی: فی صورة فوت الوقت الإختیاری والإضطراری فی عرفة وفوت الوقت فی المشعر بطل حجّه «۲». أقول: هذا الفرع وسائر الفروع الآتیة یحتاج إلی التأمّل والدقـة فعلیک بمناسـکه الفارسـی والعربی. السـید السیسـتانی: وإذا کان حجّه حجةالإسـلام وجب علیه أداء الحـج بعـد ذلک فیما إذا کانت إستطاعته باقیة أو کان الحج مستقراً فی ذمّته «۳». *** الشیخ البهجة: یجب علیه الحج فی السنة القادمة إذا کانت إستطاعته باقیة أو کان الحج مسـتقراً فی ذمّته «۴». الشـیخ التبریزی: ویجب علیه الحج فی السـنة القادمة... «۵». الشـیخ الصافی: فوت المشعر فی جمیع أوقـاته وفوت عرفات فی جمیع أوقاتها باطل فی الأقسام. الشـیخ الفاضل: تتمّـة من الفرع الماضـی: فوت الإختیاری والإضـطراری منهم معاً من غیر تقصـیر، قال الامام قدس سـره فی التحریر: ولو کان عدم الإدراک من غیر تقصـیر لا یجب علیه الحج إلّامع حصول شرائط الإسـتطاعة وعلّق علیه الشـیخ دام ظله بقوله: لا وجه لهذا التفصیل مع ملاحظة النصوص والأحوط لو لم یکن أقوی لزوم الحج من قابل مطلقاً ولو کان الحـج إسـتحبابیاً وکان الفوت لعذر «۶». الشـیخ المکارم: تقدّم کلامه فی الفرع الماضـی، فراجع. الشیخ الوحید: من لم یتمکّن من الوقوف الإختیاری فی المزدلفة أو لعذر آخر أجزأه الوقوف الإضطراری وقد تقدم «۷».

درک إختیاری عرفة واضطراری المشعر النهاری

فی التحریر: (الثـالث) درک إختیـاریّ عرفـة مع إضـطراریّ المشـعر النهـاریّ فـإن ترک إختیاریّ المشـعر عمـداً بطل والّا صـحّ. السـید الخوئی: (الثانیـة) أن یـدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات والإضـطراری فی المزدلفـة ففی هـذه الصورة یصحّ حجّه بلا إشـکال «۱». السید الگلپایگانی: (صحیح) «۲». السید السیستانی: (الثانیة) أن یدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات والإضطراری فی المزدلفة، یصح حجّه بلا إشـکال «۳». السـید الشبیری: الثامنـة: أن یـدرک الإختیاری بعرفات والإضـطراری النهاری بالمزدلفة ففی هذه الصورة یصـح حجّه علی الأظهر وإن کان الأحوط إستحباباً إعادته من قابل «۴». *** الشیخ البهجة: الثانیة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات والإضـطراری فی المزدلفـة یصـح حجه بلا إشـکال فیما إذا کان فوات الوقت الإختیاری فی المشـعر غیر عمـدی «۵». الشیخ التبریزی: الثانیـة: أن یدرک الإختیاری فی عرفات والإضـطراری فی المزدلفة یصح حجّه بلا إشـکال «۶». الشـیخ الصافی: درک عرفة من الظهر إلی الغروب مع درک الإضـطراری قبل الظهر صـحیح «۷». الشـیخ الفاضل: نفس المتن المـذکور من التحریر (الثالث من الأقسام) «۸». الشـیخ المکـارم: من أدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات ووقف بعض الوقت قبل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۹۳ الظهر فی المشـعر ولـم یتمکّن من البقـاء فی المشـعر من طلـوع الفجر إلی طلـوع الشـمس حجّه صـحیح «۱». الشـیخ الوحیـد: الثانیة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات والإضطراری فی المزدلفة یصح حجّه بلا إشکال «۲».

درک اختیاری المشعر مع اضطراری عرفة

فی التحریر: (الرابع) درک إختیاریّ المشعر مع إضطراریّ عرفة فإن ترک إختیاریّ عرفة عمداً بطل وإلّا صح. السید الخوئی: الثالثة: أن

یدرک الوقوف الاضطراری فی عرفات والإختیاری فی المزدلفة ففی هذه الصورة أیضاً یصح حجّه بلا إشکال «۳». السید الگلپایگانی: (صحیح). السید السیستانی: متن السید الخوئی قدس سره (یصح حجّه بلا إشکال) «۴» بل یحکم بالصحّة مع إدراک الإختیاری فقط «۵». السید الشبیری: الرابعة، أن یدرک الوقوف الإختیاری بالمزدلفة فقط وقال دام ظله: الخامسة: أن یدرک الوقوف الإضطراری بعرفات والإختیاری بالمزدلفة، ففی هاتین الصورتین یصح حجّه بلا إشکال «۶». *** الشیخ البهجة: الثالثة، أن یدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات والإختیاری فی المزدلفة یصح حجه بلاإشکال فیماکان فوات الوقوف الإختیاری فی عرفات غیر عمدی «۷». الشیخ التبریزی: الثالثة، أن یدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات والإختیاری فی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۹۴ المزدلفة یصح حجّه بلا إشکال «۱». الشیخ الصافی: درک عرفات لیلة العید ودرک ما بین الطلوعین فی المشعر صحیح «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن من التحریر «۳». الشیخ المکارم: من أدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات والوقوف الإختیاری فی المشعر الحرام صحّ حجه أیضاً «۴». الشیخ الوحید: الثالثة، أن یدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات والإختیاری فی المزدلفة یصح حجّه بلا إشکال «۵».

درک اختیاری عرفة مع اضطراری المشعر اللیلی

فی التحریر: (الخامس) درک إختیاریّ عرفة مع اضطراریّ المشعر اللیلی فإن ترک اختیاری المشعر بعذر صحّ وإلّا بطل علی الأحوط. السید الخوئی: الثانیة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات والإضطراری فی المزدلفة، الثالثة: أن یدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات والإختیاری فی المزدلفة، ففی هاتین الصورتین یصحّ حجّه بلا إشکال. السید الگلپایگانی: الظاهر أنّه قدس سره حکم بالصحة «۶». السید السیستانی: (الثانیة) أن یدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات والإضطراری فی المزدلفة یصح حجّه بلا إشکال «۷». السید الشبیری: السابعة: أن یدرک الإختیاری بعرفات والإضطراری اللیلی بالمزدلفة یصح حجّه علی الأظهر وإن کان الأحوط إستحباباً إعادته من قابل «۸». *** الشیخ البهجة: نفس ما تقدم من السید الخوئی قدس سره «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۹۵ الشیخ التبریزی: الثانیة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات والإضطراری فی المزدلفة یصح حجّه بلا إشکال «۱» وقد تقدم فی کلام السید الخوئی قدس سره. الشیخ الصافی: درک عرفات من الظهر إلی الغروب، مع درک اللیلی فی المشعر فقط، صحیح «۲». الشیخ الفاضل: الخامس: نفس المتن المذکور من التحریر إلّاما علّق الشیخ علی قول الماتن فی آخر الفرع (علی الأحوط) بقوله: بل علی الأقوی کما مرّ «۳». الشیخ المکارم: من أدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات فقط ولکنّه لم یستطع الوقوف مقداراً من الزمان فی المشعر حتی قبل الظهر من یوم العید فإنّ حج هذا صحیح أیضاً (مهما کان العلّة) «۴». أقول: یظهر من کلامه دام ظله أنّه لو أدرک الوقت الإضطراری اللیلی بالمشعر أنّه أولی بالصحة «۵». الشیخ الوحید: مضی کلامه فی الصورة الثانیة «۶».

درک اضطراری عرفة واضطراری المشعر اللیلی

فی التحریر: (السادس) درک اضطراری عرفة واضطراری المشعر اللیلی فإن کان صاحب عذر وترک اختیاری عرفة عن غیر عمد صحّ علی الأقوی وغیر المعذور إن ترک اختیاری عرفة عمداً بطل حجّه وإن ترک اختیاری المشعر عمداً فکذلک علی الأحوط کما أنّ الأحوط فی غیر العمد أیضاً. السید الخوئی: الرابعة: أن یدرک الوقوف الاضطراری فی کل من عرفات والمزدلفة والأظهر فی هذه الصورة صحّةُ حجّه وإن کان الأحوط إعادته فی السنة القادمة إذا بقیت شرائط الوجوب أو کان الحج مُستقرّاً فی ذمّته «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۹۶ السید الگلپایگانی: (صحیح) «۱». السید السیستانی: (الرابعة): أن یدرک الوقوف الإضطراری فی کلّ من عرفات والمزدلفة، والأظهر فی هذه الصورة صحة حجّه وإن کان الأحوط بعد ذلک إعادته «۲». السید الشبیری: التاسعة: أن یدرک الإضطراری بعرفات والإضطراری اللیلی بالمزدلفة یصحّ حجّه علی الأظهر وإن کان الأحوط إستحباباً إعادته من قابل «۳». *** الشیخ البهجة: الرابعة: أن یدرک الوقوف الإضطراری فی کل من عرفات والمزدلفة حیث لا یبعد فی هذه الصورة صحة حجّه إذا

کـان ترک الوقوف الإختیـاری فی کل منهما غیر عمـدی... «۴». الشـیخ التبریزی: أن یـدرک الوقوف الإضـطراری فی کلّ من عرفات والمزدلفة والأظهر فی هذه الصورة صـحّة حجّه «۵» (وتقـدم فی کلام الخوئی). الشـیخ الصافی: درک عرفات فی لیلة العید مع درک اللّیل فقط صـحیح «۶». الشـیخ الفاضـل: نفس المتن المـذکور من التحریر إلّاما علّق الشـیخ علی قول الماتن (علی الأحوط) بقوله علی الأقوی. الشـیخ المکارم: من أدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات (لیلة العید) والوقوف الإضطراری فی المشعر قبل ظهر العید فالحقّ أنّ حج هذا صحیح أیضاً «۷». أقول: لم یتعرض الأسـتاذ دام ظلّه لإدراک الإضطراری اللیلی ولعلّه أولی بالصحة، فتأمّل. الشیخ الوحید: الرابعة: أن یدرک الوقوف الإضطراری فی کل من عرفات والمزدلفة والأقوی فی هذه الصورة أیضاً صحّة حجّه «۸».

درک اضطراری عرفة واضطراری النهاری من المشعر

التحریر: (السابع) درک اضـطراریّ عرفة واضـطراریّ المشـعر الیومی فإن ترک أحد الاختیاریّین متعمداً بطل وإلّا فلا یبعد الصـحّة وإن کان الأحوط الحج من قابل لو اسـتطاع فیه. السـید الخوئی: أقول: الظاهر أنّ السـید قدس سـره ما فرّق فی الإضـطراری فی المشـعر بین اللیلی والنهاری وحکم فیها بالصـحّة وقد تقدّم عبارته فی الفرع الماضـی فراجع «۱». السید الگلپایگانی: صحیح «۲». السید السیستانی: نفس المتن المـذکور من السـید الخـوئی قـدس سـره وأنّه لاـ فرق بین الإضـطراری اللیلی والنهـاری وأنّه محکـوم بالصـحّة «۳». السید الشبیری: العاشـرة: أن یدرک الإضـطراری بعرفات والإضـطراری النهاری بالمزدلفة یصحّ حجّه علی الأظهر وإن کان الأحوط إستحباباً إعـادته من قابل «۴». *** الشـیخ البهجـة: نفس ما ذکرناه من السـید الخوئی قـدس سـره، فراجع. الشـیخ التبریزی: الرابعـة: أن یدرک الوقوف الإضـطراری فی کلّ من عرفات والمزدلفة والأظهر صـحّة حجّه «۵» (وتقدّم فی کلام الخوئی). الشـیخ الصافی: درک عرفات لیلة العید مع درک قبل الظهر من یوم العید صـحیح «۶». الشـیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر، السابع «۷». الشیخ المکارم: نفس الفرع الماضی وأنّه محکوم بالصحة «۸». الشیخ الوحید: نفس الفرع الماضی «۹».

درک اختیاریّ عرفة فقط

فی التحریر: (الثامن) درک اختیاریّ عرفة فقط فإن ترک المشعر متعمداً بطل حجّه وإلّا فکذلک علی الأحوط. السید الخوئی: السابعة: أن یـدرک الوقوف الإختیـاری فی عرفـات فقط والأظهر فی هـذه الصورة بطلان الحـج فینقلب حجّه إلی العمرة المفردة ویسـتثنی من ذلک... (وقـد تقـدم کلامه قـدس سـره ما إذا وقف فی المزدلفـة)- وهـذا خلاف الفرض لأنّ الفرض درک خصوص الوقت فی عرفة فتأمّل. السید الگلپایگانی: صحیح «۱». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله دام ظله ویستثنی من ذلک ما إذا مرّ بمزدلفـة فی الوقت الاختیاری فی طریقه إلی منی ولکن لم یقصـد الوقوف بها جهلًا منه بالحکم فإنّه لا یبعـد صـحة حجّه حینئذٍ إذا کان قد ذکر اللّه تعالی عند مروره بها «۲». السید الشبیری: الثانیة والثالثة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات فقط، أو یدرک الوقوف الإضـطراری فیهـا فقـط ففی هاتین الصورتین یبطل حجّه، ویسـتثنی من ذلک ما إذا تجاوز المزدلفـة ولم ینو الوقوف جهلًا منه بالحکم ولکنّه دعا فیها ولو فی قنوت صـلاته ولا یمکنه الرّجوع إلی المزدلفـة ولو إلی زوال الشـمس من یوم العیـد ففی هـذه الصورة یصح حجّه والأحوط إسـتحباباً التکفیر بشاة «۳». *** الشـیخ البهجـة: السابعـة: أن یدرک الإختیاری فی عرفات فقط والأظهر فی هذه الصورة صـحة الحـج إلّاأن یکون قـد ترک الوقوف الإختیـاری فی المشـعر عمـداً «۴». الشـیخ التبریزی: السابعـة: أن یـدرک الوقوف الإختیـاری فی عرفـات فقـط والأـظهر فی هـذه الصورة بطلاـن الحـج، فینقلب حجّه إلی العمرة المفردة ویسـتثنی من ذلک ما إذا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۴۹۹ وقف فی المزدلفـة لیلـة العید وأفاض منها قبل الفجر جهلًا منه بالحکم ولکنّه إذا أمکنه الرجوع ولو إلی زوال الشـمس من یوم العیـد وجب ذلک وإن لم یمکنه صـحّ حجّه وعلیه کفارة شاة «۱». الشـیخ الصافی: درک عرفات من الظهر إلی الغروب مع فوت المشـعر فی جمیع أوقاته لا یترک الإحتیاط بأن یأتی بالأعمال بقصـد ما فی ذمّته من العمرة والحـج ویأتی بالحج

فی العام القابل إن استقرّ علیه أو بقیت إستطاعته «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن من التحریر، الثامن «۳». الشیخ المکارم: من أدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات فقط ولکنّه لم یستطع الوقوف مقداراً من الزمان فی المشعر الحرام حتی قبل الظهر فإنّ حج هذا صحیح أیضاً (مهما کانت العلّة) «۴». الشیخ الوحید: السابعة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات فقط والأقوی فی هذه الصورة أیضاً بطلان الحج فینقلب حجّه إلی العمرة المفردة، ویستثنی من ذلک ما تقدم من السید الخوئی والسید السیستانی. الشیخ النوری: السابعة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی عرفات فقط والأحوط لزوماً فی هذه الصورة الإتمام ثم الإعادة «۵».

درک اضطراری عرفة فقط

فی التحریر: (التاسع) درک اضطراری عرفة فقط فالحج باطل. السید الخوئی: الثامنة: أن یدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات فقط ففی هذه الصورة یبطل حجّه فینقلب إلی العمرة المفردة «۶». السید الگلپایگانی:... (باطل) «۷». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی وأنّ حجّه محکوم بالبطلان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۰۰ وینقلب إلی العمرة المفرده «۱». السید الشبیری: تقدم فی الفرع الماضی (أو یدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات فقط ففی هذه الصورة یبطل حجّه) ویستثنی من ذلک ما إذا قد تجاوز المزدلفة... «۲». *** الشیخ البهجة: نفس المتن الذی نقلناه عن السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: الثامنة: أن یدرک الوقوف الاضطراری فی عرفات فقط ففی هذه الصورة یبطل حجّه فیقلبه إلی العمرة المفردة «۴» (وقد تقدم فی کلام الخوئی قدس سره). الشیخ الصافی: درک عرفات لیلة العید مع فوت المشعر فی جمیع أوقاته باطل «۵». الشیخ الفاضل: درک إضطراری عرفة فقط فالحج باطل «۶». الشیخ المکارم: من أدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات فقط فقد فات حج هذا أیضاً وعلیه أن یعمل الوظیفة المذکورة فی الصورة المتقدمة (یعنی یجب أن ینوی العمرة المفردة وبعد الإتیان بالعمرة یخرج من الإحرام ویجب أن یعید الحج فی السنة القادمة «۷»). الشیخ الوحید: الثامنة: أن یدرک الوقوف الإضطراری فی عرفات فقط وفی هذه الصورة یبطل حجّه فلیجعلها عمرة مفردة «۸».

درک اختیاری المشعر فقط

فی التحریر: (العاشر) درک اختیاریّ المشعر فقط فصحّ حجّه إن لم یترک اختیاریّ عرفة متعمداً والّا بطل. السید الخوئی: الخامسة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی المزدلفة فقط ففی هذه الصورة یصحّ حجه أیضاً «۹». السید الگلپایگانی:... (صحیح) «۱۰». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۰۱ السید السیستانی: المتن المذکور من السید الخوئی وأنّ حجّه محکوم بالصحّة أیضاً «۱». السید الشبیری: الرابعة: أن یدرک الوقوف الإختیاری بالمزدلفة فقط ففی هذه الصورة یصح حجّه بلا إشکال «۲». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: الخامسة أن یدرک الوقوف الاختیاری فی المزدلفة فقط ففی هذه الصورة یصح حجّه أیضاً (وتقدم فی کلام الخوئی) «۴». الشیخ الصافی: درک ما بین الطلوعین فی المشعر (صحیح) مع فوت عرفات فی جمیع أوقاتها «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن العاشر «۶». الشیخ المکارم: من أدرک فقط الوقوف الإختیاری فی المشعر الحرام یعنی أنّه لم یصل إلی عرفات أصلًا ولکنّه توقف فی المشعر الحرام من طلوع الفجر إلی طلوع الشمس کان حجّه صحیحاً أیضاً «۷». الشیخ الوحید: الخامسة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی المزدلفة فقط وفی هذه الصورة یصحّ حجّه أیضاً «۸». الشیخ النوری: الخامسة: أن یدرک الوقوف الإختیاری فی المزدلفة فقط ففی هذه الصورة یصح حجّه أیضاً «۹».

اضطراری المشعر النهاری فقط

فی التحریر: (الحادی عشر) درک اضطراری المشعر النهاری فقط فبطل حجّه. السید الخوئی: السادسة: أن یدرک الوقوف الإضطراری

فی المزدلفة فقط ففی هذه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۰۲ الصورة لا تبعد صحة الحج إلّاأنّ الأحوط أن یأتی ببقیة الأعمال قاصداً إفراغ ذمّته عمّا تعلّق بها من العمرة المفردة أو إتمام الحج وأن یعید الحج فی السنة القادمة «۱». السید الگلپایگانی: درک خصوص الإضطراری النهاری من المشعر فقط باطل «۲». السید السیستانی: السادسة: أن یدرک الوقوف الاضطراری فی المزدلة فقط، والأظهر فی هذه الصورة بطلان الحج وانقلابه إلی عمرة مفردة «۳». السید الشبیری: الحادیة عشرة: أن یدرک الإضطراری النهاری بالمزدلفة فقط فالظاهر بطلان حجّه وعلیه الإتیان بأعمال العمرة المفردة بنفس إحرام الحج وإعادة الحج من قابل «۴». *** الشیخ البهجة: السادسة: أن یدرک الوقوف الإضطراری فی المزدلفة فقط ففی هذه الصورة لا تبعد صحة الحج... «۵». الشیخ التبریزی: السادسة: أن یدرک الوقوف الإضطراری فی المزدلفة فقط ففی هذه الصورة لا تبعد صحة الحج... «۶» (وتقدّم فی کلام الخوئی). الشیخ الصافی: فوت عرفات فی جمیع أوقاتها مع درک قبل الظهر من یوم العید فی هذه الصورة أیضاً لا یترک الإحتیاط المذکور أعنی یأتی بالأعمال بقصد ما فی ذمّته من العمرة والحج... «۷» وقد تقدم منه. الشیخ الفاضل: درک إضطراری المشعر النهاری فقط والظاهر هی الصحّة «۸». الشیخ المکارم: من أدرک الوقوف الإضطراری فی المشعر فقط یعنی أنّه استطاع أن یوصل نفسه إلی المشعر الحرام قبل ظهر یوم العید فإنَّ هذا ممّن فات حجّه ویجب أن ینوی العمرة المفردة ثم الحج فی السنة القادمة «۹». الشیخ الوحید: أن یدرک الوقوف الإضطراری فی المزدلفة فقط والأقوی بطلان حجّه فیجعلها عمرة مفردة وعلیه الحج من قابل «۱۰». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۰۳ الشیخ النوری: السادسة: أن یدرک الوقوف الإضطراری فی المزدلفة ففی هذه الصورة یفسد الحج إلّاأنّ الأحوط أن یأتی ببقیّة الأعمال قاصداً فراغ ذمّته... «۱».

اضطراری المشعر اللیلی فقط

فی التحریر: (الثانی عشر) درک اضطراریّه اللیلی فقط فإن کان من أولی الأعذار ولم یترک وقوف عرفة متعمداً صحّ علی الأقوی وإلّا بطل. السید الخوئی: نفس المتن المذکور فی الفرع الماضی، وذکرت قبل ذلک أن السید قدس سره ما فرق فی الإضطراری بین اللیلی والنهاری. السید الگلپایگانی:... (صحیح)، «۲» وعلیک بالتأمل فیما ذکرناه عن السید الأستاذ الگلپایگانی قدس سره. السید السیستانی: نفس المتن المذکور منه دام ظله فی الفرع الماضی «۳». السید الشبیری: السادسة: أن یدرک الإضطراری اللیلی بالمزدلفة فقط یصح حجّه علی الأظهر وإن کان الأحوط إستحباباً إعادته من قابل «۴». *** الشیخ البهجة: تَقدّم الکلام من السید الخوئی فی عدم الفرق بین اللیلی والنهاری ووافقه الشیخ دام ظله «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور فی الفرع الماضی «۶». الشیخ الصافی: فوت عرفات فی جمیع أوقاتها مع درک اللیل فی المشعر لا یترک الإحتیاط بما ذکر فی الصورة الأولی «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن، إلّاما علق الشیخ دام ظله علی الجملة الأخیرة (وإلّا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۰۴ بطل) بقوله: فی صورة ترک وقوف عرفة متعمداً، ومع عدمه وإن لم یکن من أولی الأعذار والبطلان أحوط «۱». الشیخ المکارم: نفس المتن المذکور فی الفرع الماضی ولم یصرّح دام ظله بالوقوف الإضطراری اللیلی، قال دام ظله: نعم للمشعر وقوف إضطراری آخر أیضاً یرتبط بالنساء والضعفاء والمرضی وهو التوقف فی المشعر مقداراً من لیلة العید ثم الذهاب منه إلی منی. «۲» الشیخ الوحید: نفس الفرع الماضی وهو السادس من أقسام الإدراک «۳». الشیخ النوری: تقدم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۰۵

واجبات منی

رمی جمرة العقبة

فی التحریر: وهی ثلاثة: الأوّل: رمی جمرة العقبة بالحصی، والمعتبر صدق عنوانها فلا یصح بالرمل ولا بالحجارة ولا بالخزف

ونحوها... السید الگلپایگانی: واجبات منی ثلاثة، الأوّل رمی الجمرة العقبة «۱» بالحصیات السبعة التی التقطها من المشعر أو من داخل حدود الحرم الشریف «۲». السید الخوئی: الأعمال الواجبة فی منی ثلاثة ۱- رمی جمرة العقبة یوم النحر ویعتبر فیه أمور «۳» ۱- نیّة القربة ۲- أن یکون الرمی بسبع حصیات ولا یجزی الأقل من ذلک کما لا یجزی رمی غیرها من الأجسام. السید الشبیری: یجب علی الحاج أن یرمی یوم العید جمرة العقبة سبع حصیات «۴». السید الخامنئی: رمی الجمرة الکبری یوم العاشر من ذی الحجّة «۵». السید السیستانی: الأوّل: رمی جمرة العقبة یوم العید (یوم النحر) «۶». *** الشیخ البهجة: ۱- رمی جمرة العقبة یوم النحر ویعتبر فیه أمور «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۰۶ الشیخ التبریزی: الرابع من واجبات الحج، رمی جمرة العقبة یوم النحر «۱». الشیخ الصافی: واجبات منی ثلاثة: رمی جمرة العقبة- الذبح أو النحر- الحلق أو التقصیر «۲». الشیخ الفاضل: وهی ثلاثة: الأوّل، رمی جمرة العقبة بالحصی... «۳». الشیخ المکارم: الواجب الرابع من واجبات الحج، رمی جمرة العقبة یوم عید الأضحی «۴». الشیخ الوحید: الرابع من واجبات الحج، رمی جمرة العقبة یوم النحر «۵».

شرائط الحصی

فی التحریر: (رمی الجمرة بالحصی)... ویشترط فیها أن تکون من الحرم فلا- تجزی من خارجه، وأن تکون بکراً لم یرم بها ولو فی السنین السابقة، وأن تکون مباحة فلا- یجوز بالمغصوب ولا- بما حازها غیره بغیر إذنه، ویستحب أن تکون من المشعر. السید الگلپایگانی: یشترط فی الحصاة أن تکون من الحرم وأن تکون بکراً ویصدق علیها الحصاة «۶». السید الخوئی: یعتبر فی الحصیات أمران ۱- أن تکون من الحرم والأفضل أخذها من المشعر ۲- أن تکون أبکاراً علی الأحوط. السید الشبیری: یشترط فی الحصی أمور... الثالث، أن تکون الحصی من الحرم فلا یکفی الحصی الملتقطة من خارج الحرم... والخامس الإباحة علی الأحوط إستحباباً ولا یجوز إلتقاطها من أرض غیره من دون رضاه أو ممّا حازها أحد لنفسه بلا- رضاه فیحرم- ولا- یکفی الرمی بالحصی المرمی بها المجتمعة حول الجمرات وأطرافها وإن لم یتمّ الرمی الصحیح «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۰۷ السید الخامنئی: یشترط فی الحصی ۱- أن تکون من الحرم فلا- تجزی من خارجه ۲- أن تکون بکراً لم یرم بها رَمیاً صحیحاً ولو فی السنین السابقة ۳- أن تکون مباحة فلا یجوز الرمی بالمغصوب ولا بما حازه غیره من دون إذنه نعم لا یشترط فی الحصی طهارتها «۱». السید السیستانی: یشترط فی الحصیات أمران ۱- أن تکون من الحرم سوی المسجد الحرام ومسجد الخیف والأفضل أخذها من المشعر ۲- أن تکون أبکاراً علی الأحوط بمعنی أن لا تکون مستعملة فی الرمی قبل ذلک... «۲». *** الشیخ البهجة: یعتبر فی الحصیات أمران ۱- أن تکون من الحرم والأفضل أخذها من المشعر ۲- أن تکون أبکاراً بمعنی أنها لم تکن مستعملة فی رمی صحیح قبل ذلک «۳». الشیخ التبریزی: یعتبر فی الحصیات أمران ۱- أن تکون من الحرم ۲- أن تکون أبکاراً... «۴». وفی الصراط، ج ۴ ص ۲۶۰: لابدّ من احراز کون الحصی من داخل الحرم. الشیخ الفاضل: ویشترط فی الحصی أن تکون من الحرم إلّامن المسجدین، (المسجد الحرام ومسجد الخیف) وأن تکون بکراً لم یرم بها ولو فی السنین السابقة وأن تکون مباحة... «۵». الشیخ المکارم: یشترط فی الحصیات ثلاثة أمور: الأوّل: أن یکون حجراً وصخراً لا مدراً أو شیئاً آخر. الثانی: أن یجمعها من الحرم ولکن الأفضل أن یجمعها لیلة العید من المشعر الحرام. الثالث: أن تکون الحصیات بکراً یعنی أنّه لم یرم بها أحد قبل ذلک «۶». الشیخ الوحید: یعتبر فی الحصیات أمور- أحدها: أن تکون من الحرم؛ ثانیها: أن لا تؤخذ من المسجد الحرام ومسجد الخیف بل لا یبعد إلحاق سائر المساجد بهما؛ ثالثها: أن تکون أبکاراً علی الأحوط «۷».

وقت الرمی

فی التحریر م ۱: وقت الرمی من طلوع الشمس من یوم العید إلی غروبه، ولو نسی جاز إلی الیوم الثالث عشر ولو لم یتذکر إلی بعده فالأحوط الرمی من قابل ولو بالإستنابة. السید الخوئی: ممّا یعتبر فی الرمی أن یکون الرمی بین طلوع الشمس وغروبها «۱».

السیدالخامنئی: الثالث أن یکون زمان الرمی من طلوع الشمس یوم العید إلی غروبه «۲». السید الگلپایگانی: وقت الرمی من طلوع الشمس من یوم العید إلی الغروب «۳». السید الشبیری: یبدأ زمان رمی جمرة العقبة من طلوع الشمس من یوم العید ویمتدّ إلی غروبها والمراد من الغروب هنا استتار قرص الشمس «۴». السید السیستانی: أن یکون الرمی بین طلوع الشمس وغروبها... «۵». *** الشیخ البهجة: من الأمور المعتبرة فی الرمی أن یکون الرمی بین طلوع الشمس وغروبها «۶». الشیخ التبریزی: أن یکون الرمی بین طلوع الشمس وغروبها «۷». الشیخ الصافی: رمیها یکون من طلوع الشمس من یوم العید الی غروبها «۸». الشیخ الفاضل: وقت الرمی، من طلوع الشمس من یوم العید (إلّا للمعذورین) إلی غروبه، ولو نسی وجب علیه القضاء مقدماً له علی الأداء فی الیوم الحاضر ولو لم یتذکّر إلی الیوم الثالث عشرة سواء کان فی مکة أو خرج عنها فالأحوط الرمی من قابل ولو بالإستنابة «۹». الشیخ المکارم: وقت رمی الجمرة ما بین طلوع الشمس من یوم العید وغروب الشمس من ذلک الیوم... «۱۰». الشیخ الوحید: أن یکون الرمی بین طلوع الشمس وغروبها «۱۱».

یجب فی رمی الجمار أمور

فی التحریر م ۲: یجب فی رمی الجمار أمور: الأول: النیّة الخالصة للّه‌تعالی کسائر العبادات. الثانی: إلقاؤها بما یسمّی رمیاً فلو وضعها بیده علی المرمی لم یجز. الثالث: أن یکون الإلقاء بیده، فلا یجزی لو کان برجله، والأحوط أن لا یکون الرمی بآلة کالمقلاع وإن لا یبعد الجواز. السید الخوئی: ۱- نیّة القربة. السید الگلپایگانی: یشترط فی الرمی أمور ۱- یجب أن یکون الرمی مع النیّة الخالصة من الحصاة، الأولی إلی آخر الحصیات، مع تعیین الحج من تمتع وقِران وإفراد، وأنّه واجب أو مستحب، أداء أو قضاء، أصلی أم نیابةً... «۱». السید الشبیری: ۱- النیّة علی تفصیل مرّ فی نیة إحرام عمرة التمتع ۲- صدق الرمی فلو إقترب من الجمرة فوضع الحصی علیها لم یجزء ۳- إصابة الجمرة ۴- أن یکون بلوغها الجمرة بالرمی «۲». السید الخامنئی: یشترط فی الرمی أمور؛ الأوّل: الرمی عبادة تجب فیه النیّة بشرائطها کما تقدم فی نیة الإحرام؛ الثانی: أن یکون الرمی بما یصدق علیه أنّه حصی فلا یصح الرمی بالرمل من جهة الصغر ولا بالحجارة من جهة الکبر... «۳». السید السیستانی: ۱- نیة القربة والخلوص... ۵- أن یکون وصولها إلی الجمرة بسبب الرمی فلا یجزی وضعها علیها... ۷- أن یکون الرمی بیده فلو رمی الحصاة بفمه أو رجله لم یجزئه وکذا لو رماها بآلة کالمقلاع علی الأحوط «۴». *** الشیخ البهجة: یعتبر فیه أمور ۱- نیّة القربة للّه‌تعالی ۲- أن یکون وصولها إلی الجمرة بسبب الرمی فلا یجزی وضعها علیها والظاهر جواز الاجتزاء... «۵». الشیخ التبریزی: ۱- نیة القربة «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱۰ الشیخ الصافی: یجب فی ذلک أمور: النیّة فیها أن تکون مقارنة لأوّل الرمی وتدوم إلی آخره «۱». الشیخ الفاضل: یجب فی رمی الجمار أمور؛ الأوّل: النیّة الخالصة للّه‌تعالی کسائر العبادات «۲». الشیخ المکارم: یجب فی رمی جمرة العقبة أمور: هی النیّة وقصد القربة ویکفی أن یقصد فی قلبه أنّه یرمی جمرة العقبة بسبع حصیات إمتثالًا لأمر اللّه تعالی ولا یلزم النطق به «۳». یجب أن یرمی بالحصیات لا- أن یضعها علی الجمرة «۴». الشیخ الوحید: یعتبر فیه أمور ۱- قصد الرمی متقرباً به إلی اللّه تعالی «۵».

من واجبات الرمی، الرمی بالید

فی التحریر: الثالث: أن یکون الإلقاء بیده فلا- یجزی لو کان برجله والأحوط أن لا یکون الرمی بآلة کالمقلاع وإن لا یبعد الجواز. السید السیستانی: قد تقدم منه دام ظله أن یکون الرمی بیده فلا- یجزی الرمی بالفم والرجل وبالمقلاع علی الأحوط «۶». السید الگلپایگانی: من الأمور المعتبرة فی الرمی أن یکون الرمی مع الید الیمنی أو الیسری والأفضل أن یکون مع الید الیمنی «۷». السید الشبیری: یستحبّ علی الأحوط أن یرمی بالید فی حال الاختیار «۸»... لا- بأس بالرمی بالأداة کالمقلاع والسّهم والقوس «۹». السید السیستانی: س: هل یجوز رمی الجمرات بالید الیسری اختیاراً أو لا یجوز إلّا عن عذر ج: یجوز حتی اختیاراً «۱۰». آراء المراجع فی

الحج، ج۱، ص: ۵۱۱ *** الشیخ التبریزی: س: هل یجوز الرمی بغیر الید کالفم والرجل والمقلاع ج: لا- یجوز علی الأحوط «۱». الشیخ الصافی: ولا- یجب الرمی بالید الیمنی فیجوز أن یرمی بیده الیسری ولو إختیاراً لکن الرمی بالید الیمنی أفضل «۲». الشیخ الفاضل: أن یکون الإلقاء بیده فلا- یجزی لو کان برجله، والأحوط الذی لا- یترک أن لا- یکون الرمی بآلة کالمقلاع «۳». الشیخ المکارم: یجوز رمی الجمرات بالید الیمنی أو الیسری ولیس للرمی طریقة مخصوصة أیضاً «۴». الشیخ الوحید: أن یکون الرمی بالید فلا یکفی بغیرها کالرمی بالرجل والآلات المعدّة للرمی «۵».

وصول الحصاة إلی المرمی

فی التحریر: الرابع: وصول الحصاة إلی المرمی فلا- یحسب ما لا- تصل. السید الخوئی: أن تصل الحصیات إلی الجمرة «۶». السید الگلپایگانی: من الأمور المعتبرة إصابة الجمرة مع الإلقاء فلو لم تصب الجمرة أو شک فی الإصابة یجب التکرار حتی حصل الیقین بالإصابة بنحو الصحیح «۷». وفی العربی: لو شک الرامی فی إصابة الحصیات للجمرة بنی علی عدم الإصابة ویرمی بدلها «۸». السید الشبیری: ومن الشرائط، إصابة الجمرة فلو رمی ولم تصبها لم یکف «۹». السید الخامنئی: الرابع: إصابة الحصی للجمرة فإن لم تصب أو ظنّ إصابتها لم تحسب ووجب علیه رمی أخری بدلًا عنها ولا یکفی وصولها إلی الدائرة المحیطة بالجمرة من آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱۲ دون إصابة «۱». السید السیستانی: أن تصل الحصیات إلی الجمرة فلا یحسب ما لا یصل «۲». *** الشیخ البهجة: من الأمور المعتبرة أن تصل الحصیات إلی الجمرة «۳». الشیخ التبریزی: إذا إطمأن بوصولها والإصابة فلا بأس بعدم التمییز «۴». الشیخ الصافی: إصابة الجمرة أو موضعها بکل من الحصیات السبع بنفس الرمی «۵». الشیخ الفاضل: الرابع: وصول الحصاة إلی المرمی... «۶». الشیخ المکارم: یجب أن تصیب الحصیات موضع الجمرة فلا یکفی إذا شک هل أصابت أم لا وعلیه أن یعید رمی کل ما شک فی إصابة الجمرة «۷». الشیخ الوحید: أن تصل الحصیات إلی الجمرة «۸».

أن یکون وصولها برمیه

فی التحریر: الخامس: أن یکون وصولها برمیه فلو رمی ناقصاً فأتمّه حرکة غیره من حیوان أو انسان لم یجز نعم لو رمی فأصابت حجراً أو نحوه وارتفعت منه ووصلت المرمی صحّ. السید الخوئی: أنیکون وصولها إلی الجمرة بسبب الرمی فلا یجزی وضعها علیها «۹». السید الگلپایگانی: یشترط أن تکون الإصابة برمیه ولا- یکفی مطلق الوصول إلی الجمرة... «۱۰». السید الشبیری: ومن الشرائط أن یکون بلوغها الجمرة بالرمی فلو قذفها وأعانته علی بلوغها ید إنسان لم یکف... «۱۱». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱۳ السید الخامنئی: تقدم کلامه دام ظله. السید السیستانی: أن یکون وصولها إلی الجمرة بسبب الرمی فلا یجزی وضعها علیها «۱». *** الشیخ البهجة: تقدم کلامه دام ظله: أن یکون وصولها إلی الجمرة بسبب الرمی «۲». الشیخ التبریزی: أن تصل الحصیات إلی الجمرة «۳». الشیخ الصافی: إصابة الجمرة بنفس الرمی «۴». الشیخ الفاضل: الخامس: أن یکون وصولها برمیه، إلی آخر متن التحریر... (ووصلت المرمی صح) قال الشیخ: محل إشکال بل منع «۵». الشیخ المکارم: تقدم کلامه دام ظله وأنّه یجب أن یرمی بالحصیات لا أن یضعها علی الجمرة «۶». الشیخ الوحید: أن یکون وصولها إلی الجمرة بسبب الرمی فلا یجزی وضعها علیها... «۷».

العدد

فی التحریر: السادس: أن یکون العدد سبعة. السید الخوئی: أن یکون الرمی بسبع حصیات ولا- یجزی الأقل من ذلک «۸». السید الگلپایگانی: الثانی من الأمور المعتبرة فی الرمی رعایة العدد وهو سبع حصیات ولو شک فی الحصیات التی ألقاها یبنی علی الأقل ویکمل العدد إلی السبعة «۹». السید الخامنئی: الخامس: أن یکون الرمی بسبع حصیات «۱۰». السید الشبیری: یعتبر أن یکون من ناحیة

العدد سبعاً فلا یکفی الأقل منه «۱۱». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱۴ السید السیستانی: أن یکون الرمی بسبع حصیات ولا یجزی الأقل من ذلک کما لا یجزی رمی غیرها من الأجسام «۱». *** الشیخ البهجة: أن یکون الرمی بسبع حصیات ولا یجزی أقل من ذلک کما لا یجزی رمی غیرها من الأجسام «۲». الشیخ التبریزی: أن یکون الرمی بسبع حصیات ولا یجزی الأقل من ذلک «۳». الشیخ الصافی: کون الرمی بسبع حصیات فلو کانت أقل من ذلک لم یکف ولابدّ من إکمال النقص «۴». الشیخ الفاضل: السادس: أن یکون العدد سبعة «۵». الشیخ المکارم: یجب أن یکون عدد الحصیات سبع حصیات، لا کبیرة جداً ولا صغیرة جداً «۶». الشیخ الوحید: أن یکون الرمی بسبع حصیات ولا یجزی الأقل من ذلک... «۷».

تلاحق الحصیات

فی التحریر: السابع: أن یتلاحق الحصیات فلو رمی دفعة لا یحسب إلّاواحدة ولو وصلت علی المرمی متعاقبة کما أنّه لو رماها متعاقبة صح وإن وصلت دفعة. السید الخوئی: أن یکون رمی الحصیات واحدة بعد واحدة فلا یجزی رمی إثنتین أو أکثر مرّة واحدة «۸». السید الگلپایگانی: الرابع من الأمور المعتبرة: تلاحق الحصیات واحداً بعد واحد فلو رمی دفعة واحدة لم یکف... «۹». السید الشبیری: وممّا یعتبر فی رمی الحصیات، تلاحق الرمیات فلا یجزی رمی سبع آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱۵ حصیات دفعة واحدة ویعدّ ذلک رمیة واحدة «۱». السید الخامنئی: السادس: أن یکون رمی الحصیات متتابعاً فلو رماها دفعة لم تحسب إلّاواحدة سواء أصاب الجمرة الجمع أم لا «۲». السید السیستانی: أن یکون رمی الحصیات واحدة بعد واحدة فلا یجزی رمی إثنتین أو أکثر مرّة واحدة «۳». *** الشیخ البهجة: أن یکون رمی الحصیات واحدة بعد واحدة فلا یجزی رمی إثنتین أو أکثر مرّة واحدة والمباشرة فی الرمی معتبرة مع الإختیار «۴». الشیخ التبریزی: أن یکون رمی الحصیات واحدة بعد واحدة... «۵». الشیخ الصافی: الرمی علی التعاقب أی واحداً بعد واحد حتی یکمل سبعاً یصیب بها جمیعاً «۶». الشیخ الفاضل: السابع أن یتلاحق الحصیات، إلی آخر المتن فی هذا الفرع. الشیخ المکارم: یجب أن یراعی الموالاة فی رمی الحصیات أی أن یرجم بها تباعاً من دون فاصلة وإذا رمی حصوتین أو أکثر معاً لم یکف وعدّت واحدة «۷». الشیخ الوحید: أن یکون رمی الحصیات واحدة بعد واحدة فلا یجزی رمی اثنتین أو أکثر مرة واحدة «۸».

الشک فی أنّها مستعملة أم لا

فی التحریر م ۳: لو شک فی أنّها مستعملة أم لا جاز الرمی بها ولو احتمل أنّها من غیر الحرم وحملت من خارجه لا یعتنی به... السید الخوئی: أن تکون أبکاراً علی الأحوط بمعنی أنّها لم تکن مستعملة فی الرمی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱۶ قبل ذلک «۱»،... «۲» الرمی بالحصی المشکوکة الإستعمال مجزء. السید الگلپایگانی: قدتقدّم منه قدس سره فیما یعتبرفی‌الحصاة أن‌تکون‌أبکاراًغیر مستعملة «۳». السید الشبیری: الرابع: لا یکفی الرمی بالحصی المرمی بها المجتمعة حول الجمرات إلی قوله دام ظله نعم الأحوط استحباباً الرمی بالحصی التی لم یرم بها قط «۴». السید السیستانی: س: هل یجزی الرمی بالحصی المشکوکة الإستعمال أم لا؟ ج: نعم یجزی الرمی بها «۵» وله دام ظله فرع قبل ذلک، السؤال «۶»: إذا کانت بالقرب من الجمرة حصیات لا یعلم أنّها مستعملة فی الرمی بها من قبل أم أنّها أبکار سقطت من أیدی بعض الحجاج بسبب الزحام أو غیره فهل یجتزیء بالرمی بها أم لا؟ الجواب: یجتزیء به ما لم یعلم إجمالًا بإشتمالها علی بعض الحصیات المستعملة من قبل وإلّا لزم رعایة الإحتیاط. *** الشیخ التبریزی: س: لو أشبهت الحجارة بالبکر وغیر البکر هل یجوز الرمی بهذه الحجارة ج: فی الشبهة البدویة یجوز «۷». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلی جملة: وحملت من خارجه یعتنی به، فإنّه دام ظله قال: الأحوط الاعتناء. الشیخ المکارم: وعلی هذا لا یجوز الاستفادة من الحصیات المستجمعة حول الجمرة، ولکن إذا رأی حصیات فی غیر ذلک المکان وشک هل استفید منها فی رمی الجمرات أم لا، جاز له الاستفادة منها فی الرمی «۸».

الشک فی صدق الحصاة

فی التحریر م ۳:... ولو شک فی صدق الحصاة علیها لم یجز الاکتفاء بها... السید الخوئی: أن یکون الرمی بسبع حصیات إلی قوله: ولا یجزیء رمی غیرها آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱۷ من الأجسام «۱». السید الگلپایگانی: تقدّم منه قدس سره أنّ من الأمور المعتبرة فی الحصاة صدق الحصاة علیها عرفاً (لا قطعة حجر ولا رمل) ویستحب أن یکون بقدر رؤوس الأنملة وهی رأس الإصبع إلی العقدة «۲». السید الشبیری: لو شک فی شیء أنّه من الحجر أو المدر لا یجزی کما أنّه لا یجزی فیما إذا علم أنّه من الحجر لکن یشک فی أنّه یصدق علیه إسم الحصی أم لا «۳». السید السیستانی: قال دام ظله فی فصل ما یعتبر فی الحصاة: (یستحب أن یکون حجمها بمقدار أنملة) ولم یتعرّض لصورة الشک فی صدق الحصاة وعدم الصدق «۴». *** الشیخ البهجة: کما لا یجزی رمی غیرها من الأجسام (لابدّ من صدق الحصاة) «۵». الشیخ التبریزی: لابد أن تکون بحیث یصدق علیها الحصی وأمّا غیر الحصی فلا یجوز الرمی بها وکذلک المشکوک علی الأحوط «۶». الشیخ الفاضل: ولو شک فی صدق الحصاة لم یجزء الإکتفاء بها «۷». الشیخ المکارم: یجب أن یکون حصاة لا کبیرة جداً ولا صغیرة جداً بل یکفی أن یکون حجم کل واحدة منها قدر أنملة «۸».

الشک فی العدد

فی التحریر م ۳:... ولو شک فی عدد الرمی یجب الرمی حتی یتیقن کونه سبعاً، وکذا لو شک فی وصول الحصاة إلی المرمی یجب الرمی إلی أن یتیقّن به، والظنّ فیما ذکر بحکم الشک... السید السیستانی: تقدّم منه دام ظله یعتبر فی الرمی أن یکون الرمی بسبع حصیات آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱۸ ولا یجزی الأقل «۱». السید الگلپایگانی: تقدّم منه قدس سره، لو شک فی تعداد الحصیات التی ألقاها یبنی علی الأقل ویکمل الباقی «۲». السید الشبیری: لو شک فی عدد الرمیات أثناء الرمی وجب تکرار الرمی بمقدار یحصل معه الإطمینان بأنه رمی الجمرة بسبع حصیات حجریّة «۳». *** الشیخ التبریزی: س: ما حُکم من شک بین الأقل والأکثر فی الرمی وما هی وظیفة من شک فی أنّه أکمل السبع أم لا؟ ج: یبنی علی الأقل فیما إذا شک بین الأقل والأکثر وفی الفرض الثانی لا یعتنی بالشک مع دخوله فی العمل المترتب علی الرمی شرعاً وإلّا یأتی بالمشکوک «۴». الشیخ الفاضل: ولو شک فی عدد الرمی یجب الرمی حتی یتیقّن کونه سبعاً وکذا لو شک فی وصول الحصاة إلی المرمی، والظنّ فیما ذکر بحکم الشک «۵». الشیخ المکارم: إذا شک فی عدد الحصیات التی رمی بها الجمرة بنی علی الأقل وأتی بالمشکوک «۶».

الشک فی الرمی بعد الذبح

فی التحریر م ۳:... ولو شک بعد الذبح أو الحلق فی رمی الجمرة أو عدده لا یعتنی به... السید الشبیری: لو شک فی صدور الرمی منه أصلًا فإن کان شکه بعد الذبح لا یعتنی بشکه إن کان إحتمل إلتفاته حین الذبح إلی أنّه رمی الجمرة وفی غیر هذه الصورة یجب آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۱۹ علیه الرمی بلا إشکال «۱». *** الشیخ الفاضل: ولو شک بعد الذبح أو الحلق فی رمی الجمرة أو عدده لا یعتنی به «۲». الشیخ الوحید: وإن شک فی الرمی وعدمه أو فی الإصابة وعدمها بنی علی العدم إلّا أن یدخل فی واجب آخر مترتّب علیه أو کان الشک بعد دخول اللیل «۳».

الشک فی الرمی من جهة العدد بعد الانصراف

فی التحریر م ۳:... ولو شک قبلهما (أی قبل الذبح والحلق) بعد الانصراف فی عدد الرمی فإن کان فی النقیصة فالأحوط الرجوع والإتمام ولا یعتنی بالشک فی الزیادة... السید السیستانی: س: إذا فرغ من الرمی وابتعد من المرمی ثم شک فی إصابة بعض الحصیات

هل یجوز له أن یرجع ویرمی حصاة أو أکثر؟ ج: یجوز. س: ما حکم من شک فی عدد الرمی قبل أن یدخل فی الجمرة اللاحقة؟ ج: إذا کان شکّه بعد إنصرافه وصدق الفراغ عرفاً مضی ولا یجب علیه العود والتکمیل وإلّا لزمه الرجوع وتدارک النقیصة «۴». السید الشبیری: لو شک بعدما وجد نفسه فارغاً عن الرمی فی أنّه رمی سبعاً أم لا أو شک فی أنّ ما رماه کان واجداً للشروط المعتبرة فی الحصی أم لا أو شک فی أنّ رمیه مستجمع لشروط الرمی الصحیح أم لا فإن إحتمل إلتفاته إلی مراعاة شروط صحّته حال الرمی لم یعتن بشکه «۵». *** الشیخ الفاضل: ولو شک قبلهما بعد الإنصراف فی عدد الرمی، إلی آخر متن التحریر فی هذا الفرع «۶».

الشک فی الصحة بعد الفراغ

فی التحریر م ۳:... ولو شک بعد الفراغ فی الصحّة بنی علیها بعد حفظ العدد. السید الشبیری: تقدّم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی (وفی کلامه: لو شک بعد ما وجد نفسه فارغاً عن الرمی...). *** الشیخ الفاضل: تقدم متن التحریر فی الفرع الماضی وموافقة الأستاذ دام ظله مع المتن «۱». الشیخ الوحید: إذا شک فی صحة الرمی وفساده بعد الفراغ عنه بنی علی الصّحة «۲».

عدم اعتبار الطهارة فی الحصی والرامی

فی التحریر ۴: لا یعتبر فی الحصی الطهارة ولا فی الرامی الطهارة من الحدث أو الخبث. السید السیستانی: یستحب أن یکون الرامی راجلًا وعلی طهارة «۳». السید الگلپایگانی: ویستحب غسلها بالماء إن لم تَکن نقیّة «۴». السید الشبیری: لا یشترط الطهارة من الحدث والخبث فی الرمی نعم الأفضل بل الأحوط إستحباباً رعایة الطهارة من الحدث کما لا یشترط طهارة الحصیات عن الخبث أیضاً «۵». السید الخامنئی: لا یشترط فی الحصی طهارتها «۶». *** الشیخ البهجة: یستحب أن یکون الرامی راجلًا وعلی طهارة «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۲۱ الشیخ التبریزی: یستحب أن یکون الرامی راجلًا وعلی طهارة «۱». الشیخ الصافی: من المستحبات أن یکون الرامی علی طهارة بل هو الأحوط «۲». الشیخ الفاضل: لا یعتبر فی الحصی الطهارة ولا فی الرامی الطهارة من الحدث أو الخبث «۳». الشیخ المکارم: ولا یشترط فیه الوضوء وإن کان الأفضل أن یکون علی وضوء وأن یذکر اللّه تعالی «۴».

الإستنابة فی الرمی

فی التحریر م ۵: یستناب فی الرمی عن غیر المتمکن کالأطفال والمرضی والمغمی علیهم ویستحبّ حمل المریض مع الإمکان عند المرمی ویرمی عنده بل هو أحوط... السید الگلپایگانی: ولو تخاف المرأة علی نفسها من الإزدحام فی النهار ترمی فی اللیل وإلّا فتستنیب من یرمی عنها وأمّا المریض الذی لا یرجو أن تحصل له القدرة علی الرمی فی وقته فلو تمکن أن یأخذ الحصی بیده ویرمیها شخص آخر فعل وإلّا إستناب ولو شفی من المرض ولم یمض وقت الرمی فالأحوط إستحباباً أن یرمی بنفسه أیضاً «۵». السید الشبیری: تجب المباشرة فی الرمی حال الإختیار نعم یجوز لبعض الطوائف الإستنابة فی الرمی عنهم فی النهار:- من لا یستطیع الرمی ولو لیلًا- من یکون الرمی حرجیاً علیه ولو لیلًا- من یخشی أن یصیب بسبب الرمی ولو لیلًا ضرر شدید، هذه الطوائف یمکنهم أن یستنیبوا للرمی عنهم فی نهار العید ولا یجوز لهم تأجیل الرمی إلی اللیلة الحادیة عشرة أو نهار الیوم الحادی عشر، نعم لو رمی عنهم أحد بلا طلب منهم کفی علی الأظهر... «۶». السید الخوئی: المریض الذی لا یرجی برئه إلی المغرب تستنیب لرمیه ولو إتفق برئه قبل غروب الشمس رمی بنفسه أیضاً علی الأحوط «۷». السید السیستانی: المعذور الذی لا یستطیع الرمی بنفسه کالمریض تستنیب غیره آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۲۲ والأولی أن یحضر عند الجمار مع الإمکان ویرمی النائب بمشهد منه واذا رمی عنه مع عدم الیأس من زوال عذره قبل إنقضاء الوقت فاتفق زواله فالأحوط أن یرمی بنفسه أیضاً ومن لم یکن قادراً علی الإستنابة کالمغمی علیه یرمی عنه ولیّه أو غیره «۱». *** الشیخ البهجة: والمباشرة فی الرمی معتبرة مع الإختیار «۲». الشیخ التبریزی: تستنیب للرمی فی یومه ولها الرمی من لیلتها إن

أفاضت من المشعر بالليل لرخصة لهن بها وقال دام ظله أيضاً فی الجواب عن السؤال: إذا كان رميهنّ مستلزماً للحرج غير المتعارف ولا يتمكن من الرمی لا فی الليل ولا فی النهار جازت لهن الإستنابة وإلّا فيرمين فی النهار أو يرمين فی الليلة السابقة على ذلك النهار... «۳». الشيخ الفاضل: نفس متن التحرير فی المقدار المذكور، فراجع «۴». الشيخ المكارم: وإذا عجز حتی عن الرمی فی أثناء الليل أو خاف خطراً أو ضرراً وجب أن يستنيب من يرمی عنه فی أثناء النهار «۵».

عدم وجوب الإعادة بعد تمامية الرمی من النائب

فی التحرير م ۵:... ولو صحّ المريض أو أفاق المغمی عليه بعد تمامية الرمی من النائب لا- تجب الإعادة، ولو كان ذلك فی الأثناء استأنف من رأس وكفاية ما رماه النائب محل إشكال. السيد الگلپايگانی: تقدّم منه قدس سره أنّه لو شفی من المرض (بعد رمی النائب) ولم يمض وقت الرمی فالأحوط إستحباباً أن يرمی بنفسه أيضاً «۶». السيد الشبيری: فإن استناب المريض للرمی نهاراً ثم برىء فی وقت يسعه رمی الجمرة بنفسه يجب عليه أن يرمی بنفسه، نعم إذا برىء فی وقت لا يسعه الرمی يوم العيد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۲۳ لم يجب عليه القضاء «۱». السيد السيستانی: تقدم كلامه فی الفرع الماضی، فراجع. السيد الخوئی: ولو إتفق برئه قبل غروب الشمس رمی بنفسه أيضاً على الأحوط «۲». *** الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير «۳».

المعذور من الرمی يوم العيد يرمی فی الليل

فی التحرير م ۶: من كان معذوراً فی الرمی يوم العيد جاز له الرمی فی الليل. السيد الگلپايگانی: ويجوز الرمی ليلًا إضطراراً للمعذور كالخائف والمريض والحطّاب فيرمون ليلًا عن اليوم ولو لم يتمكّن المعذور من الرمی فی كل ليلة فيجوز له الجمع حينئذٍ فی ليلة واحدة «۴». السيد الشبيری: الذی لا يستطيع الرمی نهاراً أو يكون حرجياً عليه، والمدين والمرافقين لأحد الأصناف المذكورة، قبل فرعين، والذين يلزم عليهم المبادرة فی الأعمال لإعداد ما يحتاج إليه الحجاج فهذه الأصناف والطوائف يجوز لهم رمی جمرة العقبة ليلة العيد إختياراً ولا يجوز فی حقهم تأجيلها إلی الليلة الحادية عشرة من ذی الحجة كما لا يجوز لهم الإستنابة... «۵». السيد الخامنئی: المعذور من الرمی يوم العيد يجوز له الرمی ليلة العيد أو الليلة التی بعدها وكذا المعذور من الرمی نهار يوم الحادی عشر أو الثانی عشر يجوز له الرمی ليلته أو الليلة التی بعده «۶». السيد الخوئی: يجب أن يكون رمی الجمرات فی النهار ويستثنی من ذلك العبد والراعی والمديون الذی يخاف أن يقبض عليه وكل من يخاف على نفسه أو عرضه أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۲۴ ماله ويشمل ذلك الشيخ والنساء والصبيان والضعفاء الذين يخافون على أنفسهم من كثرة الزحام فيجوز لهولاء، الرمی ليلة ذلك النهار... «۱». السيد السيستانی: المتن إلی قوله دام ظله:... ويستثنی من ذلك الرعاة وكلّ معذور عن المكث فی منی نهاراً لخوف أو مرض أو علّة أخری فيجوز له رمی كل نهار فی ليلته ولو لم يتمكّن من ذلك جاز الجمع فی ليلة واحدة «۲». *** الشيخ البهجة: إذا لم يرم يوم العيد نسياناً أو جهلًا منه بالحكم لزمه التدارك إلی اليوم الثالث عشر حسب ما تذكر أو علم وكذا لو ترك الرمی عمداً على الأحوط فإن علم أو تذكّر فی الليل لزمه الرمی فی نهاره مع تقديم القضاء على الأداء إذا لم يكن ممّن رخّص له الرمی فی الليل وسيجیء ذلك فی رمی الجمار «۳». الشيخ التبريزی: نفس المتن المذكور وهو من السيد الخوئی قدس سره «۴». وقال دام ظله فی فصل رمی الجمار: يجب أن يكون رمی الجمرات فی النهار ويستثنی من ذلك العبد والراعی... «۵». الشيخ الفاضل: من كان معذوراً فی الرمی يوم العيد جاز له الرمی فی الليل «۶». الشيخ المكارم: لا يجوز رمی الجمرة فی الليل إلّاللنساء والمرضی ومن يخشی الزحام فی النهار وإلّا الذين يقومون بشؤون الحجاج ولا يقدرون على الرمی أثناء النهار، ولا فرق بين أن يرموا فی الليلة السابقة أو الليلة المقبلة «۷».

الرمی ماشياً وراكبا

فی التحریر م ۷: یجوز الرمی ماشیاً وراکباً والأوّل أفضل. السید الگلپایگانی: یستحبّ أن یکون الرمی راجلًا لا راکباً «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۲۵ السید الشبیری: یجوز الرمی راکباً وراجلًا ولم یثبت إستحبابه راجلًا «۱». *** الشیخ البهجة: ویستحب أن یکون الرامی راجلًا «۲». الشیخ التبریزی: ویستحب أن یکون الرامی راجلًا وعلی طهارة «۳». الشیخ الصافی: من المستحبات أن یکون راجلًا لا راکباً «۴». الشیخ الفاضل: متن التحریر «۵». الشیخ المکارم: یجوز رمی الجمرات راجلًا أو راکباً وإن کان الأفضل أن یکون راجلًا «۶».

الرمی من الجوانب الأربع

س: هل یجوز رمی الجمرة العقبة من الجوانب الأربع؟ ج: لو رمی الجمرة کفاه وأمّا رمی الجدار الخلفی لا یکفی «۷». أقول: هذه الفتوی منه قدس سره مرتبط بوضع الجمرة فی عصره حیث کان لها جوانب أربعة. السید الخوئی: یجوز رمی جمرة العقبة من جمیع الجهات «۸». السید الخامنئی: یجوز رمیها من الجوانب الأربع «۹». السید الگلپایگانی: لا إشکال فی رمی جمرة العقبة من الجوانب الأربع ولکن الأولی أن یرمیها مستدبر القبلة «۱۰». السید الشبیری: یصحّ رمی جمرة العقبة من جهات الأربع وبأیّ کیفیة کان الرامی ویستحب أن یکون مستدبراً للقبلة «۱۱». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۲۶ السید السیستانی: س: قامت السلطات السعودیة أخیراً بإزالة الجدار الخلفی لجمرة العقبة فهل یجتزیء برمی هذا الجانب منها؟ ج: لا یجتزیء به علی الأحوط لو لم یکن أقوی «۱». *** الشیخ البهجة: یجوز الرمی من أی جهة یصدق فیها رمی الجمرة، نعم الإستدبار مستحب «۲». الشیخ التبریزی: س: هل یکفی رمی جمرة العقبی من جمیع الجهات؟ ج: لا بأس بذلک إذا أصابها «۳». الشیخ الصافی: لا مانع من رمی جمرة العقبة من الجهات الأربعة ولکن یستحبّ للرامی أن یستدبر القبلة «۴». الشیخ الفاضل: س: هل یجوز رمی جمرة الکبری من جمیع الجهات؟ ج: یجوز ذلک «۵». الشیخ المکارم: یجوز رمی جمرة العقبة من أی جهة شاء «۶». الشیخ الوحید: الأحوط أن یراعی الحالة السابقة من الجمرة العقبة (المشافهة).

الرمی فی الطابق العلوی

یجوز الرمی فی الطابق العلوی ولا یجب أن یکون فی الطابق الأول «۷». السید الشبیری: یجزی رمی الجمرات من الطابق العلوی ولا یعتبر أن یرمی المقدار الذی کان سابقاً من الجمرات وقال دام ظله: یکفی رمی أی موضع من مواضع الجمرات حتی ما زید علیها أخیراً... «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۲۷ السید الخامنئی: الظاهر، جواز الرمی من الطابق العلوی وإن کان الأحوط الرمی من المکان المتعارف علیه سابقاً «۱». السید الگلپایگانی: الرمی فی الطابق العلوی خلاف للإحتیاط «۲». السید السیستانی: الأحوط رمی الجمار بالمقدار الذی کان موجوداً فی عصر النبی صلی الله علیه و آله والأئمة علیهم السلام المرتفع حالیاً عن الأرض لإرتفاع قاعدتها الأرضیّة، وإذا لم یتمکّن الحاج من رمی المقدار المذکور فالأحوط لزوماً أن یجمع بین الإستنابة لرمیه ورمی المقدار الزائد بنفسه «۳». السید الخوئی: الأحوط عدم الإجتزاء برمی الطابق العلوی. *** الشیخ البهجة: المیزان صدق الرمی ویکفی حتی مع الإختیار «۴». الشیخ التبریزی: س: هل یجوز الرمی من الطابق الثانی؟ ج: الأحوط عدم الإجتزاء برمی المقدار الذی زید علی الجمرة، نعم لا بأس برمی المقدار السابق ولو من فوق الجسر «۵». الشیخ الصافی: الأحوط الوجوبی أن یرمی القسم السافل من الجمرة «۶». الشیخ الفاضل: یجوز الرمی من الطبقة الفوقانیة «۷». الشیخ المکارم: الظاهر عدم المنع من الرمی من الطابق العلوی فی صورة الإزدحام «۸». الشیخ الوحید: الأحوط أن یرمی المقدار الذی کان سابقاً «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۲۹

الهدی

اشارة

فی التحریر: (الثانی من الواجبات فی منی: الهدی) ویجب أن یکون إحدی النعم الثلاث الإبل والبقر والغنم والجاموس بقر، ولا یجوز سائر الحیوانات والأفضل الإبل ثم البقر... السید الخوئی: الذبح أو النحر فی منی، یجب أن یکون الهدی من الإبل أو البقر أو الغنم «۱». السید الگلپایگانی: الواجب الثانی فی منی بعد الرمی هو الذبح أو النحر والواجب هدی واحد، یجب أن یکون الهدی من الإبل أو البقر أو الغنم وهی النعم الثلاثة والمعز محسوب من الغنم «۲». السید الخامنئی: الذبح وهو الثانی من أفعال منی- یجب علی المتمتع بالحج الهدی وهو إحدی النعم الثلاث، الإبل والبقر والغنم، من دون فرق بین الذکر والأنثی والأفضل أفضل ولا- تکفی غیر المذکورات من سائر الحیوانات «۳». السید السیستانی: الثانی: الذبح أو النحر فی منی، یجب أن یکون الهدی من الإبل أو البقر أو الغنم «۴». السید الشبیری: یجب أن یکون الهدی من الإبل أو البقر أو الغنم والجاموس من آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۳۰ قسم البقر «۱». *** الشیخ البهجة: الذبح أو النحر فی منی یوم العید وهو الخامس من واجبات حج التمتع «۲». الشیخ التبریزی: الخامس من واجبات الحج، الذبح أو النحر یوم العید. الشیخ الصافی: الثانی من واجبات منی، الذبح أو النحر «۳». الشیخ الفاضل: الثانی من الواجبات فی خصوص حج التمتع، الهدی ویجب أن یکون إحدی النعم الثلاث «۴». الشیخ المکارم: وأفضل الأضاحی البعیر ومتوسطّها بقرة وأقلّها شاة وهو (ذبح الأضحیة) یجب فقط علی من یأتون بحج التمتع ولا یجب علی غیرهم «۵». الشیخ الوحید: یجب أن یکون الهدی من الإبل أو البقر أو الغنم «۶».

الهدی الواحد لا یجزی عن إثنین

فی التحریر:... ولا- یجزی واحد عن اثنین أو الزیادة بالاشتراک حال الاختیار وفی حال الاضطرار یشکل الاجتزاء فالأحوط الشرکة والصوم معاً. السید الخوئی: لا یجزی هدی واحد إلّاعن شخص واحد «۷». السید الگلپایگانی: ولا یکفی الهدی الواحد إلّاعن شخص واحد فلا یجوز أن یشترک إثنان أو أکثر فی هدی واحد مع الإختیار وأمّا عند الضرورة فالأحوط الجمع بین الإشتراک فی الهدی والصوم «۸». السید السیستانی: ولا یجزی هدی واحد إلّاعن شخص واحد مع التمکن منه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۳۱ بإستقلاله وأمّا مع عدم التمکّن کذلک ویأتی حکمه «۱». السید الشبیری: ولا یجزی الواحد فی الهدی الواجب إلّاعن واحد ولو عزت الأضاحی ولا تجوز الشرکة فیه ولو مع عدم التمکّن من الهدی المستقل فلو تمکّن إثنان أو أکثر من الهدی الواحد مشارکة فیه لا یجب علیهم الهدی ولایجزی عنهم الهدی المشترک بل یجب علیهم الصیام بدلًا عنه «۲». *** الشیخ البهجة: لا یجزی هدی واحد إلّاعن شخص واحد... «۳» فلا یجزی عن شخصین بل الأحوط حین الضرورة الجمع بین الإشتراک فی الهدی الواجب وصیام عشرة أیام. الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الصافی: ولا یکفی الهدی الواحد إلّاعن شخص واحد فلا- یجوز أن یشترک إثنان أو أکثر فی هدی واحد مع الإختیار وأمّا عند الضرورة فالأحوط الجمع بین الهدی والصوم «۵». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة یشکل الإجتزاء فقال الشیخ دام ظله: وإن کان لا یبعد الإجتزاء مع الضرورة أو کون المشترکین أهل خوان واحد وعلیه فالإحتیاط یکون إستحبابیاً «۶». الشیخ المکارم: الأحوط وجوباً أن یکون کلّ أضحیة لشخص واحد حتی فی حال الضرورة «۷». الشیخ الوحید: لا یجزی هدی واحد إلّاعن شخص واحد «۸» وفی مسألة ۳۹۳: إذا لم یتمکّن من الهدی مستقلًا له وتمکّن من الشرکة فیه مع الغیر فالأحوط الجمع بین الشرکة فی الهدی والصوم.

اعتبار السّن فی الهدی

فی التحریر م ۸: یعتبر فی الهدی أمور: الأوّل: السّن، فیعتبر فی الإبل الدخول فی السنة السادسة وفی البقر الدخول فی الثالثة علی

الأحوط والمعز كالبقر، وفی الضأن الدخول فی الثانیة علی الأحوط. السید الخوئی: لا یجزی من الإبل إلّاما أكمل السنة الخامسة ودخل فی السادسة ولا من البقر والمعز إلّاما أكمل الثانیة ودخل فی الثالثة علی الأحوط ولا یجزی من الضأن إلّاما أكمل الشهر السابع ودخل فی الثامن والأحوط أن یكون قد أكمل السنة الواحدة ودخل فی الثانیة «۱». السید الگلپایگانی: فالإبل ما أكمل الخامسة ودخل فی السادسة والبقر ما أكمل الثانیة ودخل فی الثالثة علی الأحوط، والمعز ما أكمل الثانیة ودخل فی الثالثة علی الأحوط، والضأن أی الغنم ما أكمل الأولی ودخل فی الثانیة علی الأحوط «۲». السید الخامنئی: یشترط فی الهدی أمور؛ الأوّل: السّن فیعتبر فی الإبل الدخول فی السنة السادسة والبقر الدخول فی الثالثة علی الأحوط وجوباً والمعز كالبقر ویعتبر فی الضأن الدخول فی الثانیة علی الأحوط وجوباً... «۳». السید السیستانی: نفس المتن المذكور من السید الخوئی قدس سره «۴». السید الشبیری: لا یجزی من الإبل إلّاما أكمل السنة الخامسة ودخل السادسة ولا من البقر والمعز إلّاما أكمل الأولی ودخل فی الثانیة... ولا یجزی من الضأن إلّاما أكملَ الشهر السادس ودخل فی السابع علی الأظهر... «۵». *** الشیخ البهجة: یجب أن یكون الهدی من الإبل أو البقر أو الغنم علی نحو ما تقدم من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الصافی: نحو المتن المذكور من السید الگلپایگانی قدس سره «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۳۳ الشیخ الفاضل: فیعتبر فی الإبل الدخول فی السنة السادسة وفی البقر الدخول فی الثالثة علی الأحوط الأولی ویكفی الدخول فی السنة الثانیة وكذا المعز وفی الضأن الدخول فی الثانیة علی الأحوط الأولی ویكفی الجذع فیه نصاً وفتویً ولا یلزم الدخول فیها «۱». الشیخ المكارم: یشترط فی الأضحیة أمور: ۱- أن تكون من حیث السن فی البعیر خمس سنوات كاملة وفی البقر علی الأقل سنتان كاملتان وفی الشاة سنة واحدة كاملة علی الأقل (علی الأحوط وجوباً) «۲». الشیخ الوحید: ولا یجزی من الإبل إلّاما أكمل السنة الخامسة ودخل فی السادسة... كما أنّ الأحوط فی الضأن ما أكمل السنة الواحدة ودخل فی الثانیة «۳». الشیخ التبریزی: یجب أن یكون الهدی من الإبل أو البقر أو الغنم ولا یجزی من الإبل إلّاما أكمل السّنة الخامسة علی نحو ما تقدّم من السید الخوئی قدس سره «۴».

اعتبار السلامة فی الهدی

فی التحریر: (الثانی) الصحّة والسلامة فلا یجزی المریض حتی الأقرع علی الأحوط. السید الخوئی: الأحوط الأولی أن لا یكون مریضاً «۵». السید الگلپایگانی: أن یكون الهدی صحیح الخلقة... «۶». السید الخامنئی: الثانی: الصحّة والسلامة «۷». السید السیستانی: الأحوط الأولی أن لا یكون مریضاً «۸» (لم أجد فی كلامه دام ظله عنوان الصحة والسلامة). السید الشبیری: ومن الشرائط، السلامة من العیب والنقص، لا یصح هدی به مرض یفسد لحمه «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۳۴ *** الشیخ البهجة: ویعتبر فی الهدی أن یكون تام الأجزاء «۱». الشیخ التبریزی: والأحوط الأولی أن لا یكون مریضاً- تقدّم فی كلام الخوئی «۲». الشیخ الصافی: أن یكون الهدی صحیح الخلقة تاماً «۳». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلّافیما علق علی الجملة الأخیرة (علی الأحوط) فقال الشیخ دام ظله: متعلّق بأصل اعتبار الصّحة وعدم إجزاء المریض «۴». الشیخ المكارم: أن تكون سلیمة العینین «۵».

عدم الكبر

فی التحریر: (الثالث) أن لا یكون كبیراً جداً. السید الخوئی: ویعتبر أن لا یكون كبیراً لا مخّ له «۶». السید الگلپایگانی: فلا تكفی الكبیرة «۷». السید السیستانی: ولا كبیراً لا مخّ له «۸». السید الشبیری: لا یجزی أجوف العظم الذی لا مخّ لعظمه سواء كان لكبر فی سنّه أو لهزال فی بدنه «۹». *** الشیخ التبریزی: ولا كبیراً لا مخّ له «۱۰». الشیخ الصافی: فلا یكفی الكبیر «۱۱». الشیخ الفاضل: الثالث: أن لا یكون كبیراً جداً علی الأحوط «۱۲». الشیخ الوحید: ولا كبیراً لا مخّ له «۱۳».

تام الأجزاء

فی التحریر: (الرابع) أن یکون تام الأجزاء فلا یکفی الناقص کالخصیّ وهو الذی أخرجت خصیتاه ولا مرضوض الخصیة علی الأحوط ولاـ الخصی فی أصل الخلقة... السید الخوئی: ویعتبر فی الهدی أن یکون تامّ الأعضاء فلاـ یجزی الأعور والأعرج والمقطوع أذنه والمکسورة قرنه الداخل ونحو ذلک «۱». السید الگلپایگانی: أن یکون صحیح الخلقه تاماً فلا تکفی العوراء ولا العرجاء ولا الکبیرة ولاـ المکسور قرنه الداخل مطلقاً ولاـ مقطوع الأذن أو غیرها من الأعضاء ولا الخصی ولا المهزولة والأحوط إحتیاطاً لا یترک أن لا یکون فاقد القرن أو الأذن أو الذنب خلقة «۲». السید الخامنئی: الرابع: أن یکون تام الأجزاء فلا یجزی الناقص کالخصی وهو الذی أخرجت خصیتاه نعم یجزی مرضوض الخصیة إلّاأن یصل حدّ الخصی «۳». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره فی المقدار الذی ذکرناه عنه «۴». وفی کلامه دام ظله: والأظهر عدم کفایة الخصیّ أیضاً إلّامع عدم تیسّر غیره والأحوط الأولی أن لا یکون الهدی فاقد القرن أو الذنب من أصل خلقته «۵». السید الشبیری: یعتبر فی الهدی أن یکون تام الأجزاء ولا یجزی منه ما کان ناقصاً ومعیوباً... «۶». *** الشیخ البهجة: ویعتبر فی الهدی أن یکون تامّ الأعضاء (وقد تقدم) فلا یجزی الأعور والأحول والأعرج والمقطوع أذنه... «۷». الشیخ التبریزی: ویعتبر فی الهدی أن یکون تام الأعضاء فلا یجزی الأعور آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۳۶ والأعرج ... «۱». الشیخ الصافی: أن تکون تاماً فلا تکفی الأعور ولا الأعرج ولا الکبیر ولا المکسور قرنه الداخل مطلقاً ولا مقطوع الأذن أو غیرها من الأعضاء ولا الخصی ولا المهزول «۲». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی قوله (ولا مرضوض الخصیة) فقال الشیخ دام ظله: علی الأحوط «۳». الشیخ المکارم: لا یجوز أن تکون الأضحیّة مخصیّة (أی ما سلّت خصیته) ولکن لا إشکال فی الموجوءة (رضت خصیته أو عطلت عروقها لتفسد) فی فحول الأضاحی «۴». الشیخ الوحید: ویعتبر فی الهدی أن یکون تام الأعضاء فلا یجزی الأعور والأعرج... «۵».

حکم مقطوع العضو

فی التحریر:... ولاـ مقطوع الذنب ولاـ الأذن ولاـ یکون قرنه الداخل مکسوراً ولا بأس بما کسر قرنه الخارج ولا یبعد الاجتزاء بما لا یکون له أذن ولا قرن فی أصل خلقته والأحوط خلافه... ولا بأس بشقاق الأذن وثقبه والأحوط عدم الاجتزاء به کما أن الأحوط عدم الاجتزاء بما ابیضّت عینه. السید الخوئی: والأظهر عدم کفایة الخصی أیضاً ویعتبر فیه أن لا یکون مهزولًا عرفاً، والأحوط الأولی أن لا یکون مریضاً ولا موجوءً ولا مرضوض الخصیتین، ولا بأس بأن یکون مشقوق الأذن أو مثقوبها، والأحوط الأولی أن لا یکون الهدی فاقد القرن أو الذنب من أصل خلقته «۶». السید الگلپایگانی: تقدم کلامه فی مقطوع الأعضاء وقال قدس سره: نعم لو کان مشقوق الأذن أو مثقوبها ولم ینقص منها شیء فلا بأس بذلک کما لا بأس بالمکسور قرنه الخارج «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۳۷ السید الخامنئی: ولا یجزی مقطوع الذنب أو الأعور أو الأعرج أو مقطوع الأذن أو المکسور قرنه الداخلی، وکذا لو کان کذلک فی أصل الخلقة فلاـ یجزی کل حیوان فاقد لعضو من الأعضاء... ولا بأس بما یکون مشروم الأذن أو مثقوبها «۱». السید السیستانی: ولا بأس بأن یکون مشقوق الأذن أو مثقوبها وإن کان الأحوط إعتبار سلامته منهما. السید الشبیری: لا یجزی الهدی المقطوع أذنه وفاقدها من أصل خلقته ولاـ بأس بما یکون مقطوعاً بعض أذنه «۲». *** الشیخ البهجة: والمقطوع أذنه والمکسور قرنه الداخل والمریض والعجوز ونحو ذلک... «۳». الشیخ التبریزی: (ولا یجزی) المقطوع أذنه والمکسور قرنه الداخل ونحو ذلک «۴». الشیخ الصافی: تقدم فی الفرع الماضی. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ المکارم: وأن لا تکون مقطوعة الأذن ولا عرجاء (ولا یضرّ العرج القلیل) ولا ما انکسر قرنها الداخل أمّا القرن الخارج فلا عبرة به ولا یمنع إذا کان مکسوراً «۶». الشیخ الوحید: ولا المقطوع أذنه والمکسور قرنه الداخل ونحو ذلک «۷».

العماء العين والعرج البيّن

فی التحریر:... ولو کان عماه أو عرجه واضحاً لا یکفی علی الأقوی وکذا لو کان غیر واضح علی الأحوط... السید الخوئی: لا یجزی الأعور والأعرج «۸». السید الگلپایگانی: تقدم کلامه قدس سره. السید الخامنئی: تقدم کلامه فی الفرع السابق وأنّه لا یجزی کل حیوان فاقد لعضو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۳۸ من الأعضاء وفی کلامه الآخر، یشترط فی الهدی الصحة والسلامة «۱». السید السیستانی: یعتبر فی الهدی أن یکون تام الأجزاء والأعضاء فلا یجزی الأعور والأعرج... «۲». السید الشبیری: فلا یجزی الأعور البیّن عوره ولا الأعرج البیّن عرجه، ولا یجزی الأعمی والمکسور یده أو رجله والمقطوع ذنبه وفاقده من أصل الخلقة «۳». *** الشیخ البهجة: فلا یجزی الأعور والأحول والأعرج... «۴». الشیخ التبریزی: تقدم کلام السید الخوئی ومثله کلام الشیخ التبریزی دام ظله «۵». الشیخ الصافی: تقدم کلامه دام ظله. الشیخ الفاضل: نفس المتن «۶». الشیخ المکارم: تقدّم کلامه دام ظله: أن تکون سلیم العینین «۷». الشیخ الوحید: لا یجزی الأعور والأعرج «۸».

حکم الهدی المهزول

فی التحریر: (الخامس) أن لا یکون مهزولًا ویکفی وجود الشحم علی ظهره والأحوط أن لا یکون مهزولًا عرفاً. السید الخوئی: ویعتبر أن لا یکون مهزولًا عرفاً «۹». السید الگلپایگانی: من الواجبات المعتبرة فی الهدی أن لا یکون مهزولًا فلا تکفی المهزولة «۱۰». السید السیستانی: ویعتبر فیه أن لا یکون مهزولًا عرفاً «۱۱». السید الشبیری: لا یجزی المهزول من الأنعام بحیث تکون خاصرتاه مجردتین عن آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۳۹ الشحم تماماً فلو کان فیهما ولو قدراً یسیراً من الشحم کفی «۱». السید الخامنئی: الثالث: أن لا یکون هزیلًا «۲». *** الشیخ البهجة: ویعتبر فیه أن لا یکون مهزولًا عرفاً والأحوط أن لا یکون مرضوض الخصیتین «۳». الشیخ التبریزی: ویعتبر فیه أن لا یکون مهزولًا عرفاً «۴». الشیخ الصافی: مر علیک ذکره، فراجع. الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ المکارم: الشرط الثالث فی الأضحیّة، أن لا تکون هزیلة... «۶». الشیخ الوحید: ویعتبر فیه أن لا یکون مهزولًا عرفاً «۷».

إذا لم یوجد غیر الخصی

فی التحریر م ۹: لو لم یوجد غیر الخصی لا یبعد الاجتزاء به وإن کان الأحوط الجمع بینه وبین التام فی ذیالحجة من هذا العام وإن لم یتیسّر ففی العام القابل أو الجمع بین الناقص والصوم... السید الخوئی: تقدم منه قدس سره، أنّ الأظهر عدم کفایة الخصی، ولکن قال: ما ذکرناه من شروط الهدی إنّما هو فی فرض التمکّن منه فإن لم یتمکّن من الواجد للشرائط أجزأه الفاقد وما تیسر له من الهدی «۸». السید السیستانی: تقدم کلامه دام ظله وهو أنّ الأظهر عدم کفایة الخصیّ أیضاً إلّا مع عدم تیسر غیره «۹». السید الشبیری: نعم لولم یجد غیره (الخصی) کفی ولا بأس بذبح مرضوض الخصیتین آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۴۰ (والموجوء وهو مرضوض عروقهما)... «۱». السید الگلپایگانی: لو لم یجد الموسر الهدی الذی یتوفّر فیه الشروط «کمن لا یجد غیر الخصی» فلابّد أن یجعل قیمته عند أمین لیشتریه إلی آخر ذی الحجة لیذبحه أو ینحره، ولو لم یجد الأمین الهدی طول ذی الحجة یذبحه فی العام القابل «۲». *** الشیخ البهجة: والأحوط عدم کفایة الخصیّ أیضاً «۳». الشیخ التبریزی: والأحوط عدم کفایة الخصیّ أیضاً «۴». الشیخ الصافی: ولا الخصیّ، وقد تقدم. الشیخ الفاضل: نفس المتن فی المقدار المذکور «۵». الشیخ المکارم: تقدم قوله دام ظله: لا یجوز أن تکون الأضحیّة مخصّة «۶». الشیخ الوحید: والأظهر عدم کفایة الخصیّ أیضاً «۷».

الناقص غیر الخصی

فی التحریر م ۹:... ولو وجد الناقص غیر الخصی فالأحوط الجمع بینه وبین التام فی بقیة ذی الحجة وإن لم یمکن ففی العام القابل والإحتیاط التام الجمع بینهما وبین الصوم. السید الخوئی: تقدم کلامه قدس سره فی الفرع الماضی، فراجع. السید الگلپایگانی: أنظر الفرع الماضی. السید السیستانی: إذا لم یجد شیئاً من الأنعام الثلاثة واجداً للشرائط المتقدمة فی أیام النحر (یوم‌العید وأیام‌التشریق) فالأحوط‌الجمع بین‌الفاقد لها وبین‌الصوم‌بدلًاعن الهدی «۸». السید الشبیری: ولا یجزی منه ما کان ناقصاً ومعیوباً «۹». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۴۱ الشیخ البهجة: یعتبر فی الهدی أن یکون تام الأعضاء «۱». الشیخ التبریزی: أنظر فی الفرع الماضی، کلام السید الخوئی قدس سره فقال الشیخ دام‌ظله مثل مقالة ما ذکرناه من شروط الهدی: إنّما هو فی فرض التمکّن منه وإن لم یتمکّن من الواجد للشرائط أجزاه الفاقد وما تیسر من الهدی «۲». الشیخ الصافی: والأحوط إحتیاطاً لا یترک أن لا یکون أجم وهو الذی لم یخلق له قرن ولا أصمّ وهو الذی لم یخلق له أذن ولا أبتر وهو الذی لم یخلق له ذنب «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلّاأن الاستاذ دام ظله لم یبعد الاجتزاء بالناقص فیه بوجه «۴». الشیخ المکارم: لا بأس إذا کان الأضحیّة من نوع خاصّ، أی من المواشی التی لا قرن أو لا إلیة لها أو کانت بلا أذن بأصل الخلقة «۵». الشیخ الوحید: ویعتبر فی الهدی أن یکون تام الأعضاء «۶».

اعتقد بالسمن ثم انکشف الخلاف

فی التحریر م ۱۰: لو ذبح فانکشف کونه ناقصاً أو مریضاً یجب آخر نعم لو تخیّل السمن ثم انکشف خلافه یکفی... ولو لم یحتمل السمن أو یحتمله لکن ذبح من غیر مبالاة لا برجاء الإطاعة لا یکفی... السید الخوئی: إذا ذبح بزعم أنّه سمین، فبان مهزولًا أجزأه ولم یحتج إلی الإعادة «۷». السید الگلپایگانی: لو ذبحه أو نحره بزعم أنّه سمین ثم تبیّن بعد ذلک أنّه مهزول کفی ولا یجب نحر أو ذبح غیره «۸». السید الخامنئی: إذا ذبح حیواناً معتقداً سلامته فانکشف کونه مریضاً أو ناقصاً، وجب علیه ذبح هدی آخر عند التمکّن «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۴۲ السید السیستانی: إذا اشتری هدیاً علی أنّه سمین، فبان مهزولًا أجزأه سواء کان ذلک قبل الذبح أم بعده «۱». السید الشبیری: والأظهر کفایته فیما لو إشتراه معتقداً سمنه وتبیّن بعد الذبح هزاله، لکن لو التفت إلی هزاله قبل الذبح لا یجزی عن الهدی الواجب... «۲». *** الشیخ البهجة: إذا ذبح الهدی بزعم أنّه سمین فبان مهزولًا أجزأه ولم یحتج إلی الإعادة «۳». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ الفاضل: متن التحریر فی المقدار المذکور، إلّاأنّ الأستاذ دام ظله علّق علی قوله: ثم إنکشف خلافه، قال: سواء کان الإنکشاف بعد الذبح أو قبله «۵». الشیخ المکارم: إذا اشتری أضحیة علی أنّها سمینة وبعد الذبح أو بعد الشراء ودفع الثمن وقبل الذبح تبیّن أنّها مهزولة، کفی. «۶» الشیخ الوحید: إذا اشتری الهدی بزعم أنّه سمین فبان مهزولًا أجزأه، وأمّا إذا ملکه بغیر شراء کالإرث والهبة ونحوهما واعتقد سمنه، فبان أنّه مهزول ففی الإجزاء إشکال «۷».

تخیل الهزال

فی التحریر م ۱۰:... ولو تخیّل هزاله فذبح برجاء السمن بقصد القربة فتبیّن عدمه یکفی... ولو اعتقد الهزال وذبح جهلًا بالحکم ثم انکشف الخلاف فالأحوط الإعادة... السید الخوئی: إذا شک فی هزال الهدی فذبحه إمتثالًا لأمر اللّه تبارک وتعالی ولو رجاء ثم ظهر سمنه بعد الذبح أجزأه ذلک «۸». السید السیستانی: وإذا شک فی هزال الهدی فذبحه رجاء أن لا یکون مهزولًا مع آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۴۳ قصد القربة ثم ظهر له بعد الذبح أنّه لم یکن مهزولًا اجتزأ به «۱». السید الشبیری: لو اشتری هدیاً وهو یظن أنّه مهزول فذبحه رجاء کونه سمیناً فخرج سمیناً إتفاقاً أجزأه ولو اعتقد هزال هدی وذبحه جهلًا بالحکم ثم تبیّن سمانه صحّ وکفاه ذلک «۲». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ التبریزی: إذا شک فی هزال الهدی فذبحه إمتثالًا لأمر اللّه تعالی ولو رجاء ثم ظهر سمنه بعد الذبح أجزأه ذلک «۴». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی قوله: فالأحوط الإعادة، فقال الشیخ دام ظله: فالأحوط الأولی «۵». الشیخ المکارم: إذا اشتری أضحیّة علی أنّها مهزولة ثم تبیّن أنّها سمینة کفاه ذلک سواء تبین

ذلک قبل الذبح أو بعده «۶».

الذبح بعد رمی جمرة العقبة

فی التحریر م ۱۱: الأحوط أن یکون الذبح بعد رمی جمرة العقبة والأحوط عدم التأخیر من یوم العید... السید الخوئی: یجب الإتیان به بعد الرمی ولکن لو قدّمه علی الرمی جهلًا أو نسیاناً صحّ ولم یحتج إلی الإعادة «۷». السید الگلپایگانی: یجب الترتیب أی یکون الذبح بعد الرمی وقبل التقصیر فلا یجوز تقدیمه علی الرمی ولا تأخیره عن التقصیر أو الحلق علی الأحوط ولو خالف الترتیب سهواً أو جهلًا فلا إشکال ولو خالف عمداً فیعید ما قدّمه إن أمکنه علی الأحوط «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۴۴ السید الخامنئی: الأحوط تأخیر الذبح عن رمی جمرة العقبة «۱». السید السیستانی: ویجب الإتیان به بعد الرمی علی الأحوط ولکن لو قدّمه علیه جهلًا أو نسیاناً صح ولم یحتج إلی الإعادة «۲». السید الشبیری: یجب الترتیب بین رمی جمرة العقبة وذبح الهدی والحلق ومن قدّم الذبح علی الرمی أو قدم الحلق علی الرمی أو علی الذبح فقط فإن کان ذلک عن علم وعمد فالأحوط وجوباً فی حقّه العمل بما یحصل معه الترتیب «۳». *** الشیخ البهجة: ویجب الإتیان به بعد الرمیولکن لو قدّمه علی الرمی جهلًا و نسیاناً صحّ ولم یحتج إلی الإعادة «۴». الشیخ التبریزی: ویجب الإتیان به بعد الرمی ولکن لو قدّمه علی الرمی جهلًا أو نسیاناً صحّ ولم یحتج إلی الإعادة «۵». الشیخ الصافی: الترتیب أی کون الذبح بعد الرمی وقبل التقصیر أو الحلق فلا یجوز تقدیمه علی الرمی ولا تأخیره عن التقصیر أو الحلق علی الأحوط «۶». الشیخ الفاضل: الأقوی أن یکون الذبح بعد رمی الجمرة العقبة. إلی آخر المتن فی المقدار المذکور «۷». الشیخ المکارم: الأفضل ذبح الأضحیة فی یوم عید الأضحی ولکن یجوز تأخیره أیضاً الی الیوم الثالث عشر «۸». الشیخ الوحید: ویجب الإتیان به بعد الرمی ولکن لو قدّمه علی الرمی جهلًا أو نسیاناً صح «۹».

إذا أخر الذبح عن یوم العید لعذر أو غیره

فی التحریر م ۱۱:... ولو أخّر لعذر أو لغیره فالأحوط الذبح أیام التشریق وإلّا ففی بقیّة ذی الحجّة... السید الخوئی: إذا ترک الذبح یوم العید لنسیان أو لغیره من الأعذار أو لجهل بالحکم لزمه التدارک إلی آخر أیام التشریق وإن استمرّ العذر جاز تأخیره إلی آخر ذی الحجة «۱». السید الگلپایگانی: یجب أن یکون الذبح یوم العید فلا یجوز تأخیره إختیاراً علی الأحوط وإن کان الأقوی الجواز ولو أخّر الذبح لعذر أو متعمداً کفاه إلی آخر أیام التشریق بل إلی الیوم الرابع عشر بل طول ذیالحجة «۲». السید الخامنئی: لا یجوز تأخیر الذبح عن یوم العید علی الأحوط فإن أخّره عمداً أو سهواً أو جهلًا لعذر أم لغیره فالأحوط وجوباً ذبحه فی أیام التشریق إن أمکن وإلّا ففی بقیة شهر ذی الحجة من دون فرق بین اللیل والنهار علی الظاهر «۳». السید السیستانی: تقدّم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی، فراجع. السید الشبیری: الأحوط إستحباباً أن یکون الذبح أو النحر یوم العید ویجوز تأجیلهما ولو إختیاراً إلی الیوم الحادی عشر بل الثانی عشر نعم لا یجوز تأجیله عن الثانی عشر من دون عذر، ولو أجله لعذر کالجهل بالحکم أو عدم وجدان الهدی الواجد للشرائط یجزیه الذبح إلی آخر ذی الحجة، نعم یجب مراعاة الترتیب بین الذبح والحلق أو التقصیر «۴». *** الشیخ البهجة: الأحوط أن یکون الذبح أو النحر یوم العید ولکن إذا ترکهما یوم العید لنسیان أو لغیره من الأعذار أو لجهل بالحکم لزمه التدارک إلی آخر أیام التشریق وإن آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۴۶ استمّر العذر جاز تأخیره إلی آخر ذی الحجة «۱». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الصافی: الذبح یوم العید فلا یجوز تأخیره إختیاراً علی الأحوط وإن کان الأقوی، الجواز ولکن إذا أخّره الذبح لعذر أو أخّر متعمداً أجزأه ذلک ولکن إلی آخر أیام التشریق بل إلی الیوم الرابع عشر بل طول ذی الحجة علی قول فی الأخیر «۳». الشیخ الفاضل: ولو أخّر لعذر أو لغیره فالأحوط الذبح أیام التشریق أی فی نهارها ولا یجوز الذبح فی اللیل إلّالخصوص الخائف... «۴». الشیخ المکارم: إذا أخّر الذبح لعذر أو بدون عذر بل عمداً وجب أن یضحّی إلی آخر ذی الحجة

حتماً وإذا لم يفعل ذلك إستناب من يضحّى نيابة عنه فى أيام العيد من السنة القادمة «۵». الشيخ الوحيد: لا يبعد جواز تأخير الذبح أو النحر إلى آخر أيام التشريق وإن كان الأحوط الأفضل يوم العيد ولو أخّر ذلك عن أيام التشريق لعذر كنسيان أو لجهل بالحكم لزمه التدارك «۶». الشيخ النورى: المتن المذكور من الشيخ البهجة فى المقدار المذكور ثم قال دام ظله: فإن تذكّر أو علم بذلك بعد الطواف وتداركه لم يجب عليه إعادة الطواف وإن كانت الإعادة أحوط وأمّا إذا تركه عالماً عامداً فطاف، فالظاهر بطلان طوافه ويجب عليه أن يعيده بعد تدارك الذبح «۷».

الذبح فى منى

الإمام الخمينى قدس سره: الذبح فى الجديد مجزىء «۸». السيد الخامنئى: لا يجوز تأخير الذبح عن يوم العيد على الأحوط فإن أخّره لعذر أم لغيره فالأحوط وجوباً ذبحه فى أيام التشريق وإلّا فى بقيّة شهر ذى الحجة من دون فرق آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۵۴۷ بين الليل والنهار على الظاهر وقال دام ظله: فإن منع من الذبح فى منى أجزأه الذبح فى المكان المعدّ له فى الوقت الراهن «۱». السيد السيستانى: والأحوط عدم الذبح فى الليل مطلقاً حتى الليالى المتوسطات «۲» وفى السؤال: هل يجوز الذبح فى وادى معيصم يوم العيد وأيام التشريق مع تعذر الذبح فى وادى محسّر أو تعسّره جداً؟ الجواب: لا يبعد الإجتزاء بالذبح فى وادى معيصم إذا لم يكن خارجاً عن الحرم والأحوط الأولى ومع الإمكان، الذبح فى مكة المكّرمة إلّاما كان خارجاً منها عن الحرم «۳». السيد الشبيرى: فى الجواب: لو لم يتمكّن من الذبح بمنى أو كان حرجياً على شخصه على نوع الحجاج، كما هو كذلك فى زماننا... أجزأه الذبح فى المجازر الواقعة فى وادى محسّر وإن لم يمكنه ذلك أيضاً أو كان حرجياً أجزأه الذبح فى أى موضع من الحرم «۴» ولا يجوز الذبح ليلًا «۵». السيد الخوئى: يجب أن يكون الذبح بمنى وإن لم يمكن ذلك كما قيل أنّه كذلك فى زماننا، فإن تمكّن من التأخير إلى أخر ذى الحجة حلق أو قصر وأحل بذلك وأخّر الذبح وما يترتب عليه وإلّا جاز الذبح فى المذبح الفعلى ويجزيه ذلك «۶». السيد الگلپايگانى: فى الجواب عن السؤال ۸۱۸: إن كان الذبح فى منى يستلزم مفاسد عديدة كما فى السؤال يصدق عدم التمكن من الذبح فى منى ويكفى الذبح فى المذابح المعمولة «۷». *** الشيخ البهجة: س: المسالخ الموجودة فى منى حالياً خارجة عن حدودها الأصلية فما حكم الذبح فيها؟ ج: لا بأس بالذبح فيها مع وجود المانع عن الذبح فى منى «۸». الشيخ التبريزى: الأسئلة عن الشيخ فى موضع الذبح فى منى كثيرةوالجواب عنها آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۵۴۸ مذكورة فى الصراط الرابع (ص ۲۱۵ إلى ص ۲۱۷) قال الشيخ دام ظله فى الجواب عن سؤال: إذا لم يمكن الذبح فى منى ولو بالتأخير إلى آخر ذيحجة فلا بأس بالذبح فى مكان آخر مع مراعاة الأقرب فالأقرب إلى منى ومع عدم إمكان مراعاة الأقرب إلى منى يجزى الذبح فى المعيصم وقال دام ظله: الأحوط أن يترك الذبح فى الليل «۱». الشيخ الصافى: نفس ما ذكرناه عن السيد الگلپايگانى قدس سره «۲». الشيخ الفاضل: سؤال: ما هو التكليف الشرعى فى حال كون المسلخ خارج حدود منى؟ الجواب: يجوز الذبح فى المسلخ الموجود وإن كان خارج منى «۳» ولا يجوز الذبح ليلًا إلّا للخائف «۴». الشيخ المكارم: يكفى الذبح فى المذابح الموجودة الآن ولا يجب الذبح فى جانب منى خفية أو يوخّر الذبح لأيام أخرى «۵». الشيخ الوحيد: يجب أن يكون الذبح بمنى وإن لم يمكن ذلك، ذبح فى وادى محسّر وإن لم يتمكّن منه أيضاً فالأحوط أن يذبح بمكّة ومع عدم التمكّن أو الحرج يذبح فى أىّ موضع شاء من الحرم «۶». وقال دام ظله: إيقاعه فى النهار ولا يجزيه الذبح فى الليل وإن كان جاهلًا. الشيخ النورى: قال دام ظله: ويجب أن يكون الذبح بمنى ولو مع التأخير إلى آخر ذى الحجة فإن تمكن من ذلك حلق أو قصر وأحلّ بذلك وأخّر الذبح وما يترتب عليه وإلّا جاز له الذبح فى المذبح الفعلى ويجزيه ذلك «۷».

جواز الذبح فى الليل

الإمام الخمينى قدس سره: در هر صورت اگر در شب قربانى كند و حلق نمايد صحيح است و كفايت مى‌كند «۸». آراء المراجع فى

الحج، ج۱، ص: ۵۴۹ السید الخامنئی: فی ذیل مسألة ۲۷۴: فالأحوط وجوباً ذبحه فی أیام التشریق إن أمکن وإلّا ففی بقیة أیام ذی‌الحجة من دون فرق بین اللیل والنهار علی الظاهر «۱». *** الشیخ البهجة: قربانی در موقع اذان مغرب و بعد از آن جائز است «۲» و در صفحه ۱۵۵: ولا یجزیه الذبح فی اللیل وإن کان جاهلًا. الشیخ المکارم: ذبح در شب کفایت می‌کند «۳».

الذبح من العبادات

فی التحریر م ۱۱:... وهو من العبادات یعتبر فیه النیّة نحوها ویجوز فیه النیابة وینوی النائب... السید الخوئی: ویعتبر فیه قصد القربة «۴». السید الگلپایگانی: یجب فیه النیّة مشتملة علی قصد القربة «۵». السید الخامنئی: الذبح عبادة یشترط فیه النیّة بشرائطها المتقدمة فی نیة الإحرام «۶». السید السیستانی: ویعتبر فیه قصد القربة والخلوص «۷». السید الشبیری: یجب فی الذبح النیّة ویعتبر فیها قصد الذبح وقصد التعیین وقصد القربة مع الإخلاص فیه «۸». *** الشیخ البهجة: یعتبر فیه قصد القربة «۹». الشیخ التبریزی: ویعتبر فیه قصد القربة «۱۰». الشیخ الصافی: النیّة، فإنّها تجب فی الذبح أو النحر «۱۱». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۵۰ الشیخ الفاضل: وهو من العبادات ویعتبر فیه النیّة ونحوها ویجوز فیه النیابة وینوی النائب إذا کانت النیابة فی الذبح بوصف کونه عبادة وأمّا إذا کانت النیابة فی أصل عمل الذبح فالنیّة من المنوب عنه؛ وقد أشار إلیه الماتن فی الفروع الآتیة «۱». الشیخ الوحید: ویعتبر فیه قصد العمل متقرباً إلی اللّه تعالی «۲».

یجوز النیابة فی الذبح

فی التحریر م ۱۱:... ویجوز فیه النیابة وینوی النائب والأحوط نیة المنوب عنه أیضاً... السید الخوئی: لا تعتبر المباشرة فی الذبح بل یجوز ذلک بالإستنابة فی حال الإختیار أیضاً «۳». السید الگلپایگانی: لو لم یذبحه بیده نوی هو وینوی الذابح أیضاً وکذا لو وضع یده علی ید الذابح وإلّا نوی الذابح النائب، ولو نوی الحاج وحده دون الذابح ففی الکفایة إشکال والأظهر لزوم نیّة النائب الذابح وکفایته والأحوط أن ینویا جمیعاً «۴». السید الخامنئی: وأمّا الذبح عن الغیر من دون توکیل سابق فمحل إشکال والأحوط عدم الإکتفاء بذبحه وإن إطمأن برضاه «۵». السید السیستانی: الذبح أو النحر الواجب هدیاً أو کفارة لا تعتبر فیه المباشرة بل یجوز ذلک بالإستنابة ولو فی حال الإختیار ولابدّ أن تکون من النائب ولا یشترط نیّة صاحب الهدی وإن کانت أحوط ویعتبر فی النائب أن یکون مسلماً «۶». السید الشبیری: یجوز للحاج أن یطلب من غیره لیذبح له کما یجوز له الإستنابة فی عملیة الذبح نعم فی الصورة الأولی ینوی الحاج المنسک بنفسه بأن ینوی... ولا یجب علی الذابح نیّة النسک ولا قصد التقرب بل یکفیه الذبح له وحینئذٍ یکفی أن یکون الذابح مسلماً ولا یشترط فیه الإیمان بلا إشکال حیث أنّه لا یعد نائباً ولا عمله نیابة، وفی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۵۱ الصورة الثانیة یتولّی النائب النیّة بتفاصیلها من قصد العمل والتعیین والقربة کما ینوی المنوب عنه التقرب إلی اللّه تعالی باستنابته ویظلّ علی قصده هذا إلی أن یذبح النائب عنه وفی هذه الصورة یشترط الإیمان فی الذابح علی المشهور حیث أنه نائب «۱». *** الشیخ البهجة: الذبح الواجب هدیاً أو کفارة لا تعتبر المباشرة فیه بل یجوز ذلک بالإستنابة فی حال الإختیار أیضاً «۲». الشیخ التبریزی: الذبح الواجب هدیاً أو کفارة لا تعتبر فیه المباشرة بل یجوز بالإستنابة فی حال الإختیار ولابد أن یکون الذابح مسلماً... «۳». الشیخ الصافی: وإذا لم یذبح الحاج بیده نوی هو ونوی الذابح أیضاً وکذا إذا وضع یده علی ید الذابح وإلّا نوی الذابح (أی النائب) وإذا نوی الحاج وحده ففی الکفایة إشکال والأظهر لزوم نیّة النائب (الذابح) وکفایته والأحوط أن ینویا جمیعاً «۴». الشیخ الفاضل: تقدم کلام الاستاذ دام ظله فی الفرع الماضی «۵». الشیخ المکارم: یجوز للحاج أن یذبح أضحیّته بنفسه أو ینیب من یذبح عنه وفی هذه الصورة ینوی الحاج نفسه «۶». الشیخ الوحید: الذبح الواجب هدیاً أو کفارة یتحقّق بالمباشرة والتسبیب ولو فی حال الإختیار علی وجه الوکالة لا الإستنابة، ولابدّ أن تکون النیّة مستمرة من صاحب الهدی إلی الذبح ولا إعتبار بنیة الذابح «۷».

یعتبر کون النائب شیعیا

فی التحریر م ۱۱:... ویعتبر کون النائب شیعیاً علی الأحوط بل لا یخلو من قوة وکذا فی ذبح الکفارات. السید الخوئی: ولابدّ أن یکون الذابح مسلماً وأن تکون النیّة مستمرة من صاحب آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۵۲ الهدی إلی الذبح ولا یشترط نیّة الذابح وإن کانت أحوط وأولی «۱». السید الگلپایگانی: یجوز أن یوکّل غیره فی الذبح بشرط أن یکون مسلماً وإن لم یکن إمامیاً إثنا عشریاً «۲». السید الخامنئی: الأحوط وجوباً کون الذابح مؤمناً نعم لا یبعد عدم إشتراط الإیمان فیما إذا نوی الواجب بنفسه ووکّل النائب فی خصوص عمل الذبح فقط «۳». السید السیستانی: المعتبر فی الذابح أن یکون مسلماً (فی الجواب عن إستنابة غیر الإمامی) «۴». السید الشبیری: تقدّم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی، فراجع. *** الشیخ التبریزی: ولابدّ أن یکون الذابح مسلماً وأن تکون النیّة مستمرة من صاحب الهدی إلی الذبح ولا یشترط نیّة الذابح وإن کانت أحوط وأولی «۵» وفی الصراط الرابع ص ۲۳۷، س: هل یجوز ذبح السنّی للشیعی ولو مع مراعاة الشرائط المعتبرة فی فقه أهل السنّة ج: نعم یجوز ویجزی. الشیخ الصافی: تقدم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی، فراجع. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۶» الشیخ المکارم: لا یلزم أن یکون الذابح شیعیاً بل یجوز لکلّ مَن تکون ذبیحته طاهرة وحلالًا أن یذبح الأضحیّة وإن کان الأفضل أن یکون شیعیاً «۷». الشیخ الوحید: ویعتبر أن یکون الذابح مسلماً «۸». الشیخ النوری: ولابدّ أن یکون الذابح مسلماً وأن تکون النیّة مستمرة من صاحب الهدی إلی الذبح ولا یشترط نیة الذابح وإن کانت أحوط وأولی «۹».

فروع الذبح والنیابة

فی التحریر م ۱۲: لو شک بعد الذبح فی کونه جامعاً للشرائط أو لا، لا یعتنی به... السید الخوئی: إذا ذبح ثم شک فی أنّه کان واجداً للشرائط، حکم بصحّته إن احتمل أنّه کان محرزاً للشرائط حین الذبح «۱». السید السیستانی: إذا ذبح ثم شک فی أنّه کان واجداً للشرائط لم یعتن به ومنه ما إذا شک بعد الذبح أنّه کان بمنی أم کان فی محل آخر «۲». السید الشبیری: لو شک بعد الذبح فی أنّه هل کان واجداً للشرائط المعتبرة فیه أم لا، لا یعتنی بشکه فیما لو احتمل إلتفاته إلی رعایة شروط الهدی حین الذبح... «۳». *** الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی فی المقدار المذکور ومنه ما إذا شک بعد الذبح أنّه کان بمنی أم کان فی محلّ آخر وأمّا إذا شک فی أصل الذبح فإن کان الشک بعد الحلق والتقصیر لم یعتن بشکه وإلّا لزم الإتیان به «۴». الشیخ الفاضل: المتن مع قوله دام ظله فیما لو احتمل کونه محرزاً لها حین الذبح «۵». الشیخ الوحید: إذا ذبح ثم شک فی أنّه کان واجداً للشرائط، حکم بصحته إن احتمل أنّه کان محرزاً للشرائط حین الذبح «۶».

الشک فی صحّة عمل النائب

فی التحریر م ۱۲:... ولو شک فی صحة عمل النائب لا یعتنی به، ولو شک فی أنّ النائب ذبح أو لا، یجب العلم بإتیانه ولا یکفی الظن... آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۵۴ السید السیستانی: إذا استناب غیره فی الذبح عنه ثم شک فی أنّه ذبح عنه أم لا بنی علی عدمه وفی کفایة إخباره بذلک ما لم یوجب الإطمینان إشکال «۱» وفی الملحق الثالث ص ۱۸۹: مَن وکّل غیره فی الذبح فقام بالذبح إلّاأنّ الموکّل شکّ بعدئذٍ فی إستجماعه للشروط المعتبرة فی ذلک فهل له البناء علی وقوعه علی الوجه المعتبر شرعاً؟ الجواب: لا یبعد ذلک «۲». السید الشبیری: لو علم بتحقق الذبح من النائب وشک فی أنّه هل ذبحه بشروطه أم لا، لا یعتنی بشکه «۳». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴» مع إضافة قوله: أو الإطمینان «۵». الشیخ الوحید: إذا أعطی الهدی أو ثمنه أحداً ووکّله فی الذبح عنه ثم شک فی أنّه ذبحه أم لا بنی علی عدمه نعم إذا کان ثقة وأخبره بذبحه إکتفی به «۶».

إذا عمل النائب على خلاف المشروع

فی التحریر م ۱۲:... ولو عمل النائب علی خلاف ما عیّنه الشرع فی الأوصاف أو الذبح فإن کان عامداً عالماً ضمن ویجب الإعادة فإن فعل جهلًا أو نسیاناً ومن غیر عمد فإن أخذ للعمل أجرة ضمن أیضاً وإن تبرّع فالضمان غیر معلوم وفی الفرضین تجب الإعادة. السید السیستانی: س: إذا کان وکیلًا فی شراء عدد من الشیاه لجماعة والذبح عنهم فتبین له بعد الذبح أنّ کلّ ما اشتراه کان خصیاً فهل یکون ضامناً لهم وماذا إذا لم یحصل فی ذلک الیوم إلّاعلی الخصی... فهل یجب علیه التریث إلی الیوم الثانی؟ ج: الظاهر کونه ضامناً فی الصورة الأولی وکان یلزمه فی الصورة الثانیة الإنتظار إلی آخر أیام التشریق فإن لم یجد إلّاالخصی اجتزأ به «۷». السید الشبیری: لو ذبح النائب هدیاً لا یتوفّر فیه الشروط المفروضة أو ذبحه علی غیر الوجه الشرعی وتسبّب عمله عن خسارة للمنوب عنه یضمن النائب وعلیه تحمّل ما سبّب للمنوب عنه من الخسارة ولا یسقط الذبح عن المنوب عنه، إلی قوله: ولا یفرّق آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۵۵ بین ما یکون عمله عن علم وعمد أو عن غفلة أو جهل بالحکم «۱». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن فی المقدار المذکور «۲».

یقسّم الهدی ثلاثا

فی التحریر م ۱۳: یستحب أن یقسّم الهدی أثلاثاً یأکل ثلثه ویتصدق بثلثه ویهدی ثلثه والأحوط أکل شیء منه وإن لا یجب. السید الخوئی: الأحوط أن یعطی ثلث الهدی إلی الفقیر المؤمن صدقة ویعطی ثلثه إلی المؤمنین هدیة وأن یأکل من الثلث الباقی له ولا یجب إعطاء ثلث الهدی إلی الفقیر نفسه بل یجوز الإعطاء إلی وکیله... «۳». السید الگلپایگانی: الأحوط أن یأکل الناسک شیئاً من الذبیحة ویهدی قسماً منها إلی مؤمن ولوکان غنیاً أو إلی وکیله ویتصدّق بالقسمالآخر علی المؤمن الفقیر أو وکیله «۴». السید السیستانی: الأحوط الأولی أن یأکل المتمتع من هدیه ولو قلیلًا مع عدم الضرر ویجوز له تخصیص ثلثه لنفسه أو إطعام أهله به کما یجوز له أن یهدی ثلثاً منه إلی من یُجب من المسلمین وأمّا الثلث الآخر فالأحوط وجوباً أن یتصدق به علی فقراء المسلمین «۵». س: ماذا یصنع الحاج بثلث الفقیر مع أنّه لا یتیسّر له البحث والعثور علی فقیر بالمقیاس الشرعی؟ ج: یمکنه أن یتّفق مع فقیر فی بلده علی أن یکون وکیلًا عنه فی قبض ثلث الهدی... «۶». السید الشبیری: الأفضل أن یقسّم لحم الهدی بعد ذبحه ثلاثاً یهدی بثلثه ویتصدّق آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۵۶ بثلثه ویأکل من ثلثه ولا یجب الأکل من الثلث کما لا یجب إهداء الثلث، نعم یجب الصدقة... «۱». *** الشیخ البهجة: الأحوط أن یقسّم الهدی ثلاثة أقسام فیعطی مقداراً منه إلی الفقیر المؤمن صدقة ومقداراً إلی المؤمنین هدیة ویأکل من المقدار الباقی له ولا یجب اعطاء ثلث الهدی إلی الفقیر نفسه بل یجوز الإعطاء إلی وکیله... «۲». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳». الشیخ الفاضل: یستحبّ تقسیم الهدی ثلاثاً، یأکل من ثلثه ویتصدق بثلثه ویهدی ثلثه والأحوط أکل شیء منه وإن لا یجب «۴». الشیخ المکارم: یستحب أن تقسم الأضحیّة إلی ثلاثة أقسام،... ولکنّ التصدق بقسم منه علی الفقراء واجب وإن لم یکن الأکل منه واجباً علی الحاج نفسه «۵» وفی مسألة ۳۰۱: یجوز إعطاء لحم الأضحیّة لجمع الفقراء المسلمین شیعة وسنّة... الشیخ الوحید: الأقوی لزوم إعطاء ثلث الهدی للفقیر المؤمن صدقة والأحوط إعطاء ثلثه للمؤمنین هدیة والأحوط أن یأکل شیئاً من هدیه ولو قلیلًا ولا یجب إعطاء ما للفقیر من الهدی لنفسه بل یجوز الإعطاء لوکیله «۶». الشیخ النوری: الأحوط إستحباباً أن یعطی ثلث الهدی إلی الفقیر المؤمن صدقة... «۷».

الصیام مع عدم القدرة علی الهدی

فی التحریر م ۱۴: لو لم یقدر علی الهدی بأن لا یکون هو ولا قیمته عنده یجب بدله صوم ثلاثة أیام فی الحج وسبعة أیام بعد الرجوع منه. السید الخوئی: إذا لم یتمکّن من الهدی ولا من ثمنه صام بدلًا عنه عشرة أیام ثلاثة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۵۷ فی

الحج فی الیوم السابع والثامن والتاسع من ذی الحجة وسبعة إذا رجع إلی بلده والأحوط أن تکون السبعة متوالیة ویجوز أن تکون الثلاثة من أوّل ذی الحجة بعد التلبّس بعمرة التمتع ویعتبر فیها التوالی «۱». السید الگلپایگانی: لو لم یجد الهدی ولا ثمنه فیجب أن یصوم بدله عشرة أیام، ثلاثة فی الحج وسبعة إذا رجع إلی أهله «۲». السید السیستانی: المتن من السید الخوئی إلی قوله دام ظله: والأحوط أن یکون ذلک فی الیوم السابع والثامن والتاسع ولا یقدّمه علیها... «۳» ویعتبر التوالی فی الثلاثة الأولی ولا یعتبر ذلک فی السبعة وإن کان أحوط، کما یعتبر فی الثلاثة، الإتیان بها بعد التلبّس بإحرام عمرة التمتع فلو صامها قبل ذلک لم یجزئه وفی الملحق الثالث ص ۱۷۶ س: هل یجوز تأخیر صیام الأیام الثلاثة بدل الهدی إلی ما بعد أیام التشریق اختیاراً؟ الجواب: یجوز. السید الشبیری: من عجز عن الذبح بأن لا یملک الهدی ولا ثمنه وجب علیه الصوم عشرة أیام، ثلاثة منها فی الحج قبل مغادرة مکّة وسبعة منها بعد الرجوع إلی أهله «۴». *** الشیخ البهجة: لو لم یتمکّن من الهدی ولا من ثمنه صامَ بدلًا عنه عشرة أیام علی نحو ما تقدم من السید الخوئی «۵». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی فی المقدار المذکور «۶». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر مع قید توضیحی «۷». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله دام ظله: والأقوی وجوب إتیان الثلاثة فی الیوم السابع والثامن والتاسع من ذی الحجة کما أنّ الأقوی إعتبار التوالی فی الثلاثة والسبعة «۸».

إذا قدر علی الاقتراض

فی التحریر م ۱۵: لو کان قادراً علی الإقتراض بلا مشقة وکلفة وکان له ما بإزاء القرض أی کان واجداً لما یؤدی به وقت الأداء وجب الاقتراض والهدی، ولو کان عنده من مؤن السفر زائداً علی حاجته ویتمکّن من بیعه بلا مشقة وجب بیعه لذلک، ولا یجب بیع لباسه کائناً ما کان... السید السیستانی: (فی مسألة النیابة)، س: إذا لم تکف الأجرة فی الحج النیابی لشراء الهدی وتمکّن من الإستقراض فهل یجب علیه أم یجوز له الصوم بدل الهدی؟ ج: یجب علیه تحصیل الهدی ولو بالإقتراض لأنّه أجیر لأداء العمل الإختیاری بمقتضی الإنصراف... «۱». السید الشبیری: من لا یجد الهدی ولا ثمنه لا یجب علیه تحصیلهما وإن أمکنه ذلک بالکسب والإقتراض من دون مشقة نعم لو حصل له المال وجب الذبح «۲». *** الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۳».

لا یجب بیع اللباس لاشتراء الهدی

فی التحریر م ۱۵:... ولا یجب بیع لباسه کائناً ما کان ولو باع لباسه الزائد وجب شراء الهدی والأحوط الصوم مع ذلک. السید السیستانی: السؤال ۴۵۰: من لم یجد ثمن الهدی ولکنّه کان عنده من الثیاب ما یمکن بیعه وشراء الهدی فهل یکفیه الصوم؟ الجواب: إذا کان مستغنیاً عنه بالمرّة فالأحوط أن یبیعه ویشتری بثمنه وأمّا مع عدم الإستغناء عنه کذلک فلا یجب ذلک «۴». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۵۹ السید الشبیری: س: هل یجب علی من یملک بعض الوسائل والحاجات التی یستغنی عنها أن یبیعها ویصرف ثمنها فی سبیل الهدی علماً بأن قیمتها تکفی لشراء الهدی؟ ج: لا یجب، وإن کان الأفضل، نعم لو باعها وجب الذبح «۱». *** الشیخ الفاضل: المتن المذکور «۲».

لا یجب الکسب لثمن الهدی

فی التحریر م ۱۶: لا یجب علیه الکسب لثمن الهدی ولو اکتسب وحصل له ثمنه یجب شراؤه. السید الشبیری: تقدم کلامه دام ظله فی الفرعین السابقین: لا یجب الإکتساب ولا الإقتراض، فراجع. *** الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۳».

یجب صوم ثلاثة أیام فی ذی الحجة

فی التحریر م ۱۷: یجب وقوع صوم ثلاثة أیام فی ذی الحجة والأحوط وجوباً أن یصوم من السابع إلی التاسع ولا یتقدّم علیه ویجب التوالی فیها ویشترط أن یکون الصوم بعد الإحرام بالعمرة ولا یجوز قبله ولو لم یتمکّن من صوم السابع صام الثامن والتاسع وأخّر الیوم الثالث إلی بعد رجوعه من منی والأحوط أن یکون بعد أیام التشریق أی الحادی عشر والثانی عشر والثالث عشر. السید الخوئی: تقدّم منه قدس سره، صام فی الحج فی الیوم السابع والثامن والتاسع من ذی‌الحجة، ویجوز من أوّل ذی الحجة بعد التلبّس بعمرة التمتع «۴». السید الگلپایگانی: لا یشترط فی الثلاثة نیّة الإقامة ولا أن یصومها بمکّة بل تصحّ مطلقاً ویجب فیها التوالی وأن یصومها فی الیوم السابع والثامن والتاسع من ذی‌الحجة فلو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶۰ خرج ذو الحجة ولم یصم الثلاثة تعیّن علیه الهدی ویبعث به... «۱». السید السیستانی: یأتی بثلاثة منها فی شهر ذی الحجة والأحوط أن یکون ذلک فی الیوم السابع والثامن والتاسع ولا یقدّمه علیها «۲». السید الشبیری: یجب علیه الصوم، ثلاثة أیام من العشرة الأولی من ذی الحجة ویستحب أن یکون فی الیوم السابع والثامن والتاسع «۳». وقال دام ظله: من أراد أن یصوم الثلاثة یجب علیه الإحرام بالحج علی الأقوی فلا یصح صومه بدونه «۴». *** الشیخ البهجة: ثلاثة فی الحج فی الیوم السابع والثامن والتاسع من ذی الحجة... «۵». الشیخ التبریزی: ثلاثة أیام فی الحج «۶». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۷». الشیخ الوحید: تقدم قوله دام ظله بأنّ الأقوی وجوب إتیان الثلاثة فی السابع والثامن والتاسع من ذی الحجة «۸».

عدم جواز الصیام فی أیام التشریق

فی التحریر م ۱۸: لا یجوز صیام الثلاثة فی أیام التشریق فی منی بل لا یجوز الصوم فی أیام التشریق فی منی مطلقاً سواء فی ذلک الآتی بالحج وغیره. السید السیستانی: المکلّف الذی وجب علیه صوم ثلاثة أیام فی الحج إذا فاته صوم جمیعها قبل یوم العید... والأفضل أن لا یبدأ بها إلّابعد أیام التشریق... «۹». السید الشبیری: لو کان الصوم فی العشرة الأولی حرجیاً علیه جاز تأخیره إلی العشرة الثانیة ابتداءً من بعد أیام التشریق بل العشرة الثالثة... «۱۰». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶۱ الشیخ البهجة: ولو لم یتمکّن من الیوم الثامن أیضاً أخّر جمیعها إلی ما بعد رجوعه من منی... «۱». الشیخ التبریزی: أخّر جمیعها إلی ما بعد رجوعه من منی وإذا لم یتمکّن بعد الرجوع من منی صام فی الطریق أو صامها فی بلده أیضاً... «۲». الشیخ الصافی: لا یجوز الصوم بمنی فی أیام التشریق ولا یصح أیضاً فی یوم العید لکلّ أحد وفی کل مکان «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴». الشیخ الوحید: من وجب علیه صوم ثلاثة أیام فی الحج إذا لم یتمکّن من الصوم فی الیوم السابع فالأحوط أن لا یصوم یوم التروية ولا عرفة بل یؤخّر الصیام إلی ما بعد أیام التشریق فیأتی بها بعدها متتابعات «۵»

لو صام یوم الثامن

فی التحریر م ۱۹: الأحوط الأولی لمن صام الثامن والتاسع صوم ثلاثة أیام متوالیة بعد الرجوع من منی وکان أوّلها یوم النفر أی یوم الثالث عشر وینوی أن یکون ثلاثة من الخمسة للصوم الواجب. السید الگلپایگانی: ولو لم یتمکّن من صوم الیوم السابع فلابدّ أن یصوم الیوم الثامن والتاسع ویصوم یوماً آخر بعد رجوعه من منی «۶». السید السیستانی: تقدّم فی الفرع الماضی أنّه إذا فاته صوم جمیعها قبل یوم العید لم یجزئه علی الأحوط أن یصومها فی الیوم الثامن والتاسع ویوماً آخر بعد رجوعه من منی «۷». السید الشبیری: لو صام الثامن والتاسع فقط فإن کان ذلک عن غفلة أو جهل بالحکم أو نسیانه فعلیه صوم یوم واحد بعد أیّام التشریق، ولو صامهما فقط عالماً بالحکم أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶۲ شاکاً فیه لم یصح ما صامه من یومین علی الأحوط وجوباً فالأحوط وجوباً فی حقه صوم ثلاثة أیام أخری بعد أیام التشریق «۱». *** الشیخ التبریزی: وإذا لم یتمکّن من الصوم فی الیوم السابع صام الثامن والتاسع ویوماً آخر بعد رجوعه من منی «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر مع إضافة قوله دام ظله: إذا لم یکن بمنی وإلّا فأولّها

یوم الرابع عشر «۳». الشیخ الوحید: ومن لم یتمکّن فی الیوم الثامن وجب علیه التأخیر إلی ما بعد رجوعه من منی والأحوط تأخیر الصیام عن أیام التشریق «۴».

صیام الثلاثة بعد الرجوع من منی

فی التحریر م ۲۰: لو لم یصم یوم الثامن أیضاً أخّر الصیام إلی بعد الرجوع من منی فصام ثلاثة متوالیة... السید الگلپایگانی: ولو لم یصم الیوم الثامن من ذی الحجة فلا یجوز له صوم الیوم التاسع بل لابدّ من الصوم بعد الرجوع من منی ثلاثة أیام «۵». السید السیستانی: إذا لم یتمکّن من الصیام بعد الرجوع من منی صام فی الطریق أو صامها فی بلده أیضاً... «۶». السید الشبیری: من ترک صوم الیوم الثامن أیضاً لا یجوز له أن یصوم التاسع بل یجب أن یصوم ثلاثة أیام بعد أیام التشریق «۷». *** الشیخ البهجة: تقدم کلامه دام ظله: أخّر جمیعها إلی ما بعد رجوعه من منی... «۸». الشیخ التبریزی: ولو لم یتمکن فی الیوم الثامن أیضاً أخّر جمیعها إلی ما بعد رجوعه آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶۳ من منی ولا یؤخّره من دون عذر «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۲». الشیخ الوحید: تقدم کلامه دام ظله: ومن لم یتمکّن فی الیوم الثامن وجب علیه التأخیر إلی ما بعد رجوعه من منی «۳».

جواز صیام الثلاثة فی حال السفر

فی التحریر م ۲۱: یجوز صوم الثلاثة فی السفر ولا یجب قصد الإقامة فی مکّة للصیام بل مع عدم المهلة للبقاء فی مکّة جاز الصوم فی الطریق، ولو لم یصم الثلاثة إلی تمام ذی الحجة یجب الهدی یذبحه بنفسه أو نائبه فی منی ولا یفیده الصوم. السید الگلپایگانی: لا یشترط فی صوم الثلاثة نیّة الإقامة ولا أن یصومها بمکّة «۴» بل تصح مطلقاً. السید السیستانی: تقدّم منه دام ظله فی الفرع الماضی أنّه إذا لم یتمکّن من الصیام بعد الرجوع من منی صام فی الطریق أو صامها فی بلده. السید الشبیری: من عجز عن صوم ثلاثة أیام فی الحج ولزمه السفر بعد أیام التشریق یجوز له صومها فی الطریق أو فی وطنه «۵». *** الشیخ البهجة: ویجوز أن تکون الثلاثة من أوّل ذی الحجة بعد التلبّس بعمرة التمتع ویعتبر فیها التوالی «۶». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر مع قید توضیحی وهو قوله دام ظله: یذبحه فی العام القابل «۷». الشیخ الوحید: إذا لم یتمکّن بعد الرجوع من منی صامها فی الطریق أو فی بلده... «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶۴ الشیخ التبریزی: صام فی الطریق أوصامها فی بلده أیضاً ولکن لا یجمع بین الثلاثة والسّبعة «۱».

عدم وجوب الهدی بعد الإتیان بالصیام

فی التحریر م ۲۲: لو صام الثلاثة ثم تمکّن من الهدی لا یجب علیه الهدی ولو تمکّن فی أثنائها یجب. السید الخوئی: من لم یتمکّن من الهدی ولا من ثمنه وصام ثلاثة أیام فی الحج ثم تمکّن منه وجب علیه الهدی علی الأحوط «۲». السید السیستانی: من لم یتمکّن من الهدی ولا من ثمنه وصام ثلاثة أیام فی الحج ثم تمکّن منه قبل مضی أیام النحر وجب علیه الهدی علی الأحوط «۳». السید الشبیری: نعم لو لم یجدهُما (الهدی أو الثمن) فی حینه وجب علیه الصوم وأجزأ عنه وإن اتفق له أن وجد أحدهما فی باقی ذی‌الحجة نعم الأحوط إستحباباً حینئذٍ أن یذبح أیضاً خصوصاً إذا وجد فی الیوم الثالث عشر «۴». السید الگلپایگانی: ولو تمکّن من شراء الهدی المتوفّر فیه الشروط بعد صوم ثلاثة أیام وجب علیه إحتیاطاً أن یذبحه «۵». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره إلّاأنّ الشیخ دام ظله قال: فإن تمکّن بعد الصیام من الذبح لم یجب علیه الهدی ویکفیه الصوم وإن کان الذبح أفضل وأحوط «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶۵ الشیخ الوحید: من لم یتمکّن من الهدی ولا من ثمنه وصام ثلاثة أیام فی الحج ثم تمکّن منه وجب علیه الجمع بین الهدی والصوم علی الأحوط «۱».

لزوم کون صیام السبعة بعد الرجوع إلی وطنه

فی التحریر م ۲۳: یجب صوم سبعة أیام بعد الرجوع من سفر الحج والأحوط کونها متوالیة ولا یجوز صیامها فی مکّة ولا فی الطریق، نعم لو کان بناؤه الإقامة بمکّة جاز صیامها فیها بعد شهر من یوم قصد الإقامة بل جاز صیامها إذا مضی من یوم القصد مدة لو رجع وصل إلی وطنه... السید الخوئی: وسبعة إذا رجع إلی بلده والأحوط أن تکون السبعة متوالیة، فإن لم یرجع إلی بلده وأقام بمکّة فعلیه أن یصبر حتی یرجع أصحابه إلی بلدهم أو یمضی شهر ثم یصوم بعد ذلک «۲». السید السیستانی: ویأتی بالسبعة إذا رجع إلی بلده ولا یجزئه الإتیان بها فی مکّة أو فی الطریق... ویعتبر التوالی فی الثلاثة الأولی ولا یعتبر ذلک فی السبعة وإن کان أحوط «۳». السید الشبیری: لا یبعد اعتبار التوالی فی الصوم السبعة أیام «۴» ولا یجوز صوم السبعة أیام فی الطریق بل یجب صومها بعد العود إلی أهله... «۵». السید الگلپایگانی: ثم یصوم عند أهله سبعة أیام متوالیة علی الأحوط «۶». *** الشیخ البهجة: وسبعة إذا رجع إلی بلده «۷». الشیخ التبریزی: وسبعة إذا رجع إلی بلده والأحوط أن تکون السبعة متوالیة «۸». الشیخ الفاضل: یجب صوم سبعة أیام بعد الرجوع من سفر الحج والأحوط آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶۶ إستحباباً کونها متوالیة... إلی آخر الفرع «۱». الشیخ الوحید: وسبعة إذا رجع إلی بلده «۲».

من قصد الإقامة فی مکّة

فی التحریر م ۲۴: من قصد الإقامة فی مکّة هذه الأیام مع وسائل النقل الحدیثة فالظاهر جواز صیام السبعة بعد مضی مقدار الوصول إلی وطنه وإن کان الأحوط خلافه، لکن لا یترک الإحتیاط بعدم الجمع بین الثلاثة والسبعة. السید الخوئی: تقدم کلامه فی الفرع الماضی، فراجع. السید السیستانی: وإذا لم یرجع إلی بلده وأقام بمکّة فعلیه أن یصبر حتی یرجع أصحابه إلی بلدهم أو یمضی شهر ثم یصوم بعد ذلک «۳». السید الشبیری: ویستثنی من ذلک من یرید البقاء فی مکّة مدة فیجوز صومها فی مکّة. نعم الأحوط وجوباً فی حقّه الإنتظار إلی مضی شهر أو مدّة لو کان یسافر فیها إلی أهله لوصل إلیه... «۴» *** الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ الوحید: فإن لم یرجع إلی بلده وأقام بمکّة فعلیه أن یصبر حتی یرجع أصحابه إلی بلدهم أو یمضی شهر ثم یصوم بعد ذلک «۶».

لو لم یتمکّن من الصیام فی الحج

فی التحریر م ۲۵: لو لم یتمکّن من صوم ثلاثة أیام فی مکّة ورجع إلی محلّه فإن بقی شهر ذی الحجة صام فیه فی محلّه لکن یفصل بینها وبین السبعة ولو مضی الشهر یجب آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶۷ الهدی یذبحه فی منی ولو بالاستنابة. السید الخوئی: المکلّف الذی وجب علیه صوم ثلاثة أیام فی الحج... الأحوط أن یبادر إلی الصوم بعدرجوعه من منی ولا یؤخّره من دون عذر وإذا لم یتمکّن بعد الرجوع من منی صام فی الطریق أو صامها فی بلده أیضاً ولکن لا یجمع بین الثلاثة والسبعة، فإن لم یصم الثلاثة حتی أهلّ هلال محرّم سقط الصوم وتعیّن الهدی للسنّة القادمة «۱». السید السیستانی: وإذا لم یتمکّن من الصیام بعد الرجوع من منی صام فی الطریق أو صامها فی بلده أیضاً ولکن الأحوط الأولی أن لا یجمع بین الثلاثة والسبعة فإن لم یصم حتی أهلّ هلال محرم سقط الصوم وتعیّن الهدی للسنة القادمة «۲». السید الشبیری: من لم یصم فی شهر ذی الحجة لم یصح منه الصوم بعده وإنّما یستقر علیه الذبح علی الأظهر ویعتبر فیه أن یذبحها فی منی فی العام القابل أیام الحج (العاشر إلی الثانی عشر من ذی‌الحجة) ولو کان تأخیره الصوم عن علم و عمد واختیار کفّر بشاة ... «۳». السید الگلپایگانی: فلو خرج ذو الحجة ولم یصم الثلاثة تعیّن علیه الهدی یبعث به فیذبح بمنی ویقصد فی النیة ما فی الذمة من الهدی أو الکفّارة «۴». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ

الوحید: تقدم کلامه دام ظله، وإذا لم یتمکّن بعد الرجوع من منی صامها فی الطریق أو فی بلده «۶».

لو لم یصم حتی مات یقضی عنه

فی التحریر م ۲۶: لو تمکّن من الصوم ولم یصم حتی مات یقضی عنه الثلاثة ولیّه والأحوط قضاء السبعة أیضاً. السید السیستانی: إذا أهلّ هلال محرّم ولم یصم ولو لعدم قدرته علیه لزمه الهدی لعام آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۶۸ قادم وإن لم یبعث به حتی مات فالأحوط لزوماً أن یصوم عنه ولیّه «۱». السید الشبیری: من مات قبل أن یصوم الثلاثة یجب علی الولی قضاؤها وقضاء السبعة عنه ولکن لو مات بعدها لم یجب علیه قضاء السبعة عنه «۲». السید الگلپایگانی: ولو مات قبل أن یبعث الهدی إلی منی وجب علی ورثته أن یخرجوا قیمة الهدی ویشتری به هدیاً یذبح أو ینحر «۳». *** الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلی قوله: (والأحوط قضاء السبعة) فإنّه دام ظله علق علیه بقوله: والأحوط إستحباباً «۴»

الحلق أو التقصیر

اشارة

فی التحریر م ۲۷: یجب بعد الذبح الحلق أو التقصیر ویتخیّر بینهما إلّاطوائف: الأولی: النساء فإنّ علیهنّ التقصیر لا الحلق فلو حلقن لا یجزیهنّ. الثانیة: الصرورة أی الذی کان أوّل حجّه فإنّ علیه الحلق علی الأحوط. الثالثة: الملّبد وهو الذی ألزق شعره بشیء لزج کعسل أو صمغ لدفع القمل ونحوه فعلیه الحلق علی الأحوط. الرابعة: من عقص شعره أی جمعه ولفّه وعقده فعلیه الحلق علی الأحوط. الخامسة: الخنثی المشکل فإنّه إذا لم یکن من إحدی الثلاثة الأخیرة یجب علیه التقصیر وإلّا جمع بینه وبین الحلق علی الأحوط. السید الخوئی: الحلق والتقصیر، ولا یجوز الحلق للنساء بل یتعیّن علیهن التقصیر، «۱» وقال قدس سره: یتخیّر الرجل بین الحلق والتقصیر والحلق أفضل إلی قوله: ومن کان صرورة فالأحوط له اختیار الحلق وإن کان تخییره بین الحلق والتقصیر لا یخلو من قوّة «۲» والخنثی المشکل یجب علیه التقصیر... «۳». السید الخامنئی: یجب بعد الذبح الحلق أو التقصیر من الشعر أو الأظفار «۴». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷۰ السید السیستانی: الحلق أو التقصیر ویعتبر فیه قصد القربة والخلوص ولا یجوز إیقاعه قبل یوم العید، ولا یجوز الحلق للنساء بل یتعیّن علیهن التقصیر «۱»، یتخیّر الرجل بین الحلق والتقصیر والحلق أفضل إلّامن لبّد شعر رأسه أو عقّص شعر رأسه أو کان صرورة فإنّ الأحوط وجوباً لهؤلاء، إختیار الحلق «۲». السید الگلپایگانی: الحلق هو أن تحلق رأسک کلّه، والتقصیر هو أن تأخذ شیئاً من أظفارک أو من شعر رأسک أو لحیتک أو شاربک، والحلق یتعیّن علی الأحوط علی کلّ حاج فی أوّل حجّته وهو المسمّی بین الفقهاء بالصرورة، ولو کان فی الحجة الثانیة أو أکثر، یتخیّر بین الحلق والتقصیر، ولو کان نائباً عن شخص لزمه حکم نفسه حتی لو کانت النیابة هی الحجة الأولی للمنوب عنه «۳». السید الشبیری: یجب علی الحاج بعد الذبح الحلق أو التقصیر إلّاأنّه یجب الحلق علی عدّة طوائف؛ الأوّل: الرجل الصرورة وهو الذی یأتی بحجة الإسلام عن نفسه وإن لم یکن حجّه الأوّل... «۴» (الفصل السابع). *** الشیخ البهجة: الحلق والتقصیر وهو الواجب السادس من واجبات الحج یتخیّر الرجل بین الحلق والتقصیر والحلق أفضل... ومن کان صرورة فالأحوط إستحباباً إختیار الحلق وإن کان تخییره بین الحلق والتقصیر لا یخلو من قوة «۵» ویتعیّن علی النساء التقصیر وکذا الخنثی المشکل. الشیخ التبریزی: ویعتبر فیه قصد القربة وإیقاعه فی النهار علی الأحوط یتخیر الرجل بین الحلق والتقصیر والحلق أفضل ومن کان صرورة فالأحوط له أیضاً اختیار الحلق وإن کان تخییره بین الحلق والتقصیر لا یخلو من قوّة، ولا یجوز للنساء، الحلق بل یتعیّن علیهن التقصیر «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷۱ الشیخ الصافی: والتقصیر هو أخذ شیء من شعر الرأس أو اللحیّة أو الشارب أو تقلیم شیء من الأظفار، والحلق یتعیّن علی الأحوط علی کل حاج فی أوّل حجّته وهی المسماة بین الفقهاء بالصرورة...

«۱». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر إلّاما علق دام ظله علی حکم الصرورة فإنّ فی المتن: علیه الحلق علی الأحوط وقال الأستاذ دام ظله: وإن کان التخییر لا یخلو عن قوّة وإلّا ما علق علی حکم الملبّد الذی احتاط الماتن بقوله: علی الأحوط؛ وعلّق الشیخ دام ظله علیه بقوله: بل علی الأظهر «۲». الشیخ المکارم: یجب علی الحاج بعد التضحیة أن تقصّ شیئاً من شعر رأسه أو یحلقه بتمامه ولو کانت الحجّة حجّته الأولی وکان الحلق أفضل ولکن لا یجب ذلک «۳» یحبّذ تقلیم الظفر مضافاً إلی تقصیر شعر الرأس للرجال والنساء ولکن لا یکتفی بتقلیم الظفر علی الأحوط وجوباً «۴». الشیخ الوحید: ویعتبر فیه إتیانه عن قصد متقرباً إلی اللّه تعالی والأحوط الأولی عدم تأخیره عن یوم العید، یتعیّن علی النساء التقصیر، ویتخیر الرجل بین الحلق والتقصیر والحلق أفضل، ومن کان صرورة فالأقوی جواز التقصیر له وإن کان الحلق له مستحباً مؤکداً «۵». الشیخ النوری: ومن کان صرورة فالأحوط له إختیار الحلق وإن کان تخییره بین الحلق والتقصیر لا یخلو من قوّة «۶».

کفایة التقصیر بقصّ شیء من الشعر والظفر

فی التحریر م ۲۸: یکفی فی التقصیر قصّ شیء من الشعر أو الظفر بکلّ آلة شاء والأولی قصّ مقدار من الشعر والظفر أیضاً والأحوط لمن علیه الحلق أن یحلق جمیع رأسه ویجوز فیهما المباشرة والإیکال إلی الغیر ویجب فیهما النیّة بشرائطها ینوی بنفسه، والأولی نیة الغیر أیضاً مع الإیکال إلیه. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷۲ السید الخوئی: ویعتبر فیه قصد القربة وإیقاعه فی النهار علی الأحوط «۱». السید الگلپایگانی: والتقصیر هو أن تأخذ شیئاً من أظفارک أو من شعر رأسک أو لحیتک أو شاربک «۲». السید الخامنئی: واجب است که پس از قربانی، سر خود را بتراشد و یا مو یا ناخن خود را کوتاه کند، زنان حتماً باید تقصیر کنند و برای آنان حلق کفایت نمی‌کند. و احوط آن است که در تقصیر، اندکی از مو و ناخن خود (هر دو) را کوتاه کنند، امّا مردان می‌توانند یکی از دو عمل حلق یا تقصیر را انتخاب کنند و تراشیدن سر برای آنان ضرورت ندارد، امّا اگر برای نخستین بار حج به جا می‌آورند، احتیاط واجب آن است که حلق کنند. «۳» السید الشبیری: لا یکفی حلق بعض الرأس بل یجب حلق جمیعه ولا یخرج من الإحرام إلّابه «۴» وقال مدظله: یتحقق التقصیر بالأخذ بشیء من شعر رأسه أو لحیته أو شاربه أو تقلیم بعض أظفار یده أو رجله... وقال: الحلق والتقصیر من النسک العبادیة فیجب الإتیان بهما مع النیّة متقرباً إلی اللّه خالصاً لوجهه الکریم ولا یجب فیه قصد التحلل من الإحرام وإن کان الأحوط استحباباً قصده «۵»، یکفی‌حلق‌الرأس بأیّة وسیلة ... *** الشیخ البهجة: تقدم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی، فراجع. الشیخ التبریزی: تقدم قوله دام ظله فی الفرع الماضی. الشیخ الصافی: أنظر الفرع الماضی. الشیخ الفاضل: ذکرنا فتوی الأستاذ مع تعلیقته علی متن التحریر فی الفرع الماضی، فراجع. الشیخ المکارم: ذکرنا نظر الأستاذ دام ظله فی الفرع الماضی وأنّه لا یکتفی بتقلیم الظفر علی الأحوط وجوباً «۶». الشیخ الوحید: تقدّم نظر الأستاذ دام ظله فی الفرع الماضی مع التلخیص، فراجع.

من لم یکن علی رأسه شعر

فی التحریر م ۲۹: لو تعیّن علیه الحلق ولم یکن علی رأسه شعر یکفی إمرار الموسی علی رأسه ویجزی عن الحلق، ولو تخیّر من لا شعر له بینه وبین التقصیر یتعیّن علیه التقصیر، ولو لم یکن له شعر حتی فی الحاجب ولا ظفر یکفی له إمرار الموسی علی رأسه. السید الگلپایگانی: والذی لیس علی رأسه شعر فیسقط عنه الحلق ویتعیّن علیه التقصیر لکن الأحوط أن یمرّ الموسی أیضاً علی رأسه خصوصاً الرجل الذی لیس له شعر أبداً بل لا یترک هذا الإحتیاط للصرورة «۱». السید الشبیری: من لا یکون علی بعض رأسه شعر کالأصلع یکفیه حلق ما بقی من شعره... «۲» ومن لا شعر علی رأسه أصلًا یکون حلقه إمرار الموسی علی رأسه فإن کانت وظیفته الحلق وجب علیه ذلک.... «۳». *** الشیخ الصافی: أما الذی لیس علی رأسه شعر فیسقط عنه الحلق ویتعیّن علیه التقصیر لکن الأحوط أن یمرّ الموسی أیضاً علی رأسه... «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵».

جواز التقصیر بشعر العانة والإبط محل إشکال

فی التحریر م ۳۰: الاکتفاء بقصر شعر العانة أو الإبط مشکل وحلق اللحیة لا یجزی عن التقصیر ولا الحلق. السید الشبیری: الأظهر عدم کفایة الأخذ من شعر سائر الأعضاء من الصدر والإبط والعانة والحاجب عن التقصیر الواجب. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷۴ وقال مدظله: یکفی حلق الرأس بأیّة وسیلة کان بل لو حلق رأسه بماکنة الحلّاقة کفی علی الأظهر نعم لا یکفی النتف والإحراق وإزالة الشعر بالنورة عن الحلق «۱». *** الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۲».

الحلق والتقصیر یوم العید

فی التحریر م ۳۱: الأحوط أن یکون الحلق والتقصیر فی یوم العید وإن لا یبعد جواز التأخیر إلی آخر أیام التشریق ومحلّهما منی ولا یجوز اختیاراً فی غیره ولو ترک فیه ونفر یجب علیه الرجوع إلیه من غیر فرق بین العالم والجاهل والناسی وغیره ولو لم یمکنه الرجوع حلق أو قصّر فی مکانه وأرسل بشعره إلی منی لو أمکن ویستحب دفنه مکان خیمته. السید الخوئی: ویعتبر فیه قصد القربة وإیقاعه فی النهار علی الأحوط من دون فرق بین العالم وَالجاهل والأحوط تأخیره عن الذبح والرمی ولکن لو قدّمه علیهما أو علی الذبح نسیاناً أو جهلًا منه بالحکم أجزأه ولم یحتج إلی الإعادة «۳». السید الخامنئی: الأحوط وجوباً الحلق أو التقصیر نهار یوم العید وإذا لم یأت به کذلک وجب علیه الإتیان به لیلة الحادی عشر أو ما بعدها ویجزیه ذلک «۴»، یجب أن یکون الحلق أو التقصیر فی منی «۵». السید الگلپایگانی: واجبات الحلق والتقصیر ثلاثة ۱- أن یکون الحلق أو التقصیر فی منی فلو رحل عن منی عامداً أو جاهلًا أو ناسیاً وجب علیه الرجوع إلی منی لیحلق فیها إن کان یتمکّن من الرجوع، ولو لم یتمکّن من الرجوع یحلق أو یقصّر فی مکانه ویبعث بشعره أو أظفاره لیدفن فی منی ۲- النیّة کسائر العبادات ۳- الترتیب وهو الإتیان بالمناسک الثلاثة وهی الرمی ثم الذبح ثم الحلق أو التقصیر مرتبة «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷۵ السید الشبیری: یشترط فی الحلق والتقصیر أن یکون فی منی علی الأحوط... «۱». وقال مدظله: یجب أن یکون الحلق والتقصیر بعد الذبح فلا یجوز تقدیمها علیه «۲» ولو قدّم الحلق أو التقصیر عامداً عالماً لا یجزی وتجب الإعادة... ولو قدّم الحلق أو التقصیر عن غفلة أو جهل بالحکم ولم یتذکّر إلی أن طاف طواف الحج أجزأه بل الأظهر الإجزاء حتی ولو تذکر قبل ذلک... «۳». *** الشیخ البهجة: والأحوط تأخیره عن الذبح والرمی ولکن لو قدّمه علیهما أو علی الذبح نسیاناً أو جهلًا منه بالحکم أجزأه ولم یحتج إلی الإعادة وکذا لا تجب الإعادة فی صورة العمد علی المشهور «۴». الشیخ التبریزی: والأحوط تأخیره عن الذبح والرمی... «۵». الشیخ الصافی: واجبات الحلق والتقصیر ثلاثة ۱- أن یکون فی منی ۲- النیّة قربة إلی اللّه تعالی ۳- الترتیب وهو الرمی ثم الذبح ثم التقصیر فإن خالف عمداً أثم وإن لم یلزمه شیء من الکفارة والأحوط تحصیل الترتیب «۶». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر بتمامه «۷». الشیخ المکارم: یجب الإتیان بمناسک منی علی الترتیب یعنی أوّلًا رمی جمرة العقبة، ثانیاً ذبح الأضحیّة ثالثاً حلق الرأس أو تقصیر شعر الرأس وتقلیم مقدار من الظفر «۸» وقال دام ظله: یجب أن یکون الحلق أو التقصیر فی منی فلو لم یفعل ذلک فی منی عمداً أو نسیاناً أو جهلًا وجب علیه الرجوع إلی منی والقیام بهذه الوظیفة وإذا لم یمکنه الرجوع إلی منی أو کان فیه مشقة شدیدة فعل ذلک حیث هو ویبعث بشعره إلی منی «۹». الشیخ الوحید: إذا لم یقصّر ولم یحلق نسیاناً أو جهلًا منه بالحکم إلی أن خرج من منی رجع وقصّر أو حلق فیها فإن تعذّر الرجوع أو تعسّر قصّر أو حلق فی مکانه وبعث آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷۶ بشعره إلی منی إن أمکنه ولم یکن حرجاً علیه «۱». وقال أیضاً إذا لم یقصّر نسیاناً أو جهلًا فذکره أو علم به بعد الفراغ من أعمال الحج تدارکه ولم تجب علیه إعادة الطواف والسعی وإن کانت الإعادة أحوط «۲».

الحلق والتقصیر بعد الذبح

فی التحریر م ۳۲: الأحوط تأخیر الحلق والتقصیر عن الذبح وهو عن الرمی فلو خالف الترتیب سهواً لا تجب الإعادة لتحصیله ولا یبعد إلحاق الجاهل بالحکم بالساهی ولو کان عن علم وعمد فالأحوط تحصیله مع الإمکان. السید الخوئی: تقدم کلامه قدس سره حیث قال: والأحوط تأخیره عن الذبح والرمی «۳». السید الگلپایگانی: فإن خالف فی ذلک عمداً أثم وإن لم یلزمه شیء من الکفارة والأحوط له الإعادة مع الإمکان بما یحصل به الترتیب فلو قدم الحلق علی الذبح أعاد الحلق ولو بإمرار موسی أو التقصیر... «۴». السید الشبیری: تقدم کلامه فی الفرع الماضی، فراجع وقال دام ظله: لو أخّر الذبح عن یوم النحر لزمه تأخیر الحلق والتقصیر أیضاً ولا یجوز الحلق والتقصیر ما لم یذبح «۵». السید الخامنئی: لا یجب تأخیر الحلق أو التقصیر علی من أخّر الذبح عن یوم العید بسبب مّا بل لا یبعد وجوب الإتیان بهما نهار یوم العید فلا یترک الإحتیاط بذلک «۶» والإتیان بطواف الحج فی هذه الصورة قبل الذبح محل إشکال «۷». وقال دام ظله: یجب فی یوم العید رمی جمرة العقبة أولًا ثم الذبح ثم التقصیر أو الحلق فإن أخلّ عمداً بالترتیب المذکور کان عاصیاً ولکن لا یجب علیه إعادة الأعمال مرتبة علی الظاهر وإن کانت الإعادة مع التمکن أحوط «۸». *** الشیخ البهجة: تقدم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی، فراجع. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷۷ الشیخ التبریزی: والأحوط تأخیره عن الذبح والرمی... «۱». الشیخ الصافی: فإن خالف فی ذلک عمداً أثم وإن لم یلزمه شیء من الکفارة والأحوط له الإعادة مع الإمکان بما یحصل به الترتیب «۲» علی نحو ما تقدم من السید الگلپایگانی قدس سره. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر بتمامه «۳». الشیخ المکارم: یجب الإتیان بمناسک منی علی الترتیب أولًا رمی جمرة العقبة، ثانیاً الأضحیّة، ثالثاً التقصیر، ولو خالف هذا الترتیب جهلًا أو نسیاناً صح عمله بل یصح حتی إذا تعمّد مخالفة الترتیب ولکنه یأثم ولیس علیه شیء من الکفّارة «۴». الشیخ الوحید: والأحوط الأولی عدم تأخیره عن یوم العید والأحوط وجوباً تأخیره عن الرمی أو الذبح ولکن لو قدّمه علیهما أو علی الذبح نسیاناً أو جهلًا منه بالحکم أجزأه ولا إعادة علیه «۵».

الحلق والتقصیر قبل الذبح

الإمام الخمینی قدس سره: اگر قربانی، به‌دلیلی از روز عید تأخیر افتاد، بنابر احتیاط نمی‌تواند حلق کند و از احرام خارج شود و بعد قربانی کند، بلکه ترتیب بین قربانی و حلق و اعمال مترتبه بر آن را باید مراعات کند علی‌الأحوط «۶». السید الخامنئی: فإن أخلّ بالترتیب عمداً کان عاصیاً لکن لا یجب علیه إعادة الأعمال مرتبة علی الظاهر «۷». *** الشیخ البهجة: مانع ندارد. (مهر دفتر) الشیخ التبریزی: بلی در فرض سؤال در همان روز عید حلق یا تقصیر می‌نماید واز احرام خارج می‌شود و قربانی را روز بعد انجام می‌دهد. (کتبی) آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷۸ الشیخ الفاضل: تأخیر حلق جایز نیست «۱». الشیخ الصافی: در صورتی که از قربانی در روز عید معذور باشد خروج از احرام إشکال ندارد. (کتبی) الشیخ المکارم: رعایت ترتیب لازم نیست «۲». الشیخ النوری: تأخیر حلق از روز عید جائز نیست «۳».

جواز الحلق والتقصیر فی اللیل

الإمام الخمینی قدس سره: حلق در شب صحیح است و کفایت می‌کند «۴». السید الخامنئی: الأحوط وجوباً الحلق أو التقصیر نهار یوم العید وإذا لم یأت به کذلک وجب علیه الإتیان به لیلة الحادی عشر أو ما بعدها ویجزیه ذلک «۵». السید الشبیری: و انجام آن در شب نیز صحیح است و کفایت می‌کند «۶». السید السیستانی: یجزی الحلق والتقصیر فی اللیل. «۷» *** الشیخ البهجة: حلق و تقصیر در شب هم مجزی است «۸». الشیخ النوری: حلق در شب هم صحیح است و کفایت می‌کند «۹».

طواف الحج والسعی بعد التقصیر

فی التحریر م ۳۳: یجب أن یکون الطواف والسعی بعد التقصیر أو الحلق فلو قدّمهما عمداً یجب أن یرجع ویقصّر أو یحلق ثم یعید الطواف والصلاة والسعی وعلیه شاة وکذا لو قدّم الطواف عمداً ولا کفارة فی تقدیم السعی وإن وجبت الإعادة وتحصیل الترتیب، ولو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۷۹ قدّمهما جهلًا بالحکم أو نسیاناً وسهواً فکذلک إلّافی الکفارة فإنّها لیست علیه. السید الخوئی: یجب تأخیر الطواف (طواف الحج وطواف النساء) عن الحلق أو التقصیر فی حج التمتع فلو قدّمه عالماً عامداً وجبت إعادته بعد الحلق أو التقصیر ولزمته کفارة شاة «۱». السید الخامنئی: تقدّم فی الفرع الماضی أنّ الإتیان بطواف الحج قبل الذبح محل إشکال، فراجع. السید الگلپایگانی: ویجب علیه أن یقدّم الحلق أو التقصیر علی طواف الزیارة فلو قدم الطواف علی الحلق أو التقصیر أعاده علی الترتیب وإن کان ناسیاً «۲». السید الشبیری: لا یجوز تقدیم أعمال مکّة علی الحلق والتقصیر فلو أتی بها قبلهما أعاد بعدهما من دون فرق بین المعذور وغیره بل لو قدم الطواف علیهما عن علم وعمد تجب علیه الکفّارة وهی شاة... «۳». *** الشیخ البهجة: یجب تأخیر الطواف (طواف الحج وطواف النساء) عن الحلق أو التقصیر فی حج التمتع فلو قدّمه عالماً عامداً وجبت إعادته بعد الحلق أو التقصیر ولزمته کفّارة شاة «۴». الشیخ التبریزی: یجب تأخیر الطواف عن الحلق أو التقصیر فی حج التمتع فلو قدّمه عالماً عامداً وجبت إعادته بعد الحلق أو التقصیر ولزمته کفارة شاة. «۵» علی نحو ما تقدّم من السید الخوئی. الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۶». الشیخ المکارم: یجب الحلق أو التقصیر قبل طواف الحج (طواف الزیارة) وإذا طاف قبل أن یحلق أو یقصّر عمداً وجب إعادة طوافه بعد الحلق أو التقصیر ثم ذبح شاة کفارة «۷» أمّا إذا قدم الطواف نسیاناً أو جهلًا لم تجب علیه کفّارة ولکن الأحوط وجوباً أن یعید الطواف بعد الحلق أو التقصیر «۸». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۹».

لو خالف فی الترتیب لزم تحصیل الترتیب

فی التحریر م ۳۴: لو قصّر أو حلق بعد الطواف أو السعی فالأحوط الإعادة لتحصیل الترتیب ولو کان علیه الحلق عیناً یمرّ الموسی علی رأسه احتیاطاً. السید الگلپایگانی: تقدم کلامه قدس سره: فإن خالف... والأحوط الإعادة مع الإمکان بما یحصل به الترتیب «۱». السید الخوئی: یجب تأخیر الطواف عن الحلق أو التقصیر فی حج التمتع. تقدم فی الفرع الماضی. السید الشبیری: تقدم کلامه فی الفرع الماضی، فراجع. *** الشیخ البهجة: تقدم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی، فراجع. الشیخ التبریزی: تقدّم نظر الأستاذ دام ظله ونظر السید الخوئی قدس سره فی الفرع الماضی. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر بتمامه «۲». الشیخ المکارم: تقدم کلام الأستاذ دام ظله فی الفرع الماضی. الشیخ الوحید: یجب تأخیر الطواف عن الحلق أو التقصیر فی حج التمتع فلو قدّمه عالماً عامداً وجبت إعادته بعد الحلق أو التقصیر ولزمته کفارة شاة «۳» وقدم هذا من الشیخ دام ظله ومن السید الخوئی.

حلیة المحرمات بعد الحلق والتقصیر

فی التحریر م ۳۵: یحلّ للمحرم بعد الرمی والذبح والحلق أو التقصیر کلّ ما حرم علیه بالإحرام إلّاالنساء والطیب ولا یبعد حلّیة الصید أیضاً، نعم یحرم الصید فی الحرم آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۸۱ للمحرم وغیره لاحترامه. السید الخوئی: إذا حلق المحرم أو قصّر، حلّ به جمیع ما حرّم علیه الإحرام ما عدا النساء والطیب بل الصید أیضاً علی الأحوط «۱». السید الخامنئی: یتحلل المحرم بعد الحلق أو التقصیر من کل ما حرم علیه بالإحرام للحج إلّاالنساء والطیب «۲». السید الگلپایگانی: أیها الحاج الکریم بعد أن اکملتَ أعمال منی الثلاثة (رمی جمرة العقبة والذبح أو النحر والحلق أو التقصیر) فقد تحلّلتَ من جمیع ما حرم علیک بالإحرام إلّا الطیب والنساء «۳». السید الشبیری: یخرج الحاج من الإحرام بالحلق والتقصیر فیحلّ له ما حرم علیه بالإحرام إلّاالطیب والنساء نعم من قدّم طواف الحج والسعی علی الوقوفین یحل له الطیب أیضاً «۴». *** الشیخ البهجة: إذا حلق المحرم أو قصّر حل له جمیع ما حرم علیه الإحرام ما عدا النساء والطیب وأمّا الصید الإحرامی فحلیّته بمجرّد تمامیّة مناسک منی لا یخلو من وجه «۵». الشیخ التبریزی: إذا حلق

المحرم أو قصّر حل له جميع ما حرم عليه الإحرام ما عدا النساء والطيب بل الصيد أيضاً على الأحوط «۶». الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير بتمامه «۷». الشيخ المكارم: ويخرج الحاج بالحلق أو التقصير عن حالة الإحرام يعنى يحلّ له لبس الألبسة المخيطة كما يحل له سائر ما حرم عليه بسبب الإحرام إلّااستعمال الطيب (العطور) والنساء «۸». الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئى قدس سره إلى قوله دام ظله: والظاهر حليّة الصيد المحرّم بالإحرام له وإن كان الإجتناب أحوط «۹».

الحلق مع الإدماء

السيد الخوئى: إذا علم أنّه يجرح رأسه فعليه أن يقصّر أوّلًا ثم يحلق «۱». السيد السيستانى: س: إذا جرح رأس الحاج أثناء حلقه فسال الدم فما حكمه؟ ج: لا شىء عليه «۲». السيد الشبيرى: چنانچه تراشيدن سر مستلزم خون آمدن از سر باشد اين مقدار خون آمدن نيز جائز مى‌گردد «۳». *** الشيخ البهجة: بايد اوّل تقصير كند و مقدارى از موى سر خود را بچينند بعد سر بترا شد «۴». الشيخ الفاضل: فى صورة العلم بالأداء يقصر قبل الحلق ويخرج من الإحرام ثم يحلق ولا إشكال حينئذٍ «۵». الشيخ الصافى: اگر حلاق ماهر پيدا نشد تقصير نمايد و بعد در ماه ذيحجه هر وقت متمكّن از حلق شد حلق نمايد «۶». الشيخ الوحيد: ومن تعيّن عليه الحلق ولم يتمكّن إلّامن الحلق المستلزم للإدماء فلا شىء عليه «۷». الشيخ التبريزى: اگر خون آمدن بقدر متعارف باشد مى‌تواند سر بتراشد و لازم نيست اوّل تقصير كند «۸».

جواز الذبح قبل الحلق والتقصير

السيد الخوئى: اگر با تأخير ولو تا آخر ذى‌حجه بتواند در منى ذبح كند حلق يا آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۵۸۳ تقصير نمايد و محل شود وذبح را با ساير اعمال تأخير بياندازد. (استفتاء كتبى) السيد الگلپايگانى: اگر بعلتى ذبح را تأخير انداخت... ولى حلق را روز عيد انجام دهد... السيد الخامنئى: لا يجب تأخير الحلق أو التقصير على من أخّر الذبح بسبب مّا «۱»؛ وقال دام ظله «۲»: يجب فى يوم العيد رمى جمرة العقبة أولًا ثم الذبح ثم التقصير أو الحلق فإن أخلّ بالترتيب عمداً كان عاصياً ولكن لا يجب عليه إعادة الأعمال مرتبة على الظاهر... الشيخ البهجة: در فرض عذر، تقديم حلق يا تقصير مانع ندارد. (مهر دفتر) الشيخ التبريزى: اگر بعلتى قربانى در روز عيد انجام نداد در همان روز عيد حلق نمايد يا تقصير كند و از احرام خارج مى‌شود و قربانى را روز بعد انجام مى‌دهد. (كتبى) الشيخ الفاضل: تأخير حلق جايز نيست «۳». الشيخ الوحيد: مى‌تواند در روز عيد تقصير نمايد. (شفاهى) الشيخ النورى: تأخير حلق از روز عيد جائز نيست «۴». الشيخ المكارم: تأخير ذبح تا روز سيزدهم جائز است و رعايت ترتيب در اينجا لازم نيست «۵». الشيخ الصافى: در صورت معذور بودن از قربانى روز عيد خروج از احرام اشكال ندارد. (كتبى) آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۵۸۵

ما يجب بعد أعمال منى

اشارة

فى التحرير: وهو خمسة: طواف الحج، وركعتاه، والسعى بين الصفا والمروة، وطواف النساء، وركعتاه. م ۱: كيفية الطواف والصلاة والسعى كطواف العمرة وركعتيه والسعى فيها بعينها إلّافى النيّة فتجب هاهنانية ما يأتى به. السيد الگلپايگانى: واجبات‌مكّة المكرّمة بعد مناسك منى وهى ثلاثة: ۱- الطواف وصلاته وهذا الطواف مثل طواف عمرة التمتع عيناً ويسمى هذا الطواف طواف الزيارة وطواف الحج وبعد الطواف تصلى ركعتى الطواف خلف مقام إبراهيم الخليل عليه السلام ۲- السعى بين الصفا والمروة ۳- طواف النساء ويكون بعد السعى «۱». السيد الخامنئى: أعمال مكّة المكرّمة، الأعمال الواجبة فى مكّة المعظمة خمسة: طواف الحج ويسمى طواف

الزیارة، وصلاته، والسعی بین الصفا والمروة، وطواف النساء، وصلاته «۲». السید الخوئی: الواجب السابع والثامن والتاسع من واجبات الحج: الطواف وصلاته، والسعی وکیفیتها وشرائطها هی نفس الکیفیة والشرائط فی طواف العمرة «۳». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۸۶ السید السیستانی: نفس المتن المذکور فی مناسک السید الخوئی قدس سره «۱». السید الشبیری: یجب علی الحاج بعد الحلق أو التقصیر أن یأتی بأعمال مکّة وهی عبارة عن: ۱- طواف الزیارة (طواف الحج) ۲- رکعتیه ۳- السعی بین الصفا والمروة ۴- طواف النساء ۵- رکعتی طواف النساء «۲». *** الشیخ البهجة: الواجب السابع والثامن والتاسع من واجبات الحج: الطواف وصلاته والسعی،... بنحو ما ذکر فی کلام السید الخوئی قدس سره. الشیخ التبریزی: نفس العبارة المذکورة عن السید الخوئی قدس سره. الشیخ الصافی: واجبات مکّة المکرّمة بعد مناسک منی ثلاثة: ۱- الطواف وصلاته ویسمی هذا الطواف طواف الزیارة وطواف الحج أیضاً بعد الانتهاء من هذا الطواف تصلّی رکعتی الطواف ۲- السعی بین الصفا والمروة ۳- طواف النساء ویکون بعد السعی وصلاة طواف النساء «۳». الشیخ الفاضل: وهو خمسة: طواف الحج ورکعتیه والسعی بین الصفا والمروة وطواف النساء ورکعتیه «۴». الشیخ المکارم: واجبات مکّة المکرّمة خمسة: یجب علی الحاج بعد الإتیان بأعمال منی الثلاثة، أن یعود إلی مکة للقیام ببقیة أعمال الحج التی هی خمسة: ۱- طواف الحج ویسمی طواف الزیارة أیضاً ۲- صلاة طواف الزیارة ۳- السعی بین الصفا والمروة ۴- طواف النساء ۵- صلاة طواف النساء «۵». الشیخ الوحید: نفس العبارة المذکورة عن السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی فی المقدار المذکور «۷».

استحباب الرجوع إلی مکّة یوم العید

فی التحریر م ۲: یجوز بل یستحب بعد الفراغ عن أعمال منی الرجوع یوم العید إلی مکّة للأعمال المذکورة ویجوز التأخیر إلی الیوم الحادی عشر ولا یبعد جوازه إلی آخر الشهر فیجوز الإتیان بها حتی آخر یوم منه. السید الخامنئی: یجوز بل یستحب بعد الفراغ من أعمال یوم العید الرجوع إلی مکّة فی نفس الیوم لأداء بقیة المناسک من الطوافین وصلاتهما والسعی ویجوز التأخیر إلی آخر أیام التشریق بل إلی آخر شهر ذی الحجة «۱». السید الخوئی: الأحوط عدم تأخیر طواف الحج عن الیوم الحادی عشر وإن کان جواز تأخیره إلی ما بعد أیام التشریق بل إلی آخر ذی الحجة لا یخلو من قوة «۲». السید السیستانی: یستحب الإتیان بطواف الحج فی یوم النحر والأحوط عدم تأخیره عن الیوم الحادی عشر وإن کان الظاهر جوازه بل جواز التأخیر عن أیام التشریق قلیلًا بل إلی آخر ذی الحجة لا یخلو من قوة «۳». السید الشبیری: أفضل أوقات الطواف والسعی یوم العید ودونه فی الفضل لیلة الحادی عشر ودونها یومه ثم الیوم الثانی عشر والثالث عشر ثم إلی آخر ذی الحجة «۴». السید الگلپایگانی: الأفضل له إن یرجع إلی مکّة فی یومه لیؤدی مناسکها الثلاثة ولو لم یتمکّن یؤخّر مجیئه إلی الغد بل الأحوط أن یرجع إلی مکّة للطواف وصلاته قبل ظهر یوم الثالث عشر وإن جاز له التأخیر إلی آخر ذی الحجة «۵». *** الشیخ البهجة: الأحوط عدم تأخیر طواف الحج عن الیوم الحادی عشر وإن کان لا یبعد جواز تأخیره إلی ما بعد أیام التشریق بل إلی آخر ذی الحجة ومحل الخلاف هو الجواز التکلیفی لا الوضعی «۶». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۸۸ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۱». الشیخ المکارم: یجوز للحاج أن یذهب إلی مکة بعد أعمال منی یوم العید بلا فاصلة ویأتی بالأعمال المذکورة فی المسألة المتقدمة أعنی مسألة ۳۲۰ وهی طواف الحج ویسمی طواف الزیارة، وصلاة الطواف، والسعی بین الصفا والمروة وطواف النساء وصلاة طواف النساء «۲». الشیخ الوحید: یستحبّ إتیان طواف الحج یوم النحر ویجوز تأخیره إلی آخر ذی الحجةإلّا أن التأخیر للمتمتع مکروه «۳».

تقدیم مناسک مکة علی الوقوفین

فی التحریر م ۳: لا- یجوز تقدیم المناسک الخمسة المتقدمة علی الوقوف بعرفات والمشعر ومناسک منی اختیاراً ویجوز التقدیم لطوائف: ۱- النساء إذا خفن عروض الحیض أو النفاس علیهن بعد الرجوع ولم تتمکّن من البقاء إلی الطهر. ۲- الرجال والنساء إذا عجزوا عن الطواف بعد الرجوع لکثرة الزحام... ۳- المرضی إذا عجزوا عن الطواف بعد الرجوع... ۴- من یعلم أنّه لا- یتمکّن من الأعمال إلی آخر ذی‌الحجة. السید الخوئی: لا یجوز فی حج التمتع تقدیم طواف الحج وصلاته والسعی علی الوقوفین ویستثنی من ذلک الشیخ الکبیر والمرأة التی تخاف الحیض فیجوز لهما تقدیم الطواف وصلاته علی الوقوفین والاتیان بالسعی فی وقته والأحوط تقدیم السعی أیضاً وإعادته فی وقته «۴». السید السیستانی: ویستثنی من الحکم المذکور ۱- المرأة التی تخاف الحیض أو النفاس ۲- کبیر السن والمریض والعلیل وغیرهم ممّن یعسر علیه الرجوع إلی مکّة أو یعسر علیه الطواف بعد الرجوع لشدة الزحام ۳- من یخاف أمراً لا یتهیّأ له معه الرجوع إلی مکة؛ فیجوز لهولاء تقدیم الطواف وصلاته والسعی علی الوقوفین بعد الإحرام للحج... «۵» یجوز تقدیم طواف النساء علی الوقوفین للطواف المذکور فی المسألة... «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۸۹ السید الگلپایگانی: ولو کان مضطراً یجوز له تقدیم الطواف والسعی کالمرأة التی تخشی مفاجأة الحیض وکذا النفساء وکذا المریض والشیخ فیجوز لهؤلاء تقدیم الطواف علی الموقفین... «۱». السید الخامنئی: به جا آوردن اعمال فوق، پیش از وقوف در عرفات و مشعر و اعمال منا در حال اختیار جایز نیست، امّا این کار برای سه گروه جایز است که عبارتند از: نخست: زنانی که می‌ترسند با ابتلاء به حیض یا نفاس پس از بازگشت به مکّه مکرّمه از انجام طواف و نماز آن باز بمانند، و نتوانند تا پاک شدن منتظر بمانند. دوّم: مردان و زنانی که ناتوان از طواف و نماز آن پس از بازگشت به مکّه از جهت زیادی ازدحام باشند، و یا اصولًا ناتوان از بازگشت به مکّه باشند. سوّم: بیمارانی که پس از بازگشت به مکّه مکرّمه بر اثر ازدحام یا ترس از آن، از انجام طواف ناتوانند. «۲» السید الشبیری: ۱- یجب تقدیم طواف الزیارة والسعی دون طواف النساء علی الوقوفین علی من لا- یتمکّن من الإتیان بهما بعد العود من منی ۲- یجب تقدیم الطواف والسعی علی من یخاف عروض مانع کالمرأة التی تخاف الحیض ۳- یجوز تقدیمهما علی من کان الطواف أو السعی حرجیاً علیه کالشیخ الکبیر والمریض، فهؤلاء یقدّمون الطواف والسعی ویجزیهم ذلک وإن انکشف الخلاف علی الأظهر ولا یجوز لهم تقدیم طواف النساء ۴- یجب تقدیم الأفعال الخمسة لمن خاف أمراً لا یتهیأ له الانصراف إلی مکّة ویجزیه ذلک أیضاً... «۳». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قول الشیخ دام ظله: والأحوط إعادة الطواف والصلاة أیضاً مع التمکّن فی أیام التشریق أو بعدها إلی آخر ذی الحجة وإذا لم یمکن یستنیبا علی الأحوط وإذا کان یعلمان أنّ إعادتهما لن یکون ممکنة إلی آخر آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۹۰ الشهر فالأحوط الجمع بین التقدیم والاستنابة «۱». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲» فی المقدر المذکور- والأولی إعادة الطواف والصلاة أیضاً مع التمکّن فی أیام التشریق أو بعدها إلی آخر ذی‌الحجة. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلّاما علّق دام ظله علی جملة (لکثرة الزحام) بقوله: مع عدم التمکّن من البقاء إلی رفع الزحام وکذا فی المرضی «۳». الشیخ المکارم: یجب الإتیان بأعمال مکّة بعد أعمال منی ولکن یجوز لعدّة طوائف الإتیان بهذه الأعمال قبل الذهاب إلی العرفات ۱- المرأة التی تخشی أن تبتلی بالعادة الشهر ولا تستطیع أن تبقی حتی تطهر ۲- المریض ۳- الشیخ والشیخة اللذان لا یستطیعان ۴- کل من یعلم بأنّه لا یقدر علی القیام بهما بعد الرجوع من منی... «۴». الشیخ الوحید: ویستثنی من ذلک الشیخ الکبیر والمرأة التی تخاف الحیض والمریض والمعلول والخائف یجوز لهم تقدیم الطواف وصلاته علی الوقوفین والإتیان بالسعی فی وقته والأحوط تقدیم السعی أیضاً وإعادته فی وقته... «۵». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی «۶».

انکشاف الخلاف

فی التحریر م ۴: لو انکشف الخلاف فیما عدا الأخیره من الطوائف کما لو لم یتفق الحیض والنفاس أو سلم المریض أو لم یمکن الازدحام بما یخاف منه لا تجب علیهم إعادة مناسکهم وإن کان أحوط وأمّا الطائفة الأخیرة فإن کان منشأ اعتقادهم المرض أو الکبر

أو العلّة يجزيهم الأعمال المتقدّمة وإلّا فلا يجزيهم كمن اعتقد أنّ السيل يمنعه أو أنّه يحبس فانكشف خلافه. السيد الخوئی: والأولى إعادة الطواف أيضاً مع التمكّن فی أيام التشريق أو بعدها إلى آخر ذی الحجة «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۹۱ السيد السيستانی: تقدم منه دام ظله جواز تقديم الطواف وصلاته والسعی فی الفرع الماضی ثم قال: والأحوط الأولى إعادتها مع التمكّن إلى آخر ذی الحجة «۱». السيد الگلپايگانی: ولكن أهل الأعذار المذكورة (فی الفرع الماضی) إذا تمكّنوا من الطواف بعد رجوعهم من منى فإعادة الطواف والسعی لهؤلاء أحوط وأولى... «۲». السيد الخامنئی: به جا آوردن اعمال فوق، پيش از وقوف در عرفات و مشعر و اعمال منا در حال اختيار جايز نيست، امّا اين كار برای سه گروه جايز است كه عبارتند از: نخست: زنانی كه می‌ترسند با ابتلاء به حيض يا نفاس پس از بازگشت به مكّه مكرّمه از انجام طواف و نماز آن باز بمانند، و نتوانند تا پاك شدن منتظر بمانند. دوّم: مردان و زنانی كه ناتوان از طواف و نماز آن پس از بازگشت به مكّه از جهت زيادی ازدحام باشند، و يا اصولًا ناتوان از بازگشت به مكّه باشند. سوّم: بيمارانی كه پس از بازگشت به مكّه مكرّمه بر اثر ازدحام يا ترس از آن، از انجام طواف ناتوانند. «۳» السيد الشبيری: تقدم كلامه دام ظله وأنّه يجزيهم ذلك وإن انكشف الخلاف على الأظهر «۴». *** الشيخ البهجة: تقدم منه دام ظله الاحتياط بإعادة الطواف والصلاة وإن لم ينكشف الخلاف فراجع. الشيخ التبريزی: والأولى إعادة الطواف والصلاة أيضاً مع التمكّن (وإن لم ينكشف الخلاف) «۵». الشيخ الفاضل: المتن إلّاما علّق جملة: (فإن كان منشأ اعتقادهم المرض) بقوله دامظله: الظاهر أن المراد به حدوث المرض بعد الرجوع كما تقتضيه المقابلة مع الطائفة الثالثة وحينئذٍ بعد عدم الحدوث الظاهر عدم الإجزاء «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۹۲ الشيخ المكارم: إذا عوفی المريض بعد العودة من منى، أو برئت المرأة من دم الحيض أو حصلت القدرة على الطواف والسعی فالأحوط وجوباً إعادة الأعمال «۱». الشيخ الوحيد: ولو عرض لهم التمكّن بعد التقديم إلى آخر ذی الحجة فلا تجب عليهم الإعادة وإن كانت أولى «۲». الشيخ النوری: بقية الفرع الذی ذكرنا عن الخوئی «۳».

مواطن التحلّل ثلاثة

فی التحرير م ۵: مواطن التحلّل ثلاثة: الأوّل: عقيب الحلق أو التقصير فيحلّ من كل شیء إلّاالطيب والنساء والصيد ظاهراً وإن حرم لاحترام الحرم. الثانی: بعد طواف الزيارة وركعتيه والسعی فيحل له الطيب. الثالث: بعد طواف النساء وركعتيه فيحلّ له النساء. السيد الخوئی: إذا حلق المحرم أو قصّر حلّ له جميع ما حرم عليه الإحرام ما عدا النساء والطيب بل الصيد أيضاً على الأحوط «۴»... إذا طاف المتمتع وصلّى وسعى حل له الطيب وبقی عليه من المحرمات النساء بل الصيد أيضاً على الأحوط... إذا طاف المتمتع طواف النساء وصلى صلاته حلت له النساء فتبقى حرمة الصيد إلى الظهر من اليوم الثالث عشر على الأحوط... «۵» السيد السيستانی: المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره. السيد الگلپايگانی: بعد أن أكملت أعمال منى الثلاثة تحلّلت من جميع ما حرم عليك بالإحرام إلّاالطيب والنساء، وإذا طفت طواف الزيارة وصليت ركعتی الطواف وسعيت بين الصفا والمروة حلّ لك الطيب أيضاً ثم إذا طفت طواف النساء وصليت ركعتيه حلّت لك النساء أيضاً «۶». السيد الخامنئی: ويحصل التحلل بالتدريج فی مواطن ثلاثة: الأوّل عقيب الحلق أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۹۳ التقصير فيحل له كل شیء إلّاالطيب والنساء حتى الصيد... الثانی: بعد السعی فيحل له الطيب. الثالث: بعد طواف النساء وصلاته فتحل له النساء «۱». السيد الشبيری: تحلّ محرمات الإحرام على أربع مراحل: ۱- بعد الذبح، يحلّ بعد الذبح، الحلق أو التقصير اللذان يعدّان من واجبات الحج كما أنّ الحلق إذا كان مستلزماً لخروج الدم من رأسه جاز ۲- بعد الحلق والتقصير تحلّ بقية المحرمات ما عدا الطيب ومباشرة النساء بل مطلق الاستمتاع منها ۳- بعد السعی بين الصفا والمروة يحل الطيب ۴- بعد طواف النساء وصلاته يحلّ ما كان حرم عليه من شؤون النساء... «۲». الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئی قدس سره إلى قوله دام ظله: وأمّا الصيد الاحرامی فحلّيته بمجرّد تماميّة مناسك منى لا يخلو من وجه «۳». الشيخ التبريزی: بعد أن تقصر فی حج التمتع يحل لها كل شیء عدا الطيب والتمكين للزوج من نفسها، فإذا طافت وسعت حل لها الطيب وإذا طافت طواف النساء حل لها

التمکین أیضاً «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ المکارم: یحل المحرم فی ثلاثة مراحل: ۱- بعد حلق شعر الرأس أو تقصیره یحل کل ما کان یحرم علیه إلّاالطیب والنساء ۲- بعد طواف الزیارة وصلاة الطواف والسعی یحل استعمال الطیب ۳- بعد طواف النساء وصلاته یحل النساء «۶». الشیخ الوحید: إذا طاف المتمتع وصلی وسعی فقد أحلّ من کل شیء أحرم منه إلّا النساء والأقوی اختصاص التحریم بالجماع وإن کان الأحوط الاجتناب عن سائر الاستمتاعات أیضاً «۷». الشیخ النوری: إذا طاف المتمتع وصلی وسعی حل له الطیب وبقی علیه من المحرمات النساء بل الصید أیضاً والظاهر عدم جواز العقد له بعد طوافه وسعیه أیضاً «۸».

حلّیّة المحرمات بعد الحلق

فی التحریر م ۶: من قدّم طواف الزیارة والنساء لعذر کالطوائف المتقدمة لا یحل له الطیب والنساء، وإنّما تحلّ المحرمات جمیعاً له بعد التقصیر والحلق. السید الخوئی: من کان یجوز له تقدیم الطواف والسعی إذا قدّمهما علی الوقوفین لا یحل له الطیب حتی یأتی بمناسک منی من الرمی والذبح والحلق والتقصیر «۱». السید السیستانی: نفس المتن المذکور «۲». السید الگلپایگانی: تقدم کلامه قدس سره. السید الخامنئی: الأوّل: عقیب الحلق أو التقصیر فیحل له کل شیء إلّاالطیب والنساء... «۳». السید الشبیری: تقدم کلامه وأنّ المحرمات تحل علیه فی أربع مراحل فراجع. *** الشیخ البهجة: إذا حلق المحرم أو قصّر حلّ له جمیع ما حرم علیه الإحرام ما عدا النساء والطیب وقد تقدم من السید الخوئی «۴». الشیخ التبریزی: إذا حلق المحرم أو قصّر حل له جمیع ما حرم علیه الإحرام ما عدا النساء والطیب بل الصید أیضاً علی الأحوط «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۶». الشیخ المکارم: تقدم الکلام فی أنّ التحلیل یقع بعد الحلق أو التقصیر فراجع. الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». الشیخ النوری: المتن المذکور «۸».

وجوب طواف النساء علی کلّ محرم

فی التحریر م ۷: لا یختص طواف النساء بالرجال بل یعمّ النساء والخنثی والخصیّ والطفل المیّز فلو ترکه واحد منهم لم یحل له النساء ولا الرجال لو کان امرأة، بل لو أحرم الطفل غیر المیّز ولیّه یجب علی الأحوط أن یطوف به طواف النساء حتی یحل له النساء. السید الخوئی: طواف النساء وصلاته من الواجبات إلّاأنّهما لیسا من نسک الحج فترکهما ولو عمداً لا یوجب فساد الحج، کما یجب طواف النساء علی الرجال یجب علی النساء، والنائب فی الحج عن الغیر یأتی بطواف النساء عن المنوب عنه لا عن نفسه «۱». السید السیستانی: المتن المذکور إلّاقوله دام ظله: إلّاأنّهما لیسا من أرکان الحج بدل قول السید الخوئی لیسا من نسک الحج «۲». وفی الملحق الثالث: طواف النساء یجب علی الجمیع حتی الولد الصغیر «۳». السید الگلپایگانی: الثالث: طواف النساء ولا تحل النساء للرجال ولا الرجال للنساء إلّابعد الإتیان بهذا الطواف ورکعتیه ولا فرق فی ذلک بین الکبیر والصغیر ولو غیر المیّز أو المجنون الذی أحرم به ولیّه... «۴». السید الخامنئی: لا یختص طواف النساء بالرجال بل یعم النساء وغیرهن... «۵». السید الشبیری: لا یختص طواف النساء بالرجال بل یعمّ الأنثی والخنثی والکبیر والصغیر حتی الطفل غیر الممیز والخصیّ والشیخ والعجوز ومن لا اربة له فی النساء أصلًا «۶». *** الشیخ البهجة: کما یجب طواف النساء علی الرجال یجب علی النساء إلی قوله دام ظله: والنائب فی الحج عن الغیر یأتی بطواف النساء عن المنوب عنه لا عن نفسه «۷». الشیخ التبریزی: س: هل یجب طواف النساء حتی علی الشیخ والشیخة العاجزین عن المقاربة؟ ج: طواف النساء واجب مطلقاً «۸». الشیخ الصافی: طواف النساء یکون بعد السعی ولا یحل النساء للرجال ولا الرجال للنساء إلّابعد الإتیان بهذا الطواف ورکعتیه ولا فرق فی ذلک بین الصغیر والکبیر البالغ أو الصبی ولو غیر المیّز أو المجنون الذی أحرم به ولیّه أو الرق الذی أحرم بإذن مولاه «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۹۶ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۱». الشیخ المکارم:

یجب الإتیـان بطواف النسـاء علی الرجـل والمرأة والمتزوّج وغیر المتزوّج بـل وحتی الصبیان المیّزین والخناثی بل الأحوط وجوباً إذا اتی بالصبی غیر المیّز إلی الحـج وأحرم أن یطوف معه ولیّه طواف النساء «۲». الشیخ الوحید: یجب علی الحاج والمعتمر عمرة مفردة بعـد الحـج والعمرة طواف النسـاء وصـلاته ولا یوقتان بـذی الحجـة وهما وإن کانا من الواجبات إلّاأنّهما لیسا من أجزاء الحـج والعمرة فترکهما ولو عمـداً لا یوجب فساد الحـج والعمرة «۳». الشـیخ النوری: الواجب العاشـر والحادی عشـر من واجبات الحج: طواف النساء وصـلاته، وهمـا وإن کانـا من الواجبات إلّاأنّهما لیسا من نسک الحـج فترکهما ولو عمـداً لا یوجب فساد الحـج... وهو کما یجب علی الرجال یجب علی النساء، والنائب فی الحج یأتی بطواف النساء عن المنوب عنه لا عن نفسه «۴».

طواف النساء لیس من الأرکان

فی التحریر م ۸: طواف النساء ورکعتاه واجبان ولیسا رکناً فلو ترکهما عمـداً لم یبطل الحـج به وإن لا تحل له النساء بل الأحوط عـدم حلّ العقد والخطبة والشهادة علی العقد له. السید الخوئی: تقدم کلامه قدس سره وأنّهما (طواف النساء وصلاته) لیسا من نسک الحج. السـید السیسـتانی: أنّهما لیسا من أرکان الحـج «۵». السـید الگلپایگـانی: الثـانی: طواف النسـاء ولکنّه لیس برکن «۶». السید الخامنئی: طواف النسـاء وصـلاته واجبـان لکنّهما لیسا رکنین... «۷». السـید الشبیری: الأظهر أن طواف النسـاء من النسـک فیجب الإتیـان به قبل انقضاء شـهر ذی الحجـة إلّاأنّه لیس برکن فلا یضـرّ ترکه ولو عمـداً بالحـج «۸». *** آراء المراجع فی الحـج، ج۱، ص: ۵۹۷ الشیخ البهجة: طواف النساء وصـلاته وإن کانا من الواجبات إلّاأنّهما لیسا من نسک الحج فترکهما ولو عمداً لا یوجب فساد الحج «۱». الشیخ التبریزی: وهمـا وإن کانـا من الواجبـات إلّاأنّهمـا لیسـا من نسک الحـج فترکهما ولو عمـداً لا یوجب فساد الحـج «۲». الشیخ الصافی: ویجب طواف النسـاء لکلّ من حـج التمتع وحـج الإفراد وحـج القران وعمرة کل من الإفراد والقران والعمرة المفردة ولکنه لیس برکن «۳». الشـیخ الفاضـل: المتن المـذکور إلّامـا علّق الأسـتاذ دام ظله علی جملـة: (ولیسا رکناً) بقوله: أی لیس جزءاً بل واجب مسـتقل بعد الحـج یترتب علیه حلیـة النساء وما یتعلق بهن من العقـد ومثله «۴». الشـیخ الوحیـد: إلّاأنّهما لیسا من أجزاء الحج والعمرة... «۵». الشیخ النوری: مضی کلامه دام ظله فی الفرع الماضی فراجع.

لزوم الترتیب فی طواف الزیارة والسعی وطواف النساء

فی التحریر م ۹: لاـ یجوز تقـدیم السـعی علی طواف الزیارة ولا علی صـلاته اختیاراً، ولا تقـدیم طواف النساء علیهما ولا علی السـعی اختیـاراً فلو خـالف الترتیب أعاد بما یوجبه. السـید الخوئی: لا یجوز تقـدیم طواف النساء علی السـعی فإن قـدّمه عن علم وعمـد لزمته إعادته بعد السـعی وکذلک إن کان عن جهل أو نسیان علی الأحوط «۶». السـید السیستانی: المتن المذکور إلّاقوله دام ظله: وإن کان عن جهل أو نسیان أجزأه علی الأظهر وإن کانت الإعادة أحوط «۷». السید الخامنئی: لا یجوز تقدیم السعی علی طواف الحج ولا علی صلاته اختیاراً ولا تقـدیم طواف النساء علیهما ولا علی السـعی اختیاراً فلو خالف الترتیب أعاد «۸». السید الشبیری: یجب تأخیر طواف النساء عن طواف الزیارة والسـعی فلو قـدّمه علی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۹۸ طواف الزیـارة بطل وتجب إعادته مطلقاً سواء کان عن علم أو جهل عن عمدٍ أو سهوٍ عن اختیار أو اضطرار... «۱». *** الشیخ البهجة: لا یجوز تقدیم طواف النساء علی السعی فإن قدّمه عن علم وعمدٍ لزمته إعادته بعد السعی «۲». تقدم هذا من الخوئی. الشیخ التبریزی: یجب تأخیر الطواف عن الحلق أو التقصیر فی حج التمتع... لا یجوز تقدیم طواف النساء علی السـعی... «۳» الشـیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴». الشیخ المکارم: لا یجوز الإتیان بطواف النساء وصلاته عقیب طواف الحج وصلاته بلا فاصلة وقبل السعی بل یجب الإتیان به بعد السعی کاملًا «۵». الشیخ الوحیـد: المتن المـذکور من السـید الخوئی إلّاما خالف السـید فی قوله: وإن کان عن جهل أو نسـیان فالأقوی عدم الإعادة وإن کانت الإعادة بعد السعی أحوط «۶». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی «۷».

جواز تقدیم طواف النساء عند الضرورة

فی التحریر م ۱۰: یجوز تقدیم طواف النساء علی السعی عند الضرورة کالخوف عن الحیض وعدم التمکن من البقاء إلی الظّهر لکن الأحوط الاستنابة لإتیانه، ولو قدّمه علیه سهواً أو جهلًا بالحکم صحّ سعیه وطوافه وإن کان الأحوط إعادة الطواف. السید الخوئی: من قدّم طواف النساء علی الوقوفین لعذر لم تحل له النساء حتی یأتی بمناسک منی من الرمی والذبح والحلق «۸». السید السیستانی: تقدّم کلامه دام ظله «۹» وفی الملحق الثانی س: هل یجوز للمرأة آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۵۹۹ تقدیم طواف النساء علی السعی إذا خافت مفاجأة الحیض؟ ج: لیس لها التقدیم فإن فاجأها الحیض ولم یتیسّر لها الصبر إلی زمان الطهر لعدم انتظار الرفقة جاز لها الخروج والأحوط لزوماً أن تستنیب لطواف النساء «۱». السید الشبیری: تقدم کلامه دام ظله فی الفرع الماضی فراجع وتقدم منه أیضاً قوله: یجب تقدیم جمیع أعمال مکّة من الطواف والسعی وطواف النساء لمن خاف أمراً لا یتهیأ له الانصراف إلی مکّة ویجزیه ذلک أیضاً «۲». *** الشیخ البهجة: یجوز لمن لا یتیسر له دخول مکّة أن یقدّم الطواف وصلاته علی الوقوفین بل لا بأس بتقدیمه طواف النساء أیضاً علی المشهور الأظهر «۳». الشیخ التبریزی: یجوز للخائف علی نفسه من دخول مکة أن یقدم الطواف وصلاته علی الوقوفین بل لا بأس بتقدیمه طواف النساء أیضاً فیمضی بعد أعمال منی حیث أراد «۴». الشیخ الفاضل: المتن إلّاما علق دام ظله علی جملة: (لکن الأحوط الاستنابة) بقوله: الظاهر أنّ المراد الجمع بین التقدیم وبین الاستنابة؛ وإلّا علق علی جملة: (صح سعیه وطوافه) بقوله: ویترتب علیه حلیّة النساء وإن لم یتحقق السعی بعده «۵». الشیخ المکارم: تقدم جواز التقدیم لطوائف من المعذورین فراجع. الشیخ الوحید: من جاز له تقدیم طواف النساء علی الوقوفین فلا تحل له النساء حتی یأتی بمناسک منی من الرمی والذبح والحلق أو التقصیر «۶». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی قدس سره «۷».

ترک طواف النساء سهوا

فی التحریر م ۱۱: لو ترک طواف النساء سهواً ورجع إلی بلده فإن تمکّن من الرجوع بلا مشقة یجب، وإلّا استناب فیحل له النساء بعد الإتیان. آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۰ السید الخوئی: من ترک طواف النساء سواء کان متعمداً مع العلم بالحکم أو الجهل به أو کان نسیاناً حرمت علیه النساء إلی أن یتدارکه ومع تعذّر المباشرة أو تعسّرها جاز له الاستنابة فإذا طاف النائب حلت له النساء فإذا مات قبل تدارکه فالأحوط أن یقضی من ترکته «۱». السید السیستانی: نفس المتن المذکور إلی قوله دام ظله: فإذا مات قبل تدارکه فإن قضاه عنه ولیّه أو غیره فلا إشکال وإلّا فالأحوط أن یقضی من ترکته من حصص کبار الورثة برضاهم «۲». السید الگلپایگانی: فإذا ترک الصبی المیّز طواف النساء أو ترک الولی الطواف بالصبی غیر المیز بقی الطفل علی حکم إحرامه فلا تحل له النساء حتی یطوف بنفسه أو یستنیب بعد بلوغه حیث یجوز له ذلک ویجوز أیضاً للولی أن یستنیب عنه قبل البلوغ «۳». السید الخامنئی: لو ترک طواف النساء سهواً ورجع إلی بلده فإن تمکّن من الرجوع وجب وإلّا استناب وکذا لو ترکه عمداً ولا تحل له النساء وإلّا بعد طوافه بنفسه أو بالاستنابة «۴». السید الشبیری: إنّه لیس برکن فلا یضرّ ترکه ولو عمداً بالحج ولو ترکه حتی انقضی شهر ذی الحجة قضاه بنفسه، وإن کان حرجیاً علیه یجوز الاستنابة له «۵». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ التبریزی: من ترک طواف النساء سواء کان متعمداً مع العلم أو الجهل به أو کان نسیاناً حرمت علیه النساء إلی أن یتدارکه ومع تعذّر المباشرة أو تعسّرها جاز الاستنابة... «۷». الشیخ الفاضل: المتن المذکور إلّاما أضاف الأستاذ إلی کلمة: (سهواً) بقوله: وکذا عمداً «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۱ الشیخ المکارم: إذا ترک طواف النساء سواء عمداً أو نسیاناً أو جهلًا حرمت زوجته علیه إلی أن یعود ویأتی بهذا الطواف وإذا لم یمکن ذلک أو شق علیه استناب أحداً لیطوف عنه وإذا مات قضی عنه ولیّه «۱». الشیخ الوحید: من ترک طواف النساء نسیاناً حرمت علیه النساء إلی أن یتدارکه بالمباشرة ومع عدم التمکن أو الحرج جاز له الاستنابة، والأقوی إلحاق

الجاهل بالناسی «۲». الشیخ النوری: المتن «۳».

لو نسی الطواف وجامع النساء

فی التحریر م ۱۲: لو نسی وترک الطواف الواجب- من عمرة أو حج أو طواف النساء- ورجع وجامع النساء یجب علیه الهدی ینحره أو یذبحه فی مکّة والأحوط نحر الإبل ومع تمکّنه یرجع بلا مشقّة ویأتی بالطواف والأحوط إعادة السعی فی غیر نسیان طواف النساء، ولو لم یتمکّن استناب. السید الخوئی: إذا نسی الطواف حتی رجع إلی بلده وواقع أهله لزمه بعث هدی إلی منی إن کان المنسی طواف الحج وإلی مکّة إن کان المنسی طواف العمرة ویکفی فی الهدی أن یکون شاة «۴». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵». السید الشبیری: أقول: الفرع الذی وقفت علیه فی هذا الباب: شخص لاعب زوجته قبل طواف النساء أو مسّها بشهوة هل تجب علیه الکفارة؟ ج: لا تجب لو کان جاهلًا أو ساهیاً «۶». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۲ الشیخ التبریزی: إذا نسی الطواف حتی رجع إلی بلده وواقع أهله لزمه بعث هدی إلی منی إن کان المنسی طواف الحج وإلی مکّة إن کان المنسی طواف العمرة ویکفی فی الهدی أن یکون شاة «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلّاما بدّل الأستاذ دام ظله کلمة الأحوط إلی أولی «۲». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳».

ترک الطواف الواجب جهلا

فی التحریر م ۱۳: لو ترک طواف العمرة أو الزیارة جهلًا بالحکم ورجع، یجب علیه بدنة وإعادة الحج. السید الخوئی: إذا ترک الطواف فی عمرة التمتع عمداً مع العلم بالحکم أو مع الجهل به ولم یتمکّن من التدارک قبل الوقوف بعرفات بطلت عمرته وعلیه إعادة الحج من قابل وقد مرّ أن الأظهر بطلان إحرامه أیضاً... وإذا ترک الطواف فی الحج متعمداً ولم یمکنه التدارک بطل حجّه ولزمته الإعادة من قابل وإذا کان ذلک من جهة الجهل بالحکم لزمته کفّارة بدنة أیضاً «۴». السید السیستانی: قریب مما ذکرنا من السید الخوئی قدس سره مع التقدیم والتأخیر فی العبارة وتغییر یسیر فراجع «۵». السید الگلپایگانی: ولو ترکه متعمداً (طواف العمرة) بحیث لم یتمکّن من الإتیان به قبل موقف عرفة بطلت عمرته وانقلب حجّه إلی الإفراد ویقضی حجّه فی العام القابل بنفسه علی الأقوی ویلحق الجاهل فی ترک الطواف بالمتعمّد «۶». السید الخامنئی: الطواف رکن تبطل العمرة بترکه عمداً إلی وقت فواته ولا فرق فی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۳ ذلک بین العالم بالحکم والجاهل به... «۱». وقال دام ظله: إذا ترک الطواف نسیاناً وذکره بعد فوات وقته وجب علیه قضاؤه وقضاء صلاته فی أی وقت أمکنه وأمّا إذا ذکره بعد العود إلی وطنه فإن أمکنه الرجوع من دون حرج وجب وإلّا استناب... «۲». السید الشبیری: الطواف من أرکان العمرة والحج فیبطلان بترکه عمداً إلی وقت لا یمکن تدارکه، سواء کان عالماً بأصل الحکم أم جاهلًا وأمّا الجاهل بتفاصیله وشروطه فلا یجری فی حقّه هذا الحکم «۳». حکم من ترک طواف الحج أو بعضه سهواً أو جهلًا منه بالحکم والتفت أو تذکّر أثناء السعی أو بعده حکم من ترک طواف عمره التمتع أو نقصه «۴». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله دام ظله: بطلت عمرته وصار حجّه حجّ إفراد ظاهراً و علیه إعادة الحج من قابل علی الأقوی، ووجوب ذبح جذور مطلقاً حتی فی حال العلم والعمد موافق للإحتیاط... «۵». وإذا ترک الطواف فی الحج متعمداً ولم یمکنه التدارک بطل حجّه ولزمته الإعادة من قابل وإذا کان ذلک من جهة الجهل بالحکم لزمته کفارة بدنة «۶». الشیخ التبریزی: إذا ترک الطواف فی عمرة التمتع عمداً مع العلم بالحکم أو مع الجهل به ولم یتمکّن من التدارک قبل الوقوف بعرفات بطلت عمرته وعلیه إعادة الحج من قابل... «۷» وقد تقدم فی کلام الخوئی. الشیخ الفاضل: المتن المذکور إلّاما أضاف الأستاذ دام ظله بقوله: وإن لم تتحقق الموافقة للروایة بل وإن یتحقق الرجوع إلی الأهل «۸». الشیخ المکارم: لمن ترک طواف عمرة التمتع عدّة صور:... من ترک

الطواف عن جهل انقلب حجّه إلی حج الإفراد والأحوط وجوباً أن یأتی بعمرة مفردة بعد ذلک ثم آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۴ یعید حج التمتع فی السنة المقبلة، والأحوط استحباباً ذبح بعیر کفارة «۱». الشیخ الوحید: المتن المذکور من الخوئی إلی قوله دام ظله: فإن لم یتمکّن من تدارکه وإتمام عمرته قبل إدرک الرکن من الوقوف بعرفات بطلت عمرته... «۲». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۵

المبیت بمنی

اشارة

فی التحریر م ۱: إذا قضی مناسکه بمکّة یجب علیه العود إلی منی للمبیت بها لیلتی الحادیة عشرة والثانیة عشرة، والواجب من الغروب إلی نصف اللیل. السید الخوئی: الواجب الثانی عشر من واجبات الحج، المبیت بمنی لیلة الحادی عشر والثانی عشر، ویعتبر فیه قصد القربة... لا یجب علیه المبیت فی مجموع اللیل فیجوز المکث فی منی من أوّل اللیل إلی ما بعد منتصفه أو المکث فیها قبل منتصف اللیل إلی الفجر... «۱». السید السیستانی: قریب مما ذکر فی کلام السید الخوئی قدس سره إلی قوله دام ظله: لا یعتبر المبیت بمنی البقاء فیها تمام اللیل إلّافی المورد المتقدم «من لم یخرج من منی یوم الثانی عشر حتی دخل علیه اللیل فإنّه وجب علیه المبیت لیلة الثالث عشر إلی طلوع الفجر» فإذا مکث فیها من أوّل اللیل إلی منتصفه جاز له الخروج بعده، وإذا خرج منها أوّل اللیل أو قبله لزمه الرجوع إلیها قبل طلوع الفجر بل قبل انتصاف اللیل علی الأحوط «۲». السید الگلپایگانی: والمقدار الواجب فی المبیت، هو إلی ما بعد منتصف اللیل فإذا أراد الخروج من منی بعد منتصف اللیل فلا مانع منه «۳». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۶ السید الخامنئی: وإن کان لا یبعد کفایة المبیت فی النصف الثانی من اللیل حال الاختیار أیضاً. «۱» اقتصرنا علی الشق الثانی. السید الشبیری: أما اللیلة الحادیة عشرة فیتخیّر الحاج بین المبیت فی النصف الأول من اللیل وبین الإصباح فی منی وأمّا بالنسبة إلی الثانیة عشرة والثالثة عشرة فالأحوط وجوباً أن یبیت فی منی من غروب الشمس إلی طلوعها ولا یخرج منه فی هذه الفترة حتی للإتیان بأعمال مکة الواجبة «۲»... ولا یجب المبیت لیلة الحادیة عشرة علی عدّة أشخاص: من توجّه إلی مکّة لأداء أعمالها- من لا یقدر علی المبیت أو یکون حرجاً علیه- من یقضی لیله بتمامه فی غیر منی بحکم وظیفته ولو کان الأمر مستحباً کالطبیب أو المسؤول عن إعداد وسائل الحجاج... «۳». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره وقال دام ظله: ولا یجب علیه المبیت فی مجموع اللیل فیجوز له المکث فی منی من أوّل اللیل إلی ما بعد منتصفه، والأولی لمن بات النصف الأول فی منی... «۴». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۵» فیجوز له المکث فی منی من أوّل اللیل إلی ما بعد منتصفه أو المکث فیها قبل منتصف اللیل إلی الفجر «۶». الشیخ الفاضل: متن التحریر إلّاما علق الأستاذ دام ظله علی جملة: (یجب العود إلی منی) بقوله: الواجب هو المبیت بمنی سواء قضی مناسکه بمکّة أم لم یذهب إلیها لقضائها بأن أخّرها عن اللیلتین... وإلّا ما أضاف إلی الجملة الأخیرة أعنی من الغروب إلی نصف اللیل بقوله: ولا یبعد الاکتفاء بالنصف الثانی «۷». الشیخ المکارم: یجب علی الحاج أن یبیت اللیلة الحادیة عشرة والثانیة عشرة فی منی (وفی بعض الموارد اللیلة الثالثة عشرة أیضاً) «۸» وقال دام ظله: یکفی أن یبیت نصفاً آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۷ من اللیلة فی منی سواء کان النصف الأول أو الثانی «۱». الشیخ الوحید: العاشر من واجبات الحج: المبیت بمنی لیلة الحادی عشر والثانی عشر، ویعتبر فیه قصد المبیت متقرباً إلی اللّه تعالی «۲» ولا یجب علیه المبیت فی مجموع اللیل فیجوز له المکث فی منی فی النصف الأول من اللیل، أو المکث فیها فی النصف الأخیر «۳». الشیخ النوری: ولا یجب علیه المبیت فی مجموع اللیل... «۴» یکفی أحد النصفین.

وجوب المبیت لیلة الثالثة عشرة

فی التحریر م ۲: یجب المبیت لیلة الثالثة عشرة إلی نصفها علی طوائف: منهم من لم یتق الصید فی إحرامه للحج أو العمرة والأحوط لمن أخذ الصید ولم یقتله المبیت... ومنهم من لم یتق النساء فی إحرامه للحج أو العمرة وطاءاً دبراً أو قبلًا أهلًا له أو أجنبیّة... ومنهم من لم یفض من منی یوم الثانی عشر وأدرک غروب الثالث عشر. السید الخوئی: ومن لم یجتنب الصید فی إحرامه فعلیه المبیت لیلة الثالث عشر أیضاً وکذلک من أتی النساء علی الأحوط «۵». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». السید الگلپایگانی: یجب المبیت أیضاً لیلة الثالث عشر إذا غربت علیک الشمس ولم تخرج من منی، أو لم تتق النساء والصید «۷». السید الشبیری: یجب المبیت اللیلة الثالثة عشرة علی طوائف: ۱- من أدرک غروب الشمس من الیوم الثانی عشر فی منی ۲- من لم یجتنب الصید حال إحرام العمرة أو الحج ۳- لم من یجتنب مقاربة النساء حال إحرام العمرة أو الحج «۸». *** الشیخ البهجة: ومن لم یجتنب الصید فی إحرامه فعلیه المبیت لیلة الثالث عشر أیضاً آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۸ وکذا من أتی النساء حال الإحرام «۱». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من الشیخ البهجة وقد تقدم فی کلام السید الخوئی قدس سره أیضاً «۲». الشیخ الصافی: من لم یتق النساء والصید أو غربت علیه الشمس الیوم الثانی عشر وهو فی منی، یجب علیه حینئذٍ المبیت لیلة الثالث عشر أیضاً ورمی الجمرات الثلاث فی الیوم الثالث عشر، والأولی بل الأحوط للصرورة أن یبیت لیلة الثالث عشر. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر بتمامه «۳». الشیخ الفاضل، فی کتاب مناسکه الأخیر: یجب علی الحاج المبیت فی منی اللیلة الحادیة عشرة والثانیة عشرة أی البقاء فیها من الغروب إلی نصف اللیل، ولا یبعد الاکتفاء بالنصف الآخر من اللیل «۴». الشیخ المکارم: وفی بعض الموارد اللیلة الثالثة عشرة أیضاً «۵». الشیخ الوحید: ومن أصاب الصید فی إحرامه فعلیه المبیت لیلة الثالث عشر أیضاً وکذلک من أتی النساء علی الأحوط «۶». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی إلّافی تبدیل الاحتیاط بالظاهر فقال دام ظله: علی الأظهر «۷».

لا یجب المبیت علی أشخاص

فی التحریر م ۳: لا یجب المبیت فی منی اللیالی المذکورة علی أشخاص: الأول: المرضی والممرضین لهم بل کل من له عذر یشق معه البیتوتة. الثانی: من خاف علی ماله المعتد به من الضیاع أو السرقة فی مکّة. الثالث: الرعاة إذا احتاجوا إلی رعی مواشیهم باللیل. الرابع: أهل سقایة الحاج بمکّة. الخامس: من اشتغل فی مکّة بالعبادة إلی الفجر ولم یشتغل بغیرها إلّاالضروریات لأکل والشرب... وتجدید الوضوء وغیرها... السید الخوئی: یستثنی لمن یجب علیه المبیت بمنی عدّة طوائف: ۱- المعذور، آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۰۹ کالمریض والممرّض ومن خاف علی نفسه أو ماله من المبیت بمنی ۲- من اشتغل بالعبادة فی مکّة تمام اللیلة ما عدا الحوائج الضروریة کالأکل والشرب ونحوهما ۳- من طاف بالبیت وبقی فی عبادته ثم خرج من مکّة وتجاوز عقبة المدنیین فیجوز له أن یبیت فی الطریق دون أن یصل إلی منی ویجوز لهولاء التأخیر فی الرجوع إلی منی إلی إدراک الرمی فی النهار «۱». السید السیستانی: یستثنی ممن یجب علیه المبیت بمنی عدّة طوائف: ۱- من یشق علیه المبیت بها أو یخاف علی نفسه أو عرضه أو ماله إذا بات فیها ۲- من خرج من منی أوّل اللیل أو قبله وشغله عن العود إلیها قبل انتصاف اللیل إلی طلوع الفجر الاشتغال بالعبادة فی مکّة فی تمام هذه الفترة إلّافیما یستغرقه الإتیان بحوائجه الضروریة ۳- من خرج من مکة للعود إلی منی وجاوز عقبة المدنیین فإنّه یجوز له أن ینام فی الطریق قبل أن یصل إلی منی ۴- أهل سقایة الحاج بمکّة «۲». السید الگلپایگانی: لقد علمت أیها الحاج أن المبیت فی منی واجب فی لیلة الحادی عشر والثانی عشر، ولا یجوز لک البقاء فی مکّة إلّافی موردین: ۱- إن بقیت بمکّة مشغولًا بالعبادة إلی الفجر ۲- أن یکون لک عذر مثل الراعی والساقی ومن کان له مریض أو یخاف علیه أو له مال یخاف ضیاعه أو نحو ذلک «۳». السید الخامنئی: لا یجب علی طوائف: ۱- المرضی ومن یعتنی بهم بل کل من کان له عذر ۲- من خاف علی ماله ۳- من بقی فی مکّة مشتغلًا بالعبادة «۴». السید الشبیری: تقدم کلامه دام ظله فی عدم وجوب المبیت اللیلة الحادیة عشرة علی أشخاص فراجع. *** الشیخ البهجة: ویستثنی ممن یجب علیه المبیت عدة طوائف: المعذور کالمریض والممرّض- من اشتغل بالعبادة فی مکّة- من طاف بالبیت

وبقی فی عبادته ثم خرج من آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۱۰ مکّة وتجاوز عقبة المدنیین علی الأظهر «۱». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۲». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر بتمامه «۳». الشیخ المکارم: تعفی عدّة طوائف من المبیت فی منی: ۱- الشیخ والشیخة والمریض وممرّضه الذین یکون المبیت فی منی شاقاً علیهم ۲- المسؤولون عن الحملات وقوافل الحجاج وخدمتها إذا اضطر إلی المجیء إلی مکّة لحلّ مشاکل الحجاج ۳- من یخشی بسب الزحام عند عودة الناس إلی مکّة الخطر أو الضرر ۴- من یشتغل طول اللیل فی مکة بأعمال الطواف أو عبادة أخری ۵- من یأتی إلی مکّة للإتیان بمناسک مکّة ویعود إلی منی قبل طلوع الفجر «۴». الشیخ الوحید: یستثنی ممن یجب علیه المبیت بمنی عدة طوائف: ۱- المعذور کالمریض والممرّض ومن یخاف علی نفسه أو عرضه أو ماله من المبیت بمنی، وهکذا کل مورد یکون المبیت ضرریاً أو حرجیاً. ۲- من اشتغل بالعبادة فی مکّة تمام لیلته أو تمام الباقی من لیلته إذا خرج من منی أوّل اللیل ۳- من طاف بالبیت وبقی فی عبادته ثم خرج من مکة وتجاوز عقبة المدنیین فیجوز له أن یبیت فی الطریق دون أن یصل إلی منی «۵». الشیخ النوری: نظره دام ظله قریب مما ذکرنا من السید الخوئی قدس سره «۶».

العبادة فی مکّة

فی التحریر م ۳:... لا یجوز ترک المبیت بمنی لمن اشتغل بالعبادة فی غیر مکّة حتی بین طریقها إلی منی علی الأحوط. السید الخوئی: من اشتغل بالعبادة فی مکّة تمام لیلته... فیشغل نفسه فی تلک الفترة بنافلة أو قرائة قرآن أو تسبیح، والاشتغال بالعبادة تعمّ أی نوع من العبادة «۷». السید الگلپایگانی: فإن کان بمکّة مشتغلًا بالعبادة حتی أصبح فلا فدیة علیه، أمّا إذا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۱۱ بات بمکّة غیر مشتغل بالعبادة أو بات بغیر مکّة مشتغلًا بالعبادة کان علیه کفارة عن کل لیلة شاة وکذلک الناسی والجاهل والمعذور علی الأحوط «۱». السید الخامنئی: من کان مشتغلًا فی مکّة بالعبادة إلی الفجر ولم یشتغل بغیرها إلّا لضرورة «۲» کالأکل والشرب بقدر الحاجة أو تجدید الوضوء. السید الشبیری: لا یجوز ترک المبیت من أجل الإتیان بالأعمال العبادیة الأخری فی مکّة غیر أعمال مکّة الواجبة من قبیل الطواف المستحب والصلاة وتلاوة القرآن «۳». السید السیستانی: الاشتغال بالعبادة فی مکّة فی النصف الأول من اللیل لا یوجب سقوط وجوب المبیت بمنی فی النصف الثانی وإنّما یوجبه الاشتغال بالعبادة من قلیل منتصف اللیل إلی الفجر وتکفی الأعمال المذکورة فی السؤال (النظر إلی الکعبة وقرائة القرآن وإطافة الحجاج والاجابة علی الأسئلة الدینیة) مع الإتیان بها بقصد القربة لصدق کونه فی طاعة اللّه «۴». *** الشیخ البهجة: والمراد بالعبادة الطواف والسعی علی الأحوط «۵» وقال لی دام ظله شفاهاً: لا یبعد کفایة الدعاء وتلاوة القرآن والصلوة مع صدق العبادة وکذلک بیان المسائل الشرعیة. الشیخ التبریزی: نعم وتعمّ وتشمل أی نوع من العبادة ولا تشمل النظر إلی الکعبة «۶». الشیخ الفاضل: تقدم کلامه فی الفرع الماضی فراجع، منظور مطلق عبادت است نماز و تلاوة قرآن و ذکر و دعا و نظر بکعبه و اسعاف حاجات مؤمنین و ارشاد و موعظه «۷». الشیخ المکارم: من یشتغل طول اللیل فی مکّة بأعمال الطواف أو عبادة أخری «۸». الشیخ الوحید: من اشتغل بالعبادة فی مکّة تمام اللیلة «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۱۲ الشیخ النوری: من اشتغل بالعبادة فی مکّة تمام اللیلة أو تمام الباقی من لیلته ما عدا الحوائج الضروریة «۱».

إذا لم یدرک المبیت أوّل اللیل

فی التحریر م ۴: من لم یکن فی منی أوّل اللیل بلا عذر یجب علیه الرجوع قبل نصفه وبات إلی الفجر علی الأحوط. السید الخوئی: یجوز له المکث فی منی من أوّل اللیل إلی بعد منتصفه أو المکث قبل منتصف اللیل إلی الفجر «۲». السید السیستانی: یتخیر الحاج بین أن یمکث فیها من أوّل اللیل إلی منتصفه أو من قبیل منتصفه إلی طلوع الفجر «۳». السید الگلپایگانی: تقدم کلامه قدس سره وقال: وکذا إذا شغله نسکه (أی واجباته وأعماله) بمکّة عن إدراک أول اللیل ووصل منی فی منتصفه أو بعده فلا فدیة علیه «۴». السید

الخامنئى: لا يبعد كفاية المبيت فى النصف الثانى من الليل حال الاختيار أيضاً. «۵» وقد تقدم. السيد الشبيرى: تقدم كلامه دام ظله وأنّه مخير بين النصف الأول من الليل والإصباح فى منى أى التواجد فيه حين طلوع الفجر هذا بالنسبة إلى الليلة الحادية عشرة) وأمّا بالنسبة إلى الليلة الثانية عشرة والثالثة عشرة على من يجب فيها المبيت فالأحوط وجوباً أن يبيت الحاج فى منى من غروب الشمس إلى طلوعها ولا ـ يخرج منه فى هذه الفترة حتى لإتيان أعمال مكة الواجبة «۶». *** الشيخ البهجة: تقدم كلامه دام ظله فراجع وقوله دام ظله: والأولى لمن بات النصف آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۶۱۳ الأول ثم خرج منها أن لا يدخل مكة «۱». الشيخ التبريزى: تقدّم فى كلام الشيخ أنّه مخيّر فى المبيت بين أحد النصفين فراجع. الشيخ الفاضل: من لم يكن فى منى أوّل الليل بلا عذر بل ومع العذر لما مرّ من كون الحكم بنحو الواجب التخييرى يجب عليه الرجوع قبل نصفه وبات إلى الفجر على الأقوى «۲» وقد سبق منه دام ظله: لا يبعد الإكتفاء بالنصف الآخر من الليل. الشيخ المكارم: تقدم كلامه دام ظله وأنّه يكفى أحد النصفين فراجع. الشيخ الوحيد: تقدّم كلامه دام ظله، أنّه يجوز الاكتفاء بأحد النصفين فراجع.

البيتوتة من العبادات

فى التحرير م ۵: البيتوتة من العبادات تجب فيها النيّة بشرائطها. السيد الخوئى: ويعتبر فيه قصد القربة والخلوص. السيد السيستانى: المتن المذكور «۳». السيد الگلپايگانى: تجب النيّة فى المبيت بمنى على نحو ما تقدم فى سائر الواجبات والمناسك وأن تكون النيّة بعد دخول وقت العشاء إذا لم ينو من أوّل المغرب ويكفى فى النيّة الداعى ولا ـ يجب الاخطار بالبال ولا التلفظ بها «۴». السيد الخامنئى: المبيت فى منى عبادة تجب فيه النيّة بشرائطها المتقدمة «۵». السيد الشبيرى: ويستثنى من وجوب الكفارة موردان... ۲- من بات فى منى دون نية القربة المطلوبة «۶». *** الشيخ البهجة: ويعتبر فيه قصد القربة «۷». الشيخ التبريزى: ويعتبر فيه قصد القربة «۸». الشيخ الصافى: تجب النيّة فى المبيت بمنى ليلة الحادى عشر أو الثانى عشر أو الثالث آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۶۱۴ عشر، وأن تكون النية بعد دخول وقت العشاء إذا لم ينو من أوّل المغرب «۱» وإذا أخّل بالنيّة كان آثماً ولكن لا فدية عليه. الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير «۲». الشيخ المكارم: المبيت فى‌منى مثل‌سائر أعمال الحج‌يحتاج إلى النيّة وقصد القربة ... «۳». الشيخ الوحيد: ويعتبر فيه قصد المبيت متقرباً إلى اللّه تعالى «۴».

لزوم الكفارة على من ترك المبيت

فى التحرير م ۶: من ترك المبيت الواجب بمنى يجب عليه لكلّ ليلة شاة متعمداً كان أو جاهلًا أو ناسياً بل تجب الكفارة على الأشخاص المعدودين فى المسألة الثالثة إلّا الخامس منهم والحكم فى‌الثالث والرابع مبنىّ على الاحتياط. السيد الخوئى: من ترك المبيت بمنى فعليه كفّارة شاة عن كل ليلة، والأحوط التكفير فيما إذا ترك نسياناً أو جهلًا منه بالحكم أيضاً، والأحوط التكفير للمعذور من المبيت، ولا ـ كفارة على الطائفة الثانية: (من اشتغل بالعبادة فى مكة) والثالثة: (من رجع وتجاوز عقبة المدنيين) «۵». السيد السيستانى: المتن إلى قوله دام ظله: ولا دم على الطائفة الثانية: (من اشتغل بالعبادة فى مكة) والثالثة: (جاوز عقبة المدنيين) والرابعة: (سقاية الحاج) والأحوط ثبوت الدم على الطائفة الأولى، وكذا من ترك المبيت نسياناً أو جهلًا منه بالحكم «۶». السيد الگلپايگانى: فمن بات بغير منى فإن كان بمكّة غير مشتغل بالعبادة أو بغير مكّة ولو مشتغلًا بالعبادة كان عليه حينئذٍ عن كل ليلة شاة وكذلك الناسى والجاهل والمعذور على الأحوط «۷». السيد الخامنئى: من ترك المبيت الواجب يجب عليه التكفير عن كلّ ليلة بشاة ولا فرق فى ذلك بين المعذور وغيره ولا ـ بين الجاهل والناسى وغيرهما على الأحوط «۸». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۶۱۵ السيد الشبيرى: من ترك المبيت والإصباح بمنى يجب عليه التكفير بشاة من دون فرق بين أن يكون عالماً أو جاهلًا ملتفتاً أو غافلًا قادراً أو عاجزاً بل حتى ولو كان كلّ من المبيت والإصباح حرجياً عليه على الأحوط وجوباً «۱». *** الشيخ البهجة: من ترك المبيت بمنى

فعلیه کفارة شاة عن کل لیلة إلی قوله دام ظله: ولا کفارة علی من ترک البیتوتة فی منی لاشتغاله بالعبادة فی مکّة... «۲». الشیخ التبریزی: من ترک المبیت بمنی فعلیه کفارة شاة عن کل لیلة... «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلّاما علق الأستاذ دام ظله علی جملة: (جاهلًا أو ناسیاً) بقوله: فی الجاهل والناسی یکون ثبوت الکفارة مبنیاً علی الاحتیاط «۴». الشیخ المکارم: وإذا بات فی هاتین اللیلتین فی غیر منی وجب علیه ذبح شاة کفارة والأحوط وجوباً أن یذبح عن کل لیلة شاة واحدة «۵» وقال دام ظله: إذا اضطر أن لا یبیت فی منی لم یکن عاصیاً ولا تجب علیه کفارة وصح حجّه «۶». الشیخ الوحید: من ترک المبیت بمنی فعلیه کفّارة شاة عن کل لیلة، والأقوی عدم وجوب التکفیر فیما إذا ترکه نسیاناً أو جهلًا منه بالحکم إذا کان عن قصور وإن کان التکفیر أحوط «۷». والأحوط التکفیر للمعذور من المبیت ولا کفارة علی الطائفة الثانیة والثالثة ممن تقدم «۸».

یکفی فی الکفارة مطلق الشاة

فی التحریر م ۷: لا یعتبر فی الشاة فی الکفارة المذکورة شرائط الهدی ولیس لذبحه محل خاص فیجوز بعد الرجوع إلی محلّه. السید الخوئی: ما ذکرناه من الشرائط فی الهدی لا تعتبر فیما یذبح کفارة وإن کان الأحوط اعتبارها فیه «۱». السید السیستانی: نفس المتن المذکور بتمامه من السید الخوئی قدس سره «۲». السید الشبیری: یجب أن تکون الشاة التی تذبح بعنوان الکفارة واجدة لجمیع الشروط فی الهدی فی حج التمتع «۳». *** الشیخ البهجة: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴». الشیخ التبریزی: نفس المتن من السید الخوئی قدس سره ونفس الرقم «۵». الشیخ الفاضل: نفس المتن من التحریر «۶». الشیخ المکارم: وجب علیه ذبح شاة کفارة «۷». الشیخ الوحید: ما ذکرناه من الشرائط فی الهدی لا تعتبر فیما یذبح کفارة «۸».

لزوم الکفارة علی ترک المبیت

فی التحریر م ۸: من لم یکن تمام اللیل فی خارج منی فإن کان مقداراً من أوّل اللیل إلی نصفه فی منی لا إشکال فی عدم الکفارة علیه وإن خرج قبل نصفه أو کان مقداراً من أوّل اللیل خارجاً فالأحوط لزوم الکفارة علیه. السید الخوئی: تقدم نظر السید الخوئی قدس سره وأنّه یکفی فی المبیت أحد النصفین. السید السیستانی: تقدم کلامه دام ظله علی نحو ما تقدم من السید الخوئی قدس سره. السید الگلپایگانی: تقدم أنّه إذا شغله نسکه عن أوّل اللیل فلا فدیة علیه. السید الخامنئی: تقدم کلامه دام ظله أنّه لا یبعد کفایة النصف الثانی فراجع. السید الشبیری: تقدم کلامه دام ظله وأنّه مخیّر بین المبیت فی النصف الأول من اللیل والإصباح قبل الفجر فی اللیلة الحادیة عشرة ولزم المبیت من أوّل اللیل إلی طلوع الفجر آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۱۷ فی اللیلة الثانیة عشرة والثالثة عشرة بل إلی طلوع الشمس «۱». *** الشیخ البهجة: تقدّم کلامه دام ظله وقد استظهرنا من کلامه کفایة النصف الثانی فتأمّل فی عبارة المناسک. الشیخ التبریزی: تقدّم أنّه مخیّر فی المبیت بین أحد النصفین فراجع. الشیخ الفاضل: من لم یکن تمام اللیل فی خارج منی فإن کان من أوّل اللیل إلی نصفه فی منی لا إشکال فی عدم الکفارة علیه وإن خرج قبل نصفه ولم یرجع إلیها لإدراک النصف الثانی وکذا فیما بعده... «۲». الشیخ المکارم: تقدم کفایة أحد النصفین فراجع. الشیخ الوحید: تقدم منه دام ظله جواز الاکتفاء فی المبیت بالنصف الثانی من اللیل فراجع. الشیخ النوری: یجوز له المکث فی منی من أوّل اللیل إلی ما بعد منتصفه أو المکث فیها قبل منتصف اللیل إلی الفجر «۳».

النفر بعد الزوال

فی التحریر م ۹: من جاز له النفر یوم الثانی عشر یجب أن ینفر بعد الزوال ولا یجوز قبله، ومن نفر یوم الثالث عشر جاز له ذلک فی أیّ وقت منه شاء. السید السیستانی: إن منعهم الزحام من النفر بعد زوال الیوم الثانی عشر فإن أمکنهم المبیت فی منی فی تلک اللیلة من

غیر حرج ومشقة تعیّن وإلّا جاز لهم الخروج منها قبل الزوال «۴». السید الگلپایگانی: فیجوز له النفر من منی ولکن بعد زوال الشمس من یوم الثانی عشر... «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۱۸ السید الخامنئی: من جاز له النفر یوم الثانی عشر یجب أن ینفر بعد الزوال ولا یجوز له النفر قبله «۱». السید الشبیری: یحرم الإفاضة من منی قبل الزوال، یوم الثانی عشر مختاراً بل یؤجل الإفاضة إلی بعد الزوال من الیوم الثانی عشر ومن وجب علیه المبیت اللیلة الثالثة عشرة وبات فیه لا یفیض إلّا بعد طلوع الشمس ورمی الجمار «۲». *** الشیخ البهجة: وتجوز لغیرهما (من أتی النساء ومن لم یتجنب الصید) الإفاضة من منی بعد ظهر الیوم الثانی عشر «۳». الشیخ التبریزی: وتجوز لغیرهما الإفاضة من منی بعد ظهر الیوم الثانی عشر «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ المکارم: یجب أن یکون مغادرة منی والعود إلی مکّة فی الیوم الثانی عشر بعد أذان الظهر «۶». الشیخ الوحید: ویجوز لغیرهما (من أصاب الصید ومن أصاب النساء) النفر من منی بعد زوال الشمس من الیوم الثانی عشر «۷».

رمی الجمار الثلاث

اشارة

فی التحریر م ۱: یجب رمی الجمار الثلاث- أی الجمرة الأولی والوسطی والعقبة- فی نهار اللیالی التی یجب علیه المبیت فیها حتی الثالث عشر لمن یجب علیه مبیت لیله، ولو ترکه صحّ حجّه ولو کان عن عمد وإن أثم معه. السید الگلپایگانی: یجب فی الیوم الحادی عشر والثانی عشر بل والیوم الثالث عشر إن کان قد بات الحاج فی منی لیلته رمی الجمرات الثلاث «۱». السید الخامنئی: وهو الواجب الثالث عشر من واجبات الحج، یجب رمی الجمار الثلاث أی الجمرة الأولی والوسطی والعقبة فی نهار اللیالی التی یجب المبیت فیها «۲». السید الشبیری: یجب علی الحاج رمی الجمرات الثلاث فی الیوم الحادی عشر والثانی عشر یجب علی من بات اللیلة الثالثة عشرة فی منی أن یرمی الجمرات الثلاث فی یومها «۳». السید الخوئی: الثالث عشر من واجبات الحج: رمی الجمرات الثلاث، الیوم الحادی عشر والثانی عشر وإذا بات الثالث عشر فی منی وجب الرمی فی الیوم الثالث عشر أیضاً علی الأحوط. السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی «۴». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۲۰ الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۱». الشیخ التبریزی: المتن المذکور «۲». الشیخ الصافی: یجب فی الیوم الحادی عشر والثانی عشر بل الثالث عشر إن کان قد بات الحاج فی منی لیلته، رمی الجمرات الثلاث وهی: ۱- الأولی ۲- الوسطی ۳- جمرة العقبة. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۳». الشیخ المکارم: من واجبات الحج رمی کل الجمار الثلاثة فی الیوم الحادی عشر والثانی عشر علی النحو والترتیب الذی مرّ فی المسائل السابقة «۴». الشیخ الوحید: الحادی عشر من واجبات الحجّ رمی الجمرات الثلاث وهی: الأولی والوسطی والعقبة... یجب الرمی فی الیوم الحادی عشر والثانی عشر وإذا بات لیلة الثالث عشر فی منی وجب الرمی فی الیوم الثالث عشر أیضاً علی الأحوط «۵». الشیخ النوری: متن السید الخوئی فی المقدار المذکور «۶».

وجوب الرمی بسبع حصیات

فی التحریر م ۲: یجب فی کل یوم رمی کلّ جمرة بسبع حصیاة ویعتبر فیها وفی الرمی ما یعتبر فی رمی الجمرة العقبة علی ما تقدم بلا افتراق. السید الخامنئی: أقول: الحکم معلوم ممّا سبق منه دام ظله فی رمی الجمرة العقبة قال دام ظله: ولا یختلف رمی الجمار الثلاث فی کیفیته وشروطه عمّا تقدم فی رمی جمرة العقبة (الکبری) یوم العید «۷» فیرمی کل جمرة سبع حصیات. السید الگلپایگانی: رمی کل جمرة بسبع حصیات کما تقدم فی رمی جمرة العقبة یوم العید «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۲۱ السید الشبیری: یرمی کل واحد منها بسبع حصیات. السید الخوئی: ما ذکرناه من واجبات رمی جمرة العقبة یجری فی رمی الجمرات الثلاث کلّها «۱». السید

السیستانی: ما ذکرناه من واجبات رمی جمرة العقبة یجری فی رمی الجمرات الثلاث کلّها «۲». *** الشیخ البهجة: تقدم کلامه فی رمی جمرة العقبة وأنّه یجب أن یرمی بسبع حصیات فراجع. الشیخ التبریزی: تقدّم کلامه دام ظله فی شروط الرمی فی الجمرة العقبة فراجع وقال دام ظله: ما ذکرناه من واجبات رمی جمرة العقبة یجری فی رمی الجمرات الثلاث کلّها «۳». الشیخ الصافی: رمی کل جمرة بسبع حصیات کما تقدّم فی رمی الجمرة یوم العید «۴». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۵». الشیخ المکارم: تقدم فی مسألة رمی الجمرة العقبة فراجع. الشیخ الوحید: ما ذکرناه مما یعتبر فی رمی جمرة العقبة تجری فی رمی الجمرات الثلاث کلّها «۶».

وقت الرمی بین طلوع الشمس وغروبها

فی التحریر م ۳: وقت الرمی من طلوع الشمس إلی الغروب فلا یجوز فی اللیل اختیاراً، ولو کان له عذر من خوف أو مرض أو علّة أو کان راعیاً جاز فی لیل یومه أو اللیل الآتی. السید الگلپایگانی: وقت الرمی للجمرات یکون من طلوع الشمس إلی غروبها اختیاراً ویجوز الرمی لیلًا اضطراراً للمعذور «۷». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۲۲ السید الخامنئی: وقت الرمی من طلوع الشمس إلی الغروب فلا یجوز الرمی فی اللیل اختیاراً «۱». السید الشبیری: زمان رمی الجمار من طلوع الشمس إلی غروبها (أی استتار القرص) ولا یصح الرمی لیلًا إلّالطوائف «۲». السید السیستانی: یستفاد الحکم مما ذکر من الواجبات فی جمرة العقبة. *** الشیخ البهجة: وقت الرمی ما بین طلوع الشمس وغروبها «۳». الشیخ التبریزی: تقدم کلامه دام ظله فراجع. الشیخ الصافی: أمّا وقت الرمی للجمرات فیکون من طلوع الشمس إلی غروبها اختیاراً ویجوز الرمی لیلًا اضطراراً للمعذور کالخائف والمریض والراعی والحطاب والعبد، وإذا لم یتمکن المعذور من الرمی فی کل لیلة فیجوز له الجمع حینئذٍ فی لیلة واحدة. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۴». الشیخ المکارم: مضی الکلام فی رمی جمرة العقبة فراجع. الشیخ الوحید: ممّا یعتبر فی الرمی أن یکون الرمی بین طلوع الشمس وغروبها «۵».

جواز الرمی فی اللیل لصاحب العذر

فی التحریر م ۳:... ولو کان له عذر من خوف أو مرض أو علّة أو کان راعیاً جاز فی لیل یومه أو اللیل الآتی. السید الگلپایگانی: ویجوز الرمی لیلًا اضطراراً للمعذور کالخائف والمریض والراعی والحطّاب ولو لم یتمکن المعذور من الرمی فی کل لیلة فیجوز له الجمع حینئذٍ فی لیلة واحدة «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۲۳ السید السیستانی: یجب أن یکون رمی الجمرات فی النهار ویستثنی من ذلک الرعاة وکلّ معذور عن المکث فی منی نهاراً لخوف أو مرض أو علّة أخری، فیجوز له رمی کلّ نهار فی لیلته، ولو لم یتمکّن من ذلک جاز الجمع فی لیلة واحدة «۱». السید الشبیری: یجوز الرمی لیلًا لطوائف: ۱- من لا یستطیع الرمی نهاراً أو یکون حرجیاً علیه ۲- من یخاف أن یصیبه بسبب الرمی نهاراً ضرر معتد به فیصح الرمی لیلًا (اللیلة السابقة) للشیخ والمرأة والصبی والمریض والضعیف الذین یخافون الرمی نهاراً ۳- أصحاب المهن والحرف کالراعی والحطّاب ۴- المدین، فیجوز لهذه الطوائف أن یرموا الجمرات لیلًا (اللیلة السابقة) ولا یجوز لهم تأجیلها إلی اللیلة الثانیة عشرة والثالثة عشرة «۲». السید الخوئی: ویستثنی من ذلک العبد والراعی والمدیون والذی یخاف أن یقتص علیه وکل من یخاف علی نفسه أو عرضه أو ماله ویشمل ذلک الشیخ والنساء والصبیان والضعفاء الذین یخافون علی أنفسهم من کثرة الزحام، فیجوز لهولاء الرمی لیلة ذلک النهار... «۳». السید الخامنئی: یستثنی من ذلک الراعی وکل من له عذر من خوف علی ماله أو عرضه أو نفسه وکذا الضعفاء والشیوخ والصبیان «۴». *** الشیخ البهجة: ویستثنی من ذلک من یخاف علی نفسه أو عرضه أو ماله، ویشمل ذلک الشیخ والنساء والصبیان والضعفاء... «۵». الشیخ التبریزی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶» یجوز للنساء رمی جمرة العقبة لیلة العید حتی مع التمکّن من الرمی یوم العید وأمّا باقی

الأیام إذا خفن علی أنفسهن فیجوز لهن أن یرمین لیلة الحادی عشر عن یومه ثم یرمین اللیلة الثانی عشر آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۲۴ عن یومه ولا یجوز الرمی فی لیلة واحدة عن یومین «۱». الشیخ الصافی: تقدم فی الفرع الماضی جواز الرمی لیلًا لطوائف وقال دام ظله: إذا لم یتمکن المعذور من الرمی فی کل لیلة فیجوز له الجمع حینئذٍ فی لیلة واحدة «۲». الشیخ الفاضل: ولو کان له عذر من خوف أو مرض أو علة أو کان راعیاً جاز فی لیل یومه أو اللیل الآتی «۳». الشیخ المکارم: لا یجوز رمی الجمرة فی اللیل إلّاللنساء والمرضی ومن یخشی الزحام فی النهار وإلّا الذین یقومون بشؤون الحجاج ولا یقدرون علی الرمی أثناء النهار ولا فرق بین اللیلة السابقة أو اللیلة المقبلة «۴». الشیخ الوحید: ویستثنی من ذلک العبد والراعی، والمدیون الذی یخاف أن یقبض علیه، وکل من یخاف علی نفسه أو عرضه أو ماله ویشمل ذلک الشیخ والنساء والصبیان والضعفاء الذین یخافون علی أنفسهم من کثرة الزحام، بل لو لم یتمکّن الخائف من الرمی فی کل لیلة جاز له رمی الجمع فی لیلة واحدة ویضحی ویفیض باللیل، ولکن لا یجوز لغیر الخائف من المکث أن ینفر لیلة الثانی عشر بعد الرمی حتی تزول الشمس من یومه «۵». الشیخ النوری: متن الخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۶».

الترتیب فی رمی الجمار

فی التحریر م ۴: یجب الترتیب بأن یبتدء بالجمرة الأولی ثم الوسطی ثم العقبة فإن خالف ولو عن غیر عمد تجب الإعادة حتی یحصل الترتیب. السید الگلپایگانی: الترتیب وذلک بأن یرمی أولًا الجمرة الأولی ثم الوسطی ثم جمرة العقبة «۷». السید الشبیری: یجب الترتیب فی رمی الجمرات الثلاث، الأولی ثم الوسطی ثم العقبة، ولو أخلّ بالترتیب بین رمی الجمار أعاد بما یحصل معه الترتیب ولو کان الإخلال آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۲۵ عن سهو أو نسیان أو جهل بالحکم أو اضطرار «۱». السید الخوئی: یجب الابتداء برمی الجمرة الأولی ثم الوسطی ثم جمرة العقبة، فإن خالف وجب الرجوع إلی ما یحصل به الترتیب ولو کانت المخالفة عن جهل أو نسیان «۲». السید السیستانی: یجب الابتداء برمی الجمرة الأولی إلی أخر ما ذکرناه عن السید الخوئی قدس سره «۳». السید الخامنئی: یجب الترتیب فی رمی الجمار بأن یبتدیء بالجمرة الأولی ثم الوسطی ثم العقبة، فیرمی کل جمرة بسبع حصیات «۴». *** الشیخ البهجة: یجب الابتداء برمی الجمرة الأولی ثم الوسطی ثم جمرة العقبة ولو خاف وجب الرجوع إلی ما یحصل به الترتیب ولو کانت المخالفة عن جهل أو نسیان... «۵». الشیخ التبریزی: یجب الابتداء برمی الجمرة الأولی... «۶». الشیخ الصافی: تقدم کلامه دام ظله وقال: الترتیب وذلک بأن یرمی أولًا الجمرة الأولی ثم الوسطی ثم جمرة العقبة «۷» فإذا رماها علی عکس ذلک أعاد الرمی (حتی یحصل الترتیب) «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۹». الشیخ المکارم: ویجب أن یراعی الترتیب بین الجمار، بدءاً برمی الجمرة الأولی ثم الوسطی ثم جمرة العقبة «۱۰». الشیخ الوحید: یجب الابتداء برمی الجمرة الأولی ثم الوسطی ثم العقبة ولو خالف وجب الرجوع إلی ما یحصل به الترتیب ولو کانت المخالفة عن جهل أو نسیان «۱۱». الشیخ النوری: المتن المذکور «۱۲».

جواز رمی کل جمرة بأربع حصیات ثم الإتمام

فی التحریر م ۵: لو رمی الجمرة الأولی بأربع حصیات ثم رمی الوسطی بأربع ثم اشتغل بالعقبة صحّ وعلیه إتمام الجمیع بأی نحو شاء، لکن الأحوط لمن فعل ذلک عمداً الإعادة وکذا جاز رمی المتقدمة بأربع ثم إتیان المتأخرة فلا یجب التقدیم بجمیع الحصیات. السید الگلپایگانی: لو رمی الجمرة الأولی أربعاً فما فوق ثم رمی التی بعدها سبعاً نسیاناً کفاه أن یکمل الأولی «۱». السید الشبیری: من رمی الجمرة اللاحقة قبل إکمال السابقة فإن لم یرم من السابقة أربع رمیات بطل اللاحقة مطلقاً ولو رمی من السابقة أربعاً أو خمساً ثم انصرف إلی اللاحقة صحّ اللاحقة فیما لو انصرف إلیها جاهلًا بالحکم أو ساهیاً، وبطل لو انصرف إلیها عالماً أو شاکاً مختارین کانا أو مضطرین، ولو رمی من السابقة ستاً صحت اللاحقة مطلقاً «۲». السید الخوئی: نعم إذا نسی فرمی جمرة بعد أن رمی سابقتها أربع

حصیات أجزأه إکمالها سبعاً ولا یجب علیه إعادة رمی اللاحقة «۳». السید السیستانی: إذا نسی أو جهل فرمی جمرة بعد أن رمی سابقتها أربع حصیات أجزأه إکمالها ولا یجب علیه إعادة رمی اللاحقة «۴». *** الشیخ البهجة: نعم إذا نسی فرمی جمرة بعد أن رمی سابقتها أربع حصیات أجزأه إکمالها سبعاً... «۵». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۶». الشیخ الفاضل: المتن المتقدم من التحریر إلی جملة: (لکن الأحوط) فإنّه قال: لا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۲۷ یترک؛ وإلی جملة: (جاز رمی المتقدمة) فإنّه قال دام ظله: ظاهره الجواز ولو عمداً وهو مع أنّه مخالف لما ذکره من کون مقتضی الاحتیاط الإعادة لا یساعده الدلیل «۱». الشیخ المکارم: أمّا إذا رمی کلّ واحدة من الجمار بأربع حصیات أو أکثر عاد ورمی الباقی علی الترتیب «۲». الشیخ الوحید: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۳».

لو نسی الرمی قضاه فی الیوم اللاحق

فی التحریر م ۶: لو نسی الرمی من یوم قضاه فی الیوم الآخر ولو نسی من یومین قضاهما فی الیوم الثالث وکذا لو ترک عمداً... السید الگلپایگانی: لو نسی الحاج رمی یوم من الأیام أو ترکه عمداً فعلیه القضاء فی الیوم الثانی ویبدأ أولًا بالفائت «۴». السید الشبیری: من ترک رمی الجمار أو بعضها عصیاناً أو اضطراراً وجب قضاؤه فی الیوم التالی بما یحصل معه الترتیب فلو کان ترک... «۵». السید الخوئی: من نسی الرمی فی الیوم الحادی عشر وجب قضاؤه فی الثانی عشر ومن نسیه فی الثانی عشر قضاه فی الیوم الثالث عشر «۶». السید السیستانی: من ترک الرمی فی الیوم الحادی عشر نسیاناً أو جهلًا وجب علیه قضاؤه فی الیوم الثانی عشر... والمتعمّد بحکم الناسی والجاهل علی الأحوط «۷». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۸». الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید «۹». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر فی المقدار المذکور من الفرع «۱۰». الشیخ الوحید: من نسی الرمی فی الیوم الحادی عشر وجب علیه قضاؤه فی الیوم آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۲۸ الثانی عشر ومن نسیه فی الیوم الثانی عشر قضاه فی الیوم الثالث عشر «۱». الشیخ النوری: المتن المذکور «۲».

الترتیب بین القضاء والأداء

فی التحریر م ۶:... ویجب تقدیم القضاء علی الأداء وتقدیم الأقدم قضاءاً فلو ترک رمی یوم العید وبعده أتی یوم الثانی عشر أولًا بوظیفة العید ثم بوظیفة الحادی عشر ثم الثانی عشر وبالجملة یعتبر الترتیب فی القضاء کما فی الأداء... السید الگلپایگانی: ویبدأ أولًا بالفائت ثم یرمی عن الیوم الحاضر «۳». السید الشبیری: فالأحوط وجوباً تقدیم الرمی القضائی علی الرمی الأدائی بمقدار ساعة، ۱۱۲ من ذلک النهار علی الأقل... «۴». السید الخوئی: والأحوط أن یفرّق بین الأداء والقضاء وأن یقدم القضاء علی الأداء وأن یکون القضاء أوّل النهار والأداء عند الزوال «۵». السید السیستانی: نفس المتن المذکور من السید الخوئی إلی قوله دام ظله: والأحوط أن یکون القضاء أوّل النهار والأداء عند الزوال «۶». *** الشیخ البهجة: ویقدّم القضاء علی الأداء «۷». الشیخ التبریزی: وأن یقدّم القضاء علی الأداء وأن یکون القضاء أوّل النهار والأداء عند الزوال «۸». الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۹» خصصنا لتقدیم القضاء علی الأداء فرعاً مستقلًا. الشیخ المکارم: والأفضل أن یأتی بما یتعلق بقضاء الیوم السابق قبل الظهر ویأتی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۲۹ بوظیفة یوم الحاضر بعد الظهر، ولکن لا مانع أن یأتی بهما معاً فی وقت واحد یأتی بالقضاء أولًا ثم یأتی بوظیفة الیوم الحالی بعده «۱». الشیخ الوحید: والأقوی وجوب التفریق بین الأداء والقضاء وتقدیم القضاء علی الأداء، والأحوط أن یکون القضاء أوّل النهار والأداء عند الزوال «۲». الشیخ النوری: المتن المذکور «۳».

لو خالف الترتیب

فی التحریر م ۷: لو رمی علی خلاف الترتیب وتذکّر فی یوم آخر أعاد حتی یحصل الترتیب ثم یأتی بوظیفة الیوم الحاضر. السید الگلپایگانی: ولو خالف الترتیب أعاد الرمی من أوّله بالترتیب، الأولی ثم الوسطی ثم جمرة العقبة «۴». السید الشبیری: لو أخلّ بالترتیب بین الجمار أعاد بما یحصل معه الترتیب ولو کان الإخلال عن سهو أو نسیان أو جهل بالحکم... «۵». السید الخوئی: تقدم کلامه قدس سره وأنّه لو خالف وجب الرجوع إلی ما یحصل به الترتیب «۶». السید السیستانی: ولو خالف وجب الرجوع إلی ما یحصل به الترتیب ولو کانت المخالفة عن جهل أو نسیان «۷». *** الشیخ البهجة: تقدم کلامه دام ظله أنّه لو خالف الترتیب ولو جهلًا رجع إلی ما یحصل به الترتیب «۸». الشیخ التبریزی: ولو خالف وجب الرجوع إلی ما یحصل به الترتیب «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۳۰ الشیخ الصافی: تقدّم أنّه إذا رماها علی عکس ذلک أعاد الرمی «۱». الشیخ الفاضل: المتن المتقدم من التحریر «۲». الشیخ المکارم: إذا لم یراع الترتیب فی رمی الجمار الثلاث وجب أن یعود ویقوم بالرمی علی نحو یحصل معه الترتیب المطلوب «۳». الشیخ الوحید: تقدم منه دام ظله ومن السید الخوئی قدس سره أنّه لو خالف وجب الرجوع إلی ما یحصل به الترتیب ولو کانت المخالفة عن جهل أو نسیان «۴». الشیخ النوری: المتن المذکور «۵».

لو نسی رمی الجمار تداارکه فی أیام التشریق

فی التحریر م ۸: لو نسی رمی الجمار الثلاث ودخل مکّة فإن تذکّر فی أیام التشریق یجب الرجوع مع التمکّن، والاستنابة مع عدمه... السید الخامنئی: إذا نسی رمی الجمار الثلاث ونفر من منی فإن تذکّر فی أیام التشریق وجب علیه الرجوع إلی منی والرمی بنفسه إن أمکنه ذلک ومع عدمه یستنیب «۶». السید الگلپایگانی: ولو نسی رمی الجمار الثلاث حتی دخل مکّة وتذکّر وجب علیه الرجوع لیتدارکها فی الوقت وهو أیام التشریق ومن لم یتذکّر حتی خرج الوقت قضاها فی العام القابل بنفسه أو نائبه سواء خرج من مکّة أم لا «۷». السید الشبیری: من ترک رمی الجمار أو بعضها جهلًا منه بالحکم أو سهواً فإن التفت فی أیام التشریق قضاه أثنائها بما یحصل معه الترتیب «۸». السید الخوئی: من نسی الرمی فذکره فی مکّة وجب علیه أن یرجع إلی منی ویرمی فیها «۹». السید السیستانی: س: من کان علیه قضاء رمی الجمار ولا یتمکّن من ذلک فی أیام آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۳۱ التشریق ویتمکّن فی سائر الأوقات (فما هو الوظیفة)؟ ج: یجب قضاء رمی الجمرات فی تلک الأیام الخاصّة ولو بالاستنابة «۱». *** الشیخ البهجة: بل یقضیه فی السنة القادمة بنفسه أو بنائبه إذا لم یتمکن من القضاء بنفسه وذلک فی أیام التشریق بالطبع «۲». الشیخ التبریزی: من نسی الرمی فذکره فی مکّة وجب علیه أن یرجع إلی منی ویرمی فیها وإذا کان یومین أو ثلاثة فالأحوط أن یفصّل بین وظیفة یوم ویوم بعده بساعة ... «۳». الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۴». الشیخ المکارم: إذا ترک رمی الجمرة نسیاناً أو جهلًا بالمسألة وجب قضاؤه کلّما تذکّر أو عرف المسألة إلی الیوم الثالث عشر «۵». الشیخ الوحید: نفس المتن المذکور من السید الخوئی «۶». الشیخ النوری: المتن المذکور «۷».

لو تذکّر بعد أیام التشریق

فی التحریر م ۸:... ولو تذکّر بعدها (أیام التشریق) أو أخّر عمداً إلی بعدها فالأحوط الجمع بین ما ذکر والقضاء فی العام القابل فی الأیام التی فات منه إمّا بنفسه أو بنائبه... السید الگلپایگانی: تقدم منه قدس سره وجوب القضاء وقال: ومن ترک الرمی المذکور عمداً یقضیه فی العام القابل وحجّه صحیح ولا تحرم علیه النساء «۸». السید الخامنئی: وإن تذکّر بعد أیام التشریق أو أخّر الرمی عمداً إلی ما بعد أیام التشریق فالأحوط وجوباً أن یرجع ویرمی هو بنفسه أو نائبه ثم القضاء من قابل ولو بالاستنابة «۹». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۳۲ السید الشبیری: ولو تذکّر بعدها (بعد أیام التشریق) وهو فی مکّة فالأحوط فی حقه أن یقضی فیما بقی من ذی الحجة ویعیده فی نفس الیوم الذی فات منه من السنة القادمة... «۱». السید الخوئی: وإذا ذکره بعد خروجه من مکّة لم یجب علیه الرجوع بل

یقضیه فی السنة القادمة بنفسه أو بنائبه علی الأحوط «۲». السید السیستانی: وإذا ذکره أو علم به بعد خروجه من مکّة لم یجب علیه الرجوع لتداارکه، والأحوط الأولی أن یقضیه فی السنة القادمة بنفسه إن حج أو بنائبه إن لم یحج «۳». *** الشیخ البهجة: وإذا ذکره بعد خروجه من مکّة لم یجب علیه الرجوع بل یقضیه فی السنة القادمة بنفسه أو بنائبه «۴». الشیخ التبریزی: وإذا ذکره بعد خروجه من مکّة لم یجب علیه الرجوع بل یقضیه فی السنة القادمة بنفسه أو بنائبه علی الأحوط «۵». الشیخ الفاضل: ولو تذکّر بعدها (بعد أیام التشریق) أو أخّر عمداً إلی بعدها فالأحوط الجمع... «۶». الشیخ المکارم: وإذا کان الیوم الثالث عشر قد انقضی وجب أن یقضی ما فاته من الرمی فی العام القادم وإذا لم یمکنه ذلک استناب من یقضیه عنه «۷». الشیخ الوحید: وإذا ذکره أو علم به بعد خروجه من مکّة لم یجب علیه الرجوع بل یقضیه علی الأحوط فی السنة القادمة بنفسه أو بنائبه «۸». الشیخ النوری: المتن المذکور «۹».

قضاء ما فات منه فی العام القابل

فی التحریر م ۸:... ولو نسی رمی الجمار الثلاث حتی خرج من مکّة فالأحوط القضاء فی العام القابل ولو بالاستنابة وحکم نسیان البعض فی جمیع ما تقدّم کنسیان الکلّ بل حکم من أتی بأقل من سبع حصیات فی الجمرات الثلاث أو بعضها حکم نسیان الکل علی الأحوط. السید الخامنئی: إن نسی رمی الجمار الثلاث حتی خرج من مکّة فالأحوط وجوباً القضاء فی العام القابل ولو استنابةً «۱». السید الشبیری: من ترک رمی الجمار أو بعضها جهلًا منه بالحکم أو سهواً... وإن التفت بعد خروجه من مکّة لم یجب علیه القضاء وإن کان الأحوط استحباباً ذلک «۲». السید السیستانی: من ترک رمی الجمار فی أیام التشریق متعمداً لم یبطل حجّه والأحوط أن یقضیه فی العام القابل بنفسه إن حج أو بنائبه إن لم یحج «۳». *** الشیخ البهجة: مرّ کلامه وکلام السید الخوئی فراجع. الشیخ التبریزی: تقدّم أنّه یقضیه فی الفرض فی السنة القادمة بنفسه أو بنائبه فراجع. الشیخ الفاضل: نفس المتن المتقدم من التحریر «۴». الشیخ المکارم: أن یقضی ما فاته من الرمی بنفسه فی العام القادم «۵». الشیخ الوحید: قد عرفت الحکم مما قدّمه الشیخ دام ظله والسید الخوئی قدس سره فراجع.

المعذور من الرمی یستنیب

فی التحریر م ۹: المعذور کالمریض والعلیل وغیر القادر علی الرمی، کالطفل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۳۴ یستنیب، ولو لم یقدر علی ذلک کالمغمی علیه یأتی عنه الولی أو غیره... السید الخامنئی: تجب الاستنابة عند طروّ العذر إذا کان یائساً من ارتفاعه ویجزیه عمل النائب ولو ارتفع عذره فیما بعد «۱». السید الگلپایگانی: وأمّا المریض الذی لا یرجو أن تحصل له القدرة علی الرمی فی وقته فلو تمکّن أن یأخذ الحصی بیده ویرمیها شخص آخر فعل وإلّا استناب نائباً للرمی ولو شفی من المرض ولم یمض وقت الرمی فالأحوط استحباباً أن یرمی بنفسه «۲». السید الشبیری: تجب المباشرة فی رمی الجمار حال الاختیار نعم یجوز لبعض الطوائف الاستنابة فیه... من لا- یستطیع الرمی ولو لیلًا- من یکون الرمی یوم الرمی ولیلته حرجیاً علیه- من یخشی أن یصیبه ضرر شدید «۳». السید الخوئی: یعتبر فی رمی الجمرات المباشرة فلا تجوز الاستنابة اختیاراً «۴»... المریض الذی لا یرجی برؤه إلی المغرب یستنیب لرمیه ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس رمی بنفسه أیضاً علی الأحوط «۵». السید السیستانی: المعذور الذی لا یستطیع الرمی بنفسه کالمریض یستنیب غیره والأولی أن یحضر عند الجمار مع الإمکان ویرمی النائب بمشهد منه «۶». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من الخوئی قدس سره إلّاقوله دام ظله: ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس لم تجب علیه الإعادة وإن کانت أحوط «۷». الشیخ التبریزی: ویعتبر فی رمی الجمرات المباشرة فلا یجوز الاستنابة اختیاراً «۸» وقال دام ظله: المریض الذی لا یرجی برؤه إلی المغرب یستنیب لرمیه، ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس رمی بنفسه أیضاً علی الأحوط «۹». س: هل یجوز الاستنابة فی رمی الجمرات للنساء والشیوخ والعجائز والمرضی والشباب والشابات إذا أراد مجانبة الاختلاط أم لا؟ ج: إذا تمکّن هولاء غیر الأخیرین أن یرموا بلیل نهار الرمی کلیل الجمعة

ليومها آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۳۵ مثلًا فهو اللازم عليهم وأمّا الأخيران فنفس الاختلاط لا يضّر إن لم يستتبع محرماً وإن لم يتمكّن فلا بأس لهما من الاستنابة «۱». الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير «۲». الشيخ المكارم: من لا يقدر على أن يرمی فی أثناء النهار يجب أن يرمی فی أثناء الليل أو خاف خطراً أو ضرراً وجب أن يستنيب من يرمی نيابة عنه فی أثناء النهار «۳». الشيخ الوحيد: من لا- يتمكّن من الرمی بنفسه إلی المغرب كالمريض الذی لا- يرجی برؤه يستنيب لرميه، وإن لم يتمكّن من الاستنابة كالمغمی عليه ومن لا يعقل يرمی عنه وليّه أو غيره «۴». الشيخ النوری: المتن المذكور «۵».

النائب يؤخّر الرمی إلی اليأس

فی التحرير م ۹:... والأحوط تأخير النائب إلی اليأس من تمكّن المنوب عنه... السيد الخامنئی: وأمّا إذا لم يكن يائساً من ارتفاعه فتجوز له الاستنابة ولكن لو ارتفع عذره فيما بعده وجبت عليه الإعادة بنفسه «۶». السيد الشبيری: لا يجوز لمن لا يكون عذره مستوعباً يوم الرمی وليلته أن يستنيب للرمی «۷».... بل يجب عليه الصبر والانتظار حتی ولو احتمل رفع عذره نعم يجوز له الاستنابة رجاءً فإن استمر عذره إلی آخر الوقت اكتفی وإلّا أعاد الرمی بنفسه «۸». *** الشيخ الفاضل: المتن المذكور «۹». الشيخ الوحيد: ولو احتمل البرؤ جاز له البدار ومع ارتفاع العذر قبل الغروب يجب عليه الإتيان «۱۰».

حمل المعذور إلی الجمرة

فی التحرير م ۹: والأولی مع الإمكان حمل المعذور والرمی بمشهد منه ومع الإمكان وضع الحصی علی يده والرمی بها... السيد الگلپايگانی: تقدّم أنّه إذا تمكّن أن يأخذ الحصی بيده ويرميها شخص آخر فعل «۱». السيد السيستانی: والأولی أن يحضر عند الجمار مع الإمكان ويرمی النائب بمشهد منه «۲». *** الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير.

عدم وجوب الإعادة بعد رفع العذر

فی التحرير م ۹:... فلو أتی النائب بالوظيفة ثم رفع العذر لم يجب عليه الإعادة لو استنابه مع اليأس وإلّا تجب علی الأحوط. السيد الگلپايگانی: لو شفی من المرض ولم يمض وقت الرمی فالأحوط استحباباً أن يرمی بنفسه «۳». السيد الشبيری: لو استناب فی الرمی وهو يری أنّه معذور ثم ارتفع عذره فی زمان يسعه الرمی يجب عليه أن يرمی بنفسه «۴». السيد الخوئی: ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس رمی بنفسه أيضاً علی الأحوط «۵». السيد السيستانی: وإذا رمی عنه مع عدم اليأس من زوال عذره قبل انقضاء الوقت آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۳۷ فاتفق زواله فالأحوط أن يرمی بنفسه أيضاً ومن لم يكن قادراً علی الاستنابة كالمغمی عليه يرمی عنه وليّه أو غيره «۱». السيد الخامنئی: تقدم كلامه قبل فرعين وأنّه إذا لم يكن يائساً من ارتفاعه فتجوز الاستنابة ولكن لو ارتفع عذره فيما بعد وجبت عليه الإعادة بنفسه «۲». *** الشيخ التبريزی: ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس رمی بنفسه أيضاً علی الأحوط. «۳» الشيخ الفاضل: المتن إلی قوله قدس سره: (لو استنابه مع اليأس) فإنّه أضاف إلی ذلك: أو أخّر النائب إلی اليأس «۴». الشيخ الوحيد: ولو اتفق برؤه قبلغروب الشمس رمی بنفسه أيضاً علی الأحوط «۵».

النيابة فی الرمی من غير إذن

فی التحرير م ۱۰: لو يئس غير المعذور كوليّه مثلًا عن رفع عذره لا يجب استيذانه فی النيابة وإن كان أحوط ولو لم يقدر علی الإذن لا يعتبر ذلك. السيد الشبيری: لو رمی أحدٌ عمّن تجوز له الاستنابة كفاه ولو كان بلا طلب منه علی الأظهر وإن كان الأحوط استحباباً مؤكداً عدم الاكتفاء به «۶». *** الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور «۷».

الرمی وقاعدة الفراغ والتجاوز

فی التحریر م ۱۱: لو شک بعد مضیّ الیوم فی إتیان وظیفته لا یعتنی به، ولو شک بعد الدخول فی رمی الجمرة المتأخرة فی إتیان المتقدمة أو صحّتها لا یعتنی به کما لو شک بعد آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۳۸ الفراغ أو التجاوز فی صحة ما أتی بنی علی الصحة... السید الشبیری: من شک أنّه رمی جمرة معیّنة أم لا أو شک أنّه رماها سبعاً أو أقل فإن کان شکّه قبل الانصراف عن محل الرمی یعتنی بشکه، وإن کان شکه بعد الانصراف عن محل الرمی ویری نفسه فارغاً منه لا یعتنی بشکّه، وان کان شکه بعد مضیّ یوم الرمی لا یعتنی بشکه مطلقاً «۱». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن «۲».

الرمی والشک فی النقصان

فی التحریر م ۱۱: ... ولو شک فی العدد واحتمل النقصان قبل الدخول فی رمی الجمرة المتأخرة یجب الإتیان لیحرز السبع حتی‌مع الانصراف والاشتغال بأمر آخر علی الأحوط ... السید الشبیری: من شک أنّه رماها (الجمرة) سبعاً أو أقل فإن کان شکّه قبل الانصراف عن محل الرمی یعتنی بشکه ویجب علیه أن یرمی الجمرة ویکمّل عدد رمیاتها، وإن کان شکه بعد الانصراف من محل الرمی وبعدما یری نفسه فارغاً عنه لا یعتنی بشکه إن احتمل التفاته إلی مراعاة شروط صحة الرمی حین الانصراف عن محل الرمی «۳». وقد تقدم ذلک. السید السیستانی: س: ما حکم من شک فی عدد الرمی قبل أن یدخل فی الجمرة اللاحقة؟ ج: إذا کان شکّه بعد انصرافه وصدق الفراغ عرفاً مضی ولا یجب علیه العود وإلّا لزمه الرجوع وتدارک النقیصة المحتملة «۴». *** الشیخ الفاضل: نفس المتن «۵».

الشک فی الجمرة المتقدمة

فی التحریر م ۱۱:... ولو شک بعد الدخول فی المتأخرة فی عدد المتقدّمة فإن أحرز رمی أربع حصیات وشک فی البقیة یتمّها علی الأحوط بل وکذا لو شک فی ذلک بعد إتیان وظیفة المتأخرة... *** الشیخ الفاضل: المتن المتقدم «۱».

الرمی والشک فی الأربع

فی التحریر م ۱۱:... لو شک فی أنّه أتی بالأربع أو أقل بنی علی إتیان الأربع وأتی بالبقیّة. السید الشبیری: أقول: لا یبعد استفادة الحکم من بعض کلامه فی الفروع المتقدمة. *** الشیخ الفاضل: نفس المتن «۲».

الیقین بترک إحدی الجمرات

فی التحریر م ۱۲: لو تیقّن بعد مضیّ الیوم بعدم إتیان واحد من الجمار الثلاث جاز الاکتفاء بقضاء الجمرة العقبة والأحوط قضاء الجمیع... السید الگلپایگانی: ولو فاتته جمرة ولا یعلم أنّها الأولی أم الثانیة أم العقبة فعلیه إعادة رمی الجمار الثلاث مرتباً من الأولی ثم الثانیة ثم العقبة وکذا إذا فاتته أربع حصیات من جمرة لا یعرفها بعینها وأمّا إذا فاته دون الأربع حصیات من جمرة لا یعرفها کرّر آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۴۰ الرمی علی الثلاث ولا یجب الترتیب بین الجمار «۱». السید الشبیری: لو علم فوات رمی جمرة ولا یدری هی الأولی أم الوسطی أم جمرة العقبة کفاه رمی جمرة العقبة وإن کان الأحوط استحباباً رمی الجمیع بالترتیب «۲». السید السیستانی: س: إذا تیقّن بعد الفراغ من الرمی ورجوعه إلی بیته أنّه ترک رمی جمرة مّا فماذا علیه؟ ج: إذا علم بذلک قبل غروب الشمس وجب علیه الرجوع ورمیها جمیعاً بالترتیب، وأمّا إذا علم بذلک بعد فوات الوقت کفاه أن یقضی رمی جمرة العقبة فی الیوم اللاحق «۳». *** الشیخ الفاضل: المتن المذکور «۴».

الیقین بنقص الرمی لإحدی الجمرات

فی التحریر م ۱۲:... ولو تیقن بعد رمی الجمار الثلاث بنقصان الثلاث فما دون عن أحدها یجب إتیان ما یحتمل النقصان والرمی بکلّ واحد من الثلاث... السید الگلپایگانی: یستفاد الحکم من الفرع الماضی فراجع. السید الشبیری: وکذا الحکم لو علم فوات رمی بعض الجمار ولا یدری أن الفائت رمی واحدة منها أو أکثر «۵». السید السیستانی: س: إذا علم بنقصان رمیه لجمرة ما برمیتین فماذا علیه؟ ج: یجب علیه أن یرمی مرّتین للجمار وجمیعاً بالترتیب «۶». *** الشیخ الفاضل: المتن المذکور «۷».

الرمی والیقین بنقصان الأربع

فی التحریر م ۱۲:... ولو تیقّن فی الفرض (السابق) بنقصان أحدها عن أربع لا یبعد جواز الاکتفاء برمی الجمرة العقبة وتتمیم ما نقص والأحوط الإتیان بتمام الوظیفة فی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۴۱ الجمرة العقبة وأحوط منه استئناف العمل فی جمیعها. السید الشبیری: لو علم فوات أربع رمیات أو أکثر من إحدی الجمرات ولا یدری فواتها من الأولی أم الوسطی أم جمرة العقبة کفاه رمی الجمرة العقبة وإن کان الأحوط استحباباً رمی الأولی والوسطی قبلها أیضاً... «۱». السید السیستانی: أقول: لا یبعد استفادة الحکم من الفرع الماضی. *** الشیخ الفاضل: نفس المتن «۲». الشیخ المکارم: وإذا کان قد ترک ثلاث حصیات أو أقل من إحدی الجمرات کمّل تلک الجمرة فقط ولا یجب علیه أکثر من ذلک «۳». أقول: هذا فی صورة العلم بالنقصان من جمرة معیّنة.

الیقین بترک رمی یوم من الأیام

فی التحریر م ۱۳: لو تیقّن بعد مضی الأیام الثلاثة بعدم الرمی فی یوم من غیر العلم بعینه یجب قضاء رمی تمام الأیام مع مراعات الترتیب وإن أحتمل جواز الاکتفاء بقضاء وظیفة آخر الأیام. *** الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور «۴».

الصدّ والحصر

اشارة

فی التحریر م ۱: المصدود من منعه العدو أو نحوه عن العمرة أو الحج، والمحصور من منعه المرض عن ذلک. السید الخوئی: المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعد تلبّسه بإحرامهما «۱». السید الگلپایگانی: المصدود هو الحاج الذی أحرم لحج أو لعمرة ثم بعد ذلک صد عنهما أو عن واحد منهما، والمحصور هو الحاج الذی أحرم بأحد النسکین ثم منعه المرض من أدائهما أو أداء واحد منهما «۲». السید الخامنئی: أقول: لم یتعرض السید دام ظله للصد والحصر فی مناسکه. السید الشبیری: لم یتعرّض هذا البحث. السید السیستانی: المصدود هو الذی یمنعه العدو أو نحوه من الوصول إلی الأماکن المقدّسة لأداء مناسک الحج أو العمرة بعد تلبّسه بالإحرام «۳». *** الشیخ البهجة: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره «۴» والمحصور هو الممنوع عن الحج أو العمرة بمرض ونحوه بعد تلبّسه بالإحرام «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۴۴ الشیخ التبریزی: المتن المذکور من السید الخوئی قدس سره. الشیخ الصافی: المصدود هو الذی صدّ بعد إحرامه للحج أو العمرة وذلک لخوف عدو ونحوه وسواء کان صدّه عن الموقفین إن کان إحرامه للحج فقط أو عن دخول مکّة المکّرمة لأداء الطواف والسعی إن کان محرماً للعمرة بحیث یکون صدّه مانعاً لأدائهما ولم یمکنه الطواف والسعی آخر وقتهما فحینئذٍ یتحلل من إحرامه بالهدی فی المکان الذی صدّ فیه «۱». الشیخ الفاضل: نفس المتن المتقدم من التحریر «۲». الشیخ المکارم: یطلق المصدود علی من منعه شخص (سواء العدو أو عمال الدولة) بعد الإحرام للعمرة أو الحج من مواصلة أعمالهما ویطلق المحصور علی من لا یستطیع بسبب المرض وما شابهه علی القیام بأعمال الحج أو العمرة. «۳» الشیخ

الوحید: المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعد تلبّسه بالإحرام بمانع خارجی من ظلم ظالم أو منع عدو کمنع المشرکین رسول اللّه صلی الله علیه و آله یوم الحدیبیّة «۴». الشیخ النوری: متن السید الخوئی «۵».

المصدود فی العمرة

فی التحریر م ۲: من أحرم للعمرة أو الحج یجب علیه الإتمام ولو لم یتم بقی علی إحرامه فلو أحرم للعمرة فمنعه عدو أو نحوه کعمّال الدولة أو غیرهم عن الذهاب إلی مکّة ولم له یکن له طریق غیرما صد عنه أو کان ولم یکن له مؤونة الذهاب منه یجوز له التحلل من کل ما حرم علیه بأن یذبح فی مکانه بقرة أو شاة أو ینحر إبلًا والأحوط قصد التحلل بذلک وکذا الأحوط التقصیر فیحل له کل شیء حتی النساء. السید الخوئی: المصدود عن العمرة یذبح فی مکانه ویتحلل به والأحوط ضمّ التقصیر أو الحلق إلیه «۶». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۴۵ السید الگلپایگانی: المصدود هو الذی صدّ بعد إحرامه بالحج أو العمرة سواء کان صدّه عن الموقفین فی الحج أو عن دخول مکّة المکّرمة فی العمرة فحینئذٍ یتحلل عن إحرامه بالهدی وذلک بأن ینحره أو یذبحه فی المکان الذی صدّ فیه، والأحوط ضمّ الحلق إلی ذلک أیضاً ولکن ینوی التحلل من إحرامه عند الذبح علی الأحوط ولا یجزی عنه هدی السیاق علی الأحوط، ویجوز للمصدود أن یبقی علی إحرامه ویتحلل بعمرة مفردة، ولا یسقط عنه الحج بذلک لو کان مستطیعاً من السنة السابقة وما قبلها وقد استقر فی ذمته «۱». السید السیستانی: المصدود فی العمرة المفردة إن کان سائقاً للهدی جاز له التحلل من إحرامه بذبح هدیه أو نحره فی موضع الصد... وأمّا المصدود فی عمرة التمتع فإن کان مصدوداً عن الحج فحکمه ما تقدم وإلّا لو منع من الوصول إلی البیت الحرام قبل الوقوفین خاصة فلا یبعد انقلاب وظیفته إلی حج الإفراد «۲». *** الشیخ البهجة: المصدود عن العمرة یذبح فی مکانه ویتحلل به والأحوط ضم التقصیر أو الحلق إلیه بل الأحوط اختیار الحلق إذا کان ساق معه الهدی فی العمرة المفردة «۳». الشیخ التبریزی: المصدود عن العمرة یذبح فی مکانه... «۴». الشیخ الصافی: تقدم کلامه فی الفرع الماضی فراجع. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر إلّاما علق الأستاذ دام ظله علی جملة: (والأحوط قصد التحلل) فإنّه قال: الأولی قصد التحلل بذلک وکذا الأولی التقصیر فیحل له کل شیء حتی النساء «۵». الشیخ المکارم: من بإحرام الحج أو العمرة ولکن منعه عدو أو شخص آخر مثل الدولة أو السارقین أو غیرهم من الذهاب إلی مکّة ولم یکن هناک طریق آخر إلی مکّة أو آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۴۶ کان ولکن لیس عنده ما ینفق علی الذهاب من ذلک الطریق ضحّی هناک وخرج من الإحرام والأحوط أن یذبح الأضحیّة بقصد الخروج من الإحرام، وهکذا الأحوط أن یقصّر شعر رأسه... «۱». الشیخ الوحید: المصدود عن العمرة مفردة أو تمتعاً یذبح أو ینحر فی مکّة ویتحلل به والأحوط ضمّ التقصیر أو الحلق إلیه «۲». الشیخ النوری: المتن من الخوئی فی المقدار المذکور «۳».

المصدود عن العمرة بعد دخول مکّة المکّرمة

فی التحریر م ۳: لو دخل بإحرام العمرة مکّة المعظّمة ومنعه العدو أو غیره عن أعمال العمرة فحکمه ما مرّ فیتحلل بما ذکر بل لا یبعد ذلک لو منعه من الطواف أو السعی، ولو حبسه ظالم أو حبس لأجل الدین الذی لم یتمکّن من أدائه کان حکمه کما تقدّم. السید الخوئی: تقدم کلامه قدس سره فی طریق التحلل من إحرام العمرة. السید السیستانی: إن منع من الوصول إلی البیت الحرام قبل الموقفین خاصّة انقلب وظیفته إلی حج الإفراد «۴». والمصدود فی العمرة إن لم یکن سائقاً وأراد التحلل لزمه تحصیل الهدی وذبحه أو نحره ولا یتحلل بدونه علی الأحوط والأحوط لزوماً ضم الحلق أو التقصیر إلی الذبح أو النحر فی کلتا الصورتین (ساق هدیاً أو لم یسق) «۵». *** الشیخ البهجة: تقدم نظره فی الفرع الماضی فراجع. الشیخ التبریزی: قد تقدم حکم المصدود فی العمرة فراجع. الشیخ الصافی: مرّ علیک کلامه فی الصد عن الطواف والسعی فی العمرة. الشیخ الفاضل: نفس المتن المتقدم «۶». الشیخ المکارم: یتحقق عنوان الصدّ بالمنع من الذهاب إلی مکّة أو المنع من الإتیان آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۴۷ بجمیع أعمال الحج بعد المجیء

إلى مكّة بسبب الحبس والتوقيف أو أى عامل آخر أو المنع من الوقوف فى عرفات أو المشعر الحرام «۱». الشيخ الوحيد: تقدم أنّه يتحلل بالذبح أو النحر وبالاحتياط بالتقصير أو الحلق فراجع.

حكم المصدود من الطواف أو السعى

فى التحرير م ۳:... بل لا يبعد ذلك (حكم المصدود) لو منعه من الطواف أو السعى... السيد الگلپايگانى: فإن كان مصدوداً عن دخول مكّة وأداء المناسك فيها أيضاً طول أيام ذى الحجة فهذا الصد داخل فيمن عرفت الحكم فيه سابقاً «۲». السيد السيستانى: تقدم كلامه دام ظله فيما إذا منع من الوصول إلى البيت الحرام. *** الشيخ البهجة: وإن كان الصدّ عن الطواف والسعى بعد الموقفين وبعد أعمال يوم العيد فى منى فحجّه صحيح وتامّ ويعمل بوظيفته بالنسبة لما بقى، أى يستنيب فى الرمى ومابعده من الواجبات القابلة للاستنابة... «۳». الشيخ التبريزى: وإن كان الصدّ عن الطواف والسعى بعد الموقفين، قبل أعمال منى أو بعدها فعندئذٍ إن لم يكن متمكناً من الاستنابة فوظيفته ذبح الهدى فى محل الصدّ، وإن كان متمكناً منها فالأحوط الجمع بين الوظيفتين (ذبح الهدى فى محله، والاستنابة) وإن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالذبح إن كان الصدّ صدّاً عن دخول مكة وجواز الاكتفاء بالاستنابة إن كان الصدّ بعده «۴». الشيخ الصافى: عرفت كلامه فى الفروع الماضية. الشيخ الفاضل: المتن المتقدم «۵». آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۶۴۸ الشيخ المكارم: ظهر الحكم ممّا مضى من كلامه فى الفرع الماضى فراجع. الشيخ الوحيد: (أقول: إن كان مصدوداً عن الطواف والسعى فى العمرة فقد تقدم حكمه) وأمّا إن كان الصد عن الطواف والسعى بعد الموقفين، قبل أعمال منى أو بعدها فإن لم يكن متمكّناً من الاستنابة فوظيفته ذبح الهدى فى محل الصدّ وإن كان متمكّناً منها فالأقوى وجوب الاستنابة لهما سواء كان الصدّ عن دخول مكّة أو كان بعده «۱».

المحبوس من مصاديق الصد

فى التحرير م ۳:... ولو حبسه ظالم أو حبس لأجل الدين الذى لم يتمكّن من أدائه كان حكمه كما تقدم (حكم المصدود) *** الشيخ الفاضل: المتن المذكور «۲». الشيخ المكارم: تقدم فى كلامه أنّ المحبوس من مصاديق المصدود فراجع.

من لم يقدر على مال يدفع إلى الظالم فهو بحكم المصدود

فى التحرير م ۴: لو أحرم لدخول مكّة أو لإتيان النسك وطالبه ظالم ما يتمكّن من أدائه يجب إلّاأن يكون حرجاً ولو لم يتمكّن أو كان حرجاً عليه فالظاهر أنّه بحكم المصدود. *** الشيخ الفاضل: المتن المذكور «۳». الشيخ المكارم: تقدم فى كلامه أنّه إذا لم يكن عنده ما ينفق على الذهاب من ذلك الطريق ضحّى هناك «۴».

لو وجد طريقاً غير طريق الصد

فى التحرير م ۵: لو كان له طريق إلى مكّة غير ما صدّ عنه وكانت له مؤونة الذهاب منها بقى على الإحرام ويجب الذهاب إلى الحج فإن فات منه الحج يأتى بأعمال العمرة المفردة ويتحلّل، ولو خاف فى المفروض عدم إدراك الحج لا يتحلل بعمل المصدود بل لابد من الإدامة ويتحلل بعد حصول الفوت بعمل العمرة المفردة. *** الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير «۱». الشيخ المكارم: ولم يكن هناك طريق آخر للذهاب إلى مكّة «۲».

ما يتحقق به الصد

فی التحریر م ۶: یتحقق الصد عن الحج بأن لا یدرک لأجله الوقوفین لا اختیاریّهما ولا اضطراریّهما، بل یتحقق بعد إدراک ما یفوت الحج بفوته ولو عن غیر علم وعمد... السید الخوئی: المصدود عن الحج إن کان مصدوداً عن الوقوفین أو عن الموقف بالمشعر خاصّة فوظیفته ذبح الهدی فی محل الصد والتحلل به عن إحرامه والأحوط ضمّ الحلق أو التقصیر إلیه... «۳». السید الگلپایگانی: تقدّم کلامه قدس سره فی أوّل الفصل حول معنی المصدود والمحصور فراجع. السید السیستانی: تقدّم منه دام ظله أن المصدود هو الذی یمنعه العدو أو نحوه من الوصول إلی الأماکن المقدّسة لأداء مناسک الحج أو العمرة بعد تلبّسه بالإحرام. *** الشیخ البهجة: تقدم قوله دام ظله أنّ المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعدتلبّسه بإحرامهما «۴». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۵۰ الشیخ التبریزی: تقدم معنی الصد والحصر بالإجمال فراجع. الشیخ الصافی: وذلک لخوف عدو ونحوه، وقد تقدم. الشیخ الفاضل: المتن المتقدم «۲». الشیخ المکارم: تقدّم أنّه یتحقق الصد بالمنع من الذهاب إلی مکّة أو المنع من الإتیان بجمیع الأعمال... «۳». الشیخ الوحید: تقدّم أن المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعد تلبّسه بالإحرام بمانع خارجی من ظلم ظالم أو منع عدو «۴». الشیخ النوری: متن السید الخوئی فی المقدار المذکور «۵».

المصدود من أعمال منی أو مکّة المعظّمة

فی التحریر م ۶:... بل الظاهر تحقّقه بعد الوقوفین بمنعه عن أعمال منی ومکّة أو أحدهما ولم یتمکّن من الاستنابة... السید الخوئی: وإن کان مصدوداً عن مناسک منی خاصّة دون دخول مکّة فوقتئذٍ إن کان متمکناً من الاستنابة فیستنیب للرمی والذبح ثم یحلق أو یقّصر ویتحلّل ثم یأتی ببقیة المناسک، وإن لم یکن متمکناً من الاستنابة فالظاهر أنّ وظیفته فی هذه الصورة أن یودّع ثمن الهدی عند من یذبح عنه ثم یحلق أو یقصّر فی مکانه فیرجع إلی مکة لأداء مناسکها فیتحلل بعد هذه کلّها عن جمیع ما یحرم علیه حتی النساء من دون حاجة إلی شیء آخر وصحّ حجّه وعلیه الرمی فی السنة القادمة علی الأحوط «۶». السید الگلپایگانی: ولو کان الصد مختصاً بمناسک منی فقط فإن تمکّن من الاستنابة للرمی والذبح تعین علیه الاستنابة ثم یحلق هو وبعد الفراغ یتحلل من إحرامه ثم یأتی ببقیة المناسک، وإن لم یتمکّن من الاستنابة فالأحوط ذبح هدیه وبقاؤه علی إحرامه إلی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۵۱ أن یتحلل بعمرة مفرده «۱». السید السیستانی: وإن کان مصدوداً عن الوصول إلی منی لأداء مناسکها فوقتئذٍ إن کان متمکناً من الاستنابة استناب للرمی والذبح ثم حلق أو قصر ویبعث بشعره إلی منی ویأتی ببقیة المناسک وإن لم یکن متمکناً من الاستنابة سقط عنه الذبح والنحر فیصوم بدلًا عن الهدی کما یسقط عنه الرمی أیضاً وإن کان الأحوط الإتیان به فی السنة القادمة بنفسه إن حج و بنائبه إن لم یحج ثم یأتی بسائر المناسک من الحلق أو التقصیر وأعمال مکة فیحلل بعد هذه کلّها من جمیع ما یحرم علیه حتی النساء من دون حاجة إلی شیء آخر «۲». *** الشیخ التبریزی: وإن کان مصدوداً عن مناسک منی خاصّة دون دخول مکّة فوقتئذٍ إن کان متمکّناً من الاستنابة فیستنیب للرمی والذبح ثم یحلق أو یقصر ویتحلّل ثم یأتی ببقیة المناسک... «۳». الشیخ الفاضل: المتن إلّاما علق الشیخ دام ظله علی جملة: (أو أحدهما) بقوله: فی جریان حکم المصدود فی الممنوع عن أعمال منی فقط إشکال «۴» أقول: الظاهر لا إشکال فی متن التحریر مع ملاحظة الفرع الآتی. الشیخ المکارم: أمّا إذا منع فقط من أعمال منی استناب أحداً للرمی والذبح ثم حلق شعر رأسه أو قصّره وخرج من الإحرام وأتی ببقیة أعمال مکة بشخصه «۵». الشیخ الوحید: وإن کان مصدوداً عن مناسک منی خاصّة دون دخول مکّة فمع التمکّن من الاستنابة یستنیب للرمی والذبح ثم یحلق أو یقصر ویتحلل ویبعث بشعره إلی منی مع التمکّن ثم یأتی ببقیة الأعمال «۶». الشیخ النوری: وإن کان مصدوداً عن مناسک منی خاصة... «۷».

الممنوع من المبیت والرمی

فی التحریر م ۶:... نعم لو أتی بجمیع الأعمال ومنع عن الرجوع إلی منی للمبیت وأعمال أیام التشریق لا یتحقق به الصد وصح حجّه

ویجب علیه الاستنابة للأعمال من عامه ولو لم یتمکّن ففی العام القابل. السید الخوئی: إذا صدّ عن الرجوع إلی منی للمبیت ورمی الجمار فقد تمّ حجّه ویستنیب للرمی إن أمکنه فی سنته وإلّا فی القابل علی الأحوط ولا یجری علیه حکم المصدود «۱». السید الگلپایگانی: وإن صد عن الرجوع إلی منی للمبیت فیها لیالی التشریق ورمی الجمرات الثلاثة فی أیامها فقد تمّ حجّه بذلک ویستنیب فی الرمی إن أمکنه فی تلک السنة ویشتغل بالعبادة لیالی بیتوتة منی فی مکة إن أمکن وإلّا فیکفّر علی الأحوط لعدم المبیت فی منی، وإن لم یتمکّن من الاستنابة فی تلک السنة یستنیب فی العام القادم «۲». *** الشیخ البهجة: من أدّی جمیع أعمال الحج إن صدّ عن الرجوع إلی منی للمبیت ورمی الجمار فقد تم حجّه ویستنیب للرمی أن أمکنه فی سنته... «۳». الشیخ التبریزی: إذا صدّ عن الرجوع إلی منی للمبیت ورمی الجمار فقد تم حجّه ویستنیب للرمی إن أمکنه فی سنته وإلّا ففی القابل علی الأحوط ولا یجری علیه حکم المصدود «۴». الشیخ الفاضل: نفس المتن المتقدم من التحریر وإنّه إن منع عن خصوص المبیت ورمی الجمار أیام التشریق لم یکن مصدوداً. الشیخ المکارم: وإذا کان قد أتی بالوقوف وإنّما منع فقط من الإتیان بأعمال منی وأعمال مکّة استناب أحداً للرمی والذبح ثم قصّر هو بنفسه ثم استناب شخصاً للقیام بأعمال مکّة، وحجّه فی جمیع الصور صحیح (الصور الماضیة) ویخرج من الإحرام إلّاإذا آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۵۳ منع من دخول مکّة أو الوقوف فی عرفات والمشعر... وبعبارة أخری إذا منع من الإتیان بالأعمال التی یبطل الحج بترکها (حتی عن غیر عمد) ففی هذه الصورة إذا کان قد استطاع قبل ذلک أو استمرت استطاعته إلی السنة المقبلة وجب علیه الحج وإلّا لم یجب علیه الحج «۱». الشیخ الوحید: إذا صدّ عن الرجوع إلی منی للمبیت ورمی الجمار فقد تمّ حجّه ویستنیب للرمی إن أمکنه فی سنته وإلّا فالأحوط أن یأتی فی القابل بنفسه أو بنائبه «۲».

التحلل المذکور لا یکفی عمّن استقر علیه الحج

فی التحریر م ۷: المصدود عن العمرة أو الحج لو کان ممّن استقر علیه الحج أو کان مستطیعاً فی العام القابل یجب علیه الحج ولا یکفی التحلل المذکور عن حجة الإسلام. السید الخوئی: المصدود من الحج لا یسقط عنه الحج بالهدی المزبور بل یجب علیه الإتیان به فی القابل إذا بقیت الاستطاعة أو کان الحج مستقراً فی ذمّته «۳». السید الگلپایگانی: ولا یسقط عنه الحج أیضاً لو بقیت الاستطاعة إلی العام القابل «۴» ولا یسقط عنه الحج بذلک لو استقر فی ذمّته «۵». السید السیستانی: المصدود من الحج أو العمرة إذا تحلل من إحرامه بذبح الهدی لم یجزئه ذلک عنهما فلو کان قاصداً حجة الإسلام فصدّ عنها وتحلل بذبح الهدی وجب علیه الإتیان بها لاحقاً إذا بقیت استطاعته أو کان الحج مستقراً فی ذمّته «۶». *** الشیخ البهجة: المصدود عن الحج لا یسقط عنه الحج بالهدی المزبور إذا کان مصدوداً عن الوقوفین أو ما قبلهما بل یجب علیه الإتیان به فی القابل إذا بقیت الاستطاعة أو کان الحج مستقراً فی ذمّته «۷». الشیخ التبریزی: المصدود عن الحج لا یسقط عنه الحج بالهدی المزبور... «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۵۴ الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر «۱». الشیخ المکارم: تقدّم أنّه إذا کان قد استطاع قبل ذلک أو استمرت استطاعته إلی السنة المقبلة وجب علیه الحج «۲». الشیخ الوحید: المصدود الذی یتحلل بالهدی لا یسقط عنه الحج بل یجب الإتیان به فی القابل إذا بقیت الاستطاعة أو کان الحج مستقراً فی ذمّته «۳».

جواز التحلل مع رجاء رفع الصد

فی التحریر م ۸: المصدود جاز له التحلل بما ذکر ولو مع رجاء رفع الصدّ. السید السیستانی: س: المصدود الذی یحتمل أو یظن زوال الصد قبل انقضاء الوقت هل یجوز له الاکتفاء بوظیفة المصدود؟ ج: نعم وإن کان الأحوط الصبر ما لم ییأس من زوال الصد «۴». *** الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: (ولو مع رجاء رفع الصد) فإنّه قال دام ظله: یشکل فی بعض الفروض «۵».

المحصور

فی التحریر م ۹: من أحرم للعمرة ولم یتمکّن بواسطة المرض من الوصول إلی مکّة لو أراد التحلل لابد من الهدی والأحوط إرسال الهدی أو ثمنه بوسیلة أمین إلی مکّة ویواعده أن یذبحه أو ینحره فی یوم معین وساعة معیّنة فمع بلوغ المیعاد یقصّر فیتحلل من کل شیء إلّاالنساء، والأحوط أن یقصد النائب عند الذبح تحلل المنوب عنه. السید الخوئی: المحصور إن کان محصوراً فی عمرة التمتع أو مفردة فوظیفته أن یبعث آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۵۵ هدیاً ویواعد أصحابه أن یذبحوه فی وقت معین فإذا جاء الوقت تحلل فی مکانه ویجوز له خاصّة أن یذبح أو ینحر فی مکانه ویتحلّل، وتحلل المحصور فی العمرة المفردة إنّما هو من غیر النساء وأمّا منها فلا تحلل منها إلّابعد إتیانه بعمرة مفردة بعد إفاقته «۱». وقال قدس سره: وإن کان المحصور محصوراً فی عمرة التمتع فحکمه ما تقدّم إلّاأنّه یتحلل حتی من النساء «۲». السید الگلپایگانی: المحصور هو الذی أحرم بأحد النسکین من الحج أو العمرة ثم مرض مرضاً یمنعه عن إتیان المناسک فإن کان قد اشترط فی إحرامه حینما أحرم أن یحلّه اللَّه تعالی حیث حبسه فإنّه یتحلّل من إحرامه من دون حاجة إلی أن یبعث بهدیه إلی محلّه.... وإن لم یشترط ذلک فإنّه یبقی علی إحرامه ویرسل بهدیه «۳». *** الشیخ البهجة: المحصور إن کان محصوراً فی عمرة مفردة فوظیفته أن یبعث هدیاً ویواعد أصحابه أن یذبحوه فی وقت معین فإذا جاء الوقت تحلل فی مکانه علی الأحوط وتحلل المحصور فی العمرة المفردة إنّما هو من غیر النساء، وإن کان محصوراً فی عمرة التمتع فحکمه ما تقدّم إلّاأنّه یتحلل حتی من النساء... «۴». الشیخ التبریزی: المحصور إن کان محصوراً فی عمرة مفردة... نحو ما تقدم من السید الخوئی قدس سره «۵». الشیخ الصافی: المحصور هو الحاج الذی أحرم بأحد النسکین من الحج أو العمرة ثم مرض مرضاً یمنعه عن إتیان مناسک ما تقدم فی المصدود فإن کان قد اشترط فی إحرامه حینما أحرم أن یحلّه اللَّه حیث حبسه فإنّه یتحلل من إحرامه دون حاجة إلی أن یبعث بهدیه إلی محلّه، هذا إذا کان غیر قارن بمعنی أن حجّه یکون إمّا حج تمتع وإمّا حج إفراد... «۶». الشیخ الفاضل: المتن إلی قوله: (والأحوط ارسال الهدی فإنّه قال: وإن کان الأظهر آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۵۶ فی خصوص العمرة المفردة جواز الذبح فی مکانه أیضاً وإلی قوله: (والأحوط أن یقصد النائب) فإنّه قال: الأولی «۱». الشیخ المکارم: المحصور وهو الذی عجز عن الإتیان بأعمال الحج أو العمرة بسبب مرض أو جراحة أو کسر فی أعضائه وما شابه ذلک أربع حالات... «۲». الشیخ الوحید: المحصور هو الممنوع بعد تلبّسه بالإحرام عن الحج أو العمرة بمرض ونحوه «۳». المحصور إن کان محصوراً فی عمرة مفردة فوظیفته علی الأحوط وجوباً أن یبعث هدیاً أو ثمنه ویواعد أصحابه أن یذبحوه بمکة فی وقت معین فإذا جاء الوقت قصّر وأحل... «۴». الشیخ النوری: المتن من السید الخوئی فی المقدار المذکور «۵».

المحصور فی الحج

فی التحریر م ۱۰: لو أحرم بالحج ولم یتمکّن بواسطة المرض عن الوصول إلی عرفات والمشعر وأراد التحلل یجب علیه الهدی والأحوط بعثه أو بعث ثمنه إلی منی للذبح وواعد أن یذبح یوم العید بمنی فإذا ذبح یتحلّل من کل شیء إلّاالنساء. السید الخوئی: وإن کان المحصور محصوراً فی الحج فحکمه ما تقدّم والأحوط أنّه لا یتحلل عن النساء حتی یطوف ویسعی ویأتی بطواف النساء بعد ذلک فی حج أو عمرة «۶». السید الگلپایگانی: هذا إذا کان حج تمتع أو حج إفراد (ما ذکرناه فی الفرع الماضی) وأمّا لو کان حجّه حج قران وکان قد ساق الهدی فإنّه یحل من إحرامه وإرسال الهدی ولا حاجة لأن ینتظر وصوله إلی محلّه... «۷». *** آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۵۷ الشیخ البهجة: وإن کان المحصور محصوراً فی الحج فحکمه ما تقدم والأحوط أنّه لا یتحلل من النساء حتی یطوف ویسعی ویأتی بطواف النساء بعد ذلک فی حج أو عمرة مفردة فی السنة القادمة «۱». الشیخ التبریزی: وإن کان محصوراً فی الحج... علی نحو ما تقدم «۲». الشیخ الصافی: مضی کلامه دام ظلّه فی الفرع السابق. الشیخ الفاضل: المتن المتقدم إلّاما علق علی جملة: (والأحوط بعثه) فإنّه قال: بل الأقوی «۳». الشیخ المکارم: راجع الصور المذکورة فی مناسکه دام ظله «۴». الشیخ الوحید: وإن

کان المحصور محصوراً فی الحج فتحلّله بالذبح یوم النحر فی منی والأحوط أنّه لا یتحلل من النساء حتی یطوف ویسعی ویأتی بطواف النساء بعد ذلک فی حج أو عمرة «۵». الشیخ النوری: المتن المذکور من السید الخوئی «۶».

لو کان علی المحصور حج واجب

فی التحریر م ۱۱: لو کان علیه حج واجب فحصر بمرض لم یتحلل من النساء إلّاأن یأتی بأعمال الحج وطواف النساء فی القابل ولو عجز عن ذلک لا یبعد کفایة الاستنابة ویتحلل بعد عمل النائب... والأحوط إتیانه بنفسه. السید الخوئی: لا یسقط الحج عن المحصور بتحلّله بالهدی فعلیه الإتیان به فی القابل إذا بقیت استطاعته أو کان مستقراً فی ذمته «۷». *** الشیخ البهجة: لا یسقط الحج عن المحصور بتحلله بالهدی فعلیه الإتیان به فی القابل آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۵۸ إذا بقیت استطاعته أو کان مستقراً فی ذمته «۱». الشیخ التبریزی: لا یسقط الحج عن المحصور بتحلّله بالهدی فعلیه الإتیان به فی القابل إذا بقیت استطاعته أو کان مستقراً فی ذمته «۲». الشیخ الفاضل: المتن المتقدم من التحریر إلّاما علّق علی جملة: (والأحوط) بقوله: لا یترک «۳». الشیخ المکارم: تقدّم أنّه إذا کان قد استطاع قبل ذلک أو استمرت استطاعته إلی السنة المقبلة وجب علیه الحج «۴». الشیخ الوحید: لا یسقط الحج عن المحصور بتحلّله بالهدی فعلیه الإتیان به فی القابل إذا بقیت استطاعته أو کان مستقراً فی ذمّته «۵». الشیخ النوری: المتن المذکور «۶».

لو انکشف عدم الذبح فی الیوم الموعود

فی التحریر م ۱۲: لو تحلل المصدود فی العمرة وأتی النساء ثم بان عدم الذبح فی الیوم الموعود لا إثم علیه ولا کفارة لکن یجب إرسال الهدی أو ثمنه ویواعد ثانیاً ویجب علیه الاجتناب من النساء، والأحوط لزوماً الاجتناب من حین کشف الواقع وإن احتمل لزومه من حین البعث. السید الخوئی: فإن لم یذبح عنه انقلب حجّه إلی العمرة المفردة «۷». السید السیستانی: أقول: ذکر دام ظله هذا الانکشاف فی المحصور، س: إذا تبین للمحصور أنّ من بعثه للذبح عنه فی مکّة لم یأت به فهل تقصیره السابق مجزء وموجب لخروجه عن الإحرام وعلی تقدیر عدمه فهل یلزمه الاجتناب عن محرمات الإحرام إلی أن یبعث رجلًا آخر أو إلی الزمان الذی یتواعد معه لیذبح عنه؟ ج: لا یجزیه، ولکن یکفی أن یجتنب عن المحرمات من حین إرسال الشخص الآخر آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۵۹ إلی الزمان الذی یتواعد معه فی الذبح عنه... «۱». *** الشیخ البهجة: فإن لم یذبح أو ینحر عنه انقلب حجّه إلی العمرة المفردة علی الأحوط «۲». الشیخ التبریزی: فإن لم یذبح أو ینحر عنه انقلب حجه إلی العمرة المفردة «۳». الشیخ الفاضل: نفس المتن المتقدم من التحریر إلّاما علق علی جملة: (یجب إرسال الهدی) بقوله: مرّ جواز الذبح فی مکانه فی المصدود «۴». الشیخ الوحید: فإن لم یذبح أو لم ینحر عنه انقلب حجّه إلی العمرة المفردة... «۵».

ما یتحقق به الحصر

فی التحریر م ۱۳: یتحقق الحصر بما یتحقق به الصدّ. السید الخوئی: تقدم کلامه قدس سره وأنّه هو الممنوع عن الحج أو العمرة بمرض ونحوه بعد تلبّسه بالإحرام «۶». السید الگلپایگانی: تقدم نظره فی حقیقة المحصور. السید السیستانی: المحصور هو الذی یمنعه المرض أو نحوه عن الوصول إلی الأماکن المقدسّة لأداء أعمال العمرة أو الحج بعد تلبّسه بالإحرام «۷». *** الشیخ البهجة: تقدّم کلامه فی المصدود والمحصور فراجع. الشیخ التبریزی: مضی معنی الصدّ والحصر فی إبتداء الفصل. الشیخ الصافی: مرّ معنی المحصور فی کلامه. الشیخ الفاضل: المتن المذکور من التحریر «۸». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۶۰ الشیخ المکارم: تقدّم أن المحصور هو الّذی عجز عن الإتیان بأعمال الحجّ والعمرة لسبب مرض أو جراحة أو کسر فی أعضائه وما شابه ذلک «۱».

برء المریض

فی التحریر م ۱۴: لو برأ المریض وتمکّن من الوصول إلی مکّة بعد إرسال الهدی أو ثمنه وجب علیه الحج فإن کان محرماً بالتمتع وأدرک الأعمال فهو وإن ضاق الوقت عن الوقوف بعرفات بعد العمرة یحج إفراداً والأحوط نیة العدول إلی الإفراد ثم بعد الحج یأتی بالعمرة المفرده ویجزیه عن حجة الإسلام... السید الخوئی: إذا أُحصر وبعث بهدیه وبعد ذلک خفّ المرض فإن ظن أو أحتمل إدارک الحج وجب علیه الالتحاق فإن أدرک الموقفین أو الوقوف بالمشعر خاصّة فقد أدرک الحج... «۲». السید الگلپایگانی: ولو ارتفع العارض وزال الحصر فلیلحق بالحجاج فإن أدرک الموقفین (عرفة والمشعر) أو أحدهما فقد أدرک الحج ولم یفته شیء وإن لم یدرک الموقفین ولا أحدهما فقد فاته الحج وحینئذٍ یأتی بعمرة مفردة ویحلّ من إحرامه... «۳». السید السیستانی: إذا مرض الحاج فبعث بهدیه وبعد ذلک خفّ المرض فإن ظن إدراک الحج وجب علیه الالتحاق وحینئذٍ فإن أدرک الموقفین أو الوقوف بالمشعر خاصّة فقد تم وأدرک الحج فیأتی مناسکه وینحر أو یذبح هدیه وإلّا فإن لم یذبح عنه قبل وصوله انقلب حجّه إلی العمرة المفردة وإن ذبح أو نحر عنه قصّر أو حلق وتحلل من غیر النساء وأمّا منها فلا یتحلل إلّاأن یأتی بالطواف والسعی فی حج أو عمرة «۴». *** الشیخ البهجة: إذا أحصر وبعث بهدیه وبعد ذلک خفّ المرض فإن ظن أو احتمل إدراک الحج وجب علیه الالتحاق ... نحو ما تقدم عن‌السیدالخوئی قدس سره فی المقدار المذکور «۵». آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۶۱ الشیخ التبریزی: إذا أحصر وبعث بهدیه وبعد ذلک خف المرض... «۱» نحو ما تقدم من السید الخوئی. الشیخ الفاضل: نفس المتن المذکور من التحریر فی المقدار المذکور «۲». الشیخ المکارم: إذا عوفی من مرضه وقدر أن یدرک الحج کلّه (أو بعضه) أو یدرک أحد الوقوفین علی الأقل وجب أن یذهب ویأتی ببقیة الأعمال أیضاً «۳». الشیخ الوحید: إذا أحصر وبعث بهدیه وبعد ذلک خفّ المرض فإن ظن إدراک الحج وجب علیه الالتحاق وکذلک إذا احتمل علی الأحوط، وحینئذٍ فإن أدرک الموقفین أو الوقوف بالمشعر خاصّة فقد أدرک الحج وإلّا فإن لم یذبح عنه انقلب حجّه إلی العمرة المفردة وإن ذبح عنه تحلل من غیر النساء «۴».

المحصور وعدم درک المشعر

فی التحریر م ۱۴:... ولو وصل إلی مکّة (المریض بعد البرء) فی وقت لم یدرک اختیاری المشعر تبدّل عمرته بالمفردة والأحوط قصد العدول ویتحلل ویأتی بالحج الواجب فی القابل مع حصول الشرایط، والمصدود کالمحصور فی ذلک. السید الخوئی: فإن لم یدرک الموقفین ولا المشعر خاصة انقلب حجّه إلی العمرة المفردة «۵». السید الگلپایگانی: تقدم نظره فی الفرع الماضی. السید السیستانی: وإلّا (أی إن لم یدرک الموقفین أو المشعر خاصة) انقلب حجّه إلی العمرة المفردة «۶» وتقدم منه ذلک. *** الشیخ البهجة: إذا أحصر فی وقت فاته فیه الوقوفان فی عرفات والمشعر وکان هو فی آراء المراجع فی الحج، ج۱، ص: ۶۶۲ مکّة أو فی الطریق إلی الموقفین فالظاهر أنّ حجّه قد تبدّل بعمرة مفردة... «۱». الشیخ التبریزی: المستفاد مفهوماً من قوله دام ظله: (فإن أدرک الموقفین أو المشعر خاصّة فقد أدرک الحج) أنّه ما أدرک الحج وینقلب حجّه إلی العمرة المفردة... «۲». الشیخ الصافی: مرّ کلامه فی أوّل الفصل فراجع. الشیخ الفاضل: متن التحریر إلی جملة: (لم یدرک اختیاری المشعر) فإن الأستاذ قال: مرّ أن إدراک اضطراری المشعر النهاری وحده کاف فی الصحة، وإلی جملة: (مع حصول الشرائط) فإنّه دام ظله أضاف إلیه بقوله: أو کون الحج مستقراً علیه فی السابق «۳». الشیخ المکارم: الثالث: إذا أحرم لحج التمتع من مکّة ثم عجز عن الإتیان بأحد الوقوفین فی عرفات أو فی المشعر... «۴». الشیخ الوحید: تقدم کلامه دام ظله، فراجع.

إلحاق المعلول والضعیف بالمریض

فى التحرير م ۱۵: لا يبعد إلحاق غير المتمكّن كالمعلول والضعيف بالمريض فى الأحكام المتقدمة ولكنّ المسألة مشكلة فالأحوط بقاؤه على إحرامه إلى أن يفيق فإن فات الحج منه يأتى بعمرة مفردة ويتحلّل ويجب عليه الحج مع حصول الشرائط فى القابل. السيد الخوئى: من تعذر عليه المضى فى حجّه لمانع من الموانع غير الصد والحصر فالأحوط أن يتحلل فى مكانه بالذبح «۵». *** الشيخ البهجة: من تعذّر عليه المضى فى حجّه لمانع من الموانع غير الصد والحصر فالأحوط أن يتحلل فى مكانه بالذبح «۶». الشيخ التبريزى: س: إذا حصل مانع غير الحصر والصد كمن كسرت رجله أو تعطلت سيارته أو ضل الطريق هل يجرى عليه حكم المصدود والمحصور؟ ج: إذا كان لم يدخل مكّة فالأحوط أن يتحلل فى مكانه بالذبح وإذا دخل مكّة آراء المراجع فى الحج، ج۱، ص: ۶۶۳ فعليه أن يستنيب فى الأعمال التى لا يتمكّن فيها من المباشرة «۱». الشيخ الفاضل: المتن المذكور إلّاما استظهر الأستاذ بعد كلمة (لا يبعد) بقوله: وهو الظاهر، وإلّا قوله: (فالأحوط) فقال: الأولى... «۲». الشيخ المكارم: بسبب مرض أو جراحة أو كسر فى أعضائه وما شابه ذلك «۳». الشيخ الوحيد: من تعذّر عليه المضىّ فى حجّه أو عمرته لمانع من الموانع غير الصد والحصر فالأقوى عدم جريان حكمهما عليه وفساد إحرامه الأول وإن كان الأحوط أن يأتى بوظيفة المصدود «۴».

يوم الميعاد فى العمرة والحج

فى التحرير م ۱۶: الأحوط أن يكون يوم الميعاد فى إحرام عمرة التمتع قبل خروج الحاج إلى عرفات وفى إحرام الحج يوم العيد. *** الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير «۵». الشيخ المكارم: وينفق مع زملائه بأن يذبحوا عنه الأضحيّة فى مكّة فى اليوم الفلانى والساعة الفلانية ثم يقصّر هو فى ذلك الوقت المقرر ويخرج من الإحرام... «۶». تمّ بعون اللّه تعالى وتوفيقه كتاب آراء المراجع فى الحج على ضوء فتاوى الإمام الخمينى قدس سره.

تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱). قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشَّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷). مؤسّس مُجتمَع "القائميّة "الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى – "رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم. مركز "القائميّة "للتحرِّى الحاسوبىّ– بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة... الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة –فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت– عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و... – مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد – و نشرِ

الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فی أنحاء العالَم – مِن جهةٍ اُخرَی. – من الأنشطة الواسعة للمرکز: الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المَعارض ثّـلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و... د) إبداع الموقع الانترنتی" القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عـدّة مَواقِعَ اُخرَ ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴) ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و... ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان" ومُفترَق"وفائی/"بنایة"القائمیّة "تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة) رقم التسجیل: ۲۳۷۳ الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶ الموقع: www.ghaemiyeh.com البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱) الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱) مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱) التّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱) ملاحَظة هامّة: المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجَّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لإعانتهم – فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.

مرکز القائمیة اصفهان للبحوث والدراسات الکمبیوتریة
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹